# التأويل النحوي
# في
# القرآن الكريم

-١-

الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

مكتبة الرشد للنشر والتوزيع
طريق الحجاز - ص.ب: ١٧٥٢٢ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١
الرياض - المملكة العربية السعودية

# التأويل النحوي في القرآن الكريم

رسالة دكتوراه (١٩٨٠ - ١٩٨١)
أجيزت بمرتبة الشرف الأولى
من كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الجزء الأول

تأليف
الدكتور عبد الفتّاح أحمد الحموز
رئيس قسم اللغة العربية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بالإحساء - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الرشد
الرياض



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

# مُقَدِّمَةُ الكِتَابِ

لقد وجدت وأنا أعد لنيل درجة الماجستير أنَّ لفظة التأويل يكثر دورانها في مظان النحو المختلفة ومؤلَّفات إعراب القرآن وغيرها، فشدَّني هذا الدوران إلى هذه اللفظة، فرأيت أنْ أُدوِّن كلَّ ما يدور في فلكها.

ولقد أكثر النحويُّون عبدة الأصل النحوي من الالتجاء إلى التأويل النحوي خوفاً على هذا الأصل من التداعي أمام الشاهد القرآني الفصيح وغيره من كلام العرب، نظمه ونثره، وعليه فلا بدَّ أن يصبح النصُّ القرآني غير المذعن له مسرحاً رحباً للافتراضات والتخمينات والتقديرات.

ولستُ أُنكِر أنَّ من النحويين وغيرهم من أهل المذاهب قد لجئوا إليه ليعزِّزوا مذاهبهم الدينية، وعليه فكتب التفسير وإعراب القرآن حافلة بتأويلات المعتزلة والشيعة وأهل السنّة.

ولست أُنكِر أيضاً أنَّ هناك آياتٍ لا يصحُّ حملها على ظاهرها لأنَّ المعنى ليس عليه، فالالتجاء إليه لا مفر منه ليصح المعنى.

ولعل ما شدَّني إلى هذا البحث أنَّ الدارسين المحدثين كثيراً ما تصدر عنهم الصيحات والدعوات إلى تجديد النحو وتيسيره، ولعل أهمَّ وسائل التيسير عندهم إلغاءُ التأويل الذي يقوم على الافتراض والتَّمحُّل والتخيُّل، وهذه الصيحات والدعوات يرثها الخلف عن السلف، ولست مغالياً في قولي

إنَّ كثيراً من هذه الصيحات لا يقوم على دراسة جادة لهذه المسألة، ولعل بعضها يصدر عن حقد دفين للعربية ولأحد علومها الشريفة الذي ينبي على صرحه تفسير القرآن الكريم في كثير من المواضع.

وتكاد مكتبتنا النحوية تخلو من مؤلَّفٍ يجمع في ثناياه هذه المسألة بظواهرها المختلفة ومواطن الالتجاء إليها أو النفور منها.

وبعد فلقد عشت مع هذا البحث ثلاث سنوات قبل أنْ أسجِّلَه، تلتها سنوات ثلاث أُخرى قضيتها في عزلة تامة مع كتب إعراب القرآن وتفسيره ومظان النحو المختلفة مخطوطها ومطبوعها، وأحمد الله الذي أعانني على إتمامه.

ولقد رأيْتُ أن يكون هذا البحث في أربعة أبواب ومدخل وخاتمة، المدخل يدور في فلك التأويل، معناه وأسبابه، أما الخاتمة فهي في أهم ما انتهيت إليه في هذا البحث.

ولقد رأيت أنْ يكون الباب الأول في دور النحويين القدامى والمحدثين في التأويل النحوي وأنْ أُوَزِّع مظاهر التأويل النحوي في القرآن الكريم على ثلاثة أبواب، كل باب من هذه الأبواب يقع في فصول:

**(١) الباب الأول: النحويون والتأويـل:**

**وهو يقع في ثلاثة فصول:**

**الفصل الأول:** حركة التأويل النحوي قبل سيبويه.

**الفصل الثاني:** سيبويه وغيره من النحويين القدامى والتأويل النحوي.

**الفصل الثالث:** الدارسون المحدثون والتأويل النحوي.

**(٢) الباب الثاني : من مظاهر التأويل النحوي : الحذف:**

**وهو يقع في ثلاثة فصول:**

**الفصل الأول :** حذف الاسم، وهو يدور في فلك المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي يجوز فيها الأوضاع الإعرابية الثلاثة.

**الفصل الثاني :** حذف الفعل والجملة، وهو في حذف الفعل وحده وحذفه وفاعله المضمر، وفي حذف جملتي الشرط وجوابه، والقسم وجوابه وغير ذلــك.

**الفصل الثالث:** حذف الحرف، وهو في حذف حروف الجر والعطف والنفي وغيرها من الحروف التي أجاز النحويون فيها الحذف.

(٣) **الباب الثالث : من مظاهر التأويل :** فيما لا يظهر على آخره الحركات الإعرابية:

وهو يقع في أربعة فصول:

**الفصــل الأول:** الجمل المؤولة بالمفرد التي لها موضع من الإعراب، وهي: الواقعة خبراً، أو فاعلاً، أومبتـدأ، أو مفعولاً، أو حالاً، أو مستثنى أو المضاف إليها، أو التابعة لمفرد أو غيره، أو التي في موضع جزم، أو المفسِّرة لما له موضع على مذهب الشلوبين.

**الفصل الثاني:** الظرف (الجار والمجرور والظرف)، وهو فيما يتعلق بمحذوف عند النحويين، وهو الذي في موضع الخبر، أو الصفة، أو الحال، أو مفعول الأفعال الناسخة الثاني، وفيما لا يتعلق بمحذوف، وهو المفعول به، المفعول له، المفعول فيه، التمييز، نائب الفاعل..

**الفصل الثالث:** المصادر المؤوَّلة من الحرف المصدري وما في حيزه، والحروف المصدرية هي: أنَّ، أنْ، كي، لو، ما، إذْ، كيفَ، اللام المكسورة.

**الفصل الرابع :** الإعراب المقدَّر، وهو في المضاف إلى ياء المتكلم

والمقصور والمضارع الذي آخره ألف، والمنقوص والمضارع المنتهى بواو أو يـــاء.

(٤) **الباب الرابع : مظاهر التأويل النحوي الأخرى.**

وهو يقع في ثلاثة فصول:

**الفصل الأول**: الحمل على المعنى، وهو في الحمل على التوهم، والحمل على الموضع، والتضمين، والعوامل المعنوية، والحكاية.

**الفصل الثاني**: الزيادة، وهو في زيادة الحروف، وزيادة الأفعال وزيادة الأسماء.

**الفصل الثالث**: تأويل اللفظة باللفظة لموافقة المعنى، وهو في تأويل الفعل بالفعل والاسم بالاسم، والمشتق بالمشتق والجامد بالمشتق.

وبعد فلست أنكر أنَّ لأستاذي المشرف الدكتور عبد الرحمن السيد أثراً بيِّناً في إخراج هـذا البحث على ما هـو عليه، فكثيـراً ما كـان يزوِّدني بتوجيهـات هادفة مصدرها القراءة الدقيقة الناقدة لكل ما في هذا البحث كلمةً كلمةً. ولست أنكر أنَّني كنت أخالفه في بعض المسـائل، فكان ذا صدر رحب غير متعصب لرأيه أو متحيز لرأي آخر، فكان بذلك خير مشرف وخير نصيـر عند استعصـاء بعض المسـائـل، فله جـزيـل شكـري وتقـديـري الصادقيـــن.

**ونسأل الله أنْ يوفِّقنا عالمين ومُتعلِّمينَ.**

**المؤلــف**

**الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز**

**أستاذ مساعد (النحو والصرف) رئيس قسم اللغة العربية**

**في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحســاء**

**جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميــة**

# مدخل الكتاب

## التأويلُ، معناهُ وأسبابُه

**معنى التأويل:**

لعل من الضرورة قبل أنْ أُناقش هذه اللفظة وما تحمله من معانٍ وشيوعها في مؤلَّفاتِ النحو وإعراب القرآن أنْ أوضّح الفرق بين التفسير والتأويل ومواقف العلماء من هذه المسألة، لأنَّ التأويل النحوي امتداد لهما: فهو يدور في فلكيهما كما سيتضح فيما بعد.

ولقد اختلف المفسِّرون القدامى فيما تحمله هاتان اللفظتان من معانٍ وفي ذلك مذهبان:

(١) أنّهما بمعنى واحد، وهو قول أبي عبيدة وثعلب وطائفة[١]، ويظهر لي أنَّ القرطبي مِنْ أنصار هذا المذهب: «والتأويل يكون بمعنى التفسير كقولك: تأويل هذه الكلمة على كذا، ويكون بمعنى ما يئولِ الأمر إليه، واشتقاقه من: آل الأمر إلى كذا يئول إليهِ، أي: صار. وأوَّلْتُهُ تأويلاً، أي: صيَّرْتُه، وقد حدَّه بعض الفقهاء فقالوا: هو إبداء احتمالٍ في اللفظ مقصود

(١) انظر: مفتاح السعادة: ٢ / ٥٧٣، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١/٣٣٤، البرهان في علوم القرآن: ٤٩/٢، تاج العروس (أول)، تفسير النسفي: ١ / ١١، لسان العرب (أول).

بدليلٍ خارج عنه، فالتفسير بيان اللفظ كقوله: «لا ريبَ فيه»[1] أي: لا شكَّ. وأَصْلُهُ من (الفَسْر) وهو البيان، يقالُ: فَسَرْتُ الشيءَ (مُخَفَّفاً) أفْسِرُ، (بالكسر) فَسْراً. والتأويل بيان المعنى كقوله: لا شكَّ فيه عند المؤمنين. . »[2].

وذكر ابن تيمية في (صريح المعقول لصحيح المنقول)[3] أنَّ لفظ التأويل في القرآن يُرادُ به ما يئول الأمْرُ إليه وإنْ كان موافِقاً لمدلول اللفظ ومفهومه في الظاهر، ويُرادُ به تفسير الكلام وبيان معناه وإنْ كان موافِقاً له، وذكر أنَّ هذا هو اصطلاح المُفَسِّرين المتقدمين كمجاهد وغيره. وذكر أنَّهُ يُرادُ به أيضاً صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك، وتخصيص لفظ التأويل بهذا المعنى يوجد في كلام بعض المتأخِّرين، أما الصحابة والتابعون لهم وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة فلا يخصون لفظ التأويل بهذا المعنى. ونجده أحياناً يسمِّي من يلجأ إلى التأويل بالمعنى الثاني لتأييد ما يذهب إليه من آراء بأهل التحريف والتأويل.

وجاء في كتاب (المفردات في غريب القرآن) للراغب الأصفهاني:

«والتفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها وفيما يختص بالتأويل، ولهذا يقال: تفسير الرؤيا وتأويلها. . . . »[4].

وعليه فالتفسير أعمُّ مِنَ التأويل عنده، وذكر[5] أيضاً أنَّ أكثر استعمال

---

(1) البقرة / ٢.

(2) تفسير القرطبي: ٤ / ١٥ ـ ١٦.

(3) انظر: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدريَّة وبهامشه كتاب (صريح المعقول لصحيح المنقول): ١ / ٥.

(4) المفردات في غريب القرآن (فسر).

(5) انظر البرهان في علوم القرآن: ٢/١٤٩، مفتاح السعادة: ٢/٥٧٣.

التفسير في الألفاظ وأكثر استعمال التأويل في المعاني، وأنَّ أكثر استعمال التأويل في الكتب الإلهية، أمَّا التفسير ففي غيرهـــا.

وذكر الزركشي[1] أنَّ التفسير والتأويل واحد بحسب عُرف الاستعمال والصحيح تغايرهما عنده.

(٢) أنَّ بينهمـــا فرقاً : وقد مرَّ أنَّ مذهب الزركشي هو تغايرهما. وذكر الإمام أبو القاسم محمد بن حبيب النيسابوري[2] أنَّ بعض العلماء في زمانه ممن لا يُحْسِنون تلاوة القرآن أوْ معنى السورة والآية لا يحسنون التفريق بين التفسير والتأويل.

والتفسير عند الماتريدي[3] هو: القطع بأنَّ مرَاد الله تعالى كـذا، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون قطع. وقيل إنَّ التفسير ما يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدرايـة.

وجعل الزركشي التأويل من باب الاجتهاد: «والرابع مـا يرجـع إلى اجتهاد العلماء، وهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل: وهو صرف اللفظ إلى ما يئول إليه، فالمفسِّر ناقل، والمؤول مستنبط....»[4].

وذكر أبو طالب التغلبي[5] أنَّ التفسير هو بيان وضع اللفظ إمَّا حقيقة وإمَّا مجازاً كتفسير الصراط بالطريق، والتأويل تفسير باطن اللفظ، فالتأويل عنده إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد.

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن: ٢ / ١٤٩.
(٢) انظر البرهان في علوم القرآن : ٢ / ١٥٢.
(٣) انظر تأويلات أهل السنة ١ / ٢٤، مفتاح السعادة: ٢ / ٥٧٣.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١ / ٣٣٤.
(٤) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ١٦٦.
(٥) انظر مفتاح السعادة : ٢/٥٧٣.

وذكر أبو نصر القشيري[1] أنَّ التفسير مقصور على السماع والتأويل على الاستنباط.

والتأويل عند البغوي[1] والكواشي[1] صرف الآية إلى معنى موافق لِما قبلَها وبعدَها وغير مخالف للكتاب والسنّة. وذكر بعض المفسِّرين[2] أنَّ التفسير في الاصطلاح هو علم نزول الآيات وشؤونها وأسباب النزول، وترتيبها، ومكيها ومدنيها وغير ذلك.

والتأويل في الشرع عند الجرجاني[3] صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقاً للكتاب والسنّة.

وبعد فلست أريدُ أنْ أمضي في ذكر آراء المفسِّرين القدامى في هذه المسألة لأنَّ المجوِّزين للتأويل يكادون يجمعون على أنَّه حمل النص على غير ظاهره لاستنباط معانٍ توافق ما في الكتاب والسنّة.

والتأويل مصدر أوَّلَ يُؤَوِّل، وفي اشتقاقه قولان[4]:

١ ــ أنَّه مِنْ : آل يئولُ أوْلاً ومآلاً، أي: عادَ ورَجَعَ. ويقال: أوَّل الكلام تأويلاً، وتأوَّلَهُ: دبَّرَه وقدَّره وفسَّره. وقيل إن أصلَه من المآل، وهو العاقبة والمصير.

٢ ــ أنَّه مشتق من الإيالة، وهي السياسة، فكأنَّ المؤوِّل للكلام يسوسه

---

(١) انظر مفتاح السعادة : ٢ / ٥٧٣.

(٢) انظر: فتح البيان: ٩/١، مفتاح السعادة: ٥٧٣/٢، تفسير النسفي: ١١/١ وانظر: حاشية الشهاب: ٥/٣، كشف الظنون: ٣٣٥/١ ـ ٣٣٦، البحر المحيط: ٣٨٤/٢.

(٣) انظر: كتاب التعريفات / ٣٤.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٠٦٩، لسان العرب، تاج العروس تهذيب اللغة (أول)، البرهان في علوم القرآن: ١٤٨/٢، كتاب المفردات في غريب القرآن (أول)، دائرة المعارف الإسلامية: ٥٢٣/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢٣٩/١، حاشية البناني: ٥٢/٢، أحكام القرآن لابن العربي: ١٦٦٦/٤.

ويضعه موضعه، وتقول العرب: قد أُلْنا وإيلَ علينا أي: سُسْنا وسِيسَ علينا، أي: ساسنا غيرُنا.

وجاء في (مواهب المفتاح)[1] لابن يعقوب المغربي أنَّ التأوُّل هو التفعُّل من: آل إلى كذا، ومعناه: تطلُّبُ المآل، وهو الموضع الذي يؤول إليه الكلام من حقيقته الأصلية، وهذا التطلب يكون من جهة العقل.

وذكر أبو حيَّان أنَّ الخطابي جعل اللفظة مأخوذة من (الأَوَّل)، وهو خطأ عند أبي حيان: «والتأويل مادته همزة وواو ولام من: آلَ ـ يئول. وقال الخطابي: أوَّلت الشيء رَددْتُه إلى أوَّله، فاللفظة مأخوذة من الأوَّل انتهى. وهو خطأ لاختلاف المادتين»[2].

ولم أقف على نص في مظان النحو المختلفة أوْ إعراب القرآن يبين كيفية تسرب هذه اللفظة إلى مؤلَّفات النحو، وإنني لأذهب في هذه المسألة إلى أنَّ الكلمة انتقلت من المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم، ولعل ما يعزز ذلك أنَّ كثيراً من شواهد النحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته، وأنَّ النحوي لا بد له من زاد يغذي به أصله النحوي، وعليه فيجب أنْ يكون ذا معرفة واسعة في علوم القرآن المختلفة.

ولست أذهب إلى أنَّ الكلمة اكتسبت معنى جديداً في مؤلفات النحو يغاير معناها في التفسير لأنَّ كثيراً من تأويلات النحويين يدور في فلك المعنى أو تأييد أحد المذاهب. ولست أنكر أيضاً أنَّ كثيراً من التأويلات يدور في فلك الأصل النحوي لتعزيزه والمحافظة عليه من تلك الشواهد التي تخرمه[3].

---

(١) انظر: شرح التلخيص: ١ / ٢٣٣.
(٢) البحر المحيط: ٤ / ٣٠٦.
(٣) انظر الخصائص: ١ / ١٩٩، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١ / ١٨٠. =

ويظهر ذلك واضحاً في قول الفرزدق لعبد الله بن أبي اسحق الذي سأله عن رفع (مجلف) في قوله:[1]*

وعضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يدَعْ  من المالِ إلاّ مُسْحتا أو مجلَّفُ

«بما يسوؤك وينوؤك، علينا أنْ نقول وعليكم أنْ تتأوّلوا»[1]

ولعل ما يعزِّزُ ما أذهبُ إليه ما نثره النحويون في مؤلَّفاتِهم من معانٍ لهذه اللفظة. جاء في (البحر المحيط) ما يلي: «والقول الأوَّل أحْسَنُ لأنَّا لا نصير إلى التأويل مع إمكانِ حمل الشيء على ظاهِرِه لا سيَّما إذا لَمْ يُقمْ دليلٌ على خلافِهِ»[2]، وجاء فيه أيضاً: «ومتى أَمكَنَ حَمْلُ الشيءِ على ظاهره كان أولى، إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنَّما يكون لمرجح...»[3]، وجاء فيه أيضاً: «والذي أقول إنَّه متى أمكنَ حملُ الشيء على ظاهِرِه أوْ على قريبٍ من ظاهره كان أولى من حملِه على ما لا يشمله العقل أوْ على ما يخالف الظاهر جملة.....»[4].

وجاء في (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات): «والكلام ملاقٍ ظاهِرُه لباطِنِه، وليس لفظه على شيء ومعناه على غيره»[5].

وجاء في (الكشاف): «ولو كان الضمير للأيدي لم يكن معنى التسبب في الإقماح ظاهراً، على أنَّ هذا الإضمار فيه ضرب من التعسف وترك

---

= الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٨٨ شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٣١. وهو من البحر الطويل.

(١) خزانة الأدب: ٢ / ٣٤٧.

(٢) البحر المحيط: ١ / ٣٠٨.

(٣) البحر المحيط: ٢/٢٥٨.

(٤) البحر المحيط: ٤/٣٠٧ وانظر البحر المحيط: ٤ /٣٩٦، ٦ / ٤١١.

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١ / ٢٤٨.

الظاهر الذي يدعوه المعنى إلى نفسه إلى الباطن...»[1].

وجاء في (شرح المفصل) لابن يعيش: «وهو في الوجه الأوّل عطفُ ظاهر وفي الثاني عطف مُتأوَّل»[2].

ولست أُريد أنْ أمضي في استقصاء لفظة التأويل ومعناها في مظان النحو، فهي تشيع[3] في مواطن كثيرة منها.

ولم أقف على نص وضَّح فيه النحويون معنى (التأويل) نحوياً، فالكتب التي جمعت في ثناياها أصول النحو وأدلته تكاد تكون خالية إلا من بعض الإشارات الغامضة، ومن ذلك ما جاء في كتاب (الاقتراح): «قال أبو حيان في (شرح التسهيل): التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادَّة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادةَ فَيُتأوَّل، أمَّا إذا كان لغة طائفةٍ مِنَ العرب لم تَتَكلَّمْ إلاَّ بها فلا تأويل، ومِنْ ثَمَّ كان مردودًا تأويل أبي علي: ليس الطيبُ إلاَّ المسكُ، على أنَّ فيها ضمير الشأن لأنَّ أبا عمرو نقل أنَّ ذلك لغة تميم»[4] وجاء فيه أيضاً «فأشار بهذا الكلام إلى أنَّ الشاذ ونحوه يطرح طرحاً ولا يُهْتَمُّ بتأويله»[4].

وجعل أبو البركات بن الأنباري (التأويل) وجهاً رابعاً من أوجه الاعتراض على المتن: «والرابع التأويل، مثل أنْ يقولَ الكوفي: الدليل

(١) الكشاف: ٣ / ٣١٦.
(٢) شرح المفصل: ٧ / ٢٢.
(٣) انظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٩١/٢، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع / ٥٧، دلائل إعجاز القرآن/ ٧٧، المقدمة المحسبة: ١/ ٩٨، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١ / ١٣٤، المقرّب: / ٦٣، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٧٩/٢.
(٤) الاقتراح / ٢٩، وانظر الصفحة / ٨٢.

على جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر[1]:

وممَّنْ ولَدُوا عامِـ ـرُ ذو الطُول وذو العَرْضِ

فترك صرف (عامر) وهو منصرف، فدَلَّ على جوازه. فيقولُ البصري: إنَّما لم يصرفه لأنَّه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلامهم. . . »[2].

ولقد وقعت على نصوص في كتاب (بديع القرآن) لابن أبي الإصبع المصري توضح أنَّ التأويلَ يُلْجأُ إليه عند مخالفة النص للأُصل النحوي، ومنها: «وَأَمَّا الثاني وهو ما يوهِمُ ظاهِرُه أنَّه خارجٌ على قواعد العربية. فقوله تعالى: ﴿وإنْ يقاتلوكم يُوَلُّوكُمُ الأدبَارَ ثم لا يُنْصرونَ﴾[3]، وهذه الآية خولف فيها طريق الإعراب في الظاهر من جهة عطف ما ليس بمجزوم على المجزوم، ليعدل عن الظاهر إلى تأويل يصحح المعنى المُراد، فإنَّ المرادَ ـ والله أعلمُ ـ بشارة المسلمين بخذلان عدُوهم في الحال وأبداً في الاستقبال، ولو عطف الفعل على ما تقدم على قاعدة العربية الظاهرة لما أفاد سوى الاخبار بأن العدو لا ينتصر في الحال وفي زمن المقاتلة ووقت التولية، ولا يعطي ذلك خذلانهم على الدوام في كل حال، فقد قال النحاة: إنَّ الوجه في هذا الموضع أنْ يقال هو عطف الجملة على الجملة، فإنَّ التقدير: ثمَّ هم لا يُنْصَرونَ، والإشْكالُ باقٍ مع ذلك، فإنَّه يقال: لِمَ عَدَلَ عن مجيء الكلام على قاعدة العربية المعروفة إلى ما يحتاج إلى التأويل؟ . . . »[4].

---

(١) هو لذي الإصبع العدواني، وهو من الهزج.
انظر: لسان العرب (عمر)، شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٦٨،
الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ١ ـ ٥، المسألة (٧٠)، شرح شواهد العيني بهامش خزانة الأدب: ٤ / ٣٦٤.
(٢) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلـة: / ٤٩.
(٣) آل عمـران / ١١١.
(٤) بديع القرآن: ١ / ١٣٢.

ومنهـــا : «ومِمّا جاء ظاهره موهماً مخالفة القواعد العربية أيضاً قوله تعالى: ﴿قل تعالَوْا أَتْلُ ما حرَّمَ رَبُّكم عليكم ألاّ تُشْرِكوا به شيئاً﴾[1]، فإنَّ ظاهر الكلام يدل على تحريم نفي الشرك وملزومه تحليل الشرك، وهذا خلاف المَعنى المراد.

والتأويل الذي يحل هذا الإشكال أنَّ الله سبحانَه وتعالى قال لِنَبِيِّه ـ ﷺ ـ : قل لِهؤلاءِ تعالَوْا أَتْلُ ما حرَّم ربُّكم عليكم، فلما اجتمعوا إليه قال لهم: وصَّاكُم ربُّكم ألاَّ تُشْرِكوا به شيئاً...»[2].

وتشيع لفظة التأويل في مؤلَّفات النحو المختلفة[3]. وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره، لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي.

وَيُعَبَّرُ عن التأويل أحياناً بألفاظ أخرى تحمل المعنى نفسه، ومن هذه الألفــاظ (التخـريـج): «فتلخص في تخـريـج قـولـه ﴿لا تُصيبَنَّ﴾[4] أقوال...»[5]، «وهي تخريجات ضعيفة ينبغي أنْ يُنَزَّه القرآن عنها...»[6].

ومنها (الحمل)، وهي لفظة وردت في كتاب سيبويه، ولقد تتبعت ما

---

(1) الأنعـــام / ١٥١.

(2) بديع القرآن : / ١٣٤.

(3) انظر : الكشاف : ٣ / ٣١٥، ٥٠٨، حاشية الشهاب: ٣٩٨/٦، ١٤٨، البحر المحيط: ٤٢٦/٤، ٤٤٤، ١٨٦/٥، ٢١٧/٨، تفسير القرطبي: ٢٣٧/١٧، الحجـة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي: ١٨٩/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٩/١، ٢١١، ٢٩٢/٢، المقتضب ٣٣٩/٣، ١١٦/٤ ـ ١١٧، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٣٩/٣، ١١٦/٤ ـ ١١٧، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: ١٥/٢، ١٤٥/٢، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١٩٧/٢، شرح المفصل: ٦٢/٢، ٦٧، ٨، شرح ابن عقيل: ٩٥/٢، ٢٧٩، معاني القرآن للأخفش ورقة/٤٧.

(4) الأنفـــال / ٢٥.

(5) البحر المحيط: ٤ / ٤٨٥، وانظر: البحر المحيط: ٢٥٩/٥، ٤٤٤/٤، ٤٠٤/٦، ٧ / ٢٨٣، الكشاف: ٣١/٣.

(6) البحر المحيط: ٤٣٢/٤، وانظر: الدر المصون ورقة / ٢١٦٤، الأشباه والنظائر ٦٧/٤.

في الكتاب فلم أُوفَّق في العثور على لفظة (التأويل): «فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أنْ تكون على حالها قبل أنْ تلحق (إلاَّ) لأنَّها بعد (إلاَّ) محمولة على ما يجر ويرفع وينصب كما كانت محمولة عليه قبل أنْ تلحق (إلاَّ)....»[1].

وقد تستعمل لفظة المحمل بدلاً من الحمل: «وهذا محمل سهل والوجه الأولُ أغوص»[2]، «وأحسن ما في محامل الآية ما ذكره الأستاذ أبو علي»[3].

ومنها (التوجيه): «ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ولها التوجيه الجيِّد في العربية، وجهت على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر...»[4].

ومنها (التقدير) : «ولا حاجة إلى هذا التقدير إذْ الجملة مستقلة في الإخبار بدونه...»[5]، «فإنَّ الاعتقادات والتقديرات تفسدها تارة، وتُصْلِحها أخرى...»[6].

ومنهـــا (الـوجه): «فزعم عثمان أنَّ الآية تحتمل وجهين غير ما قاله»[7].

---

(١) الكتاب (مطبعة بولاق): ١ / ٣٦٠، وانظر في هذه اللفظة: الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي : ١ / ١٢١، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ /١٦، أحكام القرآن لابن العربي: ٤ / ١٦١٦، شرح المفصَّل لابن يعيش: ٢ /١٠١، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/ ٢٠٥.

(٢) البحر المحيط: ٧ / ٥١.

(٣) كتاب الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال بهامش (الكشاف): ٢/ ٥٣٢.

(٤) البحر المحيط: ٤/ ١٩٠، وانظر الدر المصون ورقة /٢١٢٨، البحر المحيط: ٤/ ٤٤٤، حاشية الشهاب: ٨/ ٢٠٩.

(٥) البحر المحيط: ٤ / ١٩٠.

(٦) المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٩٨، وانظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ٢/ ٣٨، ١٠١.

(٧) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٣٤، ٧ / ٢٢.

ومنها (الاعتقاد): «فإن الاعتقادات والتقديرات تُفسِدُها تارةً وتُصلِحها أخرى»[1].

ومنها (الاحتمال): «ولا يتأتّى على بقية الاحتمالات السابقة...»[2].

ومنها: (الحجة) «وتشيع هذه اللفظة في الاحتجاج للقراءات[3]: «والحجة لِمَنْ نصب أنّه جعل (ماذا) كلمةً واحدة...»[4].

ومنها (التناول): «ولا تحتاج إلى إبعاد التناول واعتقاد ما ليس بظاهر»[5].

ومنها (حل): «وحلُّه أَنْ يقال إنَّه محتمل من حيث توهم المخاطب»[6].

ومنها (القانون): «فتخرج هذه الآية على ذلك القانون...»[7].

ومنها (الحيلة والتمحل): «التمحل الطلب بحيلة وتكلف...»[8].

ومنها لفظة (التفسير)، ولقد فرق النحويون بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب، فتفسير المعنى لا يعتد بالصناعة النحوية، أمّا تفسير الإعراب فلا

---

(١) المقدمة المحسبة ٢/٣٩٨، وانظر البحر المحيط: ٧ / ٤٤٨، شرح المفصل ٣/٣٤، حاشية الشهاب: ١/١٨٣، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٦٢.
(٢) حاشية الشهاب: ١ / ١٨٣.
(٣) انظر: الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي. والحجة في القراءات السبع لابن خالويه.
(٤) الحجة في القراءات السبع لابن خالوية / ٩٦.
(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ٢٦٢.
(٦) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٣٦.
(٧) البحر المحيط: ٨ / ٤٩٤.
(٨) حاشية الشهاب: ٥ / ١٦٧، وانظر البحر المحيط: ٧ / ٢٨٣.

بدٌّ فيه من الصناعة النحوية: «ولا يُحتاج إلى هذا التقدير إلَّا إنْ كان أراد تفسير المعنى لا الإعراب فيسوغ لأنَّ الجملة في موضع المفعول الثاني فلا يحتاج إلى هذا التقدير»[1].

---

(١) البحر المحيط: ٦ / ٣٦٣، وانظر البحر المحيط: ٤ / ٤٧٠، البرهان في علوم القرآن: ١ / ٣٠٤.

## أسباب التأويل:

تلتقي أسباب عديدة لحمل النص القرآني على غير ظاهره، ولقد أجمع النحويون على أنَّ الالتجاء إليه من غير ضرورة لا يصح[1].

ولعل أهم هذه الأسباب ما يلي:

(١) نظريـــة العامل.

(٢) الافتتان في الأوجـه الإعرابيــة.

(٣) المعنــى.

(٤) المذاهب الدينيـة.

(٥) الاحتجاج للقراءات.

(٦) الأصـــل النحــوي.

— .. — .. — .. —

### (١) نظريـة العامـــل:

وللعامل أثر كبير في مسائل النحو المختلفة، وهو أثر يبدو واضحاً في التنزيل، ولعل النظرة الفاحصة السريعة إلى ما في هذا البحث من حذف

---

(١) انظر الصفحة ١ / من هذه المسألة.

الفعل وفاعله[1]، وحذفه وبقاء فاعله[2]، وحذف حروف الخفض[3]، والمبتدأ[4]، وإضمار (أنْ)[5]، وغير ذلك من مسائل الحذف، تعكس هذا الأثر بجلاء ووضوح.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويقولُ الإنسان أإذا ما متُّ لسوفَ أُخْرَجُ حيًّا...﴾[6]، والعامل في (إذا) فعل مقدر يدل عليه الكلام[7].

ومنه قوله: ﴿فكيف إذا جئنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بشهيد﴾[8]: (فكيف) في موضع رفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف[9] في أحد التأويلات.

### (٢) الافتتان في الأوجه الإعرابية:

وله أثر واضح في التأويل في مسائله المختلفة كالحذف وما يكون في موضع المفرد من الجمل وأشباهها والمصادر المؤولة. ويكثر الافتتانِ فيما فيه علامات الإعراب غير ظاهرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذي جعل لَكُمُ الأَرْضَ فِراشاً والسماءَ بناءً وأَنْزَلَ مِنَ السماءِ ماءً فأخرجَ بِهِ مِنَ الثمراتِ رزقاً لكم فلا تَجْعَلوا للهِ أنداداً وأنتم تعلمون﴾[10]: يجوز في (الذي) أوجه من الأعاريب[11].

---

(١) انظر الصفحة / ٥٤٩.
(٢) انظر الصفحة / ٥٢٦.
(٣) انظر الصفحة / ٧٠٣.
(٤) انظر الصفحة / ١٣٩.
(٥) انظر الصفحة / ٧٤٤.
(٦) مريـــم / ٦٦.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله / ٥٤٩.
(٨) النســاء / ٤١.
(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ. الصفحة / ١٦٣.
(١٠) البقـرة / ٢٢.
(١١) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة / ١٦٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك لِيَعْلَمَ أَنِّيَ لَمْ أَخُنْه﴾[1]: والقول في هذه الآية مثل سابقتها[2].

ومنه قوله: ﴿طس تلك آياتُ القرآن وكتابٍ مبينٍ هدىً وبشرى للمؤمنين﴾[3]: «يجوز في ﴿هدًى وبشرى﴾ أوجهٌ من الأعاريب»[4].

ومن الافتنان في موضع الجمل المؤوّلة بالمفرد قوله تعالى: ﴿انظر كيفَ يَفْتَرونَ على اللهِ الكَذِبَ...﴾[5]: يجوز في (كَيْفَ) وجهان من الإعراب أحدهما الابتداء وخبره الجملة الفعلية بعدها[6].

ومن شبه الجملة قوله تعالى: ﴿هنالِكَ الولايةُ لله الحقُّ هو خيرٌ ثواباً...﴾[7]: يجوز في (هنالك) وجهان من الإعراب[8].

ومن المصادر المؤولة قوله: ﴿بئسما اشْتَرَوْا به أَنْفُسَهم أَنْ يكفرُوا بما أَنْزَلَ اللهُ بغياً...﴾[9]: يجوز في المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيِّزها ثلاثة أوجه من الأعاريب[10].

### (٣) المعنـــى:

في التنزيل مواضع لا يصح حمل النص القرآني فيها على ظاهره، لأنَّه لو حمل عليه لفسد المعنى، وعليه فلا بدَّ من الاغتراف من إنائه، ومن ذلك

---

(١) يوسف / ٥٢.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة/ ١٦٤.
(٣) النمل : ١ - ٢.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ ، الصفحة/ ١٦٤.
(٥) البقـرة / ٣٨.
(٦) انظر ما في هذا البحث من جملة فعلية في موضع الخبر الصفحة /٨٤٣.
(٧) الكهف / ٤٤.
(٨) انظر ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع الخبر الصفحة / ١٠٣٠.
(٩) البقـرة / ٩٠.
(١٠) انظر ما في هذا البحث من المصادر المؤولة، الصفحة / ١١٢٥.

قوله تعالى: ﴿ثم استوى على العرشِ يَعْلَمُ ما يَلِجُ في الأَرْضِ وما يَخْرُجُ منها وما يَنْزِلُ مِنَ السماءِ وما يَعْرُجُ فيها وهو مَعَكُم أينما كنتم...﴾[1]: جاء في تفسير القرطبي: «وقد جَمَع في هذه الآية بين (استوى على العرش) وبين (وهو معكم)، والأخذ بالظاهرين تناقض فدل على أنه لا بد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعتراف بالتناقض...»[2]، والآية محمولة على حذف مضاف أي: وعلمه معكم.

وجاء في (البحر المحيط) أيضاً: «قال الثوري: المعنى علمه معكم، وهذه آية أجمعت الأُمَّة على هذا التأويل فيها وأنها لا تحمل على ظاهرها من المعية بالذات، وهي حجة على من منع التأويل في غيرها ومما يجري مجراها مِن استحالة الحمل على ظاهرها....»[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الساعة آتيةٌ أكاد أُخْفيها لِتُجْزى كلُّ نفسٍ بما تسعى﴾[4]: في الآية أوجه من التأويل ليصح معناها[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما مَنَعَكَ ألَّا تَسْجُدَ إذْ أمَرْتُكَ...﴾[6]. (لا) زائدة في أحد التأويلات ليصح المعنى[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا إذا لقيتُمْ فِئَةً فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلَّكم تُفْلِحون﴾[8] أي: فِئَةً كافرةً[9].

---

(١) الحديد / ٤.
(٢) تفسير القرطبي: ١٧ / ٢٣٧.
(٣) البحر المحيط: ٨ / ٢١٧.
(٤) طـه / ١٥.
(٥) انظر ما في هذا البحث من زيادة كاد، الصفحة / ١٤١٨.
(٦) الأعراف / ١٢.
(٧) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف، الصفحة / ١٢٨١.
(٨) الأنفال / ٤٥.
(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف الصفة، الصفحة / ٤٥٧.

ومنه قوله: ﴿وإذا ما أُنزِلت سورةٌ نظرَ بَعْضُهُم إلى بعضٍ﴾[1]، أيْ سورة تفضحهم[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيدَيكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسِكُم وأرجُلَكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطَّهَّروا وإنْ كنتم مرضى أو على سَفَرٍ أو جاء احدٌ منكم مِنَ الغائِطِ أو لامستم النساء....﴾[3]: حمل الكلام على ظاهره يقتضي تأخير الوضوء عن الصلاة أو كونه قبلها متصلاً بها بعد القيام، وفي ذلك أوجه من التأويل[4].

(٤) المذاهب الدينيــــة :

لقد حاوَلَتْ بعض الفرق الإسلامية كالمعتزلةِ والشيعة والجبرية أنْ تؤول النصوص القرآنية التي لا تتفق مع معتقداتهم، ولعل أكثر الفرق تأويلاً في التنزيل **المعتزلــة**، ومما أوّلوه قوله تعالى: ﴿اللهُ يستهزِئُ بِهِمَ ويُمدُّهم في طغيانهم يَعْمَهون﴾[5]: ترى المعتزلة أنَّ الله منزّهٌ عن فعل القبيح أو إيجاده، ويرى أهلُ السنَّة أنَّ الشرَّ والخير من مخلوقات الله، فهو الهادي وهو المضل، وظاهر الآية القرآنية يؤيد هذا المذهب ويرد زعم المعتزلة الذين حملوا الآية على أوجه من التأويل ومن هذه الأوجـه ما يلي:

أ ـ أن المَدَّ بمعنى الإمهال، وهو قول ضعيف عندهـم أيضاً لأنه بعيد لغويًّا.

---

(١) التوبــة / ١٢٧.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الصفة الصفحة / ٤٥٧.
(٣) المــائدة / ٦.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الحال، الصفحة / ٣٤٣.
(٥) البقـــرة / ١٥.

ب ـ أنَّ اللهَ منعهم ألطافه التي منحها غيرهم، وخذلهم بكفرهم وما هم عليه، فتزايد ريب قلوبهم وظلمتها، فسمى هـذا التزايـد مدداً في الطغيان وأُسْنِدَ إلى اللهِ تعالى، فيكون الفاعـل الحقيقي هم الكفرة ويكون اللهُ السببَ البعيد، فهو مسبِّبٌ عن فعله بهم بسبب كفرهم.

جـ ـ أنَّ (أَمَدُّهم) أصله: أَمَدَّ لَهم، بمعنى: يُمْلي لهم وَيُمدُّ في أعمارهم كي يتنبهوا ويطيعوا، فما ازدادوا إلاَّ طغياناً وغمًّا، ويجوز أنْ يكون التقدير: يمدهم استصلاحاً وهم مع ذلك يعمهون في طغيانهم، وعليه فيكون قوله (في طغيانهم) في موضع الحال من ضمير المفعولين في (وَيَمُـدُّهم)، ويجوز أَنَّ يتعلق بـ (يعمهـون)، والجملة الفعليـة في موضع الحال.

وأجازوا أن يكون التقدير: يَمُدُّهم بالمال والبنين لأجل أنْ يصلحوا[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ يهدِ اللهُ فهو المُهْتَدي وَمَنْ يُضْلِلْ فأولئك همُ الخاسِرونَ﴾[2]: ظاهر الآية يؤكد أنَّه خالق الهداية والضـلال، وهو مذهب السنّة، وهي مسألة تغاير مذهب المعتزلة، فالآية مؤوَّلة عندهم، وفي ذلك أوجه أختار وجهاً فيه تأويل، وهو أنَّ الآية محمولة على تقدير محذوف والتقدير: من يهد الله فيقبَلْ وَيَهْتَدِ فهو المهتدي، ومن يُضْلِلْ بأن لم يقبل فهو الخاسر[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿بلَى مَنْ أَسْلَم وَجْهَهُ لله وهو محسِنٌ فَلَهُ أجرُه عند

---

(١) انظر: الكشاف: ١ / ١٨٨ ـ ١٨٩، الدر المصون ورقة / ١٩٧، البحر المحيط: ١ / ٧٠، معاني القرآن وإعرابه: ١ / ٥٦، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٧.
(٢) الأعـراف / ١٧٨.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٢٦ وانظر شواهد أخرى: التوبة: ٥٥. هود: ٣٤، الفلق: ١ ـ ٢.

رَبِّهِ﴾[1]: قوله (وهو مُحْسِنٌ) في موضع الحال المؤكدة من حيث المعنى لأنَّ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لله مُحْسِنٌ، ولكن أبا القاسم الزمخشري[2] جعل هذه الحال مبينة بتقدير متعلق لـ ( (مُحْسِنٌ) أي: وهو مُحْسِنٌ في عمله، وعليه فالمسلم إمَّا أنْ يكون مُحْسِناً في عمله وإمَّا أنْ يكون غير محسن، لأنَّ المعتزلة تعتقد أنَّه لا بدَّ من إسلام الوجه لله والإحسان في العمل لدخول الجنة.

ومن ذلك أنَّ المَغْفِرة لا تصح عند المعتزلة بالتوبة، وهو خلاف ما عليه أهل السنّة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِم خَلْفٌ ورثوا الكتابَ يأخذون عَرَضَ هذا الأدْنى ويقولون سيغفر لنا وإنْ يأْتِهِم عَرَضٌ مثلُهُ يأخذوه..﴾[3]!:

ذكر الزمخشري أنَّ قوله (وإنْ يأتِهم..) في موضع الحال أيْ: يرجون المغفرة وهم مُصِرُّون عائدون إلى مثل فعلهم، والجملة عند أبي حيان استئنافية[4].

ومن ذلك أنَّهم يذهبون إلى أنَّ في الحياة ما هو مخلوق لله، وما هو مخلوق لغير الله، وأهل السنّة على خلاف هذا المذهب، فكل ما في هذا الكون مخلوق لله سبحانه، ويعزِّز مذهب أهل السنّة قوله تعالى: ﴿إنَّا كلَّ شيءٍ خلقناهُ بِقَدَرٍ﴾[5]، وقد اتخذ المعتزلة دليلاً على مذهبهم قراءة أبي السمال الشاذة: برفع (كلُّ) على أن قوله (خلقناه) في موضع النعت

---

(1) البقـــرة : ١١٤.
(٢) انظر الكشاف: ١ / ٣٠٥، وانظر: الدر المصون ورقة / ٤٨٢، البحر المحيط: ١ / ٣٥٢، تفسير القرطبي: ٢ / ٧٥، تفسير ابن عطية : ١ / ٣٩٣.
(٣) الأعــــراف / ١٦٩.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة / ١٧٢.
(٥) القمـــر / ٤٩.

لـ(شيء) والخبر شبه الجملة من قوله (بقدر)، لأنَّ المعنى على مذهبهم: إنَّا كلُّ شيء مخلوق لنا بقدر، وهو تقدير يشير إلى أنَّ مخلوقاً ما يضاف إلى غير الله، وهو ليس بقدر، والأظهر عند أهل السنة أنْ يكون قوله (خَلَقْناهُ) في موضع الخبر على أنَّ شبه الجملة في موضع الحال. وذهب ابن جني[1] إلى أنَّ الرفع أقوى من النصب، وهو خلاف قول الجمهور، والقراءة من باب قولنا: زيد ضربته على أنَّ الجملة الفعلية في موضع الخبر، وذكر مكي بن أبي طالب أنَّهُ أفرد لهذه المسألة كتاباً خاصاً[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واللهُ خَلَقَكُم وما تَعْمَلونَ﴾[3]: (ما) وما في حيزها ينسبك منهما مصدر مؤوَّل باسم المفعول أي: خلقكم ومعمولَكُم، وذكر ابن عباس أنَّ الله خلق نحتهم ومنحوتهم، ويصح هذا القول أيضاً على كونها موصولة، والتقدير: خَلَقَ ذواتِكم وذواتِ ما تعملون على أنَّ العمل بمعنى التصوير والتشكيل.

والمعتزلة لا يقرون بخلق الله لأفعال العباد، ولذلك جعلها الزمخشري موصولة على أنَّ المعنى هو: والله خَلَقَكُم وَخَلَقَ جَوْهَر ما تعملون، فالعباد هم الذين يقومون بتشكيل الأصنام وتصويرها، فيكون في الكلام حذف مضاف، وهو تأويل فيه بعد عن ظاهر النص ولأنَّ خلق الفعل يقتضي خلق المفعول.

ويجوز أنْ تكون ﴿ما﴾ استفهامية إنكارية، وأنْ تكون نافية، وفي كونها

---

(١) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٠٠، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٣٤١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٠٦، البحر المحيط: ٨ /١٨٣، حاشية الشهاب: ٨ / ١٢٨، الكشاف: ٤/٤١، تفسير القرطبي: ١٧/١٤٨، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/١٤٨.
(٢) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٤١.
(٣) الصافات / ٩٦.

مصدرِّية واستفهامية ونافية خروج عن طريق البلاغة عند أبي حيان[1] والشهاب[2].

ومن ذلك أنّهم ينكرون الرؤية، ولذلك أوّلوا ما جاء من آيات على خلاف مذهبهم، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُم يومئذٍ عَنْ رَبِّهِم لَمَحْجوبون﴾[3]. :

حمل المعتزلة الآية على حذف مضاف والتقدير: عن رحمة ربِّهم أو قربِ ربِّهم[4].

ومن ذلك أنّهم لا يجوِّزون أنْ يكون ما هو مخلوق للعبد مخلوقاً لله، وعليه فما جاء ظاهره على خلاف ذلك يؤوّل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنا في قلوبِ الذين اتَّبعوه رأفةً ورحمةً ورهبانيَّةً ابتدعوها.....﴾[5]: قوله ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ معطوفة على ﴿رأفةً﴾، و﴿ابتدعوها﴾ في موضع النعت له. وذهب أبو علي الفارسي [6] وتبعه الزمخشري[7] إلى أنَّ ﴿ورهبانيَّةً﴾ منصوبة بفعل يفسره ( ابتدعوها )، فتكون المسألة من باب الاشتغال، ولعل ما ألجأهم إلى ذلك اعتقادهم أنّ ما كان مخلوقاً للعبد لا يصح أنْ يكون مخلوقاً لله، وهي مسألة تتحقق

---

(١) انظر البحر المحيط: ٧ / ٣٦٧، وانظر: الكشاف: ٣٤٥/٣، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٩١/٢، تفسير القرطبي: ٩٦/١٥، التبيان في تفسير القرآن: ٨ / ٤٧٠، مشكل إعراب القرآن: ٢٣٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠٦/٢.

(٢) حاشية الشهاب: ٧ / ٢٧٧.

(٣) المطففين / ١٥.

(٤) انظر : حاشية الشهاب: ٨ / ٣٣٧، الكشاف: ٤ /٢٣٢، تفسير القرطبي: ٢٦١/١٩، التبيان في تفسير القرآن: ١٠ / ٣٠٠.

(٥) الحديد / ٢٧.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٢٨.

(٧) انظر الكشاف: ٤ / ٦٧.

بالعطف، وعليه فلا يصح العطف، وقد ردَّ أبو حيان[١] هذا القول نحويًا وذلك لأنَّ (ورهبانيَّةً) يجوز فيها الرفع على الابتداء، وهي مسألة لا تصح لأنَّها نكرة.

ومن ذلك **تأويلات الشيعة**، ومنها قوله تعالى: ﴿فإمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فإنَّا منهم مُنْتَقِمون﴾[٢]: ذكر أبو جعفر الطوسي[٣] أنَّ التقدير: فإنَّا بعليٍّ منتقمون، وهو بعيد لأنَّ المراد بالانتقام العذاب في الآخرة أو الدنيا[٤].

ومن ذلك **تأويلات أهل السنة**، ومنها أنَّ السنة جاءت بغسل الرجلين لا بمسحها على مذهب أهل الشيعة الذين يعزّزون مذهبهم بقراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة من السبعة وأنس وعكرمة وغيرهما من غير السبعة: ﴿يأيُّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغْسِلُوا وجُوهكم وأيْدِيكُم إلى المرافِقِ وامْسَحُوا برؤ وسِكم وأرجُلِكُم إلى الكعبين﴾[٥] بجرّ (وأرْجُلِكُم): ذهب الشيعة[٦] إلى أنَّه يجب مسح الرجلين لا غسلهما، وظاهر الآية على مذهبهم، ولكنَّ أهلَ السنة مجمعون على وجوب الغسل لأنَّ السنَّة وردت بذلك، وفي تأويل هذه القراءة أوجه:

أ ـ أنْ يكون قوله (وَأَرْجُلِكم) مجروراً على الجوار، وقد ضَعَّف مكي بن

---

(١) انظر البحر المحيط ٨ /٢٢٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٧٥١ـ٧٥٢، حاشية الشهاب: ٨ / ١٦٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢١١، تفسير القرطبي: ١٧ /٢٦٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٢٥.
(٢) الزخرف / ٤١.
(٣) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ٢٠٠.
(٤) انظر: تفسير ابن كثير: ٤ / ١٢٨، حاشية الشهاب: ٧ / ٤٤٤، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ١ / ٤١٤.
(٥) المائدة / ٦.
(٦) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٣ / ٤٥٢.

أبي طالب وأبو حيان[1] والنحاس[1]، وابن خالويه[2]، وأبو إسحق الزجاج[3] الجر على الجوار وأجازه أبو البقاء[4]، والشهاب[5]، وهو الصحيح عندي لأنه ينبغي القياس على هذه القراءة وغيرها من غير التفات إلى تقييده بالنعت والتوكيد[6].

ب ـ أنْ يكون معطوفاً على قوله ( برؤوسكم ) لفظاً ومعنى، ثم نسخ ذلك بوجوب الغسل. وقيل إنَّ ذلك محمول على مسح الأرجل في حالة لبس الخفين.

جـ ـ أنْ يكون الجر تنبيهاً على عدم الإسراف باستعمال الماء، فجاء معطوفاً على الممسوح على أنَّ المراد الغسل، وهو قول الزمخشري[7].

د ـ أنْ يكون مجروراً بحرف جر مقدر على أنَّه معمول لفعل مقدر أيضاً أي: وافعلوا بأرجُلِكُم غسلاً، وفيه تكلف حذف جملة فعلية وحرف الخفض وإبقاء عمله، وهو قول جائز عند أبي البقاء[8]، وهوفي غاية الضعف عند أبي حيان.

هـ ـ أنْ يكون المسح بمعنى الغسل وهو مروي عن أبي زيد، وبه قال ابن خالويه، وهو قول ظاهر أيضاً.

---

(١) انظر البحر المحيط: ٣ / ٤٣٦.
(٢) انظر القراءات لوحة / ١٠٠.
(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢ / ١٦٧.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٢٢.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٣ / ٢٢٠.
(٦) انظر الدر المصون ورقة / ١٩٠٩.
(٧) انظر الكشاف: ١ / ٥٩٧.
(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٢٢، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٢٢١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٢٨٥، تفسير القرطبي: ٦ / ٩٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿يريدُ اللهُ بِكُم اليُسْرَ ولا يُريدُ بِكُمُ العُسْرَ..﴾[1]: ظاهر الآية يعزز مذهب المعتزلة في أنَّ الله يريد الخَيْرَ والسعادةَ لعباده، وهو خلاف مذهب أهل السُّنَّة، وعليه فلقد حملها بعضهم على حذف مفعول، أي: يريد الله أنْ يأمركم باليسر أو: بما فيه اليسر، وقيل إنَّ المراد بالإرادة الطلب[2].

## (٥) الاحتجـــاج للقراءات :

لقد كان للقراءات القرآنية السبعية والشاذة أثر قوي في الإكثار من التأويلات إمَّا لإبعادها عن الضعف والشذوذ وإمَّا لإخضاعها للأصول النحوية خوفاً عليها من الانهيار، ولذلك تطالعنا كتب الاحتجاج للقراءات سبعيها وشاذهـــا.

ومن هذه القراءات قراءة غير أهل الكوفة من السبعة (ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر): ﴿وجاعِلُ الليل سكناً والشمسَ والقمرَ حُسْبَانَا﴾[3]. على أنَّ (وجـاعِلُ) اسم فـاعل مضـافٍ إلى الليـل فينتصب (سكنـاً) و(الشمسَ والقمَر) بفعلين مضمرين لأنَّ اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا يعمل[4].

ومن ذلك قراءة أبي عمرو وابن كثير من السبعة ومن وافقهما من غير السبعة كابن محيصن واليزيدي: ﴿ولا يَجْرِمُنَّكُم شنآنُ قومٍ إنْ صدُّوكم عن المسجِدِ الحرامِ..﴾[5] بكسر همزة (إنْ) على الشرط، فيكون جواب

---

(١) البقـــرة / ١٨٥.
(٢) انظر البحر المحيط : ٢ / ٤٢.
(٣) الأنعـــام / ٩٦.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة / ١٢٤٠.
(٥) المـــائدة / ٢.

الشرط محذوفاً[1].

ومن ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء من السبعة: ﴿فلا رَفَثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ في الحج...﴾[2] برفع الأوَّلين وفتح الثالث على تقدير خبر لكل من المرفوعين في أحد التأويلات[3].

ومن القراءات الشاذة قراءة علي بن أبي طالب: ﴿إذْ قالوا لَيُوسُفُ وأخوه أحبُّ إلى أبينا منّا وَنَحْنُ عُصْبَةً...﴾[4] بنصب (عُصْبَةً) على إضمار فعل، أي: ونحن نَجْتَمِعُ عُصْبَةً[5].

ومن ذلك قراءة الحسن والأعمش الشاذة: ﴿ولا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرَ...﴾[6] بنصب (تَسْتَكْثِرَ) على إضمار (أنْ)[7].

ومنه قراءة طلحة بن مصرف الشاذة: ﴿وإنَّ مِنَ الحجارةَ لَمَّا يَتَفَجَّرُ منه الأَنْهارُ وإنَّ منها لَمَّا يَشَّقَّقُ فيخرُجُ منه الماء﴾[8] بتشديد (لمَّا) و(إنَّ) في الموضعين على حذف اسم (إنَّ) في أحد التأويلات[9].

## (٦) الأصـــل النحـــوي :

لقد أوَّل النحويون الآيات القرآنية لتصح أصولهم النحوية، ومن ذلك أنَّه لا يصح تفريغ عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله، وما جاء على

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة / ٦٥٣.
(٢) البقـــرة / ١٩٧.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة / ٦٠٣.
(٤) يوسف / ٨.
(٥) انظر ما في هـــذا البحث من حذف الفعل وفاعله الصفحة / ٥٨٣.
(٦) المدثـــر / ٦.
(٧) انظر ما في هذا البحث من إضمار الحرف المصدري (أنْ) الصفحة / ٧٣٩.
(٨) البقـــرة / ٧٤.
(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف أسماء الأحرف الناسخة، الصفحة / ٣١٤.

خلاف ذلك يؤوّل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظَنًّا﴾[١]: وفي الآية تأويلات منها حذف نعت ( ظنًّا )[٢].

ومن ذلك وقوع الفعل المضارع المثبت المسبوق بواو الحال في موضع الحال، وهي مسألة لا تصح نحويًا إلاَّ باضمار مبتدأ[٣]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا نُؤْمِنُ بما أُنْزِلَ علينا ويكفرُونَ بما وراءه...﴾[٤].

ومن ذلك أنَّ (ما) النافية لا يصح أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وثمودَ فما أبقى﴾[٥]، فيكون قوله ( وثمودَ ) منصوباً بفعل مضمر[٦].

ويميل النحويون إلى تلحين القارىء أوْ رمي قراءته بالشذوذ عند استعصاء التأويل، ومن ذلك قراءة الحسن وأبي حيوة وغيرهما الشاذة: : ﴿قالوا سحران تظَّاهرا...﴾[٧] بالتاء وتشديد الظاء، وهي عند ابن خالوية لحن لأنَّ الفعل ماضٍ والتشديد في المضارع، وذكر أبو الفضل الرازي أنَّه لا يعرفُ وَجْهَهُ. وهي عند أبي حيان محمولة على حذف نون المضارع والأصل: تتظاهران، فأدغمت التاء في الظاء[٨].

---

(١) الجاثيـة / ٣٢.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم، الصفحة / ١١٨٨.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة / ١٤٧ـ١٤٨.
(٤) البقـــرة / ٩١.
(٥) النجم / ٥.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله / ٥٥٣، وانظر شواهد أُخرى في المكان نفسه.
(٧) القصص / ٤٨.
(٨) انظر البحر المحيط: ٧ / ١٢٤.

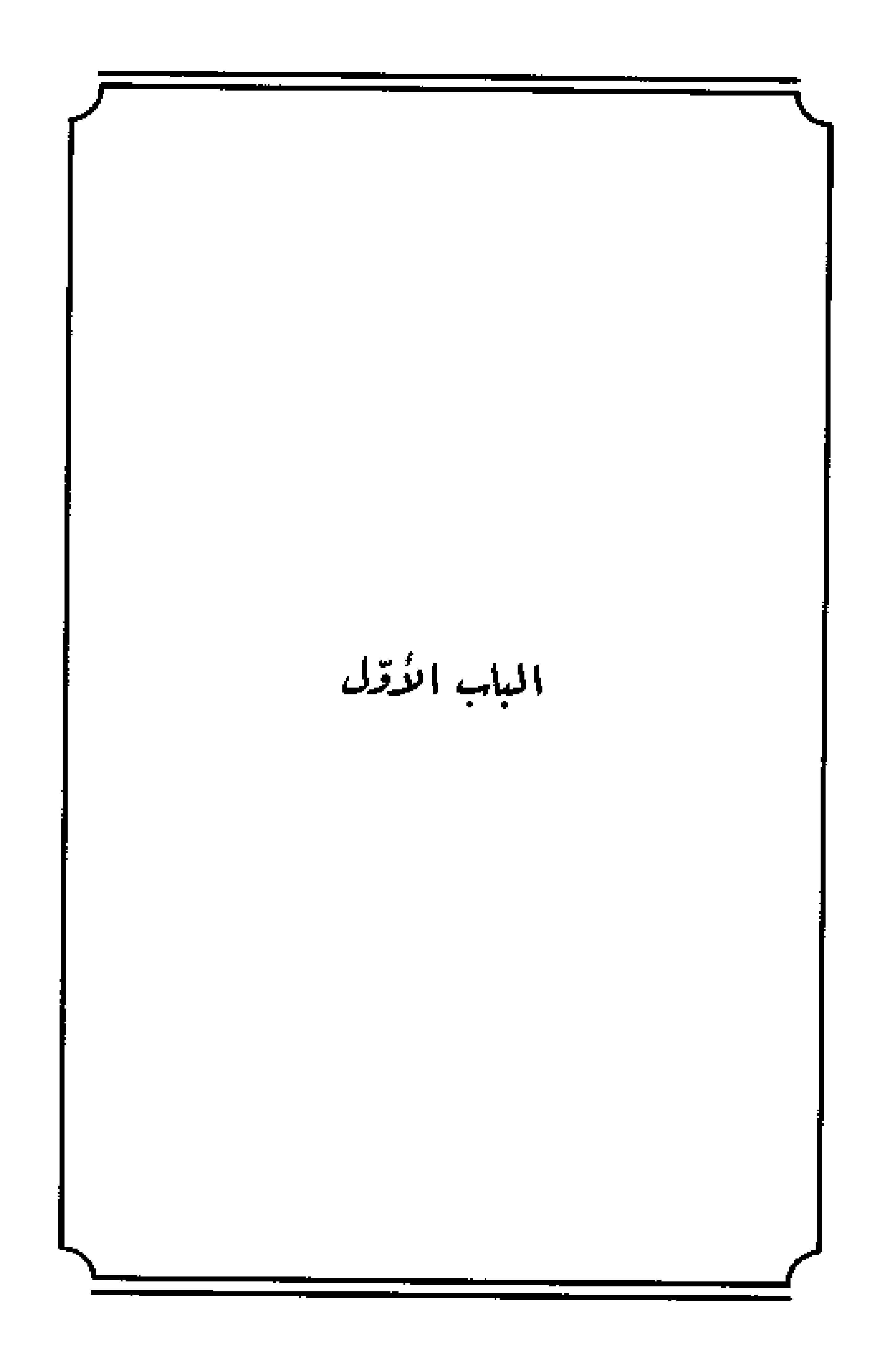
ومن ذلك قراءة أبان بن تغلب وغيره الشاذة: ﴿وما كانَ صلاتَهُمْ عند البيت إلَّا مكاءٌ وتَصْدِيَةٌ...﴾[1] بنصب (صلاتَهُم) ورفع (مكاءٌ وتصديةٌ) على أن اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة، وهي قراءة خطَّأها أبو علي الفارسي[2] وضعيفة عند أبي البقاء[3].

**..**..**..**

---

(١) الأنفال / ٣٥.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٩٢، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١ / ٢٧٨.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٢٢، وانظر شاهداً آخر فاطر / ٤٣.





# الباب الأوّل

# الباب الأوّل

# النحويّون والتأويل النحوي في القرآن الكريم

**وهو في ثلاثة فصول:**

(١) حركة التأويل قبل سيبويه.

(٢) سيبويه وغيره من النحويين القدامى والتأويل النحوي في القرآن الكريم.

(٣) الدارسون المحدثون والتأويل وجهودهم في تيسير النحو وتجديده.



## الفصل الأوّل

# حركة التأويل قبل سيبويه

إنَّ مسائل النحو المختلفة قبل سيبويه لم تبلغ ما بلغته في عصر سيبويه وبعده، فلم تكتمل، ولم يشع فيها تلك المسائل التي تكدُّ الذهن في ملاحقتها لاستيعابها كمسائل الحمل على المعنى والموضع والحذف والزيادة وغيرها، وعليه فمسائل التأويل ومظاهره تدور في هذا الفلك، ويكاد المعنى يكون السبَب الرئيسيَّ في التجاء النحويين إليها في بعض الفلتات القليلات التي رويت عن شيوخ الخليل وسيبويه كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي.

ولتبدو الصورة أكثر وضوحاً أودُّ أنْ أتحدَّث عن دور كل من ابن عباس وغيره مِمَّنْ نُسِبتْ إليهم بعض الأقوال من المفسِّرين كقتادة وغيرهم من النحويين كعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء.

**ابن عباس (متوفي ٦٨ هـ)**

ولست أدري لِمَ أغْفَلَ المترجمون لمؤسسي علم النحو الحديث عن دور ابن عباس في نشأة هذا العلم، وهو دور يكاد يفوق دور كلٍّ من نُسِبَ إليه ابتكار مسائل هذا العلم كأبي الأسود الدؤلي والإمام علي بن أبي طالب

وعمر بن الخطاب وغيرهم، ولست مغالياً إنْ قلت إنَّ دوره يفوق دور أولئك، فالمسائل المرويَّة عن أبي الأسود الدؤلي تكاد تكون قليلة ونادرة، والقول نفسه مع الإمام علي بن أبي طالب وغيره.

ولست أُنْكِرُ أنَّ ما وقفت عليه من نصوص في مظان التفسير والنحو المختلفة يدور في فلك المعنى لأنَّ ابن عباس هدفه توضيح المعنى وجعل النص القرآني منقاداً له ليبعده عن المغايرة التي قد تتراءى في حمل النص على ظاهره، ولكنَّ هذه المسائل المنسوبة إليه تدل على أنَّه كان نحويًّا ملماً بكثير من تلك الأُصول التي كانت سائدة، ولعل ما يعزِّزُ مكانة هذا العالم النحوية واللغوية قول ابن جني فيه: «قال أبو الفتح: ينبغي أنْ يُحْسَنَ الظَّنُّ بابن عباس. فيقال: إنَّه أَعْلَمُ بلغة القوم من كثير من علمائِهم، ولَمْ يَكُنْ ليخفى عليه أنَّ (ظَنَنْتُ) قد تكون بمعنى (عَلِمْتُ)...»[1].

ولعلَّ هذا الدَّور يبدو واضحاً في بعض المسائل كالإجابة بـ (بلى) في النفي المجرد أو المقرون بالإستفهام الحقيقي أو التقريري أو التوبيخي، جاء في (مغني اللبيب) ما يلي: «أو تقريريًّا نحو: ﴿أَلَمْ يأتِكم نـذيرٌ قـالوا بَلى...﴾[2] ، ﴿ألستُ بربِّكم قالوا بَلى﴾[3]، أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرَّد في رده بِـ (بَلى)، ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نعم لكفروا، ووجهه أنَّ (نَعَم) تصديق للمخبر بنفي أوْ إيجاب..»[4]

ومن ذلك أنَّ (وَيْكَأَنَّ) أصلها (وأَنَّ) على أنَّ الياء والكاف صلة، جاء

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٤٢.

(٢) الملك: ٨ ـ ٩.

(٣) الأعراف: ١٧٢.

(٤) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٣ ـ ١٥٤، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٧٢.

في (تنوير المقباس) ما يلي) (ويكأنـــه): وأنَّـه والياء والكـاف صلة في الكلام»[1].

ومن ذلك كون الواو للإستئناف في قوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رابعُهُم كلبهم ويقولون خمسـةٌ سادِسُهُم كلْبُهم رجْمًا بالغيب ويقولون سبعَةٌ وثامنهم كلبهم»[2] يفهم من كلام ابن هشام أنَّ ابن عباس عدّ الواو في (وثامنهم) للإستئناف[3].

ويبدو هذا الدور واضحاً في المسائل التي لجأ فيها إلى التأويل، ولعلَّ أهم هذه المسائل تكمن فيما يلي:

(١) الحذف.

(٢) الزيادة.

(٣) تضـمين الأفعال والحروف معاني غيرها من الأفعال والحروف.

(٤) التقديم والتأخير.

(١) الحــذف:

وهو أكثر هذه المسـائل شيوعاً، وهو حذف يدور في فلك المعنى، ومن ذلـك **حذف المضـاف**، ومنه قـوله تعـالى: ﴿إنِّي أُريـدُ أنْ تبوءَ بـإثمي وإثْمِكَ..﴾[4].

جاء في (البحر المحيط) ما يلي: «قال ابنُ مسعود وابنُ عبَّاسٍ وقتادة: تَحْمِلُ إثْمَ قتلي وإثْمَك الذي كان منك قبل قتلي، فحذف المضاف، هذا

(١) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٣١.

(٢) الكهف: ٢٢.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف حروف العطف الصفحة ٨٠٠-٨٠١.

(٤) المائدة: ٢٩.

قول عامة المفسّرين»[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿إليه يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ والعملُ الصالِحُ يَرْفَعُه..﴾[2]. جاء في (البحر المحيط) ما يلي: «وقال قتادة: إنَّ الفاعل هو ضمير يعود على الله، والهاء للعمل الصالح أي: يَرْفَعُه اللهُ إليه أي: يقبله. وقال ابن عطية هذا أرجَحُ الأقوالِ. وعن ابن عباس: والعمل الصالح يرفع عاملَهُ ويشرفه، فجعله على حذف مضاف...»[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿لا جُناحَ عليهنَّ في آبائهم ولا أبنائِهِنَّ ولا إخوانِهِنَّ ولا أبناءِ إخوانِهِنَّ ولا أبناءِ أخواتِهِنَّ ولا نِسائِهِنَّ...﴾[4]: جاء في (تنوير المقياس) ما يلي: ﴿ولا نسائِهِنَّ: نساء أهل دينهن...﴾[5].

ومن ذلك حذف المعطوف، ومنه قوله تعالى: ﴿وقالوا لولا أُنْزِلَ عليه مَلَكٌ ولو أَنْزَلْنا ملكاً لَقُضِيَ الأمر ثم لا يُنْظَرونَ﴾[6]: جاء في (البحر المحيط): «وقال ابن عباس وقتادة والسدي في الكلام حذف تقديره: ولو أنزَلْنا ملَكاً فكذَّبوه لَقُضِيَ الأَمْرُ بعذابِهم ولم يُؤَخَّروا حسب ما سلف في كلِّ أُمَّةٍ»[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد أتينا موسى تِسْعَ آياتٍ بَيِّناتٍ فاسألْ بني إسرائيلَ

---

(١) البحر المحيط: ٣/٤٦٣، وانظر في هذه المسألة: الدر المصون ورقة: ٩٤، الكشاف: ١/٦٠٧، تفسير القرطبي: ٦/١٣٧.

(٢) فاطر: ١٠.

(٣) البحر المحيط: ٧/٣٠٤.

(٤) الأحزاب: ٥٥.

(٥) تنوير المقياس من تفسير ابن عباس: ٣٥٦، وانظر شاهد آخر الإسراء: ٧١، وانظر في هذا الشاهد: مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٢، تفسير القرطبي: ١٠/٢٩٦، البحر المحيط: ٦/٦٣.

(٦) الأنعام: ٨.

(٧) البحر المحيط: ٤/٧٨.

إذْ جاءَهُم فقالَ لَه فرعونُ إنِّي لأظُنُّكَ يا موسى مسحوراً﴾[1]: جاء في (البحر المحيط): قال ابن عباس: كلام محذوف، وتقديره: فسأل موسى فرعونَ بني إسرائيلَ أي: طَلَبَهم لِيُنْجِيَهُمْ من العذاب انتهى»[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد أرْسَلْنا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلاً إلى قومهم فجاؤهم بالبَيِّناتِ فانتقمنا مِنَ الذين أجْرَموا..﴾[3]: جاء في (تنوير المقباس): «﴿رُسُلاً إلى قَوْمِهم فجاؤهم بالبيِّنات﴾: بالأمر والنهي والعلامات فلم يؤمنوا.»[4] والقول نفسه مع النحويين[5].

ومن ذلك **حذف الحال**، ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ أنتم ضَرَبْتُم في الأرْضِ فأصابتكم مصيبةُ المَوْتِ...﴾[6] جاء في (البحر المحيط): «وقال ابن عباس في الكلام محذوف تقديره: فأصابتكم مصيبة الموت وقد استشهدتموها على الإيصاء»[7].

ومن ذلك **حذف الفعل** العامل في المفعول به ومنه قوله تعالى: ﴿يا جبالُ أوِّبي مَعَهُ والطيرَ﴾[8]. ذهب أبو عمرو إلى أنَّ (والطيرَ) منصوب بفعل مضمر أيْ: وسخَّرْنَا لَهُ الطيرَ، وهو قول ابن عباس كما يفهم من كلامه: «(يا جبال): وقلنا يا جبالُ (أوِّبي معه) سبِّحي مع داود (والطيرَ): وسخَّرْنا له الطيرَ»[9] فيكون قد أضمر فعل القول والفعل العامل في (الطير).

---

(١) الإسراء: ١٠١.
(٢) البحر المحيط: ٨٥/٦.
(٣) الروم: ٤٧.
(٤) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٤٢.
(٥) انظر: البحر المحيط: ١٧٨/٧، حاشية الشهاب: ١٢٦/٧، تفسير القرطبي: ٤٣/١٤.
(٦) المائدة: ١٠٦.
(٧) البحر المحيط: ٤٣/٤، وانظر الدر المصون ورقة: ٢١٧٠.
(٨) سبأ: ١٠.
(٩) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٥٩.

ومن ذلك حذف حروف الخفض، ومنه قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسمَ ربِّك الأعلى﴾[1]: جاء في (البحر المحيط): «وقال ابن عباس: صلِّ باسم ربك الأعلى كما تقول: ابدأ باسم ربك، وحذف حرف الجر»[2].

ومنه قراءة ابن عامر من السبعة وغيره: ﴿واذكر اسمَ ربِّك وَتَبَتَّل إليهِ تبتيلاً ربِّ المشرقِ والمغرب لا إلهَ إلاَّ هُوَ...﴾[3] بخفض (ربِّ المشرِقِ) على البدل من (ربِّك)، وجاء في (الكشاف) أنَّ ابن عباس حملها على القسم: «قرىء مرفوعاً على المَدْحِ ومجروراً على البدل من (ربِّك). وعن ابن عباس على القسم بإضمار حرف القسم كقولك: اللهِ لأفْعَلَنَّ. وجوابه (لا إله إلاَّ هُوَ) كما تقول: واللهِ لا أحَد في الدار إلاَّ زيدٌ»[4]. وذكر أبو حيَّان[11] وغيره أنَّ فيه ضعفاً لإضمار الجار وبقاء عمله، لأنَّ ما جاء من ذلك مقصور على لفظ الجلالة ولأنَّ الجملة الاسمية في جواب القسم لا تنفى إلاَّ بـ (ما) ولا تنفى بـ (لا) إلاَّ الجملة المصدَّرة بمضارع، وقد تكون مصدَّرة بماض في معنى المضارع.

ويظهر لي أنَّ أبا القاسم الزمخشري مِمَّنْ يجوِّزون ما ذهب إليه ابن عباس، وهي مسألة أجازها الكوفيُّون[5]، إذْ أجازوا الجر بالحرف المحذوف. وذكر السيوطي[6] أنَّ ابن مالك[7] أجاز تلقي القسم بالجملة الإسمية المنفية بـ (لا) أو (ما)، ولا فرق في ذلك عنده بين الإسمية

---

(1) الأعلى: ١.

(٢) البحر المحيط: ٤٥٨/٨، وانظر ما في هذا البحث من زيادة الأسماء الصفحة: ١٤٣٢.

(٣) المزمل: ٨ - ٩.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٣٣/٤.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٤٣/٤.

(٦) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٥٢.

والفعلية. وذهب ابن مالك إلى أنَّ الإسمية إذا نفيت بـ (لا) وقدم الخبر أو كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة كقولنا: والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌ، وقد غلط أبو حيان ابن مالك[1] في هذه المسألة. ويظهر لي أنَّ ظاهر النص على ما ذهب إليه ابن عباس وابن مالك إنْ أجزنا حذف حرف القسم وبقاء أثره حملاً على المذهب الكوفي.

**(٢) الزيادة:**

ووقفت في التنزيل على موضع واحد عدَّ فيه (كان) زائدة، وهو قوله تعالى: ﴿وما جعلْنا القبلةَ التي كُنْتَ عليها إلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾[2] ذهب ابن عباس إلى أنَّ (كان) زائدة[3]

**(٣) تضمين الأفعال والحروف معاني غيرها من الأفعال والحروف:**

ومن ذلك تضمين (ردف) معنى (أزِفَ) أو (قَرُبَ) لتصح التعدية، ومنه قوله تعالى: ﴿قل عسى أنْ يكونَ رَدِفَ لكم بعضُ الذي تَسْتَعْجِلونَ﴾[4] جاء في (البحر المحيط): «وأصله التعدي بمعنى (تَبِعَ)، و(لَحِقَ)، فاحتمل أنْ يكون مضمناً معنى اللازم، ولذلك فسَّره ابن عباس وغيره بـ (أزف) و (قرب)، لمَّا كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضُمِّن معناه...»[5].

ومن تأويلاته أنَّ (يَئِسَ) بمعنى (عَلِمَ) حملاً على لغة النخع، وهو تأويل بعيد عن التكلف والتحمل، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَلَم يَيْأَسِ الذين آمنوا أنْ لو يشاءُ اللهُ لهدى الناسَ جميعاً....﴾[6] جاء في (لسان

(١) انظر: همع الهوامع تحقيق عبد العال سالم ٤ / ٢٤٣.

(٢) البقرة: ١٤٣.

(٣) انظر ما في هذا البحث من زيادة (كان) الصفحة: ١٤١٤.

(٤) النمل: ٧٢.

(٥) البحر المحيط: ٧/٩٥ وانظر ما في هذا البحث من زيادة حروف الخفض، الصفحة: ١٣١٣.

(٦) الرعد: ٣١.

العرب) «ورُوِيَ عن ابن عباس أنَّه قال: بِئس بمعنى علم لغة للنخع، قال: ولَمْ نَجِدْها في العربية إلاَّ على ما فَسَّرْت...»[1].

ومن وضع الحرف موضع آخر قوله تعالى: ﴿ويا موسى لا تَخَفْ إنِّي لا يخافُ لديَّ المُرْسَلونَ إلاَّ مَنْ ظَلَم ثمَّ بدَّل حسناً بعدَ سوءٍ...﴾[2]. جعل ابن عباس (إلاَّ) بمعنى (ولا)، جاء في (تنوير المقباس): (المُرْسَلُونَ إلاَّ من ظلم): ولا من ظلم ثم بدَّلَ حسناً بعد سوء...»[3]، وقد ذهب إلى جعل (إلاَّ) بمعنى الواو أبو عبيدة والفرَّاء والأخفش[4].

ومنه وضع الباء موضع (إلى) لتصح التعدية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجعلنا مِنْهم أئمة يهدونَ بأمرِنا لمَّا صبروا...﴾[5]: الباء في (بأمرِنا) للتعليل، وقيل إنَّها بمعنى اللام، أو بمعنى (إلى)، وهو قول ابن عباس، جاء في (تنوير المقباس): «﴿يَهْدونَ بأمرِنا﴾: يدعون الخلق إلى أمْرِنا..»[6]، ويجوز أنْ تكون الباء للملابسة[6].

ومن ذلك وضع (هَلْ) موضع (قَدْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ أتى على الإنسان حينٌ مِنَ الدهرِ...﴾[7]: جاء في (البحر المحيط): «وقال ابن عباس وقتادة: هي هنا بمعنى (قد). قيل لأنَّ الأصلِ: أَهَلْ، فكأنَّ الهمزة حذفت واجتُزِيء بها في الإستفهام... فالمعنى: أقَدْ أتى...»[8].

---

(١) لسان العرب (بئس)، وانظر ما في هذا البحث من حذف جملة القسم ص ٦٧٥

(٢) النمل: ١٠ ـ ١١.

(٣) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣١٦.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه، الصفحة: ٤٤٧.

(٥) السجدة: ٢٤.

(٦) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٤٩، وانظر: تفسير القرطبي: ١٤/١٠٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٤٣.

(٧) الإنسان: ١.

(٨) البحر المحيط: ٨/٣٩٣.

**(٤) التقديم والتأخير:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَرْضَيْنَ بما آتَيْتَهُنَّ كلُّهُنَّ...﴾[1]. جاء في تنوير المقباس: «﴿كلُّهُنَّ﴾ مقدَّمٌ ومؤخر»[2] ولعل ظاهر النص يدل على أنَّ مراد ابن عباس بذلك التوكيد المعنوي.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ لهم آلِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِنْ دونِنا لا يستطيعون نصرَ أنْفُسِهم ولا هم منَّا يُصْحَبونَ﴾[3]: جاء في (البحر المحيط): «وقال الحوفي ﴿مِنْ دونِنا﴾ متعلق بـ ﴿تَمْنَعُهُم﴾ انتهى. قيل والمعنى: أَلَهُم آلهة تجْعلهم في منعةٍ وعزٍ مِنْ أنْ ينالُهم مكروهٌ مِنْ جهتنا. وقال ابن عباس: في الكلام تقديم وتأخير، تقديره: أمْ لهُم آلِهَةٌ مِنْ دوننا تمنعهم، تقول: مَنَعْتُ دونه: كففت أذاه، و﴿مِنْ دوننا﴾ هو من صلة ﴿آلهة﴾ أيْ: أم لهم آلهة دوننا أو من صلة تَمْنَعهُم...»[4].

**قتادة: (متوفى ١١٨ هـ)**

ومن المواضع التي حمل فيها قتادة النص على حذف مضاف قوله تعالى: ﴿لا يزالُ بُنيانُهم الذي بنَوْا ريبةً في قلوبهم إلَّا أنْ تَقطَّعَ قلوبُهُم والله عليمٌ حكيم﴾[5]: جاء في (البحر المحيط): «وقال قتادة في الكلام حذف تقديره: لا يزالُ هَدْم بنيانهم الذي بنوا ريبةً أي: حزازةً وغيظاً في قلوبهم»[6].

---

(١) الأحزاب: ٥١.
(٢) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣٥٦.
(٣) الأنبياء: ٤٣.
(٤) البحر المحيط: ٧/٣١٤.
(٥) التوبة: ١١٠.
(٦) البحر المحيط: ٥/١٠١.

ومنه قوله تعالى: ﴿كطيِّ السِّجلِّ للكُتُبِ﴾[1]: جاء في كتاب (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج: «وقيل ﴿السجل﴾: الصحيفة تُطْوى على ما فيها من الكتابة، والمصدر مضاف إلى المفعول. أي: كما يُطْوى السجل على الكتاب. وقد رواه أبو علي: كطي الطاوي الصحيفةَ مدرَجاً فيها الكتب، أي: كطي الصحيفة لدرج الكتب فيها، على تأويل قتادة: وكطي الصحيفة لدرج الكتب، فحذف المضاف، والمصدر مضاف إلى الفاعل على قول السدي، والمعنى: كطي زيد الكتب»[2].

ومن ذلك حذف المفعول به ومنه قوله تعالى: ﴿فلمَّا أسْلَما وتلَّه للجبين﴾[3]: جاء في (البحر المحيط): «وقال قتادة في (أسلما): أَسْلَمَ هذا ابنه، وأَسْلَم هذا نفسَه فجعل ﴿أسلما﴾ متعدياً، وغيره جعله لازماً بمعنى: انقادا لأمرِ الله وخضعا له. . .»[4].

ومن ذلك حذف جواب القسم، ومنه قوله تعالى: ﴿ص والقرآنِ ذي الذِّكرِ بلِ الذين كفروا في عِزَّةٍ وشقاقٍ كمْ أهلكنا قبلَهُم مِنْ قرنٍ. . .﴾[5]: ذهب قتادة إلى أنَّ جواب القسم محذوف أيْ: لَتُبْعَثُنَّ[6].

ومن ذلك حذف جواب الشرط، ومنه قوله تعالى: ﴿فإنْ تَوَلَّوْا فإنَّما عليك البلاغُ المبين﴾[7]: ذكر أبو حيان أنَّ قتادة حمل الآية على حذف جواب الشرط: «وقال نحوَهُ: إنَّ جواب الشرط محذوف. . .»[8].

---

(١) الأنبياء: ١٠٤.

(٢) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/٥٠٨.

(٣) الصافات: ١٠٣.

(٤) البحر المحيط: ٧/٣٧٠.

(٥) ص: ١ ـ ٣.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف لام جواب القسم الصفحة: ٧٦٣ ـ ٧٦٥.

(٧) النحل: ٨٢.

(٨) البحر المحيط: ٣/٩٩ وانظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط ص: ٦٤٧.

ومما حمله على الزيادة قوله تعالى: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرونَ بِأَيِّكُمُ المفتونُ﴾[1]: ذهب قتادة إلى أنَّ الباء زائدة في المبتدأ[2].

ومما حمله على التقديم والتأخير قوله تعالى: ﴿وقال الذين أُتوا العِلْمَ والإيمانَ لَقَدْ لبِثْتُمْ في كتابِ اللهِ إلى يوم البَعْثِ فهذا يومُ البَعْثِ ولكنَّكُم كنتم لا تعلمون﴾[3]. جاء في (البحر المحيط): «وقال قتادة: وهو على التقديم والتأخير تقديره: أوتوا العلمَ في كتاب الله والإيمان لقد لبِثتم، وعلى هذا تكون (في) بمعنى الباء أي: العلم بكتابِ الله. ولعلَّ هذا القول لا يصح عن قتادة، فإنَّ فيه تفكيكاً للنظم لا يسوغ في كلام غير فصيح فكيف يسوغ في كلام الله، وكان قتادة موصوفاً بعلم العربية فلا يصدر عنه مثل هذا القول»[4].

ويأخذ التأويل في عهد عبد الله بن أبي إسحق وغيره شكلاً آخر، إذْ أصبح الالتجاء إليه وسيلة هامة لئلاَّ ينهار الأصل النحوي لاصطدامه بالشواهد الفصيحة التي تخرج عليه، ولذلك نجد قول الفرزدق.[5]

وعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أوْ مجلَّفُ

يتعب النحويين في تأويله والاحتيال له، ولعل ما يعزز ذلك قول الفرزدق نفسه لعبد الله بن أبي إسحق الذي كان يؤمن بالقياس عندما سأله عن وجه الرفع: «بما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقولَ وعليكم أنْ تتأوَّلوا»[6].

---

(١) القلم: ٥ ـ ٦.
(٢) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف، الصفحة: ١٢٨٨.
(٣) الروم: ٥٦.
(٤) البحر المحيط: ٧/١٨٠.
(٥) انظر الصفحة: ١٤.
(٦) انظر خزانة الأدب: ٢/٣٤٧، وانظر في ذلك إحياء النحو: ٩٤، المدارس النحوية: ٢٤.

والقول نفسه في عهد عيسى بن عُمَر وأبـي عمرو بن العلاء، وقـد حَفِظَتْ لنا بعض المظان بعض المسائل التي حمل فيها هذان النحويان النص القرآني على غير ظاهره.

**عيسى بن عمر الثقفي (متوفى ١٤٩ هـ)**

لقد كان هذا العالِم قارئاً[١] ونحويًا، ولعل أهمَّ المسائل التي يمكن أنْ يكون فيها مؤوِّلاً **الحذف**، ومن ذلك استحسانه حذف خبر (إنَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يُلْحِدونَ في آياتِنا لا يَخْفَون علينا.... إنَّ الذين كفروا بالذكرِ لمَّا جاءَهُم وإنَّه لكتابٌ عزيز لا يأتيه الباطل مِنْ بينِ يديهِ ولا مِنْ خلفِهِ تنزيلٌ مِنْ حكيمٍ حميد ما يقال لـك إلا ما قـد قيل للرسـلِ مِنْ قبلِكَ..﴾[٢]. أي: إنَّ الذين كفروا بالذكر لمَّا جاءهم كفروا به، وهو قول عمرو بن عبيد، وقد استحسنه عيسى بن عمر[٣].

ومن ذلك حذف التنوين لالتقاء الساكنين على أنَّه منوي، ومن ذلك قراءة أبي عمرو من السبعة وأبي السمال وغيره من غير السبعة: ﴿قل هو اللهُ أحَدُ اللهُ الصَّمَدْ﴾[٤] بحذف التنوين لإلتقائه مع لام التعريف، وذكر أبو حيان[٥] أنَّه موجود في كلام العرب ويكثر في الشعر. وذكر ابن يعيش[٦] أنَّ أبا الحسن زعم أنَّ عيسى بن عمر أجاز نحو ذلك.

ونراه أحياناً يحمل النص على ظاهره، ومن ذلك قراءة غير ابن عامر من

---

(١) انظر عيسى بن عمر الثقفي ـ نحوه من خلال قراءاته: ٩٨.
(٢) فصلت: ٤٠ ـ ٤٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف خبر الأحرف الناسخة، الصفحة: ٢٢٥.
(٤) الإخلاص: ١ ـ ٢.
(٥) انظر البحر المحيط: ٨/٥٢٨.
(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٣٥.

السبعة: ﴿فقالوا يا ليتَنا نُرَدُّ ولا نكذِّبُ بآيات ربِّنا ونكونُ مِنَ المؤمنين﴾ [1] بالرفع: ذكر ابن يعيش[2] أنَّ عيسى بن عمر كان يجعلهما متمنيين معطوفين على ﴿نُرَدُّ﴾ ويقول إنَّ الله أكذبهم في تمنِّيهم على قول مَنْ يرى التمنِّي خبراً، وذكر أيضاً أنَّ أبا عمرو بن العلاء كان يرفعهما على سبيل الاستئناف والتأويل: ونحن لا نُكَذِّبُ بآيات ربِّنا ونكونُ مِنَ المؤمنين إنْ رُدِدْنا، فالفعلان الأخيران خبران غير متمنيين. ويجوز أنْ يكونا في موضع الحال على إضمار مبتدأ عند النحويين[3].

### أبو عمرو بن العلاء (متوفى سنة ١٥٤ هـ)

ويأخذ التأويل على يديه شكلاً آخر من حيث الاهتمامُ بالأصل النحوي وجعْلُ الشاهد منقاداً له، فتراه يقدِّر مبتدأ للفعل المضارع المستأنف كما مر[4].

ولعل ما يعزِّزُ ذلك أنَّه يميل إلى تلحين بعض القراء لمخالفة قراءاتهم الأصل النحوي، ومن ذلك قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر الشاذة: ﴿قال يا قوم هؤلاء بناتي هنَّ أطْهر لَكُمْ. . .﴾[5] بنصب ﴿أطْهَرَ﴾ على الحال على أنَّ ﴿هُنَّ﴾ فصل. وقد لحَّنَ أبو عمرو وسيبويه القاريء لخروج قراءته على الأصول النحوية[6] وقال أبو عمرو في القاريء: «احتبى ابن مروان في

---

(١) الأنعام: ٧.

(٢) انظر: شرح المفصل: ٧/٢٥ ـ ٢٦.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/١٠٢٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٨٩ حجة القراءات: ٢٤٥.

(٤) انظر الصفحة: ٣٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة ١٤٢.

(٥) هود: ٧٨.

(٦) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف الصفحة: ١٤٠٥.

ذه في اللحن وذلك أنَّه كان يقرأ (هؤلاء بناتي هُنَّ أطْهَر لكم﴾[1].

ومن ذلك تلحينه لقراءة أبي جعفر الشاذة لأنَّه لا يجوز إقامة غير المفعول به مَعَ وجوده[2]: ﴿لِيُجْزي قوماً بما كانوا يَكْسِبونَ﴾[3].

ومن ذلك الإهتمام بالعامل ومنه قوله تعالى: ﴿يا جبالُ أوِّبي مَعَهُ والطيرَ﴾[4] أي: وسخَّرْنا الطيرَ[5].

ومن حمله النص القرآني على غير ظاهره إجازته للقلب فيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خُلِقَ الإنسانُ مِنْ عَجَلٍ...﴾[6]: الظاهر في قوله ﴿مِنْ عَجَلٍ﴾ أنْ يكون في موضع المفعول به على المجاز كقوله تعالى: ﴿هو الذي خلقكم من طين﴾[7]. أو في موضع الحال. وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنَّهُ من باب القلب أي: خُلِقَ العَجَلُ من الإنسان، وهو قول ليس بجيد عند أبي حيان[8] لأنَّ القلب موطنه الشعر لا الكلام الفصيح، وهو كقول العرب: عرضت الناقةَ على الحْوضِ.

ونراه أحياناً يؤثر حمل النص القرآني على ظاهره على التأويل، ومن ذلك إبقاء الفعل (أمر) على ظاهره، ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا أردْنا أنْ نُهْلِكَ

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٩٣٩/٣، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٤١، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣٩٦/٢.

(٢) انظر ما في هذا البحث من جار ومجرور أو ظرف في موضع نائب الفاعل، الصفحة: ١٠٩٤.

(٣) الجاثية: ١٠.

(٤) سبأ: ١٠.

(٥) انظر الصفحة: ٤٥ من هذه المسألة.

(٦) الأنبياء: ٣٧.

(٧) الأنعام: ٢.

(٨) وانظر: البحر المحيط: ١٢/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩١٨/٢.

قريةً أَمَرْنا مُتْرَفيها﴾[1] أي: أمرناهم بالطاعة. وفسَّره قوم على أنَّه بمعنى (كثَّرنا) أي: كثَّرناهم[2].

ومن ذلك إجازته الإدغام في قراءة الجمهور: ﴿تبارك الذي إنْ شاءَ جَعَلَ لك خيراً مِنْ ذلك جناتٍ تجري مِنْ تحتها الأنهارُ ويجعلْ لكَ قصوراً﴾[3] بجزم (ويَجْعَل) عطفاً على موضع (جعَل) لأنَّه جواب الشرط، ويجوز أنْ يكون مرفوعاً أدغمت لام (يجعل) في لام (لك)، وهي مسألة تصح على مذهب أبي عمرو بن العلا[4].

---

(١) الإسراء: ١٦.

(٢) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/٣٤٦ - ٣٤٧.

(٣) الفرقان: ١٠.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٦/٤٠٩، الكشاف: ٣/٨٣، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٠٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٨١، البحر المحيط: ٦/٤٨٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٨٩٣.

# الفصل الثاني

## سيبويه وغيره من النحويين القدامى والتأويل النحوي في القرآن الكريم

لقد أخذ التأويل النحوي شكلاً أكثر تعقيداً وتخيُّلاً مما مر، وقد سيطرت عليه في كثير من المواضع أصول النحويين وخلافاتهم، فكثر الاحتيال والتمحل لجعل النصوص الفصيحة تذعن لهذه الأصول، وتعزّزُ مذاهب النحويين المختلفة، وتأويلات النحويين في هذه الفترة تكد الذهن في ملاحقتها والوقوف على دقائقها، وتشاء الظروف أنْ يكون التنزيل مسرَحاً رحْباً لتلك التأويلات والتمحلات، وقد تجاوزت في كثير من المواضع فلك المعنى، ولم يطالعني في هذه الفترة نحوي استطاع أنْ يفلت من سلطانها.

ولقد رأيت أنْ أتحدَّثَ عن دور كل من الكوفيين والبصريين في هذه المسألة، وآثرتُ أنْ أُجَلِّيَ دور بعض النحويين الكوفيين والبصريين وغيرهم من النحاة المتأخرين فيها، ومن هؤلاء سيبويه، الفراء، المبرد، أبو القاسم الزمخشري ابن مضاء القرطبي، وأبو حيان النحوي.

# الكوفيون والتأويل

ذكر الدكتور مهدي المخزومي أنَّ الكوفيين لا يلجأون إلى التأويل إلاَّ إذا اضطروا إليه: «ولا يجنح الكوفيون إلى التأويل إلاَّ إذا اضطروا إليه... وراح البصريون يتأوَّلون فَخَرَّجوهُ على حذف الاسم...»[1].

ويرى الدكتور عبد الحميد طلب[2] أنَّ مذهب الكوفيين في مجال السماع أَسْلَمْ.

وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي[3] إلى أنَّ موقف الكوفيين من القياس والتأويلات كموقف البصريين، وأنَّهم ليسوا أهل تيسير. وذكر الدكتور شوقي ضيف[4] أن للكوفيين مواقف تصوِّر مدى بعدهم في التأويل والتقدير شغفاً بالخلاف على المدرسة البصرية.

ولست أتفق مع الدكتور إبراهيم السامرائي فيما ذهب إليه، ولو تتبع الأستاذ الفاضل تأويلاتهم في التنزيل وقارَنها بتلك التي للبصريين لما ذهب هذا المذهب، وإليك بعض المسائل التي يمكن أنّ نعدَّ الكوفيين قد هجروا فيها التأويل قياساً على موقف البصريين من تلك المسائل.

**(١) نصب المضارع بعد الفاء وأو والواو واللام وكي وحتى:**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ المضارع منصوب على الصرف أو الخلاف،

---

(١) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٨٧.

(٢) انظر تاريخ النحو أصوله/ القسم الأول: النحويين البصرة والكوفة: ٤٦١.

(٣) انظر النحو العربي / نقد وبناء: ٣٨ - ٣٩، ٤٩.

(٤) انظر المدارس النحوية: ١٧٠، ١٨٤.

بعد الأحرف الثلاثة الأولى، ومنصوب بعد الأحرف الثلاثة الأُخرى بها، أمَّا البصريون فنصبه عندهم بـ (أنْ) مضمرة[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ليس لك مِنَ الأمْرِ شيءٌ أو يتوبَ عليهم أوْ يُعذِّبَهم فإنَّهم ظالمون﴾[2] ومنْ نصبه بعد اللام قوله تعالى: ﴿وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدِّثونَهم بما فتح اللهُ عليكم لِيُحاجوكم به عند ربكم﴾[3]، وقوله: «وما كان اللهُ لِيُضيعَ إيمانَكم إنَّ الله بالناسِ لرؤوفٌ رحيم﴾[4]، وقوله: ﴿فالتقطه آلُ فِرْعونَ ليكونَ لهم عَدوًّا وحَزَناً..﴾[5]: فالفعل منصوب باللام عند الكوفيين وبـ (أنْ) مضمرة عند البصريين[6].

ومنْ نصبه بعد (كي) قوله تعالى: ﴿وأشْرِكهُ في أمْري كي نُسَبِّحَكَ كثيراً..﴾[7]،وهو منصوب عند البصريين[8] بـ (أنْ) مضمرة، وإذا اقترنت (كي) باللام فالنصب بها عند سيبويه وبـ (أنْ) مضمرة عند الأخفش والخليل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومنكم مَنْ يُرَدُّ إلى أرْذَلِ العُمُرِ لكي لا يعلمَ بعدَ عِلْمٍ شيئاً...﴾[9].

ومن نصبه بعد (حتّى)[10] قوله تعالى: ﴿وما يُعلِّمانِ مِنْ أحدٍ حتى يقولا إنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ...﴾[11].

(١) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤ - ٧٦٠.
(٢) آل عمران: ١٢٨.
(٣) البقرة: ٧٦.
(٤) البقرة: ١٤٣.
(٥) القصص: ٨.
(٦) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤ - ٧٦٠.
(٧) طه: ٣٢ - ٣٣.
(٨) انظر ما في هذا البحث من إضمار (إن) الصفحة: ٧٤٤ - ٧٦٠.
(٩) النحل: ٧٠.
(١٠) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤ - ٧٦٠.
(١١) البقرة: ١٠٢.

(٢) وقوع الحال معرفة:

أجاز الكوفيون هذه المسألة، فقاسوا على قراءة الشذوذ: ﴿يقولون لئن رَجَعْنا إلى المدينة لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ...﴾[١]. وهي عند البصريين محمولة على زيادة الألف واللام[٢].

(٣) مِنْ لابتداء الغاية الزمانية:

ظاهر النص القرآني يعزز مذهب الكوفيين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا تقم فيه أبداً لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التقوى مِنْ أوَّلِ يومٍ أحقُّ أنْ تقوم فيه﴾[٣]، وهي مسألة لا تصح عند البصريين، والآية عندهم محمولة على حذف مضاف[٤].

(٤) إنابة الألف واللام عن الضمير العائد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصحابُ الأُخدود النارِ ذاتِ الوَقود﴾[٥]: (النار) بدل اشتمال من (الأخدود) على أنَّ الألف واللام نائبتان عن الضمير العائد على مذهب الكوفيين، وهو الظاهر، ومذهب البصريين تقدير الضمير[٦].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذينَ يُلْحِدون في آياتِنا لا يَخْفَونَ علينا... إنَّ

---

(١) المنافقون ٨.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الحال، الصفحة: ٣٤١.
(٣) التوبة: ١٠٨.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف الصفحة: ٣٨٠.
(٥) البروج: ٤ - ٥.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف العائد في بدلي الإشتمال والبعض، الصفحة: ٤٨٧.

الذين كفروا بالذكر لمَّا جاءهم وإنَّه لكتابٌ عزيزٌ لا يأتيه الباطل مِنْ بينِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خلفه تنزيلٌ مِنْ حكيم حميد ما يقال لك إلَّا ما قد قيل للرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ...﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها[2] من حيث إنابة الألف واللام عن الضمير الرابط.

**(٥) سبك مصدر مؤوَّل من اللام وما في حيِّزها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يريدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لكم ويَهْدِيَكم سُنَنَ الذين من قَبْلِكم...﴾[3]: اللام وما في حيِّزها في موضع نصب على المفعول به على مذهب الكوفيين، أما البصريون فيقدرون للفعل مفعولاً محذوفاً، أوْ يسبكون مصدراً مِنْ (يريد) على أنَّه في موضع رفع على الابتداء خبره ﴿لِيُبَيِّنَ﴾[4].

**(٦) إضافة الشيء إلى نفسه:**

ذهب البصريون إلى أنَّ الاسم لا يضاف لمرادفه أوْ نعته أوْ منعوته وما جاء ظاهره على ذلك يؤول، وهي مسألة أجازها الكوفيون قياساً على ظاهر النص القرآني، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جنَّاتٍ وحبَّ الحصيد﴾[5]، أي: وحبَّ النبْتِ الحصيد[6].

**(٧) حذف عائد المبتدأ المنصوبُ:**

أجاز الكوفيون حذف العائد المنصوب من جملة الخبر، ومن ذلك قراءة

---

(١) فصلت: ٤٠ ـ ٤٣.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف خبر الأحرف الناسخة، الصفحة: ٢٢٥.

(٣) النساء: ٢٦.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري (أن)، الصفحة: ٧٤٢.

(٥) ق: ٩.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥١٩.

ابن عامر وعبد الوارث الشاذة: ﴿وكلٌ وعدَ اللهُ الحُسْنى﴾[1]. وهي مسألة لا تصح على مذهب البصريين إلا في الشعر، وعليه فـ ﴿كلٌ﴾ عندهم خبر مبتدأ مقدر، والجملة الفعلية في موضع النعتِ على حذف العائد[2].

**(٨) الاسم المسبوق بأداة شرط مرفوع على الإبتداء:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنِ امرأةٌ خافت مِنْ بَعْلِها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أنْ يُصْلِحا بينَهُما صُلْحاً...﴾[3]: (امرأةٌ) مبتدأ خبره ما بعده على مذهب الكوفيين، وهي عند البصريين فاعل لفعل محذوف يفسره الظاهر[4]، ويمكن أن يكون فاعلاً للفعل نفسه.

**(٩) ما فيه معنى القول يعمل عمله:**

أجاز الكوفيون أنْ يعمل ما فيه معنى القول عمله من غير ضرورة إلى تقدير قول آخر كما هو عند البصريين[5]، ومن ذلك قراءة ابن عامر وحمزة من السبعة: ﴿فنادته الملائِكَةُ وهو قائِمٌ يُصلِّي في المحرابِ إنَّ اللهَ يُبَشِّرُكَ بيحيى...﴾[6].

**(١٠) عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور:**

وهي مسألة أجازها الكوفيون من غير تأويل، ولا تصح عند البصريين إلاّ بتأويل[7]، ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون

---

(١) النساء: ٩٥.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول به، الصفحة: ٢٧٧.

(٣) النساء: ١٢٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده: ٥٣١.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف القول، الصفحة ٥٩٣.

(٦) آل عمران: ٣٩.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الجار صفحة: ٧٢٠.

به والأرحامِ﴾[1] بجر ﴿الأرحامِ﴾.

(١١) حذف عائد الموصول المرفوع من غير قيد:

وهي مسألة لا تصح عند البصريين إلا بقيد طول الصلة، وما جاء على خلاف ذلك بابه الضرورة، ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر وغيره الشاذة[2]: ﴿ثم آتينا موسى الكتابَ تماماً على الذي أحْسَنُ...﴾[3].

(١٢) الغاء الفعل المتقدم من الفعلين الناسخين بجمله مكتفياً برفع الفاعل:

ومن ذلك قراءة غير الكوفيين من السبعة: ﴿لا يَحْسَبَنَّ الذين يفرحون بما أَتَوْا ويحبون أنْ يُحْمَدوا بما لم يَفْعَلُوا فلا تَحْسَبَنَّهم بمفازة مِنَ العَذابِ ولهم عذابٌ أليم﴾[4] بالياء في ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ على أنه مستغنٍ عن المفعولين[5].

(١٣) إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل المحذوف مع وجود المفعول به:

وهي مسألة تصح على مذهب الكوفيين، وما جاء من ذلك في التنزيل وغيره يؤول على مذهب البصريين، ومن ذلك قراءة أبي جعفر الشاذة[6]: ﴿لِيُجْزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾[7].

---

(١) النساء: ١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف عائد الموصول، الصفحة: ٤٦٢.

(٣) الأنعام: ١٥٤.

(٤) آل عمران: ١٨٨.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف مفعولي الأفعال الناسخة، الصفحة ٢٩٦.

(٦) انظر ما في هذا البحث من جار ومجرور أو ظرف في موضع رفع على نائب الفاعل، الصفحة: ١٠٩١.

(٧) الجاثية: ١٤.

(١٤) العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر:

أجاز الكسائي من الكوفيين هذه المسألة من غير قيد، والفراء بشرط أنْ يكون المعطوف عليه غير ظاهر الإعراب، وهو قول يونس بن حبيب من البصريين وما جاء من ذلك حمله البصريون على غير ظاهره[١]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئونَ والنصارى مَنْ آمن بالله. . .﴾[٢].

(١٥) عمل ما قبل (إلاَّ) فيما بعدها بعد تمام الكلام:

وهي مسألة أجازها الكسائي وابن الأنباري من الكوفيين، لأنَّهما يجيزان تأخير المعمول مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً، ولا تصح هذه المسألة عند البصريين إلاَّ بتقدير عامل آخر[٣]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا مِنْ قَبْلِكَ إلاَّ رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كنتم لا تَعْلمونَ بالبيِّناتِ والزُّبُرِ. . .﴾[٤] قوله ﴿بالبيِّناتِ﴾ متعلق بـ ﴿أَرْسَلْنا﴾ على مذهب الكسائي وابن الأنباري.

(١٦) إعمال (أفعل) التفضيل في مفعول صريح:

أجاز بعض الكوفيين إعماله قياساً على قوله تعالى: ﴿إنَّ ربَّك أعلَمُ مَنْ يضل عَنْ سبيلِهِ﴾[٥] وهي مسألة لا تصح عند غيرهم إلاَّ بتقدير حرف خفض أوْ بتقدير فعل[٦].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة: ١٢٣٤.
(٢) المائدة: ٦٩.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله، الصفحة ٥٥٧.
(٤) النحل: ٤٣ - ٤٤.
(٥) الأنعام: ١٧.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله، الصفحة: ٥٥٧.

**(١٧) الجملة الماضوية تقع حالاً من غير إضمار (قد):**

وهي مسألة تصح على المذهب الكوفي، وهو الصحيح لأنَّ ما في التنزيل عليه، ولا تصح على مذهب البصريين إلاَّ بإضمار (قد)[١]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّما رُزِقوا منها مِنْ ثَمرةٍ رزقاً قالوا هذا الذي رُزِقْنا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا به مُتشابِهاً...﴾[٢].

وبعد فلست أريد أنْ أمضي في تدوين الشواهد القرآنية الفصيحة التي حمل فيها النحويون الكوفيون النصوص على ظاهرها لأنها تطالع القارىء في مواضع متعددة من التنزيل، وهي مواضع تشهد على أنَّ الأستاذ السامرائي أصدر حكمه من غير أنْ يقف عليها في التنزيل وغيره، ولست أنكر أنَّ للكوفيين مواقف حملوا فيها النص على غير ظاهره ولكنَّها تبدو قليلة جداً إذا ما قورنت بتلك التي عند البصريين، وإليك منها ما يلي:

**(١) خبر (ما) الحجازية منصوب على نزع الخافض:**

خبر (ما) الحجازية على مذهب الكوفيين منصوب على نزع الخافض[٣]، وهو تكلف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً﴾[٤].

**(٢) حذف (كان) فيما ظاهره النصب على الحال لا على خبرها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فما لكم في المنافقين فئتين والله أَرْكَسَهم بما كَسَبُوا...﴾[٥]: الظاهر في (فئتين) أنْ يكون منصوباً على الحال، وهو

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف (قد) الصفحة: ٨١٢.

(٢) البقرة: ٢٥.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الجار، الصفحة: ٧٢٢.

(٤) يوسف: ٣١.

(٥) النساء: ٨٨.

مذهب البصريين، وهو عند الكوفيين خبر (كان) المحذوفة مع اسمها[1].

**(٣) إضمار قد قبل الماضي الواقع خبراً لـ (كان):**

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الماضي لا يصح أنْ يقع خبراً لـ (كان) إلاَّ مع (قد) ظاهرة أو مضمرة، وهو تكلف، والصحيح مذهب البصريين في إجازة المسألة من غير إضمار[2] ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تجري بأعْيُننا جزاءً لِمنْ كان كُفِرَ﴾[3].

ولقد رأيت أنْ أتحدَّث عن موقف أحد نحاة هذه المدرسة، ولعل الفراء أهمُّ هؤلاء.

**الفـــراء (متوفي سنة ٢٠٧ هـ) والتأويل:**

ذكر الأُستاذ مهدي المخزومي أنَّ نحو الفراء وغيره من الكوفيين يكاد يخلو من أثر الفلسفة الكلامية: «والحق أنّي لا أكاد أرى أثراً للفلسفة الكلامية في نحو الكسائي والفراء وثعلب وتلاميذهم، ولا أحس بأنّهم كانوا يعتدون بالتعليل المنطقي اعتداد البصريين به»[4].

ويطالعنا الفرَّاء في مواضع يمكن أنْ نعده فيها هاجراً للتمحل والتخيل مؤثراً عليهما حمل النص القرآني على ظاهره، ومن هذه المواضع ما يلي:

**(١) نصب الاسم في الاشتغال بالفعل المتأخر عنه:**

اجاز الفراء والكسائي أنْ يكون (زيداً) في قولنا: زيداً رأيته، منصوباً بالفعل الظاهر، وهي مسألة لا تصح عند البصريين، فهو منصوب عندهم

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) وأخواتها الصفحه ٦١٤.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف (قد)، الصفحة: ٨١٢.

(٣) القمر: ١٤.

(٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٧٣.

بفعل مضمر يفسره الظاهر[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والأرْضَ مَدَدْناها﴾[2].

(٢) إضافة الشيء إلى نفسه:

وقد مر أنَّ الكوفيين أجازوا هذه المسألة من غير تأويل[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جنات وحبَّ الحصيد﴾[4]: جاء في (معاني القرآن): «والحبُّ هو الحصيد، وهو مِمَّا أُضيف إلى نفسه مثل قوله: ﴿إنَّ هذا لهو حق اليقين﴾[5]، ومثله: ﴿ونحن أقربُ إليهِ من حبلِ الوَريد﴾[6]، والحبل هو الوريد بعينه أُضيفَ إلى نفسه لاختلاف لفظ اسميه...»[7].

(٣) إعمال ما بعد اللام وحرف التسويف فيما قبلهما:

وهي مسألة أجازها الفراء وأبو عبيدة ومنعها آخرون[8]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويقول الإنسان أإذا ما مِتُّ لسوف أُخْرَجُ حيًّا﴾[9]، فيكون ﴿أُخْرَجُ﴾ عاملاً في ﴿إذا﴾.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ١/١٦٣ وانظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله، الصفحة: ٥٧١.

(٢) الحجر: ١٩.

(٣) انظر الصفحة: ٦٠.

(٤) ق: ٩.

(٥) الواقعة: ٩٥.

(٦) ق: ١٦.

(٧) معاني القرآن: ٣/٧٦.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله، الصفحة: ٥٥١.

(٩) مريم: ٦٦.

(٤) تمييز الاعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين جمع منصوب:

أجاز الفراء[١] ذلك قياساً على ظاهر قوله تعالى: ﴿وَقطّعْناهم اثنتي عشرة أسْباطاً أُمَماً...﴾[٢]، وقد حمل غيره الآية على حذف التمييز.

(٥) جر ما بعد (لات) بها على أنّها حرف خفض:

ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: (ولاتَ حين مناصٍ)[٣]: (حين) مجرور بـ (لات) على مذهب الفراء، وفي القراءة تأويلات بعيدة[٤].

(٦) حذف عائد المبتدأ المنصوب[٥]

(٧) إجابة الشرطين بجواب واحد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلولا إذا بَلَغتِ الحُلقُوم وأنتم حينئذٍ تَنْظُرونَ ونَحْنُ اقربُ إليه منكم ولكنْ لا تُبْصِرونَ فلولا إنْ كنتم غيرَ مدينين تَرْجِعونَها إنْ كنتم صادقين﴾[٦]: قوله ﴿تَرْجِعونَها﴾ جواب لـ ﴿فلولا﴾ الأولى والثانية، وذهب غير الفراء إلى أنّ الجواب محذوف[٧].

(٨) العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر[٨]

ولست أُنكر أنّ للفراء مواقفَ معيبة، ومنها تضعيفه لقراءة حمزة من السبعة: ﴿لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا مُعْجِزِينَ في الأرْض ومأواهُمُ النارُ ولَبِئْسَ

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف التمييز، الصفحة: ٣٢٩.

(٢) الأعراف: ١٦٠.

(٣) ص: ٣٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف إليه، الصفحة: ٣٥٤.

(٥) أنظر الصفحة ٦٠.

(٦) الواقعة: ٨٣ ـ ٨٧.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة: ٦٣٣.

(٨) انظر الصفحة: ٥٥

المصيرُ﴾[1]: وقد ضعَّفها الفراء لخلوها من مفعول فعل الحسبان الثاني[2].

ومما حمل فيه النص القرآني على غير ظاهره ما يلي:

**(١) حمل الكلام على التوهم:**

ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة: ﴿والأنعامَ خَلَقها.. والخيلُ والبغالُ والحميرُ لِتَرْكبوها﴾[3] برفع ﴿والخيلُ والبغالُ﴾ بالعطف على توهم الرفع في (والأنعام)، وهو تكلف، لأنه لا يصار إلى التوهُّم إلاَّ إذا استعصى الحمل على غيره[4].

**(٢) حذف واو الحال:**

ذهب الفراء والزمخشري[5] إلى أنَّ الجملة الإسمية التي في موضع الحال لا بدَّ من اقترانها بالواو ظاهرة أَوْ مقدَّرة، وهو تكلف لا محوج إليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقلنا اهبطوا بعضُكم لبعضٍ عَدُوٌّ ولكم في الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ ومتاعٌ إلى حين﴾[6].

---

(١) النور: ٥٧.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف أحد مفعولي الأفعال الناسخة الصفحة: ٣٠٦.

(٣) النحل: ٥ ـ ٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم، الصفحة: ١١٦٧.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف واو الحال، الصفحة: ٧٧٣.

(٦) البقرة: ٣٦.

# البصريون والتأويل

ذكر السيوطي أنَّ مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة: «لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإنَّ مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر...»[1].

والقول نفسه مع الدكتور مهدي المخزومي: «أما المقياس الذي يُقاسُ به صواب الرأي وخطؤه فليس هو القدرة على التخريج والتأويل ولا هو القياسُ المنطقي الذي فتح البصريون الباب أمامه وحكّموه في صغائر هذه الدراسة وعظائمها...»[2]. وقال في موضع آخر: «ولَمّا لَمْ يُسْعِفْهُمُ القياس بكل ما كانوا يريدون، فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصي عليهم إندراجها في أحكامهم العامة لجئوا إلى التأول، والتأول البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة...»[3].

والقول نفسه مع الدكتور إبراهيم أنيس: «كان البصريون من اللغويين أهلَ منطق وفلسفة لغوية أو اجتهاد في اللغة يستنبطون ويؤوِّلونَ ويُخرِّجونَ ويعلِّلون ويضعون الأحكام على حسب اجتهادهم في بعض الأحيان...»[4]

---

(١) الإقتراح: ٨٦.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٧٧ - ٣٧٨.

(٣) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٤٦.

(٤) من اسرار اللغة: ٢٤.

ولعلي أتفق مع هؤلاء، فَأُعَزِّزُ ما ذهبوا إليه بمواقف حملوا فيها كثيراً من النصوص القرآنية على غير ظاهرها لأنها لا تتفق وأُصولهم، ولذلك جعلوا التنزيل مسرحاً لتأويلاتهم المتكلفة في كثير من الأحيان، وإليك طائفة من تأويلاتهم، وهي تأويلات نثرتها في حديثي عن موقف الكوفيين من التأويل، ولذلك سأكتفي بالإحالة إليها:

**(١) الحال لا يصح أنْ تكون معرفة**[١]

**(٢) ما بعد إلاَّ لا يعمل فيما قبلها:**

ذهب البصريون إلى أنَّ (إلاَّ) لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وما جاء ظاهره على خلاف هذا المذهب أوَّلوه[٢].

**(٣) أفعل التفضيل لا يصل إلى مفعول صريح:**

ما جاء على خلاف هذا الأصل محمول على تقدير فعل يتعدى إلى مفعول صريح[٣].

**(٤) (من) لابتداء الغاية المكانية:**

وما جاء من ذلك لابتداء الغاية الزمانية محمول عندهم على حذف مضاف[٤].

**(٥) الاسم المرفوع بعد (لولا) الامتناعية مبتدأ خبره محذوف وجوباً**[٥]

---

(١) انظر الصفحة: ٥٩.

(٢) انظر الصفحة: ٦٣.

(٣) انظر الصفحة: ٦٣.

(٤) انظر الصفحة: ٥٩.

(٥) انظر الصفحة: ١٨٣ من حذف الخبر.

**(٦) عائد المبتدأ المنصوب لا يصح حذفه من جملة الخبر:**

لم يجوز البصريون حذف هذا العائد، وما جاء على خلاف ذلك حملوه على تقدير مبتدأ، فتكون الجملة في موضع النعت للخبر على حذف العائد[١].

**(٧) إضافة الشيء إلى نفسه لا تصح:**

وما جاء في التنزيل وكلام العرب على خلاف هذا الأصل حملوه على حذف الموصوف[٢].

**(٨) الاسم المرفوع بعد أداة الشرط محمول على أنَّه فاعل لفعل محذوف[٣]:**

**(٩) ما في معنى القول لا يعمل عمله:**

وما جاء مِنْ ذلك محمول على حذف القول.[٤]

**(١٠) عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور لا يصح إلاَّ بإعادة الخافض:**

وما جاء على خلاف هذا الأصل محمول على حذف الخافض في أحد التأويلات[٥].

**(١١) سبك مصدر مؤوَّل من الفعل المضارع المرفوع من غير سابك:**

ذهب البصريون إلى أنَّه لا يصح سبك مصدر مؤول من اللام المجرورة

---

(١) انظر الصفحة: ٦٠.

(٢) انظر الصفحة: ٦٠.

(٣) انظر الصفحة ٦٠.

(٤) انظر الصفحة: ٦١.

(٥) انظر الصفحة ٦١.

وما في حيزها لأنَّ مذهبهم ليس كذلك، وعليه فلا بد من الالتجاء إلى التأويل في مثل قولنا: أريد لإقرأ، فهم يسبكون مصدراً مؤوَّلاً من (يريد)، ويجعلونه مبتدأ خبره (لإقرأ) على أن في الكلام حذفَ مفعول[1].

**(١٢) إضمار(أنْ) بعد الفاء وأو، والواو، وكي واللام، وحتى[2].**

**(١٣) إقامة غير المفعول به مع وجوده مقام الفاعل عند حذفه لا تصح[3].**

**(١٤) العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر لا يصح[4].**

**(١٥) الجملة الماضوية تقع حالاً إذا اقترنت بـ (قد) ظاهرة أو منوية[5].**

ولست أنكر أنَّ للبصريين مواقف هجروا فيها التأويل بحمل النص على ظاهره والقياس عليه، ولكنها مواقف قليلة إذا ما قورنت بتلك التي عند الكوفيين، وهي مواقف قد نثرتها في حديثي عن موقف الكوفيين من التأويل أيضاً، وهي:

(١) خبر (ما) الحجازية منصوب بها لا بإسقاط الخافض[6].

(٢) الجملة الماضوية تقع خبراً لـ (كان) من غير إضمار (قد)[7].

(٣) نصب ما عده الكوفيون خبراً لـ (كان) المحذوفة واسمها على الحال[8].

---

(١) انظر الصفحة ٦٠.

(٢) انظر الصفحة ٥٧.

(٣) انظر الصفحة: ٦٢.

(٤) انظر الصفحة ٦٣.

(٥) انظر الصفحة ٦٤.

(٦) انظر الصفحة ٦٤.

(٧) انظر الصفحة ٦٥.

(٨) انظر الصفحة ٦٤.

ولتبدو الصورة أكثر وضوحاً أود أنْ أتحدَّث عن موقف سيبويه من هذه المسألة.

**سيبويه والتأويل النحوي:**

**(متوفى سنة ١٨٨ هـ في إحدى الروايات)**

لعل سيبويه شيخ نحاة البصرة لا يخرج في هذه المسألة عن فلك البصريين، لذلك نجده يميل إلى تأويل كل ما يصطدم بالأصل النحوي، ولعل ما يعزز ذلك قول الدكتور شوقي ضيف: «ويُخَيَّلُ لِمَنْ يتابع سيبويه أنْ ليس في اللغة معمول لا يحذف وحتى الجملة تحذف... وأكثر سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظِها من إعراب...»[١]، ومما حمل فيه النص القرآني على غير ظاهره ما يلي:

**(١) عطف المضارع المرفوع على موضع جوابْ الشرط الذي يصح فيه الرفع والجزم لا يصح عنده:**

ومن ذلك قراءة ابن عامر وابن كثير من السبعة ومحبوب وغيره من غير السبعة: ﴿تبارَكَ الذي إنْ شاء جعَلَ لكم خيراً من ذلك جنَّاتٍ تجري من تحتِها الأنْهارُ ويَجْعلُ لك قصوراً﴾[٢] برفع ﴿ويَجْعَلُ﴾ عطفاً على موضع جواب الشرط لأنَّه يصح فيه الرفع والجزم إذا كان الشرط ماضياً، وهي مسألة لا تصح عند سيبويه، فالكلام محمول عنده على حذف جواب الشرط في المضارع المرفوع المنوي به التقديم[٣]، وعليه فالعطف لا يصح عنده.

---

(١) المدارس النحوية: ٧٥.

(٢) الفرقان: ١٠.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة: ١٢١٥ وانظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٣/٨٨.

**(٢) حذف المبتدأ في المضارع المرفوع المسبوق بالفاء الواقعة في جواب الشرط:**

وهي مسألة يكاد النحويون يجمعون عليها، وإنني لأرى أنه لا ضرورة إلى مثل هذا الحذف[١]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ الله منه﴾[٢] أي: فهو يَنْتَقِم مِنه.

**(٣) المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها لا يقع حالاً:**

وهي مسألة منعها سيبويه وأجازها ابن جني، وما جاء من ذلك محمول عند غير ابن جني على حذف مضاف[٣]، ولعل ظاهر النص يعزز مذهب ابن جني، ولأنَّ المصدر الصريح يقع حالاً كثيراً، ومن وقوع المصدر المؤوَّل حالاً قوله تعالى: ﴿ولا يَحِلُّ لكم أنْ تأخذوا مِمَّا آتيتُموهُنَّ شيئاً إلا أنْ يخافا ألاَّ يُقيما حدود الله...﴾[٤].

**(٤) الجملة الطلبية المقترنة بالفاء لا يصح أن تقع خبراً:**

وهي مسألة لا تصح عند سيبويه، فالمرفوع عنده إمَّا أنَ يكون خبر مبتدأ محذوف وإمَّا أنَ يكون مبتدأ خبره محذوف[٥]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والسارِقُ والسارِقَةُ فاقطعوا أيْدِيهما جزاءً بما كسبا نكالاً مِن الله والله عزيزٌ حكيم﴾[٦] وهي مسألة تصح على مذهب الأخفش والمبرد وجماعة على زيادة الفاء[٥].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩ وانظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣/ ٦٩.

(٢) المائدة: ٩٥.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه، الصفحة: ٤٤١.

(٤) البقرة: ٢٢٩.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر الصفحة: ١٩٣.

(٦) المائدة: ٣٨.

**(٥) تقدير فعل عامل فيما هو مرفوع بالمصدر المضاف إلى المفعول:**

ومن ذلك قراءة السلمي وجماعة الشاذة: «وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قتلُ أولادِهم شركاؤُهم»[١] برفع ﴿قتلُ﴾ وإضافته إلى ما بعده ورفع ﴿شركاؤهم﴾ على تقدير فعل عامل الرفع فيه عند سيبويه، والأظهر أنْ يكون ﴿شركاؤهم﴾ فاعلاً للمصدر ﴿قتْلُ﴾، وهو مذهب قطرب[٢] وأبي علي الفارسي[٣].

**(٦) المجزوم في جواب الأمر محمول على أنّه جواب شرط مقدَّر:**

مذهب سيبويه[٤] وغيره أنَّ جملة الأمر نابت مناب شرط مقدَّر، وذهب آخرون إلى أنَّها متضمنة معنى الشرط، وهو الظاهر في هذه المسألة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأَوْفوا بعهدي أُوفِ بعهدِكُم. . .﴾[٥].

**(٧) عطف الظاهر على الضمير المتصل المجرور لا يصح إلاَّ بإعادة الخافض:**

وما جاء من ذلك بابه الشعر عنده، وهي مسألة لا تصح عنده وعند غيره إلا بتقدير الخافض[٦] ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿واتقوا الله الذي تَساءَلون به والأرحامِ﴾[٧] بخفض ﴿الأرحام﴾.

---

(١) الأنعام: ١٣٧.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده، الصفحة: ٥٢٦

(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/١٩٨، وانظر في هذه المسألة: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٥/٧٤.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف فعل الشرط والأداة، الصفحة: ٦٢١، وانظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣/٩٣.

(٥) البقرة: ٤٠.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الجار، الصفحة: ٧٠٢.

(٧) النساء: ٩.

**(٨) ما ناب عن المصدر من اسم المصدر في باب المفعول المطلق منصوب بفعل مقدر من لفظه.**

ذكر ابن يعيش أنَّ مذهب سيبويه تقدير فعل عامل فيه من لفظه: «وبعضهم يضمر لها فعلاً من لفظها فيقول التقدير: اجتوروا فتجاوَرُوا تجاوراً وتجاوروا فاجتوروا اجتواراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿أنبتكم من الأَرْضِ نباتاً﴾[١]، أي: أنبتكم فنبتم نباتاً، فتكون هذه المصادر منصوبة بفعل محذوف دلَّ عليه الظاهر، وهو مذهب سيبويه... وهو رأي سيبويه لأنَّ مذهبه إذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر..»[٢].

ويتراءى لي أنَّ ما نقله ابن يعيش وما في كتاب سيبويه ليس على حذف فعل بل على أنَّ الفعل العامل هو الفعل الظاهر لأنَّه في معنى ذلك الفعل، ويدل على ذلك عنوان الباب في (الكتاب): «هذا باب ما جاء المصدرُ فيه على غير الفعل لأنَّ المعنى واحد»[٣] وجاء في هذا الباب ما يلي: «وذلك قولك: اجْتَوروا تجاوُراً وتجاوَروا اجتواراً، لأنَّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك: انكسر كسراً وكُسِرَ إنكساراً لأن معنى كُسِرَ وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿والله أنْبَتكم من الأَرْضِ نباتاً﴾[٤] لأنَّه إذا قال: أنبته فكأنَّه قال: قد نَبتَ. وقال عز وجل: ﴿وتبتَّلْ إليه تبتيلا﴾[٥] لأنه إذا قال تبتَّلْ فكأنَّه قال: بتِّل...»[٦].

---

(١) نوح: ١٧.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١/١١٢.
(٣) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٤ / ٨١.
(٤) نوح: ١٧.
(٥) المزمل: ٨.
(٦) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٤/٨١.

ولعل ما يعزِّز ما أَذْهَبُ إليه ما جاء في (المقتضب): «وأعلم أنَّ الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أنْ يُحْمَلَ مصدر أحدِهما على الآخر لأنَّ الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه وذلك نحو قولك: أنا أَدَعُكَ تَرْكاً شديداً. وقد تَطَوَّيْتُ انطواءً، لأنَّ تطوَّيْتُ في معنى انطويت. قال الله عزَّ وجل: ﴿وَتَبَتَّلْ إليه تبتيلاً﴾[1] لأن تَبتَّل وبَتَّل بمعنى واحد. وقال: ﴿والله أنبتكم من الأَرْضِ نباتاً﴾[2] ولو كان على ﴿أنبتكم﴾ لكان إنباتاً..»[3].

ولست أتفق مع الأُستاذ الفاضل محمد عبد الخالق عضيمة فيما فهمه من نص المبرد السابق: «الذي أراه أنَّ المبرِّد يرى أنَّ الناصب فعل محذوف لدليل قوله هنا[4]: فكأنَّ التقدير والله أعلمُ، والله أنبتكم فنبتم نباتاً»[5].

ويتخذ الأُستاذ الفاضل دليلاً آخر على أنَّه منصوب بفعل محذوف. وهو قوله في المقتضب: «ولكنَّ المعنى والله أَعْلَمُ: أنَّه إذا أنبتكم نبتم نباتاً»[6] : ولعلك تتفق معي أنَّ الفعل (نبتم) لا يدل على ما ذهب إليه الأستاذ الفاضل، فهو جواب الشرط، ولا يخرج عندي عن فلك تفسير المعنى والتعليل لإجازة النصب على المصدر من غير الفعل.

ولعلَّ ما يعزز ما أذهب إليه أنَّ ابن يعيش ينسب إلى المبرد النصب بالفعل الظاهر: «وهذه المصادر أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقهما في المعنى، وهو رأي أبي العباس المبرد والسيرافي...»[7]

---

(١) المزمل: ٨.

(٢) نوح: ١٧.

(٣) المقتضب: ١/٧٣ ـ ٧٤.

(٤) النص من كتاب الكامل للمبرد: ٨ / ٢١، ٨٨ ـ ٨٩، نقلاً عن حواشي المقتضب: ١ /٧٣ ـ ٧٣.

(٥) المقتضب ١/٧٣، الحاشية رقم: ٣.

(٦) المقتضب: ٣/١٨٤.

(٧) شرح المفصل: ١/١١٢.

والقول نفسه مع الرضي: «ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنَّه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه..»[1].

ويظهر لي أنَّ ابن يعيش والرضي والسيوطي قد تبعوا في ذلك ابن خروف فيما نسبه إلى سيبويه وقد نقلوا قوله من غير تمحيص، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ومذهب سيبويه في كليهما أنَّ المصدر منصوب بفعله المقدَّر...»[2]. وجاء في (همع الهوامع) «والثاني: أنَّه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً، والفعل الظاهر دليل عليه، وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه»[3].

ونصب هذا النوع من المصادر بفعل محذوف هو قول الزمخشري[4].

**(٩) الفعل المضارع المقترن بالفاء أو الواو في الاستئناف في موضع الخبر لمبتدأ محذوف:[*]**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلا تَكْفُرْ فيتعلمونَ منهما ما يُفرِّقونَ به بينَ المرءِ وَزَوْجِه..﴾[6]، جاء في (الكتاب): «فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنَّهما قالا: لا تكفر فَيَتَعَلَّمونَ ليجعلا كفرَه سبباً لتعليم غيره، ولكنَّه على كفروا فَيتَعَلَّمونَ...»[7]، وقد فهم صاحب (إعراب القرآن)[8]

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ١/١١٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١/١١٦.

(٣) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٩٨.

(٤) انظر الكشاف: ٣/١٦٣، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٦٥، البحر المحيط: ٨/٣٤٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤١١.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.

(٦) البقرة: ١٠٢.

(٧) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣/٣٨.

(٨) انظر: ١/١٧٦.

المنسوب إلى الزجاج من هذا النص أنّه على تقدير: فهم يَتَعلّمونَ.

**(١٠) حمل ما ظاهره النصب على النعت لمصدر محذوف على النصب بفعل مضمر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾[١]. (خيراً) منصوب بفعل مضمر: «ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: (انتهوا خيراً لكم)...»[٢]، والتقدير عنده: انتهوا وأتوا خيراً، وهو عند الكسائي خبر (كان) المحذوفة، وعند الفراء[٣] نعت لمصدر محذوف، وهو الظاهر عندي.

ونراه يميل أحياناً إلى تضعيف القراءة، ويظهر ذلك في تدوينه قول أبي عمرو بن العلاء في قراءة ابن مروان من غير الدفاع عنها: «وأمّا أهل المدينة فينزلون (هو) ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع. فزعم يونس أنَّ أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن... وذلك أنّه قرأ: ﴿هؤلاء بناتي هنَّ أطْهَرَ لكم﴾[٤] فنصب»[٥].

ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة ﴿واتّقوا الله الذي تساءلونَ به والأرحامِ﴾[٦] بجر ﴿والأرحامِ﴾، جاء في (البحر المحيط): «وقال ابن عطية: وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز لأنّه لا يجوز عندهم أنْ يُعْطَفَ ظاهر على مضمر مخفوض. قال الزَّجاج عن المازني: لأن

(١) النساء: ١٧١.

(٢) الكتاب(تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ٢٨٢.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٧، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/ ١٩، البحر المحيط: ٣/ ٤٠٠.

(٤) هود: ٧٨.

(٥) الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(٦) النساء: ١.

المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحل كل واحد منهما محلَّ صاحبه، فكما لا يجوز: مررتُ بزيدٍ وكَ. فكذلك لا يجوز: مررت بك وَزيدٍ، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة لا تجوز إلاَّ في الشعر. انتهى كلام ابن عطية»[1].

وما نسبه ابن عطية ليس موجوداً في الكتاب، ولكنَّ سيبويه منع مثل هذا العطف[2].

ويطالعنا سيبويه في مواضع بحمل النص القرآني على وجه أقلَّ تكلفاً مما حمله عليه غيره، ومن ذلك ما يلي:

**(١) الصفة النائبة عن المصدر في باب المفعول المطلق حال عنده:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكُلا منها رغداً﴾[3]: (رغداً) حال عند سيبويه، وعند غيره نعت لمصدر محذوف[4].

**(٢) الياء المقترنة بفعل الأمر المسند إلى واو الجماعة حرف تنبيه لا نداء:**

ذهب سيبويه[5] إلى أنَّ هذه الياء حرف تنبيه لا حرف نداء، أمَّا مَنْ ذهب إلى أنَّها حرف نداء فهو يقدر منادى محذوفاً، ومن ذلك قراءة الكسائي من السبعة وابن عباس وغيرهما: ﴿ألا يَسجدوا لله الذي يُخْرِجُ الخَبء..﴾[6] بتخفيف ﴿ألا﴾.

**(٣) ما بعد (لو) من اسم صريح أو غير صريح مبتدأ مستغن عن الخبر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لنا كرةً فنكونَ مِنَ المؤمنين﴾[7]:

---

(١) البحر المحيط: ٥٨/٣.
(٢) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ٣٩١/١.
(٣) البقرة: ٣٥.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥٠٢.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المنادى، الصفحة: ٢٨١.
(٦) النمل: ١٥.
(٧) الشعراء: ١٠٢.

المصدر المؤول من (أنَّ) وما في حَيِّزها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه وهو مستغنٍ عن الخبر[1].

**(٤) الجملة الاسمية مؤوَّلة بالفعلية لتصح المعادلة:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنا خيرٌ مِنْ هذا الذي هو مهين...﴾[2]: ذهب الأخفش إلى أنَّ في الكلام حذفَ معطوف بعد (أَمْ) لأنَّ ما قبل (أَمْ) جملة فعلية، وعليه فلا يصح كون (أنا خيرٌ...) معادِلاً، والمسألة تصح عند سيبويه لأنَّ الجملة الاسمية موضوعة موضع الفعلية[3].

# النحويّون بَعدَ سِيبَوَيه وَالتأويل النحوي

لقد كثر التجاء النحويين إلى التأويل بعد سيبويه، وهو التجاء يغذيه الخلاف النحوي والاحتجاج للقرآن وقراءاته، وتطالعنا في هذه الفترة مؤلَّفاتُ الاحتجاج للقراءات السبعية والشاذة، ومن ذلك: الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، وتطالعنا كتب إعراب القرآن، ومن ذلك: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، والبيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري وغيرهما.

وتأخذ الخلافات المذهبية الدينية دوراً في تغذية التأويل، فالمعتزلة يلجئون إلى تأويل كل ما يخالف معتقداتهم، والقول نفسه مع غيرهم من الفرق الإسلامية كما مر[4].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة: ١٩٣.

(٢) الزخرف: ٥١ ـ ٥٢.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف، الفصفحة: ٤٢١.

(٤) انظر الصفحة: ٢٥.

وتكثر العلل النحوية ويكثر الالتجاء إليها أيضاً.

ويشيع في هذه الفترة الانتصار لأحد المذهبين النحويين، الكوفي أو البصري.

ولتبدو الصورة أكثر وضوحاً أودُّ أنْ أتحدث عن مواقف بعض النحويين في عصور مختلفة من هذه المسألة، ورأيت أنْ يكون حديثي موجزاً لأنَّني قد نثرت كثيراً من المسائل تجلِّي هذه المسألة في مواضع متفرقة. وهؤلاء النحويون هم: المبرد، ابن جني، الزمخشري، ابن مضاء القرطبي، أبو حيان النحوي.

**المبرد والتأويل النحوي: (متوفي سنة ٢٨٥ هـ):**

ويظهر لي أنَّ المبرد قد تبع سيبويه في كثير من المواضع التي حمل فيها النص القرآن على غير ظاهره، ومما حمل فيه المبرد النص القرآني على غير ظاهره ما يلي:

**(١) إضمار أنْ بعد الفاء والواو وأو وحتى واللام:**

جاء في (المقتضب): «واعلم أنَّ هٰهُنا حروفاً تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة، وإنَّما (أنْ) بعدها مضمرة، فالفعل منتصب بـ (أنْ)، وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها. فمن هذه الحروف: الفاء، والواو، وأو، وحتى، واللام المكسورة»[١].

**(٢) تقدير فعل عامل فيما هو مرفوع بالمصدر المضاف إلى المفعول[٢]:**

ومن ذلك قراءة السلمي وجماعة الشاذة: ﴿وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من

---

(١) المقتضب: ٢/٦ ـ ٧، وانظر التفصيل في هذه المسألة: المقتضب: ٢/٧ ـ ٩، وانظر ما في هذا البحث من إضمار (أن) الصفحة: ٧٤٤.

(٢) انظر الصفحة: ٧٥.

المشركين قَتْلُ أولادِهم شركاؤُهم﴾[1] أي: زيّنه شركاؤهم[2].

**(٣) ما بعد لو من اسم صريح أو غير صريح فاعل لفعل محذوف:**

وقد مر أنَّ سيبويه جعله مبتدأً مستغنياً عن الخبر، أمّا المبرد فهو عنده فاعل لفعل محذوف[3].

**(٤) حذف المصدر وإبقاء معموله:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ورحمةٌ للذين هم لربِّهم يَرْهَبون﴾[4]: اللام في (لِرَبِّهم) تتعلق عند المبرد بمصدر الفعل الظاهر أي: الذين هم رَهبتهم لِرَبِّهم، وهو تكلف بعيد لا محوج إليه، وجاء في (البحر المحيط): «وقال المبرد: وهي متعلقة بمصدر المعنى: الذين هم رهْبَتُهم لِرَبِّهم، وهذا على طريقة البصريين لا يتمشى لأنَّ فيه حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو لا يجوز عندهم إلاّ في الشعر، وأيضاً فهذا التقدير يخرج الكلام عن الفصاحة»[5].

ويتراءى لي من هذا النص المقتبس أنَّ اللام لا تتعلق بالمصدر بل بمحذوف على أنّها خبر للمصدر المقدر، ويمكن حمل ما جاء في هذا النص على أنّ ﴿رهبتهم﴾ بدل من ﴿هم﴾ فتكون اللام متعلقة بالمصدر، ويكون في الكلام حذف البدل. وقيل إنَّ اللام في ﴿لِرَبِّهم﴾ لتقوية وصول الفعل إلى معموله، وهي عند الكوفيين زائدة، وهو الظاهر، وهي عند

---

(١) الأنعام: ١٣٧.

(٢) انظر المقتضب: ٢٨١/٣، وانظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١٤٦/١. شرح المفصل لابن يعيش: ٨١/١.

(٣) انظر شرح المفصّل لابن يعيش: ٨٣/١، ٦٠/٨ وانظر المقتضب: ٧٦/٣.

(٤) الأعراف: ١٥٤.

(٥) البحر المحيط: ٣٩٨/٤.

الأخفش لام العلة، فيكون في الكلام حذف المفعول أي: يرهبون معاصي الله لِرَبِّهم. وأجاز أبو البقاء[1] أنْ تتعلق بمحذوف أي: للذين هم يخشعون لِرَبِّهم يرهبون، وهو تكلف بعيد أيضاً من غير ضرورة.

**(٥) المصدر المؤوَّل من الحرف المصدري وما في حَيِّزه لا يسد إلاَّ مسدَّ مفعول واحد:**

ذهب المبرِّد والأخفش إلى أنَّ المصدر المؤوَّل يسد مسدَّ مفعول الفعل الناسخ الأوَّل على أنَّ الثاني محذوف، والأظهر أنْ يسدَّ مسدَّهما[2]. ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿والذين يظنون أنَّهم ملاقو ربِّهم وأنهم إليه راجعون﴾[3].

**(٦) الحمل على المعنى:**

ومن ذلك أنَّ قوله تعالى: ﴿أَلْقِيا في جَهَنَّم﴾[4]، محمول على المعنى أي: أَلْقِ أَلْقِ. والخطاب عند أبي اسحق الزجاج للملكين، جاء في (الكشاف): «(ألقيا) الخطاب للملكين السابقين السائق والشهيد، ويجوز أنْ يكونَ خطابا للواحد على وجهين: أحدهما قول المبرد: أنَّ تثنية الفاعل نُزِّلَتْ منزلة تثنية الفعل لاتحادهما كأنَّه قيل: ألق ألق للتأكيد. والثاني أنَّ العرب أكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على ألسنتهم أنْ يقولوا: خليليَّ...»[5].

ويطالعنا المبرِّد برمي القراءة باللحن أو الضعف لأنَّها تخرج على أصله

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٩٦، حاشية الشهاب: ٤/٢٢٢.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف أحد مفعولي الأفعال الناسخة: ٢٩٣.
(٣) البقرة: ٤٦.
(٤) ق: ٢٤.
(٥) الكشاف: ٤/٨ وانظر البرهان في علوم القرآن: ٣/٤.

النحوي، ومن ذلك قراءة ابن عامر وحمزة وحفص السبعية[1]: «وإنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم﴾[2] بتشديد ﴿وإنَّ﴾ و ﴿لَّما﴾[1]، ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾[3] بخفض ﴿والأرحامِ﴾، وهي عنده لا تحل القراءة بها، وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تَحلُّ القراءة بها...»[4].

وللمبرد كغيره مواقف حمل فيها النص على ظاهره أو على أوجه أقل تكلفاً من تلك التي حمله عليها غيره، ومنها ما يلي:

### (١) دخول اللام على خبر (أنَّ)

ذكر السيوطي[5] وغيره أن المبرِّد أجاز دخول اللام على خبر (أنَّ) وهي مسألة منعها غيره، وعدوا اللام زائدة في قراءة سعيد بن جبير الشاذة: ﴿ألا أنَّهم ليأكُلونَ الطعام﴾[6].

ولم تطالعني هذه المسألة في (المقتضب) الذي منع فيه المبرد هذه المسألة[7]، وهو مذهب سيبويه[8].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل المضارع المجزوم الصفحة: ٥٩٦.

(٢) هود: ١١١.

(٣) النساء: ١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٣ وانظر ما في هذا البحث من حذف الجار، الصفحة: ٧٠٣.

(٥) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١٤٠/١، شرح ابن عقيل: ٣٦٧/١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٧.

(٦) الفرقان: ٢٠.

(٧) انظر المقتضب: ٣٣٤/٢.

(٨) انظر الكتاب (مطبعة بولاق) ٣٣٤/٢.

**(٢) وقوع جملة الأمر المقترنة بالفاء خبراً على زيادة الفاء:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والسارِقُ والسارِقَةُ فاقطعوا أَيْدِيَهما. . .﴾[١]: قوله ( فاقطعوا أَيْدِيَهما. . ) في موضع الخبر على زيادة الفاء [٢].

**(٣) فعل الشـرط (كان) يقلب في المعنى أداة الشرط التي توجب قلب الفعل إلى المسـتقبل:**

ذهب بعض النحويين إلى أنَّ (كان) لقوة دلالتها على المضي لا تقلبها أدوات الشرط إلى المستقبل، وعليه فلا بدَّ من تقدير فعل للشرط، وذهب المبرد وأبو البقاء إلا أنَّ (كان) تقلب (إنْ) في الدلالة[٣]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم في رَيْبٍ ممَّا نَزَّلْنا على عَبْدِنا فأتوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[٤].

**(٤) نعت (اللهـــم):**

ذهب سيبويه إلى أنَّ (اللَّهُمَّ) لا يُنْعَتُ لأنَّه لفظ لا يقع إلاَّ في النداء، وهي مسألة أجازها أبو العباس المبرِّد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلِ اللهُمَّ فـاطِرَ السمـواتِ والأرْضِ﴾[٥]، وعلى مذهب سيبويـه[٦] يكـون (فـاطِـرَ السمـواتِ) منصوبـاً على النداء وحـرف النداء محـذوف، وعلى مذهب المبرد[٧] يكون نعتاً على الموضع فلا حذف.

---

(١) المائدة: ٣٨.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة: ١٩٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف فعل الشرط وبقاء الأداة، الصفحة: ٦١٦.
(٤) البقرة: ٢٣.
(٥) الزمر: ٤٦.
(٦) انظر الكتاب (مطبعة بولاق:)١/ ٣١٠.
(٧) انظر المقتضب: ٤/ ٢٣٩، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٧. تفسير القرطبي: ١٥/ ٢٦٥.

**ابن جني والتأويل النحوي: (متوفى سنة ٣٩٢ هـ):**

وتدور تأويلاته النحوية في فلك الانتصار لمذهب البصريين بالإضافة إلى مواقف خالف فيها غيره بحمل النص القرآني على ظاهره، ومما ذهب فيه مذهب التأويل ما يلي:

**(١) إضمار (أنْ) بعد الفاء والواو وأو وحتى ولام الجر:**

تبع ابن جني البصريين في هذه المسألة: «وتضمر (أنْ) بعد خمسة أحرف وهي: الفاء والواو وأو ولام الجر وحتى»[١].

**(٢) تقدير فعل عامل لِما ظاهره الرفع بالعطف على آخر:**

ومن ذلك قراءة الأعرج وغيره الشاذة: ﴿ولولا كَلِمةُ الفصلِ لَقُضِيَ بينَهُم وأنَّ الظالمين لهم عذابٌ اليم﴾[٢] بفتح همزة ﴿وأنَّ﴾ على أنَّ المصدر المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيزها فاعل لفعل محذوف عند ابن جني، وهو تكلف[٣].

**(٣) اللام الداخلة على جوابِ (لو) لام جوابِ قسم مقدَّر:**

مذهب ابن جني أنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿ولَوْ أَنزَلْنا ملكا لَقُضِيَ الأَمرُ ثمّ لا يُنْظَرونَ﴾[٤] لام جواب قسم مقدر، وهو قول متكلف[٥] لأنَّ (لو) تقتضي جواباً ولام القسم تقتضي جملة قسم[٥].

---

(١) اللمع في العربية: ١٢٧، وانظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤.

(٢) الشورى: ٢١.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده الصفحة: ٥٢٦.

(٤) الأنعام: ٨.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف اللام في جواب (لو) الصفحة: ٥٧٨.

(٤) الحمل على العوامل المعنوية:

منع ابن جني تقديم خبر (ليس) عليها، وما جاء ظاهره يوحي بذلك أوّله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً عنهم﴾[١]: ذكر ابن جني[٢] أنَّ الآية تحتمل وجهين، الأول: أنَّ (يوم) ظرف، والظرف يعمل فيه الوهم عنده، وعليه فيجوز أنْ يقدم الظرف المعمول لخبر (ليس)، ولا يدل على جوازِ تقديم خبرها . والثاني أنَّ (يوم) منصوب بمعنى (ألا) لأنَّ معناها التنبيه، ولا محوج إلى ما ارتكبه ابن جني لأنَّ ظاهر النص على جواز هذه المسألة.

(٥) تقدير فعل عامل الرفع فيما ظاهره الرفع بفعل آخر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ له مِنْ أخيهِ شيءٌ...﴾[٣]: أجاز ابن جني أنْ يكونَ (شيءٌ) مرفوعاً بـ (عُفِيَ) وأَنْ يكون مرفوعاً بفعل محذوف يدل عليه (عفي) وهو تكلف لا محوج إليه[٤].

ويطالعنا ابن جني بتضعيف القراءة التي لا تتفق مع الأصل النحوي، ومن ذلك قراءة عبد الله بن موسى الشاذة: ﴿تبارك الذي إنْ شاء جعلَ لك خيراً من ذلك جَنَّاتٍ تجري من تحتها الأنهارُ ويجعلَ لك قصوراً﴾[٥] بنصب ﴿وَيَجْعَلَ﴾ في جواب الشرط. وهي قراءة ضعيفة عنده[٦].

ومن ذلك قراءة الحسن وأبي رجاء وغيرهما الشاذة: ﴿فَأَصْبَحوا لا تُرى إلاَّ

---

(١) هود: ٨.
(٢) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/٢٧٧.
(٣) البقرة: ١٧٨.
(٤) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/٢٢ ـ ٢٣.
(٥) الفرقان: ٤.
(٦) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤.

مساكِنُهُم...﴾[1] بالتاء المضمومة في ﴿تُرى﴾ ورفع ﴿مساكِنُهم﴾، وهي عند ابن جني ضعيفة في العربية: «قال أبو الفتح: أمّا ﴿تُرى﴾ بالتاء ورفع ﴿المساكن﴾ فضعيف في العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن..»[2].

ومن المواضع التي حمل فيها النص القرآني على ظاهره ما يلي:

**(١) وقوع المصدر المؤوَّل حالاً من غير تقدير مضاف:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يحل لكم أنْ تأخذوا ممَّا آتيتموهن شيئاً إلاَّ أنْ يخافا ألاَّ يُقيما حدودَ الله...﴾[3] المصدر المؤول من ( أنْ ) وما في حيزها بعد ( إلاّ ) في موضع نصب على الحال على مذهب ابن جني[4].

**(٢) وقوع المصدر المؤول ظرفاً من غير تقدير مضاف:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا أخافُ ما تُشركونَ به إلاَّ أنْ يشاءَ ربِّي شيئاً﴾[5]: أجاز ابن جني أنْ يكون المصدر المؤوَّل مِنْ ( أنْ ) وما في حَيِّزها بعد ( إلاّ ) في موضع نصب على الظرفية[6].

**(٣) جملة الشرط تقع حالاً من غير تقدير الواو:**

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السبعة: ﴿أفنضْرِبُ عنكُم الذكرَ صفحاً إنْ كنتم قوماً مسرفين﴾[7]: جملة الشرط في موضع الحال على

---

(١) الأحقاف: ٢٥.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٢٦، وانظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه، الصفحة: ٤٤١.

(٣) البقرة: ٢٢٩.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه، الصفحة: ٤٤١.

(٥) الأنعام: ٨٠.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف، الصفحة: ٣٦٤.

(٧) يوسف: ١٠٦.

تقدير واو الحال عند غير ابن جني[1].

**أبو القاسم الزمخشري والتأويل النحوي: (متوفى سنة ٥٣٨ هـ):**

ويأخذ التأويل النحوي على يديه شكلاً جديداً من حيث ابتكار بعض التأويلات وحمل كثير من النصوص القرآنية على ظاهرها ونراه في مواضع كثيرة يميل إلى مذهب البصريين في مسائل النحو المختلفة.

ومن التأويلات التي يمكن أنْ يعدَّ الزمخشري سباقاً فيها ما يلي:

**(١) تقدير فعل رافع لما ظاهره العطف على الضمير المستتر المرفوع:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فاذهب أنتَ وربُّك فقاتِلا إنَّا ها هنا قاعدون﴾[2]: (وربُّك) فاعل لفعل محذوف عند الزمخشري كما في (البحر المحيط) أي وليذهب ربُّك[3].

**(٢) لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية في غير خبر (إنَّ):**

وهو مذهب ابن الخباز وابن الحاج وأبي القاسم الزمخشري الذي قدر مبتدأ فيما ظاهره على خلاف هذا الأصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَسَوْفَ يعطيك ربُّك فترضى﴾[4] أي: ولأنت سَوْفَ يعطيك، ولم يبالِ بالفاصل ﴿سَوْفَ﴾[5].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف واو الحال، الصفحة: ٧٧٣.
(٢) الأنبياء: ٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده: ٥٢٦.
(٤) الضحى: ٥.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.

(٣) جعل ما ظاهره خبر (كان) عطف بيان:

ومن ذلك قراءة أبي عمرو وغيره من السبعة: «ثم كان عاقِبَةُ الذين أساءوا السوآى أنْ كذَّبوا بآيات الله وكانوا بها يَسْتَهْزِئون»[١] برفع ﴿عاقبةُ﴾ على أنَّها اسم (كان)، وخبرها المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيزها. وأجاز الزمخشري أنْ يكون المصدر المؤول عطف بيان على أنَّ الخبر محذوف: «ووجه آخر، وهو أنْ يكون ﴿أساءوا السوآى﴾ بمعنى: اقترفوا الخطيئة التي هي أسوأ الخطايا، و﴿أنْ كذَّبوا﴾ عطف بيان لها وخبر (كان) محذوف كما يحذف جواب (لمَّا) و(لَوْ) إرادة الإبهام...»[٢] وهو تكلف لا محوجٍ إليه. وأجاز في (أنْ) أيضاً أنْ تكون تفسيرية لأنَّ الإساءة فيها معنى القول.

(٤) تقدير فعل عامل فيما ظاهره النصب على المصدر من غير الصدر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولكنَّ الله حَبَّبَ إليكُمُ الإيمانَ وزيَّنه في قُلوبِكُم وكرَّه إليكم الكُفْرَ والفسوقَ والعِصيانَ... فضلاً مِنَ الله ونعمةً والله عليمٌ حكيم﴾[٣]: (فضلا) مصدر منصوب على غير الصدر، وهو عند الزمخشري منصوب على خبر (كان) المحذوفة واسمه، أي: كان ذلك فضلاً من الله[٤]

ومن تأويلاته التي تبع البصريين فيها ما يلي:

---

(١) الروم: ١٠.

(٢) الكشاف: ٣/٢١٦، وانظر: البحر المحيط: ٧/١٦٤، حاشية الشهاب: ٧/١١٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٤٩، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٧٧، تفسير القرطبي: ١٤/١٠، التبيان في تفسير القرآن: ٨/٢٠٧.

(٣) الحجرات: ٧ ـ ٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة: ٦٠٣.

(١) إضمار (أنْ) بعد الفاء وأو والواو وحتى واللام[١].

(٢) الإسم بعد أداة الشرط مرفوع على أنّه فاعل لفعل محذوف:

تبع الزمخشري[٢] البصريين في هذه المسألة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإذا النجومُ طُمِسَت وإذا السماءُ فُرِجَتْ. . . ﴾[٣].

(٣) إضافة الشيء إلى نفسه لا تصح إلاّ بتأويل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جناتٍ وحبَّ الحصيدِ﴾[٤]: تقدير الكلام عنده: وحبُّ الزرع الحصيد[٥].

ومما حمل فيه النص القرآني على ظاهره ما يلي:

(١) جواب القسم ساد مسد جواب القسم والشرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلئِنْ أتيتَ الذين أُتوا الكتابَ بكل آيةٍ ما تبعوا قبلَتَك وما أنتَ بتابعٍ قِبْلَتَهم. . . ولئن اتَّبَعْتَ أهواءهم من بعدِ ما جاءك من العلم إنّك إذاً لَمِن الظالمين﴾[٦]: جواب القسم في هذه الآية ساد مسد جواب الشرط والقسم عنده[٧] وهو الظاهر.

(٢) تباين المتعادلين:

أجاز أبو القاسم الزمخشري[٨] أنْ يكون المعادل مغايراً لما قبل (أم)

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٨/٧، وانظر ما في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٤٤.

(٢) انظر الكشاف: ٢٢١/٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده الصفحة: ٥٢٦.

(٣) المرسلات: ٨ ـ ٩.

(٤) ق: ٩.

(٥) انظر الكشاف: ٤/٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف، الصفحة: ٥٠٢.

(٦) البقرة: ١٤٥.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة: ٦٣٣.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف، الصفحة: ٤٢١.

من حيث كونُه جملةً اسمية وما قبلها جملة فعلية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفلا تُبْصِرون أمْ أنا خيرٌ مِنْ هذا الذي هو مهين..﴾[1].

(٣) (ليس) تعمل كغيرها من الأفعال:

أجاز أبو القاسم[2] أنْ تكون (ليس) في العمل كغيرها من الأفعال. وعليه فلا ضرورة إلى تقدير عامل آخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذا وَقَعتِ الواقعة ليس لوقعتِها كاذبةٌ خافضةٌ رافعةٌ﴾[3].

(٣) الاسم المنصوب بعد (ولكن) معطوف على خبر (كان):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما كان حديثاً يُفْتَرى ولكِنْ تصديقَ الذي بينَ يديه وتفصيلَ كلِّ شيءٍ...﴾[4]: أجاز أبو القاسم أنْ يكون ﴿تصديقَ﴾ معطوفاً على خبر (كان)، وهو عند غيره من النحويين خبر (كان) المحذوفة واسمها، وهو قول يونس بن حبيب أيضاً[5].

(٤) تفريغ المفعول المطلق المؤكد لعامله:

يفهم من كلام أبي القاسم الزمخشري على قوله تعالى: ﴿إنْ نَظُنُّ إلاّ ظنًّا﴾[6] أنّه أجاز تفريغ المفعول المطلق المؤكد لعامله من غير تأويل: ﴿فإن قلت: ما معنى ﴿إنْ نَظُنُّ إلاّ ظنًّا﴾؟ قلت: أصله: نَظُنُّ ظنًّا، ومعناه إثبات الظن فحسب، فأُدْخِلَ حرفا النفي والاستثناء ليفاد إثبات الظن مع نفي ما سواه...﴾[7].

---

(١) الزخرف: ٥١ - ٥٢.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل، وفاعله المضمر، الصفحة: ٥٦٠.
(٣) الواقعة: ١ - ٣.
(٤) يوسف: ١١١.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة: ٥٩٩.
(٦) الجاثية: ٣٢.
(٧) الكشاف: ٣/٥١٤ وانظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.

ابن مضاء القرطبي والتأويل النحوي:(متوفى سنة ٥٩٢ هـ)

يكاد الدارسون المحدثون يجمعون على أنَّ ابن مضاء يعدُّ رائد المجدِّدين والثائرين على تأويلات النحويين وأقيستهم، يقول الدكتور تمام حسَّان: «ولَمْ يعْدَم العالم العربي في مختلف العصور مَنْ يدعو إلى التجديد في منهج الدراسات اللغوية، ولعلَّ أوَّلَ محاولة لها خطرها في هذا الباب هي محاولة ابن مضاء الأندلسي الظاهري المذهب الذي دعا إلى اعتبار ما هو مستعمل فحسب من صيغ اللغة دون الحاجة إلى التقدير والتعليل..»(١).

وتدور دعوة ابن مضاء إلى تجديد النحو بالغاء ما فيه من تأويلات وتقديرات وعلل وغير ذلك في فلك المذهب الظاهري الذي يهتم بظاهر النص القرآني وحرفيته، ويرفض الحمل على غير الظاهر.

ولعل الهدف من هذه الثورة على النحو وأقيسته تيسيره على الدارسين كما يطالعنا به ابن مضاء في مؤلَّفه. «وإنِّي رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلاَّ أنهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها...»(٢).

وجاء في مطلع حديثه عن إلغاء العوامل ما يلي: «قصدي في هذا

---

(١) مناهج البحث في اللغة: ٤، وانظر الرد على النحاة( مقدمة الدكتور شوقي ضيف): ٢٢، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٦٦. أصول النحو العربي: ١٩٩، الرد على النحاة (مقدمة الأستاذ محمد ابراهيم البنا) ١٢، المدارس النحوية: ٣٠٤.
(٢) الرد على النحاة( تحقيق محمد ابراهيم البنا): ٦٤.

الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه...»[1]

وثورة ابن مضاء على النحو والنحويين ودعوته إلى التجديد في النحو تقوم على ما يلي:

١ ــ إلغاء نظرية العامل.

٢ ــ إلغاء العلل الثواني والثوالث.

(٣) إلغاء تمارين التصريف.

ولعل ما ذهب إليه من إلغاء عوامل النحو هو هدفنا في هذا البحث.

ولم ينص ابن مضاء على إلغاء مظاهر التأويل بطريق مباشر، ولكن الدارس يستطيع أنْ يقف على بعض مظاهر التأويل، من حديثه عن العامل، وهذه المظاهر هي:

(١) الحذف.

(٢) التعلق.

(٣) الاستتار.

**(١) الحــذف:**

ويطالعنا ابن مضاء في هذه المسألة بالتفرقة بين المضمر والمحذوف[2] فالمضمر هو الذي لا بدَّ منه، فالفاعل عند النحويين مضمر لا محذوف[3]،

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٦٩.

(٢) انظر مقدمة الباب الثاني، الصفحة: ١٣٣.

(٣) لقد ناقشت هذه المسألة مفصلة في مكان آخر، وسأقتصر في حديثي هنا عن موقف ابن مضاء منها، انظر الصفحة: ١٣٣ وقد وضحت أنَّ المضمر هو الذي يظهر أثره في معموله، والمحذوف هو الذي لا يظهر أثره.

والمحذوف: هو الذي يستغنى عنه، وهو تحديد غير دقيق عند ابن مضاء: «والنحويون يفرِّقون بين الإضمار والحذف، ويقولون ـ أعني حذّاقهم ـ إنَّ الفاعل يضمر ولا يحذف، فإنْ كانوا يعنون بالضمير ما لا بدَّ منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه فهم يقولون هذا ينتصب بفعل محذوف ولا يجوز إظهاره، والفعل الذي بهذه الصفة لا بدَّ منه، ولا يتم الكلام إلاَّ به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلاَّ بناصب، وإنْ كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلاَّ في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء ـ فهم يقولون في قولنا: الذي ضربت زيدٌ، إنَّ المفعول محذوف تقديره: ضربته، فإنْ فرّق بينهما بما هو مقطوع بأنَّ المتكلم أرادَه، وبما يُظَنُّ أنَّ المتكلم أراده ويجوز ألاَّ يريده، فهو فرق، لكنَّ إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق»[1]، ونراه في هذا النص المقتبس قد اقترح فكرة أُخرى للتفرقة بينهما تقوم على إرادة المتكلم لهذا المحذوف وعدم إرادته.

ويطالعنا ابن مضاء في مؤلفه (الرد على النحاة) بعدم التزام فكرته المقترحة، فنراه يأخذ بمذهب النحويين الذي عدّه غير دقيق: «فـ (جرى) لا فاعل له ظاهراً، فإمَّا أنْ يكون محذوفاً وإمَّا أنْ يكون مضمراً...»[2]: «قال المؤلف ـ رضي الله عنه ـ: هذا بناءً على أنَّ المرفوع يرتفع بفعل مضمر، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً، فإذا قيل: أزيداً لم يَضْرِبْهُ إلاَّ هُوَ؟ فتقدير المحذوف: أَلَمْ يَضْرِبْ زيداً، إلاَّ هو؟ وهذا جيد، لأنَّ الفاعل مضمر منفصل، ولو رفع (زيداً) حملا على الضمير المنفصل فقال: أزيدٌ لَمْ يَضْرِبْهُ إلاَّ هو؟ لكان تقدير المحذوف: أَلَمْ يضرِبْه إلاَّ زيدٌ؟ وهذا لا يجوز لأنَّ فعل

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد ابراهيم البنا): ٨٣ ـ ٨٤.
(٢) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٨٦. وانظر: أصول النحو العربي: ٢٠١.

(زيد) لا يتعلق به ضمير (زيد) المتصل في ضميره المتصل، لا تقول: ما ضَرَبَه إلَّا زيد، والضمير لزيد»[1].

ولقد قسم ابن مضاء المحذوفات إلى ثلاثة أقسام:[2]

(أ) محذوف لا يتم الكلام إلَّا به حُذِف لعلم المخاطَب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيداً أي: أعطِ زيداً فالفعل (أعطِ) محذوف على أنَّه مراد.

وجَعَلَ من ذلك قوله تعالى: ﴿ويسألونك ماذا يُنْفِقونَ قُلْ العفوَ﴾[3] وقوله: ﴿ ناقَةَ اللهِ وسُقياها ﴾[4].

وذكر[5] أنَّ المحذوفات في كتاب الله لعلم المخاطبين بها كثيرة جداً، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ عنده.

ويتراءى لي أنَّ ابن مضاء يجري في هذا القسم وراء العامل الذي دعا إلى إلغائه وإنْ كان لم يشر إلى أثره.

(ب) محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإنْ أُظْهِرَ كان عياً كقولك: أزيداً ضربتَهُ، فلا ضرورة إلى القول إنَّ العامل محذوف: «ويا ليتَ شعري ما الذي يُضْمِرونَه في قولهم: أزيداً مررتُ بغلامِه؟ وقد يقول القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر، والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلَّا وضع: أنَّ كلَّ منصوبٍ، فلا بدَّ له من ناصِبٍ، فهذا القسم الثاني»[6].

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا) ١٠١. وانظر: ١٠٢ ـ ١٠٣.
(٢) انظر الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٧١.
(٣) البقرة: ٢١٩.
(٤) الشمس: ١٣.
(٥) انظر الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٧٢.
(٦) انظر الرد على النحاة (تحقيق محمد ابراهيم البنا): ٧٢.

ويتراءى لي أنَّ مذهب الكسائي[1] والفرّاء[2] على ما فيه من مخالفة لأصول النحويين أكثر احتراماً لأصول النحو وأقل تكلُّفاً، فالاسم منصوب عندهما بالفعل الظاهر المؤخر عنه، ولست أتفق مع ابن مضاء في ذهابه في القسم الأول إلى وجوب حمل الكلام على تقدير المحذوف، لأنَّ الكلام لا يتم إلاَّ به، وإلغائه في باب الاشتغال، ولست أنكر أنَّه دعا إلى إلغاء نظرية العامل.

وذكر الدكتور محمد إبراهيم البنَّا[3] أنَّ ابن الطراوة قد سبق ابن مضاء إلى هذا الرأي في باب الاشتغال، إذْ ذكر أنَّ الأسماء المنصوبة في هذا الباب وغيرها من المفعولات المتقدمة والمناديات منصوبة بالقصد إلى ذكرها خاصة من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها. ويرى الأستاذ الفاضل أنَّ ابن مضاء قد أفاد شيئاً مما ذهب إليه ابن الطراوة الأندلسي.

(جـ) محذوف إذا ظهر تغير الكلام عمَّا كان عليه قبل إظهاره نحو: يا عبدَ الله وغير ذلك من المناديات المنصوبة، ومن هذا القسم أيضاً عامل المضارع المنصوب بعد فاء السببية وواو المعية[4]، فهو يرى أنَّ الفاء والواو ينتصب ما بعدهما إذا كان جواباً لِواحدٍ ممَّا يلي: الأمر، النهي، الإستفهام، النفي، العرض، التمني، التحضيض، الدعاء، فالفاء أو الواو لا تنصب الفعل ولا ينتصب الفعل بـ (أنْ) مضمرة[5]، وعليه فلا عامل ولا عمل عند ابن مضاء.

---

(1) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٧٢.

(2) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٥٨/٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢٩٧/١.

(3) انظر: الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا)، المقدمة: ٢٢ ـ ٢٣.

(4) انظر الرد على النحاة( تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٧٢.

(5) انظر الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ١١٥. وانظر: أُصول النحو العربي: ٣٠٨.

ويوافقه الدكتور محمد إبراهيم البنا في القسمين الأخيرين: «والحق أنَّنا قد نشاركه مقالته في هذين القسمين، ونعتقد أنّه مِنَ الممكن أنْ نَسْتَبْدِلَ بالأُصول التي قامت عليها أمثال هذه التقديرات أصولٌ أُخرى كفيلة بأن تختفي بها بعض أبواب النحو المعروفة وتدمج في أبوابٍ أُخرى. . .»[1].

ولست أتفق مع ابن مضاء في هذه المسألة، فالقول بأنَّ الفعل المنصوب في أحد هذه المواضع الثمانية بعد هذه الأحرف يوحي بأنَّ الفعل لا ينصب إلَّا بهذا القيد، والقيدُ لا بد له مِنْ مقيِّد، وهو العامل كما يتراءى لي، ولا ضير في حمل النصب على الصرف أو الخلاف[2].

وإنَّني لأذهب مذهبه في الاستغناء عن تقدير عامل في جملة النداء لأنَّ كون حرف النداء عاملاً يغنينا عن تكلف التقدير.

ويعزز ابن مضاء دعوته إلى إلغاء العوامل بأن ابن جني ذهب مذهباً مخالفاً للنحويين: «وقد صرَّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: (وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيءٍ غيره)[3] فأكَّدَ (المتكلم) بـ (نفسه) ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله (لا لشيءٍ غيره). . .»[4].

وكأنَّ ابن مضاء يهدف من ذلك إلى أنَّ مخالفة إجماع النحويين جائزة، ويفهم من هذا النص أنَّه ارتضى ما ذهب إليه أبو الفتح بن جني.

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد ابراهيم البنا) المقدمة: ٢٢.

(٢) انظر ما في هذا البحث من إضمار (أن) الصفحة: ٧٩٤.

(٣) انظر الخصائص: ١/١٠٩ - ١١٠.

(٤) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٦٩.

وإنني لأتفق مع الدكتور محمد إبراهيم البنا[1] في أنَّ ابن جني ماضٍ في هذه المسألة على درب النحاة المتقدمين آخِذٌ بمقالتهم، ولعلَّ ما يعزز ذلك نص ابن جني الذي حذف منه ابن مضاء كلاماً ليعزز ما ذهب إليه بأنَّ ابن جني خالف النحويين المتقدمين: «وإنَّما قال النحويون: عامِلٌ لفظي وعامِلٌ معنوي ليروك أنَّ بعضَ العمل يأتي مسبَّباً عن لفظ يصحبه، كمَرَرْت بزيدٍ، وليتَ عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبه لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل مِن الرفع والنصب والجر والجزم إنَّما هو للمتكلم لا لشيء غيره، وإنَّما قالوا لفظي ومعنوي لمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أَوْ باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح...»[2].

ولعلَّ ما يعزِّزُ ذلك ميلُ ابن جني إلى تقدير العامل كما مر[3].

**(٢) التعلــق:**

ذهب ابن مضاء إلى أنَّه لا ضرورة تدعو إلى تقدير متعلق لشبه الجملة الذي في موضع النعت أو الحال أو الخبر أو الصلة وغير ذلك: «وهذا كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة: (كائن ولا مستقر)، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار»[4]، وهو مذهب نتفق معه فيه لبعده عن التكلف.

ويطالعنا ابن مضاء بالاستغناء عن (أعملت) بـ (علَّقت): «فأنا في هذا

---

(١) انظر الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا) المقدمة: ١٧ ـ ١٨.
(٢) الخصائص: ١/١٠٩ ـ ١١٠.
(٣) انظر الصفحة: ٨٧.
(٤) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٧٩.

الباب لا أخالف النحويين إلاَّ في أن أقولَ: عَلَّقتُ، ولا أقولُ: أَعْمَلْتُ، والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين...»[1].

ولست أتفق مع ابن مضاء في أنَّ النحويين يقصرون التعليق على المجرورات، لأنَّه مصطلح يشيع في المنصوبات أيضاً، وهي مسألة قد وفَّيْتُ الحديث فيها في مكانها[2].

ولكن ابن مضاء يطالعنا أحياناً بمصطلح المعمول: «فَصْلٌ عن النحو من غير عامل ومعمول»[3]، «وتقول: أزيداً لم يَضْرِبه إلاَّ هو؟، لا يكون فيه إلا النَّصب، وإنْ كانا جميعاً من سببه، لأنَّ المنصوب ها هنا اسم ليس بمنفصل... لأنَّ المنفصل[4] يعمل كعمل سائر الأسماء، ويكون في مواضعها وغير المنفصل لا يكون هكذا»[5]، «هذا بناءً على أنَّ المرفوع يرتفع بفعل مضمر، والمنصوب ينتصب كذلك أيضاً...»[6].

(٣) الاستتار:

وضع ابن مضاء حلاً لاستتار الضمائر في الأسماء والأفعال، فالضمير يستتر عند النحويين فيما يعمل عمل الفعل كالمشتقات، والنحويون يقدِّرون لهذه المشتقات فاعلاً مستتراً، ولكنَّ ابن مضاء لا يذهب هذا المذهب، فالصفة أو المشتق تدل على صاحبها وعلى الاسم، فلفظة (ضارب) تدل على الضرب وفاعله غير المصرح به: «فإذا قيل زيدٌ قامَ، ودلَّ لفظ (قام)

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٨٥.
(٢) انظر ما في هذا البحث من الظرف (الجار والمجرور) الصفحة: ١٠٢١.
(٣) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٨٥ وانظر: ٩٥.
(٤) أي: يتعدى إليه الفعل كما يتعدى إلى سائر الأسماء.
(٥) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ١٠٠.
(٦) المصدر نفسه: ١٠١.

على الفاعل دلالة قصدٍ، فلا يحتاج إلى أنْ يضمر شيء لأنّه زيادة لا فائدة فيها كما كان ذلك في اسم الفاعل، إذْ كان اسم الفاعل موضوعاً للدلالة على الفاعل والفعل، فالفعل على هذا دالٌّ على ثلاثة....»[1]. وجاء في موضع آخر: «وإذا كان (ضاربٌ) موضوعاً لمعنيين ليدل على الضرب وعلى فاعل الضرب غير مصرح به، فإذا قلنا: زيدٌ ضاربٌ عمراً، فضاربٌ يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه، فيا ليت شعري ما الدّاعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلاً؟!»[2].

ولعل ما ذهب إليه ابن مضاء يغنينا عن تكلُّف إضمار ضمير في المشتق وعدِّه مفرداً لا جملة.

أما الفعل فهو يدل بلفظه على فاعل مبهم عنده: «فإنْ قيلَ: فما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل؟ قيل: الأظهر أنَّ دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنَّك تعرف من الياء التي في (يَعْلَم) أنَّ الفاعل غائبٌ مذكّر، ومن الألف في (أَعْلَمُ) أنّه متكلم، ومن النون أنّهم متكلّمون، ومن التاء أنّه مخاطب أو غائبة، ووقع الإشراك هنا كما وقع في (يعلم) وما أشبهه بين الحال والمستقبل، ويعرف من لفظ (عَلِمَ) أنَّ الفاعل مذكّر. وعلى هذا فلا ضمير، لأنَّ الفعل يدل بلفظه عليه كما يدل على الزمان، فلا حاجة بنا إلى إضمار...»[3].

ويظهر لي من كلامه أنّه يرجح فاعلية (زيد) في قولنا: زيدٌ قام على الابتداء: «والذي يجب أنْ يعتقد في مثل: زيدٌ قَام أنّه يجوز أَنْ يريد

---

(1) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا) ٨٢، وانظر أصول النحو العربي: ٢٠٣.
(2) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٨٠.
(3) المصدر نفسه: ٨٣.

المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أَنْ يُكْتفى بما تقدم، والأظهر أَنْ يُكْتَفى بما تَقَدَّم. . .»[1].

ومذهب ابن مضاء في هذه المسألة يغنينا عن تكلُّفِ الاستتار في مثل قولنا: زيدٌ قام، وغيرِهِ.

**أبو حيان النحوي والتأويل النحوي: (متوفى سنة ٧٤٥ هـ):**

ذكر السيوطي أنَّ ابن حجر قال: «كان أبو حيَّانَ يقول: مُحالٌ أَنْ يرجِعَ عن مذهب الظاهر مَنْ عَلِق بذهنه»[2]، وقال الصفدي: «وقرأ على العَلَم العراقي، وحضر مجلس الأصبهاني، وتمذهب للشافعي، وكان أبو البقاء يقول: إنَّه لَمْ يَزلْ ظاهرياً»[3]. وقال الأدفوي: «ومال إلى مذهب أهلِ الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب. . .»[4].

وذكر الدكتور شوقي ضيف[5] أنَّ تعلقه بمذهب الظاهر ج ل بينه وبين ابن مضاء، وذكر أنَّه حقًّا لم يدعُ إلى إلغاء نظرية العامل في النحو، ولكنه دعا مراراً إلى إلغاء التعليل للظواهر اللغوية وجلب التمارين غير العملية.

وذكر جولد تسيهر[6] أنَّ أبا حيان كان ظاهريًا في النحو لأنه كان يتمسك كل التمسك بآراء النحاة الأول، ووافقه الأستاذ طه الراوي[7].

ولقد خالَفَتْهما الدكتورة خديجة الحديثي فيما ذهبا إليه من حمل

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): ٨٤.

(٢) بغية الوعاة: ١/٢٨١.

(٣) بغية الوعاة: ١/٢٨١.

(٤) بغية الوعاة: ١/٢٨٢.

(٥) انظر المدارس النحوية: ٣٢١.

(٦) انظر دائرة المعارف الإسلامية: ١/٣٣٢ - ٣٣٣.

(٧) انظر أبو حيان النحوي: ٣٨٧.

ظاهريته على تمسكه بآراء النحاة القدامى واحترامه لهم: «ولا نذهب مع الأُستاذ طه الراوي وجولد تسيهر في هذا الرأي لأنَّ ابن حجر لم يقصد ما أشارا إليه ولأنَّنا لم نسمع أنَّ من يأخذ بآراء القدماء ويذهب مذهبهم يُسَمَّى ظاهرياً في النحو أو في غيره من العلوم، وإنما المقصود هو أنَّ أبا حيان كان يطبق المذهب الظاهري في النحو، ونصُّ ابن حجر صريح حيث يقول في ترجمة أحمد بن عبد الله . . . فكان أبو حيان لذلك يرميه بالزندقة، وصار هو يطعن على أبي حيان ويقول: (أبو حيان ظاهري حتى في النحو)»[1].

وذكرت الدكتورة خديجة أنَّ أبا حيان تابع ابن مضاء الظاهريَّ في إلغاء التمارين غير العملية[2]، وانتهت إلى القول: «ومِنْ هذه الآراء وهذا المنهج في البحث يتبيَّنُ لنا أنْ أبا حيَّان تأثَّر كثيراً بدعوة ابن مضاء في إلغاء العامل وعدم القول به، ولكن هذا التأثر لم يكن قويًّا لذلك لم يقف هذا الموقف في أبواب النحو الأُخرى لأنَّ الخلافات الموجودة وطريقة النحاة في البحث وتشعب الآراء والأبواب اضطرته إلى أنْ يرجح رأياً ويرد آخر. . .»[3].

وبعد، فلست أتفق مع الدكتورة الفاضلة ومع من ذهب إلى أنَّ أبا حيان كان ظاهريًا في نحوه إنْ حملنا ذلك على دعوة ابن مضاء إلى تجديد النحو بحمل النص على الظاهر وإلغاء العامل، والتقديرات، وكأني بالدكتورة الفاضلة تعلل تلك المواضع التي خرج فيها عن ظاهر النص بالخلافات النحوية، ألم تكن تلك الخلافات شائعة في عصر ابن مضاء؟ ألم يكن ابن مضاء يقف على دقائقها؟ ولن أناقش الدكتورة الفاضلة وغيرها في العلل الثواني والثوالث والتمرينات التي ألغاها ابن مضاء لأنَّ أبا حيان كغيره من

---

(١) أبو حيان النحوي: ٣٨٧ ـ ٣٨٨.

(٢) انظر أبو حيان النحوي: ٣٨٩.

(٣) أبو حيان النحوي: ٣٩٩.

النحاة الذين ضاقوا من هذه العلل وهذه الأقيسة، ونستطيع جرياً وراء إلغاء هذه العلل وهذه التمرينات أنْ نَعُدَّ النحاة الذين أعربوا القرآن متناسين الحديث عن هذه المسائل ظاهريين، وعليه فمكي بن أبي طالب، وأبو البركات بن الأنباري، وأبو البقاء وغيرهم ظاهريُّون قياساً على هجرهم لتلك المسائل في مؤلَّفاتهم التي أعربوا فيها القرآن. ونستطيع أنْ نعدَّ الدارسين المحدثين الذين ينادون بتيسير النحو بالغاء العلل والتقديرات ظاهريين.

ولعل جولد تسيهر وطه الراوي كانا على حق فيما ذهبا إليه في أنَّه ليس ظاهريًّا في نحوه، والقول نفسه مع الدكتور مازن المبارك: «ولعلَّ مثلَ هذا الموقف من إنكار لاستقصاء الأسئلة وتتبع العلل هو الذي دعا إلى القول بظاهرية أبي حيان وبقائه عليها مع أنَّه غير ظاهري مادام يأخذ بالقياس ويعول في حكمه عليه... وكل ما يراه في ذلك هو أن نأخذ بالواضح البسيط ونتجنب التكلف، وقد كان يميل إلى أقل الآراءِ تكلُّفاً، ويغمز من جانب المتكلفين...»[1] ولعل ما ذهب إليه الدكتور مازن المبارك أقرب إلى الصواب، فظاهريته مصدرها هجر التأويلات البعيدة، واختيار أسهلها، وليس كما ذهب إليه جولد تسيهر وطه الراوي.

ولست أتفق مع الدكتورة خديجة الحديثي[2] في أنَّ مِنّ أسباب عدِّهِ ظاهريًّا ما في مؤلَّفه (البحر المحيط) من أنَّ الحمل على ظاهر النص أولى، ولست أنكر أنَّ هذه المسألة تكثر في (البحر المحيط) ومن ذلك قوله: «لأنَّا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره ولاسيما إذا لم يقم دليل على خلافه»[3] وقوله: «متى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى

---

(١) النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها: ١٤٠.

(٢) انظر أبو حيان النحوي: ٣٨٢.

(٣) البحر المحيط: ٣٠٨/١.

إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنّما يكون لمرجح، ولا مرجحَ»[1]، وقوله: «والذي أقول: إنّه متى أمكن حمل الشيء على ظاهره أوْ على قريب من ظاهره كان أولى من حمله على ما لا يشمله العقل أو على ما يخالف الظاهر جملة...»[2]، وقوله: «وهذا خروج عن الظاهر وتكلف في الإعراب»[3].

وحمل القرآن على الوجه الأقل تكلفاً أظهر عنده: «والوجه الذي قبله لا إضمار فيه مع صحة معناه فوجب حمل القرآن على الراجح لا المرجوح»[4]. وحذف المفرد عنده أسهل من حذف الجملة: «وذلك لا يجوز لأنَّ حذف المفرد أسهل من حذف الجملة»[5].

وتطالعنا هذه المواقف عند غيره من النحويين، فلا نستطيع أنْ نعدَّ هؤلاء النحويين ظاهريين، ومن ذلك ما جاء في (شرح المفصل) لابن يعيش: «وكلّما كثر الإضمار كان أضعف...»[6]، وجاء فيه أيضاً: «والنصب أجود لأنه أقل إضماراً وتجوُّزاً...»[7].

وجاء في (شرح ابن عقيل): «والمختار رفعه لأنَّ عدم الإضمار أرجح من الإضمار»[8].

وفي (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج: «وكلّما قلَّ الإضمار كان

---

(١) البحر المحيط: ١/٣٢٦.
(٢) البحر المحيط: ٤/٣٠٧.
(٣) البحر المحيط: ٤/٣٩٦.
(٤) البحر المحيط: ٤/٩٠.
(٥) البحر المحيط: ٢/٣٩٣.
(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٩٧.
(٧) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٨.
(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/١٤٠.

أسهل»[1]، وفي (أحكام القرآن) لابن العربي: «جواب آخر ـ و ذلك أنَّ قولَهم: إنَّا لا نفتقر في تأويلنا إلى إضمار وأنتم تفتقرون إلى إضمار. قلنا: لا يقع بمثل هذا ترجيح، فإنَّ هـذا الإضمار من ضـرورة الكلام فهـذا كالمنطوق به»[2].

وفي (الأشباه والنظائر): «وإنَّما كان مرجـوحاً لأنـه يحوج إلى تقـدير محذوف... والأول لا تقدير فيه ولا حذف»[3].

وفي (مغني اللبيب): «الجهة الرابعة: أنْ يُخَرِّجَ على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإنْ كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر...»[4].

وفي (البرهان في علوم القرآن): «والحذف خلاف الأصل وعليه ينبني فرعان: أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى، لأنَّ الأصل عدم التغيير. والثاني: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى»[5].

وفي (حـاشيـة الصبَّـان على شـرح الأشمـوني): «لأنَّ الأصـل عـدم الحذف»[6]

وفي (شـرح الأشموني على ألفيـة ابن مـالـك): «والتـأويـل خـلاف الظاهر»[6].

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٥٢/١.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي: ١٦٦/١.

(٣) الأشباه والنظائر: ١١٢/٤.

(٤) مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٥٤٨.

(٥) البرهان في علوم القرآن: ١٠٤/٣.

(٦) حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢٩١/٢.

ولتبدو الصورة أكثر إشراقاً أود أنْ أذكر أمثلة على تأويلات أبي حيان وأمثلة أخرى على هجره للتأويل وحمل النص على ظاهره. ومن تأويلاته ما يلي:

**(١) نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الواو وغيرها:**

وتبع أبو حيان البصريين في هذه المسألة، وخالف فيها ابن مضاء الذي دعا إلى الاكتفاء بالقول إنّه منصوب بعدها في واحد من الأمور الثمانية[١]: «وقرأ ابن هرمز ﴿وَيَسْفِكَ﴾[٢] بنصب الكاف، فمن رفع الكاف عطف على ﴿يُفْسِدُ﴾ ومن نصب، فقال المهدوي: هو نصب في جواب الاستفهام، وهو تخريج حسن، وذلك أنّ المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو بإضمار ﴿أنْ﴾ يكون المعنى على الجمع... وقال أبو محمد بن عطية: النصب بواو الصرف كأنّه قال: من يجمع أن يُفْسِدَ وأنْ يَسْفك انتهى كلامه. والنصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين. فسميت واو الصرف، وهذا عند البصريين منصوب بإضمار ﴿أنْ﴾ بعد الواو، والعجب من ابن عطية أنّه ذكر هذا الوجه أوّلاً وثنّى بقول المهدوي ثم قال: والأوّل أحسن، وكيف يكون أحسن وهو شيء لا يقول به البصريون وفساده مذكور في علم النحو»[٣].

**(٢) الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم:**

وما جاء على خلاف ذلك مؤوّل عند أبي حيان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم﴾[٤] أي: أفَعَلْتَ أنت[*].

---

(١) انظر ما في هذا البحث «ابن مضاء والتأويل النحوي»، الصفحة: ٩٤.
(٢) البقرة: ٣٠، الآية هي ﴿قالوا أتجعلُ فيها مَنْ يُفْسِدُ فيها ويسفك الدماء...﴾.
(٣) البحر المحيط: ١٤٢/١.
(٤) الأنبياء: ٦٢.
(*) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده، الصفحة: ٥٢٦.

**(٣) المضارع المثبت المسبوق بواو الحال لا يصح أن يقع حالاً إلا بإضمار مبتدأ:**

جاء في البحر المحيط: «لأنَّه مضارع مثبت فلا يدخل عليه الواو إلاَّ على ذلك الإضمار، وهو مع ذلك قليل نادر لا يبني على مثله القواعد...»[١].

ومن ذلك قراءة أبي عمرو[٢] ﴿ومِنَ الناسِ مَنْ يشترِي لهوَ الحديثِ لِيُضِلَّ عن سبيل الله بغير علم ويتَّخِذُها هزوا﴾[٣].

**(٤) مطابقة ما بعد (أم) المتصلة لما قبلها:**

لم يجوِّز أبو حيان[٤] عدم المطابقة، وما جاء ظاهره على خلاف ذلك يؤول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفلا تُبْصِرونَ أَمْ أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهين..﴾[٥].

**(٥) (مَنْ) الشرطية لا يصح أنْ تلي (لكن):**

وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان إلاَّ على تقدير مبتدأ: «إلاَّ أنَّ (مَنْ) الثانية لا يجوز أنْ تكون شرطاً حتى يقدَّر قبلها مبتدأ لأنَّ (مَنْ) وليت (ولكن)، فيتعين إذ ذاك أنْ تكون (مَنْ) موصولة، فإنْ قدر مبتدأ بعد (لكن) جاز أنْ تكون شرطية في موضع خبر ذلك المبتدأ المقدر...»[٦] ومن ذلك

---

(١) البحر المحيط: ٣٥/٧.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.
(٣) لقمان: ٦.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف، الصفحة: ٤٢١.
(٥) الزخرف: ٥١ ـ ٥٢.
(٦) البحر المحيط: ٥٣٩/٥، وانظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة: ١٣٩.

قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَر بالله مِنْ بعدِ إيمانه إلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وقلبُهُ مطمئِنٌ بالإيمان ولكِنْ مَنْ شَرَحَ بالكفرِ صدراً فعليهم غضبٌ مِنَ اللهِ . .﴾[1].

**(٦) (كأنْ) المخففة عاملة واسمها ضمير الشأن المحذوف:**

وهو مذهب أبي حيان وغيره، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا تُتْلى عليه آياتُنا ولّى مُسْتكْبِراً كأن لَمْ يَسْمَعْها﴾ [2]، جاء في (البحر المحيط) «و﴿كأنْ لَمْ يَسْمَعْها﴾ حال من الضمير في (مُسْتَكْبِراً﴾. . . و(كأن) هي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن واجب الحذف. . .»[3].

ولست أُريد أنْ أمضي في تدوين المواضع التي حمل فيها أبو حيان النص القرآني على غير ظاهره، لأنَّها تشيع في (البحر المحيط) بكثرة.

ولست أنكر أنَّ لأبي حيان مواقفَ كثيرة هجر فيها التأويل بحمل النص على ظاهره، فهي تشيع في (البحر المحيط) في مواضع كثيرة، ويظهر هذا في حمله القراءات على كلام العرب، ومن ذلك قراءة الشعبي الشاذة: ﴿ويُنَزِّلُ عليكُمْ مِنَ السماء ما لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾[4] بغير همزة حملاً على أنَّ بعض العرب يحذفها من ماء: «ويمكن تخريج هذه القراءة على وجه آخر وهو أنَّ ﴿ما﴾ ليس موصولاً بمعنى ﴿الذي﴾ وأنَّه بمعنى ﴿ماء﴾الممدود، وذلك أنَّهم حكوا أنَّ العرب قد حذفت هذه الهمزة فقال: مًا يا هذا بحذف الهمزة وتنوين الميم، فيمكن أنْ تخرَّجَ على هذا إلاَّ أنَّهم أجروا الوصل مجرى الوقف فحذفوا التنوين. . .»[5].

---

(١) النحل: ١٠٦.

(٢) لقمان: ٧.

(٣) البحر المحيط: ١٨٤/٧، وانظر ما في هذا البحث من حذف أسماء الأحرف الناسخة، الصفحة ٣١٣.

(٤) الأنفال: ١١.

(٥) البحر المحيط: ٤٦٨/٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة ١٣٩.

ومِمّا حمل فيه النصّ على ظاهره ما يلي:

**(١) الجملة الماضوية تقع حالاً من غير قد:**

ويطالعنا أبو حيان في مؤلَّفه النفيس (البحر المحيط) في مواضع نص فيها على هذه المسألة، ومن ذلك قوله: «ولا يحتاج إلى اضمار (قد) فقد كثر وقوع الماضي حالاً بغير (قد) كثرة ينبغي القياس عليها...»[١] وقوله: «وإضمار (قد) قول للبصريين ومذهب الكوفيين والأخفش أنَّ الماضي يقع حالاً ولا يحتاج إلى اضمار (قد)، وهو الصحيح...»[٢].

**(٢) وقوع المبتدأ نكرة في سياق التفصيل:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قيل يا نوح اهبط بسلام منّا وبركاتٍ عليكَ وعلى أُمَمٍ مِمَّنْ معك وأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُم ثم يَمَسُّهم منّا عذابٌ أليم﴾[٣] قوله (وأُمَمٌ) مبتدأ خبره الجملة الفعلية المصدَّرة بالسين، وهو قول أبي حيان[٤].

**(٣) العطف على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الخافض:**

ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿واتَّقُوا الله الذي تساءَلونَ بِه والأرحامِ﴾[٥] بجر ﴿الأرحامِ﴾ عطفاً على الضمير في ﴿به﴾ من غير إعادة الخافض، وهو اختيار أبي حيان[٦].

---

(١) البحر المحيط: ٨٤/٧، وانظر ما في هذا البحث من إضمار (قد)، الصفحة ٨١٢.

(٢) البحر المحيط: ٤٢٣/٨، وانظر ٣٥٥/٦.

(٣) هود: ٤٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر، الصفحة: ١٩٣.

(٥) النساء: ١.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف الجار الصفحة: ٧٠٣.

**(٤) (ثُمَّ) تأتي لترتيب الأخبار لا الأزمنة في بعض المواضع:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجعل فيها رواسيَ مِنْ فوقِهاوبارك فيها وقدَّر فيها أقْواتَها في أربعةِ أيَّام سواءً للسائِلينَ ثم استوى إلى السماءِ وهي دخانٌ فقال لها وللأرضِ ائتيا طَوْعاً أو كَرْهاً...﴾[١]: الآية محمولة على حذف (كان) لتصحيح المعنى أيْ: ثم كان استوى إلى السماءِ، والكلام محمول عند أبي حيَّان على أنَّ (ثمَّ) لترتيب الأخبار لا الأزمان[٢]، وهو الظاهر.

**(٥) الياء المقترنة بفعل الأمر حرف تنبيه:**

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وإذْ نادى ربُّك موسى أَنِ ائتِ القومَ الظالمين قومَ فرعونَ ألا يَتَّقُونِ﴾[٣] بكسر النون على أنَّ الياء حرف تنبيه[٤].

**(٦) إنكار التقديم والتأخير المفكِّك لنظم القرآن:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كتمَ شهادةً عنده من الله﴾[٥]: قيل إن في الآية تقديماً وتأخيراً أيْ: ومن أظْلَمَ مِنَ الله مِمَّنْ كتَم شهادةً حصلت له، والمعنى: لو كان إبراهيمُ وبنوه يهوداً ونصارى، ثم إنَّ اللهَ كتم هذه الشهادة لم يكن أحَدٌ مِمَّنْ يكتم الشهادة أظلَمَ منه لكن لَّما استحال ذلك مع عدله وتنزيهه عن الكذب علمنا أنَّ الأمر ليس كذلك. ويعقب أبو حيان على ذلك: «وهذا الوجه متكلَّف جدًّا من حيث التركيب ومن حيث المدلول، أمَّا مِنْ حيثُ التركيب فزعم قائِلُه أنَّ ذلك على التقديم والتأخير، وهذا لا يكون عندنا إلاَّ في الضرائر...»[٦].

---

(١) فصلت: ١٠ - ١١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان)، الصفحة: ٥٩٩.

(٣) الشعراء: ١٠ - ١١.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المنادى، الصفحة: ٢٩٣.

(٥) البقرة: ١٤٠.

(٦) البحر المحيط: ٤١٦/١، وانظر الدر المصون، ورقة: ٥٥١.

ويقول أيضاً: «والتقديم والتأخير ذكر أصحابنا أنّه مِنَ الضرائر فينبغي أنْ ينزَّه القرآن عنه»[1].

ويحاول أبو حيان أنْ يحتج للقراءة السبعية، ولا يميل إلى تضعيفها، والقول نفسه بالنسبة للقراءات الشاذة إلاَّ فيما يستعصي عليه التأويل أحياناً، ومن ذلك قراءة أبي الشعثاء الشاذة «لا ريبٌ فيه»[2] بالرفع على أنَّ (ريبٌ) مبتدأ وشبه الجملة الخبر، ويعقب على هذا الوجه بقوله: «وهذا ضعيف لعدم تكرار (لا)، أو يكون أعملها إعمال ليس، فيكون (فيه) في موضع نصب على قول الجمهور. . . . وحمل (لا) في قراءة (لا ريبٌ) على أنّها تعمل عمل (ليس) ضعيف لقلةِ إعمال (لا) عمل ليس، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة»[3].

ومن دفاعه عن القراءات رده على المبرد في تضعيفه لقراءة ابن عامر وحمزة وحفص السبعية: ﴿وإنَّ كلاً لمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم ربُّكَ أعمالَهُم﴾[4] بتشديد ﴿إنَّ﴾ و﴿لمَّا﴾: «وأمَّا تشديد ﴿لمَّا﴾ فقال المبرد: هذان لحن، لا تقول العرب. إنَّ زيداً لمَّا خارجٌ. وهذه جسارة من المبرِّد على عادته، وكيف تكون قراءة متواترة لحناً. . .»[5].

---

(١) البحر المحيط: ٢٥٩/١، وانظر في التقديم والتأخير: شرح المفصل: ١٢/٨، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٦٩٦/٢، البرهان في علوم القرآن: ٢٨٩/٣، أحكام القرآن لإبن العربي: ١٣٩/١.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) البحر المحيط: ٣٦/١.

(٤) هود: ١١١.

(٥) البحر المحيط: ٢٦٧/٥، وانظر ما في هذا البحث من حذف الفعل المضارع المجزوم وبقاء الجازم، الصفحة: ٥٩٦.

## الفصل الثالث

# الدّارسُون المحدثون وَالتأويل وَجهُودهم في تيسير النحو وتجديده

يكاد الدارسون المحدثون يُجْمِعونَ على أنَّ في النحو صعوباتٍ تجعله أحياناً طلاسِمَ يستعصي فهمها على كثير من الطلبة، ولعل هذه الصعوبات تكمن فيما يشيع فيه من تأويلات وتقديرات وتَمحُّلات ومن العلل الثواني والثوالث وغير ذلك، ولم يكن هؤلاء الدارسون أوَّلَ من تنبه إلى هـذه المسألة، إذْ سبقهم ابن مضاء[1] في ثورته على ما في النحو من صعوبات.

ولقد رأيت أنْ أتحدثَ في هذا الفصل عن مسألتين:

(١) جهود الدارسين المحدثين لتيسير النحو وتجديده.

(٢) الدارسون المحدثون ومظاهر التأويل المختلفة.

**(١) جهود الدارسين المحدثين لتيسير النحو وتجديده:**

لقد قام الدارسون المحدثون بمحاولات عديدة تهدف إلى تيسير النحو وتسهيله وتجديده وسأذكر هذه المحاولات بإيجاز ولعلَّ أولاها ما أقدمت عليه

---

(١) انظر الصفحة: ٩٤.

وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٨، إذْ عَهِدَتْ بذلك إلى لجنة من الدكتور طه حسين والأساتذة أحمد أمين وإبراهيم مصطفى وعلي الجارم ومحمد أبي بكر إبراهيم وعبد المجيد الشافعي(١)، وكانت مهمة هذه اللجنة تدور في فلك البحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، وممّا اقترحته اللجنة ما يلي(٢):

أ ـ وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي، وهي مسألة عند الأُستاذ أمين الخولي يكفي فيها أيسر لفت للمعلمين(٢).

ب ـ عدم التمييز بين علامات إعراب أصلية وأُخرى فرعية، فالأسماء الخمسة مثلاً مرفوعة بضمة ممدودة ومنصوبة بفتحة ممدودة ومجرورة بكسر ممدودة، ولست أرى في هذه المسألة تيسيراً لأَنّ ما ذهبوا إليه يقوم على تغيير مصطلح بمصطلح آخر قريب منه، ولست أرى فيها أيضاً صعوبة يشكو منها المتعلّمون، بل أراها تنساب إلى عقولهم انسياباً بلا عنت ومشقة وهي مسألة تتراءى لي في قاعة الدراسة.

جـ ـ أنّ يكون لكل حركة لَقَبٌ واحد في الإعراب والبناء، وأنْ يُكْتَفى بألقاب البناء. وقد ذكرت هذه اللجنة أنّ من النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة، وهم الكوفيون(٣)، وعليه فيمكن أنْ يكتفى في ذلك بالمذهب الكوفي.

د ـ ضبط الجملة بأقسامها تحت تقسيم واحد، فاقترحت مصطلحي

---

(١) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٩٧، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٣١.

(٢) انظر مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٣٥.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧٢/١، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٣٥.

المحمول والموضوع، فالموضوع يضم الفاعل والمبتدأ واسم (كان) واسم (إنَّ)، والمحمول يضم خبر المبتدأ وخبر (كان) وخبر (إنَّ). ويرى الأستاذ أمين الخولي[1] أنَّ هناك موضوعات مثل: حذف المبتدأ وجوباً وتقديمه وجوباً، والقول نفسه في اسم (كان) وخبرها وترتيبها، وغير ذلك من المسائل تحتاج إلى تصنيف، فإنْ بحثت في الموضوع والمحمول فهي تحتاج إلى مصطلح، وإنْ بحثت في موضوعاتٍ مستقلة فالتقسيم والتفريع باقيان، والصعوبة عنده ذاتية لا شكلية: «والحق أنَّ الصعوبةَ ذاتية ليست شكلية يدفعها ضمُّ بابٍ إلى باب وادماج مسألةٍ في أخرى»[2].

ورأت اللجنة[3] أنَّ أهم ما يعسر على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشياء:

(١) الإسراف في الافتراض والتعليل.

(٢) الإسراف في القواعد، وهو إسرافٌ نشأ عنه إسرافٌ في المصطلحات.

(٣) الإمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب.

ولقد حاول الأستاذ أمين الخولي أنْ يحدد صعوبات النحو وأن يجد لها حلولاً[4] كالتقليل من الاستثناء والاضطراب، وإعادة النظر في جمع الثروة اللغوية، والاستفادة من علم اللغة العام ومن فروعه الخاصة، ويدعو الأستاذ الفاضل[5] إلى فتح باب الاجتهاد في النحو.

---

(١) انظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٣٩.
(٢) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٤٠.
(٣) المصدر نفسه: ٤١.
(٤) المصدر نفسه: ٤٢. وانظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٤٠١.
(٥) انظر مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٦٧ - ٧١.

ومن هذه المحاولات محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في مؤلفه (إحياء النحو) وهي محاولة تقوم على قاعدتين رئيستين[1]:

(١) اتساع الدرس النحوي، فالدرس النحوي يجب أنْ يشمل أواخر الكلمات وتأليف الجملة: «فإنّ النحو ـ كما ترى، وكما يجب أنْ يكون ـ هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أنْ تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أنْ تؤدّي معناها»[2].

(٢) استبعاد الفلسفة الكلامية[3] التي سيطرت على عقول النحويين القدامى، وتبدو هذه السيطرة في مسائل كثيرة، منها: لا يصح اجتماع عاملين على معمول واحد[3]، ! ولقد اضطر النحاة بسبب ذلك إلى التقدير، ويرى الأستاذ الفاضل أنّهم بالتقدير والتوسع فيه قد أضاعوا حكم النحو[3]، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتًّا، فكثرت الأوجه، وكثرت الخلافات بينهم.

وعليه فيجب التخلص من نظرية العامل التي تدور في فلكها هذه التقديرات والأوجه.

ولعل أهم الأسس التي قام عليها مؤلفه (إحياء النحو)[4] ما يلي:

١ ـ ليس الإعراب حكماً لفظيًّا خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره.

٢ ـ الحركات أعلامٌ لمعانٍ، فالضمة علم الإسناد[5] والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فحركة خفيفة: «الأصل الثالث: أنَّ الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنّما هي الحركة الخفيفة

---

(١) انظر: إحياء النحو: ١، وانظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٤٠٠.
(٢) إحياء النحو: ١.
(٣) إحياء النحو: ٣١.
(٤) انظر: إحياء النحو: ٤١، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٤٠١.
(٥) انظر إحياء النحو: ١٢٩.

المستحبة عند العرب...»[1].

وعليه فالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل في باب واحد، لأنَّ كلا منهما أُسْنِدَ إليه، أمّا الخبر فمكانه مع التوابع[2].

٣ ــ لا يوجد علامات أصلية وفرعيّة، فالواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم ضمة ممدودة، والياء كسرة ممدودة، والفتحة في غير ما مر[4]، وعليه فالمثنى يشذ[3] عن هذه القاعدة.

٤ ــ التنوين علامة التنكير وعدمه علامة التعريف[5] وعليه فالممنوع من الصرف لا ضرورة إلى الإلمام بأسباب منعه من الصرف.

وللدكتور شوقي[6] ضيف في مقدمة (الردُّ على النحاة) محاولة تدور في بعض جوانبها في فلك دعوة ابن مضاء إلى الثورة على علل النحويين وتأويلاتهم وإلى إلغاء فكرة العامل، فهو يدعو إلى إعادة تصنيف النحو وتبويبه، ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات.

ومن تلك المحاولات المحاضرات التي ألقيت في مؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية عام ١٩٥٧[7]. ومن المحاضرين الأستاذ محمد أحمد برانق الذي ذكر أنَّ التيسير يمكن أنْ يقوم على ما يلي[8]:

---

(١) إحياء النحو: ٧٨.
(٢) انظر إحياء النحو: ١٢٦.
(٣) انظر إحياء النحو ١٠٩.
(٤) إحياء النحو: ١١٣.
(٥) إحياء النحو: ١٦٥.
(٦) انظر الرد على النحاة (المقدمة): ٦٠.
(٧) انظر الاتجاهات الحديثة في النحو: ٣٣.
(٨) انظر الاتجاهات الحديثة في النحو: ٧٢.

(١) إلغاء أجزاءٍ من موضوعات لا يحتاج إليها التلاميذ في تقويم ألسنتهم، ومن ذلك المبنيات بجميع أنواعها كالأفعال الماضوية والأمرية والمضارع في بعض صوره وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر وغير ذلك.

(٢) إلغاء الإعراب التقديري والمحلي في المفردات والجمل.

(٣) التخفيف من عمل الأدوات.

(٤) جعل علامات الإعراب كلها أصلية فالألف والواو علامتا رفع كالضمة، والقول نفسه في الجر والنصب، فليست الواو نائبة عن الضمة أو الياء عن الكسرة أو الألف عن الفتحة.

(٥) دراسة الأساليب كالمدح والتعجب والإغراء أو التحذير دراسة من غير تعرض للتفاصيل.

وتكاد كتب الدارسين المحدثين النحوية لا تخلو من الإشارة إلى تلك الصعوبات ومن الإشارة إلى بعض الحلول، وهي حلول لا تكاد تخرج عن فلك تلك المحاولات التي أشرنا إليها. فالأستاذ عباس حسن[١] يرى أنَّ من مشكلات النحو تعدد الآراء في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها، فالمذاهب قد تصل في إحدى المسائل إلى عشرة، ويدعو الأستاذ الفاضل إلى إبعاد التأويلات عن كتاب الله سبحانه: «هؤلاء علماء العربية وثقاتها يقرِّرونَ في إجماع رائع أنَّ القرآن أفصحُ كلامٍ عربي، وأنَّه في المكانة العليا من البلاغة، فكيف يتفق هذا مع التأويل والتمحُّل والتقدير؟...»[٢] ويقول في موضع آخر: «واليقين عندي أنَّ القرآن فوق مستوى التأويلات،

---

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٦٦ - ٩٣.

(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٩٣ - ٩٤.

وأنَّ فيصل الرأي فيه صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره من غير نظر إلى قلة أوْ كثرة...»[1].

ويرى الأُستاذ الفاضل[2] أنَّه يمكن أنْ يوضع نحو خاص لكل قبيلة يساير لغتها ولهجتها ويلائم لسانها، وهي مسألة تصطدم باختلاط القبيلة بغيرها من القبائل العربية وغير العربية، وذكر أنَّه يمكن أنْ يختار مثلٌ لغوي بلاغي ليكون المرجع لاستنباط القواعد النحوية الموحدة.

ويُلْزِمُ الأُستاذ الفاضل كلَّ من ينادي بتجديد النحو بضرورة مراجعة المذاهب النحوية القديمة واختيار كل بلد منها ما يلائم لهجته العامية أوْ يقاربها.

ويرى الأُستاذ الفاضل أنَّ كثرة التأويلات تزيل الفوارق المعنوية الهامة: «وكيف يتناسون أنَّ تَعَدُّدَ التأويلات في الموضع الواحد يزيل الفوارق الهامة المعنوية بينها، فلا يكون هناك فرق معنويٌّ بين الحال والمفعول المطلق والمضاف... و... وهذه هي غاية الفوضى»[3].

ويؤلِّف الدكتور مهدي المخزومي كتاباً ذكر في مقدمته أنَّه برَّأه مما علق بالنحو من شوائب ومن سيطرة نظرية العامل: «هذا كتاب في النحو أقدمه بين أيدي الدارسين مبَرأً ممَّا عَلِقَ بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته ولا من منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاءً تاماً وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولاً لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي وتمسكهم

---

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٠٣ - ١٠٤.
(٢) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٠٦.
(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٤٣.

بفكرة العمل»[1].

ويطالعنا الدكتور إبراهيم السامرائي بكتابه (النحو العربي، نقد وبناء) ويدرس فيه الأُستاذ الفاضل النحو العربي معتمداً على وصف الظواهر اللغوية عازفاً عن التأويل والتعليل والتأمل: «وإذا قلنا: إنَّ المنهج يقوم على وصف الظواهر اللغوية فإنَّ ذلك يعني العزوف عن كل ما يبعد عن الوصف من التأويل والتعليل والتأمل. وينبغي على هذا أنْ نُبْطِلَ مسألة العلة والعامل كما فعل نفر من قدامى النحويين...»[2] ويؤيده فيما يذهب إليه الدكتور صبحي الصالح الذي قدم للمؤلِّف نفسه[3].

ويرى الدكتور تمام حسان[4] أنَّ الدراسة النحوية الصحيحة هي التي يدخل في منهجها علم الأصوات وعلم التشكيل الصوتي، ويدعو الدكتور الفاضل إلى جعل التعليق الفكرة الرئيسة المركزية في النحو العربي لأنَّه بواسطة هذا التعليق لو طبق لكان كافياً للقضاء على فكرة العامل النحوي: «لأنَّ التعليق يحدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية[4]».

والتعليق الذي أشار إليه الأُستاذ الفاضل مذهب عبد القاهر الجرجاني[5]. وفكرة التعليق عند الأستاذ الفاضل تقوم على أساسين: أحدهما العلاقات السياقية، والثاني القرائن اللفظية: «وليس يكفي في شرح فكرة التعليق أنْ نقول كما قال عبد القاهر إنَّ الكلمات (يأخذ بعضها بحجز

---

(١) في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق( المقدمة): ١٥.
(٢) النحو العربي، نقد وبناء: ٨.
(٣) النحو العربي، نقد وبناء: ٥ ـ ٦.
(٤) مناهج البحث في اللغة: ٩٤.
(٥) انظر دلائل إعجاز القرآن: ٦٥.

بعض) ولا أنْ نرجع الفضل والمزية إلى معاني النحو وأحكامه في عموم يشبه عموم عبارته، وإنما ينبغي لنا أنْ نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين، أحدهما: العلاقات السياقية... والثاني هو القرائن اللفظية»[1].

ولست أريد أنْ أمضي في استقصاء كل من دعا إلى الثورة على النحو وتأويلاته وتقديراته لأنهم كثيرون[2].

وتكاد هذه المحاولات والصيحات تقبع في الحيِّز النظري، ولن تصل على ما أرى إلى حل لهذه المسألة إنْ كان هدفها إلغاء نظرية العامل إلغاءً تاماً، وليست المصطلحات النحوية سبباً من أسباب عدم إقبال الطلبة على هذا العلم، والقول نفسه بالنسبة لإعادة تصنيفه وتبويبه، ولعل تصنيف القدامى كابن هشام في (شرح شذور الذهب) أكثر دقة ويسراً مما ذهب إليه هؤلاء المجدِّدون.

ولعل في تخليص النحو من كثرة الأوجه والشواذ والتعليلات والتأويلات غير اللازمة لمعنى النص القرآني، والاستغناء عن بعض الموضوعات كالاشتغال مثلاً وعن مسائلَ من موضوعات يُتّفق على أنّها مما يعسر فهمها على المتعلمين خير سبيل إلى هذا التيسير.

**(٢) الدارسون المحدثون ومظاهر التأويل النحوي:**

يكاد الدارسون المحدثون يجمعون على ضرورة إلغاء التأويل النحوي وحمل النص على ظاهره، وعليه فكتبهم تزخر بالدعوات إلى الغاء كثير من مظاهره، ولعل أهمَّ هذه المظاهر ما يلي:

---

(١) اللغة معناها ومبناها: ١٨٩: وانظر في القرائن الصفحة: ١٨١.

(٢) انظر أصول النحو العربي: ٥٧، أسرار اللغة: ٢٣، مشكلات اللغة: ١٠، نحو عربية ميسرة: ٢٤، سيبويه إمام النحاة: ٣٩.

(١) الحــذف:

ولعل الحذف أكثر هذه المظاهر شيوعاً لأنَّ نظرية العامل تسيطر على كثير من مسائله، ولذلك نجد الدارسين المحدثين يسعون جاهدين للتخلص من قيوده التي سيطرت على كثير من النحويين القدامى، فالدكتور شوقي ضيف[١] يرى أنَّه لا ضرورة إلى ذكر المحذوفات في مسائل النحو المختلفة، فيدعو إلى إفراد باب خاص بها يطلق عليه باب الصيغ الشاذة، أوْ باب شبه الجملة فقولنا: لولا الله لهلكنا، يكتفي فيه بالقول إنَّ لفظ الجلالة شبه جملة، وعليه يكون في العربية ثلاثة من أشباه الجمل: المرفوع والمنصوب والمجرور. ولست أتفق مع الأُستاذ الفاضل فيما ذهب إليه لأنَّ جعل جواب (لولا) في المثال السابق خبراً يغنينا عن الخبر المحذوف، ولأنَّ ما ذهب إليه يحتاج إلى وضع أصول جديدة تميز بين المرفوع والمنصوب والمجرور إذا تناسينا فكرة العامل، أمَّا إذا لم نتناسها فإنَّا مضطَرون إلى القول بالابتداء الذي يقتضي خبراً، ويمكن أنَّ يقال إنَّه مبتدأ مستغنٍ عن الخبر، أوْ فاعل مستغنٍ عن الفعل أوْ مفعول مستغنٍ عن الفعل والفاعل.

ويرى الدكتور عبد الحميد طلب أنَّ في إلغاء نظرية العامل إلغاءً للنحو كله: «ويمكن القول بأنَّ إنكارَ نظرية العامل فيه إنكارٌ للنحو كله، لأنَّ النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جُرِّدَ النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسائله، ولذا وجدنا كثيراً من النحاة قد اهتمُّوا اهتماماً زائداً بالعوامل النحوية، وأقاموا على أسسها دراسات متكاملة لكلِّ أبوابِ النحو...»[٢].

وإليك مواقف هؤلاء الدارسين من بعض المحذوفات:

---

(١) انظر مقدمة الرد على النحاة: ٦٦.

(٢) تاريخ النحو وأصوله: ٣١٨.

**حذف الفعـل:**

ذهب كثير من الدارسين المحدثين إلى الغاء نظرية العامل، ولعل الفعل أهم هذه العوامل،ويطالعنا الأستاذ رشدي خاطر في محاضرته (التكملة لبيان زمن الفعل أو مكانه)[1] بإلغاء العامل في باب المفعول المطلق في مثل قولنا: صبراً،وغيره مما حذف فعله في هذا الباب.

ويدعو الأُستاذ مهدي المخزومي[2] إلى إلغاء العامل في مثل قولنا: هنيئاً مريئاً،لأنَّ ما نراه من عمل يقوم به المقول له هذا الكلام،وما يحيط بالمتكلم يغني عن التصريح بلفظ الفعل.

أمَّا (زيداً) في قولنا: هلاَّ زيداً أكرمته فمنصوب بالفعل الظاهر بعده عنده[3]، ولا يمنع من ذلك اشتغاله عنه بضميره، وهو قول بعض الكوفيين[4].

والقـول نفسـه في قـولـه تعـالى: «وإنْ أَحَـدٌ من المشـركيـن استجارَك..»[5]: فقوله: (أَحَدٌ) فاعل للفعل الظاهر بعده[6].

وينتهي الأستاذ الفاضل إلى أنَّ حذف الفعل في باب الاشتغال غير مستساغ: «ولا أظُنُّ عربيًّا فصيحاً كان يفكر في مثل هذا أو يستسيغ مثل هذا»[7].

---

(١) انظر الاتجاهات الحديثة في النحو: ١١٤.

(٢) في النحو العربي: ١١٤ ـ ١١٥.

(٣) انظر في النحو العربي: ١٢٩.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله المضمر: ٥٤٩.

(٥) التوبة: ٦.

(٦) انظر في النحو العربي: ١٢٩.

(٧) في النحو العربي: ٨٥.

ويدعو الدكتور إبراهيم السامرائي[1] إلى نقل باب الاشتغال إلى باب الفاعل والمفعول به، وإلى الأخذ بمذهب الكوفيين في أنَّ النصب بالفعل المذكور لا بفعل مضمر، وعليه فالكوفيون يسيرون في هذه المسألة عنده على المنهج اللغوي.

ويرى الدكتور تمام حسان أنَّه لا مانع من ذكر المحذوف من الأفعال إذا دلت عليه القرينة بالتفسير أو دخول الأدوات التي تتطلب الأفعال: «والفعل يذكر أَوْ يحذف إذا دلَّت عليه القرينة بالتفسير نحو (إذا السماء انْشَقَّت)[2] أو دخول الأدوات التي تتطلب الأفعال على الاسم المنصوب نحو: التمس ولو خاتماً من حديد، أو أنْ يذكر ما يطلب المحذوف من غير ذلك نحو: إنَّ زيداً هلكَ أَوْ كاد. فالحذف لا يتم إلاَّ بقرينة تدل على المحذوف، ولا مانع في كل ذلك من ذكر المحذوف...»[3].

ويرى[4] أنَّ الاسم المخصوص منصوب على المخالفة بينه وبين الخبر لا على إضمار فعل وجوباً عند النحويين، ويرى الأستاذ الفاضل أيضاً أنَّ كثيراً مما أضمر فيه الفعل وجوباً يمكن أنْ يحمل على المخالفة فتكون الفتحة قيمة خلافية تفرق بين معنى هذه المنصوبات في حالة النصب ومعناها في حالة الرفع.

ويظهر لي أنَّ المخالفة تنحصر في بعض المسائل التي يتغير فيها المعنى بتغيُّر الحركة كالاختصاص والمنصوب بفعل مضمر في باب المفعول المطلق نحو: حقًّا، وسقياً لك ورعياً، ولكن هذه المخالفة لا تصح في

---

(١) انظر النحو العربي، نقد وبناء: ٩٢ ـ ٩٤.

(٢) الإنشقاق: ١.

(٣) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٩.

(٤) اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٩ ـ ٢٢٠.

مثل قولنا: زيداً جواباً لمن قال: مَنْ رأيتَ؟. ولعل الكوفيين قد سبقوا الأستاذ الفاضل إلى عامل الخلاف في قولنا: لا تأكُلِ السمَكَ وتشربَ اللبنَ.

ويمكننا أنْ نَسْتَغْنِيَ عن حذف الفعل وجوباً في النداء بأنَّ العامل أداة النداء، والأظهر عند الدكتور تمام[1] حسَّان في هذه المسألة الاعتماد على أداة النداء ومعناها لأنَّ النداء إنشائي وتقدير الفعل يجعله خبراً.

ويرى الدكتور شوقي ضيف[2] أنَّ الأفضل جعل الاسم المخصوص تمييزاً في نحو: نحن العرب نكرِمُ الضَيفَ.

(٢) **حذف المضاف والمضاف إليه:**

أجاز الدكتور تمام حسان[3] أنْ يحذف المضاف والمضاف إليه إذا وُجِدَ في الكلام قرينة عليهما، فَمِن الأول قوله تعالى: «واسألِ القرية»[4]، ومن الثاني قوله: ﴿ لله الأَمْرُ مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ﴾[5]، والقول نفسه بالنسبة للمبتدأ والخبر والموصوف وعائد الموصول[6].

وأنكر الدكتور إبراهيم السامرائي حذف المضاف إليه في قراءة الشذوذ: ﴿فلا خَوْفُ عليهِم..﴾[7] اي: فلا خَوْفُ شيءٍ، وينكر الأُستاذ الفاضل هذه القراءة: «ولا نعرف أنَّ لغة القرآن ذات النظم العجيب أنْ تتسع لمثل هذه الألاعيب، ولذلك عمدوا إلى ما وُجِدَ في القراءات الخاصة، فوجَّهوه كما

---

(١) انظر اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٩.

(٢) انظر الرد على النحاة( المقدمة): ٥٨.

(٣) انظر اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٨.

(٤) يوسف: ٨٢.

(٥) الروم: ٤.

(٦) انظر اللغة العربية، معناها ومبناها: ٢١٨.

(٧) البقرة: ٣٨.

شاءوا... قلت: هذه قراءة شاذة، ولذلك عمد أولوا الأمر في عصر الإسلام الأوّل إلى أن تستبعد القراءات الشاذة من القرآن وقد تجاوز جماعة من الفقهاء هذا الحد، فحرَّموا أنْ يقرأ بالشواذ من القراءات»[1].

**(٣) حــذف المفعول به:**

يدعو الدكتور السامرائي إلى الأخذ بمذهب الفراء في بابِ التنازع الذي أجاز أنْ يعمل الفعلان في المفعول به: «على أنَّك لا تعدم أنْ تجد بينهم من يلمح الحقيقة، فيرد الأمور إلى نصابها فها هو الفراء من الكوفيين يقول بأنَّ العاملين معاً متطلبان للمعمول»[2]، ولعل قول الفراء على ما ذهب إليه الأستاذ الفاضل يغنينا عن تقدير معمول آخر في مثل قولنا: ضربت وأكرمت زيداً لأن المضروب والمكرم واحد.

**(٤) حــذف جــواب الشرط:**

ذكر الدكتور تمام حسان[3] أنَّ جملة جواب الشرط تحذف عند أمن اللبس بإغناء القرينة عن ذكرها، وأجاز أنْ تحذف جملة الشرط بجزئيها.

وقد تبع الدكتور مهدي المخزومي[4] الكوفيين في أنَّ جواب الشرط هو المقدم على الشرط، وهو مذهب الكوفيين، وهو الظاهر.

**(٥) إضمار (أنْ) بعد اللام والفاء وأو، والواو، وحتى وغيرهــا:**

دعا الدكتور شوقي ضيف[5] إلى أنْ يكتفي في هذه المسألة بأنَّ الفعل

---

(١) النحو العربي، نقد وبناء: ١٠٢.
(٢) النحو العربي، نقد وبنــاء / ٩٦.
(٣) اللغة العربية، معناها ومبناها / ٢٢٠.
(٤) انظر في النحو العربي، قواعد وتطبيق / ١٢٩.
(٥) الرد على النحــاة (المقدمة) / ٦٤.

منصوب بعد هذه الأحرف من غير ضرورة إلى العامل، وهو مذهب ابن مضاء كما مـــر.

وقد مر[١] أنَّ الدكتور تمام حسان قد تبع الكوفيين في عامل الخلاف في قولنا: لا تَأكُل السَمَكَ وتشربَ اللبنَ.

ويظهر لي أنَّ قول الكوفيين في أنَّ الفعل منصوب بعد اللام وحتى بهما أقلُّ تكلُّفاً وأكثرُ احتراماً لظاهر النص.

(٦) الإعـــراب التقديـــــري:

يدعو الدكتور شوقي ضيف[٢] إلى الاكتفاء في هذه المسألة ببيان وظيفة الاسم المنقوص أو المقصور، والقول نفسه بالنسـبة للأسماء المبنية، ويرى أنّه لا ضرورة إلى إعراب أسماء الشرط والاستفهام. وقد مر أنَّ الأستاذ أمين الخولي قد ذكر أنَّ الاسم المقصور والمنقوص ليسا مصدر صعوبة[٣]، وهو الظاهر.

وقد مرَّ [٤] أنَّ الأستاذ محمد أحمد برانق قد جعل إلغـاء الإعراب التقديري من وسائل التيسير، والقول نفسه مع الأستاذ محمد شفيق عطا[٥] في محاضرته (الغاء الإعراب التقديري)، وقد دعا الأستاذ محمد شفيق عطا أيضاً إلى عدم تقدير محل للجملة من الرفع والنصب والجر لأن الطلاب يستثقلون هـــذه المسائل، وذكر أن هذه المسائل لا تؤثر في معرفة اللغة ولا في طريقة النطق بها ولا في استعمـالها استعمـالاً صحيحاً لأن الهـدف

---

(١) انظر الصفحة / ٩١.
(٢) انظر الرد على النحاة (المقدمة) / ٧٢ ـ ٧٣.
(٣) انظر الصفحة / ١١٥.
(٤) انظر الصفحة / ١١٨.
(٥) انظر الاتجاهات الحديثة في النحو / ١٣٤.

الأساسي من دراسة النحو عصمة اللسان من الخطأ في النطق والكتابة ومعرفة معنى الجملة ووظيفة كل كلمة فيها، وحسن التعبير عما يجول في النفس مع اتباع سبل العرب في النطق.

ويتبع الدكتور مهدي المخزومي[1] وغيره[2]، في الاكتفاء في شبه الجملة الواقع خبراً أو صلة أو صفة أو حالاً وغير ذلك بالقول إنّه خبر أو صلة وغير ذلك ابْنَ مضاء.

وبعد، فلعلك تتفق معي في أنَّ كثيراً مما قيل عنه إنه تجديد وتيسير يدور في فلك ما ذهب إليه النحويون القدامى كالكوفيين أو ابن مضاء مثلاً، ولن يتسنى لهؤلاء الحريصين على هذه المسألة تيسير النحو إلاَّ بإلغاء كثير من مسائله كالعامل مثلاً، وهو عمل يجعلنا ندور في فلك العاميَّة، ويجعل فهم النصوص الفصيحة كالقرآن مستعصياً، ولست أنكر الصعوبات التي تواجه المتعلمين لكنني لا أُنكر إمكانية تيسيرها، وليس إلغاء باب أو تقديم آخر أو تأخيره يجعل النحو مستساغاً عند الطلبة، ولكن المشكلة بالإضافة إلى ما مر يسهم فيها الأُستاذ والمنهج والطالب، وعليه فيجب تقويم اعوجاج ما مر بالإضافة إلى اعطاء النحو وقتاً كافياً وعناية أكثر بحيث يُعْطي قدراً كافياً من درجات اللغة العربية في المرحلة الإعدادية والثانوية لإشعار المتعلِّمين بأهميته، ولعلَّ كثيراً من المتعلمين يميلون إلى إغفاله إغفالاً تاماً ليس لصعوبته أَوْ عسر فهمه أحياناً بل لأَنَّ فروع اللغة العربية الأُخرى كفيلة بتزويدهم بدرجاته من غير عناء أو مشقة.

**..**..**..**..**

(١) انظر في النحو العربي، قواعد وتطبيق / ١٣٣ - ١٣٤ ، ١٦٢.
(٢) انظر الاتجاهات الحديثة في النحو / ١١٤.



# الباب الثاني



## الباب الثاني

# من مظاهر التأويل : الحذف

ذكر ابن هشام[1] أن الحذف الذي يجب على النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة النحويَّة، وذلك بأنْ يجد خبراً بدون مبتدأ أوْ بالعكس، أوْ شرطاً بدون جزاء أوْ بالعكس، أوْ معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامــل.

وذكر أيضاً أنَّ من المحذوفات فضولاً في فن النحو، وهي مسائل يهتم بها المفسِّر، ومن ذلك حذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أوْ بالعكس، أوْ للجهل به، أوْ للخوف عليه أوْ منــه.

وذكر ابن مضاء أنَّ النحويين يفرِّقون بين الإضمار والحذف، فيقولون إنَّ الفاعل يضمر ولا يحذف: «والنحويون يفـرِّقون بين الإضمــار والحذف، ويقولون ـ أعني حذاقهم ـ : إنَّ الفاعل يضمر ولا يحذف، فإنْ كانوا يعنون بالضمير ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغني عنه، فهم يقولون: هذا ينتصب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لا بدَّ

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٥٣.

منه، ولا يتم الكلام إلاّ به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلاّ بناصب. وإنْ كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلاّ في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء فهم يقولون في قولنا: الذي ضربت زيد. إنَّ المفعول محذوف تقديره: ضربته، فإنْ فرِّق بينهما بما هو مقطوع بأنَّ المتكلم أراده، وبما يظن أنَّ المتكلم أراده، ويجوز ألاَّ يريده. فهو فــرق، لكنَّ إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق»[1].

ولست أتفق مع ابن مضاء فيما نسبه إلى النحويين في هذه المسألة، لإنَّ الإضمار عندهم يطلق على ما يبقى أثر له في اللفظ، والحذف يطلق على ما لا يبقى أثر لــه في اللفظ[2].

وجاء في (حاشية الشهاب): «(قوله قول مضمر) أي: محذوف، وفرَّق بعضهم بينهما بأنَّ المضمر يقال فيما كان له أثرٌ ظاهر أَوْ مقدَّر..»[3].

وذكر الشهاب أنَّ الحذف أعم من الإضمار وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر: «وعبر بالإضمار دون الحذف لأنَّهم فرقوا بينهما بأنَّ الإضمار الحذف مع بقاء الأثر لأنَّه يشعر بوجود مقدر له، والحذف أعم منه، وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء»[4].

وإنَّني لأتفق مع الشهاب في هذه المسألة لأنَّه لم يطالعني نحوي التزم بهذين المصطلحين، ولذلك نجد أنَّ الحذف يوضع موضع الإضمار، والقول نفسه بالنسبة للإضمار، و(ضرباً) في قوله تعالى: ﴿فراغ عليهم ضرباً

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): / ٨٣ ـ ٨٤.
(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٠٢ وانظر حاشية الشهاب: ٧ / ٢٩٤.
(٣) حاشية الشهاب: ٦ / ٤٢٦.
(٤) حاشية الشهاب: ١ / ١٧٩ ـ ١٨٠.

باليمين﴾[1] عند أبي حيان منصوب بفعل محذوف: «فهو مصدر فعل محذوف...»[2]، وجاء في (البحر المحيط) أيضاً: «وقيل (رَسُولاً) منصوب بفعل محذوف أي: بعثَ رسولاً أو أرسل رسولاً....»[3].

والجار والمجرور الذي يخلو من أثر العامل يتعلق بفعل مضمر عند أبي حيان «والأجود أنْ يتعلق قوله (بالبيِّنات)[4] بمضمر يدل عليه ما قبله...»[5].

ويطالعنا أبو حيان بهذين المصطلحين في موضع واحد: «و(أَنْ لَوْ يشاءُ)[6]، جواب قسم محذوف أي: وأقسموا لو شاء اللهُ لهدى الناسَ جميعاً، ويدلُّ على إضمار هذا القسم وجود (أَنْ) مع (لَوْ)...»[7].

ولستُ أُريد أنْ أمضي في استقصاء الشواهد التي تعزز ما أذهب إليه، فهي تطالع القارىء في مؤلفات النحو المختلفة وإعراب القرآن[8].

**وبعد فلقد رأيت أنْ يكون هذا الباب في ثلاثة فصول:**

**(١) الفصل الأوّل : حذف الاسم.**

**(٢) الفصل الثاني : حذف الفعل والجملة.**

**(٣) الفصل الثالث : حذف الحرف.**

---

(١) الصافات / ٩٣.

(٢) البحر المحيط: ٧ / ٣٦٦.

(٣) البحر المحيط: ٨ / ٢٨٦، وانظر البحر المحيط: ٤ / ٤٤٣، ٤٤٤، ٥ / ٤٩٤، ٦ / ٢٧٣، ٧ / ١٤٧، ٢٤٠، ٢٩٨، ٨ / ٤٠، ١٩٧، ٢٨٦، ٣١٣، ٣٩٢.

(٤) النحل / ٤٤.

(٥) البحر المحيط : ٥ / ٢٨٦.

(٦) الرعد / ٣١.

(٧) البحر المحيط: ٥ / ٣٩٢.

(٨) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٠٣٦، ١١١٣، ١١٤٧، ١٢٧٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٦١، ٢٠٥، ٢٥٣، ٣٧٤، ٣٩٢، حاشية الشهاب ٧ /١٤٥، ٢٤٠، التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ٤٣، أحكام القرآن، ابن العربي: / ١٦١٦، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٥، شرح المفصّل لابن يعيش، ١ / ١١٥، ٧ / ١٣٥ ـ ١٣٦، ٢٩٤، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ١ / ١٢٩، ١٨٤.



## الفصل الأوّل

# حذفُ الاسْم

وهو حذف يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة جداً، ولقد رأيت أنْ أُوَزِّع المحذوفات في هذا الفصل على أبواب النحو المختلفة، وعليه فسأسلكها فيما يلي : ـ

**(١) المرفوعات:**

وهي : المبتدأ، الخبر، اسم (كان) أو ما يعمل عملها، خبر الأحرف الناسخة، الفاعل ونائبه، استتار الضمير الذي في موضع رفع على الفاعل أونائبه.

**(٢) المنصوبات :**

وهي : المفعول به، المنادى، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول له، مفعول الأفعال الناسخة مفعولا الأفعال الناسخة،أسماء الأحرف الناسخة ، خبر (كان) أوْ ما يعمل عملها، التمييز، الحال.

**(٣) المجرورات :**

وهي : المضاف إليه.

**(٤) الأسماء التي يجوز فيها أنْ تكون مرفوعة أوْ منصوبة أوْ مجرورة:**

وهي : المضاف، البدل، المبدل منه، عطف البيان، المعطوف عليه، المعطوف، المستثنى منه، المؤكَّد، الصفة، عائد الموصول، عائد المخبر عنه، العائد على اسم (إنَّ)، العائد في بدلي الاشتمال والبعض، العائد في جملة الجزاء، العائد في جملة الحال، العائد من جملة النعت إلى المنعوت، الموصول، الموصوف.

# ١ - المرفوعات

## حذف المبتدأ

يشيع حذف المبتدأ في التنزيل وقراءاته كثيراً، ولعل ما في سورة البقرة[١] من مواطن حُذِفَ فيها في تأويلات النحويين خير دليل على هذه الكثرة، وهي مسألة لم يوفّها النحويون في مؤلفاتهم شرحاً واستقصاء، فجاء حديثهم موجزاً مختصراً. ولقد قمت باستقصاء ما في مؤلفاتهم[٢] فوجدتها تدور في الأفلاك التالية:

(١) حذفه في جواب الاستفهام (٢) حذفه بعد فاء الجزاء

(٣) حذفه بعد القول. (٤) حذفه بعد إذا الفجائية.

(٥) حذفه بعد ما الخبر صفة له في المعنى.

ولقد قمت باستقصاء شامل لكل ما جاء في التنزيل من حذفه ودونت آيات كل سورة مصحوبة بتأويلات النحويين ومذاهبهم، فوجدت أنّ لحذفه

---

(١) انظر الآيات: ١، ٣، ٦، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٤٢، ٤٦، ٤٩، ٥٨، ٦٨، ٧١، ٧٤، ٩٠، ١٠٢، ١١٧، ١٢٦، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٣، ١٧١، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٨/٢ الخصائص: ٢ /٣٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٢٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٧٦، الأشباه والنظائر: ٤٩/٢، أمالي السهيلي / ٥٥.

مواضع كثيرة منها ما هو مجمع عليه تقريباً، ومنها ما فيه خلاف بينهم، ولقد آثـرت أنْ أدوِّن بعضـهـا حبـاً في الإيجاز والاختصار، وإليـك هـذه المواضع مفصلة معززة بآراء النحويين ومذاهبهم:

(١) في الجمل المستأنفة المبدوءة بفعل مضارع.

(٢) في الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مثبت مسبوق بواو الحال وغير مقترن بـ (قد).

(٣) في الجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفى مسبوق بواو الحال.

(٤) في جملة الجزاء الفعلية المقترنة بالفاء والتي يصلح فعلها أنْ يكون جواباً.

(٥) في جملة الجزاء الاسمية المقترنة بالفـاء.

(٦) في جملتي (أمّا) ليصح التوازن بينهما وليصح التفصيل.

(٧) في جملة (إمّا) المتلوة بمصدر مؤول من الحرف المصدري وما في حيـزه.

(٨) فيما ظاهره أنّ لام الابتداء داخلة على غير المبتدأ.

(٩) إذا كان صدر صلة موصـول.

(١٠) إذا كان الخبر (كيف) وليس في الجملة مـا يصلح أنْ تكون خبـراً له.

(١١) في الجمل المصدرة بما هو غير ظاهر الإعراب.

(١٢) إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع.

(١٣) بعد (بل) التي للابتـداء.

(١٤) بعد (لكن) حـرف الابتداء.

(١٥) بعد حتى حـرف الابتداء المتلوة بـ (إذا).

(١٦) في كل ما ظاهره من باب لغـة (أكلوني البراغيث).

(١٧) بعـد القـول.

(١٨) فيما ظاهره تفريغ المفعول المطلق المؤكـد.

(١٩) فيما ظاهره أنَّ الجملة الشرطية في موضع الحـال.

(٢٠) فيما ظاهره القسم على فعل الحـال.

(٢١) في أسلوب المدح والـذم.

(٢٢) فيما لا يصح عطفه على ما قبله.

(٢٣) في جـواب الاستفهام.

(٢٤) فيما ظاهره حذف المشبَّه وبقـاء المشبه بـه.

(٢٥) فيما ظاهره تمييز عـدد جاء مرفوعـاً.

(٢٦) في سياق التفصيل والتقسيـم.

(٢٧) في كلام تام متلو بنكرة ظاهرهـا الانقطاع عما قبلهـا.

(٢٨) حذف المبتدأ الموصوف وبقـاء صفتـه.

(٢٩) فيما يسمى بالتبييـن.

### (١) في الجمل المستأنفة المبدوءة بفعل مضارع:

يكثر حذف المبتدأ في التنزيل في كل جملة مستأنفة مبدوءة بفعل مضارع، ويكاد النحويون[1] يجمعون على أنَّ الفعل المضارع ينبغي أنْ يكون مبدوءاً بناسق كالفاء أو الواو أو ثم أو أو، وينبغي أنْ يكون ذلك بعد مضارع مجزوم أو منصوب أو ما هو في محل جزم أو فعل أمر كما سنفصله فيما بعـــد.

ويكاد حديثهم يكون غير واف، ولعل ابن هشام[1] يعد رائدهم في حديثه عن هذه المسألة في القسم الثاني والثالث من أقسام الواو[1]، وقد حصر ذلك في كل مضارع مسبوق بالواو أو غيرها بعد مضارع مجزوم أو منصوب أو فعل أمر.

وذكر ابن هشام أنَّ النحويين يقدرون في مثل ذلك مبتدأ تكون الجملة الفعلية في موضع الخبر له، وهم يقصدون من ذلك إيضاح الاستئناف أو تصحيح الأصل النحوي لأنه بدون المبتدأ يلزم العطف حملاً على ظاهر النص.

وذكر الشهاب[2] أنَّ النحويين وَأهل المعاني يقدِّرون المبتدأ في الأفعال

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٧٠/، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢٥١/٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٢٠١.

المستأنفة لأنها لا تصلح للاستئناف مع الواو وبدونها.

وقد يطلق على الاستئناف «مصطلح القطع أحياناً: ومنه ﴿تقاتلونهم أَوْ يُسْلِمون﴾[1] في قراءة أُبيّ بحذف النون، وَأَمَّا قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ «(تقاتلونهم) أو على القطع بتقدير: أو هم يسلمون..»[2]، وجاء في (البحر المحيط) :«والرفع على العطف على (تقاتلونهم) أو على القطع، أي: أو هم يُسْلِمون..»[3].

ولعل مؤلَّفَ أبي القاسم الزمخشري (الكشاف)[4] أكثر مؤلفات النحويين والمفسرين احتواء لهذه الظاهرة، فلا يكاد موضع في التنزيل عده الزمخشري من هذه المسألة يطالع القارىء من غير أن يقدر فيه المبتدأ، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه ما ذكره الشهاب عن[5] السعد أنَّ كلام الزمخشري في كثير من المواضع يشعر بأنّه على تقدير مبتدأ، وذكر الشهاب[6] أيضاً أنَّ الزمخشري لا يجوِّز الابتداء بالفعل فلذلك يقدر مبتدأ في كل موقع جاء فيه الفعل مستأنفاً.

وقد جاء الفعل المضارع في التنزيل مستأنفاً بعد الواو، ومن ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء وعاصم وغيرهما: «ومن الناس من يشتري لهو الحديث لِيُضِلَّ عن سبيل الله بغير علم ويتخذُها هُزُواً...»[7] بالرفع في قوله (ويتّخِذُها) عطفاً على (يشتري)، ويجوز أنْ يكونَ مستأنفاً على إضمار مبتدأ

---

(١) الفتح / ١٦.
(٢) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٦٢٤.
(٣) البحر المحيط : ٨ / ٩٤.
(٤) انظر الكشاف : ١ / ٥٤٢، ٣ / ٢٣٠، ٤٦٨، ٤٧١، ٥٤٦.
(٥) انظر حاشية الشهاب : ٧ / ٤٢٤.
(٦) انظر حاشية الشهاب : ٧ / ٤٠٨.
(٧) لقمان / ٦.

أي: وهو يتخذُها.[1]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ يشأ اللهُ يختِمْ على قلبك ويمحُ الله الباطل ويحقُّ الحق...﴾[2]: قوله «يمح» مستأنف عند النحويين، وهو مرفوع وسقطت الواو من اللفظ لالتقاء الساكنين ومن المصحف حملاً على اللفظ، ويجوز أنْ يكونَ في موضع الحال على إضمار مبتدأ أي: وهو يمحو الله الباطل على أن (هو) ضمير الشأن والقصة كما في (حاشية الشهاب)[3]، ولستُ أتفق مع هؤلاء في هذه المسألة لأنَّ الظاهر من أقوالهم أن الضمير المقــدر في الاستئناف أو في المضارع المثبت المسبوق بواو الحال يعود على فاعل الفعل المجزوم أو المنصوب أو غيره في الاستئناف أو على صاحب الحال في الثاني، ولعل هذه الآية الكريمة شاهد على رد مزاعمهم في تقدير المبتدأ في هاتين المسألتين. ويجوز أنْ يكون قوله ( ويمحُ الله الباطل ) معطوفاً على جواب الشرط على أنَّ قـوله ( ويحقُّ الحق... ) مستأنف[4].

ولعل ما يعزز ما أذهب إليه أيضاً قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿إنْ يشأ يسْكِنِ الريحَ.. أو يوبقهن بما كسَبُوا ويعفُ عن كثيرٍ ويعلَمُ الذين يجادلون في آياتِنا...﴾[5] بالرفع في ( ويعلَمُ الذين ): ذكر السعد في شرحه أنَّ إضمار المبتدأ لا يحسن هنا لأنَّ الفاعل اسم ظاهر، وحمل السمين الحلبي ذلك على أنَّ (الذين) في موضع نصب على المفعول به، وعليه فيصح

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٤٣، البحر المحيط: ٧ / ١٨٤، الكشاف: ٣/ ٢٣٠.

(٢) الشـــورى / ٢٤.

(٣) انظـــر: حاشية الشهاب: ٧ / ٤١٩.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٣٢، البحر المحيط: ٧ / ٥١٧، تفسير القرطبي: ١٦/ ٢٥، الكشاف ٣/ ٤٦٨.

(٥) الشورى / ٣٣ - ٣٥.

تقدير المبتدأ أي: وهو يعلم الذين يجادلون في آياتنا[1]، ولست أتفق معه فالآية شاهد على أنّه لا ضرورة إلى تقدير مبتدأ في هذه المسألــة.

ومن ذلــك أيضــاً قــولـه تعــالى: ﴿ويتعلّمــون مــا يضــرُّهم ولا ينفعُهُم...﴾[2]: قوله (ولا يَنْفَعُهم) معطوف على الفعل قبله، وأجاز أبو البقاء أنْ يكون مستأنفاً أي: وهو لا ينفعهم، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال على إضمار مبتدأ أيضاً[3] كما سيتضح فيما بعــد.

وقد جاء الفعل مستأنفاً أيضاً بعد الفاء، ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوزُ فوزاً عظيماً﴾[4] برفع (فأفوزُ) على الاستئناف، ويجوز أنْ يكون معطوفاً على (كنتُ)[5].

ومن ذلك قراءة الجمهور ﴿فإنّما يقول له كنْ فيكونُ﴾[6] بالرفع على الاستئناف[7].

وقد جاء الفعل مستأنفاً في التنزيل أيضاً بعد (ثمّ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ الأوّلين ثم نُتْبِعُهُم الآخِرين﴾[8]: قوله ﴿ثم نتبعهم﴾

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٤٢٤، البيان في غريب اعراب القرآن: ٣٤٩/٢، البحر المحيط: ٧ / ٥٢٠.

(٢) البقــــرة / ١٠٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ١ / ٣٣٣، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٠/١، وانظر شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك: ٢٥٧/١، وانظر شواهد أخرى سورة البقرة، الآيات: / ١١٧، ٢٠٥، ٢١٢، ٢٤٥، سورة الأعراف: ١٠٠، ١٨٦.

(٤) النســـاء / ٧٣.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣ / ٢٩٢، التبيان في اعراب القرآن: ١ / ٣٧٢، تفسير القرطبي ٥ / ٢٧٧، الكشاف: ٥٤٢/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩٥/١.

(٦) البقـــــرة / ١١٧.

(٧) انظر تفسير القرطبي: ٢ / ٩٠، البحر المحيط: ١ / ٣٦٥، معاني القرآن للزجاج: ١ / ١٧٧.

(٨) المرســـــلات / ١٦ - ١٧.

مرفوع على الاستئناف أي: ثم نحن نُتْبِعُهُم.[1].

وَقد جاء أيضاً بعد (أَوْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تقاتلونَهُم أَوْ يُسْلمون﴾[2]، قوله ( يسلمون ) معطوفة على قوله ( تقاتلونهم ) ، ويجوز أن يكون مستأنفاً [3] .

وقد جاء في التنزيل الاستئناف بالفعل المضارع من غير الناسق وهي مسألة أغفلها ابن هشام وغيره، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهم من بعدِ خوفهم أَمْناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً...﴾[4]: قوله: ( يعبدونني ) مستأنف بيانياً جواباً لسؤال مقدَّر أي: ما لهم يُسْتَخْلَفونَ ويؤمنون؟ وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وذكر ابن عطية أنه مستأنف على تقدير مبتدأ، أي: هم يعبدونني، فجعل الجملة الاسمية مستأنفة لا الفعل المضارع. وذهب السمين الحلبي[5] إلى أنَّ الاستئناف يحتمل الفعلية والاسمية، وهو الظاهر، ولا ضرورة تدعو إلى تقدير مبتدأ على قول ابن عطية. وأجاز الزمخشري وأبو البقاء أَنْ تكونَ الجملة الفعلية في موضع الحال[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّ لكم في الأنعام لعبرةً نُسْقيكم مما في بطونه...﴾[7]: قوله (نُسْقيكم...) مستأنف بيانياً جواباً لسؤال مقدَّر

---

(١) انظر البحر المحيط ٨ / ٤٠٥، حاشية الشهاب : ٨ / ٢٩٧.

(٢) الفتح / ١٦.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن مبارك وزميله) : ٦٢٤ ، التبيان في إعراب القرآن: ١١٦٦/٢ التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ٣٢٥، تفسير القرطبي ١٦ / ٢٧٣، البحر المحيط: ٨ / ٩٤، معاني القرآن للفرّاء: ٦٦/٣، مشكل إعراب القرآن ٣٧٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٧/٢، حاشية الشهاب ٨ / ٦١، الكشاف : ٣ / ٥٤٦.

(٤) النور : ٥٥ .

(٥) انظر حاشية الشهاب : ٧ / ٢٤ .

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ٣٩٧، مشكل إعراب القرآن: ١٢٦/٢، التبيان في إعراب القرآن ٩٧٦/٢، البحر المحيط ٦ / ٤٦٩.

(٧) النحل / ٦٦.

أي: كيف العبرة؟ ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف على قول ابن عطية كما مر[1].

ومن ذلك قراءة أبي حيوة الشاذة: «قال نكرّو ا لها عرشها ننظرُ..»[2] برفع (ننظر) على الاستئناف[3].

والواو وغيرها من الحروف التي تسبق الفعل المضارع في هذه المسألة ليست عاطفة عند ابن هشام كما يفهم من كلامه[4]، والظاهر أنْ تكون عاطفة جملة اسمية على فعلية كما في حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح التصريح على التوضيـح[5].

**(٢) في الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت مسبوق بواو الحال وغير مقترن ب( قد):**

يكاد النحويـون[6] يجمعون على أنَّ الفعل المضارع المثبت المسبوق بواو الحال وغير المقترن بـ(قد) لا يصح أنْ يقع حالاً إلا بإضمار مبتدأ فتكون الجملة الاسمية في موضع الحـال.

ولست أتفق مع هؤلاء لأنَّ حمل النص على ظاهره أولى من التكلف والتمحل ولا محوج إلى تقدير مبتدأ، ولأنَّ ما في القرآن من شواهد تؤيد ما نذهب إليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا نُؤْمِنُ بما أُنْزِلَ علينا ويكفرون

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ٣٤٥، البحر المحيط: ٥ / ٥٩.

(٢) النحـل / ٤١.

(٣) انظر : البحر المحيط : ٧ / ٧٨ التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٠٩ الكشاف: ٢ / ٤٥٣.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميلـه): ٤٧٠.

(٥) م / ٢٥١.

(٦) انظـر شـرح التصريح على التوضيـح ١ / ٣٩٢.

بما وراءه...﴾[١]: قوله: (ويكفرون...) يجوز أن يكون مستأنفاً وأنْ يكون في موضع الحال على إضمار مبتدأ[٢].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ومن الناس مَنْ يُعْجِبُكَ قولُه في الحياةِ الدنيا ويُشْهِدُ اللهَ على ما في قلبِه...﴾[٣]: قوله: (ويُشْهِدُ اللهَ....) معطوف على قوله (يُعْجِبُكَ) صلة الموصول أو صفة (مَنْ) الموصوفة. ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من فاعل (يُعْجِبُكَ) أو مِنَ الضمير المتصل في (قولُه)[٤].

ولعل ما يعزز ما نذهب إليه قراءة ابن عامر: ﴿إنْ يشَأ يسكِنِ الريحَ... أو يوبِقْهُنَّ بما كسبوا ويعفُ عن كثير ويعلَمُ الذين يجادِلون في أياتنا....﴾[٥]. برفع ﴿ويَعلَمُ﴾ على أنَّ الجملة في موضع الحال، فلا يحسن فيها تقدير مبتدأ لأنَّ فاعل (ويعلَمُ) مظهر[٦].

---

(١) البقــــرة / ٩١.

(٢) انظر : الدر المصون ورقة / ٤٢٣، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٩٢ الكشاف ١ / ٢٩٦.

(٣) البقــــرة / ٢٠٤.

(٤) انظر : الدر المصون ورقة / ٧٣٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٦٦، البحر المحيط ٢ / ١٤٤، وانظر ما جاء في التنزيل من شواهد تعزز كون المضارع المثبت المسبوق بواو الحال وغيره المقترن بــ(قد) في موضع الحال من غير إضمار: البقرة الآيات: ٤٢، ٩١، ٢٠٤، ٢٨٢، آل عمران الآيات: ١١٩، ١٤٢، ١٧٠، النساء الآية / ٢٧. المائدة / ٥٤، الأنعام / ٦١، ٧١ ، يونس / ٢٧، يوسف / ٦ ، الإسراء /٥٢، الكهف /٤٩، الأنبياء / ١٠٣، الحج / ٢٥، الفرقان /٢٢، ٦٩، القصص /٥، ٤٢، العنكبوت /١٩، الأحزاب /١٣، سبأ / ٦، الصافات /١٢، الشوري /٢٤، محمد / ٢٥، ق / ٢٦، المجادلــــة /١.

(٥) الشورى / ٣٣ ـــ ٣٥.

(٦) انظر الصفحــــة / ١٠٢.

**(٣) في الجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بـ(لا) مسبوق بواو الحال:**

يكاد النحويون[١] يجمعون على أنَّ المضارع المنفي بـ(لا) لا يصح أنْ يُسْبَقَ بواو الحال، وإذا سُبِقَ فلا بدَّ من إضمار مبتدأ، وجعل ابن الناظم[١] ترك الواو قبل (لا) أكثرياً.

ويتراءى لي أنَّ المسألة جائزة من غير إضمار المبتدأ، لأنَّ ما في التنزيل يعزز ما نذهب إليه، وعليه فيجب القياس على هذه الشواهد، ومن ذلك قراءة ابن عامر السبعية: ﴿فقالوا يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذِّبُ بآيات ربِّنا ونكونُ من المؤمنين﴾[٢] برفع ﴿ولا نكذِّبُ﴾ و﴿ونكونُ﴾ إمَّا على الاستئناف وإمَّا على الحال[٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿للذين أحسنوا الحُسْنى وزيادةٌ ولا يَرْهَقُ وجوهَهُم قَتَرٌ ولا ذِلَّةٌ..﴾[٤]: قوله ﴿وَلَا يَرْهَقُ..﴾ مستأنف، وأجاز أبو البقاء أنْ يكون في موضع الحال والعامل فيها معنى الاستقرار الذي في ﴿للذين أحسنوا﴾ لأنَّه شبه جملة في موضع الخبر المقدم.[٥].

ومن ذلك أيضاً قراءة نافع: ﴿قل إنَّما أُمِرْتُ أنْ أعبُدَ اللهَ ولا أُشْرِكُ به..﴾[٦] برفع ﴿ولا أُشْرِكُ﴾ إمَّا على الاستئناف وإمَّا على الحال[٧].

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٩٢.
(٢) الأنعام / ٢٧.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ١٠٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٨٩.
(٤) يونس / ٢٦.
(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٧٢.
(٦) الرعد / ٣٦.
(٧) انظر البحر المحيط: ٥ / ٣٩٧.
وانظر شواهد أخرى: يونس / ٨٩، إبراهيم / ١٧، الأعراف / ١٧، ١٨، الزخرف / ٥٢، القلم / ١٨، الشورى / ١٥.

ولست أُنكر أنَّ المضارع المنفي بـ(لا) غير المقترن بواو الحال يشيع في القرآن أكثر من اقترانه بالواو، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما لنا لا نُؤْمِنُ﴾[1].

**(٤) في جملة الجزاء الفعلية المقترنة بالفاء والتي يصلح فعلها أنْ يكون جواباً:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إلاَّ من تولى وكفر فَيُعَذِّبُه اللهُ العذابَ الأكبر﴾[2]، قرأ ابن عباس (ألا) على الاستفتاح وعلى أنَّ (مَنْ) شرطية جوابها قوله ﴿فَيُعَذِّبُه اللهُ..﴾ على حذف مبتدأ أي: فهو يُعَذِّبُه.[3]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عاد فينتَقِمُ اللهُ منه﴾[4]، يجوز في (مَنْ) أنْ تكون شرطية جوابها قوله ﴿فينتقم الله منه﴾ على حذف مبتدأ عند النحويين[5]. ويتراءى لي أنَّ تقدير المبتدأ غير صحيح لأنَّ الفاعل اسم ظاهر، وهو لفظ الجلالة ولا يصح على قولهم إلاَّ إذا كان المضمر ضمير الشأنِ أو القصة،ولعل هذه الآية تعزز وقوع هذه الجملة في موضع الجزاء من غير تقدير المبتدأ، ولا محوج إلى ذلك. ويجوز أنْ تكون (مَنْ) موصولة على أنَّ الفاء زائدة في خبــر الموصول.

---

(١) المائدة / ٨٤، وانظر شواهد أخرى: الأنعام/ ٥٩، الأعراف / ١٨٧، التوبة / ١٩، ١٠٥، يوسف / ١١، ابراهيم ١٧، الحجر / ١٣، ٣٢، ٤٨، ٨٧، الكهف / ٤٩، ١٠٨، مريم/ ٨٧، طه / ٧٤، ٧٧، ١٠٧، الأنبياء / ١٩ ، ٢٠، ١٠٢، ١٠٣، الشعراء / ٢٠١، الأحزاب / ١٧، الدخان / ٥٦، الفتح / ٢٧، الرحمن / ٢٠، الواقعة : / ٢٥، المدثــر / ٢٨، الإنســان /٩، النبأ / ٢٤، ٣٥، ٣٨.

(٢) الغاشيـــة / ٢٣ ـ ٢٤.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ٢ / ٣٥٧ تفسير القرطبي ٢٠/٣٧، إعراب ثلاثين سورة /٧٢.

(٤) المــائدة / ٩٥.

(٥) انظر البحر المحيط : ٤ / ٢٢.

ومن ذلك أيضاً قراءة طلحة بن سليمان ﴿أَيْنَما تكونوا يُدْرِكُكُمُ الموتُ﴾[1] برفع الكافين من ﴿يدرككم﴾[2].

والقول نفسه مع (إذا) الشرطية، فإذا وقع في جوابها مضارع مثبت أو منفي مسبوق بالفاء نُوِي المبتدأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا رأى الذين ظلموا العذابَ فلا يُخَفَّفُ عَنْهُم..﴾[3]: قوله: ﴿فلا يُخَفَّفُ عنهم﴾ جواب الشرط، وقد ذكر النحويون[4] أنَّ المضارع المثبت أو المنفي إذا وَقع جواباً لـ(إذا) لا يقترن بالفاء وإذا اقترن بها قُدِّرَ المبتدأ، والتقدير: فهو لا يُخَفَّفُ. وذكر الحوفي أنَّ قوله ﴿فلا يُخَفَّفُ﴾ جواب (إذا)، وهو العامل فيها، وهي مسألة لا تصح عند النحويين لأنَّ ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها. وأجاز الزمخشري أنْ يكون الجواب محذوفاً والتقدير: وإذا رأو العذابَ بغتهم وثقل عليهم، وهو تكلف من غير ضرورة.

ولست أتفق مع النحويين في هذه المسألة في تقديرهم مبتدأ، لأنَّ ظاهر النص القرآني على خلافه، فينبغي القياس عليه.

وذهب أبو القاسم الزمخشري[5] وتبعه ابن مالك[6] إلى أنَّ المضارع المسبوق بلم المقترن بالفاء يكون في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أيضاً، والنحويون مجمعون على أنَّ الفاء لا تدخل عليه[7]، ومن ذلك قوله تعالى:

---

(١) النساء / ٧٨.

(٢) انظر ما في هذا البحث من جمل على التوهم الصفحة / ١١٦٧.

(٣) النحل / ٨٥.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٥٢٦. حاشية الشهاب: ٥ / ٣٦١، الكشاف: ٢ / ٤٢٣، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤ / ١٣، شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٠٩، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ٢٣٧.

(٥) انظر الكشاف ٢ / ١٤٩.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٤٨.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤ / ٣٢٧، شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك ٣ / ٥٨٧.

﴿فَلَم تقتلوهم ولكِنَّ اللهَ قَتَلَهُم...﴾[1] : فالفاء عند أبي القاسم الزمخشري في جواب شرط مقدر، والتقدير: إنْ افتخرتم بقتلهم فأنتم لَمْ تقتلوهم، وهي عند أبي حيان[2] ، للربط بين الجمل، وهو أولى عند السفاقسي[3] من ادِّعاء الحذف. وقد رد ابن هشام[4] قول أبي القاسم لأن الفاء لا تدخل على مثله، وليست المسألة على ما ذهب إليه لأن الزمخشري يحمل ذلك على حذف مبتدأ والفاء جواب شرط محذوف تقديره أن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم[5]، ولعل قول أبي حيان هو الظاهر لأن حذف الشرط وأداته والمبتدأ في جملة واحدة تكلف، أما الفعل المضارع المنفي بـ (لا) والمجزوم فلا يقترن بالفاء فإن رفع فالاقتران. ويقدر النحويون مبتدأ محذوفاً ليكون الجواب جملة اسمية لتصحيح دخول الفاء،وهو مذهب سيبويه[6]، والجملة الاسمية أدل عند أبي حيان[7]، وآكد من الفعلية على تحقيق مضمون الجملة، فلولا تقدير المبتدأ لحكم بزيادة الفاء، ومذهب المبرد عدم التقدير. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً﴾[8].

**(٥) في جملة الجزاء الاسمية المقترنة بالفاء :**

يشيع ذلك في القرآن الكريم، فقد تكون الفاء داخلة على الخبر شبه

---

(١) الأنفال / ١٧.
(٢) انظر البحر المحيط ٤ / ٤٧٦ - ٤٧٧.
(٣) انظر حاشية الشهاب ٤ / ٢٦١.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٨٤٨.
(٥) الكشاف : ٢ / ٦٤٩، وانظر : حاشية الشهاب : ٤ / ٢٦١.
(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣ / ٢٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٤٩، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٦٣.
(٧) انظر البحر المحيط: ٨ / ٣٥٠، وانظر حاشية الشهاب: ٨ / ٢٥٨، الكشاف : ٤ / ١٦٩.
(٨) الجن / ١٣.

الجملة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما تنفقوا مِنْ خيرٍ فلأَنْفُسِكُم﴾[1] أي: فهو لأنفسكم[2]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فمن أبصر فلنفسه ومن عَمِيَ فعليها...﴾[3]: التقدير عند أبي حيَّان[4]: فالإبصار لنفسه والعمى عليها، وعند غيره: فلنفسه الإبصار، وعند أبي القاسم الزمخشري[5]، فمن أبصر الحقَّ وآمن به فلنفسه وإياها نفع ومن عمى عنه فعلى نفسه عميَ وإياها ضرَّ بالعمى. وذكر أبو حيَّان أنَّ تقديره أظهر وأولى من تقدير أبي القاسم لأنَّ الجار والمجرور في تقديره عمدة وفي تقدير أبي القاسم فضلة، وبأنَّه لو كان الجواب فعلاً ماضياً غير دعاء أو جامد[6] لما دخلت الفاء سواء كانت (مَنْ) موصولة أو شرطية، ويجعله من باب: مَنْ جاءني فَأَكْرَمْتُهُ، فالمحمول عليه كما يظهر في المثال المصنوع ليس كتقدير أبي القاسم، فهو كقولنا: من جاءني فلإكرامه جاء، والجار والمجرور إذا تقدَّم على الماضي جاز اقترانه بالفاء، ومن النحويين من ذهب إلى أنَّها لازمة كالسفاقسي وغيره[7]، ومنهم من منع ذلك كأبي حيان وغيره. ويأخذ السمين[7] الحلبي على الزمخشري تعديته (عمى) بـ (على) لأنَّ ذلك غير معهود، ويظهر لي مما جاء في مظان اللغة أنَّ الفعل يتعدى بـ (عن) و (على)، جاء في (لسان العرب) ما يلي: «وقال نفطويه يقال: عميَ فلانٌ عَنْ رشده وَعَميَ عليهِ طريقهُ إذا لم يهتدِ لطريقه»[8].

---

(١) البقرة / ٢٧٢.
(٢) انظر الدر المصون ورقة / ٩٧١.
(٣) الأنعام / ١٠٤.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٢٨، انظر البحر المحيط: ٤ /١٩٦.
(٥) انظر الكشاف : ٢ / ٤٢.
(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٥٠.
(٧) انظر حاشية الشهاب : ٤ / ١٠٩ ـ ١١٠.
(٨) انظر لسان العرب (عمى) .

ومن ذلك أيضاً قولـه تعالى: ﴿فمن اهتدى فلنفسـه...﴾[1].

وقد يكون الخبر مفرداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذًى من رأسه ففدْيَةٌ من صيامٍ...﴾[2]: (فديةٌ) مرفوع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف أي: فالواجب عليه فديَةٌ من صيام، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي: فعليـه فديةٌ، وأنْ يكون فاعِلَ فعلٍ محذوف أي: فتجب عليه فديةٌ[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ طَلَّقْتُموهُنَّ من قبلِ أن تَمسُّوهُنَّ وقد فَرضتم لَهُنَّ فريضةً فنصفُ ما فَرَضْتُم..﴾[4].

وقد يلجأ النحويون إلى تقدير مبتدأ ليصح الربط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ لم تعلمـو آباءهم فإخوانُكم في الـدين....﴾[5]: قولـه ﴿فإخوانُكم﴾ مبتدأ خبره شبه الجملة بعده، وجعله النحويون خبـر مبتدأ محذوف ليصح الربط أي: فهم إخوانكم، ولا محوج إلى هذا التكلف لأن المسألة من باب إقامة الظاهر مقام المضمر[6].

**(٦) في جملتي (أمَّا) ليصح التوازن بينهما وليصح التفصيل:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأمَّا الإنسـانُ إذا ما ابتلاه ربُّه فأكْرَمَهُ ونعَّمَهُ فيقولُ ربِّي أكْرَمنِ وأمَّا إذا ما ابتلاه فقَدَرَ عليهِ رزقَه فيقولُ ربِّي أهانَنِ﴾[7]

---

(١) الزمـر / ٤١، وانظر شواهد أخرى البقـرة / ٢١٥، فصلت / ٤٦، الجاثيـة / ١٥.
(٢) البقـرة / ١٩٦.
(٣) انظر الدر المصون ورقة / ٧٠٤، التبيـان في إعراب القرآن: ١ / ١٦٠، البحـر المحيط: ٢ / ٧٥.
(٤) البقـرة / ٢٣٧، وانظر شواهد أخرى: البقرة / ٢٢٩، ٢٨٠، ٢٨٤.
(٥) الأحـزاب / ٥.
(٦) التبيـان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٥١، حاشية الشهاب: ٧ / ١٦٠، الكشاف ٣ / ٢٥٠.
(٧) الفجـر / ١٥ ـ ١٦.

والتقدير: وأمَّا الإنسانُ إذا ما ابتلاه فَقَدَرَ عليه رزقَهُ فيقولُ ربِّي أهانَني، فإنْ كان بعد (أمَّا) الأُولَى فعل وظرف وجب أنْ يكون ذلك في عديلتها[1] ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا اليتيمَ فلا تقهر وأمَّا السائلَ فلا تنهر﴾[2].

**(٧) في جلمة (أمَّا) المتلوة بمصدر مؤول من الحرف المصدري وما في حيزه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قلنا يَاذَا القرنين إمَّا أنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أنْ تتخذَ فيهم حُسْناً﴾[3]. : المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيزها يجوز فيه وجهان:

(أ) أنْ يكون في موضع رفع على أنّه مبتدأ حذف خبره أي: إمَّا العذابُ واقعٌ منك وإمَّا الاتخاذُ فيهُم حُسْناً واقعٌ. ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: إمَّا هو أن تعذب أو: اما الجزاء ان تعذب.

(ب) أنْ يكون في موضع نصب على المفعول به بفعل محذوف أي: امَّا أن تفعل العذاب وإمَّا أن تفعل الاتخاذ[4]، والأول أظهر لأنَّ إضمار المفرد أقل تكلفاً من إضمار الجملة. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إمَّا أنْ تُلقِيَ وإمَّا أنْ نَكونَ أوَّل مَنْ ألقى﴾[5]، القول فيها مثل سابقتها[6].

---

(١) انظر البحر المحيط: ٨ / ٤٧٠، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٥٩، الكشاف: ٤ / ٢٥١.

(٢) الضحى / ٩ ـ ١٠.

(٣) الكهف / ٨٦.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٧، تفسير القرطبي: ٢٥٢/١١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١١٥/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٥٩/٢.

(٥) طه / ٦٥.

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ٢١٣، البحر المحيط: ٦ / ٢٥٨، الكشاف: ٥٤٤/٢.

(٨) فيما ظاهره أنَّ لام الابتداء داخلة على غير المبتدأ:

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذة: ﴿إنَّ هذانِ لساحرانِ﴾[١]، بتشديد النون، وفي تأويل هذه القراءة أوجه:

(أ) أنْ يكون اسمُ (إنَّ) ضميرَ الشأن المحذوف والتقدير: إنَّه هذان لساحران، فتكون الجملة الاسمية من قوله (هذان لساحران) في موضع الخبر، وتكون اللام داخلة على خبر المبتدأ، وقد رد النحويون هذا القول لأنَّ حذف اسم (إنَّ) المشددة بابُه الضرورة، وليس القول على ما زعموا، وفي المسألة مذاهب مبسوطة في (همع الهوامع)[٢]: منها: الجواز مطلقاً، وعليه الأكثرون، ومنها أنَّه خاص بالشعر، ومنها أنَّه حسن في الشعر: وقد ردُّوه أيضاً لأنَّ اللام لا تدخل على خبر المبتدأ. وذهب الزجاج إلى أنَّها داخلة على مبتدأ محذوف أي: لهما ساحران، وهو قول قد استحسنه المبرِّد، وذهب آخرون إلى أنَّها زائدة.

(ب) أنْ تكون (إنَّ) بمعنى (نعم)، وهو قول أبي العباس المبرد[٣] وأبي الحسن الأخفش الصغير. وفي اللام في هذا المذهب ما في سابقتها من تأويل..

(ج) أنْ يكون اسمَ (إنَّ) هو (ها) من (هذان)، وهو ضمير القصة، وقد ضعفه النحويون لمخالفته خط المصحف، والقول في اللام أيضاً كالقول في سابقتها.

(د) أنْ يكون اسم (إنَّ) وخبرَها محمولين على لغة بلحرث بن كعب

---

(١) طـه / ٦٣.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٦٢ ـ ١٦٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف أسماء الأحرف الناسخة الصفحة: ٣١٣.

(٣) انظر المقتضب: ٢/٣٦٤.

في إجراء المثنى بالألف دائماً، وهو اختيار ابن مالك[1]، وأبي حيان[2]، ويظهر لي مما جاء في البحر المحيط أنَّها لغة فاشية، فهي أيضاً لغة لكنانة وخثعم وزبيد وبني العنبر وبني الهجيم وعذرة. وذكر أبو حيان أنَّ أبا زيد سمع من العرب مَنْ يقلب كلَّ ياء مفتوح من قبلها ألفاً، ويظهر لي أنَّ حمل القراءة على هذه اللغة الشائعة يغنينا عن التكلف والتمحل، وهي لغة تكاد تكون فصيحة لكثرة الناطقين بها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولسوف يُعْطِيكَ ربُّك فترضى﴾[3]: اختلف النحويون في دخول لام التوكيد أو الابتداء في غير خبر (إنَّ)، فأجاز قوم دخولها على الفعل المضارع كقولنا: لَيقومُ زيدٌ، ومن هؤلاء ابن مالك[4] والمالقي[5].

وأجاز المالقي[6] دخولها على الفعل غير المتصرف نحو: نعم وبئس وفعل التعجب، وأجاز قوم دخولها على الفعل المتصرف المقرون بـ (قد)، والمشهور في هذه اللام أنها للقسم، وذهب أبو حيان[7] إلى أنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم...﴾[8] إمَّا أنْ تكونَ لام

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٣٨/١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٥٥/٦ وانظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ٨٩٥/٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٤/٢ ـ ١٤٦، مشكل إعراب القرآن ٦٩/٢ ـ ٧١، التبيان في تفسير القرآن: ١٦٣/٧، الكشاف ٥٤٣/٢، الكشف عن وجوه القراءات: ٩٩/٢، معاني القرآن للفراء: ١٨٣/٢، حاشية الشهاب ٢١٢/٦، تفسير القرطبي: ٢١٦/١١ ـ ٢١٩، خزانة الأدب ٤٨٧/٤، حجة القراءات: ٤٥٣.

(٣) الضحى: ٥.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٢.

(٥) انظر رصف المباني: ٢٣٢.

(٦) انظر رصف المباني: ٢٣١/١.

(٧) انظر البحر المحيط: ٢٤٥/١.

(٨) البقرة: ٦٥.

توكيد أو ابتداء وإمَّا أنْ تكون لام جواب لقسم محذوف، وهو الظاهر عندي.

ومنع قوم دخول هذه اللام على الجملة الفعلية في غير خبر (إنَّ)، ومن هؤلاء ابن الخباز[1] والزمخشري[2] الذي قدر مبتدأً بعد اللام في قوله: ﴿ولسوفَ يُعطيك ربُّك فترضى﴾[3] أي: ولأنت سوف يعطيك، ولا يصح أنْ تكون لام قسم عنده لأنَّ الفعل يخلو من نون التوكيد ولأنَّ لام الإبتداء لا تدخل عنده إلَّا على الجملة من المبتدأ والخبر، وتقدير المبتدأ عند ابن الحاجب[4] فاسد لأنَّ تأكيد المبتدأ يقتضي الاعتناء به وحذفه ينافيه، وفي اللام حديث مفصل في مظانه[1].

**(٩) إذا كان صدْرَ صلةِ موصول:**

أجاز النحويون [٥] حذف عائد الموصول المرفوع إنْ كان مبتدأ، أمَّا إذا كان فاعلاً أو نائباً عنه أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ فلا. وقيَّدوا حذفه إذا كان مبتدأً بقيود مبسوطة في (همع الهوامع)[5].

وقد ورد في التنزيل حذف صدر صلة (أيّ) في أحد التأويلات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أولئك الذين يَدْعونَ يبتغون إلى ربهم الوسيلةَ أيُّهم أقربُ..﴾[6]: ذكر أبو البقاء أنَّ ﴿أيُّهم﴾ اسم استفهام مبتدأ خبره ﴿أقرَبُ﴾ والجملة الاستفهامية في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل. وقد ضُعِّفَ هذا القول لأنَّ ﴿يَدْعونَ﴾ ليس مما يُعلَّق، ولست أتفق مع مَنْ ضعَّفه لأنَّ ذلك محمول على مذهب يونس[7] في تعليق

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٢.

(٢) انظر الكشاف: ٤/٢٦٤.

(٣) الضحى: ٥.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٨/٣٧١ وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٢٠.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٣١١.

(٦) الإسراء: ٥٧.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٣٤.

كل فعل من غير قيد، وهو الظاهر في هذه المسألة. وقدّر الحوفي فعلاً آخر يصح أنْ يُعلَّقَ عن العمل، والتقدير: ينظرون إلى أيهم أقْرَبُ، أو في أيهم أقرب، وهو تكلف لأنَّ فيه حذف جملة فعلية وحرف خفض، وذهب أبو القاسم الزمخشري[1] في أحد التأويلات إلى أنَّ الجملة الاستفهامية معمولة لـ ﴿يبتغون﴾ على أنّه مضمَّن معنى ما يصح أنْ يعلَّق والتقدير: يحرصون على أيُّهم أقربُ إلى الله، ويكون في الكلام حذف حرف الخفض، والتقدير عند ابن عطية نظرُهم أيُّهم أَقْرَبُ، وقد ردَّ أبو حيان ذلك لأنَّ المصدر (نظرهم) يحتاج إلى خبر لأنّه لا يصح جعل قوله (أيُّهم أقْرَبُ) في موضع الخبر لأنْ ﴿نظرهم﴾ ليس هو ﴿أيُّهم أقرَبُ﴾.

ويجوز أنْ يكون ﴿أيُّهم﴾ بمعنى الذي على أنْ يكونَ بدلاً من الضمير في ﴿يَدْعونَ﴾ وفي الكلام حذف صدر الصلة أي: الذي هو أقربُ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلينظُرْ أيُّها أزكى طعاماً﴾[2]: الجملة الاستفهامية في موضع نصب لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل، ويجوز أنْ يكون ﴿أيُّ﴾ اسماً موصولاً، حذف صدر صلته[3]، وهو قول سيبويه[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾[5]: في (أيِّ) وما بعدها مذاهب:

(أ) أنْ تكون مبنية على الضم على أنَّها اسم موصول حذف صدرصلته،

---

(١) انظر الكشاف: ٢/٤٥٤ وانظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٢٥ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٢٥، حاشية الشهاب: ٦/٤٢.

(٢) الكهف: ١٩.

(٣) انظر البحر المحيط: ٦/١١١ حاشية الشهاب: ٦/٨٥ الكشاف: ٢/٤٧٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٠٣.

(٤) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١/٣٩٧.

(٥) مريم: ٦٩.

والتقدير: أيُّهم هو أشَدُّ، فتكون في موضع نصب بـ ﴿لننزعَنَّ﴾، وهو مذهب سيبويه[1]، وقد خطَّأه النحاس.

(ب) أنْ تكونَ الضمة إعراباً على أنَّ (أيٌّ) اسم استفهام مبتدأ خبره قوله ﴿أشدُّ﴾ والجملة محمولة على الحكاية أيْ: يقال لهم أيُّهم أشدُّ عتيًّا، وهو قول الخليل بن أحمد، وقد رجَّحه الزجاج، وعليه فمفعول الفعل محذوف أي: ثم لننزعن الفرقَ الذي يقال فيهم ذلك.

(جـ) أنْ تكون الضمَّةُ إعراباً على أنَّ (أيّ) اسم استفهام معرب مبتدأ خبره ﴿أشدُّ﴾ والجملة في موضع المفعول به لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل لأنَّه في معنى (لنناديَنَّ) عند الكسائي والفراء. ويظهر لي أنَّه أقربُ الأقوال وأقلها تكلُّفاً.

(د) أنْ تكون اسم استفهام معرباً وفيها ما في سابقتها إلاَّ في كون الجملة مستأنفة، وتكون (مِنْ) في قوله ﴿من كل شيعة﴾ زائدة على مذهب الأخفش والكسائي في زيادتها في الواجب.

(هـ) أنَ تكون اسماً موصولاً معرباً مرفوعاً على أنَّه فاعل ﴿شيعة﴾ لإنَّها في معنى الفعل (يشيع) والتقدير: ثم لننزعن من كل فريق يشيع أيهم، وهو قول أبي العباس المبرد، ويكون المفعول على هذا القول محذوفاً.

(و) أنَّ يكون (أيُّ) خبر مبتدأ محذوف أي: هو أيُّهم، وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وهو تكلف لا ضرورة إليه عند أبي حيان لأنَّه جعل ما ظاهره جملة واحدة جملتين[2].

---

(١) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١/٣٩٧.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٦/١٧٤ ـ ١٧٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٧٨ مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٠٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٣٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٦٠، تفسير القرطبي: ١١/١٣٣، البحر المحيط: ٦/٢٠٩ الكشاف: ٢/٥٢٠.

(ن) أنْ تكون (أيُّ) مبنية لأنَّها مقطوعة عن الإضافة لأنَّ (هم) مبتدأ و(أشدُّ) خبره، وهو قول ابن الطراوة، وقد ردَّه ابن هشام[1] لأنَّ النحويين مجمعون على أنَّها معربه إذا لم تُضف.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يأيُّها الناس..﴾[2]: ﴿الناس﴾ مرفوع على أنَّه صفة على اللفظ لـ (أيُّ)، وأجاز أبو الحسن الأخفش أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف لأنَّ (أيُّ) موصولة حذف صدر صلتها والتقدير: يا من هُمْ الناسُ[3]، وهو تكلف لا محوجَ إليه.

وقد جاء في القرآن حذف صدر صلة (مَنْ)، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فستعلمون من أصْحابُ الصراط السويِّ ومَن اهتدى..﴾[4]: ﴿مَنْ﴾ اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء خبره ﴿أصحاب الصراط السوي﴾، والجملة في موضع المفعولين، لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل، وأجاز بعض النحويين أنْ تكون موصولة حذف صدر صلتها أي: فستعلمون من هم أصحابُ الصراطِ السويِّ، فتكون ﴿مَنْ﴾ مفعولاً به على أنَّ الفعل من المعرفة لئلا يُحْتاجَ إلى إضمار المفعول الثاني[5].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فستعلمون من أضعفُ ناصراً وأقلُّ

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ١٠٩.

(٢) البقرة: ٢١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٤٨، البحر المحيط: ١/٩٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٨ حاشية الشهاب: ٢/٤ تفسير القرطبي: ١/٢٢٥ مشكل إعراب القرآن: ١/٣٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٦٢ معاني القرآن للزجاج ١/٦٤.

(٤) طه: ١٣٥.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩١٠، حاشية الشهاب ٦/٢٧٧ البحر المحيط: ١/٢٩٢ معاني القرآن للفراء: ٢/١٩٧، مشكل إعراب القرآن ٢/٨٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٥٦. وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١/٣١١.

عدداً﴾[1] القول فيها مثل سابقتها إلاّ ما فيها من حذف العائد،وهو حسن لطول الصلة[2].

وقد جاء في التنزيل أيضاً حذف صدر صلة (الذي) ومن ذلك قوله تعالى ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله...﴾[3]: صلة الموصول لا بدَّ لها من عائد وهو في الآية محذوف أي: وهو الذي هو إلٰه في السماء، ولو جعل ﴿في السماء﴾ خبراً لـ ﴿إله﴾ لبقي الموصول من غير عائد، وعليه فقوله ﴿في السماء﴾ يتعلق بـ ﴿إله﴾. وقيل إنَّ ﴿إله﴾ بدل من الضمير المستكن في الظرف لأنَّه صلة الموصول وقد ردَّه ابن هشام[4] للإبدال من ضمير العائد مرتين، الثانية في قوله ﴿وفي الأرض إله﴾ على أنَّ ﴿وفي الأرض﴾ معطوف على ﴿في السماء﴾، وذكر أيضاً أنَّ تكرار البدل لا يُعْرَفُ إلاّ في بدل الإضراب، وذكر الدسوقي في حاشيته[5] على المغني أن ابن الصائغ اعترض عليه.

وقد جاء في التنزيل حذف صدر صلة (ما) ومن ذلك قراءة الشعبي الشاذة: ﴿ويُنَزِّلُ عليكم من السماءِ ما لِيُطَهِّرَكُمْ به﴾[6] بغير الهمز في (ماء) على أنها اسم موصول صلته المصدر المؤول المجرور باللام. وقدر بعض

---

(١) الجن: ٢٤.
(٢) انظر البحر المحيط: ٨/٣٥٥ مشكل إعراب القرآن ٢/٤١٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٦٨.
(٣) الزخرف: ٨٤.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٦٧ وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٤٣، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٦٨.
(٥) حاشية الدسوقي على المغني: ٢/١١٤ وانظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٤٢، تفسير القرطبي: ١٦/١٢١، البحر المحيط: ٨/٢٩ الكشاف: ٣/٤٩٨، حاشية الشهاب: ٧/٤٥٤.
(٦) الأنفال: ١١. وانظر ما في هذا البحث من حذف عائد الاسم الموصول الصفحة ٤٦٤.

النحويين مبتدأ لتصير صلة الموصول جملة اسمية، وذهب أبو حيان[1] إلى أنَّ الهمزة من (ماء) قد حذفت وهو القول الظاهر.

**(١٠) إذا كان الخبر (كيف) وليس في الجملة ما يصلح أنْ تكون خبراً لــه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فكيف إذا جئنا من كلِّ أُمَّةٍ بشهيدٍ﴾[2]: يجوز في (كيف) أنْ تكون في موضع رفع على خبر مبتدأ محذوف أي: فكيف حالهم، وأنْ تكون في موضع نصب بمحذوف أي: فكيف تصنعون[3]، ويجوز أنْ يكون في الكلام إضمار (كان) مع اسمها إذا عدَّتْ ناقصة ومع فاعلها إذا عُدَّتْ تامة أي: فكيف يكون حالهم.

**(١١) في الجمل المصدرة بما هو غير ظاهر الإعراب:**

يميل النحويون إلى التفنن في ابتكار الأوجه الإعرابية في كل اسم لم تظهر على آخره علامة الإعراب، فقد يجعلونه في موضع نصب أوْ في موضع رفع، ولكلا الموضعين أوجه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذي جعل لكم الأرْضَ فراشاً والسماء بناءً وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون﴾[4]: يجوز في (الذي) أن يكون في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو الذي جعل لكم، وهو الصحيح عند بعض النحويين، ويجوز أن يكون مبتدأ خبـره قولـه ﴿فلا تجعلوا لله أنداداً﴾ وقد ضعَّفَ بعضُ النحويين هذا القول لأنَّ صلة الموصول

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤٦٨/٤ وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٦١٩/٢.

(٢) النساء: ٤١.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ١٦٨٧، التبيان في إعراب القرآن: ٣٥٩/١، البحر المحيط: ٢٥٢/٣، تفسير القرطبي: ١٩٨/٥، معاني القرآن للزجاج: ٥٥/٢، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٦٢، محمد: ٢٧، ق: ١٧.

(٤) البقرة: ٢٢.

جملة ماضوية فلم يشبه الشرط، وعليه فلا يصحُّ أنْ تزاد الفاء، وجملة الخبر تخلو من الرابط، ويصح ذلك على مذهب الأخفش الذي أجاز الربط باسم ظاهر. وقد أجاز قوم دخول الفاء على خبر الموصول الذي صلته جملة ماضوية، ويجوز أنّ يكون الخبر قوله ﴿رزقاً لكم﴾ على أنّه منصوب على المصدر بفعل من لفظه أي: يرزقكم رزقاً.

ويجوز أنْ يكون في موضع نصب بقوله ﴿تتقون﴾ في الآية السابقة[1] أو في موضع نصب على البدل من ﴿ربّكم﴾ في قوله تعالى ﴿اعبدوا ربّكم الذي...﴾[1] أوْ على النعت الثاني. وأجاز النحويون أيضاً أنْ يكون في موضع نصب بفعل محذوف[2] ولا ضرورة إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك لِيَعْلَمَ أنّي لم أخنه﴾[3]: الظاهر في ﴿ذلك﴾ أنْ يكون في موضع نصب بفعل محذوف واللام في ﴿ليعلم﴾ معللة لذلك المحذوف، وأجاز قوم أنْ يكون في موضع رفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف أيْ: هو ذلك أو: الأمر ذلك فعلَ لِيَعْلَمَ، وفيه تكلف حذفين، حذف المبتدأ والفعل العامل في اللام وما في حيزها[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿طس تلك آيات القرآن وكتابٍ مبين هدًى وبشرى للمؤمنين﴾[5]: الظاهر في ﴿هدًى وبشرى﴾ أن يكونا منصوبين على الحال والعامل فيهما ما في اسم الإشارة من معنى الإشارة. ويجوز أن يكونا

---

(١) البقرة: ٢١.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٢/١٦، الدر المصون ورقة: ١٥٤، مشكل إعراب القرآن ١/٣٠، الكشاف ١/٢٣٧.

(٣) يوسف: ٧٢.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٣٠. انظر شواهد أخرى، التوبة: ٧٩، الرعد: ٢٠، الإسراء: ٥٧، الفرقان: ٢.

(٥) النمل: ١ ـ ٢.

مرفوعين على الخبر الثاني لـ ﴿تلك﴾، وأنْ يكونا خبرين لمبتدأ محذوف أي: هي هدى وبشرى، وأنْ يكونا بدلين من ﴿آيات﴾[1].

ويكثر هذا الحذف في أحد التأويلات في السور التي تفتح بالحروف المقطَّعة[2] إذا عدت أسماء للسور.

**(١٢) إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع:**

ومن ذلك قراءة الضحاك الشاذة: ﴿يُوقَدُ من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ لا شرقيَّةٌ ولا غربيَّةٌ. .﴾[3] برفع ﴿لا شرقيَّةٌ ولا غربيَّةٌ﴾ على إضمار مبتدأ أيْ: لا هي شرقيَّةٌ ولا هي غربيَّةٌ. .، والجملة الاسميَّة في موضع النعت لـ ﴿زيتونةٍ﴾[4].

ومن ذلك قراءة نافع وغيره ﴿سُبْحَٰنَ اللهِ عما يَصِفُونَ عالِمُ الغيبِ والشهادَةِ. .﴾[5] برفع ﴿عالِمُ الغيبِ. . .﴾ على أنَّه خبر مبتدأ محذوف أي: هو عالِمُ الغيبِ. .[6].

ومن ذلك قراءة ابنِ محيصن الشاذة: ﴿اللهُ لا إلٰهَ إلاَّ هو ربُّ العرشِ

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٤٤/٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٨/٢. التبيان في إعراب القرآن: ١٠٣/٢، معاني القرآن للفراء: ٢١٨/٢، البحر المحيط ٥٣/٧ حاشية الشهاب: ٣٢/٧.

(٢) انظر البقرة: ١، آل عمران: ١، الأعراف: ١، يونس:١، هود: ١، يوسف: ١، الرعد: ١، ابراهيم: ١.

(٣) النور: ٣٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤٥٧/٦.

(٥) المؤمنون: ٩١ - ٩٢.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٦٠/٢، تفسير القرطبي: ١٤٧/١٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨٨/٢، الكشاف: ٤١/٣، البحر المحيط: ٤١٩/٦، كتاب السبعة: ٤٤٧، حجة القراءات: ٤٩١، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ٢٥٨ الكشف عن وجوه القراءات: ١٣١/٢.

العظيمُ﴾[1] برفع ﴿العظيمُ﴾ على إضمار مبتدأ أي: هو العظيمُ[2].

(١٣) بعد (بـل) التي للإبتداء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ الذين قُتِلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياءٌ عندَ ربِّهم يُرْزَقونَ﴾[3]: ﴿بل﴾ في الآية حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح كما في (مغني اللبيب)[4] لأنه قد تلاها جملة، وإنْ تلاها مفرد فهي عاطفة، والتقدير في الآية: بل هم أحياءٌ عند ربِّهم[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالوا اتَّخَذَ الرحمنُ ولدا سبحانه بل عبادٌ مكرَمونَ﴾[6] أي: بل هم عباد مكرومون[7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال الذين استُضْعِفوا للذين استكْبَرُوا بل مكرُ الليلِ والنهارِ..﴾[8]: القول فيها مثل سابقتها.

(١٤) بعد (لكن) حرف الإبتداء:

ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: ﴿وما كان هذا القرآن أنْ يُفْتَرى من دون الله ولكنْ تصديقُ الذي بين يديه..﴾[9] برفع ﴿تصديقُ﴾ على

---

(١) النمل: ١٦.
(٢) انظر البحر المحيط: ٧/٧٠.
(٣) آل عمران: ١٦٩.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥١ - ١٥٢.
(٥) انظر البحر المحيط: ٣/١١٣، التبيان في إعراب القرآن ١/٣٠٩.
(٦) الأنبياء: ٢٦.
(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩١٦ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٦٠. تفسير القرطبي: ١١/٢٨، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٢١٣ مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: ١٥٢.
(٨) سبأ ٣٣.
(٩) يونس: ٣٧.

أنّه خبر مبتدأ محذوف أي: ولكن هو تصديقُ[1].

ومن ذلك قراءة زيد بن علي الشاذة: ﴿ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالِكم ولكن رسولُ اللهِ وخاتَمُ النبيين﴾[2] برفع ﴿رسولُ﴾ وما عطف عليه على إضمار مبتدأ أي: ولكن هو رسولُ الله[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿من كفر بالله من بعدِ إيمانِه إلاّ مَنْ أُكرِهَ وقلبُهُ مطمئنٌ بالإيمان ولكن مَنْ شَرَحَ بالكفر صدراً فعليهم غضبٌ من الله..﴾[4]: قيل إنَّ ﴿مَنْ﴾ الأولى شرطية وجوابها محذوف دل عليه قوله ﴿فعليهم غَضَبٌ مِنَ الله﴾، و(مَنْ) الثانية جوابها قوله ﴿فعليهم غَضَبٌ من الله﴾، وذهب ابن عطية[5] إلى أنَّ قوله ﴿فعليهم..﴾ جواب ﴿مَنْ﴾ الأولى والثانية لأَنَّ المعنى واحد، وردَّ أبوحيان[5] هذا القول لأنَّ الجملتين شرطيتان فصل بينهما بأداة الاستدراك ﴿ولكن﴾، وعليه فلكل واحدة جواب، ولا يصح أنْ يشتركا في جواب واحد. وأجاز أبو حيان[5] أن تكون ﴿مَنْ﴾ الأولى موصولة، وما بعدها صلتها والخبر محذوف لدلالة خبر ﴿مَنْ﴾ الثالثة عليه. ولا يصح أنْ تكون ﴿مَنْ﴾ الثالثة شرطية عنده إلاّ بتقدير مبتدأ قبلها لأنَّ ﴿لكنْ﴾ تشبه الفعل، فلا تدخل على اسم الشرط، فتكون الجملة الاسميّة مِنْ ﴿مَنْ﴾ الشرطية في موضع الخبر للمبتدأ المضمر، والتقدير: ولكن هم

---

(١) انظر البحر المحيط: ١٥/١٥، حاشية الشهاب: ٣٠/٥، الكشاف: ٢٣٧/٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١١/١.

(٢) الأحزاب: ٤٠.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ١٧٥/٧، البحر المحيط: ١٣٦/٧، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٨١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٠/٢.

(٤) النحل: ١٠٦.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥٣٨/٥.

من شرَحَ بالكفر صدراً. وهي مسألة صحيحة عند أبي علي الفارسي[1] من غير إضمار لأنَّ المشبهة بالفعل هي المثقَّلة لا المخففَّة، ولقد عزَّز أبو حيان ما ذهب إليه بقول طرفة بن العبد[2]:

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مخافَةً ولكِنْ متى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ

أي: ولكن أنا متى يسترفِد القومُ أرفِدِ. ويظهر لي أنَّ ابن هشام[3] لا يؤيد ما ذهب إليه أبو حيان لأنَّ (ولكنْ) داخلة على الشرط عنده، والقول نفسه مع الشهاب[4] الذي يرى أن التقدير غير لازم، وهو الظاهر، وفي المسألة أقوال أُخرى لا تأويل فيها أعرضت عن ذكرها.

**(١٥) بعد (حتى) الابتدائيَّة المتلوة بـ (إذا):**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ يرَوْا كلَّ آيةٍ لا يؤمنوا بها حتَّى إذا جاءوك يجادلونك يقولُ الذين كفروا...﴾[5]: ذكر الزمخشري[6] أنَّ (حتى) حرف جرٌ جرَّ ﴿إذا﴾، وهو قول ابن مالك[7] أيضاً. وهي عند أبي حيان حرف ابتداء وقد يقدّر مبتدأ بعدها أي: حتى هم إذا جاءوك، فتكون الجملة الشرطية في موضع الخبر للمبتدأ المضمر وقد لا يأتي مبتدأ بعدها كقولنا

---

(١) انظر خزانة الأدب: ٣/٦٥٠ مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٦٠٦، وما فيهما من حديث عن هذه المسألة متناقض.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٦٠٦ خزانة الأدب: ٣/٦٥٠ الكتاب (مطبعة بولاق): ١/٤٤٢.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٦٠٦.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٥/٣٦٢، وانظر: البحر المحيط: ٥/٥٣٨، التبيان في إعراب القرآن ٢/٨٠٧، الكشاف: ٢/٤٣٠، تفسير القرطبي: ١٠/١٨٠ التبيان في تفسير القرآن ٦/٤٢٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٤، مشكل إعراب القرآن ٢/٢٢.

(٥) الأنعام: ٢٥.

(٦) انظر الكشاف: ٢/١٢.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/١٢٩.

ضربت القوم حتى زيداً[1].

**(١٦) في كل ما ظاهره أنَّه من باب لغة (أكلوني البراغيث):**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم عَمُوا وصمُّوا كثيرٌ منهم﴾[2]: في هذه الآية خمسة أوجه:

(١) أن تكون الواو علامة للجمع كعلامة التأنيث، وهو قول حسن بعيد عن التكلف.

(٢) أنْ يكون (كثيرٌ) بدلاً من الواو.

(٣) أن يكون الضمير في الفعلين عائداً على مَنْ تقدَّمَ على أنَّ ﴿كثيرٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي: أولئك كثيرٌ منهم.

(٤) أنْ يكون ﴿كثيرٌ﴾ مبتدأ على أَنَّ الخبر الجملة الفعلية التي قبله لأَنَّ الفعل مسند إلى آخر.

والظاهر أنْ تكون الآية من باب لغة (أكلوني البراغيث)، وهو أولى من التقدير والتمحل، وقد ضعف السمين الحلبي[3] القياس على هذه اللغة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأَسَرُّوا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلَّا بشرٌ مثلُكُم...﴾: يجوز في ﴿الذين ظلموا﴾ أنْ يكون في موضع جر على النعت ﴿للناس﴾ في قوله تعالى: ﴿اقترب للناس حسابُهُم..﴾[5] ويؤخذ

---

(١) انظر البحر المحيط: ٩٩/٤ وانظر الدر اللقيط على البحر المحيط: ٩٩/٤ وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ٣١، ٤٤، ٦١.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٧٤، انظر البحر المحيط: ٥٣٤/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٣/١، الكشاف: ٦٣٤/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٠١/١، مشكل إعراب القرآن: ٢٤١/١، حاشية الشهاب: ٢٦٩/٣.

(٤) الأنبياء: ٣.

(٥) الأنبياء: ١.

عليه ما فيه من طول الفصل. ويجوز أنْ يكونَ في موضع رفع على أنَّ الواو علامة جمع، ويجوز أنْ يكون بدلاً من ضمير الفاعلين، ويجوز أنْ يكونَ مرفوعاً بفعل مضمر أي: وأسرُّو النجوى يقول الذين ظلموا، وأنْ يكونَ خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين ظَلَموا، أو مبتدأ خبره قوله ﴿هل هذا إلاَّ بشَرٌ مثلكم..﴾،وفي وقوع الطلبية خبراً خلاف[1]، فمنهم من قدَّرَ فعل القول قبل هذه الجملة، ومنْ هؤلاء ابن السراج، والصحيح عند ابن هشام[2] وقوعها خبراً من غير إضمار، وهو الظاهر.

ويجوز أنْ يكون في موضع نصب بفعل مضمر أي: أعني الذين ظلموا[3].

ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف ﴿قد أفلحوا المؤمنون﴾[4].

وقوله تعالى:﴿لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً﴾[5] الواو في يملكون إن جعل ضميراً فهو للعباد ويجوز أن تكون علامة للجمع كالتي في أكلوني البراغيث والفاعل ﴿من اتَّخَذَ﴾.

وقراءة قوله: ﴿خشعاً أبصارُهم يخرجون من الأجداث﴾[6]. وخشعاً على يخْشعن أبصارهم، وهي لغة من يقول: أكلوني البراغيث وهم طيء، ويجوز أن يكون خشعاً ضميرهم وتقع أبصارهم بدلاً عنه.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٤.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) ٢/٤١٠.

(٣) نظر: البحر المحيط: ٦/٢٩٧، معاني القرآن للفراء: ٢/١٩٨، تفسير القرطبي: ١١/٢٦٩ حاشية الشهاب: ٦/٢٤٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٨٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٥٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩١١، الكشاف: ٢/٥٦٢، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٢٠٣.

(٤) المؤمنون: ١، وانظر :البحر المحيط ٦ / ٣٩٥، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٩٧.

(٥) مريم : ٨٧، وانظر في ذلك الكشاف :٢/٥٢٤.

(٦) القمر : ٧، انظر في ذلك الكشاف: ٤/٣٦.

وذكر العكبري[1] أنه جاز أن يعمل الجمع لأنه مكسَّر. وذكر الفراء [2] أنَّهُ إذا تقدم الفعل قبل اسم مؤنث وهو له، أو قبل جمع مؤنث مثل الأبصار والأعمار وما أشبهها جاز تأنيث الفعل وتذكيره وجمعه وقد أتى بذلك.

وجاء في (البحر المحيط): «ومن قرأ ﴿خشعاً﴾ جمع تكسير فلأن الجمع موافق لما بعده، وهو أبصارهم، وموافق للضمير الذي هو صاحب الحال في ﴿يخرجون﴾ وهو نظير قولهم: مررت برجالٍ كرام آباؤهم. وقال الزمخشري: ولا يجري جمع التكسير مجرى جمع السلامة فيكون على تلك اللغة النادرة القليلة، وقد نص سيبويه على أن جمع التكسير أكثر في كلام العرب، فكيف يكون أكثر ويكون على تلك اللغة القليلة النادرة وكذلك قال الفراء: وإنما يخرج على تلك اللغة إذا كان مجموعاً بالواو والنون، والزمخشري قاس جمع التكسير على هذا الجمع السالم وهو قياس فاسد ويرده النقل عن العرب أن جمع التكسير أجود من الإفراد[3]».

(١٧) بعد القــول:

يشيع في التنزيل حذف المبتدأ بعد القول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقولوا حِطَّةٌ...﴾[4]: ﴿حِطَّةٌ﴾ مرفوع على الحكاية على أنَّهم أُمِروا أنْ يقولوا هذه الكلمة مرفوعة هكذا، وهو قول أبي عبيدة وابن عطية[5]، وهو قول ليس بمرضي عند أبي حيان[6] لأنَّها تكون مرفوعة من غير عامل ولأنَّ القول يحكي به الجمل لا المفردات، وحكاية المفرد مروية عن العرب كقولهم: دعنا من تمرتان وقولهم: ليسا بقرشيان، وغير ذلك؛ وهذا المروي

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٩٣.
(٢) انظر معاني القرآن: ٣ / ١٠٥.
(٣) البحر المحيط : ٨ / ١٧٥ - ١٧٦.
(٤) البقرة: ٥٨.
(٥) تفسير ابن عطية: ١/٢٨٥.
(٦) انظر البحر المحيط: ١/٢٢٢، وانظر الدر المصون ورقة: ٣٠٧، الكشاف: ١ / ٢٨٣.

محمول عند النحويين على الشذوذ[1].

ويجوز أنْ يكون ذلك محمولاً على تقدير مبتدأ أيْ: مسألتنا حِطَّةٌ، وعليه فالجملة في موضع نصب على مقول القول[2].

ولست أُجاري من رفض قول أبي عبيدة وابن عطية السابق، ولعل ما يعزز هذا القول ما روي عن العرب من حكاية المفرد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقُلِ الحقُّ من ربِّكم..﴾[3] الظاهر في ﴿الحقُّ﴾ أن يكونَ مبتدأ خبره شبه الجملة بعده. وَأَجاز الزمخشري[4] وابن عطية أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو الحقُّ أو: هذا الحقُّ ولا محوج إليه.

**(١٨) فيما ظاهره تفريغ عامل المفعول المطلق المؤكِّد لعامله:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قلتم ما ندري ما الساعةُ إنْ نَظُنُّ إلاَّ ظنًّا...﴾[5] أي: إنْ نَحْنُ إلاَّ نَظنُّ ظنًّا[6].

**(١٩) فيما ظاهره أنَّ الجملة الشرطية في موضع الحال:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويقولون سَيُغْفَرُ لنا وإنْ يأتِهم عَرَضٌ مِثْلُهُ

---

(١) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/٦٤٤.

(٢) انظر، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٥، حاشية الشهاب: ٢/١٦٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٨، معاني القرآن للزجاج: ١/١١١ تفسير القرطبي: ١/٤١٠ ـ ٤١١.

(٣) الكهف: ٢٩.

(٤) انظر الكشاف: ٢/٤٨٣، وانظر البحر المحيط: ٦/١٢٠، تفسير القرطبي: ١٠/٣٩٢ حاشية الشهاب: ٦/٩٧، وانظر شواهد أخرى البقرة: ١٥٤، ٢١٩، النساء: ٨١، الأنعام: ٦، التوبة: ٦، الأنبياء: ٦٠، ص: ٦٧، فصلت: ٤٤.

(٥) الجاثية: ٣٢.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم صفحة: ١١٦٧.

يأخذوهُ..﴾[1]: قوله ﴿وإنْ يأتِهم...﴾ استئناف إخبار عن إنهماكِهم في المعاصي، وهو الظاهر، وهو عند أبي القاسم الزمخشري في موضع الحال أي: يرجون المغفرة وهم مصرُّونَ عائدون إلى مثل فعلتهم غير تائبين، ولعلَّ ما جعل أبا القاسم يلجأ إلى ذلك أنَّ غفران الذنوب لا يصح عند المعتزلة إلَّا بالتوبة، والمصر على المعاصي لا غفرانَ له، أمَّا أهل السنة فلا يشترطون التوبة[2].

وقيل[3] إنَّ الجملة الشرطية لا تكاد تقع في موضع الحال إلَّا بتأويل إضمار صاحب الحال مسبوقاً بالواو، فتكون الجملة الشرطية في موضع الخبر، والجملة الاسميَّة في موضع الحال لأنَّ جملة الشرط غير مرتبطة بشيء، وذكر السيوطي[4] أنَّ الشرطية جملة خبريَّة يصح أنْ تقع حالاً خلافاً للمطرزي، نحو: أفْعَلْ هذا إنْ جاء زيدٌ، وذكر أنَّ قوماً يقيِّدون ذلك بلزوم الواو وابن جني على خلافه.

ولعل في تكلف إضمار مبتدأ وجعل الجملة الشرطية في موضع الخبر له، والجملة الاسميَّة في موضع الحال خروجاً عن ظاهر النص القرآني من غير ضرورة، إذْ ينبغي القياس على ما في التنزيل من شواهد، ولعلَّ في قول ابن جني والسفاقسي اللذين يجيزان هذه المسألة مطلقاً دليلاً واضحاً على نبذ تلك التأويلات المتكلفة والتخلص منها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُه كَمَثَلِ الكلب إنْ تحمِلْ عليهِ يَلْهَثْ أوْ

---

(1) الأعراف: ١٦٩.

(2) انظر البحر المحيط: ٤/٤١٦، الكشاف: ٢/١٢٨، حاشية الشهاب: ٤/٤٣٢.

(3) انظر في هذه المسألة: شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٨٩، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/٢٤٦ حاشية الشهاب: ٤/٢٣٧، حاشية الصبان، على شرح الأشموني: ٢/١٨٧.

(4) انظر همع الهوامع (دار المعارف للطباعة والنشر): ١/٢٤٦.

تتركهُ يَلْهَثْ﴾[1]: القول فيها مثلُ سابقتها[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كيفَ وإنْ يَظْهَروا عليكم...﴾[3]

(٢٠) فيما ظاهره القسم على فعل الحال:

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: ﴿فَلأُقْسِمُ بمواقِعِ النُّجوم﴾[4] بحذف الألف على تقدير مبتدأ أي: فَلأنا أُقْسِمُ لأنَّ بعض النحويين لا يجوِّز أنْ يُقْسَمَ على فعل الحال فقدروا مبتدأ لتصير الجملة اسمية، فيصح القسم عليها، ولذلك اشترطوا اقتران الفعل المضارع باللام ونون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة إنْ كان للحال ليصبح مستقبلاً، وهو قول ابن جني[5] وابن عصفور: «وإن كان الفعل حالاً فإنك تُدخِلُ عليه في النفي (ما) ولا يجوز حذفها وإنْ كان موجباً فلا بدَّ من وقوعه خبراً لمبتدأ، فتكون الجملة إذْ ذاك اسمية نحو قولك: واللهِ إنَّ زيدا ليقومُ الآنَ»[6] وقيل إنَّ حذف المبتدأ بعد لام الابتداء قبيح لأنَّ دخول لام الابتداء أو التوكيد عليه يقتضي الاعتناء به وحذفه يدل على خلاف ذلك[7].

وذهب ابن الناظم[8] إلى أنَّ الحال يؤكَّد باللام دون النون المختصة بالمستقبل كقولنا: والله لَيَفْعَلُ زيدٌ الآنَ، ومنع البصريون ذلك استغناء عنه بالجملة المصدَّرة بـ (إنَّ) كقولنا: واللهِ إنَّ زيداً ليفْعَلُ الآنَ. وأجاز

---

(١) الأعراف: ١٧٦.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٤٢٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٠٤، حاشية الشهاب: ٤/٢٣٧.
(٣) التوبة: ٨.
(٤) الواقعة: ٧٥.
(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٠٩.
(٦) المقرب: ١/٢٠٦ - ٢٠٧.
(٧) انظر حاشية الشهاب: ٨/١٤٨.
(٨) انظر خزانة الأدب: ٤/٢٢٠.

الكوفيون[1] وأبو علي الفارسي[2] أنْ تحذف النون المؤكدة مِنْ غير قيد، وذهب السيوطي[1] إلى أنَّ الاكتفاء بأحدهما في المستقبل من باب الضرورة، والقول نفسه مع سيبويه[2] وابن عصفور[1] في أنَّ النون قد تحذف للضرورة. ولعلَّ أظهر ما في المسألة قول أبي حيان[3] والسيوطي[2] وهو أنّه يجوز القسم على فعل الحال لأنَّ ظاهر القراءة عليه.

وذكر الزمخشري[4] أنَّ اللام في هذه القراءة لا يصح أنْ تكون لام القسم لأنّه يجب أنْ يقترن الفعل بالنون، والإخلال بها ضعيف وقبيح، والفعل التي تتصل به إحدى النونين للاستقبال لأنَّ النون مختصة بالمستقبل. وذكر أبو حيان أنَّ القسم قد يكون جواباً للقسم كقوله تعالى: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾[5]، ولأنَّ حلفهم مستقبل لزمت النون[6].

## (٢١) في أسلوب المدح والذم:

يشيع في القرآن حذف المخصوص بالذم أو المدح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾[7]: المخصوص بالذم محذوف أي: جهنّمُ، وهو مبتدأ خبره الجملة قبله، وحسن حذفه في هذه الآية لأنّه جاء فاصلة، وقيل إنّه لا يصح جعله خبراً لمبتدأ محذوف لأنَّ الجملة بأسرها تكون قد حذفت. والقول نفسه في جعله مبتدأ خبره محذوف[8].

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/ ٢٤٦.
(٢) انظر خزانة الأدب: ٤/ ٢١٨.
(٣) انظر البحر المحيط: ٨/ ٢١٣.
(٤) انظر الكشاف: ٤/ ٥٨.
(٥) التوبة: ١٠٧.
(٦) انظر شواهد أخرى: الحاقة: ٣٨، المعارج: ٤٠، القيامة: ١، ٢، التكوير: ١٥، الانشقاق: ١٦، البلد: ١.
(٧) البقرة: ٢٠٦.
(٨) انظر الدر المصون ورقة: ٧٤٠، البحر المحيط: ٢/ ١١٨.

ولقد قمت باستقصاء ما في التنزيل من شواهد فيها ذم بالفعل (بِئْسَ) فلم أجد إلاَّ شاهداً واحداً ذكر فيه المخصوص بالذم، وهو أيضاً فيه أوجه من التأويل أحدها حذفه، وهو قوله تعالى: ﴿بِئْسَما اشتروا به أنفُسَهُم أنْ يكفُروا بما أَنْزَلَ اللهُ بغياً..﴾[1]، في (ما) في ﴿بئسما﴾ ثلاثة أوجه:

(أ) أن تكون مع (بئس) شيئاً واحداً، وهي في ذلك مثل (حبذا) لا محل لها من الإعراب.

(ب) أنَّ تكون تمييزاً والجملة بعدها في موضع النعت، وفاعل (بئس) ضمير مستتر والمخصوص بالذم قوله ﴿أن يكفروا...﴾ وهو قول الجمهور والتقدير: بئس هو شيئاً اشتروا به كفرَهُم، وهو اختيار أبي القاسم الزمخشري وأبي علي الفارسي في أحد قوليه. ويجوز على هذا التقدير أنْ يكون المخصوص بالذم محذوفاً، وقوله ﴿اشتروا به﴾ في موضع الصفة أي: بئس شيئاً شيء، وعليه فيكون المصدرُ المؤوَّل مِنْ (أن) وصلتها بدل من المخصوص بالذم المحذوف، ولا ضرورة إليه.

(جـ) أنْ تكون منصوبة المحل على التمييز أيضاً على أنْ يقدَّر بعدها (ما) موصولة بمعنى (الذي)، فيكون قوله ﴿اشتروا به﴾ صلة للموصول، وفاعلها مضمر، فتكون (ما) الموصولة هي المخصوص بالذم والتقدير: بئس شيئاً الذي اشتروا به أنفسَهُم فتكون جملة (بئس) في موضع الخبر للمخصوص بالذم، ويكون قوله ﴿أن يكفروا...﴾ خبر مبتدأ محذوف أي: هو أنْ يكفُروا، وهو تكلف لا محوَج إليه.

(د) أن تكون (ما) مصدرية وفاعل بئس ضمير مستتر والمصدر المؤول

---

(١) البقرة: ٩٠.

من (أنْ) بدل من المصدر المؤول من (ما) وما في حيزها، وهو المخصوص بالذم، والتقدير: بئس اشتراؤهم كفرهم.

ويجوز أنْ يكون المصدر المؤوّل من (ما) وما في حيزها في موضع رفع على أنّه فاعل والمصدر المؤوّل مِنْ (أنْ) وما في حيزها هو المخصوص بالذم والجملة قبله في موضع الخبر.

وفي المسألة أقوال أخرى مبسوطة في مظان النحو المختلفة[1] ومظان التفسير وإعراب القرآن[2] والقول نفسه بالنسبة لما في التنزيل من شواهد فيها مدْح بـ (نعم)، إذْ لم أجد إلاّ شاهداً واحداً، وهو قوله تعالى: ﴿إنْ تُبْدوا الصدقاتِ فنعمّا هي..﴾[3] (هي) في موضع رفع على أنّها مخصوصة بالمدح والجملة الفعلية في موضع الخبر، والرابط العموم، وهو أحسن ما في هذه المسألة. ويجوز أنْ تكون (هي) خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر. ويجوز أن تكون (ما) مركبة مع الفعل لا محل لها من الإعراب و(هي) فاعل على أنّ المخصوص بالذم محذوف[4].

أما المخصوص بالمدح أوْ الذم فيما يعمل عمل (نِعْمَ) أو (بئس) مثل

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٨/٥ - ٣٩، شرح الرضي على الكافية: ٣١٦/١.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٤١٨، البحر المحيط: ٣٠٤/١، حاشية الشهاب ٢٠٢/٢، تفسير القرطبي: ٢٧/٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٩/١، مشكل إعراب القرآن ٦٢/١، التبيان في إعراب القرآن: ٦٢/١.

(٣) البقرة: ٢٧١.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٩/٥ الدر المصون ورقة: ٩٦٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢٢١/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٧٧/١، البحر المحيط: ٣٢٤/٢.

(ساء)[1] وَ (كَبُرَ)[2] و(حَسُنَ)[3] فلم أجد في التنزيل شاهداً ذُكِرَ فيه المخصوص بالمدح أو الذم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكثيرٌ منهم ساء ما يعملونَ﴾[4]: تمييز فاعل ﴿ساء﴾ المضمر محذوف لأنَّها بمعنى بئس، والتقدير: ساء عملاً الذي كانوا يعملونه، ويجوز أنْ تكونَ ﴿ما﴾ نكرة وما بعدها في موضع النعت على أنَّها تمييز والفاعل مستتر، ويكون المخصوص بالذم محذوفاً، وهو الظاهر، لأنَّ حذف المبتدأ أكثرُ شيوعاً من حذف التمييز. ويجوز أنْ تكون ﴿ساء﴾ فعلاً متصرفاً على أنَّ المفعول محذوف أي: ساء عملهم المؤمنين، ويجوز أنْ تكون بمعنى (قبح) فلا حذف[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كلمةً تخرج مِنْ أفواههم﴾[6]: المخصوص بالذم محذوف على أنَّ ﴿كَبُرَتْ﴾ ملحقه في العمل بـ (نعم) و(بئس)، ويكون قوله ﴿تخرج مِنْ أفواههم﴾ في موضع النعت للتمييز (كلمة)، والجملة الفعلية في موضع الخبر للمخصوص بالذم المحذوف. وأجاز النحويون أنْ يكونَ الخبر محذوف[7]، وألحق بعض النحويين[8]

---

(١) انظر شواهد على هذه المسألة: النساء: ٢٢، ٣٨، المائدة: ٦٦، الأنعام: ٣١، ١٣٦، الأعراف: ١٧٧، التوبة: ٩، النحل: ٢٥، ٥٩، الإسراء: ٣٢، طه: ١٠١، الشعراء: ١٧٣، النمل: ٥٨، العنكبوت: ٤، الصافات: ١٧٧.

(٢) انظر الكهف: ٥، غافر: ٣٥، الصف: ٣.

(٣) انظر النساء: ١٦٩، الكهف: ٣١، الفرقان: ٧٦.

(٤) المائدة: ٦٦.

(٥) انظر الدر المصون ورقة: ٢٠٥٢ التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥٠، حاشية الشهاب: ٣/٢٦٣.

(٦) الكهف: ٥.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٦/٩٧ الكشاف: ٢/٤٧٢، حاشية الشهاب: ٦/٧٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٠٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٦، تفسير القرطبي: ١٠/٣٥٣. =

(كَبُرَ) بباب التعجب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وحَسُنَ أولئك رفيقاً﴾[1] القول فيها مثل سابقتها[1].

**(٢٢) فيما لا يصح عطفه على ما قبله:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مائةِ ألفٍ أو يزيدون﴾[2] ذكر ابن جني[3] أنَّ قوله ﴿يزيدون﴾ في موضع رفع الخبر المبتدأ محذوف أي: أوهم يزيدون على المائة، وذلك لتكون الزيادة من الجمع نفسه، والواو في قراءة جعفر بن محمد (ويزيدون) أو (أو) في القراءة المشهورة لعطف جملة على جملة. ويجوز أنْ يكون معطوفاً على (مائة) على حذف موصوف، أي: أو جمع يزيدون، وقيل إنَّ ذلك مردود بسبب المعنى لأنَّه يصير: وأرسلناه إلى جمعين أحدهما مائة ألفٍ والآخر زائدٌ على ذلك.

**(٢٣) في جواب الاستفهام:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَنْ المُلْكُ اليومَ للهِ الواحدِ القهَّارِ﴾[4] أي: هو لله[5]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أدراكَ ما هيه نارٌ حامِيةٌ﴾[6] أي:

---

=(٨) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٩٨/٢، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٨، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٨٧/٢.

(١) انظر البحر المحيط: ٢٨٩/٣، شرح الرضي على الكافية: ٣١٨/٢.

(٢) الصافات: ١٤٧.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٢٦/٢، وانظر حاشية الشهاب: ٢٨٧/٧، تفسير القرطبي: ١٣٢/١٥.

(٤) غافر: ١٦.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١١٧/٢.

(٦) القارعة: ١٠، ١١.

هِيَ نارٌ[1]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل أفأُنَبِّئكم بشرٍّ من ذلِكُم النارُ وعدَها الله الذين كفروا﴾[2] ذهب الزمخشري[3] إلى أنَّ (النارُ) مبتدأ خبرها الجملة الماضوية بعدها، ويجوز أنْ تكون خبر مبتدأ محذوف على أنَّ الجملة الماضوية في موضع الحال منها أو مستأنفة، وهو الظاهر عن أبي البقاء[4]، أو في موضع الخبر الثاني.

**(٢٤) فيما ظاهره بقاء المشبَّه به وحذفُ المُشَبَّه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كما أخرجَكَ ربُّكَ مِنْ بيتِك بالحقِّ وإنَّ فريقاً مِنَ المؤمنين لكارهون﴾[5]: اختلف المفسِّرون والمُعرِبونَ في تقدير المشبَّه به، وفي المسألة أوجه بلغت عشرين أختار منها.

(أ) أن تكون الكاف خبر مبتدأ محذوف والتقدير: حالهم في كراهة التقتيل كحال إخراجِكَ من بيتك للحرب في كراهتهم له، وهو وقول الفراء والزمخشري.

(ب) أنْ يكون نعتاً لمصدر فعل الاستقرار المقدَّر في قوله تعالى: ﴿قُلِ الأنْفالُ للهِ﴾[6]

وهو قول الزجاج، وقد ضُعِّفَ لطول الفصل، ولأنَّه لم يُعْهَد مصدرٌ لمتعلق الجار.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٣٠١/٢، البحر المحيط: ٥٠٧/٨، مشكل إعراب القرآن: ٤٩٥/٢، إعراب ثلاثين سورة: ١٦٤.

(٢) الحج: ٧٢.

(٣) انظر الكشاف: ٢٢/٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٩٤٨/٢ وانظر البحر المحيط: ٣٨٩/٦ حاشية الشهاب: ٣١٣/٦، البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٩/٢ تفسير القرطبي ٩٦/١٢، وانظر شاهدين آخرين: الهمزة: ٥ ـ ٦، الواقعة ٢٧ ـ ٢٨.

(٥) الأنفال: ٥.

(٦) الآية: ١.

(ج) أنْ تكون الكاف بمعنى (إذْ) و(ما) زائدة، وقد رُدَّ ذلك لعدم ثبوته في كلام العرب.

(د) أنْ تكون الكاف للقسم، وهو قول مروي عن أبي عبيدة وجواب القسم قوله ﴿يجادلونك في الحق﴾[1]، وهو يخلو من اللام والنون المؤكِّد، وقد ردَّ النحويون هذا القول أيضاً.

(هـ) أن تكون الكاف بمعنى (على) على أنَّ (ما) موصولة ورُدَّ لأنَّ كون الكاف بمعنى (على) لم يثبت في كلام العرب ولأنَّ الموصول يفتقر إلى عائد.

(و) أن تكون نعتاً لـ (حقًّا) في قوله تعالى ﴿أولئك هم المؤمنون حقًّا...﴾[2] وهو قول الأخفش.

(ن) أنْ تكون الكاف اسماً بمعنى (مثل) في موضع رفع على الابتداء على أنَّ الخبر محذوف، أي: كما أخرَجَك ربُّك فاتقوا الله.

(س) أنْ تكون الكاف للتعليل كقولهم: لا تشتِم الناسَ كما لا تُشْتَمُ، والتقدير أعزَّكَ اللهُ بنصره وأمدَّك بجنوده لأنَّه الذي أخرجك وهم كارِهون، ففي الكلام إضمار فعل وفَاعل، وهو قول أبي حيان انتهى إليه في نومه من حوار جرى بينه وبين رجل متوهَّم، وكون الكاف للتعليل أثبته قوم ونفاه الأكثرون، وقيد قوم ذلك بأنْ تكون الكاف مكفوفة بـ (ما) أو مقرونة بما المصدرية. وأجاز ابن هشام[3] كونها للتعليل في غير ما ذكر.

---

(١) الأنفال: ٦.

(٢) الأنفال: ٤.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٠٧ ـ ٧٠٩، وانظر: البحر المحيط: ٤/٤٥٩، حاشية الشهاب: ٤/٢٥٣، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٧٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦١٦، الكشاف: ٢/١٤٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٨٣، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٣٩.

ويظهر لي من هذه الأقوال المذكورة وغير المذكورة أنَّ قول أبي القاسم الزمخشري والفرّاء أقلها تكلُّفاً، والقول نفسه مع أبي حيان على ما فيه من إضمار جملة فعلية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فرعونَ...﴾[1] أي: دأبُهم كدأبِ آل فرعونَ، وهو قول الزمخشري وابن عطية. ويجوز أنْ تكون الكاف نعتاً لمصدر محذوف، وفي العامل فيه تسعة أقوال تدور في فلك كونه محذوفاً أو موجوداً. والقول الأول اظهر وأقل تكلفاً[2].

**(٢٥) فيما ظاهره تمييز عدد جاء مرفوعاً:**

ومن ذلك قراءة الشاذة: ﴿ولبثوا في كهفِهِمْ ثلاثمائةٍ سنونَ﴾[3] بالواو على أن ذلك خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هي سنون[4].

**(٢٦) في سياق التفصيل والتقسيم:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وتُنْذِرَ يومَ الجمع لا ريبَ فيه فريقٌ في الجنَّةِ وفريقٌ في السعير﴾[5]: الظاهر في ﴿فريقٌ﴾ أنْ يكونَ مبتدأ خبرُه ﴿في الجنَّةِ﴾، وصحَّ الابتداء بالنكرة لأنَّها في سياق التفصيل والتقسيم. وأجاز النحويون أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هم فريق، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: منهم فريقٌ في الجنة وفريقٌ في السعير على أنَّ شبه الجملة

---

(١) آل عمران: ١١.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ١٠٧٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٦/١. البحر المحيط: ٣٨٩/٢، الكشاف: ٤١٤/١، معاني القرآن للزجاج: ١٨١/١، مشكل إعراب القرآن: ١١٧/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩٢/١.

(٣) الكهف: ٢٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ١١٧/٦، تفسير القرطبي: ٣٨٧/١٠.

(٥) الشورى: ٧.

في الموضعين في موضع النعت لـ (فريق)[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أولئكَ المُقَرَّبـون في جنَّاتِ النعيم ثُلَّةٌ مِنَ الأَوَّلينَ وقليلٌ من الآخِرينَ﴾[2].

(٢٧) في كلام تام متلوّ بنكرة ظاهرها الانقطاع عما قبلها:

ومن ذلك قوله تعالى ﴿إنَّ الذين يفترون على اللهِ الكَذِبَ لا يُفْلِحونَ متاعٌ قليلٌ ولهم عذابٌ أليم﴾[3]: ﴿متاعٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي: بقاؤهم متاعٌ قليل أو: منفعَتُهم متاع قليلٌ. وأجاز الحوفي[4] أنْ يكونَ مبتدأ خبره ﴿قليلٌ﴾، وقد ردَّه النحويون لأنَّه من باب الإخبار عن النكرة بالنكرة من غير مسوِّغ من المسوغات المعروفة[5]، وحمل بعضهم كلامَه على نيَّة المضاف إليه أي، متاعُهُم قليلٌ، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: لهم متاعٌ. ومن ذلك قوله تعـالى: ﴿إنَّ الذين يفتـرون على الله الكَذِبَ لا يُفْلِحونَ متاع في الدنيا...﴾[6]: القول فيها مثل سابقتها[7].

ومن ذلك قراءة زيد بن علي الشاذة: ﴿فيها يُفَرِّقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ أمرٌ

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٣٠/٢، الكشاف: ٤٦١/٣، معاني القرآن للزجاج: ٢٢/٣، البحر المحيط: ٥٠٩/٧، حاشية الشهاب: ٤١١/٧، تفسير القرطبي، ٦/١٦، مشكل إعراب القرآن: ٢٧٥/٢.

(٢) الواقعة: ١١ ـ ١٤.

(٣) النحل: ١١٦ ـ ١١٧.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٠٩/٢، البحر المحيط: ٥٤٦/٥. حاشية الشهاب: ٣٧٨/٥، الكشاف: ٤٣٣/٢، تفسير القرطبي: ١٩٦/١٠.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٩/٢ ـ ٣٠.

(٦) يونس: ٦٩ ـ ٧٠.

(٧) انظر الكشاف: ٢٤٥/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٦٨٠/٢. تفسير القرطبي ٢١٦/٩ التبيان في تفسير القرآن ٤٦١/٥.

من عندنا...﴾ [1] برفع (أمرٌ) على أنَّه خبر مبتدأ محذوف أي: هو أمرٌ[2].

**(٢٨) حذف المبتدأ الموصوف وبقاء صفته:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿من الذين قالوا إنّا نصارى أخذْنا ميثاقَهُم...﴾[3]: الظاهر في قوله ﴿من الذين قالوا..﴾ أن يتعلق بقوله ﴿أخَذْنا﴾، ويجوز أنْ يكون خبراً لمبتدأ موصوف محذوف أي: ومن الذين قالوا إنّا نصارى قوم أخَذْنا ميثاقَهُم. ويجوز أنْ يكون المحذوف اسماً موصولاً صلته ﴿أخَذْنا ميثاقَهُم﴾ أي: ومن الذين قالوا إنّا نصارى مَنْ أخَذْنا ميثاقَهُم، وهو قول يصح على المذهب الكوفي[4]. ويجوز أنْ يكون معطوفاً على قوله (منهم) في قوله تعالى: ﴿ولا تزالُ تَطَّلِعُ على خائِنةٍ منهم...﴾[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ منكم إلاّ وارِدُها...﴾[6] أي: وما أحدٌ منكم، فحذف الموصوف وأقام صفته مقامه، وأجاز أبو البقاء[7] أنْ يكون التقدير: وما منكم إلاّ مَنْ هو وارِدُها، فحذف الموصول وصدْرَ صِلَتِه وهو تكلف «لا ضرورة إليه».

---

(١) الدخان: ٤ - ٥.

(٢) انظر: الكشاف: ٥٠١/٣، تفسير القرطبي: ١٢٩/١٦.

(٣) المائدة: ١٤.

(٤) انظر الدر المصون ورقة: ١٩٢٥، البحر المحيط: ٤٤٦/٣، حاشية الشهاب ٢٢٥/٣، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٣/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٧/١.

(٥) المائدة: ١٣.

(٦) مريم: ٧١.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٩٠/٢. وانظر البحر المحيط: ٢٤٠/٦، مشكل إعراب القرآن: ٦٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٢/٢، وانظر شاهدين آخرين: النساء: ٤٦، الصافات: ١٦٤.

(٢٩) فيما يسمى بالتبيين:

ذكر ابن هشام[1] في حديثه عن معاني اللام الجارّة أنّ من معانيها التبيين، وذكر أنّ النحويين لم يوفوها الشرح، وهي عنده على ثلاثة أقسام:

١) قسم تبيِّنُ فيه المفعول من الفاعل، وهذه تتعلق بالفعل العامل، وضابطها أنّها تقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حبًّا أوْ بغضا كقولنا: ما أحبَّني او: ما أبْغَضَني لِفُلانٍ، فالفاعل أنت، فإنْ قلتَ: ما أبْغَضَني إلى فلانٍ فالأمْرُ بالعكس.

٢) قسم تبيِّنُ فيه فاعلية غير ملتبسة بمفعوليَّة كقولنا. تبًّا لزيدٍ وويحاً له، فإنّهما في معنى: خَسِرَ وهَلَكَ، فإنّ رفعَتُهما بالابتداء فاللام ومجرورُها خبرٌ لهما، وعليه فلا تبيين.

٣) قسم «تبيِّن فيه مفعولية غير ملتبسة بفاعلية كقولنا: سقياً لِزَيدٍ وجَدْعاً له.

والقسمان الأخيران تتعلق اللام فيهما بمحذوف، وهذا المحذوف لا يصح عند ابن هشام أنْ يكون (أعْني) على قول ابن عصفور لأنّه يتعدى بنفسه بل التقدير عنده إرادتي لزيدٍ، فاللام ليست متعلقة بالمصدر الظاهر.

وذكر ابن مالك[2] أنّ اللام في (سقياً لك) متعلقة بالمصدر وهي للتبيين، وهو ليس بصحيح عند ابن هشام لأنها تتعلق عنده بمحذوف استؤنف للتبيين.

ولقد حاولت أنْ أسْتوفيَ هذه المسألة وأزيدها توضيحاً من مؤلفات النحو المختلفة فلم أوفق لأنّ هذه المؤلّفات لم توفها، فكل ما جاء في

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٩١ - ٢٩٤.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٩٢

(شرح التصريح على التوضيح) قوله: «وللتبيين نحو: سقياً لك قاله سيبويه»[1]. ونقل السيوطي[2] ما جاء في (المغني) على ما فيه من غموض.

ولقد وجدت أنَّ ابن هشام ومن نقل عنه يكادون يحصرون ذلك في اللام، و(إلى): «تقول: ما أحبَّني وما أبْغَضَني، فإنْ قلتَ لفلانٍ فأنت فاعل الحبّ والبغض، وهو مفعولهما، وإنْ قلتَ إلى فلانٍ فالأمر بالعكس، وهذا شرح ما قاله ابن مالك، ويلزمه أنْ يذكر هذا المعنى في معاني (إلى) أيضاً لما بيَّنّا وقد مضى في موضعه[3]»[4].

وبعد: فلقد قمت باستقصاء ما في كتب إعراب القرآن والتفسير من مواضع ذُكِرَ فيها مصطلح التبيين فوجدت أنَّهم يكادون يقدِّرون (أعني) بإجماع[5]، فلم يذكروا ما قاله ابن هاشم، جاء في (البحر المحيط) ما يلي: «وإمَّا أنْ تكون للتبيين أي: لعملكم أعني من القالين....»[6]. وجاء في موضع آخر: «وهيهات: اسم فعل لا يتعدى برفع الفاعل ظاهراً أو مضمراً... وجاءت اللام للبيان أي: أعني لما تُوعدونَ كهي بعد سقياً لك، فتتعلق بمحذوف...»[7].

ولقد انتهيت في هذه المسألة عمدتي الاستقصاء الشامل إلى أنَّ ما كان للتبيين يصح أنْ يتعلق عند النحويين بـ(أعني) مضمراً أو يكون خبراً

---

(1) شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ١٢.
(2) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٠١.
(3) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ١٠٤.
(4) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٩١.
(5) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٥٢، حاشية الشهاب: ٧ / ٢١٨، البحر المحيط: ٧ / ٣٦، الدر المصون ورقة: ٢١٠٠، الكشاف: ٢/٢٢٣.
(6) البحر المحيط: ٧ / ٣٦.
(7) البحر المحيط: ٦ / ٤٠٥.

لمبتدأ محذوف، وهو ما أشار إليه ابن هشام: «بل التقدير: إرادتي لزيد[1]»، وابن هشام وغيره لم يصرِّحـوا بما انتهيت إليه، ولعل ما يعزِّز ما أذهب إليه ما يلي: أنَّ اللام وما تتعلق به كلام مستأنف، فالاستئناف إمَّا أنْ يكون جملة فعلية أو اسمية، ومن ذلك ما ذهب إليه الشهاب[2] من أنَّ اللام في قوله تعالى: ﴿وقالت هيتَ لكَ﴾ [3] تتعلق بمحذوف أي: هو لك أو بفعل والتقدير: أقول لك جواباً لسؤال: لِمَنْ تقولين. وذكر الشهاب أنَّ (على) في قوله تعالى: ﴿أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًّا﴾[4] تتعلق بفعل محذوف أوْ بمصدَرٍ مبيِّن لأنَّ التقدير: على مَنْ عتوا؟ فقيل: عتوا على الرحمن[5]. ولعل ما في هذا القول يجعلني أميل إلى أنَّ (أعني) العاملة فيما هو للتبيين فيها ما في معنى أقول، والقول لا يحكي به المفرد، وهي مسألة تعزز ما أذهب إليه، وهو أنَّ ما كان للتبيين يتعلق بمحذوف، وذلك المحذوف خبر مبتدأ محذوف أي: هو أو إرادتي لك[6].

ومن ذلك أيضاً أنَّ الشهاب جعل اللام في (لله) في قوله تعالى: ﴿مالكم لا تَرْجونَ لله وقاراً﴾ للتبيين، فهي إمَّا أنْ تكون خبر مبتدأ محذوف مثل: سقياًلك أو تتعلق بمحذوف[7].

وليست المسألة محصورة في اللام أو (إلى) كما مرَّ عند ابن هشام، فالتبيين يشمل الجار والمجرور والظرف، وهي مسألة أهملها النحويون في مؤلفاتهم، وإليك ما شمله مصطلح التبيين في التنزيل:

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٩٢.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ١٦٨.
(٣) يوسف / ٢٣.
(٤) مريم / ٦٩.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ١٦٨، ٦ / ١٧٥ / ٢٢٥.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ١٧٥، وانظر ٦ / ٢٢٥.
(٧) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٢٥١.

اللام:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هل لنا من الأمْرِ من شيء﴾[1]. (لنا) في موضع خبر المبتدأ (من شيء) و(من) زائدة، و(من الأمر) في موضع الحال من (شيء) ويجوز أنْ يكون (مِنَ الأمر) في موضع الخبر على أنَّ اللام في (لنا) للتبيين.[2].

مِنْ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك مِمَّا أوْحى إليك ربُّك من الحكمة...﴾[3]: قوله ﴿من الحكمة﴾ متعلق بـ(﴿أوحى﴾)، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال من عائد الموصول المحذوف، وأجاز الشهاب[4] أنْ تكون من للتبيين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال إنِّي لعملكم مِنَ القالين﴾[5]: ذكر أبو حيان[6] أنَّ اللام في ﴿لعملكم﴾ تتعلق إمَّا بـ﴿مِنَ القالين﴾ اتساعاً لأنَّ معمول صلة (أل) لا يتقدم على الصلة والموصول، وهو الظاهر، وإمَّا بمحذوف دلَّ عليه (مِنَ القالين)، أي: إنِّي قالٍ لعملكم من القالين. ويجوز أن تكون من للتبيين أي: إني أعني لعملكم من القالين، وأجاز أبو البقاء[7]

---

(1) آل عمران / ١٥٤.

(2) انظر البحر المحيط: ٣ / ٨٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٠٣، وانظر المائدة / ٥٠، الأنعام / ٧٠، الأعراف / ٥٩، هود /٤٤، يوسف /٢٣، النحل / ١١٠، الأنبياء / ٦٧، المؤمنون / ٤١، الفرقان / ٢٢، محمد /٩، الملك / ٦٧، نوح / ١٣.

(3) الإسراء / ٣٩.

(4) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ٣٤، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٢٢، البحر المحيط: ٦ / ٣٨.

وانظر شواهد أخرى النساء / ٢٤، ابراهيم ٢١، الإسراء / ٢٤، ٣٩، ٨٢.

(5) الشعراء / ١٦٨.

(6) انظر: البحر المحيط: ٧ / ٣٦.

(7) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٠٠.

أنْ يكونَ التقدير: إنّي لقالٍ من القالين، فيكون ﴿مِنَ القالين﴾ في موضع النعت لخبر الحرف الناسخ المحذوف.

ويظهر لي أنَّ ما ذهب إليه أبو حيَّان يخالف ما عليه النحويون لأنَّ اللام في ﴿لِعَمَلِكُم﴾ زائدة للتقوية[1]، فلا يصح أنْ تتعلق في كلا القولين، ولست أتفق مع ابن هشام في صحة تعلق مثل هذه اللام: «نعم يصح في اللام المقوية أن يقال إنَّها متعلقة بالعامل المقوَّى نحو: ﴿مُصَدِّقاً لِما مَعَهُم﴾[2] و﴿فعَّالٌ لِما يُريدُ﴾[3]... لأنَّ التحقيق أنَّها ليست زائدة محضة لما تُخيِّل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا معدِّية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين»[4].

على :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال لا تثريبَ عليكُمُ اليومَ..﴾[5]: أجاز الحوفي أنْ يكون ﴿عليكم﴾ في موضع النعت لـ ﴿تثريبَ﴾ على أنَّ الخبر قوله ﴿اليومَ﴾، وهو وَجه حسن عند أبي حيان[6]، وأجاز قوم أن يكون (على) بياناً كاللام في قولنا: سقيا لك. وأجاز قوم أنْ يكون خبر (لا) محذوفاً، فيتعلق (عليكم) به أي: لا تثريب يثرب عليكم اليومَ، وهو وجه قوي عند أبي حيان لأنَّ خبر (لا) إذا عُلِمَ كثر حذفه عند أهل الحجاز، وهو قول الرضي[7] أيضاً. ونص النحويون على أنَّه لا يجوز أنْ يتعلَّق (عليكم)

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٨٦ - ٢٨٧.
(٢) البقـرة / ٩١.
(٣) هـود / ١٠٧.
(٤) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٧٦.
(٥) يوسـف / ٩٢.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٤٣.
(٧) انظر شرح الرضي على الكافية: ١ / ٢٥٧.

باسم (لا) لأنه لو كان كذلك لأعْرِبَ لأنَّه يصير من باب الشبيه بالمضاف، وهو قول أبي حيَّان وأبي البقاء وغيرهما[1] وليس القول ما قالوه لأنَّ البغداديين [2] أجازوا: لا طالعَ جبلاً بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف، ويظهر لي أنَّ البغداديين أكثر احتراماً لظاهر النص القرآني لأنهم يجيزون إعمالَ اسم (لا) المنفي المبني في الظروف بعده، وهو عند ابن مالك[3] معرب انتزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف وهو قول ظاهـر[4].

## إلـــى :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إليك بجذع النخلة تُساقِطْ عليك رُطَباً جَنِيًّا﴾[5]: لا يصح تعلق (إلى) بـ (هُزِّي) عند النحويين لأنَّه يصير من باب إعمال الفعل في ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول به كقولنا: ضَربْتُني، وما جاء مِنْ شواهد على خلاف ما مر محمول على الشذوذ كقول العرب: بت أَحْرُسُني وحدي، والقياس فيه بتُّ أَحْرُسُ نفسي، وذهب أبو حيَّان إلى أنَّ (إلى) في الآية تتعلق بـ(أعني) مضمرة، ولعل ما جاء في التنزيل شاهداً على هذه المسألة يجعلني أميل إلى القياس عليه وإجازة المسألة، وذهب ابن هشام[6] إلى أنَّ الآية محمولة على حذف مضاف أي:

---

(١) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٤٤ ، وانظر حاشية الشهاب : ٥ /٢٠٤، البحر المحيط: ٣٤٣/٥، مشكل إعراب القرآن : ١ / ٤٣٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٥/٢، الكشاف: ٢ /٣٤٢.

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح : ٢٤٠/١، شرح الرضي على الكافية: ٢٥٧/١ـ ٢٥٨، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢٠٤/٢.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٠، شرح الرضي على الكافية: ٢٥٧/١ـ ٢٥٨، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢٠٤/٢.

(٤) انظر شواهد أخرى على كون (على) للتبيين، النساء /١٢١، الأنبياء /٦٢، فاطر / ٨، مريم / ٦٩.

(٥) مريم / ٢٥.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٩٤ ، ٦٨٩.

إلى نفســـك[1].

البـــــاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مالهم به مِنْ عِلم﴾[2]، يجوز في ﴿مِنْ علمٍ﴾ أنْ يكونَ مبتدأ لأنَّ (مِنْ) زائدة، والخبر قوله (به)، واللام في (لهم) إمَّا للتبيين وإمَّا أنْ تتعلــق بالاستقرار المفهوم من (به)، ويجوز أنْ يكون (لهم) في موضع الخبر، فيكون (به) في موضع الحال من الضمير المستتر في (لهم) أوْ من (عِلْمٍ) لأنَّه قدم عليه، ويجوز أنْ يكون الباء للتبيين، ويصح أنْ تتعلق بالمصدر (عِلمٍ) حملاً على الاتساع في الظروف[3]، وهـــو الظاهـــر.

مـــــــع:

ومن ذلـك قـولـه تعـالى: ﴿فلمَّـا بلغ معـه السـعيَ..﴾[4]، منـــع الزمخشـري[*] أنْ يتعلق (معَه) بــ(بَلَغَ) لاقتضائه أنَّهما بلغا معاً حد السعي، أوْ بالمصدر وهو (السعي) لأنَّ صلة المصدر لا تتقدم عليه، و(معه) متعلق بمحذوف على أنَّ مَعَ للتبيين، وليـــت المسألة على ما ذهب إليه لأنَّ الظروف يتسع فيها[6].

---

(1) انظر: البحر المحيط: ٦ / ١٨٤.

(2) النساء / ١٥٧.

(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٠٥، وانظر شاهداً آخر: القصص / ٣٥.

(4) الصافات / ١٠٢.

(*) انظر الكشاف : ٣ / ٣٤٧.

(6) انظر: حاشية الشهاب: ٧ / ٢٧٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٦٨٨.

عنـــــــد :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّهم عندنا لمن المُصْطَفَيْنَ الأَخْيارِ﴾[1]:

(عند) ظرف لــ(المُصْطَفَيْنَ) من باب الاتساع في الظروف، وهو الظاهر، ويجوز أَنْ يكون في موضع الخبر الثاني لــ ( إنَّ). وأَجاز أَبو حيان[2] أنْ يكونَ منصوباً على التبيين أي: أعنـي عندنـــا.

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. **

** .. **

*

---

(١) ص : ٤٧.

(٢) انظر البحر المحيط : ٧ / ٤٠٣.

# حــذف الخبــر

لقد دوَّن النحويون[1] في مؤلَّفاتهم بعض الشواهد القرآنية وغيرها على حذف الخبر، وبعض المواطن التي يحذف فيهـا كالتي يحذف فيها وجوباً، ويكاد حديثهم عن حذفه بعد لولا الامتناعية يكون أوفــى هذه المواطن.

وذكر ابن جنِّي[2] أنَّ ما يحذف خبره لدلالة أكثرُ مِنْ أَنْ يحصى، ولست اتفق معه إنْ كان ذلك في التنزيل لأنَّ حذفه في التنزيل لا يرقى إلى حذف المبتدأ عدداً، ولعل خير دليل على ما أذهب إليه ما في سورة البقرة[3] من مواطن حُذِفَ فيهــا.

ولعل أهَّم المواطن التي يحذف فيها الخبر في التنزيل ما يلي:

(١) بعد (لولا) الامتناعيــة.

(٢) بعد (لــو) إذا جاء بعدها اسم صريح أو غير صريح.

(٣) فيما لا يصح فيه وقوع الجمل خبراً عند قوم.

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٣٩ ـ الخصائص: ٢/٣٦٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٢٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٤٠ـ٤٣، شرح التصريح على التوضيح: ١ / ١٧٨.

(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ١٤٢.

(٣) انظر: ٦٤ ـ ٨٣ ـ ١٢٧ ـ ١٣٢ ـ ١٣٥ ـ ١٤٠ ـ ١٤٧ ـ ١٧٥ ـ ١٧٨ ـ ١٨٤ ـ ١٨٥ ـ ١٩٦ ـ ١٩٧ ـ ٢١٧ ـ ٢٢٤ ـ ٢٢٦ ـ ٢٢٩ ـ ٢٤٩ ـ ٢٥١ ـ ٢٥٤ ـ ٢٥٩ ـ ٢٦٣ ـ ٢٦٥ ـ ٢٧٠ ـ ٢٧١ ـ ٢٧٥ ـ ٢٨٣.

(٤) فيما هو مسبوق بحرف العطف ولا يصحُّ أنْ يعطف على ما قبله لمانعٍ في أحد التأويلات.

(٥) إذا كان خبراً لمُسْتَفْهَم عنه بـ (هـل).

(٦) فيما هو منصوب بـ (أنْ) مضمرة بعد الواو في أحد التأويلات.

(٧) إذا كان خبراً لما بعد (إذا) الفجائية.

(٨) إذا دلَّ عليه خبرٌ مثلُه في اللفظ والمعنى متقدِّمٌ عليه.

(٩) فيما ظاهره العطف على الضمير وتوكيـده.

(١٠) إذا كان معادل الهمـزة.

(١١) فيما ظاهره الابتداء بالنكـرة.

(١٢) إذا وقع خبر قَسَمٍ صريح.

(١٣) بعـد القـول.

(١٤) فيما ظاهره الاستئناف والانقطاع عمَّا قبله.

(١٥) في سياق التفصيل والتقسيم.

(١٦) بعد (إمَّا) المتلوة بمصدر مؤوَّلٍ من الحرف المصدري وما في حيزه.

(١٧) بعـد (لكِنْ).

(١٨) في الإكثار من الأوجه الإعرابية والافتنان في ابتكارها.

(١٩) اقتضـاء القـراءة لـه.

(٢٠) في جملة الجزاء المصدرة بالفـاء.

(٢١) فـي معـادل أم.

(١) بعـد (لولا) الامتناعيـة:

لقد قَيَّدَ النحويُّون هذه المسألة بالكون المطلق، والمراد بالكون الوجود، وبالإطلاق عدم التقيد بأمر زائد على الوجود كقولنا: لولا زيد لأكرمتُكَ، فالإكرام ممتنع لوجود زيد، فإنْ كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كونٌ مقيَّدٌ، ويظهر ذلك في قولنا: هل زيدٌ مُحْسِنٌ إليْكَ؟ فتقول: لولا زيدٌ لَهلَكْتُ، فالهلاكُ ممتنع لإحسان زيدٍ، فإنْ كان مقيَّداً وجب ذكره إذا لم يَدُلُّ عليه دليل، وفي المسألة حديث مفصل في شرح التصريح على التوضيح[١] وغيـره. وذكـر السيوطي[٢] أنَّ الجمهور على وجوب حذفه إنْ وُجِدَ عليه دليل أيضاً.

وذهب قوم إلى أنَّ الخبر بعد لولا غيرُ مقدَّرٍ وأنَّهُ الجوابُ، وهو القول المختـار عندي.

وذهب الفراء إلى أنَّ الواقع بعد (لولا) ليس مبتدءاً بل مرفوعاً بها كما يرتفع الفاعل بفعله، وذهب الكسائي إلى أنَّه مرفوع بفعلٍ بعدها تقديره: لولا وُجِدَ زيدٌ، وذهب قوم آخرون إلى أنَّه مرفوع بها لنيابتِها مناب فعل تقديره: لو لَم يُوْجَد أو: لَوْ لَم يَحْضُر، وفي المسألة حديث مفصَّلٌ في مظانِّها[٣]. ويكثر دوران (لولا) في التنزيل[٤]، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ثُمَّ

---

(١) انظـر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ١٧٨.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): /٢ / ٤٢.

(٣) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤٢/٢ ـ ٤٣، شرح التصـريح على التوضيح: ١ / ١٧٨ ـ شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك: ٤٠٢/٢.

(٤) انظر النساء: ١١٣، الأعراف: ٤٣، الأنفال: ٦٨، يونس: ١٩، طه: ١٢٩، النور: ١٠، ١٤، ٢٠، ٢١، الفرقان: ٤٢، الصافات: ٥٧.

تَـوَلَّيْتُم من بعـدِ ذلِـكَ فَلَولا فَضْــلُ اللهِ عليكُم ورحمتـه لكنتم مـن الخاسرين﴾[1]: الخبر محذوف وجوباً عند جمهور البصريين كما مرَّ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ بعضَهم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ........ ﴾[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا فضلُ اللهِ عليكَ وَرَحْمَتُه لَهَمَّتْ طائِفَةٌ منهم أن يُضِلُّوكَ.... ﴾[3]

**(٢) بعد (لو) إذا جاء بعدها اسم صريح أو غير صريح:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال الذين اتَّبَعُوا لو أنَّ لنا كرَّةً فَنَتَبَرأَ منهم كما تَبَرَّءُوا مِنَّا.... ﴾[4]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنَّ) وما في حيزها في موضع رفع على أنَّه فاعل لفعل محذوف أي: لو ثبت أنَّ لنا كَرَّةً، وهو قول المبرد والـزجاج والكـوفيين، وقد رُجِّحَ هذا القـول لأنَّ فيـه إبقـاءَ (لـو) على الاختصاص بالفعل. وذكر الزمخشري[5] أنَّه يجب كونُ خبـر (أنَّ) فعلاً ليكون عوضاً من الفعل، وردَّه ابن الحاجب وغيره[6] لأنَّ ذلك محصور في الخبر المشتق كقوله تعالى: ﴿يودوا لَوْ أنَّهم بادون في الأعراب.. ﴾[7]. وذهب سيبويه[8] إلى أنَّ المصدر المؤول مرفوع على الابتداء من غير حاجةٍ

---

(١) البقـــرة / ٦٤.

(٢) البقـــرة / ٢٥١.

(٣) النســاء / ١١٣

(٤) البقـــرة / ١٦٧.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٥ـ٣٥٦.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٥٦.

(٧) الأحـــزاب / ٢٠.

(٨) انظر مغني اللبيب تحقيق مازن المبارك وزميله، / ٣٥٦، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/٣ /٥٩٨، تفسير القرطبي: ٢ / ٢٠٦.

إلى الخبر وهو ظاهر. وقيل إنَّ الخبر محذوف، فهو إمَّا يُقدَّر مقدَّماً اي: لو ثابت كوْنا، وإمَّا أنْ يقدَّرَ مؤخَّراً، وهو قول ابن عصفور[1] أي: لو كوْنا ثابتٌ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لنا كَرَّةً فنكون من المؤمنين..﴾[2]، وقوله: ﴿ ولو أنَّما في الأرض من شجرةٍ أقلامٌ والبحرُ يمدُّهُ من بعدِه سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كلماتُ اللهِ.....﴾[3].

**(٣) فيما لا يصح فيه وقوع الجمل خبراً عند قوم:**

منع ثعلب[4] أنْ تقع جملة القسم خبراً، وما جاء من ذلك مجمول عنده على تقدير قول عامل فيها، ومنه قوله تعالى: ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإنَّ اللهَ لَمَعَ المُحْسِنينَ﴾[5] أي: مَهْدِيُّونَ، وقوله: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالِحاتَ لَنُدْخِلَنَّهُم في الصالحين﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿والذين هاجروا في الله من بعد ما ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهم في الدُّنيا حَسَنَةً...﴾[7]. وقوله: ﴿والذين هاجَروا في سبيلِ اللهِ ثم قُتِلوا أوْ ماتوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللهُ رزْقاً حسناً..﴾[8]، ولست أتفق مع ثعلب فيما ذهب إليه لأنَّ هذه الآيات تردُّ زَعْمَهُ.

---

(١) انظر مغني اللبيب تحقيق مازن المبارك وزميله، /٣٥٦، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٩٨/٣/٣، تفسير القرطبي: ٢٠٦/٢.
(٢) الشعراء / ١٠٢.
(٣) لقمان / ٢٧.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ١٤/٢، شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٦٠، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله ) : / ٥٣٦.
(٥) العنكبوت / ٦٩.
(٦) العنكبوت / ٩.
(٧) النحل / ٤١.
(٨) الحج / ٤٨.

ومن ذلك ما ذكره السيوطي[1] أنَّ شيخَه الكافيجي لا يسوغ الإخبارَ بجملة ندائية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ يَرْفَعُ إبراهيمُ القواعدَ من البيْتِ وإسماعيلُ ربَّنا تَقَبَّلْ منا إنَّك أنْتَ السميعُ العليم﴾[2]: في رفع قوله ﴿وإسماعيلُ﴾ قولان:

أ ـ أَنْ يكون معطوفاً على ﴿إبراهيمُ﴾، وهو الظاهر، فيكون قولُه ﴿ربَّنا تَقَبَّلْ منا...﴾ معمولاً لقول مضمرٍ، والقول المضمر حال أو معطوف على ما قبله.

ب ـ أن تكون الواو للحال و﴿إسماعيلُ﴾ مبتدأ خبره القول المضمر العامل في جملة النداء[3]. والأظهر في هذه المسألة وقوع جملة النداء خبراً من غير إضمار.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بها إبْراهيمُ بنيهِ ويعقوبُ يا بَنِيَّ إنَّ اللهَ اصطفى لَكُم الدِّينَ...﴾[4]: في قائل قوله «يا بَنِيَّ» قولان:

أ ـ أن يكون (إبراهيم) عليه السلام، فيكون (يعقوب) معطوفاً عليه..

ب ـ أنْ يكون (يعقوبُ) على أنَّه مرفوع على الابتداء وجملة النداء في موضع رفع على الخبر[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذينَ يَذْكُرونَ اللهَ قياماً وقُعوداً وعلى جُنوبِهِم .....رَبَّنا ما خَلَقْتَ هذا باطِلاً سبحانَكَ فَقِنا عذابَ النار..﴾[6]: قولُه

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٤.
(٢) البقـرة / ١٢٧.
(٣) انظر: البحـر المحيط: ١ / ٣٨٨.
(٤) البقـــرة / ١٣٢.
(٥) انظر: الدر المصون ورقة / ٥٢٨، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١١٨، البحر المحيط: ١ / ٣٩٩، تفسير القرطبي: ٢ / ١٣٥.
(٦) آل عمـــران / ١٩١.

﴿ربَّنا ما خَلَقْتَ هذا باطِلاً...﴾ معمول لقول محذوف أي: يقولون ربَّنا، وجملة القول إمَّا أَنْ تكون في موضع الحال وإمَّا في موضع الخبر[1] لقوله: ﴿الذين يَذْكُرون اللهَ...﴾.

ومن ذلك جملة الطلب[2]، فهي لا يصح أَنْ تقع خبراً عند ابن الأنباري لأنها لا تحتمل الصدق والكذب، وَرُدَّ هذا القول بأَنَّ المفردَ لا يحتمل ذلك. وذهب ابن السرَّاج إلى أَنَّها إذا وقعت خبراً فالقولُ مقدَّر قبلها، وممَّا جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿والسارِقُ والسارِقَةُ فاقطعوا أيديهما جزاءً بما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللهِ واللهُ عزيزٌ حَكيم﴾[3]. ذهب سيبويه[4] إلى أَنَّ ﴿السارِقُ والسارِقَةُ﴾ مبتدأ خبره محذوف أي: السارقُ والسارقةُ فيما يُتْلى عليكم، وذهب الأخفش والمبرد وجماعة إلى أَنَّ الجملة الأمرية في موضع الخبر على زيادة الفاء على أَنَّ الألف واللام في ﴿والسارق والسارقةُ﴾ بمعنى (الَّذي)، وهو قول الكوفيين أيضاً، وهو الظاهر في هذه المسألة، وذكر سيبويه أَنَّ النَّصْبَ عند العرب هو الوجْهُ، ولكنَّ العامَّة أبت إلاَّ الرَّفعَ، وهذا الموقف لا يصح لأَنَّ فيه ترجيحاً بين القراءات، ترجيحُ قراءةِ عيسى بن عمر بالنصب على قراءة العامة[5].

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة/ ١٥٣٩، البحر المحيط ٣ / ١٣٩.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٤، شرح التصريح على التوضيح (حاشية الشيخ يس الحمصي) : ١/ ١٦٠.

(٣) المـائدة / ٣٨.

(٤) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): / ١ / ٧١ - ٧٢، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ١ / ١٤٣.

(٥) انظر: الدر المصون ورقة / ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٣٥ ، البحر المحيط: ٣ / ٤٧٦، حاشية الشهاب: ٣/٢٤١، مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٢٨، البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٢٩٠، الكشاف: ١/ ٦١١ ، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) : ١ / ١٦٥ - ١٦٦.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلكم فذوقوه وأنَّ للكافرين عذابَ النــار﴾[1]:

(ذلكم) مبتدأ خبره قوله ﴿فذقوه﴾، وهو الظاهر كما مر، والفاء زائدة على مذهب الأخفش[2] الذي يجوز دخولها على الخبر مطلقاً سواء كان المبتدأ موصولاً أوْ غيره، وقد قيَّد الفراء والأعلم زيادتها بكون الخبر أمراً أو نهياً.

ويجوز أنْ يكون الخبر محذوفاً أي: ذلكم العقاب، وأنْ يكونَ (ذلكم) خبر مبتدأ محذوف أي: العقابُ ذلكم. وأجـازَ الزمخشـري[3] أنْ يكون منصوباً باسم فعل مضمر أي: عليكم ذلكم، وقد ردَّه أبو حيان[3] لأنَّ أسماء الأفعال لا تضمر، وذكر الشهاب أنَّ من النحاة من أجازه[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هذا فليذوقوهُ حَميمٌ وَغسَّاقٌ﴾[5]: القول في هذه الآية مثل سابقتها بالإضافة إلى كون (هذا) منصوباً على الاشتغال[6].

ومن ذلك **الجملةُ المصدرة بالسين** ومنه قوله تعالى: ﴿قيلَ يَا نوحُ اهبِطْ بِسَلامٍ منا وبركاتٍ عليكَ وعلى أممٍ مِمَّنْ معك وأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُم ثم يَمَسُّهمْ منَّا عذابٌ أليم﴾[7]، في ارتفاع قوله ﴿وأُمَمٌ﴾ أقوال:

---

(1) الأنفـــال / ١٤.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١ /١٦٥ ـ ١٦٨.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٤٧٢، وانظر حاشية الشهاب: ٤/٢٥٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦١٩، التبيان في تفسير القرآن: ٥ / ٩٠.
(٤) انظر حاشيـة الشهاب: ٤ / ٢٥٩.
(٥) ص / ٥٧، وانظر شاهدين آخريـن: مريم / ٢، النور / ٢.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ /١١٠٤، البحر المحيط: ٧ / ٤٠٥، مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٢٥٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣١٧، حاشية الشهاب ٧ / ٣١٦، تفسير القرطبي ١٥ / ٢٢٠، معاني القرآن للفراء: ٢/٤١٠، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٢٠.
(٧) هـــود / ٤٨.

أ ـ أنْ يكون مبتدأ خبره الجملة الفعلية المصدرة بالسين وفي الكلام حذف صفة مسوغة للابتداء أي: وأمم منهم، وقد منع ابن الطراوة[1] وقوع الجملة المصدرة بالسين أو سوف خبراً، فزعم أنَّه لَمْ يُسْمَعْ: زيدٌ سيقومُ لأَنَّه مستقبل، فلا يُتَصَوَّرُ الإخبار به لعدم تحقُّقِه، وذكر الشيخ[2] يس الحمصي أنَّ قولَهُ باطل لأنَّ الإخبار يستدعي غلبة الظن لا التحقُّق.

ب ـ أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف، والجملة الفعلية المصدَّرة بالسين في موضع النعت أي: ومِمَّنْ معك أمم سنمتِّعهُم، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[3].

جـ ـ أن يكون مبتدأ خبره الجملة الفعلية المصدَّرة بالسين، ومسوغ الابتداء كونه في موضع تفصيل، وهو قول أبي حيان[3]، وهو الظاهر في هذه الأقوال.

د ـ أنْ يكون في الكلام إضمار (يكون) أي: ويكُون أُمَمٌ سنمتِّعهُمْ، وهو قول القرطبي[4]، وهو ليس بجيد عند أبي حيَّان لأنَّه ليس من مواضع إضمار (كان)[5].

هـ ـ أنْ يكون معطوفاً على الضمير في (اهْبِط) تقديره: اهبط أنت وأمَمٌ، والفصل بينهما مُغْنٍ عن التوكيد، وتكون الجملة الفعلية المصدَّرة

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١ / ١٦٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٤.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح (حاشية الشيخ يس الحمصي) ٢/١٦٠.

(٣) انظر البحر المحيط: ٥ / ٢٣١.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ٩ / ٤٨.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة / ٨٧٢.

بالسين في موضع النعت، وهو قول أبي البقاء[1]، وهو قول فاسد عند أبي حيان لفساد المعنى، لأنَّ الذين كانوا مع نوح في السفينة مؤمنون ولم يكونوا كفَّاراً ومؤمنين.

**(٤) فيما هو مسبوق بحرف العطف ولا يصح أنْ يُعْطَفَ عَلى ما قبله لمانع في أحد التأويلات:**

ومن ذلك قراءة أبي جعفر الشاذة: ﴿اقتربتِ الساعةُ وانشقَّ القمر.. وكذَّبُوا واتَّبَعُوا أهواءَهُم وكَلُّ أمرٍ مُسْتَقِرٍ﴾[2] بكسر القاف والراء من ﴿مُسْتَقِرٍّ﴾ على حذف الخبر أيْ: وكلُّ أمْرٍ مُسْتَقِرٍ معمولٌ به أو: بالغوه، وهو الظاهر عند أبي حيَّان[3]. وأجاز ابن جني[4] وأبو القاسم الزمخشري[5] أنْ يكون معطوفاً على ﴿الساعةُ﴾، وهو بعيدٌ عند أبي حيَّان لطول الفصل، ولذلك جعل الخبر محذوفاً.

وذهب أبو الفضل الرَّازي[6] إلى أنَّ الخبر ﴿مُسْتَقِرٌ﴾، وهو مجرور على الجوار، وهو في غاية الشذوذ عندَ أبي حيَّان لأنَّ الجر على الجوار معهود في الصفة لا في خبر المبتدأ. ويجوزُ أنْ يكون الخبر قوله ﴿حكمةٌ بالغةٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جاءَهُم من الأنباء ما فيه مُزْدَجَرٌ حِكْمَةٌ بالِغَةٌ فما تُغْنِ النُّذُرُ﴾[7]، فيكون قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم من الأنباء..﴾ معترضاً بين المبتدأ وخبره[8].

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٠٢، وانظر حاشية الشهاب: ٥/ ١٠٤، معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٨، تفسير القرطبي: ٩ / ٤٨، البحر المحيط ٥ / ٣١.

(٢) القمر / ١ ـ ٣.

(٣) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٧٤.

(٤) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ٢٩٧.

(٥) انظر الكشاف: ٤ / ٣٦.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٧٤.

(٧) القمر / ٤ ـ ٥.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٩٢، حاشية الشهاب: ٨ / ١٢١.

ومن ذلك قراءة ابن مسعود الشاذة: ﴿ولو أنّما في الأرضِ مِنْ شجرةٍ أقْلامٌ وبحرٌ يمدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كلماتُ اللهِ . . .﴾[1] على أنَّ ﴿وبحرٌ﴾ مبتدأ، والجملة الفعلية بعده في موضع الخبر، ومسوِّغ الابتداء واو الحال. وأجاز ابن جني[2] أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: وهناك بحرٌ يمدُّه، ولم يجز عطفه على (أقلامٌ) لأنَّ البحر وما فيه من الماء هو المِداد والشجر هو الأقلام.

**(٥) إذا كان خبراً لِمُسْتَفْهَمٍ عنه بـ (هل):**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقولُ لِجَهَنَّمَ هل امتلأْتِ وَتقول هلْ مِن مزيدٍ﴾[3] أي: هل من مزيدٍ عندكم.[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿هل من مَحيصٍ﴾[5]، أي: لَهُم، وقوله: ﴿ولقد تَرَكْنَاها آيةً فهل من مدكر﴾[6].

**(٦) فيما هو منصوب بـ(أنْ) مُضمرةً بعد الواو في أحَدِ التأويلات:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الريحَ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بما كَسبوا ويعفُ عن كثيرٍ وَيَعْلَمَ الذين يجادِلونَ في آياتنا ما لهم من محيص. .﴾[7]: للنحويين في نصب ﴿ويَعْلَمَ﴾ مذهبان مشهوران[8] في النحو، الأوَّل منهما:

---

(١) لقمان / ٢٧.

(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٦٩/٢، وانظر البحر المحيط: ٧ / ١٩١.

(٣) ق / ٣٠.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٩٣.

(٥) ق / ٣٦.

(٦) القمر / ١٥، وانظر الآيات: ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١.

(٧) الشورى: ٣٣ - ٣٥.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٣٤، الكشف عن وجوه القراءات ٥١/٢، البحر المحيط: ٧ / ٥٢١، مشكل إعراب القرآن: ٢ /٧٨، حاشية الشهاب ٧ /٤٢٣، التبيان في تفسير القرآن: ٩ / ١٦٣، تفسير القرطبي: ١٦ / ٣٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٤٩/٢ - وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٤٧٢.

أنْ يكون منصوباً بـ (أنْ) مضمرة والواو عاطفة لمصدر على آخر متوهَّمٍ من معنى الكلام قبله، وهو قول البصريين وهي تسمى واو الصرف لصرفها الفعل عن عطفه على المجزوم قبله إلى عطفِهِ على مصدر مُتَوهَّم. والثاني: أنْ يكون منصوباً بالواو نفسها على أنَّها بمعنى (أنْ) المصدريَّة، وهي تسمى أيضاً واو الصرف.

وأضاف الرضيُّ[1] مذهباً ثالثاً، وهو أنَّ الواو إمَّا أنْ تكون للحال على أنَّ المصدر المؤَوَّل بعدها مبتدأ خبره محذوف وجوباً كقولنا: قم وأقومُ أي: قم وقيامي ثابتٌ، وإمَّا أنْ تكونَ واو المعية على أنَّ الفعل منصوب بعدها لقصد الدلالة على مصاحبة معاني الأفعال كما أنَّها دالة على مصاحبة الأسماء، وذكر أنَّ الواو لو جُعِلَتْ عاطفة على قول البصريين لم يَكُنْ في الكلام نصوصية على معنى الجمع. ولا محوجٍ إلى ما ذهب إليه الرضي.

وللزمخشري[2] في هذه المسألة مذهب رابع، وهو أنْ يكون معطوفاً على تعليل محذوف أي: لينتقم منهم ويَعْلَمَ الذين يجادلون، وقد ردَّه أبو حيان[3] لأنَّ المعنى ليس عليه لأنَّه ترتَّب على الشرط إهلاكُ قوم، فلا يحسُن أنْ يُقالَ ﴿لِيَنْتَقِمَ مِنْهُم﴾، وقيل إنَّ ذِكْرَ علَّةٍ لأحدهما دون الآخر لا يصحُّ، وذكر الشهاب[4] أنَّ مذهب أبي القاسم يصح لو قدَّر ما يليق بالكلام.

(٧) إذا كان خبراً لما بعد (إذا) الفجائيَّة في أحد التأويلات:

ومن ذلك قراءة زيد بن علي الشاذة: ﴿ثم نُفِخَ فيه أُخرى فإذا هم قياماً

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٤٦.
(٢) انظر الكشاف: ٣ / ٤٧٢.
(٣) انظر البحر المحيط: ٧ / ٥٢١.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٤٢٣ - ٤٢٤.

يَنْظُرونَ﴾[1] بنصب (قياماً) على الحال على أنَّ خبر المبتدأ (إذا) الفجائيَّة، أي: فبالحضرة هم، وهو قول المبرِّد[2]، وهو الظاهر، وهي مسألة لا تصح عند الزجاج لأنَّ الزمان لا يُخْبَرُ به عن الجُثَّة، وتصح المسألة على كونها ظَرْفَ مكان، وذهب الكوفيُّون والأخفش إلى أنَّ الخبر محذوف لأنهَا حرف عندهم أي: فإذا هُمْ مبعوثون أو موجودون. ويجوز أنْ يكون الخبر ﴿يَنْظُرون﴾.

**(٨) إذا دلَّ عليه خبرٌ مثلُهُ في اللفظ والمعنى متقدِّم عليه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿منها قائم وحصيد﴾[3]، أي: ومنها حصيد[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿أُكُلُها دائِمٌ وظلها...﴾[5] أي: وظلها دائِمٌ[6]. وقوله ﴿أَوْلى لك فَأَوْلى﴾[7] أي: فأولى لَكَ[8]. وقوله: ﴿فمنهم شَقِيٌّ وسعيدٌ﴾[9] أي: ومنهم سعيدٌ.

**(٩) فيما ظاهره العطف على الضمير وتوكيده:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مكانكم أنتم وشركاؤكم﴾[10] أي: أنتم

---

(١) الزمـر / ٦٨.
(٢) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ١٢١. البحر المحيط: ٧ / ٤٤١، حاشية الشهاب: ٧ / ٣٥١.
(٣) هـود / ١٠٠.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧١٣.
(٥) الرعد / ٣٥.
(٦) انظر حاشية الشهاب ٥ / ٢٤٥، الكشاف: ٢/٣٦٢. التبيان في تفسير القرآن: ٦ / ٦٠، تفسير القرطبي: ٩ / ٣٢٥.
(٧) القيامة / ٣٤، وانظر الآية / ٣٥.
(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٤٧٨.
(٩) هـود / ١٠٥.
(١٠) يونس / ٢٨.

وشركاؤكم مُهانُونَ [١].

ومنه قوله تعالى: ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرةٍ أنا ومَن اتَّبعني...﴾ [٢]: قوله (وَمَنْ) معطوفٌ على (أنا)، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: وَمَن اتَّبعني كذلك [٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿أإذا مِتْنا وكنَّا تُراباً وعِظَاماً أإنَّا لَمَبْعوثون أَوَ آباؤنا الأوَّلون﴾ [٤]، أي: أَوَ آباؤنا الأوَّلون مبعوثون [٥].

(١٠) إذا كان معادل الهمـــزة:

وحذف المعادل يشيع في التنزيل في مواطن منها قوله تعالى: ﴿أفمن كان على بيِّنَةٍ من ربِّه...﴾ [٦]: (مَنْ) مبتدأ خبره محذوف أي: أَفَمَنْ كان على بيِّنَةٍ من ربِّه كغيرِهِ مِمَّنْ يريد الحياة الدنيا، فحذف معادل الهمـزة، والمسألة عند الزمخشري من باب العطف على مقدَّر أي: أَمَنْ كان يريد الحياةَ الدُّنيا فمن كَانَ على بيِّنَةٍ سواءٌ وهو على حذف الخبر أيضاً، وهو تكلف لا محوج إليه [٧]، ولعل ما يعزز كون المعادل محذوفاً أنَّه جاء مصرَّحاً به في مواضع منها قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوانَ اللهِ كَمَنْ باء بِسَخطٍ مِنَ اللهِ﴾ [٨] وقوله: ﴿أَوَمَنْ كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المؤكد الصفحة / ٤٥١.
(٢) يوســف / ١٠٨.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٤٧.
(٤) الصافـــات / ١٦ - ١٧.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حمـل على الموضع الصفحة / ١٢١٥.
(٦) هــود / ١٧.
(٧) انظر البحر المحيط ٥ / ١٠. الكشاف: ٢ / ٢٦٢. تفسير القرطبي: ٩ / ١٦، التبيان في تفسير القرآن ٥٠ / ٤٦١، معاني القرآن للفراء: ٢/ ٦، حاشية الشهاب: ٥/ ٨٤.
(٨) آل عمـــران / ١٦٢.

كَمَنْ مَثَلُهُ في الظُّلُماتِ﴾[1]. وقوله: ﴿أَفَمن يَعْلَمُ أَنَّما أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ ربِّكَ الحقُّ كَمَنْ هو أعمى.... ﴾[2].

ومن حذف المعادل قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صدْرَهُ للإسلام فَهُوَ على نورٍ من ربِّه﴾[3]، أي: كالقاسي المعرِض عن الإسلام[4]، ويدل عليه قولُهُ: ﴿فويلٌ للقاسيةِ قُلُوبُهم﴾[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَتَّقي بِوَجْهِهِ سوءَ العذابِ يومَ القيامةِ.. ﴾[6] أيْ: كَمَنْ أَمِنَ العذابَ[7].

**(١١) فيما ظاهره الابتداء بالنكـرة:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ خَيْـراتٌ حِسانٌ حـورٌ مَقْصوراتٌ في الخيام﴾[8].

حورٌ بدل من ﴿خيراتٌ﴾، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: فِيهِنَّ حورٌ[9] ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الذين يفترونَ على اللهِ الكذِبَ لا

---

(١) الأنعـــام / ١٢٢.
(٢) الرعـــد / ١٩، وانظر شواهد أخرى: النحل : ١٧ القصص: ٦١، السجدة / ١٨.
(٣) الزمـــر / ٢٢.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن، ٢ / ١١٠، البحر المحيط: ٧ / ٤٢٢. تفسير القرطبي: ٢٤٧/١٥.
(٥) الزمـــر / ٢٢.
(٦) الزمـــر / ٢٤.
(٧) انظر: البحر المحيط: ٧ / ٤٢٤، حاشية الشهاب : ٧ / ٣٣٧، الكشاف ٣ /٣٩٦٠، معاني القرآن للفراء: ٤١٨/٢، تفسير القرطبي: ٢٥١/١٥.
وانظر شواهد أخرى على حذف المعادل: يونس/٣٥، الرعد/٣٣، فاطر / ٨١ الزمر : /٩ / ١٩، الملك / ٢٠، ٢١، ٢٢.
(٨) الرحمـــن / ٧٠ ـ ٧٢.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٠١.

يُفْلِحُونَ متاعٌ قليلٌ ولَهُمْ عذابٌ أليم﴾[1] ، أي: وَلَهُمْ متاعٌ قليلٌ[2] . ومنه قوله تعالى: ﴿مُتكِئِينَ عليها مُتقابِلِينَ يطوفُ عليهِمْ وِلْدانٌ مُخَلَّدونَ بأكوابٍ وأباريقَ وكأسٍ مِنْ مَعينٍ.. ولحمِ طيرٍ مِمَّا يشتهونَ وحورٌ عِينٌ﴾[3] ، أي: وَلَهم حورٌ عِينٌ أو وعندهم حورٌ عِينٌ[4] .

(١٢) إذا وَقَعَ خبرَ قسمٍ صريح:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إنَّهم لفِي سَكْرَتِهِم يَعْمَهُونَ﴾[5].

أي: لَعَمْرُكَ قسمي أوْ يميني[6]، وهو من المواضع التي ذكر النحويُّون[7] أنَّ الحذفَ فيها واجب لكونِهِ مَعْلوماً، وقد سد الجوابُ مسدَّه.

(١٣) بعد القول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا سلاماً قال سلامٌ..﴾[8]، أي: عليكم سلامٌ، ويجوز أنْ يكونَ (سلامٌ) خبرَ مبتدأ محذوف أي: هو سلامٌ[9].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فسيقولونَ مَنْ يعيدنا قُلِ الذي فَطَرَكُم أوَّلَ مَرةٍ﴾[10]: قوله ﴿الذي فَطَرَكُمْ﴾ مبتدأ خبره محذوف أيْ: الذي فَطَرَكُم

---

(١) النحل / ١١٦، ١١٧.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٣) الواقعة / ١٦ - ٢٢.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه الصفحة / ٤٠١.
(٥) الحجر / ٧٢.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٦٢، حاشية الشهاب: ٥ / ٣٠٤.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ٤٣.
(٨) هود / ٦٩.
(٩) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٠٥، مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٠٨، حاشية الشهاب: ٥ / ١١٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢١، معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠، التبيان في تفسير القرآن ٦ / ٢٥، البحر المحيط ٥ / ٢٤١.
(١٠) الإسراء / ٥١.

أوَّل مرَّةٍ يُعيدكُم، ويجوز أنْ يكون فاعلاً لفعل محذوف أيْ يُعيدُكم الذي فطركم، وَأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ محذوف أي معيدكم الذي فَطَرَكم.[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿قال سلامٌ قومٌ مُنْكَرونَ﴾[2] أي: سلامٌ عليكم، ويجوزَ أنْ يكونَ (سلامٌ) خبر مبتدأ محذوف أي: أمري سلامٌ.

(١٤) فيما ظاهره الاستئناف والانقطاع عما قبله:

ومن ذلك قراءة عبد الله بن يزيد الشاذة: ﴿واتَّقُوا الله الذي تساءلون به والأرحامُ﴾[3]، برفع الميم من (والأرحام) على حذف الخبر أي: والأرْحامُ مِمَّا يُتَّقى أوْ مِمَّا يُتَساءَل بِهِ.[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اليَوْم أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّباتُ وطعامُ الذين أوتوا الكتابَ حلٌّ لكم وطعامُكُم حِلٌّ لَهُم والمُحْصَناتُ مِن المُؤْمِناتِ... ﴾[5]: الظاهر أنَّ قوله (والمحصناتُ) معطوف على قوله (الطيِّباتُ)، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أيْ: والمحصنات مِنَ المُؤْمِناتِ حِلٌّ لكم[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئون والنصارى مَنْ آمَنَ باللهِ...... ﴾[7] أي: والصابئونَ كذلك[8].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٤٦، حاشية الشهاب: ٦ / ٣٩.

(٢) الذاريات / ٢٤، وانظر شاهداً آخر الزمر / ٣٨.

(٣) النساء / ١.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٣ / ١٥٧، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ١/١٥٩، الدر المصون ورقة /١٥٥٩.

(٥) المائدة / ٥.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٢٠.

(٧) المائدة / ٦٩.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع / الصفحة / ١٢١٥.

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وما جَعَلْنا الرُّؤْيَةَ التي أَرَيْنَاكَ إلاَّ فِتْنَةً للناسِ والشجرةُ الملعونةُ في القرآن... ﴾[1]: برفع (والشجرةُ الملعونةُ) على الابتداء، والخبر قوله (في القرآن)، ويجوز أَنْ يكون الخبر محذوفاً، أي: والشَّجرةُ الملعونةُ فِتْنةٌ[2].

(١٥) في سياق التفصيل والتقسيم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وتُنْذِرَ يومَ الجمعِ لا ريبَ فيه فريقٌ في الجنَّةِ وفريقٌ في السَّعيرِ﴾[3]، أي: مِنْهُم فريقٌ[4]، ولا محوج إليه لأَنَّ الخبر ما بعد (فريقٌ).

ومنه قوله تعالى: ﴿أولئِكَ المُقَرَّبونَ في جنَّاتِ النعيم ثُلَّةٌ من الأوَّلين وقليلٌ مِن الآخِرين﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها.

(١٦) بعد (إمَّا) المتلوة بمصدر مؤوَّل من الحرف المصدري وما في حَيِّزه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إمَّا أنْ تلقي وَإمَّا أنْ نكونَ نحن المُلْقينَ﴾[6]: المصدر المُؤول من (أَنْ) وما في حيزها إمَّا أَنْ يكون في موضع نصبٍ بفعل محذوف أي: إمَّا أَنْ تختار الإلقاء وإما أَنْ نَخْتارَ نحنُ، وإمَّا أَنْ يكون في موضع رفع على حذف الخبر أي إمَّا إلقاؤُك مبدوء به وإمَّا إلقاؤنا مبدوء

---

(١) الإســراء / ٦٠، وانظر شواهد أخرى: النساء / ١٢٧، المائدة / ٦، التوبــة / ٣، الأنبيــاء / ٧٩، الحــج / ١٨.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٢٦، البحــر المحيط: ٦ / ٥٦.

(٣) الشــورى / ٧.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حــذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.

(٥) الواقعــة / ١١ ـ ١٢ ـ وانظر الآية / ١٠٦، من سورة التوبــة.

(٦) الأعــراف / ١١٥.

به، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: إمَّا أمرك الإلقاء وإمَّا أمْرُنا الإلقاء[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ قلْنا ياذا القرنين إمَّا أنْ تُعذِّبَ وإمَّا أنْ تتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً﴾[2]، وقوله: ﴿إمَّا أنْ تُلقِيَ وإمَّا أنْ نكونَ أوَّلَ مَنْ أَلْقى﴾[3].

(١٧) بعـــد لكـــن :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما على الذينَ يَتَّقونَ مِنْ حسابِهِمْ من شيء ولكن ذكرى لعلَّهُمْ يَتَّقونَ﴾[4]: يجوز في (ذكرى) أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر، أي: ولكن عَلَيْهِمْ ذِكْرى، وَأنْ يكونَ خبر مبتدأ محذوف أي: ولكن الواجِبُ ذكرى أو: هذا ذِكْرى، وأجاز بعض النحويين أنْ يكونَ منصوباً على المصدر بفعل من لفظه. وأجاز أبو حيَّان[5] أنْ يكون معطوفاً على موضع (مِنْ شيءٍ) لأنَّ (مِنْ) زائدة.

(١٨) في الإكثار من الأوجه الإعرابية والافتنان في ابتكارها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وليس عليكُمْ جُناحٌ فيما أخْطَأْتم بِهِ ولكِنْ ما تَعمَّدَتْ قُلُوبكُم. . . ﴾[6]: الظاهر في (ما) بعد (ولكن) أنْ تكون في موضع جر عطفاً على (ما) الأولى، ويجوز أنْ تكون في موضع رفع على الابتداء

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤ / ٣٦١، التبيان في إعراب القرآن ١/٥٨٧، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٢٦، البيان في غريب إعراب القرآن : ١/٣٧٠.
(٢) الكهـــف / ٨٦.
(٣) طــه / ٦٥.
(٤) الأنعـــام / ٦٩.
(٥) انظر البحر المحيط: ٤ / ١٥٤، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٠٦، حاشية الشهاب: ٤/٧٩، الكشاف: ٢/٢٧.
(٦) الأحـــزاب / ٥.

والخبر محذوف أي: ولكن ما تعمدت قلوبكم تُؤْخَذون بِهِ.[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ونـودُوا أنْ تِلْكُمُ الجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهـا بمـا كنتم تعملون﴾[2] (تلكم) مبتدأ خبره (الجنَّةُ)، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون (تِلْكُم) خبر مبتدأ محذوف أي: هذه تلكم، أو مبتدأ خبره محذوف أيْ: تلكم الجنةُ هذه، وهو تكلف من غير محوج[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا إذْ دَخلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ ما شَاءَ اللهُ لا قُوَّةَ إلاَّ باللهِ . . .﴾[4]: يجوز في (ما) أنْ تكون موصولة في موضع رفع على الابتداء أي: ما شاء الله كائن، ويجوز أنْ تكون خبر مبتدأ محذوف أي الأمْرُ ما شاء الله. ويجوز أنْ تكون شرطية في موضع نصب بالفعل بعدها، أي: ما شاء الله كانَ[5].

**(١٩) اقتضاء القراءة لـــه :**

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وجعل الليلَ سكناً والشمسُ والقَمَرُ حُسباناً. . .﴾[6] برفع (الشمسُ والقَمَرُ) على الابتداء والخبر محذوف أي: والشمسُ والقمرُ مجعولان حُسْباناً.[7].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٥٦، مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٩٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢٦٤، حاشية الشهاب: ١٦١/٧، الكشاف: ٣ / ٢٥٠، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٣٥.

(٢) الأعراف / ٤٣.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٣٠٠، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٦٩، حاشية الشهاب: ١٧٠/٤.

(٤) الكهف / ٣٩.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٤٨، حاشية الشهاب: ٦ / ١٠٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ /١٠٨، مشكل إعراب القرآن: ٤١/٢، تفسير القرطبي ٤٠٦/١٠، معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٥، التبيان في تفسير القرآن: ٧ / ٤١، الكشاف ٢ / ٤٨٥. وانظر شواهد أخرى آل عمران / ١٠٨، ١٤٦، ١٥٤.

(٦) الأنعام / ٩٦.

(٧) انظر : البحر المحيط : ٤ / ١٨٦، حاشية الشهاب: ٤ / ١٠١.

ومن ذلك قراءة أبي حيوة الشاذة: ﴿يـأيها النبيُّ إنَّا أحْلَلْنَا لَكَ أزْواجَكَ. . . . وامرأةُ مُؤْمِنَةٌ إنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا للنبيِّ. . . . ﴾[1] بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أيْ: وامرأةٌ مُؤْمِنَةٌ أحْلَلْنَاها لك[2].

ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب الشاذة: ﴿ونحن عُصْبَةً﴾[3] أيْ: وَنَحْنُ نَجْتَمِعُ عُصْبَةً[4].

**(٢٠) في جملة الجـزاء المصدَّرة بالفـاء:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كان منكم مريضاً أوْ على سَفرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ. . . . ﴾[5]: في قوله ﴿فَعِدَّةٌ﴾ ثلاثة أوجه:

أ ـ أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: فعليه عِدَّةٌ أو: فَعِدَّةٌ أمْثَلُ به.

ب ـ أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أيْ: فالواجب عِدَّةٌ.

جـ ـ أنْ يكون فاعلاً لفعل محذوف أيْ: فتجزيه عِدَّةٌ[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خطأً فتحريرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ودِيَةٌ مسلَّمَةٌ إلى أهلِهِ. . . ﴾[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فصيامُ ثَلاثَةِ أيَّامٍ. . . . ﴾[8].

---

(١) الأحـزاب / ٥٠.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٥٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة / ٢٤٩، الأنعام / ٩٩، الأنفال / ١١، المؤمنون / ٢٠، القمـر / ٣.

(٣) يوسف / ٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل والفاعل الصفحة / ٥٤٩.

(٥) البقـرة / ١٨٤، وانظر الآيات / ١٨٥، ١٩٦، ٢٢٩، ٢٦٥.

(٦) انظر الدر المصون ورقة: ٦٦٩، البحر المحيط: ٢ / ٣٣.

(٧) النساء / ٩٢، وانظـر الآية / ٣.

(٨) المائدة / ٨٩، وانظـر الأعراف / ٤٣، ٩٦.

**(٢١) في معادل أم :**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَاسْتَفْتِهِم أَهُمْ أَشَدُّ خلقاً أَمْ مَنْ خَلَقْنا. . . ﴾[١]، أي: أَمْ مَنْ خَلَقْنا أَشَدُّ.[٢]

ومنه قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُم أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السماءُ بَناها﴾[٣] أي: أمِ السماءُ أشدُّ[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَأَنْتُم أَعْلَمُ أَمِ اللهُ. . . ﴾[٥] أي: أَمِ اللهُ أَعْلَمُ[٦].

ويتراءى لي أنّه لا ضرورة إلى تقدير الخبر فيما مرّ لأنَّ التي يشترط فيها أَنْ تقع بين جملتين هي (أَمْ) التي تتقدم عليها هَمْزَة التسوية كقوله تعالى: ﴿سواءٌ عليهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لهم أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُم﴾[٧]، وهاتان الجملتان مقيدتان بكونهما في تأويل المفرد.[٨]، والشواهد القرآنية السابقة تقدمت فيها الهمزة التي يطلب بها وبـ (أم) التعيين كقولنا: أَزَيْدٌ في الدار أم عمرو، والغالب في (أَمْ) هذه أَنْ تقع بين مفردين ويظهر لي أنَّ أبا البقاء[٩] العكبري من المجوّزين وقوعها بين جملتين.

** . . ** . . ** . . ** . . **

---

(١) الصافات / ١١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٧ / ٣٥٤.

(٣) النازعات / ٢٧.

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٧، تفسير القرطبي: ١٩/٢٠٣.

(٥) البقرة / ١٤٠.

(٦) انظر الدر المصون ورقة / ٥٤٩، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٢٣.

(٧) المنافقون / ٦.

(٨) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦١ ـ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٣٩ ـ، شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٩٩، شرح الأشموني على ألفية بن مالك : ٢ / ٤٢٢.

(٩) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٢٣، ٢/ ٢٧٠.

# حذف اسم كان أو ما يعمل عمل (كان)

ذكر أبو حيان[1] أنّه لا يجوز حذف اسم (كان) وأخواتها لأنّه مشبّهٌ بالفاعل.

وذكر النحويون[2] أنَّ (لات) العاملة عمل (ليس) لا بدَّ من حذف خبرها أو اسمها، وأنَّ الأكثر في هذه المسألة حذف الاسم.

وفي إعمال (لات) وإهمالها مذاهب، أحدُها: أنْ تعمل عمل (ليس) كما مر، وهو قول الجمهور. والثاني: أنَّها لا تعمل شيئاً، فالاسم المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب محمول على إضمار فعل، وهو قول الأخفش واختيار أبي حيان[3] والسيرافي، والثالث: أنَّها تعمل عمل (إنَّ)، وهي للنفي العام، وهو منسوب إلى الأخفش أيضاً. والرابع: أنَّها حرف جر تخفض أسماء الزمان، وهو قول الفراء. وفي المسألة كلام مفصَّلٌ مبسوط في مظانِّ النحو[3].

وفي التنزيل من ذلك موضع واحد وهو قراءة الجمهور: ﴿ولاتَ حينَ مناص﴾[4] بفتح التاء ونصب (حينَ) على أنَّ اسم (لات) محذوف، وهو

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم ): ٢/ ٨٤.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ /١٢٢، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٤، والكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ١/٥٧.

(٣) انظر البحر المحيط: ٧/٢٨٣.

(٤) ص: ٣.

قول سيبويه[1]، والتقدير: ليس الحينُ حينَ مناصٍ.

واختلف النحويُّون[2] فيما تعمل فيه، فهي لا تعمل عند سيبويه[1] إلاَّ في لفظة (الحين)، وتعمل في الحين وما يرادفه عند أبي علي الفارسي وابن مالك[3] مثل (أوان) و(ساعة).

ويجوز أنْ تكون (لاتَ) كما مر عاملة عمل (إنَّ) فيكون خبرُها محذوفاً أي: ولاتَ حينَ مناصٍ لهم.

ويكون (حينَ) منصوباً بفعل مضمر على قول من يجعل المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب معمولاً لفعل محذوف أي: ولا أرى حينَ مناصٍ.

وذهب الجرجاني[4] إلى أنَّ التقدير: فنادوا حينَ لا مناصَ، فلما قدَّم (لا) وأخَّرَ (حين) اقتضى ذلك الواو، فيكون (حينَ) ظرفاً لـ (فنادَوْا) المحذوف، وهو قول مردود عند أبي حيان[5]، ولا محوج إليه لأنَّ النظم في غاية الوضوح.

---

(1) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ٥٧.

(2) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ١٢٢، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٣٤، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ٥٧.

(3) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٥٧، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ١٢٢.

(4) انظر تفسير القرطبي: ١٥/ ١٤٦.

(5) انظر البحر المحيط: ٧/ ٢٨٣، وانظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٤ - ٣٣٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٣١٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٩٧، الكشاف: ٣/ ٣٥٩، حاشية الشهاب: ٧/ ٢٩٥، تفسير القرطبي: ١٥/ ١٤٨، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٤٧، التبيان في تفسير القرآن: ٨/ ٤٩٦.

# حذف خبر الأحرف الناسخة

أجاز البصريُّون[١] حذف خبر (إنَّ) وأخواتها إذا عُلِمَ من غير قيد، وقيَّدَهُ الكوفيون بكون الاسم نكرة، وأجاز الفراء أَنْ يكون الاسم معرفة بشرط أَنْ تُكرَّرَ.

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أَنَّ حذف خبر هذه الأحرف في التنزيل يكثر في مواضع يمكن أَنْ يُقاسَ عليها، وقبل أَنْ أُدوِّنَ هذه المواضع أودُّ أَنْ أذكر تلك الأحرف التي جاء خبرها محذوفاً، ومن هذه الأحرف:

**إنَّ:**

لقد حذف خبرها في التنزيل في مواضع[٢]، ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿ولقد اصطفيناه في الدنيا وإنَّهُ في الآخرةِ لَمِنَ الصالحين﴾[٣]: قوله ﴿في الآخرة﴾ قيل إنَّه من صلة الألف واللام في ﴿لَمِنَ الصالحين﴾، والصلة لا تتقدم على الموصول، وفي ذلك أوجُهُ من التأويل:

---

(١) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٦١/٢، الخصائص: ٣٧٣/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٥. شرح التصريح على التوضيح: ٢٤٦/١، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٣ - ١٠٥.

(٢) البقرة: ٣٠، النساء: ٩٧، المائدة: ١٠٩، الأعراف: ١٩٤، ١٩٦، الأنفال: ٤١، هود: ١٤، ٤٣، يوسف: ٩٠، الرعد: ١١٠، ١١٩، الكهف: ٣، الحج: ١٧، ٢٥، المؤمنون: ٣٥، ٥٦، سبأ: ٢٤، الصافات: ٦١.

(٣) البقرة: ١٣٠.

أ ـ أنْ يكون في الكلام حذف خبر (إنَّ)، والتقدير: وإنَّهُ صالِحٌ في الآخرة، فحذف الخبر، وقيل إنَّ حذف خبر هذه الأحرف مخصوص بكونه شبه جملة كقولنا: إنَّ مالاً أي: إنَّ لنا مالاً، وقد يحذف الخبر غير شبه الجملة إذا دلَّ عليه دليل. وذكر ابن يعيش[1] أنَّ الجيد أنْ يقدَّرَ المحذوف ظرفاً لأنَّه يجري على منهاج القياس. ولا يصح حذفه على مذهب الكوفيين لأنَّ الاسم معرفة، وهو قول مردود لما في التنزيل من شواهد.

ب ـ أنْ يكون متعلقاً بمصدر محذوف، وهذا المصدر خبر (إنَّ)، وفيه ما في سابقه.

جـ ـ أنْ يكون قوله (الصالحين) اسماً كقولنا: الرَّجُلُ والغلامُ، فتكون الألف واللام للتعريف، وهو أقل تكلفاً من سابقيه، وهو الظاهر في هذه المسألة.

د ـ أنْ يكون في الكلام تقديم وتأخير أي: ولقد اصطفيناه في الدنيا وفي الآخرة وإنَّه لَمِنَ الصالحين. وقد ردَّ هذا القولَ أبو حيان[2] ودعا إلى تنزيه كتاب الله عن مثله.

هـ ـ أنْ يكون معمولاً لفعل محذوف على أنَّ (في) للتبيين أيْ: أعني في الآخرة.

وإنَّني لا أرى ضرورة تدعو إلى مثل هذه الافتراضات والتعسُّفات لأنَّني لست مع النحويين في أنَّ (ألـ) المتصلة بالمشتقات موصول حرفي أوْ

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/١٠٣ ـ ١٠٥.

(٢) انظر البحر المحيط: ١/٣٩٥، وانظر: تفسير القرطبي: ٢/١٢٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/١١٧، الكشاف: ٢/٣١٢، تفسير ابن عطية: ١/٤٢٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٢٣، مشكل إعراب القرآن: ١/٧٢.

اسمي[1]، ولست أتفق معهم في قولهم إنهم أرادوا أنْ يصفوا بالجملة الفعلية المعرفة كما وصفوا بها النكرة فلم يستطيعوا لأنَّ ذلك مما يرفضه الأصل النحوي، فجاءوا بالألف واللام، وهما من خصائص الأسماء، فلا يصح أنْ يقترنا بالجملة الفعلية، فحوّلوا لفظ الفعل إلى لفظ اسم الفاعل، فصار اسماً في اللفظ، وهو فعل في الحكم والتقدير، وفيه ضمير يعود على الموصول (أل)، ويرى ابن يعيش[2] أنَّ هذا الضمير يعود إلى مدلول الألف واللام، وهو الموصوف باسم الفاعل، واسم الفاعل والضمير المستتر فيه في تقدير الجملة كسائر الصِّلات.

ولعل ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه أنَّ الأخفش[1] ذهب إلى أنَّ (أل) حرف تعريف وليست موصولة، وهو القول الظاهر من غير التفات إلى رفض النحويين له.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين توفَّاهُمُ الملائِكَةُ ظالمي أَنْفُسِهِمْ قالوا فيمَ كنتم قالوا كنا مُسْتَضْعَفينَ في الأَرْض قالوا ألم تَكُنْ أَرْضُ اللهِ واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنَّمُ وساءت مصيرا﴾[3]: في خبر (إنَّ) ثلاثة أوجه:

أ ـ أنْ يكون محذوفاً وتقديره: إنَّ الذين توفَّاهُمُ الملائِكَةُ هَلَكُوا، فيكون قوله ﴿قالوا. . . .﴾ مبيِّناً لتلك الجملة المحذوفة.

ب ـ أنْ يكون قوله ﴿فأولئك مأواهم جَهَنَّمُ. . .﴾، فيكون قوله ﴿قالوا. . .﴾ في موضع الحال الثانية من (هُم) في ﴿تَوَفَّاهُم

---

(1) انظر: همع الهوامع(تحقيق عبد العال سالم): ١/٢٩١، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٥١ ـ ١٥٢.

(2) انظر: شرح المفصل: ٣/١٥١ ـ ١٥٢.

(3) النساء: ٩٧.

الملائكةُ﴾ على أنْ يكونَ العائد محذوفاً أيْ: قالوا لهم، ويجوز أن يكون في موضع الحال من ﴿الملائكة﴾، فلا حذفَ في الكلام.

جـ ـ أنْ يكون قوله ﴿قالوا..﴾ على حذف العائد أيْ: قالوا لهم، وهو الظاهر[1].

ومن ذلك قراءة ابن عباس الشاذَّة: ﴿إنَّـك انت علاَّمَ الغُيـوبِ﴾[2] بنصب ﴿علاَّمَ﴾ على إضمار فعل المدح أي: إنَّك أنتَ أمدَحُ علاَّمَ الغيوبِ ويجوز أنْ يكونَ منصوباً على النداء، وحرف النداء محذوف، فيكون خبر (إنَّ) محذوفاً على قول من لم يجوِّزْ أنْ يكون النداء خبراً ولا محوج إليه، لأنَّ فيه حذفاً أكثر مِنْ سابقه[3] ويمكن أنْ يحمل الكلام على لغة من ينصب اسم (إنَّ) وخبرها[4]، وهو أوْلى من الحذف.

لاتَ:

وهي تعمل عمل (إنَّ) في أحد الأقوال، ومن ذلك قراءة الجمهور، ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾[5] أي: ولات حينَ مناصٍ لَهُم[6].

لكـنَّ:

ولقد وقفت على موضع واحد في التنزيل، وهو قراءة أبي عمرو من

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٧٧٩، التبيان في إعراب القرآن: ٣٨٤/١، البحر المحيط: ٣٣٤/٣

(٢) المائدة: ١٠٩.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٢١٩٦، البحر المحيط: ٤٩/٤، الكشاف: ٦٥٢/١، حاشية الشهاب: ٢٩٨/٣.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٥٦/٢، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٣٥/١.

(٥) ص: ٣.

(٦) أنظر ما في هذا البحث من حذف اسم (كان) أو ما يعمل عملها الصفحة: ٢١٥.

السبعة: ﴿ما كان محمدٌ أبا أَحَدٍ مِنْ رجالِكُم ولكنْ رسولَ اللهِ وخاتَم النبيينَ .﴾[1] بتشديد (ولكنَّ) على أنَّ خبرها محذوف أي: ولكنَّ رسولَ اللهِ وخاتم النبيين محمدٌ عليه السلام[2].

**لا النافية للجنس:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا إلهَ إلاَّ هو الرحمنُ الرَّحيمُ﴾[3] أي: لا إله كائِنٌ أَوْ موجودٌ إلاَّ هو[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلا عدوانَ إلا على الظالمين﴾[5] قوله ﴿على الظالمين﴾ في موضع خبر (لا). ويجوز أَنْ يكون الخبر محذوفاً أي: فلا عدوانَ على أحد، فيكون قوله ﴿على الظالمين﴾ بدلاً منه[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿كلاَّ لا وَزَرَ﴾[7] أي: لا وَزَرَ هناك[8].

أما أهمُّ المواضع التي حذف فيها الخبر والتي يمكن أَنْ يُقاسَ عليها فهي:

(١) إذا كان مفهوماً من سياق الكلام.

(٢) فيما ظاهره أنَّه أخبر فيه عن اسم (إنَّ) بـ (إنَّ) ثانية وما في حيِّزها.

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) انظر البحر المحيط ٢٣٦/٧ الكشاف: ٢٦٤/٣ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٨١/٢.

(٣) البقرة: ١٦٣، وانظر: ٢٥٥، آل عمران: ٢، ٦، ١٨، ٦٢، هود: ١٤، الشورى: ٤٢.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة: ١٢١٥.

(٥) البقرة: ١٩٣.

(٦) انظر البحر المحيط: ٦٩/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٥٨/١.

(٧) القيامة: ١١.

(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧٧/٢.

(٣) إذا سدَّ مسده واو المصاحبة.

(٤) فيما ظاهره أنَّه الخبر على زيادة حرف العطف.

(٥) فيما فيه حرفان ناسخان مخبر عن الثاني منهما.

(٦) فيما فيه عطف اسم على اسم (إنَّ) بحرفي العطف (أو) أو الواو.

(٧) فيما ظاهره العطف على موضع اسم (إنَّ) أو على موضعها واسمها قبل تمام الخبر.

**(١) إذا كان مفهوماً من سياق الكلام:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كلَّا لا وَزَرَ﴾[١] أيْ: كلَّا لا وَزَرَ هناكَ كما مرَّ. ومنه قوله تعالى: ﴿فلا فَوْتَ﴾[٢] أي: فلا فَوْتَ لهم[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا لا ضير...﴾[٤] أي: لا ضير علينا[٥].

ومنه قراءة أبي عمرو من السبعة: ﴿ما كان محمدٌ أبا أحد من رجالِكم ولكنَّ رسولَ اللهِ وخاتَم النبيين...﴾[٦] أي: ولكنَّ رسولَ الله وخاتم النبيين محمد عليه السلام كما مر[٧].

**(٢) فيما ظاهره أنَّه أُخْبِرَ فيه عن اسم (إنَّ) بـ (إنَّ) ثانية وما في حيِّزها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ إنَّا لا نُضيعُ

---

(١) القيامة: ١١.

(٢) سبأ: ٥١.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧١/٢، البحر المحيط: ٢٩٣/٧.

(٤) الشعراء: ٥٠.

(٥) انظر: حاشية الشهاب: ١٣/٧، التبيان في تفسير القرآن: ٢٠/٨، تفسير القرطبي: ٢٠/١٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣١٥، ٨٢٥.

(٦) الأحزاب: ٤٠.

(٧) انظر الصفحة: ٢٢١.

أجـرَ مَنْ أَحْسَنَ عمـلاً أولئـك لهم جنـاتُ عـدنٍ تجـري من تحتِهِمُ الأنهارُ. . ﴾[1]: في خبر (إنَّ) الأولى ثلاثة أوجه:

أ ــ أنْ يكون قوله تعالى: ﴿أولئك لهم جنَّاتُ عَدْنٍ. . ﴾، فيكون ما بينهما معترضاً.

ب ــ أنْ يكون قوله ﴿إنَّا لا نُضيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عملاً﴾ على حذف العائد أي: منهم أَوْ على إقامة الظاهر مقام المضمر، فيكون قوله ﴿أولئك لهم جنَّاتُ عَدْنٍ. . ﴾ مستأنفاً، وهو الظاهر.

ج ــ أنْ يكون الخبر محذوفاً أي: إنَّ الـذين آمنوا وعملوا الصـالحاتِ يُجازيهم الله بأعمالِهِم[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الـذين آمنوا والـذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوسَ والذين أشركوا إنَّ الله يَفْصِلُ بينَهُم يومَ القيامةِ إن الله على كلِّ شيءٍ شهيدٌ﴾[3]: قوله ﴿إنَّ الله يفصِلُ بينَهم يومَ القيامةِ﴾ في موضع الخبر لـ (إنَّ) الأولى، وهي مسألة تصح على مذهب البصريين[4] لأنَّهم يجيزون: إنَّ زيداً إنَّه منطلقٌ، وقد منع الفرَّاء[5] ذلك لكنه أجازه في الآية لأنَّ فيها معنى الجزاء. وقيل إنَّ (إنَّ) الثانية وما في حيِّزها تكرير للأولى على أنَّ الخبر محذوف أيْ: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين

---

(1) الكهف: ٣٠ ـ ٣١.

(2) انظر حاشية الشهاب: ٩٩/٦، التبيان في تفسير القرآن: ٣٢/٧، التبيان في إعراب القرآن: ٨٤٥/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣٢/٧، البحر المحيط: ١٢٢/٦، مشكل إعراب القرآن: ٤١/٢، الكشاف: ٤٨٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٧/٢، معاني القرآن للفراء: ١٤٠/٢.

(3) الحج: ١٧.

(4) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١٦٦/٢.

(5) انظر معاني القرآن للفراء: ٢١٨/٢.

وغيرَهم مفترقون يومَ القيامةِ، والأوّل أظهر[1].

**(٣) إذا سدت مسده واو المصاحبة:**

ومنه قوله تعالى: ﴿فإنَّكُم وما تعبدون﴾[2]: قوله ﴿وما تَعْبُدونَ﴾ ساد مسد الخبر عند الكوفيين لأنَّ الواو بمعنى (مع) والتقدير: فإنَّكُم مع ما تعبدون، وهو الظاهر عند الزمخشري[3] وعندي في هذه المسألة، والخبر عند البصريين محذوف وجوباً أيْ: مقرونان[4]، والترجيح بين المذهبين مبسوط في مظانِّ النحو[5].

**(٤) فيما ظاهره أنَّه الخبر على زيادة حرف العطف:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا ويَصُدُّونَ عن سبيلِ اللهِ والمسجدِ الحرام... ومَنْ يُرِدْ فيه بإلحادٍ بظلمٍ نذِقْهُ مِنْ عذابٍ أليمٍ﴾[6]: في خبر (إنَّ) أوجُهٌ:

أ ـ أنْ يكون قوله ﴿ويَصُدُّونَ عن سبيلِ اللهِ...﴾ على زيادة الواو، وهي مسألة لا تصحُّ إلَّا على المذهب الكوفي والأخفش[7]، وهو مذهب مرغوب عنه عند أبي حيان.

ب ـ أنْ يكون محذوفاً دلَّ عليه جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ومَنْ يُرِدْ

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٣٦، حاشية الشهاب: ٦/٢٨٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/٩٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٧١.

(٢) الصافات: ١٦١.

(٣) انظر الكشاف: ٣/٣٥٥.

(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٧/٢٨٩، البحر المحيط: ٧/٣٨٧.

(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/١٨٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢/٤٣، شرح الرضي على الكافية: ١/١٠٨.

(٦) الحج: ٢٥.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٣٦٢.

فيه بإلحادٍ بظلمٍ نُذِقْهُ من عذابٍ أليمٍ﴾، والتقدير: إنَّ الذين كفروا معذَّبونَ، أوْ خسِروا أو هلكوا، وهو تقدير ابن عطية[1]، والتقدير عند الزمخشري[2]، نُذيقُهُم مِنْ عذابٍ أليمٍ، فيكون قوله ﴿وَيَصُدُّون عن سبيل الله...﴾ معطوفاً على ﴿كفروا﴾ صلة الموصول على أنّه مؤول بالماضي أي: إنَّ الذين كفروا وَصَدُّوا، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أيْ: وهم يصُدُّونَ على أنَّ الجملة حالية، ولا ضرورة تدعو إلى تكلف تقدير مبتدأ.

جـ ـ أنْ يكون قوله ﴿نُذِقْهُ مِنْ عذابٍ أليمٍ﴾، وهو قول الزجاج[3]، وقد غَلَّطَهُ فيه أبو جعفر النحاس لأنَّ ما جعله خبراً هو جواب الشرط! وعليه فيبقى الشرط بغير جواب[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يُلْحِدُون في آياتِنا لا يَخْفَوْنَ علينا... إنَّ الذين كفروا بالذِّكْرِ لمَّا جاءهم وإنَّه لكتابٌ عزيزٌ لا يأتِيهِ الباطِل مِن بينِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خلفِهِ تنزيلٌ مِنْ حكيمٍ حميدٍ، ما يُقالُ لك إلاَّ ما قَدْ قيلَ للرسلِ مِنْ قبلِكَ...﴾[5]، اختلف النحويون في خبر (إنَّ) الثانية، فذهبوا فيه مذهبين:

أ ـ أنْ يكون مذكوراً، وفيه خلاف أيضاً، فيجوز أنْ يكون قوله ﴿لا يأتيهِ الباطِلُ..﴾ على حذف الرابط، أي لا يأتيه الباطلُ مِنْهُم، وهو اختيار أبي حيَّان[6]، ويجوز أنْ يكون الرابط (أل) على قول الكوفيين، وهو قول

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣٦٢/٦.

(٢) انظر الكشاف: ١٠/٣.

(٣) انظر تفسير القرطبي: ٣١/١٢.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٣٨/٢، الكشاف: ١٠/٣، حاشية الشهاب: ٢٩١/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٧٢/٢ ـ ١٧٣. مشكل إعراب القرآن: ٩٤/٢ ـ ٩٥، تفسير القرطبي: ٣١/١٢، معاني القرآن للفراء: ٢١/٢، البحر المحيط: ٣٦٢/٦.

(٥) فصلت: ٤٠ ـ ٤٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٥٠٠/٧

بعيد عند ابن هشام[1] لأنَّ ما عد خبراً من جملة ﴿وَإنَّه لكتابٌ عزيزٌ﴾.

ويجوز أَنْ يكون قولُه ﴿ما يُقالُ لَكَ..﴾ على حذف العائد أيضاً أيْ: ما يُقالُ لَكَ في شأنِهم.

ويجوز أَنْ يكون قوله ﴿لمَّا جاءهم﴾ على تقدير: لمَّا جاءهم كفروا به، ويظهر لي أنَّ في هذا القول حذف جملة جواب ﴿لمَّا﴾ على أنَّها حرف وجود لوجود أَوْ حرف وجوب لوجوب عند بعض النحويين[2].

وأَجاز أبو القاسم الزمخشري[3] كما يُفْهَمُ مما في (الكشَّاف) وكما فهمه ابن هشام[4] وغيره من كلامه أَنْ يكون قولَه ﴿إِنَّ الذين كفروا﴾ بدلاً مِنْ ﴿إِنَّ الذينَ يُلْحِدونَ في آياتِنا..﴾ على أنَّ الخبر قولُه ﴿لا يَخْفَوْنَ علينا﴾.

وأَجاز أبو عمرو بن العلاء[5] أنْ يكون قوله ﴿أولئك يُنادَوْنَ مِنْ مكانٍ بعيدٍ﴾[6]، وذكر الحوفي[5] أنَّ هذا القول مردود بطول الفصل.

وذكر بعض نحاة الكوفة أنَّ الخبر قولُه ﴿وإنَّهُ لكتابٌ عزيزٌ﴾ على زيادة الواو، والأظهر أَنْ تكون الواو للحال لأنَّ الجملة اسمية كما في (البحر المحيط)[5].

بـ ـ أَنْ يكون غيرَ مذكورٍ، وفي تقديره خلاف: فيجوز أَنْ يكون تقديرُهُ: لمَّا جاءَهُم كفروا به، فحذف ﴿كفروا به﴾، وهو مروى عن عمرو بن عبيد، وقد استحسنه عيسى بن عمر. ويجوز أن يكون: معانِدونَ أَوْ

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧١٢.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٦٩.
(٣) انظر الكشاف: ٣/٤٥٥.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: ٧١٢.
(٥) انظر البحر المحيط: ٧/ ٥٠٠.
(٦) الآية: ٤٤.

هالِكونَ، وأنْ يكون: يَخلدونَ في النارِ[1]، وهو قول الكسائي كما في (البحر المحيط)[2].

(٥) فيما فيه حرفان ناسخان مخبر عن الثاني منهما:

ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكُم مُخْرَجونَ﴾[3]: للنحويين في تخريج قوله ﴿إنَّكم مُخْرَجونَ﴾ أقوال:

أ ـ أنْ يكون ﴿أنَّكم﴾ الثانية بدلاً من الأولى، وفي الكلام معنى التوكيد، فيكون خبر (أنَّ) الأولى محذوفاً لدلالة خبر الثانية عليه أي: أيَعِدُكُم أنَّكُم تُبْعَثونَ إذا متم، والخبر المحذوف عامل في ﴿إذا﴾، وهو قول سيبويه[4]. وقد حمل أبو علي الفارسي[5] قول سيبويه، على وجهين، أحدهما: أن يكون في الكلام حذف مضاف. أيْ: أيَعِدكُمْ أنَّ إخراجَكُم إذا متم، فيصح الإبدال، فيكون الخبر الظرف ﴿إذا﴾ لأنَّ ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث، والوجه الآخر أنْ يكون خبر (أنَّ) الأولى محذوف.

ب ـ أنْ يكون (أنَّ) الثانية توكيداً للأولى على سبيل التكرير، وعليه فيكون قوله ﴿مُخْرَجونَ﴾ خبراً لـ (أنَّ) الأولى، وهو العامل في الظرف(إذا)، وهو قول أبي العباس المبرد[6] والجرمي والفراء. وفي المسألة خلاف بين المبرد وسيبويه بسطه الأُستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في

---

(١) انظر: تفسير القرطبي: ١٥/٣٦٧، التبيان في تفسير القرآن: ٩/١٢٩، معاني القرآن للفراء: ٣/٩، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٧٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٤١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٧ / ٥٠.

(٣) المؤمنون: ٣٥.

(٤) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١/٤٦٧.

(٥) انظر الأشباه والنظائر: ٣/٣٩٠.

(٦) انظر: المقتضب: ٢/٣٥٦ ـ ٣٥٧.

حواشيه على (المقتضب)[1].

وَوَهم السخاوي[2] (في سفر السعادة) في المسائل العشر التي سمّاها أبو نزار الملقب بملك النحاة (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) في أنَّ أبا العباس المبرد ومن تبعه جعلوا المصدر المؤوّل مِنْ (أنَّ) الثانية وما في حيزها مرفوعاً على الابتداء، وخبره الظرف (إذا)، والجملة الاسمية في موضع الخبر لِـ (أنَّ) الأولى، والتقدير: أيَعِدُكم أنّكم إذا متم إخراجكم كقولنا: أيَعِدُكُم أنّكم يومَ الجمعة إخراجكم، وهو مذهب بيِّنٌ عنده لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف، ولعلَّ ما في المقتضب يردُّ هذا الوهْمَ: «فأمَّا ما قيل في الآية التي ذكرنا قبلُ سوى القول الذي اخترناه، وهي ﴿أيعِدُكُمْ أنّكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنّكم مُخْرَجونَ﴾، فَأنْ يكونَ ﴿أنّكم مُخْرَجونَ﴾ مرتفعاً بالظرف كأنّه في التقدير: أيَعِدُكُم أنّكُم إذا متم إخْراجَكُمْ، فهذا قول حسن جميل»[3] ويظهر لي أنَّ ما نسبه السخاوي إلى أبي العباس المبرد أظهر الأقوال وأقلُّها تكلفاً، وهذا القول المنسوب وهما إلى المبرد ذكره الزمخشري[4] وعدَّه تخريجاً سهلاً لا تكلفَ فيه.

جـ ـ أنْ يكون المصدر المؤوَّلُ من ﴿أنَّكم مُخْرَجونَ﴾ مرفوعاً بفعل محذوف أي: يحدث إخْراجُكُم، وعليه فالجملة الشرطية في موضع رفع خبر لـ (أنَّ) الأولى، ويكون جواب الشرط ذلك الفعل المحذوف، ويجوز أنْ يكون الفعل المحذوف وفاعله في موضع رفع على خبر (أنَّ) الأولى[5].

---

(١) انظر المقتضب: ٢/٣٥٦، حاشية رقم (٣).

(٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو: ١٨٩/٣.

(٣) المقتضب: ٢/٣٥٧.

(٤) انظر الكشاف: ٣١/٣.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٥٣/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣٢٤/٧، البحر

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم إنَّ ربَّك للذين هاجَرُوا من بعدِما فُتِنُوا ثم جاهَدُوا وصبروا إنَّ ربَّك مِنْ بَعْدِهم لغفورٌ رحيم﴾[1]: الظاهر في خبر (إنَّ) الأُولى أنْ يكون قوله ﴿للذين هاجروا..﴾، وهو قول الزمخشري[2]، وذهب أبو البقاء[3] إلى أنَّه قولُه: ﴿إنَّ ربَّك مِنْ بَعْدِهِم لغفورٌ رحيمٌ﴾، وأنَّ (إنَّ) الثانية واسمها تكرير للأولى على سبيل التوكيد، وعليه ينبغي أنْ يكون خبر الأُولى قوله ﴿لغفورٌ رحيمٌ﴾. وأجاز قوم أنْ يكون خبر الأُولى مقدَّراً دلَّ عليه خبر الثانية، وقد ردَّه أبو حيان[4] لأنَّ فيه إلغاءَ حكم الأُولى وجَعْله للثانية، وهي مسألة أجازها الشهاب[5]، ويكون قوله ﴿للذين...﴾ على قول أبي البقاء متعلِّقاً بـ ﴿لَغَفُورٌ﴾، ويجوز أنْ تكون اللام للتبيين أيْ: أعني للذين هاجَرُوا.

**(٦) فيما فيه عطف اسم على اسم (إنَّ) بحرف العطف (أو) أو الواو:**

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّا أَوْ إيَّاكُم لعلى هُدىً أَوْ في ضلالٍ مُبينٍ﴾[6]: خبر (إنَّ) و ﴿أَوْ إيَّاكم﴾ هو: قوله ﴿لَعَلَى هدىً أَوْ في ضلال مبين﴾، ولا ضرورة تدعو إلى تقدير محذوف، لأنَّه لو كان ما بعده غير معطوف لوجبَ التقدير.

---

= المحيط: ٦/٤٠٤، حاشية الشهاب: ٦/٣٣٠ معاني القرآن للفراء: ٢/٢٣٤، الكشاف: ٣/٣١، تفسير القرطبي: ١٢/١٢٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٨٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٠٧ - ١٠٩، الأشباه والنظائر في النحو: ٣/١٨٩.

(١) النحل: ١١٠.

(٢) انظر: الكشاف: ٢/٤٣٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٨٤٨.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٤١.

(٥) حاشية الشهاب: ٥/٣٧٤.

(٦) سبأ: ٢٤.

وذهب سيبويه[1] إلى أنَّ في الكلام حذفَ خبر الثاني، وذهب المبرد[2] إلى أنَّ المحذوف خبر الأوَّل، وأوجَب أبو البقاء حذف أحدهما[3].

ومن ذلك قراءة أُبي الشاذة: ﴿قالوا إنَّك أوْ أنْت يُوسُف...﴾[4]: القراءة محمولة عند ابن جني[5] على حذف خبر (أنَّ) أي: أإنَّك لسفير يوسف أوْ أنْتَ يوسف، وتقدير الكلام عند الزمخشري[6]: أإنَّك يوسُفُ أوْ أنت يوسف، فحذف الأوَّل لدلالة الثاني عليه.

ومن العطف بالواو قوله تعالى: ﴿إنِّي لا أَمْلِكُ إلاَّ نفسي وأخي﴾[7]: يجوز في موضع (أخي) ستة أوجهٍ من الأعاريب:

أ ـ أنْ يكون معطوفاً على (نفسي)، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ب ـ أنْ يكون منصوباً عطفاً على اسم (إنَّ) على أن الخبر محذوف أي: وإنَّ أخي لا يملك إلاَّ نَفْسَهُ.

جـ ـ أنْ يكون مرفوعاً عطفاً على موضع اسم (إنَّ) لاستكمالها الخبر.

د ـ أنْ يكون مرفوعاً على الابتداء وخبره محذوف كما مر.

هـ ـ أنْ يكون مرفوعاً عطفاً على الضمير المستتر في ﴿أملِكُ﴾.

و ـ أنْ يكون مجروراً عطفاً على الياء في (نفسي)، وهو من عطف

---

(١) انظر الكتاب (مطبعة بولاق) ٢/٣٥٦، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٠٩.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٠٩، البحر المحيط: ٧/٢٨٠.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٦٨، وانظر: حاشية الشهاب: ٧/٢٠٢، تفسير القرطبي: ١٤/٢٩٩، معاني القرآن للفراء: ٢/٣٦٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٩٠.

(٤) يوسف: ٩٠.

(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٤٩.

(٦) انظر الكشاف: ٢/٣٤١ وانظر البحر المحيط: ٥/٣٤٢.

(٧) المائدة: ٢٥.

الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور[١].

**(٧) فيما ظاهره العطف على موضع اسم (إنَّ) أو على موضعها واسمها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئونَ والنصارى مَنْ آمنَ باللهِ...﴾[٢] أي: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا يرحمون[٣].

ومن ذلك قراءة أبي عمرو من السبعة: ﴿إنَّ اللهَ وملائِكَتُهُ يُصلُّونَ على النبيِّ﴾[٤] برفع ﴿وملائِكَتُهُ﴾ حملاً على موضع اسم (إنَّ) على قول الكوفيين وهو الظاهر، وهي مسألة لا تصح عند الفرَّاء إلاَّ في الاسم مخفي الإعراب، ولا تصح عند البصريين قبل تمام الخبر، وعليه فالخبر محذوف عندهم، أي: إنَّ الله يصلّي وملائِكَتُه يُصَلُّون[٥].

** .. ** .. **

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٩٣٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٨/١، البحر المحيط: ٤٥٧/٣، الكشاف: ٦٠٥/١، مشكل إعراب القرآن ٢٢٥/١، تفسير القرطبي: ١٢٨/٦، معاني القرآن للزجاج: ١٨٠/٢، حاشية الشهاب: ٢٣١/٣، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١٤٣/٨.

(٢) المائدة: ٦٩.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة: ١٢١٥.

(٤) الأحزاب: ٥٦.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٢٤٨/٧، تفسير القرطبي: ٢٢٣/١٤، الكشاف: ٢٧٢/٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٩١.

# حذف الفاعل ونائبه

جاء في (شرح التصريح على التوضيح)[1] أنَّ الفاعل يطرد حذفه في أربعة مواضع: في باب نائب الفاعل، وفي الاستثناء المفرَّغ نحو: ما قام إلاَّ هندُ، وفي (أَفْعِلْ) بكسر العين في التعجب إذا دلَّ عليه متقدم كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِم وأَبْصِرْ﴾[2]، وفي المصدر كقوله تعالى: ﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مَسْغَبَةٍ يتيماً ذا مَقْرَبَةٍ﴾[3].

وقال الزرقاني بقي عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكَّد بالنون، وفاعل فعل المخاطبة المؤكد بالنون. وقال الشيخ يس الحمصي بقي موضع سادس، وهو إذا قام مقامه حالان نحو: فَتَلَقَّفَهَا رجُل «رَجُل»، والأصل: فتلقَّفَها الناسُ رجلاً رجلاً، فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشيء الواحد. وسابع وهو نحو: ما قامَ وَقَعَدَ إلاَّ زيدٌ لأنَّه من الحذف لا من التنازع لأنَّ الإضمار في أحدهما يُفْسِدُ المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه، وإنَّما هو منفي عن غيره مثْبتٌ له.

وذهب السيوطي[1] إلى أنَّ المصدر يتحمل الضمير لأنَّه يؤول بمشتق، وهو عند الكوفيين مشتق.

---

(١) انظر: ١/٢٧٢.
(٢) مريم: ٣٨.
(٣) البلد: ١٤ ـ ١٥.

وذكر السيوطي[1] في (الأشباه والنظائر) أنَّ الفاعل إذا لاقى ساكناً كقولنا: اضربوا القومَ أو: اضربي القومَ يُحْذَف.

وقد أجاز الكسائي حذف الفاعل في غير ما مر، ورجحه السهيلي وابن مضاء[2].

وذكر السيوطي وغيره[2] أنَّه ورد مواضع ظاهرها حذف الفاعل في غير ما مر، وعزز ذلك بقوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوُا الأيـاتِ لَيَسْجُنُنَّه حتى حين﴾[3].

وبعد فسأحاول في هذا البحث أن أنتهي بالاستقصاء الشامل لكل ما في التنزيل من شواهد محمولة على حذف الفاعل إلى المواطن التي حذف فيها وهي ما يلي:

(١) فيما أُضيفَ فيه المصدر إلى مفعوله.

(٢) في صيغة التعجب (أَفْعِلْ به) إذا دلَّ عليه متقدم.

(٣) حذف فاعل اسم الفعل (هيهات) في أحد التأويلات.

(٤) حذف فاعل أفعال المدح والذم وما يعمل عملها.

(٥) حذف نائب الفاعل تجنباً للتكرير في أحد التأويلات.

(٦) حذف الفاعل العامل في الظرف في أحد التأويلات.

---

(١) انظر الأشباه والنظائر: ٢/ ٦٣، وانظر في حذف الفاعل: إعراب القرآن المجيد ورقة: ٣٠، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ١٤٣ شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٤٨، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢/ ٢٥٥.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٧٢، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ٢٥٥.

(٣) يوسف: ٣٥.

(٧) صحة حذف الفاعل في مواطن أنكرها جمهور النحويين.

(٨) في فعل الجماعة والمخاطبة غير معتل الآخر بالألف والمؤكَّد بالنون.

**(١) فيما أضيف فيه المصدر إلى مفعوله:**

ويشيع هذا الحذف في التنزيل في مواطن كثيرة، ويكاد يكون أكثر هذه المواطن شيوعاً واطّراداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يجعلون أصابِعَهُم في آذانِهِم من الصواعِقِ حَذَرَ الموت...﴾[١] أي: حَذَرَهم الموتَ[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنُسَبِّحُ بحمدِكَ...﴾[٢] أي: بحمدنا إيَّاكَ[٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّ منها لما يهبط من خشية الله...﴾[٤] وقد جاء في التنزيل مواطن يفهم منها أنَّ المصدر إمَّا أنْ يكون مضافاً إلى المفعول وإمَّا أنْ يكون مضافاً إلى الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لقد أنزلنا إليكم كتاباً فيه ذِكْرُكمْ...﴾[٥]: ﴿ذِكْرُ﴾ مصدر مضافٍ إلى المفعول والفاعل محذوف أي: ذكرنا إياكم، ويجوز أن يكون العكس[٧].

---

(١) البقرة: ١٩.

(٢) البقرة: ٣٠.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٢٠٨، حاشية الشهاب: ١٢٢/٢، البحر المحيط: ١٤٣/١.

(٤) البقرة: ٧٤ وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٦٤، ١٦٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٣٥، آل عمران: ١٠٨، النساء: ٧٧، ١٤٧، ١٤٨، المائدة: ٢، ٨٩، ٩٥، الأعراف: ١٤٧، الرعد: ١٤، النحل: ٩١، مريم: ٤، ٤٨، ٨٢، طه: ٢٠، الأنبياء: ١٠، ٧٣، ١٠٤، الحج: ١، ٣٢، النور: ٢٤، ٣٧، الصافات: ٦، ص ٢٤، ٥٨، ٦٣، ٧٧ العنكبوت: ٤٥، الروم ٣، ٤٧، السجدة: ٢٣، ٣٢، ٤٦، فصلت: ٤٩ الشورى: ٤١ الدخان: ٣٢، المجادلة: ٤، البلد: ١٣.

(٥) الأنبياء: ١٠.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٧٥/٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا تَجْعلوا دعاءَ الرَّسولِ بينَكم كَدُعاءِ بَعْضِكُم بعضاً..﴾[1] ﴿دُعاء﴾ مصدر مضافٌ إلى الفاعل وعليه فالمفعول محذوف أي: دعاء الرسولِ إيَّاكم، ويجوز أنْ يكون مضافاً إلى المفعول على أنَّ الفاعل محذوف أي دعاءكم الرسول[2].

(٢) في صيغة التعجب (أَفْعِلْ به) إذا دل عليه متقدم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل اللهُ أَعْلَمُ بِما لبِثوا لـه غيبُ السمواتِ والأَرْضِ أَبْصِرْ به وأَسْمِعْ...﴾[3]: في صيغة (أَفْعِلْ بِهِ) ثلاثة مذاهب:

(١) أنْ تكون الباء مزيدة عند سيبويه[4] والهاء عائدة على لفظ الجلالة، والتقدير أَبْصَرَ اللهُ أي: صار ذا بَصَرٍ، ثم نُقِلَ إلى صيغة الأمر، فبرز الضمير لزيادة الباء أو لعدم لياق الصيغة به، فيكون فاعل ﴿وَأَسْمِعْ﴾ على هذا المذهب محذوفاً، وهي مسألة لا تصح إلاَّ على مذهب الكسائي والحوفي وابن عطية، وقيل إنَّه حذف لملازمته الجر، والفعل قبله في صورة ما يكون فاعله مضمراً، والجار والمجرور في موضع المفعول به، ولذلك حذف لأنَّه أشبه الفضلة، وهو تعليل يعزِّز مذهب القائلين بحذفه.

وذهب ابن مالك[5] إلى أنَّ الجار حذف ثم استتر الضمير في الفعل

---

(١) النور: ٦٣.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٤٠٢/٦، التبيان في إعراب القرآن ٩٧٩/٢، وانظر شواهد أخرى البقرة: ١٦٤، المائدة ٢، الحج: ٢٢، النور: ٧٧، السجدة: ٢٣، الصافات: ٥٦، ص: ٣٢، ٤٦.

(٣) الكهف: ٢٦.

(٤) انظر في هذه الصيغة: الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٩٧/٤.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ١٥٨/٦.

لدلالة الأوّل عليه، وعليه فلا حذفَ في الكلام. وقيل إنَّ الفاعل لو كان مستتراً لبرز في التثنية والجمع والتأنيث[1]. وقيل إنَّ الباء الزائدة هذه لا يجوز حذفها إلاَّ مع (أنَّ) و(أنْ)[1].

(ب) أنْ يكون الفاعل مضمراً لأنَّ الصيغة أمر، فيكون الجار والمجرور في موضع المفعول به على أنَّ الباء للتعدية، وهو قول الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف وابن كيسان، ويظهر لي أنَّ هذا الوجه بعيد عن التكلف، وصيغة (أَفْعِلْ) تعزُّزه.

(جـ) أنْ يكون الفاعل ضميراً مستتراً على أنَّ الهمزة للتعدية والباء زائدة.[2]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ. . .﴾[3]: القول فيها مثل سابقتها[4]

**(٣) حذف فاعل اسم الفعل (هيهاتَ) في أحد التأويلات:**

ومن ذلك قوله تعالى ﴿هيهات هيهات لِما تُوعَدونَ﴾[5].

للنحويين[6] في أسماء الأفعال ثلاثة مذاهب:

(أ) أنْ يكون (هيهات) وغيره من أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو قول الأخفش وكثير من النحويين.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥٧/٥.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٩٤/٦، تفسير القرطبي ٣٨٨/١٠، التبيان في إعراب القرآن: ٨٤٤/٢، البحر المحيط: ١١٧/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٦/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٨٨/٢، شرح الرضي على الكافية: ٣١١/٢.

(٣) مريم: ٣٨.

(٤) انظر أيضاً: التبيان في إعراب القرآن: ٨٧٥/٢ حاشية الشهاب: ١٥٨/٦ التبيان في غريب إعراب القرآن: ١٢٦/٢.

(٥) المؤمنون: ٣٦.

(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٩٦/٣ وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١٩٦/٢، المقتضب: ٢٠٥/٣.

(ب) أنْ تكونَ في موضع نصب بفعل مضمر، وهو قول المازني، وذكر الأشموني[1] أنَّ هذين المذهبين منقولان أيضاً عن سيبويه وأبي علي الفارسي.

(جـ) أنْ تكون في موضع رفع على الابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر.

وفاعل (هيهات) يجوز أنْ يكـون مضمراً راجعاً على البعث واللام للتبيين، وأجاز ابن عطية أنْ يكون الفاعل محذوفاً أي: بَعُدَ الوجودُ لِما تُوْعَدونَ، وهو ليس بجيد عند أبي حيّان[2].

ويجوز أن تكون اللام زائدة والفاعل الاسم الموصول (ما) أي: بَعُدَ ما تُوْعَدونَ مِنَ البعثِ، وذكر ابن جنّي[3] أنَّ زيادة اللام لم تُعْهَد في الفاعل.

**(٤) حذف فاعل أفعال المدح والذم وما يعمل عملها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مثلُ القوم الذين كذَّبوا بآياتِ الله واللهُ لا يهدي القومَ الظالمين﴾[4]: أجاز ابن عطية أنْ يكون فاعل (بئس) محذوفاً[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مقتاً عندَ الله وعند الذين آمنوا...﴾[6]. فاعل ﴿كَبُرَ﴾ ضمير مستتر، وذكر الحوفي أنَّ التقدير: كَبُرَ مقتاً عند الله جدالُهم،

---

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣ / ١٩٦ وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٩٦، المقتضب: ٣/٢٠٥.

(٢) انظر البحر المحيط: ٦/٤٥، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٥٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٩٣، ٨٣٨، حاشية الشهاب: ٦/٣٣٠، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٨٤، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٠٩.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٩٢.

(٤) الجمعة: ٥.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف التمييز الصفحة: ٣٢٩.

(٦) غافر: ٣٥.

على حذف الفاعل، وهو عند أبي حيان من تفسير المعنى لا تفسير الإعراب، ولعلَّ ما يعزز قول أبي حيان أنَّ النحويين لم ينسبوا إلى الحوفي[1] هذا القول إنّ قدَّرنا عودتَهم إلى مؤلِّفه، ولكنَّ هذا يردُّه أنَّهم لم ينسبوا إلى ابن عطية حذفه أيضاً، وقد مرَّ أنَّه ممن يجيزون ذلك.

**(٥) حذف نائب الفاعل تجنباً للتكرير في أحد التأويلات:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين كفروا لهم نارُ جهنَّمَ لا يُقْضى عليهم فيموتوا..﴾[2]: ذكر ابن جني أنَّ مفعول ﴿يُقْضَى﴾ محذوف: «والمفعول محذوف أي: لا يُقْضى عليهمُ الموتُ، وحسن حذفه لأنَّه لو قيل لا يُقضى عليهم الموتُ فيموتون كان تكريراً يغني من جميعه بَعْضُهُ، ولا توكيدَ أيضاً فيه، فيحتمل لفظه، وعلى كلِّ حالٍ فقدْ بيَّنا في كتابنا هذا وفي غيره حسن حذف المفعول لدلالة الكلام عليه وأنَّه لا يصدر إلَّا عن فصَاحةٍ عذبة»[3] ولعلَّ ما سمَّاه مفعولاً هو نائب الفاعل الذي ذكر أنَّه محذوف إلَّا إذا حملنا كلامه على أنَّ الحَذْف بمعنى الإضمار.

**(٦) حذف الفاعل العامل في الظرف في أحد التأويلات:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولن ينْفَعَكُمُ اليومَ إذْ ظَلَمْتُم أنَّكُم في العذاب مُشْتَرِكونَ﴾[4]: ﴿إذْ﴾ ظرف لما مضى لا يصح أنْ يكون بدلاً من ﴿اليومَ﴾ لاختلاف الزمانين، ولا يصح أنْ يعمل فيه ﴿يَنْفَعَكُم﴾ لأنَّه لا يصحُ أنْ يعمل في معمولين ظرفين، أوْ أنْ يعمل فيه ﴿مُشْتَرِكونَ﴾ لأنَّ معمول خبر

---

(١) انظر البحر المحيط: ٧/٤٦٤، وانظر الكشَّاف: ٣/٤٢٧.

(٢) فاطر: ٣٦.

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٢٠.

(٤) الزخرف: ٣٩.

الأحرف الناسخة لا يصح أنْ يتقدم عليه كما في (مغنى اللبيب)[1] ولأنَّ المعنى لا يصح لأنَّ المراد اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم، وعليه فالآية لا بد أنْ تكون مسرحاً للتأويلات، فمن النحويين من ذهب إلى أنَّ الآخرة والدنيا متصلتان، وهما في حكم الله سواء، فكأنَّ اليومَ ماضٍ أوْ كَأَنَّ ﴿إذْ﴾ مستقبلة، وعليه يصح الإبدال، وهو قول ابن جنى[2] وأبى القاسم الزمخشري[3].

وقيل إنَّ (إذ) ظرف معمول لفاعــل محـذوف أيْ: ولَنْ يَنْفَعَكُم اليومَ ظلمُكُم أوْ جَحْدُكُمْ.

ويجوز أنْ تكون (إذْ) بمعنى (أَنْ) المصدريَّة أي: لأَنْ ظَلَمْتُم فيكون المصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيِّزها مجروراً بلام العلة المحذوفة وهو قول أبي البقاء[4].

وذكر ابن هشام[5] أنَّها ظرف مستفاد منه التعليل أو حرف بمنزله لام العلة، والتقدير: لأجل ظُلْمِكُم في الدُّنيا، ويظهر لي أنَّه أضْمَرَ (أنْ) بعد هذه اللام لأنَّه سبك مصدراً منها وممَّا في حيِّزها. والأظهر في هذه المسألة أنْ يكون العامل (ينْفَعَكُم﴾ من غير التفات إلى قول المانعين أنْ يعمل في معمولين ظرفين.

---

(١) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١١٣، ١١٥، ٥٧٢.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١١٥ ـ التبيان في إعراب القرآن: ١١٣٩/٢.

(٣) انظر الكشاف: ٤٨٩/٣.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٣٩/٢.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١١٣، ١١٥، ٥٧٢، وانظر: البحر المحيط: ١٧/٨، تفسير القرطبي: ٩/١٦، معاني القرآن للفراء: ٣٤/٣، حاشية الشهاب: ٤٤٣/٧.

(٧) صحة حذف الفاعل في مواطن أنكرها جمهور النحويين:

وجاء في التنزيل مواضع حملها بعض النحويين في أحد التأويلات على حذف الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمَّا تبينَّ لَهُ قَالَ أعْلَمُ أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قدير﴾[1]: في فاعل ﴿تبيَّن﴾ وجهان:

(أ) أنَّ يكون مضمراً يفسِّرهُ سياق الكلام، والتقدير: فلما تَبَيَّنَ له كيفية الإحياء، والتقدير عند أبي القاسم الزمخشري.[2]: فلما تبيَّنَ له ما أشكل عليه.

(ب) أنْ يكون محذوفاً، وهو قول الكسائي، ويعزِّزُه أنَّ الفاعل لا يصح أنْ يُضْمَرَ في الآية لأنَّه يُؤدِّي إلى أنْ يكون إضْماراً قبل الذكر[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كانَ لنفسٍ أن تموتَ إلاَّ بإذْنِ الله..﴾[4]: ذكر أبو البقاء أنَّ المصدرَ المؤوَّل من (أنْ) وما في حَيِّزها في موضع رفع على أنَّه اسم (كان)، وشبه الجملة من قوله (بإذنِ الله) في موضع الخبر، وذكر أنَّ اللام في ﴿لِنَفْسٍ﴾ للتبيين متعلقة بـ (كان) أو بمحذوف تقديره: الموتُ لِنَفْسٍ.

وذكر السمين الحلبي أنَّ تقدير أبي البقاء السابق بعيد عن الصنعة لأنَّ (كان) الناقصة لا تعمل في غير اسمها وخبرها وأنَّ اللام التي للتبيين تتعلق بفعل محذوف وأنَّ جَعْلَه ﴿لِنَفْسٍ﴾ يتعلق بمحذوف تقديره: الموت لنفسٍ فاسِدٌ لأنَّه ادعى حذف اسم (كان) الناقصة أو فاعلها إنْ كانت تامة. ولست أتفق مع السمين الحلبي فيما ذهب إليه لأنَّ أبا البقاء ذكر أنَّ المصدر

---

(١) البقرة: ٢٥٩.

(٢) انظر الكشاف: ١/٣٩١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٩٢٩، البحر المحيط: ٢/٢٩٥، حاشية الشهاب: ٢/٣٣٩،

(٤) آل عمران: ١٤٥.

المؤوَّل اسمُها، ولعلَّ ما ذهب إليه أبو البقاء هو أنَّ اللام التي للتبيين تتعلق باسم محذوف مبتدأ أي: إرادتي لنفسٍ، ولعلَّ ما يُعزِّزُ ما أذهب إليه ما جاء في (حاشية الدسوقي): «ليس المرادُ تقديرَ العامل في اللام وإلاَّ كانت للتقوية لأنَّ الإرادة مصدر متعدٍّ بل المراد تقدير الكلام الذي فيه لام التبيين أي: حاصل معناه، وإرادتي مبتدأ، و﴿لِزَيْدٍ﴾ متعلق باستقرار محذوف خبر، والجملة جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر، كأنَّه قيل: لِمَنْ تريده»[1].

وأمَّا تعلق اللام بـ (كان) في قول أبي البقاء فغالب ظني أنَّه مِمَّنْ يُجَوِّزونَ تعلُّقَ مثلِ هذه اللام بالفعل قبلها، وهو قول نُسِبَ أيضاً إلى ابن الحاجب[1].

وذكر بعض النحويين أنَّ (كان) زائدة فيكون قوله ﴿أَنْ تموتَ﴾ مبتدأ خبره ﴿لِنَفْسٍ﴾.

وذكر الزجاج أنَّ التقدير: وما كانت نَفْسٌ لِتَموتَ، ثم قُدِّمت اللام، فَجُعِلَ مَا كان اسماً لها وهو ﴿أَنْ تموتَ﴾ خبراً لها، وما كان خبراً وهو ﴿لِنَفْسٍ﴾ اسماً لها، وهو تفسير معنى لا إعراب عند السمين الحلبي[2].
والأظهر في هذه المسألة أن يكون المصدر المؤوَّل اسم (كان) و(لِنفسٍ) في موضع الخبر على أنَّ قوله ﴿بِإِذْنِ اللهِ﴾ في موضع الحال[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جاءَك من نبإِ المُرْسَلِينَ﴾: فاعل (جاء) مضمر و﴿من نبإِ المُرْسَلينَ﴾ في موضع الحال منه، وهو اختيار أبي

---

(١) حاشية الدسوقي على المغني: ٢١٨/١.
(٢) انظر الدر المصون ورقة: ١٤٢٧، وانظر البحر المحيط: ٧٠/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢٩٧/١، معاني القرآن للزجّاج: ٤٨٨/١.
(٣) الأنعام: ٣٤.

حيان[1]. وذكر الزمخشري[1] أنَّ التقدير: ولقد جاءك مِنْ نبإ المُرْسَلينَ بعضُ أنبائهم وقصصهم، وَيُفْهَم من هذا التقدير أنَّ الفاعل محذوف، وهو عند أبي حيَّان تفسير معنى لا تفسير إعراب[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم مِنْ بعدِ ما رأوا الآيات لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين﴾[3]: في فاعل (بدا) ثلاثة أوجه:

(أ) أنْ يكون جملة قوله تعالى ﴿ليسجننه﴾ والتقدير: بدا لَهُمُ السِّجْنُ، وهو قول منسوب إلى سيبويه[4]، وذكر ابن هشام[5] أنَّ المشهور في هذه المسألة المنع مطلقاً، وقد أجازها هشام وثعلب مطلقاً، وأنَّ سيبويه قيده بكون الفعل قلبياً معلَّقاً عن العمل، وهو قول الفرَّاء أيضاً، وقد غلط المبرد سيبويه في هذه المسألة.

(ب) أنْ يكونَ ضميرَ المصدر الذي يدلُّ عليه (بدا) أي: بدا لهم بداءٌ أو رأيٌ، وهو قول أبي العباس المبرِّد وأبي عثمان المازني وأبي القاسم الزمخشري[6]، وذهب أبو حيأن[7] إلى أنَّه ضمير يعود على (السجن) المفهوم من قوله ﴿لَيَسْجُنُنَّه﴾، ويجوز في قوله ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ على هذا القول أنْ يكون في موضع المفعول لقول مضمر أي: قالوا لَيَسْجُنُنَّهُ، وهو قول المبرد، وأن يكون مفسراً للضمير المستتر في (بدا) وأنْ يكون جواباً لـ (بدا) لأنَّ العربَ تجريها مجرى القسم، ويجوز أن يكون القسم مضمراً، وهو قول الفراء.

---

(١) انظر البحر المحيط: ١١٣/٤.
(٢) انظر: البحر المحيط: ١١٣/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٤٩٢/١
(٣) يوسف: ٣٥.
(٤) انظر الكتاب (مطبعة بولاق) ٤٥٦/١ (تحقيق عبد السلام هارون) ١١٠/٣.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد): ٤٢٨/٢.
(٦) انظر الكشاف: ٣١٩/٢.
(٧) انظر البحر المحيط: ٣٠٧/٥.

(جـ) أنْ يكون محذوفاً لم يعوض منه شيء أي: بدا لهم رأيٌ[1]

ويتراءى لي قول رابع وهو أنْ تكون اللام المفتوحة وما في حيِّزها مسبوكاً منهما مصدر مؤوَّل في موضع رفع على الفاعل، وهو كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ على نفسِه الرَّحْمةَ لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يومِ القيامةِ﴾[2] أي: بدا لهم السجنُ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال بَلْ فَعَلَهُ كبيرُهم هذا فاسألوهُم..﴾[3]: ﴿كبيرُهُم﴾ فاعل ﴿فَعَلَه﴾، فيكون ﴿هذا﴾ وصفاً أو بدلاً منه. وقيل إنَّ الكلام قَدْ تَمَّ عند قوله ﴿فَعَلَهُ﴾، فيكون الفاعل محذوفاً أي: فعله مَنْ فَعَلَهُ، وهو قول الكسائي، وهو عند أبي البقاء بعيد لأنَّ حذف الفاعل لا يصحُّ وقيل إنَّ الفاء عاطفة و(عله) بمعنى لعلَّهُ، فخفف اللام، وهو قول الفراء[4]، وهو قول مرغوبٌ عنه عند السمين[5] لأنَّ فيه تفكيكاً للنظم.

وبعد فلست أتفق مع مَنْ يمنع حذف الفاعل لأنَّ ما في التنزيل يعزِّزُ هذه المسألة، ولا ضير في حذفه من غير التفات إلى كونه عمدة لأنَّ المبتدأ عمدة وقد أجاز النحويون حذفه في مواضع كثيرة.

**(٨) في فعل الجماعة والمخاطبة غير معتل الآخر بالألف والمؤكَّدِ بالنون:**

ويشيع في التنزيل حذف واو الجماعة في فعلهم المؤكَّد بالنون كقولنا:

---

(١) انظر في هذه المسألة: همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١٦٤/١. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٧٦، حاشية الشهاب: ١٧٦/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٧٣٢/٢، تفسير القرطبي: ١٨٦/٩، مشكل إعراب القرآن: ٤٣٠/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١/٢.

(٢) الأنعام: ١٢.

(٣) الأنبياء: ٦٣.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٢٠٦/٢.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٢٦١/٦، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٢١/٢، وانظر شاهدين آخرين: النساء: ٣٤، الأنعام: ٩٤.

اضْرِبُنَّ بِضَمِّ الباء، والأصل: اضْرِبونَّ بتشديد النون فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في أختها، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين[1]. والقول نفسه في فعل المخاطبة أيْ: اضْرِبِنَّ بكسر الباء. والقول نفسه في المضارع.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أو لَتَعُودنَّ في مِلَّتِنا...﴾[2].

ولم يرد في التنزيل إلاّ موضع واحد من فعل المخاطبة، وهو قوله تعالى: ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ من البَشرِ أحداً...﴾[3] على مذهب السيوطي في ذكره للصور التي يستثني فيها حذف الفاعل: «ثالِثُها: فاعل فعل اثنين لمؤنث أو لجماعة المؤكَّد بالنون نحو: (لَتُبْلَوُنَّ) [4]، ﴿فإمَّا تَرَيِنَّ﴾[5]، فإنَّ ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين[6]». ولست أتّفِقُ مع السيوطي فيما ذهب إليه مِنْ حذف ياء المخاطبة من قوله ﴿تَرَيِنَّ﴾ لأن المضارع المنتهى بالألف مجمع على حذف حرف العلة فيه، وهي مسألة لم يتنبه إليها المحقِّق، جاء في (شرح التصريح على التوضيح) ما يلي: «ويُسْتَثْنى من ذلك الأصل الثاني أنْ يكونَ آخر الفعل المضارع ألفاً كـ (يخشى) فإنَّك تحذفُ آخر الفعل. وهو الألف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لدفع التقاء الساكنين... واو الجماعة فتقول: يا قوم اخْشُونَّ بضم الواو، ويا هندُ اخْشَيِنَّ بكسر الياء، والأصل: اخشيونَّ واخشيينَّ، حذفت الضمة

---

(1) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٦.

(2) الأعراف: ٨٨ وانظر شوواهد أخرى: إبراهيم: ١٣، النحل: ٥٦، ٩٣، الإسراء: ٤، طه: ٧١، الأنبياء: ٤٦، المؤمنون: ٤٠، النور: ٥٣، العنكبوت: ١٣، ٦١، لقمان: ٢٥، الأحزاب: ١٥، فاطر ٤٢، ص ٨٨، الزمر: ٣٨، الزخرف: ٩، ٦١، ٨٧، الفتح: ٢٧، القلم: ١٧، نوح: ٢٣، الانشقاق: ١٩، التكاثر: ٨، الهمزة: ٤.

(3) مريم: ٢٦.

(4) آل عمران: ١٨٦.

(5) مريم: ٢٦.

(6) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦.

والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة، ثمَّ حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهما الياء والواو في الأوَّل والياءان في الثاني، وإنْ شئت قلت تحرّكَت الياء فيهما وانْفَتَحَ ما قبلها فقلبت ألفاً فحذفت ألف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما، فحرُكت الواو بما يناسبها، وهو الضم، وحرُكت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصاً من التقاء الساكنين»[1].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٦.

# استتار الضمير

لَقَدْ أَلَّفَ ابن الأنباري[1] في بيان الضمائر الواقعة في التنزيل مجلدين وأفرد صاحب (إعراب القرآن)[2] المنسوب إلى الزجّاج باباً لإضمار المصدر لدلالة فعله عليه.

والضمير من حيث الاستتار نوعان[3]، واجب الاستتار وغير واجب، فالواجب هو الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وغير الواجب هو الذي يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل.

ولقد دون النحويُّون مواضع وجوب استتاره وهي[4]:

(١) في أمر الواحد المخاطب نحو: اقرأ.

(٢) في المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، أو بتاء المخاطب أو بنون المتكلمين أو المتكلم المعظِّم نفسه نحو: اقرأ، تقرأ، نقرأ.

(٣) في أفعال الاستثناء: ما خلا، ما عدا، حاشا، ولا يكون وليس.

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن: ٢/٣٣٤ البرهان في علوم القرآن: ٤/١٢٤.

(٢) انظر: ٣/٨٤٥.

(٣) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١١٢ - ١١٣ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٢١٤، شرح التسهيل: ١/١٣١.

(٤) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/١١٢ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٢١٤، الإتقان في علوم القرآن: ٢/٣٣٤، البرهان في علوم القرآن: ٤/٤٢٤، شرح التسهيل: ١/١٣١.

(٤) في (فعل) التعجب نحو: ما أَحْسَنَ السماء.

(٥) في (أفعل) التفضيل نحو: زيد أَفْضَلُ مِنْ عمرو.

(٦) في اسم فعل ليس بمعنى الماضي نحو: نزالِ،ومه، وأف، وصه.

(٧) في المصدر النائب عن فعله نحو: صبراً.

(٨) في فاعل (نعم) أو (بئس) أو ما يعمل عملها، إذا كان ضميراً مفسَّراً بالتمييز، وهي مسألة ليست صحيحة عند الصبّان[1].

(٩) في الصفة الجارية على من هي له فعلاً أو غيره لأنَّ بروزه يوهم جريانها على غيرِ مَنْ هي له[1].

(١٠) في فعل الغائب أو الغائبة المسبوق بالعائد عليه الضمير المستتر[2]. ولهذه المواضع شواهد في التنزيل.

(١) في أمر الواحد المخاطَب:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ربِّ اجْعَلْني مُقيمَ الصلاةِ ومِنْ ذُرِّيَّتي... ﴾[3]، وقوله: ﴿فَسَبِّحْ بحمدِ ربِّكَ وكُنْ مِن الساجِدينَ﴾[4]، ﴿وقل ربِّ أَدْخِلْني مُدْخَلَ صِدْقٍ وأَخْرِجْني مُخْرَجَ صِدْقٍ واجعل لي مِنْ لَدُنك سلطاناً نصيراً﴾[5].

وإنَّني لأميل في هذه المسألة إلى الاكتفاء بأنَّ هذا الفعل للواحد المخاطب من غير التفات إلى تقدير الفاعل لأنَّ المعنى بيِّن.

---

(١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١١٢.

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١١٣.

(٣) إبراهيم / ٤٠.

(٤) الحجر / ٩٨.

(٥) الإسراء / ٨٠. وانظر شواهد أخرى: إبراهيم /٤٤، الحجر /٤٩، الكهف / ١٠.

**(٢) في المضارع المبدوء بهمزة المتكلم أَوْ بتاء المخاطب أو بنون المتكلم المعظِّم نفسه أو المتكلمين:**

ذكر ابن مضاء أَنَّه لا ضرورة إلى إضمار الضمير في هذه المسألة لأَنَّ الهمزة والنون والتاء تغني عن الضمائر: «قيل: الأَظْهَرُ أَنَّ دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أَنَّك تعرف من الياء التي في (يعلم) أَنَّ الفاعل غائب مذكر ومن الأَلف في (أَعْلَم) أَنَّه متكلم، ومن النون أَنَّهم متكلمون ومن التاء أَنَّه مخاطب أَوْ غائبة، ووقع الإشراك هنا كما وقع في (يَعْلَمُ) وما أشبهه بين الحال والمستقبل، ويعرف من لفظ (عَلِمَ) أَنَّ الفاعل مذكر وعلى هذا فلا ضمير لأَنَّ الفعل يدل بلفظه عليه كما يدل على الزمان فلا حاجة بنا إلى إضمار. . . »[١].

وذكر الدكتور تمام[٢] حسّان أَنَّ الاستتار ليس فيه ما يشبه الكلام في الغيبيّات والظنيات لوجود القرائن.

ولعل في حمل المسألة على ما ذهب إليه ابن مضاء إغناءً عن ارتكاب التأويل من غير ضرورة لأَنَّ حروف المضارعة تدل على الفاعل.

ومما جاء في التنزيل من المضارع المبدوء بالنون قوله تعالى: ﴿إنْ نقولُ إلَّا اعتراكَ بعضُ آلِهَتِنا بسوءٍ. . . ﴾[٣]، وقوله: ﴿قالوا يا أبانا إنَّا ذهبنا نَسْتَبِقُ. . . ﴾[٤]، وقوله: ﴿ربَّنا أَخِّرْنا إلى أَجَلٍ قريبٍ نُجِبْ دَعْوَتَكَ ونَتَّبِعِ الرُّسُلَ. . . ﴾[٥].

---

(١) الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): / ٨٣.

(٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها: / ٢١٨، وانظر في الاستتار دراسات نقدية في النحو العربي / ٧٦.

(٣) هود / ٥٤.

(٤) يوسف / ١٧.

(٥) إبراهيم / ٤٤، وانظر شواهد أُخرى: الحجر /١٥، النحل: ٩٦، ٩٧، الكهف: ٤٨.

ومن المبدوء بالهمزة قوله تعالى: ﴿قال إنِّي أُشْهِدُ اللهَ واشْهَدوا أنِّي بريءٌ ممَّا تُشْرِكونَ﴾[1]، وقوله: ﴿وإلَّا تَصْرِفْ عني كيدَهُنَّ أصبُ إليهنَّ وأكُنْ من الجاهلينَ﴾[2]، وقوله: ﴿قال ربِّ بما أغْوَيْتَني لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ في الأرضِ ولأُغْوِيَنَّهم أجْمَعينَ﴾[3].

ومن المبدوء بالتاء قوله تعالى: ﴿ولا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافِلاً عمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمون﴾[4]، وقوله: ﴿قالوا لا تَوْجَلْ إنَّا نُبَشِّرُكَ بِغلامٍ عليمٍ﴾[5]، وقوله: ﴿ولا تَمْشِ في الأرْضِ مَرَحاً إنَّك لَنْ تَخْرِقَ الأرْضَ ولن تَبْلُغَ الجِبالَ طُولاً﴾[6].

**(٣) في أفعال الاستثناء: ما خلا، ما عدا حاشا ولا يكون وليس[7]:**

ذهب الفراء [8] إلى أنَّ (حاشا) فعل لا فاعل له، وذكر أبو حيَّان[8] أنَّه يمكن أنْ يقال ذلك في (خلا) و(عدا). وذهب غيرهما مِنَ الكوفيين[8] والبصريين[8] إلى أنَّ فاعلها ضمير واجب الاستتار.

ولم أقف في التنزيل على موضع من ذلك.

**(٤) في (أفعل) التعجب نحو: ما أحْسَنَ السماءَ:**

ذهب الفرَّاء إلى أنَّ (أفْعَلَ) اسم لكونه لا يتصرف، وقد ردَّه

---

(١) هود: ٥٤.

(٢) يوسف / ٣٣.

(٣) الحجر / ٣٩، وانظر شاهدين آخرين: مريم ٢٦، ٤٦.

(٤) إبراهيم / ٤٢،

(٥) الحجر / ٥٣.

(٦) الإسراء / ٣٧، وانظر شواهد أخرى: الإسراء: ٣٦، مريم: ٦٥، طه: ٦٥.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/ ٢٨٩.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣ / ٢٨٦.

النحويون[1] لأنَّ (أفعل) فعل جامد غير متصرف فيه ضمير مستتر وجوباً، ومما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الإنسانُ ما أكْفَرَهُ﴾[2]: يجوز في (ما) أنْ تكون استفهامية وأنْ تكون للتعجب[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿فما أصْبَرَهُم على النارِ﴾[4]: يجوزَ في (ما) أنْ تكون للتعجب، وَأنْ تكون استفهامية فيها معنى التعجب، فتكون في موضع رفع على الابتداء خبره الجملة الفعلية بعده، ويجوز أنْ تكون موصولة على أنَّ الخبر محذوف، ولا محوج إلى ارتكابه، وأجاز قوم أنْ تكون نافية، وهو قول بعيد عند السمين الحلبي[5] وغيره.

وإنّني لأدعو في مثل هذه المسألة إلى تناسي الفاعل وإغفاله لأنَّه لا ضرورة تدعو إلى ارتكاب التأويل.

(٥) في (أفعل) التفضيل:

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فهي كالحجارة أَوْ أَشَدُّ قسوة...﴾[6]، وقوله: ﴿فاذكروا الله كَذِكْرِكُمْ آباءكم أَوْ أَشَدَّ ذِكْراً﴾[7]، وقوله: ﴿والفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ القتل﴾[8].

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٥٤ ، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٢٧.
(٢) عبس / ١٧.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٨ / ٤٢٨ ، مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٤٥٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٤٩٤.
(٤) البقرة / ١٧٥.
(٥) انظر: الدر المصون ورقة / ٦٣٦، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٤٢/١، البحر المحيط: ١ / ٤٩٤.
(٦) البقرة / ٧٤.
(٧) البقرة / ٢٠٠.
(٨) البقرة / ٢١٧.

ولست أتفق مع النحويين في هذه المسألة لأنه لا ضرورة إلى ارتكاب تقدير ضمير مستتر.

**(٦) في اسم فعل ليس بمعنى الماضي نحو: نزالِ، وَمَهْ وأف وصه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُفٍّ لكما ولما تَعْبُدُونَ مِنْ دونِ اللهِ...﴾[١] وقوله: ﴿هلمَّ إلينا﴾[٢]، وقوله: ﴿قَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[٤]: في ﴿ويكأنَّ﴾ خلاف بين النحويين مبسوط في مظانه[٥]، ومن الأوجه الجائزة فيها أنْ تكون (وَيْ) اسم فعل والكاف حرف خطاب، والمصدر المؤوَّل من (أَنَّ) وما في حيِّزها في موضع نصب أوْ خفض بعد حذف لام العلة.

ولا ضرورة تدعو إلى تقدير ضمير في أسماء الأفعال لأنَّ المعنى يدل عليه.

**(٧) في المصدر النائب عن فعله:**

ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة الشاذة: ﴿وقولوا حِطَّةً﴾[٦] بالنصب، أي: حطَّ حِطَّةً. ويجوز أنْ تكون (حطة) منصوبة بـ(تقولوا)، وهو من باب قولنا:

---

(١) الأنبياء / ٦٧. وانظر الإسراء : ٢٣، الأحقاف : ١٧.
(٢) الأحزاب / ١٨ ، وانظر الأنعام / ١٥٠.
(٣) يوسف / ٢٣.
(٤) القصص / ٨٢.
(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣/ ١٩٨ - ١٩٩ ، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٤٨٣، حاشية الشهاب: ٧ / ٨٨، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/١٥٥، البحر المحيط: ٧ / ١٣٥.
(٦) البقرة / ٥٨.

قلت شعراً أَوْ نثراً أَوْ خطبة وهو الظاهر[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحْسانــاً﴾[2].

ومنه قراءة الشذوذ: «فقديةً مِنْ صيام»[3] بالنصب[4].

ولا محوج إلى هذا الاستتار لأنَّ المعنى يدل عليــه.

**(٨) في فاعل (نعم) أَوْ (بئس) إذا كان ضميراً مفسَّراً بالتمييز:**

أجاز النحويون[5] أنْ يكون فاعل (نعم) و(بئس) وما يعمل عملهما ضميـراً مستتراً مفسّراً بتميز، وقـد خالفهم في ذلـك الكسائي إذْ عـدَّ المخصوص بالذم أو المدح فاعلاً والتميز حالاً. وفي الجمع بين التمييز والفاعل خلاف مبسوط في مظان النحو[6]. وجواز الجمع بينهما يرد زعم كون الضمير الفاعل مستتراً وجوبــاً.

ومما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسَ الشرابُ وساءَتْ مُرْتَفقاً﴾[7]، وقوله: ﴿وهم لكم عدوٌ بِئْسَ للظالمينَ بَدلاً..﴾[8]، وقوله: ﴿وَحَسُنَتْ مُـرْتَفقـاً﴾[9]، وقـولـه: ﴿كَبُـر مَقْتـاً عنـد اللهِ وعنـدَ الــذين

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ٣٠٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٥، البحر المحيط: ١ / ٢٢٢، الكشاف: ١/٢٨٣، حاشيـة الشهاب: ٢ / ١٦٥، مشكـل إعراب القـرآن: ١/ ٤٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٨٣، معاني القرآن للزجّاج: ١/١١٠، تفسير القرطبي: ١/٤١٠ ـ ٤١١، تفسير ابن عطية: ١/٢٨٥.

(٢) البقـرة / ٨٣، النساء / ٣٦، الأنعام / ١٥١،

(٣) البقـرة / ١٩٦.

(٤) انظر الدر المصون، ورقة / ٧٠٤، البحر المحيط: ٢ / ٧٦.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العالم سالم): ٥ / ٣٣.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العالم سالم): ٥ / ٣٥.

(٧) الكهف / ٢٩، وانظر شاهداً آخر: الأنعام / ١٣٦.

(٨) الكهف / ٥٠.

(٩) الكهــف / ٣١.

آمنوا... ﴾[١].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بِئْسما اشْتَروا به أَنْفُسَهُم أَنْ يكفروا بما أنزل اللهُ بغياً... ﴾[٢]: (ما) نكرة تمييز للضمير المستتر في بئس والجملة الفعلية بعدها في موضع النعت لها في أحد التأويلات[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا يأْمُرُكُمْ به إيمانُكم إنْ كنتمْ مؤمنينَ﴾[٤]. وقوله: ﴿إنَّ الله نِعمَّا يَعِظُكُمْ به... ﴾[٥].

والأظهر في (نعم) و(بئس) في هذه المسألة أنْ يكون فاعلهما المصدر المؤوَّل مِنْ (ما) وما في حيِّزها، وعليه فلا استتار فيهمـا.

**(٩) في الصفة الجارية على من هي له فعلاً أو غيره:**

قيل إنَّ فاعل هذه الصفة ضمير مستتر وجوباً لأنَّه لو برز لأوهم جريانها على غير من هي له[٦].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سنابِلَ... ﴾[٧]، وقوله: ﴿إنَّ أوَّل بَيتٍ وُضِعَ للناسِ لَلَّذِي ببكةَ مُبارَكاً وهدًى للعالمين﴾[٨].

وقوله: ﴿وإن كانَ رَجُلٌ يورَثُ كلالَةً أوِ امرأةٌ وله أخ أو أخت فلكلِّ واحدٍ منهما السُّدُسُ.... ﴾[٩].

---

(١) غافـر ٣٥،
(٢) البقـرة / ٩٠.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٣٧ - ٤٠.
(٤) البقرة / ٩٣، وانظر شاهداً آخر: الأعراف / ١٥٠.
(٥) النساء / ٥٨.
(٦) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١١٢.
(٧) البقرة / ٢٦١.
(٨) آل عمران / ٩٦
(٩) النساء / ١٢.

ومن النعت المفرد قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فيها أَزْواجٌ مطهَّرةٌ...﴾[1]، وقوله: ﴿ولَهَدَيْناهم صِراطاً مُسْتقيماً﴾[2]، وقوله: ﴿يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً﴾[3].

ولا ضرورة تدعو إلى تقدير استتار الضمير في هذه المسألة لأنَّ المعنى يدل عليه.

**(١٠) في فعل الغائب أو الغائبة المسبوق بالعائد عليه الضمير المستتر:**

ذهب ابن مضاء إلى أنَّ الفعل في قولنا: زيدٌ قامَ يدل على الفاعل ولا داعي إلى تقديره، ولقد انتهيت في حديثي عن مذهبه في التأويل[4] إلى أنَّه يعد زيداً فاعلاً. وهو قول الكوفيين[5]، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ما جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ. وإذا النجومُ انْكَدَرَتْ. وإذا الجبالُ سُيِّرَتْ. وإذا العشار عُطِّلَتْ......﴾[6].

والضمير في غير ما مر يكون جائز الاستتار[7]، ومن ذلك المرفوع بالماضي واسم الفعل الذي للماضي كـ(هيهاتَ) والمضارع الغائب والوصف الواقع حالاً أو صفة أو خبراً وغير ذلك، والظرف الواقع خبراً أَوْ صفة أو حالاً أو مفعولاً ثانياً للفعل الذي يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، والواقع صلة وغير ذلك.

---

(١) النساء / ٥٧.

(٢) النساء / ٦٨.

(٣) النساء / ٧٣.

(٤) انظر الصفحة / ٩٤.

(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢ / ٤٥، في النحو العربي نقد وبناء / ٩٣، إحياء النحو / ٥٥.

(٦) التكوير: ١ - ١٣، وانظر الانفطار: ١ - ٤.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١ / ٢١٥.

ومن المرفوع بالفعل قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تكفُرونَ باللهِ وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يُحْييكم ثم إليه تُرْجَعونَ﴾[1]، وقوله: ﴿قال إنِّي أَعْلَمُ ما لا تَعْلَمونَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَعَلَّم آدَمَ الأسماءَ كلَّها ثمَّ عَرَضَهُم على الملائكة فقال أَنْبِئوني بأسماء هؤلاءِ إنْ كنتم صادقين﴾[3].

ومن المرفوع باسم الفعل الذي للماضي قوله تعالى: ﴿هيهاتَ هيهاتَ لما تُوْعَدونَ﴾[4]: فاعل اسم الفعل (هيهاتَ) مضمر في أحد التأويلات[5].

ومن المرفوع بالمضارع الغائب قوله تعالى: ﴿وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يحييكم ثم إليه تُرْجَعُون﴾[6]. ﴿وإذا دُعوا إلى اللهِ ورسولِهِ لِيَحْكُم بينهم إذا فريقٌ منهم مُعْرِضونَ﴾[7]، وقوله: ﴿ولَيُمَكِّنَنَّ لهم دينَهُمُ الذي ارتضى لهم وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بعدِ خَوْفِهِم أَمْنــاً... ﴾[8].

ومن المرفوع بالوصف الواقع حالاً قوله تعالى: ﴿وإنْ يَكُنْ لَهُم الحقُّ يأتوا إليهِ مذعنين﴾[9] ، وقوله: ﴿فَبَعَثَ اللهُ النبيين مبشِّرينَ ومُنْذِرينَ﴾[10] وقوله: ﴿إنَّا أَرْسَلْنَاكَ بالحقِّ بشيراً ونذيراً... ﴾[11].

ومن المرفوع بالوصف الواقع صفة قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يَرْمــونَ

---

(1) البقرة / ٢٨.
(2) البقرة / ٣٠.
(3) البقرة / ٣١.
(4) المؤمنون / ٢٨.
(5) انظر ما في هذا البحث من حذف الفاعل، الصفحة / ٢٣٢.
(6) البقرة / ٢٨.
(7) النــور / ٤٨.
(8) النـور / ٥٥.
(9) النـور / ٤٩.
(10) البقــرة / ٢١٣.
(11) فاطــر / ٢٤.

المُحْصناتِ الغافلاتِ المُؤْمِناتِ لُعِنوا في الدنيا والآخرةِ. . . . ﴾[1]، وقوله: ﴿فلا تجعلني في القومِ الظالمين﴾[2]، وقوله: ﴿فَبُعْداً للقوم الظالمين﴾[3].

ومن المرفوع بالوصف الواقع خبراً قوله تعالى: ﴿وأولئكَ هُمُ المُفْلِحونَ﴾[4]، وقوله: ﴿فأولئك هم الفاسقون﴾[5]، وقوله: ﴿أفإنْ مِتَّ فَهُمُ الخالدون﴾[6].

وأجاز الكسائي من الكوفيين أن يتحمل الخبر الجامد ضميراً[7]، ولا محوج إليه.

وإنني لأتفق مع ابن مضاء[8]، في هذه المسألة في أنه لا حاجة إلى تقدير الضمائر في هذه المشتقات لأنَّ (ضارب، ومضروب وضاربون، ومضروبون) وغيرها من المشتقات يدل كل بناء فيها على الفاعل أو نائبه.

ومن المرفوع بالظرف الواقع خبراً[9] قوله تعالى: ﴿بلى مَنْ أسْلَمَ وَجْهَهُ لله وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عند ربِّه. . . . ﴾[10].

---

(1) النور / ٢٣.
(2) المؤمنون / ٩٤.
(3) المؤمنون / ٤١.
(4) النور / ٥١.
(5) النور / ٥٥.
(6) الأنبياء / ٣٤.
(7) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ٥٦، المسألة السابعة.
(8) انظر الصفحة / ٩٤، وانظر الرد على النحاة (تحقيق محمد إبراهيم البنا): /٧٩، وانظر مقدمة الرد على النحاة (تحقيق الدكتور شوقي ضيف): / ٢٥ ـ ٢٧.
(9) انظر ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع الخبر الصفحة / ١٠٢٢.
(10) البقرة / ١١٢.

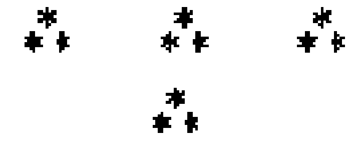
ومن المرفوع بالظرف الواقع نعتاً[1] ، قوله تعالى: ﴿أولئك على هدى من ربهـــم﴾[2] .

ومن المرفوع بالظرف الواقع مفعولاً ثانياً[3] قوله تعالى: ﴿..... يجعلون أصابعهم في آذانِهِمْ مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ الموتِ....﴾[4].

ومن المرفوع بالظرف الواقع حالاً[5] قوله تعالى: ﴿وباءوا بغضبٍ مِنَ الله...﴾[6].

ومن المرفوع بالظرف الواقع صلةً[7] قوله تعالى: ﴿فلمَّا أضاءتْ ما حَولَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنورِهِم.....﴾[8].

ولا ضرورة تدعو إلى تقدير متعلق لما مر، لأنَّ في جعل الظرف حالاً أو خبراً وغير ذلك إغناءً عن التكلف والتمحل[9].



(١) انظر ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع النعت، الصفحة / ١٠٤٦.
(٢) البقـــرة / ٥.
(٣) انظر ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع المفعول الثاني الصفحة / ١٠٧٠.
(٤) البقـــرة / ٩.
(٥) انظر ما في هذا البحث من شبه جملة في موضع الحال، الصفحة / ١٠٥٦.
(٦) البقـــرة / ٦١.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله المضمر الصفحة / ٥٤٩.
(٨) البقـــرة / ١٧.
(٩) انظر ما في هذا البحث من الإعراب التقديري الصفحة / ١١٥٣.

# ٢ - المنصوبات

## حذف المفعول به

ذكر صاحب (إعراب القرآن)[١] المنسوب إلى الزجاج أنَّه لو حاول إنسان أنْ يأتي بجميع ما في التنزيل من حذف المفعول به لتوالت عليه الفتوق، ولم يستطع القيام به لكثرته، ويقرن ذلك بمن يستقي من بئر زمزم فيغلبه.

وذكر ابن جني[٢] أنَّ حذفه كثير، ولا يركبه إلاَّ من قوى طبعه وأنَّ حذفه[٣] أقوى دليل على قوة عربية الناطق.

وذكر ابن هشام[٤] وغيره[٥] أنَّ حذفه كثر في الفواصل.

وقيل[٦] إنَّ حذفه جائز لأنَّه فضلة.

ودوَّن السيوطي في همعه[٧] ست صور لا يصح فيها حذف المفعول ولا

---

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج : ٢ / ٤٠٥، ٢ / ٤٦٦.
(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ٣٣٥.
(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات : ٢ / ٣٥٦.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٢٩ ـ ٨٣٠.
(٥) انظر البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٦٧، ٣ / ١٦٣، شروح التلخيص: ٢ / ١٣١، الحجة في علل القراءات السبع للفارسي: ١ / ٢٤.
(٦) انظر المقرب / ١١٤، المقدمة المحسبة: ٢ / ٣٧٥، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٣٩.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣ / ١٣.

ضرورة إلى تدوينها لأنَّه ليس في التنزيل موضع يمكن أنْ يعد على خلاف بعضها.

وذكر ابن يعيش[1] أنَّ حذفه على ضربين، أحدهما أنْ يحذف وهو مقصود، فيكون سقوطه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به، والآخر أنْ تحذفه معرضاً عنه البتة لأنَّ الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة.

وبعد فلقد قمت باستقصاء شامل لما في التنزيل فوجدت حذف المفعول يكثر كثرة مفرطة، ولقد قمت بتدوين جميع المواطن التي حذف فيها المفعول، ورغبة في الاختصار آثرت ألاَّ أذكرَها جميعها في هذا البحث مكتفياً بذكر ما جاء في سورة البقرة من حذفه[2].

ولقد انتهيت إلى أنَّ المفعول به يحذف في مواضع يمكن أنْ يقاسَ عليها لكثرتها ولأنَّها في أفصح كلام:

(١) إذا كان عائد اسم موصول.

(٢) إذا كان المراد التهويلَ والتخويفَ والاحتقار.

(٣) إذا كان غيرَ مراد ولا محوجَ إلى ذكره.

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٣٩.

(٢) انظر الآيات: ٦ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٨ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٤ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٣٠ ـ ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٤٢ ـ ٤٤ ـ ٥٢ ـ ٥٣ ـ ٥٨ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٣ ـ ٦٦ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٣ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٨٤ ـ ٨٧ ـ ٩٣ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ١٠٠ ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٤ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٣ ـ ١١٨ ـ ١٢١ ـ ١٢٦ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٤٢ ـ ١٤٨ ـ ١٥٠ ـ ١٥٢ ـ ١٥٤ ـ ١٥٧ ـ ١٦٠ ـ ١٦٤ ـ ١٦٥ ـ ١٦٦ ـ ١٦٧ ـ ١٦٨ ـ ١٧١ ـ ١٧٢ ـ ١٧٣ ـ ١٧٧ ـ ١٨٠ ـ ١٨٣ ـ ١٨٥ ـ ١٨٧ ـ ١٨٩ ـ ١٩٤ ـ ١٩٥ ـ ١٩٦ ـ ١٩٧ ـ ١٩٨ ـ ١٩٩ ـ ٢٠٣ ـ ٢٠٥ ـ ٢١١ ـ ٢١٢ ـ ٢١٣ ـ ٢١٧ ـ ٢٢٠ ـ ٢٢١ ـ ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ـ ٢٢٨ ـ ٢٣٣ ـ ٢٣٥ ـ ٢٤٣ ـ ٢٤٥ ـ ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ـ ٢٤٩ ـ ٢٥٣ ـ ٢٥٤ ـ ٢٥٨ ـ ٢٦١ ـ ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ـ ٢٦٩ ـ ٢٧١ ـ ٢٧٢ ـ ٢٧٩ ـ ٢٨٢ ـ ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٤) فيما ظاهرة أنَّ الظرف مفعول به.

(٥) إذا كان المصدر مضافاً إلى فاعله.

(٦) فيما تكثر فيه تأويلات النحويين لابتكار الأوجه الإعرابية الجائزة.

(٧) إذا كان اسماً تقدم عليه مثله في الإعراب واللفظ أو في اللفظ.

(٨) إذا كان ضميراً تقدم عليه مثله في اللفظ.

(٩) رعايـــة الفاصلـــة.

(١٠) إذا جعل حرف الجر الداخل على ما يمكن أنْ يكون مفعولاً غير زائد.

(١١) إذا كـــان للعموم.

(١٢) فيما يسمى بالاحتبـــاك.

(١٣) في الاحتجاج للقـــراءات.

(١٤) إذا كان مفعول المشيئة في جملة الشرط أو ما في معناها:

(١٥) إذا كان عائد اسم الشرط.

(١٦) إذا كان عائد المبتدأ.

(١٧) إذا كان عائد المنعـــوت.

(١٨) إذا كان ياء المتكلم في حشو الكلام أو في الفواصل.

(١٩) في التنـــازع.

**(١) إذا كان عائد اسم موصول:**

يشيع حذف المفعول به إذا كان عائداً لاسم موصول في مواطن كثيرة جداً، ويكفي أنْ أُدوِّن ما في سورة البقرة منها[1]، ومن ذلك قوله تعالى:

---

(١) ٣، ٢٣ ـ ٢٥ ـ ٣٠ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٤١ ـ ٦١ ـ ٦١ ـ ٦٣ ـ ٧٢ ـ ٧٤ ـ ٧٧ ـ ٨٠ ـ ٨٥ ـ ٨٧ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٣ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ١٠٢ ـ ١١٠ ـ ١٣٤ ـ ١٣٦ ـ ١٤٠ ـ ١٤٤ ـ ١٤٩ ـ ١٥١ ـ ١٥٩ ـ ١٦٤ ـ ١٦٩ ـ ١٧٠ ـ ١٧٢ ـ ١٧٤ ـ ١٨٧ ـ ٢٠٢ ـ ٢١٥ ـ ٢٢٥ ـ ٢٢٩ ـ ٢٣٣ ـ =

﴿قال إنّي أعْلَمُ ما لا تعلمونَ﴾[1] ومن ذلك أيضاً قوله: ﴿لا عِلمَ لنا إلاَّ ما عَلَّمْتَنا﴾[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأعْلَمُ ما تُبْدونَ وما كنتم تكتُمونَ﴾[3]، أي: ما لا تعلمونه،إلاَّ ما علَّمْتَنا إياَّه، وأعلم ما تُبْدونَه،وما كنتم تكتمونه.

(٢) إذا كان المرادُ التهويلَ والتخويفَ والاحتقار.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كلاَّ سيعلمونَ ثم كلاَّ سيعلمونَ﴾[4]، أي: سيعلمـون ما يحـل بهم من العقوبـات، وحـذف المفعـول على سبيـل التهويل[5]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كلا سوف تعلمـون ثم كلا سـوف تعلمون﴾[6]، أي عاقبة هذا[7]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللهُ لأَغْلِبَنَّ أنا ورُسُلي﴾[8]، أي: لأَغلِبَنَّ الكفارَ[9]، فحذف المفعول به للاحتقــار.

(٣) إذا كان غيرَ مرادٍ ولا مُحْوجٍ إلى ذكــره:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَ تعبد ما لا يَسْمَعُ ولا يُبْصِرُ...﴾[10]: مفعولا (يَسْمَعُ) و(يُبْصِرُ) محذوفان، وهما غير منويين لأنَّ المقصود إثباتُ هاتين

---

= ٢٣٤ - ٢٣٧ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤٨ - ٢٥١ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٦١ - ٢٦٤ - ٢٦٧ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٤.

(١) البقـرة / ٣٠.

(٢) البقـرة / ٣٢.

(٣) البقرة / ٣٣.

(٤) النبأ / ٤ - ٥.

(٥) انظر البحر المحيط: ٨ / ٤١١، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٠١، الكشاف: ٢٠٧/٤ تفسير القرطبي: ١٩ / ١٧٠.

(٦) التكاثـر / ٣ - ٤.

(٧) انظر: الكشاف: ٤ / ٢٨١، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٩٢، تفسير القرطبي: ٢٠ / ١٧٢، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٩٤.

(٨) المجادلـة / ٢١.

(٩) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٦٤.

(١٠) مريم / ٤٢.

الصفتين أو نَفْيهُما[1]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِنْ دونِهِم امرأتين تذودانِ... ﴾[2]، أي: تذودان غنمهما عن الماء، أو تذودان الناس عن غنمهما. والمقصود من الآية الذَّوْدُ لا المذود[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّكُم قومٌ تجهلونَ﴾[4]، أي: تجهلونَ ذلك وليس المراد الذي يجهلونه بل إظهار جهلهم[5].

**(٤) فيما ظاهره أنَّ الظرف مفعول به:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذي باركْنا حولَهُ... ﴾[6] أي: باركنا الأشياء حولَهُ وأجاز أبو البقاء[7]، أنْ يكون (حولَهُ) مفعولاً به، وهي مسألة لا تصح إلَّا إذا كانت نعتاً لمفعول محذوف.

ومن ذلك قراءة ابن عباس وغيره الشاذة: «فقالوا ربُّنا بعَّدَ بين أسفارنا»[8]، بضم الباء من (ربُّنا) وتشديد العين وفتح الباء على الخبر في قوله (بعَّدَ) على أنَّ الفعل متعد مفعوله محذوف أيْ: بعَّدَ السفر بين أسفارنا، ويجوزَ أنْ يكون (بَيْنَ) مفعولاً به، وهو قول ابن جني[9] وأبي حيَّان، وهو الظاهر، وهو عند أبي علي الفارسي[10]، مصدر (بانَ) استعمل

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦ / ١٩٤، الكشاف: ٢ / ٥١١.

(٢) القصص / ٢٣.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٧٩٨، حاشية الشهاب: ٧ / ٧٠، البحر المحيط: ٧ / ١١٣، معاني القرآن للفراء: ٢/٣٠٥.

(٤) الأعراف / ١٣٨.

(٥) انظر شواهد أخرى: هود / ٢٩، النمل / ٥٥، الأحقاف / ٢٣.

(٦) الإسراء / ١.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨١١.

(٨) سبأ / ١٩.

(٩) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢ / ١٨٩.

(١٠) انظر البحر المحيط: ٧ / ٧٣، وانظر: حاشية الشهاب ٧ / ١٩٩، الكشاف: ٣ / ٢٨٦، معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٥٩، وانظر لسان العرب (بين).

استعمالَ الظرف اتساعاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حتى إذا بلغَ بينَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دونهما قوماً لا يكادونَ يفقهونَ قولاً﴾[1]، أي: إذا بلغ مُرادَهُ[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واذكروا إذْ جَعَلَكُم خُلَفَاءَ. . . . . .﴾[3].

ذكر أبو القاسم الزمخشري أنَّ (إذْ) في موضع نصب على المفعول به، وذهب الحوفي إلى أنّه ظرف لـ (اذكروا) على أنَّ المفعول به محذوف أي: واذكروا آلاءَ اللهِ عليكم إذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ[4]. وإنّني لأميل إلى ما ذهب إليه أبو القاسم لأنَّ هذا الظرف قد كثُرَ في هذا الموضع، فالأظهر القياس عليه من باب الاتساع في الظروف، ولا محوج إلى تقدير مفعول.

**(٥) إذا كان المصدر مضافاً إلى فاعله:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنآنُ قومٍ أنْ صدُّوكم عن المسجد الحرام. . .﴾[5]: المصدر (شنآنُ) إمّا أنْ يكونَ مضافاً إلى الفاعل والمفعول به محذوف: أي: شنآن قوم إيّاكم، وإمّا أنْ يكون مضافاً إلى المفعول به والفاعل محذوف أي: شنآنكم لقوم[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أنزلنا إليكم كتاباً فيه ذِكْرُكُم. . . .﴾[7] أي: ذكركم إيّانا، فحذف المفعول به، ويجوز أنْ يكون مضافاً إلى المفعول

---

(١) الكهف / ٩٣.

(٢) انظر: البحر المحيط ٦ / ١٦٣، حاشية الشهاب: ٦ / ١٣٤، التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٦٠.

(٣) الأعراف / ٦٩، وانظر شاهداً آخر الأنفال / ٢٦.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٣٢٤، حاشية الشهاب: ٤ / ١٨٢.

(٥) المائدة / ٢.

(٦) انظر: الدر المصون ورقة / ١٨٩٠.

(٧) الأنبياء / ١٠.

به أي: ذكرنا إيَّاكم[1].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قل ما يعبأ بكم رَبِّي لولا دعاؤُكم فقد كذَّبتم فسوفَ يكونُ لِزاماً﴾[2]. أي: لولا دعاؤكم إيَّاه، ويجوز أنْ يكون المصدر مضافاً إلى المفعول به أي: لولا دعاؤه إياكم.[3].

**(٦) فيما تكثر فيه تأويلات النحويين لابتكار الأوجه الإعرابية الجائزة:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل أَرَأَيْتَكُمْ إن أتاكم عذابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكم السـاعةُ أغيرَ اللهِ تدعون﴾[4]: في تحقيق قوله (أَرَأَيْتَكم) أقوال أختار منها ما فيه تأويل نحوي:[5].

(١) أنْ تكون التاء في موضع الفاعل، وما لحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب وأعني اختلافه عن اختلاف التاء، وهو قول البصريين، وعليه فالمفعول الأوَّل محذوف اختصاراً إنْ كانت علمية وجملة الاستفهام ﴿أغيرَ اللهِ تدعونَ﴾ في موضع المفعول الثاني. وقد يكون الفعل معلَّقاً عن العمل وجملة الاستفهام سادة مسد المفعـولين من غير حـاجة إلى تقـدير مفعول. وذكر الرضي[6] أنَّ جملة الاستفهام مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها، وليسـت مفعولاً ثانياً لأنَّ الرؤية بصرية بمعنى (أَخْبرني) ولا بدَّ عنده

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩١٣.

(٢) الفرقان / ٧٧.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٤٠٢، التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٧٩، وانظر شواهد أخرى: الأعراف / ١٤٤ ـ يونس ١١، الرعد / ٣١ مريم / ٨٢، طه / ٨٧، الأنبياء ١٠ ـ الحج ١ ـ غافر / ١٠.

(٤) الإنعام / ٤٠ وانظر شواهد أخرى: الأنعام / ٤٧ ـ الإسراء / ٦٢، الماعون / ١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٤ / ١٢٧. حاشية الدسوقي على المغني: ١/٢٦٤ ـ ٢٦٥. التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٢٠، حاشية الشهاب ٤/٥٨ ـ ٥٩، تفسير القرطبي ٤٢٢.

(٦) شـرح الرضي على الكافيـة: ٢ / ٢٨٢.

من ذكر جملـة الاستفهام مقدَّرة أو ظاهرة سواء أُتي بالمفعول أو لم يُؤْتَ به.

(٢) أنْ يكون المفعول الأوَّل محذوفاً والثاني جملة الاستفهام، وهو قول أبي حيَّان[١]، الذي ذكر أنَّه لم يجده بالاستقراء إلَّا جملة استفهامية، والفعل بمعنى (أَخْبِرْني): كما مر. فتكون المسألة عنده من باب التنازع إذا عمل الثاني وهو (أتاكم) فارتفع (عذابٌ)، ولَوْ أعمل الأوَّل لانتصب. وقول أبي حيَّان يحتاج إلى رابط بالمفعول الأوَّل أي: أرأيتَكُم عذابَ اللهِ إنْ أتاكم عذابُ اللهِ أَوْ الساعةُ إنْ أتتكم أَغَيْرَ اللهِ تدعونَ لكشفه. وكون الفعل معلقاً عن العمل أظهر من قول أبي حيَّان لأنَّ ذلِك يغنينا عن تقدير مفعول ورابط. وقدَّر أبو البقاء المفعول الأول: أرأيتكم عبادَتَكم الأَصنامَ ويدل عليه قوله ﴿أغيرَ الله تدعونَ﴾.

(٣) أنْ يكون المفعول الأوَّل ضمير المخاطبين المتصل بالفعل، وهو قول الكسائي، وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني. وقيل إنَّ هذا القول يلزمه في مثل قولنا: أرأَيْتَكَ زيداً ما صَنَعَ، الاقتصارُ على المنصوب، وهو (زيداً)، وحذف جملة الاستفهام، والفائدة لا تتم بحذفها.

وما جاء ظاهره على غير ذلك يحمل على تقدير مثل هـذه الجملة الاستئنافية كما مرَّ[٢]. عند الرضى كقوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَكَ هذا الذي كَرَّمْتَ عليَّ﴾[٣]، والتقدير: لِمَ كرَّمْتَهُ عليَّ وأنا خيرٌ منه، ولعل الآية التي نتحدَّث عنها ليس من هذا الباب لأنَّ الجملة الاستفهامية مذكورة فيها، وعليه فيمكن حمل الكلام على قول الكسائي.

---

(١) انظـر البحـــر المحيط : ٤ / ١٢٧.
(٢) شرح الرضـــى على الكافيـــة : ٢ / ٢٨٢.
(٣) الإسراء / ٦٢.

(٤) أنْ لا يكونَ للفعل مفعول أو مفعولان على أنَّ (أَرَأَيْتَكُم) بمعنى (أما) والتقدير: أمّا إنْ أتاكم عذابه، وعليه فالاستفهامُ جواب (أَرَأَيْتَ) لا جواب الشرط، وهو قول الأخفش[١]، وقد تبعه ابن عطية[٢]، والقرطبي[٣]، وهو تأويل بعيد عند أبي حيّان[١].

(٥) أنْ تكون جملة الشرط من قوله: ﴿إنْ أتاكم عذابُ اللهِ أو أَتَتْكُم الساعةُ... ﴾ إمّا في موضع المفعول الثاني على أنَّ ضمير المخاطبين المفعول الأوّل وإمّا في موضع المفعول على أنَّ ضمير المخاطبين لا موضع له، والفعل مما يتعدى إلى واحدٍ[٤]، ويظهر لي أنَّ هذا القول للزمخشري[٥]، إذْ ذهب في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الذي ينهى عبداً إذا صلَّى أَرَأَيْتَ إنْ كانَ على الهُدى أوْ أَمَرَ بالتقوى أَرَأَيْتَ إنْ كذَّبَ وتولَّى أَلَمْ يَعلَمْ بِأَنَّ اللهَ يرى﴾[٦] إلى أنَّ (الذي) مفعول الفعل الأوّل وجملة الشرط ﴿إنْ كان على الهُدَى﴾ في موضع المفعول الثاني على أنَّ (أرأيْتَ) الثانية مكررة للتوكيد وعلى أنَّ (رأى) علمية، وجواب الشرط عنده الجملة الاستفهاميَّة ﴿أَلَمْ يعلم بأنَّ اللهَ يرى﴾ وقد ردَّ[٧] عليه أبو حيان لأنَّ مذهبه كما مرَّ أنْ يكون الثاني جملة استفهامية، فيكون المفعول الأوّل لـ(أَرَأَيْتَ﴾ الثانية والثالثة محذوفاً والجملة الاستفهامية توالي عليها ثلاثة طوالب، فيكون المفعول الثاني لـ( أَرَأَيْتَ) الأولى محذوفاً، وهو جملة الاستفهام الدال عليها الاستفهام المتأخر، ولدلالته عليه حذف مفعول الثالثة الأوّل، وحذفا

---

(١) البحر المحيط : ٤ / ١٢٧.
(٢) البحر المحيط : ٨ / ٥٧.
(٣) تفسير القرطبي ١٦ / ١٨٩، وانظر رصف المباني / ٩٧.
(٤) تفسير القرطبي ٦ / ٤٢٢.
(٥) الكشاف : ٤ / ٢٧١.
(٦) العلق الآيات ٩ ـ ١٤.
(٧) البحر المحيط : ٨ / ٤٩٤، وانظر : حاشية الشهاب: ٨ / ٣٨٠.

معاً في الثانية لدلالة مفعول (أَرَأَيتَ) الأُولى على الأَوَّل ومفعول (أَرَأَيْتَ) الأخيرة، وهو جملة الاستفهام على الثاني، والمسألة عند أبي حيَّان ليست من باب التنازع لأَنَّه إضمار جمل.

وقد رد أَبو حيان أيضاً كون جملة الاستفهام ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ بأَنَّ اللهَ يرى﴾ جواباً للشرط لأَنَّ ذلك لا يصح إلاَّ بالفاء ظاهرة أو مضمرة، وذكر أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أحداً أجاز ذلك لأنَّ الجميع نصوا على وجوب الفاء، ولا يجوز حذفها إلاَّ في ضرورة الشعر، وليس القول على ما زعم لأَنَّ الرضي[1] أجاز أَنْ تكون الجملة المصدرة بهمزة الاستفهام سواء كانت فعلية أو اسمية جواباً للشرط من غيرها، وأجاز أيضاً أن تُحْمَلَ (هل) عليها، فيكون الزمخشري من السابقين إلى ذلك، ويكون في الآية أيضاً حذف جواب الشرط من جملة (أَرَأَيتَ) الثانية، أي: إنْ كان على الهدى أَوْ أمر بالتقوى ألم يَعْلَمْ بأَنَّ الله يرى.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما يُغْني عَنْهُ مالُه إذا تردَّى﴾[2]: (ما) اسم استفهام في موضع نصب على المفعول به بـ(يُغْني)، ويجوز أَنْ تكون حرف نفي والمفعول به محذوف أي: وما يُغْني عَنْهُ شيئاً[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ شيعةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾[4] أي: ثم لَنَنْزِعَنَّ الفريق الذي يقالُ فيهم ذلك[5].

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٦٣.
(٢) الليـل / ١.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٩١، البحر المحيط: ٨ / ٤٨٣، معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢٧١، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٩.
(٤) مريم / ٦٩.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.

**(٧) إذا كان اسماً تقدَّم عليه مثلُهُ في الإعرابِ واللفظِ أوْ في اللفظ:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأعطى قليلاً وأكدى﴾[١]، أي: وأعطاه قليلاً وأكدى القليل، أي: وأكْداهُ[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَها وما يَسْتَأْخِرونَ..﴾[٣]، أي: وما يَسْتَأْخِرونه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿آمِنِين مُحَلِّقِينَ رؤوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾[٤]، أي: ومُقَصِّرِينَ الرؤوسَ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأَوْفوا بعهد اللهِ إذا عاهَدْتُم..﴾[٦] أي: إذا عاهَدْتُموهُ[٥].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يمحو اللهُ ما يشاءُ وَيُثْبِتُ﴾[٧]، أي: ويثبته.

**(٨) إذا كان ضميراً تقدم عليه مثله في اللفظ:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتابَ عليه وَهَدَى﴾[٨]. أي: وهداه إلى الحقّ.

---

(١) النجم / ٣٤.
(٢) أكدى: قطع القليل. انظر لسان العرب (كدى).
(٣) الحجر / ٥.
(٤) الفتح / ٢٧.
(٥) النحل / ٩١.
(٦) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٦ / ٤١٩.
(٧) الرعد / ٣٩.
(٨) طه / ٢٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما وَدَّعَكَ ربُّكَ وما قلى﴾[1]، أي: وماقلاك، فحذف المفعول اختصاراً لأنَّه ضمير المخاطب، وحذفه عند ابن هشام[2]، والزمخشري [3] للفاصلة، ولعل مَا في هذه الآية الكريمة يعد شاهداً على هذين القولين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألَمْ يَجِدْكَ يتيماً فآوى﴾[4]: القول في هذه الآية كالقول في سابقتها.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ووجدك ضالاً فهدَى ووجدك عائلاً فأغنى﴾[4].

**(٩) رعايـــة الفاصلــــة.**

ومن ذلك قوله: ﴿فَقُلْ هل لَكَ إلى أن تَـزَكّى وأَهْدِيَـكَ إلى رَبِّك فتخشى فأراه الآيَةَ الكُبْرَى فكذَّبَ وعصى ثم أَدْبَرَ يسعى فحشر فنادى﴾[5]:

في هذه الآيات الكريمة حذف مفاعيل الأفعال: تَخْشَى، عصى، حشَرَ نادى، والتقدير: فَتَخْشَاهُ، وعصاه أو: وعصى ربَّه، فحشَرَهم فناداهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ والضُّحى والليل إذا سجى ما ودَّعكَ ربُّك وما قلى وَلَلآخِرَةُ خيرٌ لك من الأُولى ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّك فترضى أَلَمْ يَجِدْكَ يتيماً فآوى ووجدك ضالاً فهدى ووجدك عائلاً فأغنى﴾[6]:

---

(١) الضحـى / ٣.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : / ٨٣٠، وانظر: البحر المحيط ٨ / ٤٨٥، الكشاف: ٤/ ٢٦٣، التبيان في تفسير القرآن: ١٠ / ٣٦٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٩٢.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٦٦.

(٤) الضحـى / ٦ ـ ٨.

(٥) النازعـات / ١٨ ـ ٢٣.

(٦) الضحـى / ١ ـ ٨.

ففي هذه الآيات الكريمة حذف مفاعيل الأفعال: قلى، ترضى، آوى، هدى، أغنى.

**(١٠) إذا جُعِلَ حرف الجر الداخلِ على ما يمكن أنْ يكون مفعولاً به غَيْرَ زائدٍ:**

ومن ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿وشجرةً تخرُجُ من طورِ سَيْناءَ تُنْبِتُ بالدُّهْنِ وصِبْغٍ للآكِلينَ﴾[١] بضم التاء وكسر الباء من ﴿تُنْبِتُ﴾: في تأويل هذه القراءة أوجه:

(أ) أنْ تكونَ الباء زائدة في المفعول به كقوله تعالى: ﴿ولا تُلْقُو بأيديكم إلى التَهْلُكَةِ﴾[٢] وهو مذهب أبي عبيدة، وهو قول ضعيف عند ابن جني لأنَّ فيه ادِّعاء الزيادة من غير ضرورة ولأنَّ غيره أظهر منه.

(ب) أنْ تكونَ للملابسةِ والمفعول محذوف أي: تُنْبِتُ جَناها ومَعَها الدُّهْنُ، وهو قول أبي علي الفارسي وابن جني[٣] وغيرهما.

(جـ) أنْ تكون للملابسة على أنَّ (أفعل) بمعنى (فَعَلَ) وهما لغتان، وهو قول الفراء وأبي إسحاق الزَّجاج، وهو أظهر الأقوال عندي وأقلُّها تكلُّفاً. وأجاز أبو البقاء[٤] أنْ تكون الباء في هذا الوجه للسبب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ قومَكَ يأخذوا بِأَحْسَنِها..﴾[٥]: الباء زائدة

---

(١) المؤمنون: ٢٠.

(٢) البقرة: ١٩٥.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٨٨.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٥٢، وانظر: تفسير القرطبي: ١٢/١١٥، الكشاف: ٣/٢٩، البحر المحيط: ٦/٤٠١،، حاشية الشهاب: ٦/٣٢٦، معاني القرآن للفراء: ٢/٩٥٢، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٣١٥.

(٥) الأعراف: ١٤٥.

في مفعُول ﴿يَأْخُذُوا﴾، وقيل إنَّ المفعول محذوف والتقدير: يَأْخُذوا ما ينفعهم مصحوبين بأحسنها، فيكون شبه الجملة ﴿بِأَحْسَنِهَا﴾ في موضع الحال[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد صَرَّفْنا في هذا القرآن للناس من كلِّ مَثَلٍ...﴾[2]. يجوز أنْ تكونَ (مِنْ) في ﴿من كلِّ مَثَلٍ﴾ زائدة في المفعول على قول الأخفش ويجوز أنْ يكون المفعول الموصوف محذوفاً أي: مثلاً من كلِّ مَثَلٍ[3]

**(١١) إذا كان للعموم:**

ومن ذلك قوله تعالى ﴿لا تُبْقي ولا تَذَرُ﴾[4] أي: لا تُبْقي شيئاً يُلْقى ولا تَذَرُه، فالمفعول به المحذوف يشمل كل ما يُلقى إليها[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذْ قال إبراهيمُ ربي الذي يُحْيي ويُميتُ﴾[6] أي: يُحْيي الخلقَ ويُميتُهم. وقد جاء المفعول مذكوراً في قوله تعالى: ﴿كذلك يُحْيي الله الموتى..﴾[7]، وفي قوله تعالى: ﴿ثم يُميتُكم ثمَّ يُحييكُم..﴾[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما تُغْنى الآياتُ والنذُرُ عن قوم لا يُؤْمِنونَ﴾[9]: يجوز في (ما) أنْ تكونَ نافية فيكون المفعول المحذوف عامًّا

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣٨٨/٤، حاشية الشهاب: ٢١٧/٤.

(٢) الكهف: ٥٤.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ١١٢/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٨٥٢/٢.

(٤) المدثر: ٢٨.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٢٧٦/٨، الكشاف: ١٨٣/٤ تفسير القرطبي: ٧٧/١٩.

(٦) البقرة: ٢٥٨.

(٧) البقرة: ٧٣.

(٨) الروم: ٤٠.

(٩) يونس: ١٠١.

أي: فما تُغْني شَيْئاً، ويجوز أنْ تكونَ استفهامية في موضع نصب على المفعول به[1]. وهو الظاهر.

**(١٢) فيما يسمى بالاحتباك:**

ولم أَقِفْ في التنزيل الأعلى موضع واحدٍ، من هذه المسألة، وهو قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ أمَّ القُرى ومَنْ حَوْلَها وتُنْذِرَ يومَ الجمعِ لا ريبَ فيه..﴾[٢]: الفعل ﴿أَنذَرَ﴾ يتعدى إلى مفعولين الأوَّل منهما صريح، والثاني يكون صريحاً وغير صريح، والتقدير في الآية الكريمة: لِتُنْذِرَها عذابَ يوم عظيم أو بِعَذابِ يومٍ عظيمٍ، فحذف المفعول الثاني، وفي الكلام حذف مفعول ﴿وَتُنْذِرَ﴾ الثاني والتقدير: وتُنْذِرَ أهلَ مكّة يومَ الجمعِ، فتكون المسألة من الاحتباك، وذكر أبو حيان[٣] أنَّ حذف المفعول الأوَّل من الثاني يُوهِمُ أنَّ المراد كلُّ واحدٍ، فيكون في الآية تهويل في الأوَّل وإيهامٌ في الثاني. ويجوز أنْ يكونَ (يومَ) ظرفاً فيكون المفعولان محذوفين. ويدلُّ على تعدية هذا الفعل إلى مفعولين صريحين قوله تعالى: ﴿ولقد أنْذَرَهُم بَطْشَتَنا..﴾[٤].

**(١٣) في الاحتجاج للقراءات:**

ومن ذلك قراءة المفضَّل الشاذة: ﴿إنَّ اللهَ بالغاً أَمْرُهُ قد جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شيء قَدْراً﴾[٥] بِنَصْبِ ﴿بالغاً﴾ ورفع ﴿أَمْرُه﴾ على أنَّ مفعول اسم الفاعل محذوف، أي: بالغاً أمرُهُ ما شاء[٦]، وقد ذُكِرَ مفعول ﴿بَلَغَ﴾ في قوله

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٦٣/٥، البحر المحيط: ١٩٤/٥ التبيان في إعراب القرآن ٦٨٦/٢، البرهان في علوم القرآن: ١٦٤/٣.

(٢) الشورى: ٧.

(٣) انظر البحر المحيط: ٤٣/٧، وانظر: الكشاف: ٤٦١/٣.

(٤) القمر: ٣٦.

(٥) الطلاق: ٣.

(٦) انظر البحر المحيط: ١٦٣/٦، الكشاف: ١٢١/٤.

تعالى: ﴿حتى إذا بَلَغَ مغرب الشمس..﴾[1] ويكون خبر (إنَّ) قوله ﴿قَدْ جَعَلَ اللهُ....﴾، ويجوز أنْ يُحْمَلَ الكلامُ على لغةِ من ينصب بـ (إنَّ) الجزأين.

ومن ذلك قراءة مجاهد وغيره الشاذة: ﴿أرْسِلْه مَعَنا غداً نُرْتِعْ ونَلْعِبْ..﴾[2] أي: نرتِعْ المواشيَ أوْ غيرَها ونُلْعِبْه[3].

ومن ذلك أيضاً قراءة علي بن أبي طالب الشاذة:﴿أفلا يَنْظُرونَ إلى الإبلِ كيفَ خَلَقْتُ وإلى السماء كيفَ رَفَعْتُ وإلى الجبالِ كَيْفَ نَصَبْتُ وإلى الأرْض كيفَ سَطَحْتُ﴾[4] بفتح أوائلِ الأفعال وضم التاءات على أنَّ في الكلام حذف مفعول كل فعل والتقدير: خلقتها وسَطَحْتُها ونَصَبْتُها[5].

**(١٤) إذا كان مفعول المشيئة في جملة شرط أو ما في معناها:**

ذكر الزركشي[6] أنَّ مفعولي (شاء) و(أراد) يـذكـران في ثلاثةِ مواضِعَ، الأوَّل: إذا كان مفعولُ المشيئةِ أو الإرادةِ عظيماً ـ أو غريباً كقوله تعالى: ﴿لو أراد اللهُ أنْ يَتَّخِذَ وَلَداً لاصطفى ممَّا يخلق ما يشاء سبحانه...﴾[7]. والثاني: إذا احتيجَ لعودِ ضمير عليه كقوله تعالى: ﴿ولَوْ أردنا أنْ نَتخِذ لهواً لاتَّخَذْناهُ مِنْ لدنَّا إنْ كنَّا فاعلين﴾[8]، والثالث: أنْ يكون السامع منكراً لذلك أو كالمنكر، فإنْ لَمْ يَكُنْ مُنْكِراً فالحذف.

---

(١) الكهف: ٨٦.

(٢) يوسف: ١٢.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٨٥ المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات: ١/٣٣٣.

(٤) الغاشية: ١٧ ـ ٢٠ ـ وانظر شاهداً آخر الصافات: ٩٤.

(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٥٦، حاشية الشهاب: ٨/٣٥٤، تفسير القرطبي: ٢٠/٣٦.

(٦) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٧٠.

(٧) الزمر: ٤.

(٨) الأنبياء: ١٧.

وذكر[1] أيضاً أنَّ أبا حيَّانٍ قد أنكر هذه القاعدة وأنَّه ذَكَر أنَّ البيانيين قد غَلِطوا في دعواهم لزوم حذف مفعول المشيئة إلا فيما إذا كان مُسْتَغْرِباً.

وذكر أبو حيان[2] والسمين الحلبي[3] أنَّ مفعولي (يشاء) و(يُريدُ) يحسن ذكرهما لغرابتهما، وذكر أبو حيَّان[4] في موضع آخر أنَّه تتبَّع ما جاء في القرآن وكلام العرب من هذا التركيب فوجد أنَّ المفعول لا يكون محذوفاً إلاَّ من جنس جواب (لو) وقد ردَّ ما قدَّره الزمخشري على خلاف هذا الأصل كقوله تعالى: ﴿قالوا لو شاء ربُّنا لأَنْزَلَ ملائكةً...﴾[5] وتقدير مفعول المشيئة عند الزمخشري[6] هو: لَوْ شاءَ إرْسالَ الرُّسُلِ، وعند أبي حيَّان[7]: لو شاء الإنزالَ، وذكر الشهاب[8] أنَّ ما ذهب إليه أبو حيان غيرُ مطَّرِد.

وذكر الزركشي[9] أنَّه ينبغي التمهل في تقدير مفعول المشيئة لأنَّ المعنى يختلف بحسب التقدير، ويعزِّز هذا المذهب بقوله تعالى: ﴿لو شئْنا لآتَيْنا كُلَّ نفس هُداها﴾[10]، وتقدير الكلام عند عبد القاهر الجرجاني:[11] وَلَوْ شِئْنا أنْ نُؤْتِيَ كلَّ نفس هُداها لآتيناها لأنَّ تقديره على غير ما مر يؤدي إلى نفي أنْ يكون لله مشيئة لأنَّ مِنْ شأْنِ (لَوْ) انْ يكون الإثْباتُ بعدها نفياً.

ويظهر لي أنَّ مفعول المشيئة يَطَّرِدُ حذفُه في التنزيل إذا كان في حيِّز

(١) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٧١.
(٢) انظر البحر المحيط: ١/٨٩.
(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٢٠٤٨.
(٤) انظر البحر المحيط: ٧/٤٩٠.
(٥) فصلت: ١٤.
(٦) انظر الكشاف: ٣/٤٤٨.
(٧) انظر البحر المحيط: ٧/٤٩٠.
(٨) انظر حاشية الشهاب: ٧/٣٩٤.
(٩) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٦٩.
(١٠) السجدة: ١٣.
(١١) انظر دلائل الإعجاز: ١٨٤.

(لو) كقوله تعالى: ﴿ولو شاء الله لذَهَبَ بسمعهم وأبصارهم﴾[1].

ويطرد حذفه أيضاً إذا كان في حيِّز (إنْ) الشرطية كقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ ما تَدْعونَ إليه إنْ شاءَ...﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وإنْ خفتُم عيلَةً فسوف يُغْنيكُمُ اللهُ من فَضْلِه إنْ شاء إنَّ الله عليمٌ حكيمٌ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إنْ يشأْ يُذْهِبْكُم وَيَسْتَخْلِفْ مِنْ بَعْدِكُم ما يشاءُ...﴾[4].

وفي حيز (ما) كقوله تعالى: ﴿قال النارُ مثواكُم خالِدينَ فيها إلاَّ ما شاء اللهُ﴾[5]

وفي حيِّزِ (مَنْ) ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شاء فليُؤْمِنْ وَمَنْ شاء فَلْيَكْفُرْ﴾[6]

وفي حيز (اذا)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم إذا شاء أنشره﴾[7].

وفي حيِّز (حيْثُ)[8] وَ (أنّى)[9] وَ (كيْفَ)[10] وَ (إلاَّ)[11].

ولعلّكَ تتفق معي قياساً على ما مر أنَّ حذف مفعول المشيئةِ يطَّرِدْ حذفه إذا كان في حيِّز الشرط أو في حيز ما فيه معنى الشرط.

---

(١) البقرة: ٢٠. وانظر البقرة: ٧٠ ـ ٢٢٠ ـ ٢٥٣ ـ النساء: ٩٠، المائدة: ٤٨، الأنعام: ٣٥.

(٢) الأنعام: ٤١.

(٣) التوبة: ٢٨.

(٤) الأنعام: ١٣٣.

(٥) الأنعام: ١٢٨. انظر الأعراف: ١٨٨، يونس: ٤٩، هود: ١٠٧، ١٠٨.

(٦) الكهف: ٢٩، وانظر الأنعام: ٨٨، التوبة: ١٥.

(٧) عبس: ٢٢، وانظر الإنسان: ٢٨.

(٨) انظر البقرة: ٥٨، الأعراف: ١٦١، يوسف: ٥٦.

(٩) انظر البقرة: ٢٢٣.

(١٠) انظر آل عمران: ٦، المائدة: ٦٤، الروم: ٤٨.

(١١) انظر: الأنعام: ٨٠، ١١١، الأعراف: ٨٩، يوسف: ٧٦.

ولقد وَجَدْتُ أنَّ مفعول هذا الفعل قد حُذِفَ في التنزيل إلَّا في أربعة مواضع أحدها فيه وجهان، وهو قوله تعالى: ﴿إلا أنْ يشاء ربِّي شيئاً﴾ [1]: (شيئاً) يجوز أنْ يكون مفعولاً به، وأنْ يكون نائباً عن المصدر والمفعول محذوف [2].

أما المواضع الثلاثة فالفاعل فيها غيرُ الله، الأوَّل منها قوله تعالى: ﴿إلاَّ مَنْ شاء منكم أنْ يَتَّخِذَ إلى ربِّه سبيلا﴾ [3]، والثاني قوله تعالى: ﴿لِمَنْ شاءَ مِنْكُمْ أنْ يتقدَّمَ أوْ يتأخَّرَ﴾ [4]، والثالث قوله تعالى: ﴿لِمَنْ شاءَ مِنْكُمْ أنْ يَسْتقيمَ﴾ [5].

**(١٥) إذا كان عائدَ اسم الشرط:**

ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ ضَلَّ فَقُلْ إنَّما أنا من المُنْذِرينَ﴾ [6]: قوله ﴿فَقُلْ إنَّما أنا مِنَ المُنْذِرينَ﴾ في موضع جزم على جواب الشرط، وفي الكلام حذف العائد والتقدير: من المُنْذِرينَ له على أنَّ اللام للتقوية، وقيل إنَّ التقدير: فَقُلْ له وقيل ان الجواب محذوف والتقدير: فلا عَلَيَّ من وَبالِ ضلاله [7].

**(١٦) إذا كان عائد المبتدأ:**

ومن ذلك قراءة ابن عباس ومجاهد والأعمش الشاذة: ﴿قال فالحقُّ

---

(١) الأنعام: ٨٠.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٥١٣.
(٣) الفرقان: ٥٧.
(٤) المدثر: ٣٧.
(٥) التكوير: ٢٨.
(٦) النمل: ٩٢.
(٧) انظر حاشية الشهاب: ٧/٦١، البحر المحيط: ٧/١٠٢.

والحقُّ أَقولُ لَأملأنَّ جهنَّم منكَ ومِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُم أجمعينَ﴾[1]: قوله (والحقُّ) الثاني إمَّا أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: فأنا الحقُّ، وإمَّا أنْ يكونَ مبتدأ خبره محذوف أي: والحقُّ مني على أنَّ جملة القول مستأنفة. ويجوز أنْ يكون (والحقُّ) مبتدأ خبره قوله (أقولُ) على حذف العائد أي: أقولُهُ، وهو تأويلٌ فيه بعدٌ عندَ أبي البقاء[2].

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنى﴾[3] برفع ﴿وكلٌّ﴾ على الابتداء وخبره الجملة الفعلية من قوله ﴿وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾ على حذف العائد أي: وَعَدهُ اللهُ الحُسْنى، والبصريون لا يُجَوِّزون حذف العائد المنصوب إلاَّ في الشعر، وهو قول ابن عصفور[4] أيْضاً، ولذلك قيل إنَّ ﴿وَكُلٌّ﴾ خبر مبتدأ مقدَّر أيْ: وأولئك كُلٌّ، وجملة ﴿وعَدَ اللهُ الحُسْنى﴾ في موضع النعت على أنَّ في الكلام حذفَ العائد المنصوب من جملة النعت لأنَّ حذْفَه أَكْثَرُ من حذْفِهِ في جملة الخبر، ولست أتفق مع البصريين لأنَّ الكوفيين قد أجازوا هذه المسألة، فأجازها الفراء وهشام وغيرهما[5]، وهو الظاهر عن أبي حيَّان[6]. وذكر السيوطي أنَّه قيل إنَّه يجوز حذف المنصوب

---

(1) ص: ٨٤ ـ ٨٥.

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٠٧/٢.، حاشية الشهاب: ٣٢٢/٧، التبيان في تفسير القرآن: ٥٣٣/٨، البحر المحيط: ٤١١/٧، الكشاف: ٣٨٤/٣، معاني القرآن للفراء: ٤١٢/٢، مشكل إعراب القرآن: ٢٥٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢٠/٢، الكشف عن وجوه القراءات: ٢٣٤/٢، حجة القراءات: ٦١٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥١٠.

(3) النساء: ٩٥.

(4) انظر المقرَّب: ٨٤.

(5) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٦/٢، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٤٧.

(6) انظر البحر المحيط: ٢١٩/٨، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٣٥٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٢٠/٢، حاشية الشهاب: ١٥٥/٨، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٨.

بفعل متصرِّف كما في الآية الكريمة، وقيل إنَّ ذلك مقيَّدٌ بكون المبتدأ اسم استفهام أوْ (كِلا) و(كِلتا) أوْ (كُلّ)، وفي المسألة كلام مبسوط في (همع الهوامع)[1].

**(١٧) إذا كان عائد المنعوت:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فمِنْهُمْ مَنْ أرْسَلْنا عليه حاصِباً ومنهم من أخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ ومِنْهُم مَنْ خَسَفْنا به الأرضَ ومِنْهُمْ مَنْ أغْرَقْنا...﴾[2]: (مَنْ) في الآية يجوز أنْ تكون موصولة وأنْ تكون نكرةً موصوفةً عند أبي البقاء، فيكون قولُه ﴿أغْرَقْنا...﴾ في موضع النعت على حذف العائد أي: ومِنْهُم من أغْرَقْناه[3].

ومن ذلك قراءة الشذوذ ﴿وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنى﴾[4] على أنَّ قولَهُ ﴿وَعَدَ اللهُ الحُسْنى﴾ في موضع النعت على حذف العائد المنصوب[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال عِلْمُها عندَ ربِّي في كتابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي ولا ينسى﴾[6]: الجملتان من قوله ﴿لا يَضِلُّ رَبِّي﴾ و﴿لا ينسى﴾ في موضع النعت لـ (كِتابٍ) على حذف العائد المنصوب أي: لا يَضِلُّه رَبِّي ولا ينساه[7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو بَسَطَ اللهُ الرزقَ لِعبادِهِ لَبَغَوا في الأرضِ

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٦، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٤٧.

(٢) العنكبوت: ٤٠.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٣٣.

(٤) النساء: ٩٥.

(٥) انظر الصفحة ٢٧٧.

(٦) طه: ٥٢.

(٧) انظر البحر المحيط: ٦/٢٤٨.

ولكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ ما يشاءُ إنَّه بعبادِهِ خبيرٌ بصيرٌ﴾[1]: (ما) اسم موصول في موضع نصب على المفعول به، وقيل إنَّها مفعول لفعل محذوف أي: يُقَدِّرُ ما يشاء ولا محوجَ إليه، وقيل إنَّ (ما) زائدة والجملة الفعلية بعدها في موضع النعت لـ (بِقَدَرٍ)، والعائد المنصوب محذوف[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ قوما ما أُنذِرَ آباؤُهم فهم غافِلونَ﴾[3]: (ما) نافية، والجملة الفعلية المنفية في موضع النعت لـ (قوماً)، وفي الكلام حذفُ مفعولِ الفعل الثاني. ويجوز أنْ تكونَ موصولة على حذف العائد المنصوب، وأَنّ تكونَ موصوفة على أنَّ ما بعدها في موضع النعت على حذف العائد المنصوب، وأنْ تكونَ مصدريَّة، فيكون المصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيِّزها مفعولاً مطلَقاً[4] على أنَّ المفعول الثاني محذوف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَهُم ما يَدَّعونَ﴾[5]: يجوز في (ما) أنْ تكون موصوفة أو موصولة أو مصدريَّة. وهي في موضع رفع على الابتداء والخبر قوله (لهم)[6].

## (١٨) إذا كان ياء المتكلم في حشو الكلام أو في الفواصل.

تحذف ياء المتكلم التي في موضع نصب على المفعول إذا لم يكنْ بعدها ضمير كقولنا: أعطانيه، ويكون حذفها في حشو الكلام، ومن ذلك

---

(١) الشورى: ٢٧.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٤٢١/٧.

(٣) يس: ٦.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٢٣/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٢/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩١/٢، تفسير القرطبي: ٦/١٥، حاشية الشهاب: ٢٣٣/٧، الكشاف: ٣١٤/٣، معاني القرآن للفراء: ٣٧٢/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٧٩/٢.

(٥) يس: ٥٧.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٢٤٨/٧ البيان في غريب إعراب القرآن ٣٠٠/٢، مشكل إعراب القرآن: ٢٣٠/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٥/٢.

قوله تعالى: ﴿فإنَّ خيرَ الزاد التقوى واتَّقونِ يأولي الألبابِ﴾[1]. ويكون أيضاً في فواصل الآي، ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَوْفوا بِعَهْدي أُوفِ بعهدِكُم وإيَّايَ فَارهبونِ﴾[2].

وقد استقصى ابن الجزري جميع ما في التنزيل من هذه المسألة ودونه في مؤلفه (النشر في القراءات العشر)[3].

**(١٩) في التـنازع:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال آتوني أُفرِغْ عليهِ قِطْراً﴾[4]: ﴿قِطْراً﴾ منصوب بـ (﴿أفرِغْ﴾ على أنْ يكون مفعول ﴿آتوني﴾ الثاني محذوفاً، وهو قول البصرين، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الظاهر مفعول (آتوني)، ومفعول (أفرِغْ) محذوف[5]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واخْشَوْا يوماً لا يَجْزِي والِدٌ عَنْ وَلَدِهِ ولا مولودٌ هو جازٍ عن والدِهِ شيئاً...﴾[6]: ﴿شيئاً﴾ مفعول به إمَّا للفعل وإمَّا لاسم الفاعل كما مر في الآية السابقة. ويجوز أنْ يكون ﴿شيئاً﴾ نائباً عن المصدر على أنَّ في الكلام حذفَ مفعول كل عامل[7].

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿هاؤم اقرءوا كتابِيَه﴾[8]: القول فيها مثل سابقتها[9].

---

(١) البقرة: ١٩٧، وانظر البقرة: ١٨٦، آل عمران: ٢٠، غافر: ٣٨، الزخرف: ٦١.

(٢) البقرة: ٤٠، آل عمران: ٥٠، وانظر النحل: ٥١، الشعراء: ١٠٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤.

(٣) انظر النشر في القراءات العشر: ٢/١٨٠ - ١٨٢.

(٤) الكهف: ٩٦.

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١١٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٦٢، حاشية الشهاب: ٦/١٣٦، البحر المحيط: ٦/١٦٥، الكشاف: ٢/٤٩٩، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٨٣.

(٦) لقمان: ٣٣.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٧/١٤٤.

(٨) الحاقة: ١٩.

(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٣٧، تفسير القرطبي: ١٨/٢٦٩، البحر المحيط: ٨/٣٢٥، الكشاف: ٤/١٥٢.

# حذف المنادى

أجاز النحويون[1] حذف المنادى، وذكروا أنّه كثير في كلامهم. وقد جاء حذفه في التنزيل في مواضع يمكن أنْ يُقَاسَ عليها، وهذه المواضع هي:

(١) فيما ظاهره نداء (ليت).

(٢) فيما ظاهره نداء المصدر.

(٣) فيما ظاهره دخول حرف النداء على فعل الأمر.

**(١) فيما ظاهره نداء (ليت):**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا لَيْتَني كُنْتُ مَعَهُم..﴾[2]: في قوله ﴿يا ليتني﴾ وجهان:

(أ) أنْ تكون (يا) حرف تنبيه، فلا يقدَّرُ بعدَها منادى محذوف لئلاَّ يلزم الإجحاف بحذف الجملة، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(ب) أنْ يكون المنادى محذوفاً والتقدير: يا هؤلاءِ لَيْتَني، وذكر أبو البركات

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٤، ٧/١٢٨، البرهان في علوم القرآن: ٣/١٨٠، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/٣٧، الخصائص: ٢/٣٧٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٥٩، الأشباه والنظائر: ٢/٩٩.

(٢) النساء: ٧٣.

ابن الأنباري[١] أن حذف المنادى كثيرٌ في كلامهم.

**(٢) فيما ظاهره نداء المصدر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال يا بُشْرى هذا غُلامٌ...﴾[٢]: قوله ﴿بُشْرى﴾ منادى إمّا على أنّه منزَّلٌ منزلة شخص، وإمّا على أنَّ المنادى محذوف، والتقدير، يا قومي انظروا واسمعوا بُشْرَى، وذكر أبو البركات بن الأنباري[٣] أنَّ التقدير: يَاأَيَّتُها البُشْرى، فحذف الموصوف (أيُّ) وهاء التنبيه والألف واللام من الصفة، فصار: يا بُشْرى، وأَصْل قولنا: يا رجُلُ هو: يَاأَيُّها الرَّجُل ولا يجيز أبو البركات حذف حرف النداء في هذه المسألة لما فيه من الإفراط في الحذف، وهو تكلف من غير ضرورة، وذكر مكي بن أبي طالب[٤] أنَّ نداء ﴿بُشْرى﴾ على تأويل: تعالي يا بُشْرى فهذا وَقْتُكِ وآياتك أي: لو كُنْتِ ممَّا يُخاطَب لخوطِبْتِ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا حَسْرَةً على العبادِ...﴾[٥]: ﴿حَسْرَةً﴾ منادى منصوب على معنى هذا وقتُ حُضورك على قول سيبويه كما في البحر المحيط[٦] والمبّرد[٧]. وقيل إنَّ المنادى محذوف على أنَّ ﴿حَسْرةً﴾

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٥٩ وانظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٨٨، البحر المحيط: ٣/٢٩٢، الدر المصون ورقة: ١٧٣٦ التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٧٢، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٩، وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ٢٧، الكهف: ٤٢، مريم: ٢٣، الفرقان: ٢٧.

(٢) يوسف: ١٩.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٦.

(٤) انظر الكشف عن وجوه القراءات: ٢/٧، وانظر: حاشية الشهاب: ٥/١٦٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٢٦.

(٥) يس: ٣٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٧/٣٣٢.

(٧) انظر المقتضب: ٤/٢٠٣.

منصوب على المصدر بفعل من لفظه أي: يا هؤلاء تَحَسَّروا حسرةً، ويجوز أَنْ يكون ﴿حَسْرةً﴾ على هذا الوجه أيضاً منصوباً بفعل آخر أي: اسمعوا حَسْرَة. والقول الأول أظهر لبعده عن تكلُّفِ الحذف[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا يا وَيْلَنا..﴾[2]: ذكر الكوفيون أَنَّ (وَيْ) كلمة و (لنا) جار ومجرور. ويجوز أَنْ يكونَ منادى منصوباً أو منصوباً على المصدر على أنَّ المنادى محذوف، أي: يا هؤلاء ويلاً لنا، فلمَّا أُضيف حذفت اللامُ الثانية، وعند الكوفيين اللام الأولى هي المحذوفة[3].

**(٣) فيما ظاهرة دخول حرف النداء على فعل أَمْر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ نادى ربُّك موسى أَنِ ائت القومَ الظالمينَ قومَ فِرْعونَ ألا يتَّقونَ﴾[4]: ذكر الزمخشري[5] أنَّه قُرِيء (ألا يَتَّقونِ) بالياء وكسر النون. وذكر ابن خالويه[6] أن عيسى بن عمر أجازها. والقراءة محمولة على حذف المنادى والتقدير: ألا يا ناسُ اتقونِ كقراءة قوله تعالى: ﴿ألا يَسْجُدوا﴾[7] بتخفيف ﴿ألا﴾. وذكر أبو حيان[8] وغيره أنَّ حذف الألف من حرف النداء نطقاً وخطاً مخالف للقياس وتخريج بعيد. وحملها

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٠٨١/٢، البحر المحيط: ٣٣٢/٧. تفسير القرطبي: ١٥ / ٢٢، حاشية الشهاب: ٢٣٩/٧، الكشاف: ٤٢٠/٣.

(٢) يس: ٥٢، وانظر الصافات: ٢٠ / ٣١.

(٣) انظر مشكل اعراب القرآن ٢٢٩/٢، البيان في غريب اعراب القرآن: ٢٩٨/٢، التبيان في إعراب القرآن ١٠٨٤/٢، وانظر لسان العرب (ويل).

(٤) الشعراء: ١٠ ـ ١١.

(٥) انظر الكشاف: ١٠٦/٣.

(٦) انظر مختصر في شواذ القرآن: ١٠٦.

(٧) النمل: ٢٥.

(٨) انظر البحر المحيط: ٧/٧.

الزمخشري[1] على وجه آخر وهو أنَّ الأصل في ﴿يَتَّقُونِ﴾ هو: ألا يَتَّقونَني فحذفت النون لاجتماع النونين والياء للاكتفاء بالكسرة. ولست أتفق مع أبي حيَّان في أنَّ المنادى لا يجوز حذفه لأنَّ في حذفه اجحافاً في الحذف، لأنَّ فيه حذف فعل النداء بالإضافة إلى حذف المنادى. وذكر أبو البركات بن الأنباري[2] أنَّ حذفه كثير في كلام العرب، وأجاز حذفه أيضاً مكي بن أبي طالب[3]. وذكر الفراء[4] أنَّه سمع العرب تقول: ألا يا ارحَمْنا، و: إلا يا تصدَّقْ علينا. والصحيح عند أبي حيان أنْ تكون (يا) حرف تنبيه أكِّدَ بها (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التوكيد. وذكر ابن مالك[5] أنَّه إنْ ولي (يا) دعاء أوامر كانت للنداء. وذكر المالقي[6] أنَّ حذف المنادى في مثل هذه الآية ضعيف لأنَّ في حذفه إجحافاً في الحذف ولأنَّ المنادى مُعْتَمدُ القصد، والأظهر عنده أن تكون (يا) للتنبيه والقول نفسه مع سيبويه[7] وابن يعيش[8].

ومن ذلك قراءة ابن عباس والكسائي وغيرهما الشاذة ﴿ألا يسجدوا لله الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ...﴾[9][10] بتخفيف (ألا): والقول فيها مثل سابقتها.

---

(1) انظـر الكشاف ٣ / ١٠٦.

(2) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٧/٢.

(3) انظر مشكل إعراب القرآن: ١٤٢/٢.

(4) انظر معاني القرآن للفراء: ٢٩٠/٢.

(5) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤٤/٣، مغني اللبيب، (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٨٨ - ٤٨٩، خزانة الأدب: ٤٧٩/٤.

(6) انظر رصف المباني: ٤٥٣.

(7) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٢٢٤/٤.

(8) شرح المفصل لابن يعيش: ١١٤/٨ - ١١٥.

(9) النمل: ٢٥.

(10) انظر: البحر المحيط: ٦٨/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٠٧/٢، مشكل إعراب القرآن: ١٤٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٢١/٢، معاني القرآن للفراء: ٢٩٠/٢، الكشاف: ١٤٥/٣.

# حذف المفعول المطلق

ذكر ابن جني أنّه لم يعلم المصدر حذف في موضع: «ولم أعْلَمْ المصدر حُذِفَ في موضع وذلك أنَّ الغرض فيه إذا تجرَّد من الصفة أو التعريف أوْ عدد المرات فإنَّما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز...»[1]. ولم يفرد له ابن هشام مكاناً.

ولقد وجدت في التنزيل ثلاثة مواضع حذف فيها المفعول المطلق، الأول: قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلِّموا تسليما﴾[2]: ذكر الشهاب[3] أنَّ الآية من الاحتباك، والتقدير: صلوا عليه صلاةً وسلِّموا عليه تسليماً، فحذف المفعول المطلق من الأول والجار والمجرور من الثاني.

والثاني: قوله تعالى: ﴿إنْ نقولُ إلاَّ إعتراكَ بعضُ آلِهَتِنا بسوءٍ...﴾[4] أي: إنْ نقولُ قولاً إلاّ قولنا هذا[5].

والثالث: قوله تعالى: ﴿ذلك حُكْمُ الله يحكُمُ بينَكُم...﴾[6]: قوله ﴿يَحْكُمُ..﴾ مستأنف، ويجوز أنْ يكون حالاً من ﴿حُكْم اللهِ﴾ على حذف

---

(١) الخصائص: ٢/٣٧٩، وانظر البرهان في علوم القرآن: ٤/١٤٤.
(٢) الأحزاب: ٣٣.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٧/١٨٤.
(٤) هود: ٥٤.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المستثنى منه الصفحة: ٤٤١.
(٦) الممتحنة: ١٠.

العائد، أي: يحكمه بينكم، وهذا العائد مفعول مطلق، ويجوز أنْ يكون العائد الضمير المستتر في (يحكم) على أنَّ (حُكْم) مؤول باسم الفاعل (الحاكم) أو على أنْ يكونَ في الكلام حذفُ مضاف أو حملٌ على المبالغة[1].

(١) انظر الكشاف: ٤/٩٤، حاشية الشهاب: ٨/١٩٠.

# حذف المفعول فيه

ذكر ابن جني[1] أنَّ الظرف قد حُذِفَ في كلام العرب وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[2] أي: مَنْ شَهِدَ منكم الشهرَ صحيحاً بالغاً في مصر فَلْيَصُمْهُ، وذكر أنَّ أبا علي الفارسي يجعل (الشهر) ظرفاً على أنَّ في الكلام حذف مفعول أي: فمن شهد منكم المصرَ في هذا الشهر فليصمه.

ولقد جاء في التنزيل حذف المفعول فيه في مواطِنَ[3] منها:

(١) اقتضاء المعنى له.

(٢) الاكتفاء بأحد الظرفين عن الآخر.

**(١) اقتضاء المعنى له:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ منكُم الشهرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[2] كما مر، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وناديْناهُ من جانِبِ الطورِ الأيْمَنِ وقرَّبناهُ نَجِيًّا﴾[4]: ذكر ابن القشيري أنَّ في الكلام حذفاً تقديره: وناديناه حينَ أَقْبَلَ مِنْ مدينَ ورأى النارَ من الشجرة وهو يريد مَنْ يهديه إلى طريق مصر[5].

---

(١) انظر الخصائص: ٢/٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٢) البقرة: ١٨٥.

(٣) انظر: البقرة: ١٨٥، مريم: ٥٢، الشعراء: ٢٠٥ ـ ٢٠٧، القصص: ٧٣، الزمر: ٦٧، الزخرف: ٦٧.

(٤) مريم: ٥٢.

(٥) انظر البحر المحيط: ٦/١٩٩.

(٢) الاكتفاء بأحد الظرفين عن الآخر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رحمتِه جعل لَكُمُ الليلَ والنهارَ لِتَسْكُنُوا فيه ولتبتَغُوا مِنْ فَضْلِه...﴾[1] أي: جعل لكم الليلَ والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضل الله في النهار[2].

---

(١) القصص: ٧٣.

(٢) انظر البحر المحيط: ٧/١٣٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٢٥.

# حذف المفعول له

لم يتحدَّثْ النحويون[1] عن حذف المفعول له، فلم يفرد له ابن هشام مكاناً في (المغني) والقول نفسه مع غيره كابن جني والزركشي وغيرهما. ولقد جاء في التنزيل حذفه[2] في مواطن يمكن أنْ يُقَاس عليها صريحاً كان أوْ غيرَ صريح.

ولقد انتهيت عمدتي الاستقصاء الشامل إلى أنَّه يُحْذَفُ في المواطن التالية:

(١) إذا كان معطوفاً عليه علة أخرى.

(٢) فيما يُسَمَّى بالاحتباك.

(٣) إذا كان عاملاً معلَّقاً عن العمل.

(٤) الاكتفاء بإحدى العلتين عن الأخرى.

(٥) اقتضاء المعنى له.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٣٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٣١/٣.

(٢) انظر: آل عمران: ٥٠، ١٤٠، ١٥٤، المائدة: ٤٢، ٤٦، الأنعام: ٥٥، ٩٢، ١٠٥، الأعراف: ١٧٤، الأنفال: ١٧، يونس: ٦٧، يوسف: ٢١، الحجر: ٥٨، النحل: ١٤، الإسراء: ٤٦، طه: ٣٩، الفرقان: ٢٠، النمل: ٨٦، القصص: ٦، الروم: ٤٦، الأحزاب: ٢٤، فاطر: ٢٤، الصافات: ٧، غافر: ٦١، ٦٧، فصلت: ١٢، الجاثية: ٢٢، الأحقاف: ١٩، الفتح: ٢٠، الحديد: ٢٥، الحشر: ٥.

**(١) إذا كان معطوفاً عليه علة أُخرى:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومصدقاً لِما بينَ يَدَيَّ من التوراةَ ولأُحِلَّ لكم بعضَ الذي حُرِّمَ عليكم وجئتكم بآيةٍ مِنْ ربِّكم فاتَّقوا اللهَ وأطيعونِ﴾[١] وقد ناقشت هذه المسألة في حديثي عن الحمل على التوهم[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلا تَخْشَوْهُمْ واخْشَوْني ولأُتِمَّ نعمتي عليكم ولعلَّكُم تهتَدونَ﴾[٣] والقول فيها مثل سابقتها[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومُصَدِّقاً لِما بينَ يَدَيْهِ مِنَ التوراة وهُدًى وموعظةً للمُتَّقينَ﴾[٥]: ﴿هُدًى وَمَوْعِظَةً﴾ منصوبان إمَّا على الحال عطفاً على ﴿ومُصدِّقاً﴾ أو على أنَّهما مفعولان لهما معطوفان على مفعول له آخر، والتقدير: إثباتاً لنبوَّته وهدًى وموعِظَةً، ويجوز أَنْ يكونا معمولين لفعل محذوف أي: وهدًى وموعِظَة آتيناه ذلك[٦]، وأوَّل الأوجه أظهرها وأقلُّها تكلُّفاً.

**(٢) فيما يسمى بالاحتباك:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الذي جَعَلَ لَكُمْ الليلَ لِتَسْكُنوا فيهِ والنهارَ مُبصِراً...﴾[٧]: ذَكَر في الآية الكريمة علة خلق الليل وهي قوله تعالى: ﴿لتسكنوا فيه﴾ وحذف هذه العلة من ﴿والنهارِ﴾، وذكر مفعول (جعل)

---

(١) آل عمران: ٥٠.

(٢) انظر الصفحة: ١١٦٧.

(٣) البقرة: ١٥٠، وانظر شاهداً آخر في سورة الزخرف الآية: ٦٣.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ٥٧٧، البحر المحيط: ١/٤٤٢ - ٤٤٣، معاني القرآن للزجاج: ١/٢٠٩ تفسير ابن عطية: ١/٤٥٣، تفسير القرطبي: ٢/٧٠.

(٥) المائدة: ٤٦.

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٣/٢٤٩، وانظر شاهدين آخرين الصافات: ٧، فصلت: ٢.

(٧) يونس: ٦٧.

الثاني وحذفه من الأولى، وكل محذوف يدل عليه مقابله، والتقدير: جعل لَكُمُ الليلَ مُظْلِماً لِتَسْكُنوا فيه والنهارَ مُبْصِراً لتتحرَّكوا فيه[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اللهُ الذي جَعَلَ لَكُمُ الليلَ لِتَسْكُنوا فيهِ والنهارَ مُبْصِراً...﴾[2].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنا الليلَ لِيَسْكُنوا فيهِ والنهارَ مُبْصِراً...﴾[3] أي: أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنا الليلَ مُظْلِماً لِيَسْكُنوا فيهِ والنهارَ مُبْصِراً لِيَتَصَرَّفوا فيه[4].

**(٣) إذا كان عاملاً معلّقاً عن العمل:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنا بعضَكُم لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرونَ وكانَ رَبُّكَ بصيراً﴾[5]: في الكلام حذف المعادل والمفعول له المعَلَّق عن العمل في جملة الاستفهام والتقدير: وجعلنا بعضَكم لِبَعْضٍ فِتْنَةً لِنَعْلَمَ أَتَصْبِرونَ أمْ لا تَصْبِرون[6].

**(٤) الاكتفاء بإحدى العلّتين عن الأخرى:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسلناكَ بالحَقِّ بشيراً ونَذيراً...﴾[7]: ﴿بالحقِّ﴾ في موضع الحال مِنْ فاعل ﴿أَرْسلناكَ﴾ أو من مفعوله، ويجوز أنْ يكون في موضع المفعول له. وأجاز أبو القاسم الزمخشري[8] أنْ يكون صلة

---

(١) انظر البحر المحيط: ١٧٧/٥.
(٢) غافر: ٦١.
(٣) النمل: ٨٦.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٥٩/٧، البحر المحيط: ٩٩/٧.
(٥) الفرقان: ٢٠.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٤١٥/٦.
(٧) فاطر: ٢٤.
(٨) انظر الكشاف: ٣٠٦/٣، وانظر البحر المحيط: ٣٠٩/٧، حاشية الشهاب: ٣٢٣/٧، وانظر شاهداً آخر: سورة الأحزاب: ٢٤.

لـ ﴿بشيراً ونذيراً﴾، وهي مسألة لا تصحُّ إلاَّ على تقدير صلة أُخرى والتقدير: بالوعدِ الحقِّ بشيراً وبالوعدِ والحقِّ نذيراً، فحذف المقابل لدلالة مقابله عليه. ويجوز أنْ يكون في موضع النعت لمصدرٍ محذوف أي: إرسالاً بالحق.

**(٥) اقتضاء المعنى له:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا إنَّا أُرْسِلْنا إلى قوم مُجْرِمين﴾ [١]: ذكر القرطبي[٢] أنَّ في الكلام حذفاً والتقدير: إنا أُرْسِلْنا إلى قوم مُجْرِمين لِنُهْلِكَهُم.

ومن ذلك ؟قوله تعالى: ﴿فإنْ جاءوك فاحْكُمْ بينهم...﴾[٣] أي: فَإنْ جاءوك لِلْحُكْمِ[٤].

**(٥) إذا كان عاملاً في معمول آخر:**

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذين آمَنُوا أَنْ لَوْ يشاءُ الله لهدى الناسَ جميعاً﴾[٥] أي: أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذين آمنوا من إيمانِهم عِلْماً منهم أن لو يشاءُ اللهُ لهدى الناسَ جميعاً[٦].

---

(١) الحجر: ٥٨.
(٢) تفسير القرطبي: ١٠/٣٦.
(٣) المائدة: ٤٢.
(٤) انظر البحر المحيط: ٣/٤٨٩.
(٥) الرعد: ٣١.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف جملة القسم الصفحة: ٥٠٧.

# حذف أحد مفعولي الأفعال الناسخة

لقد منع ابن ملكون[1] وابن الحاجب وابن عصفور حذف أحد هذين المفعولين اختصاراً، وهو الحذف لدليل، لأن المفعول في هذه المسألة يطلبه عاملان أحدهما العامل فيه والثاني كونه أحد جزأي الجملة، فلمّا تكرر طلبه امتنع حذفه، وقيل، إنّ ذلك مردودٌ بخبر (كان)، فهو مطلوب من جهتين، ولا خلاف في جواز حذفه لدليل.

وأجاز الجمهور حذفه اختصاراً، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلا يَحْسَبَنَّ الذين يَبْخَلونَ بما آتاهُمُ اللهُ مِنْ فضلِه هو خيراً لهم﴾[2]، فحذف المفعول الأوّل للدلالة عليه.

وقيل[1] إنّه إنْ وقع موقع المفعولين ظَرْفٌ كقولنا: ظَنَنْتُ عندَكَ، أوْ مجرور كقولنا: ظننت لك، أو ضمير كقولنا: ظننته، أوْ إشارة كقولنا، ظَنَنْتُ ذلك، امتنع الاقتصار عليه إنْ كان أحدَهُما ولم يُعْلَمِ المحذوف، فإنْ كان احدَهما وعلم المحذوف جاز ذلك.

وبعد فلست أدري لِمَ لَمْ يُدوِّنْ النحويون مزيداً من الشواهد القرآنية التي تعزِّزَ هذا الحذف مكتفين بالآية السابقة كما في (شرح التصريح على التوضيح)[1]، والاستقصاء الشامل لما في التنزيل يزوِّدنا بفيض غزير يعزز

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٦٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٢/٢٢٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/١٦٤، شرح الكافية: ٢/٢٧٨.

(٢) آل عمران: ١٨٠.

(٣) البقرة: ٢٦.

هذا الحذف.

ولقد رأيت أنَّ هذا الحذف مطرد عند الأخفش والمبرد في كل ما سدَّ فيه المصدر المؤوَّل مِنْ (أنَّ) أوْ (أنْ) وما في حيزها مسد هذين المفعولين، لأنَّ هذا المصدر لا يقوم عنده إلا مقام مفعول واحد، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَيَعْلَمون أنَّهُ الحقُّ مِنْ ربِّهم﴾[٣]: في المصدر المؤوَّل مِنْ (أنَّ) وما في حيِّزها قولان:

أ ــ أنْ يسد مسد مفعولي (يعلمونَ)، وهو قول الجمهور، وهو الظاهر.

ب ــ أنْ يسدَّ مسدَّ المفعول الأوَّل على أنَّ الثاني محذوف، وهو قول الأخفش، والمبرد أيْ: فيعلمونَ حقيقته ثابتة[١].

ومنه: ﴿الذين يَظُنُّونَ أنَّهم ملاقو ربِّهم وأنَّهم إليه راجِعونَ﴾[٢]: القول فيها مثل سابقتها[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿ألَمْ يَرْوا أنَّه لا يكلِّمُهم ولا يَهدِيْهم سبيلاً...﴾[٤]

---

(١) انظر الدر المصون ورقة: ١٨٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٩٦.

(٢) البقرة: ٤٦.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة ٢٧٣، البحر المحيط: ١/١٨٦.

(٤) الأعراف: ١٤٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٤٧، ٧٧، ١٤٤، آل عمران: ١٧٨، النساء: ٦٠، المائدة: ٤٠، ٤٩، ٩٢، ٩٧، ٩٨، الأنعام: ٩٤، ١١٤، الأعراف: ١٤٩، ١٧١، الأنفال: ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٤٠، ٤١، ٦٦، التوبة: ٢، ٣، ١٥، ١٠٤، ١١٨، ١٢٦، يونس: ٢٢، ٢٤، هود: ١٤، يوسف: ٤٢، ٥٢، ٥٩، ٨٠، ١١٠، الرعد: ١٩، ٤١، إبراهيم: ١٩، الحجر: ٩٨، النحل: ٣٩، ١٠٣، الإسراء: ٩٩، الكهف: ٩، ٢١، ٣٥، ٤٨، ٥٣، ١٠٣، التحريم: ٨٣، طه: ٨٩، الأنبياء: ٣٠، ٤٤، ٨٧، الحج: ١٥، ١٨، ٥٤، ٦٣، ٦٥، المؤمنون: ٥٥، ١١٥، النور: ٢٥، ٤١، الفرقان: ٤٤، النمل: ٨٦، القصص: ١٣، ٥٠، ٧٥، ٧٨، الروم: ٣٧، لقمان: ٢٠، ٣١، فاطر: ٢٧، يس: ٧١، ٧٧، ص: ٢٤، الزمر: ٢١، ٥٢، فصلت: ٥، ٢٢، الشورى: ١٨، الزخرف: ٣٧، الأحقاف: ٣٣، محمد: ١٩، ٢٩، الفتح: ١٢، الحجرات: ٧، الحديد: ٢٠، المجادلة: ٧، ١٨، الصف: ٥، الجمعة: ٦، التغابن: ٧، الطلاق: ١٢، الحاقة: ٢٠، الجن: ٥، ٧، ١٢، المزمل: ٢٠، القيامة: ٣، ٢٥، ٢٨، ٣٦، المطففين: ٤، الانشقاق: ١٤، البلد: ٥، ٧.

ومما جاء من (أنْ) وما في حيِّزها سادًّا مسد المفعولين قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تدخُلوا الجنَّةَ ولمَّا يأْتِكُم نبأُ الذينَ خَلَوْا مِّنْ قبلِكم...﴾[1]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حيِّزها إمَّا أنْ يسدَّ مسدَّ المفعولين، وهو الظاهر، وإمَّا أنْ يسد مسدَّ المفعول الأوَّل على أنَّ الثاني محذوف[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبَ الذين كفروا أَنْ يتَّخِذوا عبادي مِنْ دوني أَوْلِيَاء...﴾[3]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِب الذين اجترحوا السيئات أَنْ نَجْعَلَهُم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات..﴾[4]، وقوله: ﴿وما ظَنَنْتُم أَنْ يَخْرُجوا!﴾.[5]

ولقد رأيت أنْ أُدوِّنَ بعض ما في التنزيل من حذف المفعول الثاني لهذه الأفعال في غير ما مر فعلاً فعلاً لتزداد الصورة وضوحاً وجلاء ولأنَّ مؤلفاتنا النحوية تخلو من معظم هذه الشواهد.

## أفعال التصيير

جعل:

وحذف مفعول (جعل) الثاني أكثر دورانا من غيره، فهو يشيع في مواطن قد تزيد على أربعة عشر موطناً[6]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما

---

(١) البقرة: ٢١٤.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ٧٦١، البحر المحيط: ٢/١٤٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧١.

(٣) الكهف: ١٠٢.

(٤) الجاثية: ٢١.

(٥) الحشر: ٢.

(٦) انظر: البقرة: ١٤٣، المائدة: ٩٧، ١٠٣، الأنعام: ١٢٣، يونس: ٦٧، ابراهيم: ٤٠، الإسراء: ١٨، ٦٠، الأنبياء: ٩١، الحج: ٥٠، النور: ٥٧، النمل: ٨٦، العنكبوت: ٦٧، غافر: ٦١.

جعلنا القِبلة التي كنتَ عليها إلاَّ لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرسولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ على عقبيهِ. . .﴾[1]. في قوله ﴿التي كنتَ عليها﴾ أربعة أوجه:

أ ـ أنْ يكون مفعولاً ثانياً لـ (جَعَلْنا) والمفعول الأوَّل هو (القبلةَ)، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[2].

ب ـ أن يكون مفعولاً أوَّلَ على أنَّ (القبلةَ) مفعولٌ ثان، وهو اختيار أبي حيان[3].

جـ ـ أنْ يكون صفةً للمفعول الأوَّل، وهو (القبلةَ)، والمفعول الثاني المحذوف، تقديره: وما جعلنا القبلة التي كنتَ عليها منسوخةً، أو قبلةً، والثاني تقدير أبي البقاء[4]، وأجازَ أبو البقاء أيضاً أنْ يكون التقدير: وما جعلنا القبلة التي كنت عليها، فحذف الموصوف، وهو (القبلةَ)، وهو قول ضعيف عند السمين الحلبي[5].

١ ـ أن يكون صفة للمفعول الأوَّل (القبلة) على أنَّ المفعول الثاني قوله ﴿لِنَعْلَمَ. .﴾، وفي الكلام حذف مضاف والتقدير: وما جعلنا صَرْفَ القبلةِ التي كنتَ عليها إلاَّ للعِلم، ولا ضرورة إلى تكلف التقدير لأنَّ في قول أبي القاسم الزمخشري واختيار أبي حيان إغناءً عنه واحتراماً لظاهر النص القرآني.

ومنه قوله تعالى: ﴿وهو الذي جعلَ لكم النجومَ لِتَهْتَدوا بها في ظلمات

---

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) انظر الكشاف: ٣١٨/١.

(٣) انظر البحر المحيط: ٤٢٣/١.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٣/١.

(٥) انظر الدر المصون ورقة ٥٥٣.

البر والبحر...﴾[1]: ﴿جعل﴾ يتعدى إلى مفعول واحد لأنه بمعنى (خلق)، وأجاز ابن عطية[2] أن يكون من أفعال التصيير على أنَّ المفعول الثاني محذوف دل عليه قوله ﴿لتهتدوا﴾، والتقدير: جَعَلَ لكُم النجومَ هدايةً، وهو ضعيف عند أبي حيان لندرة حذف أحد مفعولي (ظن) وأخواتها، ولست أتفق مع أبي حيان في ذلك لأنَّ ما في التنزيل من شواهد محمولة عليه ترد زعمه.

ومنه قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ قياماً للناسِ والشهرَ الحرامَ والهديَ والقلائِدَ..﴾[3] أيْ: جعل الشهرَ الحرامَ والهدىَ والقلائدَ قياماً، وحذف هذا المفعول لدلالة المفعول الثاني الظاهر عليه[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصراً..﴾[5] أي: أَلَمْ يَرَوا أَنَّا جعلنا الليلَ مُظْلِماً ليسكنوا فيه[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جعلنا حَرَماً آمِناً..﴾[7]، أي: جعلنا بلدَهم حَرَماً آمنا[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكذلك جَعَلْنا في كلِّ قريةٍ أكابِرَ مُجْرِميها لِيُفْسِدوا فيها...﴾[9]: قوله ﴿في كل قريةٍ﴾ في موضع المفعول الثاني و﴿أكابرَ مُجْرِميها﴾ بالإضافة المفعولُ الأوَّلُ، وهو الظاهر. وأجاز أبو

---

(١) الأنعام: ٩٧.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/٨٧.
(٣) المائدة: ٩٧.
(٤) انظر الدر المصون ورقة: ٢١٣٩.
(٥) النمل: ٨٦.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٧/٨٢.
(٧) العنكبوت: ٦٧.
(٨) انظر حاشية الشهاب: ٧/١١٠.
(٩) الأنعام: ١٢٣.

البقاء[1] أنْ يكون (مجرميها) بدلاً من (أكابِرَ)، وأجاز ابن عطية[2] أنْ يكون (مُجْرِميها) المفعول الأوّل، و(أكابِرَ) المفعول الثاني، وهما قولان خطّأهما أبو حيان[3] لأنَّ اسم التفضيل لا يطابق ما هو له تأنيثاً وتثنيةً وجمعا إلاّ إذا كان بالألف واللام أوْ مضافاً إلى معرفة. وحمل بعض النحويين الكلام على حذف المضاف إليه المعرفة أي: أكابِرَ الناسِ أو: أكابِرَ أهْلِ القرية، وهو تكلف لا محوج إليه.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ في الكلام حذف المفعول الثاني: أيْ: جعلنا في كل قرية أكابرَ مجرميها فساقاً، وعليه يكون قوله ﴿في كلِّ قريةٍ﴾ ظرفاً لـ ﴿جعلنا﴾، ولا محوج إليه أيضاً[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أَرَيْنَاكَ إلاّ فتنةً للناسِ والشجرةَ الملعونةَ في القرآنِ..﴾[5] قوله ﴿والشجرة الملعونة﴾ معطوف على مفعول الجعل الأوّل (الرؤيا)، ويجوز أنْ يكون مفعولاً أوّلَ على أنَّ المفعول الثاني محذوف أي: وما جعلنا الشجرةَ الملعونةَ في الكتاب إلاّ فتنةً، وحذف لدلالة المفعول الثاني الظاهر عليه[6]، والقول الأوّل أظهر.

اتَّخذَ:

ومن ذلكَ قوله تعالى: ﴿واتَّخَذَ قومُ موسى من بعدِه مِنْ حُلِيِّهم عِجْلاً جَسداً له خوارٌ...﴾[7]: ذكر أبو البقاء[8] أنَّ قوله ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ﴾ في موضع

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٣٦.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٢١٥، وانظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٣٤.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٤/١١٢.

(٤) الإسراء: ٦٠.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٢٦، البحر المحيط: ٦/٥٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٩٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣١.

(٦) الأعراف: ١٤٨.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٩٥.

الحال من ﴿عِجْلًا﴾، و﴿عِجْلًا﴾ مفعول فعل التصيير الأول، والثاني محذوف، أي: واتَّخَذ قوم موسى مِنْ بعدِه مِنْ حُلِيِّهم عجلاً جسداً إلهاً.

ويجوز أنْ يكون ﴿اتَّخذَ﴾ بمعنى (صنع)، فيكون الجار والمجرور ﴿مِنْ حُلِيِّهم﴾ في موضع المفعول به، وذكر أبو حيان[1] أنَّ هذا الوجه لا بدَّ فيه من تقدير محذوف يترتب عليه الإنكار في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أنَّه لا يُكَلِّمُهُم ولا يَهْدِيهِم سبيلاً اتَّخَذوهُ وكانوا ظالمين﴾[2]، وتقدير الكلام عند أبي حيان: فعبدوه وجعلوه لهم إلهاً، وقول أبي البقاء أقلُّ تكلفاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ واعَدْنا موسى أربعين ليلةً ثم اتَّخَذْتُمُ العِجْلَ مِنْ بعدِهِ وأنتُمْ ظالمون﴾[3] أيْ: اتخذتُمُ العِجْلَ إلهاً، ويجوز فيها أيضاً ما في سابقتها[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وقالوا اتَّخَذَ اللهُ ولداً سبحانَهُ...﴾[5] أيْ: اتَّخَذَ اللهُ بعضَ الموجوداتِ وَلداً، وفيها أيضاً ما في سابقتها[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الحمدُ لله الذي لَمْ يتَّخِذْ ولداً ولم يَكُنْ لهُ شريكٌ في الملكِ...﴾[7] أيْ: الذي لم يتَّخِذْ أحداً ولداً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وقال اللهُ لا تَتَّخِذوا إلٰهَينِ اثنين...﴾[8]. الظاهر في مفعولي الفعل أنْ يكونا قوله ﴿إلهين اثنين﴾، وقيل إنَّ المفعول الثاني محذوف،

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤/٣٩٢، وانظر حاشية الشهاب: ٤/٢١٩.
(٢) الأعراف: ١٤٨.
(٣) البقرة: ٥١. وانظر الآية: ٩٢.
(٤) انظر البحر المحيط: ١/٢٠٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٣.
(٥) البقرة: ١١٦.
(٦) انظر الدر المصون ورقة: ٤٩٢، البحر المحيط: ١/٣٦٢.
(٧) الإسراء: ١١١.
(٨) النحل: ٥١.

و﴿ثنين﴾ توكيد لـ ﴿إلهين﴾: أي: لا تتَّخذوا إلَهين معبود[1].

بــدل:

وفي التنزيل من ذلك موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأرضُ غيرَ الأرْضِ والسموات وبَرزوا لله الواحد القهَّار﴾[2] أيْ: والسمواتُ غيرَ السمواتِ، ويدل عليه المفعول الظاهر[3]

قطـع:

وفي التنزيل منه موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وقطَّعْناهم اثنتي عشرةَ أسباطاً أمَماً﴾[4]: قوله ﴿اثنتي عشرة﴾ حال، وأجاز أبو البقاء[5] أن يكون (قطَّع) من أفعالِ التصيير، أيْ: وصيَّرناهم اثنتي عشرةَ أسباطاً وهو قوله قد جزم به الحوفي[6]، وعليه ففي الكلام حذف المفعول الثاني في أحد التأويلات[7] في تمييز ﴿اثنتي عشرة﴾، والتقدير: وقَطَّعْناهُم فِرقاً اثنتي عشرة.

أفعــال اليقيـن:

رأى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فقدْ رأيْتمُوه وأنْتم تنظرونَ﴾[8] قيل إنَّ رؤية

---

(1) انظر البحر المحيط: ٥٠١/٥، وانظر شاهدين آخرين: الإسراء: ٤٠، العنكبوت: ٢٥.
(2) إبراهيم: ٤٨.
(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٧٧٤/٢، البحر المحيط: ٤٤٠/٥، التبيان في تفسير القرآن: ٣٠٩/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٢/٢.
(4) الأعراف: ١٦٠
(5) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٩/١.
(6) انظر البحر المحيط: ٤٠٦/٤، وانظر حاشية الشهاب: ٢٢٧/٤، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١٥١/١.
(7) انظر ما في هذا البحث من حذف التمييز الصفحة: ٣٢٩.
(8) آل عمران: ١٤٣.

الموت بصرية، وقيل إنَّها علميّة فيكون المفعول الثاني محذوفاً أي: فقد رأيتموه جاهزاً[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا رأيتَ الذين يخوضون في آياتنا فأعْرِضْ عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره...﴾[2]: ﴿رآى﴾ بصرية، وذكر أبو حيان[3] أنَّه لا بدَّ من حالٍ محذوفة أيْ: وإذا رأيتَهُم مُلْتبِسين بذلك، أي: وهم خائضون فيها، لأنَّ المعنى على تقديرها.

وأجاز بعض النحويين أنْ تكون علمية لأنَّ الخوض في الآيات ليس مما يُدْرَكُ وعليه ففي الكلام حذف المفعول الثاني.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَأَوا العذابَ لو أنَّهم كانوا يَهْتَدونَ﴾[4]: أي: ورأوا العذابَ لازِباً بهم، وهو عند الشهاب[5] على حذف الحال لأنَّ حذف المفعول الثاني ممنوع عند أكثر النحويين.

علـــم:

ومن ذلـك قـولـه تعـالى: ﴿وآخَـرينَ مِنْ دونهم لا تَعْلَمونَهم الله يَعْلَمُهُم..﴾[6]: قيل إنَّ الفعل (يعلم) الثاني لا يصح في الآية أنْ يكون بمعنى ﴿يعرِفُ) لأنَّ المعرفة تقع بعد الجهل، وهي مسألة لا تصح في حقِّ الله، وعليه فالفعل من أفعال اليقين مفعوله الثاني محذوف أي: الله يعلمهم فازعين راهبين[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ كنتُ قُلْتُه فقدْ عَلِمْتَهُ.. تعلمُ ما في نفـسي ولا

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٤٢٠، البحر المحيط: ٦٧/٣.

(٢) الأنعام: ٦٨.

(٣) انظر: البحر المحيط: ١٥٢/٤.

(٤) القصص: ٦٤.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٨٢/٧.

(٦) الأنفال: ٦٠.

(٧) انظر البحر المحيط: ٥١٣/٤.

أعْلَمُ ما في نفسِكَ...﴾[1] القول فيها مثل سابقتها[2]

ومنه قوله تعالى: ﴿وتلك الأيَّامُ نداولها بينَ الناسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الذين آمنوا ويتَّخِذَ منكم شُهداءَ...﴾[3]. القول فيها مثل سابقتها، وتقدير الكلام: وَلِيَعْلَمَ اللهُ الذين آمنوا مُمَيَّزين بالإيمان من غيرهم، وقيل إنَّ العلم من المعرفة على أنَّ في الكلام حذف مضاف أي: وَلِيَعْلَمَ أولياءُ الله[4].

وجَــدَ:

ومنه في التنزيل موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاةَ وآتُوا الزكاةَ وما تُقَدِّموا لأنفُسِكُم من خير تجدُوه عند اللهِ...﴾[5]: ذكر أبو حيان[6] أنَّ في الكلام مفعولاً ثانياً محذوفاً والتقدير: تجدوه مُدَّخَراً ولا ضرورة إلى مثل هذا الحذف لأنَّ شبه الجملة يغني عنه.

دَرى:

وهي عند ابن مالك[7] بمعنى (عَلِمَ)، وقيل إنَّ أكثر ما تستعمل معداة بالباء، وذكر أبو حيان أنَّ البصريين لم يعدوها مما يتعدى إلى مفعولين.

وفي التنزيل من ذلك موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿لا تَدْرونَ أيُّهم أقرَبُ لكم نفعاً...﴾[8]: وفي قوله (أيُّ) وجهان:

أ ـ أنْ يكون اسمَ استفهام مبتدأ خبرُهُ (أقرَبُ)، والجملة الاسمية في

---

(١) المائدة: ١١٦.
(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٢٢٢٣.
(٣) آل عمران: ١٤٠، وانظر شاهدين آخرين: هود: ٣٩، طه: ١٣٥.
(٤) انظر البحر المحيط: ٦٣/٣.
(٥) البقرة: ١١٠.
(٦) انظر البحر المحيط: ٣٤٩/١، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢١٣/٢.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٢١٤/٢.
(٨) النساء: ١١.

موضع مفعولي الفعل لأنَّه معلق عن العمل، وهو الظاهر.

ب ـ أنْ يكون اسماً موصولاً بمعنى الذي و (أَقْرَبُ) خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة الموصول، والاسم الموصول وصلته مفعول الفعل، وعليه فالمفعول الثاني محذوف[1].

**أفعال الظن:**

**حسب:**

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السبعة: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا مُعْجِزِينَ في الأرضِ ومأواهُمُ النارُ وَلَبِئْسَ المصير﴾[2] بالياء في ﴿يَحْسَبَنَّ﴾: وهي قراءة مشكلة عند النحويين؛ فذكر أبو جعفر النحّاس[3] أنَّه لم يعلم أحداً من أهل العربية بصرياً ولا كوفياً إلاَّ وقد خطَّأها ولحّنها، لأنَّها تخلو من المفعول الثاني لفعل الحسبان، وضعَّفها الفراء أيضاً: «وهو ضعيف في العربية، والوجه أنْ تُقْرَأَ بالتاء ليكون الفعل واقعاً على ﴿الذين﴾ وعلى ﴿مُعْجِزِينَ﴾...»[4]، وضعَّف النحويون أنّ يكون الفاعل ضمير الرسول عليه السلام لأنَّ الحسبان لا يتصوَّرُ وقوعه منه.

وأجاز الفراء أنْ يكون المفعول الأوَّل محذوفاً على أنَّ الفاعل ﴿الذين كفروا﴾ والتقدير: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أَنْفُسَهُم مُعْجِزِينَ. وذكر أبو البركات ابن الأنباري[5] أنَّ حذف المفعول الأَوَّل جائز لأنَّه في الأصل مبتدأ، وحذف المبتدأ كثير في كلامهم.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣/١٨٦، الدر المصون ورقة: ١٦٠٨.

(٢) النور: ٥٧.

(٣) انظر البحر المحيط: ٦/٤٧٠.

(٤) معاني القرآن: ٢/٢٥٩.

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن) ٢/١٩٨ ـ ١٩٩.

وأجاز علي بن سليمان[1] أنْ يكون الفاعل ضمير الكافر أيْ: ولا يَحْسَبَنَّ الكافِرُ الذين كفروا مُعْجِزين في الأرضِ.

ويظهر لي أنَّ قول الكوفيين أظهر ما في هذه المسألة، إذْ ذهبوا إلى أنَّ قوله ﴿في الأرْضِ﴾ في موضع المفعول الثاني، فلا حذف في الكلام، وقد تبعهم في ذلك الزمخشري[2].

ومن ذلك قراءة الجماعة: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين يَبْخَلونَ بما آتاهُمْ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هو خيراً لهم﴾[3] بالياء: وحملت هذه القراءة على أنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير الغائب، وفي الكلام حذف مضاف أيْ: ولا يَحْسَبَنَّ بخلَ الذين يَبْخَلونَ بما آتاهُمْ اللهُ مِنْ فَضْلِه هو خيراً لهم، وهو الظاهر.

ويجوز أنْ يكون الفاعلِ ﴿الـذين يبخلونَ﴾ على أنَّ المفعول الأول محذوف لدلالة ﴿يبخلون﴾ عليه أيْ: ولا يَحْسَبَنَّ الذين يبخلونَ بُخْلَهُمْ هو خيراً لهم على أنَّ ﴿هو﴾ ضمير فصل، وقيل إنَّ الضمير ﴿هو﴾ هو المفعول الأوَّل، وقد خطَّأهُ أبو البقاء[4] لأنَّه ضمير رفع، ويمكن أنْ يكون ذلك من باب إحلال ضمير الرفع محل ضمير النصب.

والمسألة عند أبي حيان[5] من باب التنازع، فأعملَ الفعل الثاني وهو ﴿يَبْخَلونَ﴾ في ﴿بما آتاهُمْ اللهُ من فضله﴾، وحُذِفَ مفعول فعل الحسبان

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/٤٧٠.
(٢) انظر الكشاف: ٣/٧٤، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/١٢٣، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٥٩، حاشية الشهاب: ٦/٣٩٨، البحر المحيط: ٦/٤٧٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٧٦، الكشف عن وجوه القراءات: ٢/١٤٢.
(٣) آل عمران: ١٨٠، وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ١٦٩، ١٧٨، الأنفال: ٥٩.
(٤) انظر البحر المحيط: ٣/١٢٨.
(٥) انظر البحر المحيط: ٣/١٢٨.

الأَوْل، وقد ردَّ السمين الحلبي[1] هذا القول لأنَّ النحويين قد نَصـوا على أنّه إذا أُعمِل الثاني واحتاج الأُول إلى ضمير المتنازَعِ فيه، فإنْ كانَ غيرَ مرفوعٍ حذف إلاَّ أنْ يكون أحدَ مفعولي ﴿ظَنَّ﴾ فلا يحذف، ولكنّه يُضْمَر ويُؤَخَّرُ لأنّه لو حُذِفَ لَبَقي الخبرُ من غير مَخْبرٍ عنه، والقول نفسه في حذف الخبر[2].

---

(١) انظر الدر المصون ورقة: ١٥١٧، وانظر الكشاف: ٤٨٣/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣٢/١ - ٢٣٣.

(٢) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٠٧/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٣٨/٥، ١٤٢.

# حذف مفعولي الأفعال الناسخة

قيل إنَّ حذف المفعولين لدليل جائز، وأمَّا حذفهما لغير دليل ففيه مذاهب كما في (همع الهوامع)[1] و(شرح التصريح على التوضيح)[2]:

(١) المنع مطلقاً، وهو قول الأخفش والجرمي، ونسبه ابن مالك لسيبويه أيضاً، وهو قول ابن خروف والشلوبين أيضاً.

(٢) الجواز مطلقاً، وهو قول أكثر النحويين، ومنهم ابن السراج والسيرافي وابن عصفور.

(٣) الجواز في (ظَنَّ) وما في معناها دون (عَلِمَ) وما في معناها، وهو قول الأعلم الشنتمري.

(٤) المنع قياساً والجواز في بعضها سماعاً، وهو قول ابي العلا إدريس.

وفي التنزيل مواضع حذف فيها مفعولا هذه الأفعال، والأفعال التي حذف مفعولاها فيه هي:

(١) أفعال الظنّ والرجحان.

(٢) أفعال اليقين.

(٣) أفعال الصيرورة.

---

(١) انظر: ٢/٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(٢) انظر: ١/٢٥٨ ـ ٢٥٠.

(١) أفعال الظن والرجحان:

ومن ذلك حذف مفعولي (زَعَم)، ومنه قوله تعالى: ﴿أين شُركائي الذين كنتم تزعمون﴾[١] أي تزعمونهم شركاء، فحذف المفعولان اختصاراً، وذكر ابن هشام[٢] أنَّ الأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء بدليل قوله تعالى: ﴿وما نرى مَعَكُم شُفَعاءَكُمُ الذين زعمتم أنَّهم فيكم شُـركاء﴾[٣]، ولأن الغالب على (زَعَمَ) ألَّا يقع على المفعولين صريحاً بل على (أنَّ) وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلَّا كذلك[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ ادعوا الذين زَعَمْتُم مِنْ دونِ اللهِ لا يملكون مثقال ذَرَّةٍ في السمواتِ ولا في الأرْضِ..﴾[*] أي: الذين زعمتموهم آلهة من دون الله، والمفعول الثاني حذف ونابت صفته عنه، ولا يصحُّ عند أبي حيان[٦] أنْ يكونَ ﴿من دون الله﴾ أوْ ﴿لا يملِكون..﴾ مفعولاً ثانياً، لأنَّ الأوَّل لا يتم الكلام به، ولأن الثاني ليس المعنى عليه، لأن ما زعموه ليس كونهم غير مالكين، وليس هذا بزعم لو صدر منهم بل حق.

ومنه قوله تعالى: ﴿ويَوْمَ يقولُ نادوا شُركائي الذين زعمتم...﴾[٧]. أي: زعمتموهم شُركاء[٨].

---

(١) القصص: ٦٢، ٧٤.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٧٤.
(٣) الأنعام: ٩٤.
(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٨١/٧، البحر المحيط: ١٢٨/٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣٥/٢.
(٥) سبأ: ٢.
(٦) انظر البحر المحيط: ٢٧٥/٧.
(٧) الكهف: ٥٢.
(٨) انظر البحر المحيط: ١٣٧/٦.

ومن ذلك حذف مفعولي (ظن)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا ما لَهُمْ مِنْ محيصٍ﴾:[1] قوله ﴿ما لهم من محيص﴾ في موضع مفعولي فعل الظن لأنَّه معلَّق عن العمل. وذكر أبو حاتم[2] أنَّه يوقف على ﴿وَظَنُّوا﴾ على أنَّ الكلام مستأنف بعد ﴿وَظَنُّوا﴾، وهو قول فيه تكلف، لأنَّ فيه حذف مفعولي الظن.

ومنه قوله تعالى: ﴿ومِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يعلمونَ الكتابَ إلاَّ أمانِيَّ وإنْ هم إلاَّ يَظُنُّونَ﴾[3] أي: يظنون الكتابَ أمانِيَّ.[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما ظَنُّ الذين يفترونَ على الله الكذبَ يوم القيامة...﴾[5] أي: وما ظَنُّ الذينَ يَفْتَرونَ على الله الكذبَ أنَّ الله فاعلٌ بهم[6].

ومن ذلك حذف مفعولي (حَسب)، ومنه قراءة غير الكوفيين من السبعة: ﴿لا يَحْسَبَنَّ الذينَ يَفْرَحُون بما أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدوا بما لَمْ يَفْعَلُوا فلا يَحْسَبَنَّهُمْ بمفازةٍ مِنَ العذابِ وَلَهُمْ عذابٌ أليمٌ﴾[7]. بالياء في ﴿يَحْسَبَنَّ﴾، وفي هذه القراءة وقراءة ابن كثير بالغيب وضم الباء من ﴿يَحْسَبُنَّهم﴾ أوجهٌ من التأويل:

أ ـ أنْ يكون الفعل مسنداً إلى ضمير الرسول عليهِ السَّلامُ، فيكون ﴿الذين يَفْرَحون﴾ مفعولاً أول، ويكون المفعول الثاني محذوفاً لدلالة مفعول

---

(١) فصلت: ٤٨.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥٠٤/٧. وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٢٩/٢، تفسير القرطبي: ٣٧٢/١٥.
(٣) البقـــرة / ٧٨.
(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٢ / ١٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٨١.
(٥) يونس / ٦٠ وانظر شاهداً آخر يونس / ٦٦.
(٦) انظر البحر المحيط: ٥ / ١٧٣.
(٧) آل عمـــران / ١٨٨.

فعل الحسبان الثاني عليه وهو ﴿بمفازةٍ﴾. ويجوز أنْ يكون المفعول الثاني هو ﴿بمفازةٍ﴾ على أنَّ مفعول فعل الحسبان الثاني محذوف، وقد استُبْعِدَ هذا القول للفصل بين الفعل ومفعوله.

ب ـ أنْ يكونَ الفعل مسنداً إلى الاسم الموصول، فيكون مفعولاه محذوفين اختصاراً لدلالة مفعولي فعل الحسبانِ الثاني عليهما أيْ: لا يَحْسَبَنَّ الذين يفرحون أَنْفُسَهُم فائزين فلا يحسبنَّهم فائزين.

ويجوز أنْ يكون الفعل مستغنياً عن المفعولين، وهو قول أبي علي الفارسي[1]، إذ ذَهَبَ إلى أنَّ الفعل الأول لم يقع على شيء واكتفى برفع فاعل، وذكر أنَّ هذه الأفعال قد تجيء لغواً، وهو قول الكوفيين والأخفش[2] الذين يجيزون الإلغاء في الفعل المتقدم، وهو الظاهر في هذه المسألة لأنَّه لا حذف في الكلام عليه.

ويجوز أنْ يكون المفعول الأوَّل محذوفاً والثاني هو ﴿بمفازةٍ﴾ على أنَّ قوله ﴿فلا تحسبنَّهم﴾ توكيدٌ لفعل الحسبان الأوَّل. وذكر السمين الحلبي أنَّه يمكن أنْ يقال إنَّه حذف المفعول الأوَّل من فعل الحسبان وأثبته في الثاني، وحذف المفعول الثاني من فعل الحسبان الثاني وأثبته في الأوَّل.

وذكر مكي بن أبي طالب[3] أنَّ الفعل الثاني بدل من الأوَّل ويرده أنَّ الفاء ستكون زائدة، والقول نفسه في كونه توكيداً.

---

(١) انظر البحر المحيط: ٣ / ١٣٧، الدر المصون ورقة / ١٥٣٢.

(٢) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ١ / ١٧٠، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٣٣، الدر المصون ورقة /١٥٣٢، التبيان في إعراب القرآن: ٣١٩/١، النشر في القراءات العشر: ٢٤٦/٢.

(٢) أفعـــال اليقيـــن :

ومن ذلك حذف مفعولي (عَلِمَ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تصوموا خيرٌ لكم إنْ كنتم تَعْلَمونَ﴾[١] أي: إنْ كنتم تعلمون أنَّ ذلك خير، ويجوز أنْ يكون الفعل متعديًا إلى مفعول واحد على أنَّه بمعنى المعرفة، ويجوز أنْ يكون منزَّلاً منزلة اللازم أي: إنْ كنتم من ذوي العلم[٢]. وهو الظاهـــر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما كانـوا أولياءه إنْ أوليـاؤهُ إلاَّ المُتَّقُون ولكنَّ أكْثَرَهم لا يَعْلَمونَ﴾[٣]، أي: لا يعلمون أنَّهم ليسوا أوْلياءه.[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿لكلِّ نَبَإٍ مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمونَ﴾[٥] أي: وسوف تعلمون أنَّ لكلِّ نبإٍ مُسْتَقَرًا .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا تاللهِ لَقَدْ عَلِمْتم مـا جِئْنا لِنُفْسِـدَ في الأرضِ. . . ﴾[٦]: قوله ﴿ما جئنا. . ﴾ في موضع مفعولي ﴿عَلِمْتُم﴾ لأنَّه معلقٌ عن العمل، وأجاز الشهاب[٧] أنْ يكونَ جواب القسم على أنْ يكون المفعولان محذوفين، والأوَّل أظهر.

ومن ذلك حذف مفعولي (رأى)، ومنه قوله تعالى: ﴿أعِنْدَه عِلْمُ الغيبَ فَهُوَ يَرى﴾[٨] أي: يرى أنَّ ما قالَهُ حَقٌّ أوْ ما سَمِعَهُ مِنَ القرآنِ باطِلٌ، ويجوز

---

(١) البقـــرة / ١٨٤.
(٢) انظر : الدر المصون ورقة / ٦٦٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١٥١، البحر المحيط : ٣٨/٢.
(٣) الأنفـال / ٣٤.
(٤) انظر البحر المحيط : ٤/ ٤٩١.
(٥) الأنعام / ٦٧.
(٦) يوسف / ٧٣.
(٧) انظر حاشية الشهاب : ٥ / ١٩٥.
(٨) النجم / ٣٥.

أنْ تكون الرؤية بصرية[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يَرى الذينَ ظَلَمُوا إذْ يَرونَ العذابَ أنَّ القوةَ للهِ جميعاً وَأنَّ اللهَ شديدُ العذابِ﴾[2]: جواب (لو) محذوف! فهو إمَّا أنْ يقدَّرَ قبل قوله تعالى: ﴿أنَّ القوَّةَ للهِ جميعاً.....﴾

أي لَعلِموا أو لَعَلِمْتَ أيُّها السامِعُ أنَّ القُوَّةَ للهِ جميعاً، فيكون المصدر المؤوَّل من (أنَّ) الأولى وما في حيِّزها وما عطف عليه في موضع المفعولين أو المفعول على قول الأخفش للفعل المقدَّر، وعليه فمفعولا (يرى) الأوَّل محذوفان إذا كان مما يُعَدَّى إلى مفعولين، وإذا كان ممَّا يُعَدَّى إلى واحد ففي الكلام حذف مفعول، وأمَّا أنْ يُقَدَّرَ بعدَه، فيكون المصدر المؤوَّل وما عطف عليه سادًّا مسدِ مفعولين أوْ مسدَّ مفعولٍ واحد والثاني محذوف على قول الأخفش، ويجوز أنْ يكون مما يتعدَّى إلى واحد، فيكون المصدر المؤوَّل سادًّا مسده[3].

(٣) أفعـــال الصيـــرورة:

ومن ذلك حذف مفعولي (جعل)، ومنه قوله تعالى: ﴿قالَ إنِّي جاعِلُكَ للناسِ إمَّاماً قالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتي قالَ لا ينالُ عهدي الظالِمينَ﴾[4]: في قوله ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتي﴾ أقوال:

أ ــ أنْ يكون معطوفاً على الكاف في قوله ﴿جاعِلُكَ﴾، وهو قول

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٨ / ١٦٧، تفسير القرطبي: ١٧ / ١١٢، حاشية الشهاب: ٨ / ١١٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٩٩.

(٢) البقــرة / ١٦٥.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٦١٠، تفسير ابن عطية: ١ / ٤٧٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٣٣، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٣٦، البحر المحيط: ١ / ٤٧٢، تفسير القرطبي: ٢ / ٢٠٤.

(٤) البقــرة / ١٢٤.

الزمخشري[١]، ويصح على مذهب الكوفيين في إجازة العطف على الضمير المتصل المجرور من غير إعادة الخافض، وقد ردَّه أبو حيان لأنَّه لم يُعَدْ الخافض، ولكنَّه[٢] رجَّحَ مذهب الكوفيينَ في قوله تعالى: ﴿وصَدٌّ عَنْ سبيلِ اللهِ وكُفْرٌ به والمَسْجِدِ الحَرامِ . . . ﴾[٣]، ولا التفات إلى رد أبي حيَّان لأنَّ ظاهر النص يعزز مذهب الكوفيينَ وأبي القاسم الزمخشري.

ب ــ أَنْ يكون في موضع نصب عطفاً على موضع الكاف من ﴿جاعِلُكَ﴾ أيضاً، وقد ردَّه أبو حيَّان[٤] أيضاً لأنَّه ليس مِن مواضع العطف على الموضع عنده[٥].

جـ ــ أَنْ يكون في موضع النعت للمفعول الأوَّل لفعل الجعل المحذوف، وفي الكلام أيضاً حذف المفعول الثاني أي: واجْعَلْ فريقاً مِنْ ذُرِّيَّتي إمَّاماً.

د ــ أَنْ يتعلَّقَ بفعلٍ محذوف في حيِّز الاستفهام أي: وَمِنْ ذُرِّيَّتي يا ربُّ ماذا يكون؟، وهو قول ابن عطية[٦]، والأوْلى أَنْ يقدَّر شبه الجملة بعد الاستفهام أي: وماذا يكون مِنْ ذُرِّيَّتي يا ربُّ، ولا محوج إلى مثل هذا التكلف.

** . . ** . . ** . . **

---

(١) انظر الكشاف: ١ / ٣٠٩.
(٢) انظر البحر المحيط: ٢ / ١٤٧.
(٣) البقـرة / ٢١٧.
(٤) انظر البحر المحيط: ١ / ٣٣٧.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع، الصفحة / ١٢١٥.
(٦) انظر تفسير ابن عطية: ١ / ٤١٢، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٢/١، البحر المحيط: ٣٧٧/١، الدر المصون ورقة / ٥٠٥، حاشية الشهاب: ٢٣٤/٢ ـ ٢٣٥، تفسير القرطبي: ١٠٧/٢ ـ ١٠٨، الكشاف: ١/ ٣٠٩.

# حذف أسماء الأحرف الناسخة

ذكر السيوطي[1] أنّ في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب:

(١) الجواز مطلقاً وعليـه الأكثـرون.

(٢) أنّه خـاص بالشعـر.

(٣) أنّه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤد حذفه إلى أنْ يلي هذه الأحرف فعل، فإن أدّى إلى ذلك قبح في الكلام والشعر أيضاً.

(٤) أنّه حسن في الشعر والكلام المنثور إنْ لم يُؤدِّ الحذف إلى أنْ يلي هذه الأحرف اسم يصح عملها فيه كقولنا: إنَّ في الدار قام زيدٌ، وعليه فلا يصح حذفه في قولنا: إنّه زيدٌ قائمٌ.

(٥) أنْ يكون الحذف خاصاً بـ (إنَّ) دون سائر أخواتها، وهو قول الكوفيين ويكثر ذلك في ضمير الشأن.

ولم يفرد ابن هشام لهذه المسألة مكاناً خاصاً في (المغني).

ولقد جاء في التنزيل حذف أسماء هذه الأحرف في موطنين:

١ ـ حذف اسم (إنَّ) وأخواتها لفهم المعنى.

٢ ـ حذف أسماء ما خفف من هذه الحروف.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٦٢ ـ ١٦٤.

### ١ ـ حذف اسم (إنَّ) وأخواتها لفهم المعنى:

ومن ذلك ما روى أنَّ طلحة بن مصرف قد قرأ في الشذوذ: «وإنَّ من الحجارةِ لمَّا يَتَفجَّرُ منه الأنهارُ وإنَّ منها لمَّا يَشَّقَّق فيخرُجُ منه الماءُ»[١] بتشديد (لُمَّا) و(إنَّ) في الموضعين، وهي قراءة غير متجهة عند ابن عطية[٢]، على قواعد النحويين، وذكر أبو حيان أنَّ القول بأنَّها غير متجهة لا يصح إلَّا إذا نقل عنه أنَّه قرأ (وإنَّ) بالتشديد فحينئذ يعسر توجيه هذه القراءة، وذكر فيما بعد أنَّه يمكن توجيه قراءة طلحة بتشديد (لمَّا) مع قراءة (وَإنَّ) بالتشديد بأنْ يكون اسم (إنَّ) محذوفاً لفهم المعنى، وتكون (لمَّا) بمعنى حين على مذهب الفارسي[٣]، أوْ حرف وجوب لوجوب على مذهب سيبويه[٤] وذكر أنَّ حذف الاسم أسهل من حذف الاسم والخبر كما هو في قول عبد الله بن الزبير لِمَنْ قال له «لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك»: «إنَّ وراكِبَها»[٥]. ويكاد النحويون[٦] يجمعون على أنَّ (إنَّ) بمعنى (نعم) في

---

(١) البقـرة / ٧٤.

(٢) انظر البحر المحيط : ١ / ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٦٩.

(٤) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٢٣٤/٤، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٦٩.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٧، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٢ / ١٨٠، النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٧٨، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٣/٢، ٨ / ١٢٤، خزانة الأدب: ٢ / ١٠٠، ١٠٢، ٤ / ٤٨٥، المقدمة المحسبة / ٢٦٥.

(٦) انظر : حاشية الشهاب : ٥ / ٤ ، تسهيل الفوائد: / ٦٥، خزانة الأدب: ٢ / ١٠٠، ١٠٢، ٤//٤٨٥، المقدمة المحسبة: ١ / ٢٦٥، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٧، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٠٣، ٨ / ١٢٤، رصف المباني/ ١٢٤، حاشية الدسوقي على المغني: ٣٨/١، حاشية الدماميني على المغني / ٨٠، الأمالي الشجرية: ٣٢٢/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١٨٠/٢.

قول عبد الله بن الزبير، وفي بعض الشواهد، ويظهر لي أنْ أبا حيان قد انفرد فيما ذهب إليه من حذف اسم (إنَّ) وخبرها.

وإنِّي لأذهب في هذه القراءة مذهباً آخر، وهو أنْ تكون (لمَّا) زائدة، وزيادة الحروف تكثر في التنزيل[1]، وهو مذهب يحتاج إلى نقل عن العرب.

ومن ذلك أيضاً قراءة الحسن وغيره الشاذة: «قالوا إنَّ هذان لساحران»[2]، بتشديد النون على أنَّ اسمها ضمير الشأن المحذوف في أحد التأويلات، والتقدير: إنَّه هذان لساحران[3].

وجاء في التنزيل حذف اسم (لكنَّ)، ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: «ولكنَّ أنفُسَهُم كانوا يظلمون»[4]، بتشديد النون من (ولكنَّ) على أن (أنْفُسَهُم)، اسمها وجملة قوله (كانوا يظلمون) في موضع الخبر، والعائد محذوف أي: كانوا يظلمونها، وهو الظاهر على ما قيل فيه من أنَّ حذف العائد في أمثاله قليل لأنَّ (يظلمون) فاصلة، وقيل إنَّ اسم (لكنَّ) محذوف وهو ضمير الشأن، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان[5] وبابها الشعر.

٢ ـ حذف أسماء ما خُفِّفَ من هذه الحروف:

يشيع هذا الحذف في التنزيل في مواطن كثيرة، فقد جاء فيه حذف اسم (أنْ) المخففة، ومن ذلك قراءة ابن أبي عبلة: «آيتك ألَّا تكلِّمُ الناسَ

---

(١) انظر ما في هذا البحث من زيادة الحروف الصفحة / ١٣٨٨.
(٢) طـه / ٦٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٤) آل عمران / ١١٧.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٣ / ٣٨، وانظر حاشية الشهاب: ٣ / ٥٧، الدر المصون ورقة / ١٣٧٤.

ثلاثة أيام»[1] برفع (تكلَّمُ)، والحجة فيها أَنَّ (أَنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف. وذكر ابن هشام[2] أَنَّ المخففة تقع بعد فعل اليقين أَوْ ما يُنَزَّلَ منزلته، والقراءة شاهد على وقوعها بعد فعل غير ما ذكر. وفي إعمال (أَنْ) المخففة مذاهب[3]:

(١) أَنَّها لا تعمل شيئاً في ظاهر ولا في مضمر، وعليه فهي حرف مصدري مهمل كسائر الحروف المصدرية، وهو مذهب سيبويه والكوفيين.

(ب) أَنَّها تعمل في المضمر وفي الظاهر وهو قول طائفة من المغاربة.

(جـ ) أَنَّها تعمل جوازاً في مضمر لا ظاهر، وهو قول الجمهور[4].

ويظهر لي أَنَّ كونها مهملة حملاً على (ما) المصدرية أظهر وأَقلُّ تكلفاً، ومن ذلك أيضاً قراءة مجاهد «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرضاعة»[5]، برفع (يتمُّ)، والقول فيها مثل سابقتها، وقيل إنْ وقوعها موقع الناصبة شاذ، وهي قراءة عند أبي حيان لا يُقاسُ عليها: «ولا يُحْفَظُ (أَنْ) غير ناصبة إلَّا في هذا الشعر والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة»[6]. والقراءة خارجة على ما اشترط[7] من إعمال (أَنْ) المخففة.

---

(١) آل عمران / ٤١.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤٦.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ١٨٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٤٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٢/١ ـ ٢٣٣، حاشية الدسوقي على المغني: ١ /٤٠ ـ ٤١.

(٤) انظر الدر المصون ورقة / ١١٩٠، البحر المحيط : ٢ / ٤٥٢.

(٥) البقرة / ٢٣٣.

(٦) البحر المحيط : ٥ / ٢١٣، وانظر الدر المصون ورقة / ١١٩٠.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ١٨٥ ـ ١٨٧ ، ٥ / ٨٩، حاشية الدسوقي على المغني، ١/ ٤٠ ـ ٤١.

ومن ذلك قراءة طلحة بن مصرف «تريدون أنْ تَصُدُّونَا...»[1]، بتشديد النون على أنَّ الفعل مرفوع، فادغمت نون الرفع في الضمير، والقراءة محمولة على أنَّ (أَنّ) مخففة من الثقيلة واسمها مضمر، والجملة الفعلية في موضع الخبر لها.

والظاهر عند أبي حيَّان[2] أنَّ تكون ناصبة للفعل، ولكنَّها ملغاة حملاً على (ما) المصدريَّة أُختها.

وجاءت (إنْ) في التنزيل مخففة في مواطن كثيرة، وفي إعمالها خلاف بين النحويين، فذكر ابن هشام[3] أنَّها إنْ دخلت على الفعل أهملت وجوباً والأكثر كون الفعل ماضياً ناسخاً ودونه الفعل المضارع، وذهب أبو حيَّان[4]، إلى أنَّ إعمالها مخالف للنصوص. وذكر أبو حيان والسفاقسي[5] أنَّ أبا القاسم الزمخشري يعملها، ومذهبه في الإعمال مخالف للنصوص عند أبي حيَّان. وذهب الشهاب إلى أنَّ الزمخشري في (الكشاف) ليس مراده تقدير معمول للمخففة، وذلك لأنَّه لمَّا بيَّن أنَّ أصلها الثقيلة أتى معها بالضمير لأنَّها لا تكون إلاَّ عاملة، ولست أتفق مع الشهاب لأنَّ في كلام أبي القاسم في (الكشاف) نصاً صريحاً على إعمالها: «هي إنْ المخففَّة من الثقيلة،

---

(1) إبـــراهيـــم / ١٠.

(2) انظر البحر المحيط : ٥ / ٤١٠، انظر شواهد أُخرى: النساء: ١٤٠، المائدة: ٤٥، ٧١، ١١٣، الأنعام: ١٣١ ، الأعراب: ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٠، التوبة: ١١٨، يونس: ٢، هود: ٢، ٣، ١٤، ٢٦، النحل: ٢، ٣٦، ٦٨، ١٢٣، الإسراء: ٢٣، الكهف: ٤٨، مريم: ١٠، ١١، طه: ٣٨، ٣٩، ٧٧، الأنبياء: ٨٧، الحج: ١٥، ٢٦، المؤمنون: ٢٧، ٣٢، النور: ٧، ٩، الشعراء: ١٤، ٥١، النمل: ٨، ٣١، القصص: ٧، ٣١، ٨٢، سبأ: ١٤، الصافات: ١٠٤، فصلت: ١٤، ٣٠، الشورى: ١٣، الأحقاف: ٢١، محمد: ٢٩، الفتح: ١٢، النجم: ٣٨، الحديد: ٢٩، التغابن: ٧، الجن: ٥، ٧، ١٢، ٢٨، المزمل: ٢٠، القيامة: ٣، الانشقاق: ١٤، البلد: ٥، ٧.

(3) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٧.

(4) انظر البحر المحيط : ٤ / ١٥٧.

(5) انظر حاشية الشهاب : ٤ / ١٤٠.

واللام هي الفارقة بينها وبين النافية والأصل: وإنْ كنا عن دراستهم غافلين على أنَّ الهاء ضمير الشأن»[1]. ولستُ أنكر ان ما في (المفصل)[2] يؤيد ما ذهب إليــه الشهاب.

ومن النحويين الذين أجازوا إعمالها أبوا البقاء العكبري[3]، ومكي بن أبي طالب في قوله تعالى: ﴿وإنْ كانوا ليقولون﴾[4] «(إنْ) مخففة من الثقيلة عند البصريين ولزمت اللام في خبرها للفرق بينها وبين (إنْ) الخفيفة التي بمعنى (ما) فاسم (إنْ) مضمر، و(كانوا) وما بعدها خبر (إنْ)، والواو اسم (كان)، وَ(لَيقولون) خبر كان»[5]. والقول نفسه مع أبي البركات بن الأنباري[6].

وبعد فلست في ذكرى لِمَنْ يجيزون إعمال (إنْ) المخففة أميل إلى مذهبهم لأنَّ الحذف خلاف الأصل.

ولقد قمت باستقصاء ما في القرآن من شواهد فيها (إنْ) مخففة فوجدت أنها قد دخلت على الفعل الناسخ الماضي في معظم هذه الشواهد، وقد يكون هذا الفعل الناسخ من أخوات (كان) أو من أخوات (ظنَّ) أو من أفعال المقاربة. ومن دخولها على (كان) قوله تعالى: ﴿وإنْ كُنْتَ مِن قبلِهِ لَمِنَ الغافلين﴾[7]. ومن دخولها على أحد الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما

---

(1) الكشاف: ٢ / ٦٢، وانظر: ٢ / ١١٠، / ٣٠٠.
(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ٧١.
(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٨٥.
(4) الصافــــات / ١٦٧.
(5) مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٢٤٤ ـ ٢٤٥.
(6) انظر البيــــان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣١٠.
(7) يوسف / ٣، وانظر شواهد أخرى: يوسف: ٩١، إبراهيم: ٤٦، الإسراء: ١٠٨، الروم: ٤٩، الصّافات: ١٦٧، الزمر: ٥٦.

مبتدأ وخبر قوله تعالى: ﴿وإنْ وجدنا أكثَرَهُم لفاسقين﴾[1].

ومن دخولها على أحد أفعال المقاربة قوله تعالى: ﴿وإنْ كادوا لَيَفْتِنونَكَ عن الذي أوْحينا. . . ﴾[2].

وقد دخلت (إنْ) المخففة على فعل مضارع في موضعين الأوّل قوله تعالى: ﴿وإنْ نظنُّك لَمِنَ الكاذبين﴾[3]، والثاني قوله تعالى: ﴿وإنْ يكاد الذين كفروا لَيُزْلِقونَكَ. . . ﴾[4]. وهذان الشاهدان يردّان زعم ابن مالك[5] في أنّها لا يليها إلاّ الماضي.

وجاء في التنزيل دخولها على اسم في أحد التأويلات، ومن ذلك قراءة أبي رجاء: «وإنْ كلُّ ذلك لِما متاعُ الحياةِ الدنيا. .»[6]، بكسر اللام وتخفيف الميم في (لِما) على أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلة و(ما) موصولة صدر صلتها محذوف أي: لما هو متاع الحياة الدنيا لأنَّ المخففة إذا أُهْمِلَت لزمت اللام[7]، وقيل إنّها لا تلزم مع الإعمال لعدم الإلباس، وقد مَرَّ أنَّ الزمخشري وغيره قد أعملوا مع اللام، وعليه فاللام واجبة في هذه القراءة لأنّها غير عاملة، فاللام عند أبي حيان[8] منوية، وأجاز مكي بن أبي طالب[9] وأبو

---

(١) الأعراف / ١٠٢، وانظر: البحر المحيط: ٤/٣٥٤، الكشاف: ٢/١٠٠.

(٢) الإسراء / ٧٣، وانظر: البحر المحيط: ٦ / ٦٥، حاشية الشهاب: ٦/٥٢، وانظر شواهد أخرى: الإسراء: ٧٦، الفرقان: ٤٢، الصافات: ٥٦، القلم: ٥١.

(٣) الشعراء / ١٨٦، وانظر البحر المحيط: ٧ / ٣٨.

(٤) القلم / ٥١.

(٥) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ٦٥، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٨٣.

(٦) الزخرف / ٣٥.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٨١.

(٨) انظر البحر المحيط : ٨ / ١٥.

(٩) انظر مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٨٣.

البركات بن الأنباري(١) أَنْ تكونَ عاملة على أَنَّ اسمها ضمير الشأن المحذوف، والجملة الاسمية في موضع الخبر: وعليه فاللام ليست بلازمة، ويظهر لي أنَّه قول الفراء كما جاء في (همع الهوامع): «وذهب الفرَّاء إلى أنَّ (إنْ) المخففة بمنزلة (قد) إلاَّ أنَّ (قد) تختص بالأفعال، و(إنْ) تدخل عليها وعلى الأسماء»(٢)، وعد ذلك من باب الندر (٣)

وجاء في التنزيل حذف اسم (كَأَنْ) المخففة في أحد التأويلات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَنْ لم تكن بَينكم وبينه مودَّةٌ﴾(٤)، وفي إعمال (كَأَنْ) المخففة وإهمالها ثلاثة مذاهب(٥):

أ ـ المنع، وهو قول الكوفيين.

ب ـ الجواز مطلقاً في المضمر والبارز.

جـ ـ الجواز في المضمر لا في البارز، ولا يلزم أَنْ يكون ضمير الشأن كما في (أَنْ) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فيها﴾(٦)، وقد جاء في التنزيل مواضع حُذِفَ فيها اسمُ الحرف الناسخ وخبره في أحد التأويلات،

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٥٣.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٨٤ وانظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٥٥، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٠٦، تفسير القرطبي: ٦/٨٧.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢ / ١٨٣.

(٤) النساء / ٧٣.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٨٧ ـ ١٨٨، وانظر الكشاف: ٣/٢٣٠، الدر المصون ورقة: ١٧٣٢، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٢، البحر المحيط: ٣/٣٩٢، ٧ / ١٨٤.

(٦) الأعراف: ٩٢، وانظر شواهد أُخرى: يونس: ١٢، هود: ٦٨، لقمان: ٧، الجاثية: ٨.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلا أُقسِمُ بمواقعِ النجوم﴾[1]، أي: فلا صِحَّةَ لما يقول الكفار[2].

** .. ** .. ** .. ** .. **

---

(١) الواقعة / ٧٥، وانظر شواهد أُخرى: الحاقة: ٣٨، المعارج: ٤٠، التكوير: ١٥، الانشقاق: ١٦، البلد: ١ .

(٢) انظر ما في هذا البحث من زيادة حروف النفي الصفحة/ ١٣٧٨.

# حذف خبر (كان) وما يعمل عملها

ذكر أبو حيّان[1] أنَّ أصحابه (البصريين) قد نصوا على أنّه لا يجوز حذف اسم (كان) ولا خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً، وأنّهُ يجوز ذلك في الضرورة. وهي مسألة قد أجازها الكوفيون[2].

وذكر السيوطي[3] أنَّ مِنَ النحويين من أجازَ حذفَه لقرينة اختياراً وأنَّ ابن مالك قد منعه في الجميع إلا (ليس) فأجاز حذف خبرها اختياراً ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة.

وبعد فلقد انتهيت إلى أنَّ حذف الخبر قد ورد في آيات[4] في تأويلات النحويين، وهي ترد مزاعم المانعين وإليك أهم مواضع حذفه:

(١) فيما يجوز فيه أنْ تكون (كان) وما يعمل عملها تامة وناقصة.

(٢) إذا كان خبراً لأحد أفعال المقاربة.

(٣) في التنازع.

(٤) إذا كان خبراً لـ (لات) العاملة عمل (ليس).

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦٤/٧، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٨٤/٢.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٩٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٨١/١، تفسير القرطبي: ٣٧٣/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢٢٥/١.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٨٣/٢ ـ ٨٤، وانظر في هذه المسألة الخصائص: ٣٧٥/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٥.

(٤) انظر: البقرة: ١٤٣، ١٩٧، ٢٨٠، النساء: ١٧٦، الأنعام: ١٣٩، يونس: ٣٧، الكهف: ٦٠، الروم: ٩، فاطر: ١٨، الصافات: ٣٥، ص: ٣، المدثر، ٢.

(٥) فيما ظاهره أنَّ الخبر مسبوق بلام الجحود.

(١) فيما يجوز فيه أن تكون (كان) وما يعمل عملها تامة وناقصة:

وحذف خبر كان أكثر دوراناً في التنزيل من غيرها، ومن ذلك قراءة ابن عامر وابن جعفر وغيرهما الشاذة: ﴿وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالِصَةٌ لذُكورنا ومحرَّمٌ على أزواجِنا وإنْ يكنْ ميتةٌ فهم فيه شُركاء..﴾[١] برفع ﴿ميتةٌ﴾ على أنَّ (﴿يكن﴾) تامة. وأجاز الأخفش أنْ تكون ناقصة والخبر محذوف، والتقدير: وإنْ يكن في بُطونِهَا ميتةٌ[٢]، وهو تكلف لا محوج إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كان ذو عُسْرةٍ فَنَظِرةٌ إلى مَيْسَرةٍ...﴾[٣] الظاهر في (كان) أنْ تكون تامة بمعنى (حَدَثَ) و (وُجِدَ) ويجوز أن تكون ناقصة على أنَّ الخبر محذوف أي: وإن كانَ من غُرمائِكُم ذو عُسْرَةٍ أو: وإنْ كان ذو عُسْرةٍ غريماً[٤].

ومن ذلك ما روى أنَّه قُرِىءَ شاذًّا: ﴿وإنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إلى حِمْلِها لا يُحْمَلْ مِنْهُ شيءٌ ولو كان ذو قُرْبى...﴾[٥] بالواو في (ذو) على أنَّ (كان) تامة أي: ولو حَضَر ذو قربى، وهو قول أبي حيان[٦]، وذكر الزمخشري[٧] أنَّ نظم الكلام أَحْسَنُ ملاءمة للناقصة أي: ولو كان ذو قربى مدعُوًّا وتأويل

---

(١) الأنعام: ١٣٩.
(٢) انظر البحر المحيط: ٢٣٣/٤، وانظر النشر في القراءات العشر: ٢١٦/١.
(٣) البقرة: ٢٨٠.
(٤) انظر الدر المصون ورقة: ٩٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٨١/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢٢٥/١، تفسير القرطبي: ٣٧٣/٣.
(٥) فاطر: ١٨.
(٦) انظر البحر المحيط: ٣٠٨/٧. وانظر: معاني القرآن للفراء: ٣٦٨/٢.
(٧) انظر الكشاف: ٣٠٥/٣.

تقدير أبي القاسم الزمخشري عند الشهاب: «لأنَّ هذه الجملة الشرطيّة كالتتميم والمبالغة في أن لا غياث أصلاً، ولو قُدِّرَ المدعو ذا قُرْبى، ولو قدَّرْته: إنْ تَدْعُ النفسُ المُثْقَلةُ إلى تخفيف ما عليها لا تجد معاوناً ولو وجد ذو قربى لم يحسن ذلك الحسن، وملاحظة كون ذي القربى مدعواً فقرينة السياق وتقديره: فَيَدْعُوه ونحوه، لكونه خلافَ الظاهرِ لا يتمُّ مَعهُ الانتظامُ فتذكر»[1]. ويتراءى لي أنَّ كون (كان) تامة يؤدي المعنى نفسه لأنَّ (لو) تدل على قول الشهاب: ﴿ولو قُدِّرَ المدعُو ذا قربى﴾.

ومن ذلك حذف خبر (أبْرَح) ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قال موسى لِفتاه لا أبْرَحُ حتى أبْلُغَ مَجْمَعَ البحرينِ او أمْضِيَ حُقُبا﴾[2]. في قوله ﴿لا أبْرح﴾ قولان:

ا ـ أنْ يكون فعلاً ناقصاً خبره محذوف أي لا أبرَحُ أسير، وهو عند أبي حيان كما مر من باب الضرورة، ويدل على حذفه دلالة الحال، وهي السفر، وكذلك قوله ﴿فلما بلغا مَجْمَعَ بينهما...﴾[3] وهي مسألة جائزة عند أبي البقاء[4] وابن عطية[5] وأبي القاسم الزمخشري[6].

وقيل إنَّ الخبر المصدر المؤول من (أن) المضمرة بعد (حتّى) والمجرور بها على أنَّ في الكلام حذف مضاف أي: لا يَبْرَحُ سيري حتّى يبلغ، فحذف المضاف، وجعل ضمير المتكلم المضاف إليه عوضاً منه،

---

(١) حاشية الشهاب: ٧/٢٢٢.
(٢) الكهف: ٦٠.
(٣) الكهف: ٦١.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٥٤.
(٥) انظر البحر المحيط: ٦/١٤٣.
(٦) انظر الكشاف: ٢/٤٩.

وأسْنَد الفعل إليه. والقول نفسه بالنسبة لـ ﴿أنْ يبلغ﴾، وهو تكلف لا محوج إليه.

ب ـ أنْ يكون فعلاً تاماً والمفعول به محذوف أي: لا أبْرَحُ السيرَ حتى أبْلُغ، وهو كقولنا: لا أَبْرَحُ المكانَ بمعنى: لا أفارقُه. وهو قول أبي القاسم الزمخشري وأبي البقاء أيضاً، وهو عند أبي حيان يحتاج إلى صحة نقل.

وقيل إنّه بمعنى: لا أزولُ عمّا أنا عليه، وهو ليس مضارع (زال) الناقصة الذي هو (يزال)[1].

ومن ذلك حذف خبر (ما انْفَكَّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ الذين كفروا من أَهْلِ الكتابِ والمشركينَ مُنْفَكِّينَ حتى تأْتِيَهُم البيِّنَةُ﴾[2]: أجاز بَعْضُ النحويين أنْ يكون ﴿مُنْفَكِّينَ﴾ اسم فاعل من (ما انْفَكَّ) على أنَّ الخبر محذوف: أي: منفكين عارفين أمْرَ محمد عليه السلام، ويظهر لي من كلام الفراء أنّه من هؤلاء: «وقد يكون الانفكاك على جهة (يُزالُ)، ويكون الانفكاك الذي تعرفه، فإذا كانت على جهة (يزال) فلا بدَّ لها من فعل وأنْ يكون معها جحد فتقول: ما انفككت أذكرك تريد: مازلت أذكرك، فإذا كانت على غير معنى (يزال) قلت: قد انفككت منك، وانفَكَّ الشيء من الشيء، فيكون بلا جحد وبلا فعل...»[3]، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان[4].

واختلف النحويون في تقدير ما يتعلق بـ ﴿منفكين﴾ إذا كان غيرَ

---

(1) انظر ـ الكشاف: ٢/٤٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٥٤، البحر المحيط: ٦/١٤٣، حاشية الشهاب: ٦/١١٦، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٨٤.

(2) البينة: ٩٨.

(3) انظر معاني القرآن: ٣/٢٨١.

(4) انظر البحر المحيط: ٨/٤٩٨، حاشية الشهاب: ٨/٣٨٥، تفسير القرطبي: ٢٠/١٤٠، التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٣٨٨، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٨٩، الكشاف: ٤/٢٧٤.

ناقص، فقيل إنَّ التقدير: منفكين عن معرفةِ صحةِ محمدٍ، أو: عما هم عليه، وغير ذلك[٥].

(٢) إذا كان خبراً لأحد أفعال المقاربة:

ومن ذلك حذف خبر (كاد) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الساعة آتِيَةٌ أكادُ أُخْفيها...﴾[١] أي: أكاد آتي بها على أنَّ قوله (أُخْفيها) مستأنف[٢].

ومن ذلك حذف خبر (انطلق)، ومنه قوله تعالى: ﴿فانْطَلقا حتى إذا ركبا في السفينة خَرَقَها...﴾[٣] أي: فانْطَلَقا يمشيان، فحذف الخبر لدلالة ﴿حتّى إذا ركبا﴾ عليه[٤] وحذف خبر هذه الأفعال جائز إذا عُلِمَ[٥].

ومن ذلك حذف خبر (طَفِقَ) الذي دلَّ عليه مصدره، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مسحاً بالسوق والأعناقِ﴾[٦]: أي يَمْسَحُ مَسْحاً والجملة الفعلية في موضع نصب على خبر (طَفِقَ). وقيل إنَّ (مسحاً) حال، وقد ردَّه الشهاب[٧] لأنَّه ليس من مواضع سدِّ الحال مسد الخبر.

وإنّني لأذهب في هذه المسألة إلى عدِّ المفرد خبراً له قياساً على هذه الآية الكريمة من غير التفات إلى قول ابن هشام[٨] برمي القائلين به بالوهم.

---

(١) طه: ١٦.

(٢) انظر ما في هذا البحث من زيادة (كاد)، الصفحة: ١٤١٦.

(٣) الكهف: ٧١، وانظر الآيتين: ٧٤، ٧٦.

(٤) انظر: البحر المحيط: ١٤٩/٦.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤٣/٢.

(٦) ص: ٣٢.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٣١٠/٧، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١١/٢، تفسير القرطبي: ١٩٥/١٥، الكشاف: ٣٧٤/٣، البحر المحيط: ٣٩٧/٧.

(٨) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٥٦، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤٣/٢.

ومن ذلك حذف خبر (قُمْ) ومنه قوله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ ..﴾[1]: يُفْهَمُ مِمَّا جاء في (البحر المحيط) أنَّ أبا حيان أجاز إعمال فعل الأمر من (قام) إعمال الماضي على أنَّ الخبر محذوف: ﴿أي قُمْ مِنْ مَضْجَعِك أو: قم بمعنى الأخذ في الشيء كما تقول: قام زَيْدٌ يضرب عمراً، أي: أخذ... والمعنى قم قيام تصميم»[2]. وذكر الشهاب[3] أنَّ هذا القول لا يخفى بَعدُه لأنَّه استعمال غير مألوف.

ولم يعمل غير الماضي من هذه الأفعال عمل (كان) وأخواتها إلَّا ما حكي عن الأخفش[4] والجوهري[4] في إعمال المضارع والمصدر من (طَفِقَ)، أمَّا الخبر فيجوز حذفه إذا دُلَّ عليه[4]، ولا محوج إلى ما ارتكبه أبو حيان.

(٣) في التنازع:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلَّا اللهُ يَستكبِرون﴾[5]: قوله ﴿يسْتَكْبِرون﴾ إمَّا أنْ يكون خبر (إنَّ)على أنَّ، خبر (كان) محذوف، وإمَّا أنْ يكون خبر (كان) على أنَّ خبر (إنَّ) محذوف، والمسألة من باب التنازع على قول من يجيز التنازع بين الحروف وغيرها كابن العلج[6].

---

(١) المدثر: ٢.

(٢) البحر المحيط: ٨/٣٧٠.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٨/٢٧١.

(٤) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١/٢٦٥، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٣٦.

(٥) الصافات: ٣٥.

(٦) انظر ما في هذا البحث من زيادة (كان) الصفحة: ١٤٠٩.

**(٤) إذا كان خبراً لـ (لاتَ) العاملة عمل ليس:**

ومن ذلك قراءة أبي السمال الشاذة ﴿ولاتُ حينُ مناصٍ﴾[١] بضم التاء ورفع النون على حذف خبر ﴿لاتُ﴾ على قول من يعملها عمل (ليس)[٢] أي: ولاتُ حينُ مناصٍ لهم.

**(٥) فيما ظاهره أنَّ الخبر مسبوق بلام الجحود:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان اللهُ ليضيــع إيمانَكُم إنَّ اللهَ بالناسِ لرؤوفٌ رحيمٌ﴾[٣] أي: وما كانَ الله مريداً لذلك لإضاعة إيمانكم[٤].

---

(١) ص: ٣.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف اسم (كان) وما يعمل عملها الصفحة: ٢١٥. وانظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١/٢٥٧.

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٤) انظر هذه المسألة مفصلة فيما جاء في هذا البحث من إضمار (أنْ) الصفحة: ٧٩٤.

# حذف التمييز

ذكر ابن جني أنَّ التمييز يحذف إذا علم من الحال كقولنا: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإنْ لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة وإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز وهذا يصلحه ويفسده غرض المتكلم[1].

وذكر ابن هشام[2] شاهدين من القرآن حذف فيهما تمييز العدد ومثالاً حذف فيه تمييز (كم) الاستفهامية، وذكر أنَّ حذفه شاذ في باب (نعم).

وجاء حذف التمييز في التنزيل[3] مما يدل على أنَّ حذفه جائز، وهو يحذف في المواطن التالية في تأويلات النحويين:

(١) يحذف أحد التمييزين في الآية اكتفاء بالآخر.

(٢) إذا كان تمييز عدد.

---

(١) انظر الخصائص: ٢/٣٧٨.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: ٨٣١ وانظر شرح الرضي على الكافية ٢/٣١٦، همع الهوامع (تحقيق عبد العالم سالم: ٥/٣٥، ٤/٧٣.

(٣) انظر: البقرة: ١٨٧، ٢١١، ٢٥٩، النساء: ٥٨، المائدة: ٥٦. الأنعام: ٣١، ١٣٦، الأعراف: ١٤٢، ١٦٠، ١٧٧، ١٧٩، الأنفال: ٦٥، ٦٦. التوبة: ٩. يوسف: ١٠٥. النحل: ٢٥. الكهف: ١٩، ٢٥. مريم: ٧٤، ٩٨. طه: ١٠٣. الحج: ٤٥: ٤٨، المؤمنون: ١٤ ـ ١١٢، القصص: ٢٧، العنكبوت: ٤، ٥٨، ٦٠. الجاثية: ٢١، محمد: ٣، الجمعة: ٥، المنافقون: ٢، الطلاق: ٨. الحاقة: ١٧. المدثر: ٣، النبأ ١٢.

(٣) إذا كان تمييزاً لـ (كم).

(٤) إذا كان تمييزاً لفاعل أفعال المدح أو الذم.

(٥) إذا كان المميَّز أفعل تفضيل.

(٦) إذا نابت صفته عنه.

**(١) يحذف أحد التمييزين في الآية اكتفاء بالآخر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكُلوا واشربوا حتى يتبيَّنَ لكم الخيطُ الأبيضُ من الخيطِ الأسودِ من الفجرِ.﴾[1]: قوله: (من الفجر) في موضع التميز لـ(الخيط الأبيض) اكتفاء لأنَّ بيان أحد الخيطين بيانٌ للثاني والتقدير: من الخيطِ الأسودِ من الليل وقيل إن حذف تميز الفضلة جائز[2].

**(٢) إذا كان تمييز عدد:**

وهو أكثر هذه المواطن شيوعاً واطِّراداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فصيامُ ثلاثة أيام في الحَجِّ وسبعةٍ إذا رَجَعْتُم تلك عشرةٌ﴾[3] أي: وسبعة أيَّامٍ وتلك عشرة أيَّامٍ[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَتربَّصْن بانفسهن أربعةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾[5]: في حذف التاء من قوله ﴿وعشرا﴾ أقوال:

---

(١) البقرة: ١٨٧.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥٢/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٥٥/١، الكشاف: ٣٧٩/١، معاني القرآن للزجاج: ٢٤٤/١.

(٣) البقرة: ١٩٦.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة ٧٠٦، البحر المحيط: ٧٩/٢.

(٥) البقرة: ٢٣٤.

أ ـ أنْ يكون المراد عشر ليالٍ مع أيامها، وَغُلِّبَتْ الليالي على الأيَّام قياساً على كلام العرب، وهو قول الزمخشري[1].

ب ـ أنْ يكون المراد عشر مدَدٍ، كلُّ مدةٍ فيها يوم وليلة، وهو قول المبرد.

جـ ـ أنْ يكون المعدود المحذوف مذكراً لأنَّه إذا حُذِفَ جاز فيه الوجهان، وهو اختيار أبي حيَّان[2] والسمين الحلبي[3]، وهو قول ظاهر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عليها تِسْعَةَ عَشَر﴾[4] أي: تسعَةَ عَشَر ملكاً [*].

(٣) إذا كان تمييز كم:

جاء في التنزيل حذف تمييز (كم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال كم لَبِثْتَ﴾[6] أي: كم يوماً لَبِثْتَ[7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كم لَبِثْتُم﴾[8] أيْ: كم يوماً[9].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال كم لبثتم في الأرضِ عَدَدَ سِنينَ﴾[10].

---

(١) انظر الكشاف: ١/٣٧٢، وانظر شرح الرضي على الكافية: ٢/١٥٦.
(٢) انظر البحر المحيط: ٢/٢٢٣.
(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٨٤٨، وانظر معاني القرآن الزجاج: ١/٣١١، تفسير القرطبي: ٣/١٨٦.
(٤) المدثر: ٣٠.
(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٨/٢٧٦، البحر المحيط: ٨/٣٧٥، تفسير القرطبي ١٩/٧٩.
(٦) البقرة: ٢٥٩.
(٧) انظر: الدر المصون ورقة: ٩٢٣، البحر المحيط: ٢/٢٩٢.
(٨) الكهف: ١٩.
(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٤٢، التبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٠٣.
(١٠) المؤمنون: ١١٢.

أي: كم سَنَةً لبثتم[1].

**(٤) إذا كان تمييزاً لفاعل أفعال المدح أو الذم:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿نعم أَجْرُ العامِلين﴾[2]: ذكر الشهاب[3] أنَّه يجوز أنْ يكون التمييز محذوفاً أيْ: نعم أجْراً أجْرُ العامِلين، فجمع بين التمييز وفاعل (نعم) الظاهر، وفي المسألة مذاهب[4].

أ ـ المنع مطلقاً وهو مذهب سيبويه والسيرافي وغيرهما.

ب ـ الإجازة، وهو مذهب أبي العباس المبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي، وابن مالك وغيرهم.

ج ـ الإجازة بقيد، وهو أنَّه يجوز حذفه إنْ أفادَ ما لم يفده الفاعل نحو: نعم رجلا فارساً، وهو قول ابن عصفور.

ولا محوج إلى تقدير تمييز لأنَّ الحذف خلاف الأصل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بئس مثل القوم الذين كذَّبوا بآياتِ الله..﴾[5]: الظاهر في المخصوص بالذم أنْ يكون قوله ﴿الذين كذَّبوا بآياتِ الله..﴾ على حذف مضاف أي: بئس مَثَلُ القوم مَثَلُ الذين كذَّبوا بآياتِ الله، فيكون ﴿مَثَلُ القوم﴾ فاعل (بئس)، ويجوز أنْ يكون محذوفاً على أنَّ ﴿الذين كذَّبوا بآياتِ الله..﴾ نعت لـ (القوم). وأجاز أبو القاسم

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٦١/٢، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢٦١، مريم: ٧٤، ٩٨.
(٢) العنكبوت: ٥٨.
(٣) حاشية الشهاب: ١٠٨/٧.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٥/٥.
(٥) الجمعة: ٥.

الزمخشري[1] أنْ يكون ﴿مَثَلُ القومِ﴾ هو المخصوص بالذم و ﴿الذين كذَّبوا..﴾ نعت لـ ﴿القوم﴾ على أنَّ فاعل ﴿بِئْسَ﴾ ضمير مستتر تمييزه محذوف أيْ: بئس مثلاً مَثَلُ القوم، وهي مسألة لم يجوِّزها سيبويه[2] لأنَّ تمييز الضمير المستكن في أفعال الذم أوْ المدح وما أجرى مجراهما لا يجوز حذفه، والمسألة جائزة عند ابن عصفور[3] وابن مالك[3]، وأجاز ابن عطية[4] أنْ يكون التقدير: بئس المَثَلُ مَثَلُ القومِ الذين كذَّبوا بآياتِ الله، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان[4] لأنَّ في تقديره حذف الفاعل[5]. ولعل أظهر ما في هذه المسألة أنَّ يكون الفاعل والمخصوص بالذم ظاهرين.

وجاء في التنزيل حذف التميز مع ما هو محمول على (نعم) أو (بئس)، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وكثيرٌ منهم ساء ما يعمَلونَ﴾[6]: تمييز فاعل (ساء) المضمر محذوف أي: ساء عملاً الذي كانوا يعملون. ويجوز أنْ تكون (ساء) فعلاً متصرفاً، فيكون مفعولها محذوفاً أي: ساء عَمَلُهم المؤمنين. ويجوز أنْ تكون (ما) نكرة موصوفة على القول الأوَّل، وهي التميز والفاعلُ ضميرٌ مستتر والمخصوص بالذم محذوف[7].

---

(١) انظر الكشاف: ١٠٣/٤.

(٢) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١٧٦/٢.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣٤/٥ - ٣٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٢٦٧/٨.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٢٢/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٧٧/٢. البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣٨/٢. وانظر ما في هذا البحث من حذف الفاعل الصفحة: ٢٣٢.

(٦) المائدة: ٦٦.

(٧) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٠٥٢، التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٠/١، حاشية الشهاب: ٢٦٣/٣. وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ٣١، ١٣٦، الأعراف: ١٧٧.

**(٥) إذا كان المميز أفعل تفضيل:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أولئك كالأنعام بل هُمْ أَضَلُّ أولئك هُمُ الغافلون﴾[1] أي: بل هم أضلُّ سبيلاً من الأنعام، وهو قول نسبه أبو حيان[2] إلى الزمخشري.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فتبارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخالِقينَ﴾[3] أي: أَحْسَنُ الخالِقين تقديراً، فحذف التمييز لدلالة (الخالقين) عليه[4]

**(٦) إذا نابت صفته عنه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقطَّعْناهم اثنتي عشرة أَسباطاً أُمماً﴾[5] في تمييز (اثنتي عشرة) أوجه:

أ ــ أَنْ يكون محذوفاً لفهم المعنى والتقدير: اثنتي عشرة فرقةً أسباطاً، و(أَسْباطاً) بدل من (اثنتي عشرة) لأنَّ تميز هذا العدد لا يكون إلاَّ مفرداً، وهو اختيار أبي البقاء[6] وأبي حيان[7].

ب ــ أَنْ يكون (أَسباطاً) على وضعه موضع (قبيلة) لأنَّ كل قبيلة تتكون من أسباط، فيكون (أُمَماً) بدلاً من اثنتي عشرة وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وهو مردود عند أبي حيّان لأنَّ المفسِّرين ذكروا أنَّ الأسباط في بني اسرائيل كالقبائل في العرب.

---

(١) الأعراف: ١٧٩.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٤٢٧.
(٣) المؤمنون: ١٤.
(٤) انظر حاشية: ٦/٣٢٤.
(٥) الأعراف: ١٦٠.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٩٩.
(٧) انظر البحر المحيط: ٤/٤٠٧.

جـ ـ أنْ يكونَ محذوفاً ونابت عنه صفته والتقدير: اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، ويكون ﴿أُمَماً﴾ نعتاً لـ(أسباطاً).

د ـ أنْ يكون المفعول محذوفاً والتقدير: وقطّعناهم فرقاً اثنتي عشرةَ، وهو مما لا يحتاج إلى تمييز.

هـ ـ أنْ يكون في الكلام تقديم وتأخير والتقدير، وقطّعناهم أسباطاً أمماً اثنتي عشرةَ وهو قول يجب أنْ ينزَّه القرآن عنه[1].

و ـ أنْ يكون (أسباطاً) على إجازة كون تمييز هذا العدد جمعاً كقولنا. عندي أحد عشر رجالاً، وهو قول الفراء[2] وهو الظاهر لأن ما في الآية يعززه، ولا يرد ذلك قول ابن الحاجب في (شرح المفصل)[3] من أن (أسباطاً) لو كان تمييزاً لكانوا ستة وثلاثين لأن تمييز (اثنتي عشرة) واحد من (اثنتي عشرة)، فاذا كانوا ثلاثة كانت الثلاثة واحداً من اثنتي عشرة.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٠٧، حاشية الشهاب: ٤/٢٢٧، الكشاف: ٢/١٢٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٩٩.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٧٦.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٤/٢٢٧، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٧٦.

# حذف الحال

ذكر ابن جني أنَّ حذف الحال لا يحسن لأنَّ الغرض منها توكيد الخبر: «وحذف الحال لا يحسن وذلك أنَّ الغرض فيها إنَّما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف، لأنَّه ضد الغرض ونقيضه... فأمَّا ما أجزْناهُ من حذف الحال في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ منكم الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[1] أي: فَمَنْ شَهِدَهُ صحيحاً بالغاً فطريقه أنَّه لمَّا دلَّتْ الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً، وأمَّا لو عُرِّيتِ الحال من هذه القرينة وتجرَّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه»[2].

وجاء في (حاشية الصبَّان على شرح الأشموني)[3] أنَّ الحال قد تحذف لقرينة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول، والقول نفسه فيما جاء في (مغني اللبيب)[4]، إذْ اكتفى ابن هشام[4] فيه بموطن واحد، وهو كونها قولاً. وقيل إنَّ حذفها شيء لطيف غريب[5]. وذكر السيوطي[6] أنَّ الأصل في الحال أنْ تكون جائزة الحذف، وقد

---

(١) البقرة: ١٥٨.

(٢) الخصائص: ٢/٣٧٨.

(٣) ٢/١٩٣.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٠.

(٥) انظر إعراب القرآن المنسوب الى الزجاج: ٣/٣٨٣.

(٦) انظر همع الهوامع تحقيق عبد العال سالم: ٤٢/٥٩.

يمنع الحذف إذا كانت جواباً لسؤال، أو سادة مسدَّ الخبر أو نائبة عن اللفظ بالفعل أو منهيًّا عنها كقوله تعالى: ﴿ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾[1]. وقوله ﴿ولا تمش في الأرض مَرَحاً﴾[2].

وبعد فلست أتفق مع ابن جني فيما ذهب إليه لأن حذف الحال في التنزيل مطرد منقاس لكثرته وشيوعه، ففي التنزيل ما يقارب مائة وخمسين موضعاً حذفت فيها الحال في تأويلات النحويين، وإليك هذه المواضع في كل سورة:

البقرة: ٤١، ٤٦، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ١٢٤، ١٤٤، ١٥٨، ١٧٠، ١٧١، ١٨٥، ١٩١، ٢٨٥، ٢٢١، ٢٠٥، ٢٥٩.

آل عمران: ٤، ٣٠، ٤٤، ٤٩، ٧٢، ١٩١.

النساء: ٢٥، ٩٠، ٤٣.

المائدة: ٦، ٤٨، ١٠٤، ١٠٦.

الأعراف: ٦٨، ٧١، ٨٣، ٩٣، ٩٩، ١٤١، ١٢٨، ١٤١، ١٥١.

الأنفال: ٨، ١٦، ٥٠، ٧٤.

التوبة: ٧، ٣٢، ٣٣، ١١٣، ١٢٧.

يونس: ٢٢، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٨٢، ٩٧.

هود: ٤١، ٨١، ٩٣، ١٢١.

يوسف: ١٦، ٣١. الرعد: ١١، ٢٤، ٣١. إبراهيم: ٧. الحجر: ٢٤، ٤٥، ٤٦. النحل: ٢٨، ٣٦، ٥٩. الإسراء: ١٤، ٨٨، ٩٢.

---

(١) النساء: ٤٣.

(٢) لقمان: ١٨.

الكهف: ٢٤، ٤٨، ٧٤، ٧٧. مريم: ٦٤. طه: ٥، ١٠٣، ١٣٠. الأنبياء: ٣، ٢٧، ٦٥، ٨٣، ٩٧، ١٠٣. الحج: ١٠، ٢٦، ٧٣، المؤمنون: ٥١. النور: ٣٥. الفرقان: ١٣، ٤١، ٥٣. الشعراء: ١١، ٣٠، ٥٤. النمل: ١٢، ٨٢. القصص: ٣٢، ٦٤. العنكبوت: ٨. لقمان: ٢١. السجدة: ١٢. الأحزاب: ٥٢، ٥٣. سبأ: ١٣، ٤٤. فاطر: ٢، ١٨، ٢٤، ٣٧. ص: ٦، ٣٢، ٥٠، ٥٩. الزمر: ٣، ٣٩. غافر: ٧، ١٤. فصلت: ٣٠. الدخان: ١١، ٤٧. الجاثية: ٢٩. ق: ٣٢، ٣٦. الذاريات: ١٤. الطور: ١٤. القمر: ٤٨. الرحمن: ٤٣. الواقعة: ٦٦. الحديد: ١٢. المجادلة: ٢٢. الحشر: ٩. المنافقون: ٨. الطلاق: ١. القلم: ٢٤. نوح: ١. المدثر: ٤٢. القيامة: ١٥. الإنسان: ٦، ٩. المرسلات: ١٢، ٢٩، ٤٣. المطففين: ٢٨.

ويظهر للقارىء مِمَّا مرَّ أنَّ النحويين لم يستقصُوا هذه المواضع كلها في مُؤَلَّفاتهم مكتفين بموضع واحد[1]، وهو إذا كانت الحال قولاً عاملاً في جملة.

فالحال تحذف في التنزيل في مواطن كثيرة سأحاول ذكر معظمها مفصَّلة وهي ما يلي:

(١) إذا كانت عاملة في معمول مذكور.

(٢) حذف الحال اكتفاء بأخرى.

(٣) اقتضاء المعنى لها.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٠. همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/ ٥٩.

(٤) إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول.

(٥) حذف جملة القسم التي في موضع الحال لدلالة الجواب عليها.

(٦) حذف الحال المبيِّنة لإبهام (ما).

(٧) حذف الحال المعلَّقة عن العمل.

(٨) حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى.

(٩) حذف الحال المنعوتة وبقاء نعتها.

(١٠) حذف الحال المستثنى منها.

**(١) إذا كانت عاملة في معمول مذكور:**

ومن ذلك الحال العاملة في خافض ومخفوض، ومنه قوله تعالى: ﴿يأيُّها النبيُّ إذا طلَّقتُم النساءَ فطلِّقوهُنَّ لعدَّتِهِنَّ...﴾[١]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[٢] أنَّ في الكلام حالاً محذوفة أي: فطلقوهن مستقبلات لِعِدَّتِهِنَّ، وهو قول ليس بجيِّد عند أبي حيان[٣] لأنَّ فيه تقدير عامل خاص لأن العامل يحذف إذا كان كوناً مطلقاً، والآية محمولة عنده على حذف مضاف أي: لاستقبال عدتهن، وهو أقل تكلفاً من قول أبي القاسم لأنَّ حذف المضاف أكثر شيوعاً من حذف الحال، واللام في تأويل أبي حيان بمعنى (عند) أو بمعنى (في)، ولم يردَّ ابن هشام[٤] قول أبي القاسم السابق.

---

(١) الطلاق: ١.

(٢) انظر الكشاف: ١١٧/٤.

(٣) انظر البحر المحيط: ٢٨١/٨.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: ٥٧٠، ٥٧٥، وانظر حاشية الشهاب: ٢٠٥/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١١٢٧/٢، تفسير القرطبي: ١٥٣/١٨.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يدَكَ في جَيْبِك تَخْرُجْ بيضاء من غير سُوءٍ في تسع آيات إلى فرعون وقومه...﴾(١): قوله ﴿من غير سوء﴾ في موضع الحال.

وأجاز أبو البقاء(٢) وغيره أنْ يكون قوله ﴿في تسع آيات﴾ في موضع الحال أيضاً أي: معدودة من جملتها. وأجاز أبو حيان(٣) أنْ يكون التقدير: اذهب بهاتين الآيتين في تسع آيات إلى فرعون، فيكون (إلى فرعون) متعلقاً بالفعل (اذهب) المحذوف و(في تسع آيات) في موضع الحال أيضاً. أمّا قوله ﴿إلى فرعونَ﴾ فيتعلق بالفعل الذي قدَّره أبو حيان، وهو (اذهب)، وهو الذي تعلَّق به ﴿في تسع آيات﴾، فإنْ لم يكن كذلك فهو يتعلق بحال محذوفة يدل عليها سياق النص أي: مُرْسَلاً إلى فرعون. وأجاز أبو البقاء(٤) أنّ يكون في موضع النعتِ لـ ﴿آيات﴾ والتقدير في تسع آيات واصلةٍ إلى فرعون وقومه(٥).

وجاء في التنزيل حذف الحال العاملة في الظرف ومنه قوله تعالى ﴿فتمَّ ميقاتُ ربِّه أربعينَ ليلةً﴾(٦): ذكر الزمخشري أنَّ قوله ﴿أربعينَ﴾ حال، والتقدير بالغاً أربعين ليلةً، فيكون معمولاً لحال محذوفة. ويجوز أنْ يكون مفعولاً (تمَّ) على تضمينه معنى ﴿بَلَغَ﴾. وأنْ يكون منصوباً على

---

(١) النمل: ١٢.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٥.
(٣) البحر المحيط: ٧/٥٨.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٥.
(٥) انظر: حاشية الشهاب ٧/٣٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢١٩، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٨٨، البحر المحيط: ٧/٥٨، التبيان في تفسير القرآن: ٨/٧١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٧، وانظر شواهد أخرى: النساء: ٦، ١٤٣، المائدة: ٤٨، النمل: ٣٢، ص ٣٢.
(٦) الأعراف: ١٤٢.

الحال أي معدوداً أربعين ليلةً، وهو الظاهر في هذه المسألة. وحمل بعض النحويين[1] نصبه على أنَّه خبر (تَمَّ) على جعلها من الأفعال الناقصة، وهي مسألة لم يشر إليها النحويون في مؤلَّفاتهم، ويظهر لي أنَّ كل فعل تبعه مرفوع ومنصوب محمول عمله على عمل الأفعال الناقصة، جاء في همع الهوامع ما يلي: ﴿وقال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كلُّ فعل له منصوب بعد مرفوع لا بدَّ منه نحو: قام زيد كريماً وذهب زيدٌ متحدِّثاً فإنْ جعلته تامًّا نصبت على الحال...﴾[2] ولا ضرورة إلى ذلك لأن كونه منصوباً على الحال أكثر دلالة على المعنى.

وجاء في التنزيل حذف الحال العاملة في مفعول صريح، ومن ذلك ما حكاه الفَرَّاء[3] والكسائي[3] أنَّ قوماً قرءوا: ﴿لَيَخْرُجَنَّ الأَعزُّ منها الأَذَلَّ...﴾[4] بفتح الياء وضم الراء على أنَّ ﴿الأَذَلَّ﴾ حال من الفاعل وهو ﴿الأَعَزُّ﴾ والحال لا يصح عند البصريين أنْ تكون معرفة ولذلك حملوا القراءة على زيادة الألف واللام، وقيَّد الكوفيون[5] ذلك بكون الحال فيها معنى الشرط كقولنا: عبدُ اللهِ المحسنَ أفْضَلُ منه المُسيءَ. والقراءة عند أبي البقاء محمولة على حذف الحال أي: مشبهاً الأَذَلَّ. ولا ضرورة إليه لأنَّ كون الحال معرفة يصح على قول يونس بن حبيب والبغداديين لأنهم يجيزون: مررت به المسكينَ،

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣٨٠/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٣/١. حاشية الشهاب: ٢١٣/٤، الكشاف: ١١١/٢.

(٢) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١١٣/١.

(٣) انظر البحر المحيط: ٢٧٤/٨.

(٤) المنافقون: ٨.

(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٧٢/٢. همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١٨/٤ - ١٩-

بنصب (المسكينَ) على الحال، وهو عند مكي بن أبي طالب[1] لا يقاس عليه لأنه من الشاذ، والقول نفسه مع أبي البركات بن الأنباري[2]، والظاهر عندي ما ذهب إليه يونس[3] والبغداديُّون لأنه بعيد عن التكلف، والقراءة تعزز هذا المذهب.

**(٢) حذف الحال اكتفاء بأخرى:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثمَّ أنتم هؤلاء تقتلون أنْفُسكم وتُخْرِجونَ فريقاً من ديارهم تظاهرون عليهم بالإثم والعُدْوان وإنْ يأتوكم أُسارى تفادوهم وهو مُحرَّمٌ عليكم إخراجهُم...﴾[4]: قوله ﴿وهو مُحَرَّمٌ عليكم إخْراجُهم..﴾ في موضع الحال، وهذه الحال محذوفة من كل جملة سابقة أي: تقتلون أنْفُسَكُم وهو محرَّم عليكم وتخرجون فريقاً وهو محرَّمٌ عليكم تظاهرون عليهم بالإثم والعُدْوانِ وهو محرَّمٌ عليكم وحذفت الحال اكتفاءً بالحال الظاهرة[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أوْ تأتي بالله والملائِكَةِ قَبيلاً﴾[6]: قوله: ﴿قبيلاً﴾ إمَّا أنْ يكون حالاً من الملائكة أو من (بالله) وعلى كلا الوجهين في الكلام حذف حال[7].

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٨١.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٤١.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٢٤، البحر المحيط: ٨/٢٧٤. حاشية الشهاب: ٨/٢٠٠، وانظر شاهداً آخر: البقرة، الآية: ١٧٠.

(٤) البقرة: ٨٥.

(٥) انظر: البحر المحيط: ١/٢٩٢، الدر المصون ورقة ٤٠١. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٥٩. النساء: ٢٥. هود: ٩٣. الحجر: ٢٤.

(٦) الإسراء: ٩٢.

(٧): انظر: حاشية الشهاب: ٦/٢٦٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٣٢.

(٣) اقتضاء المعنى لها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا إذا قُمْتُم إلى الصَّلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكُم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرْجُلِكُم إلى الكعبين وإنْ كنتم جُنُباً فاطَّهروا وإنْ كنتم مرضى أو على سفرٍ أَوْ جاء أَحَدٌ منكم مِنَ الغائِطِ أوْ لامستم النساء...﴾[1].

حمل الكلام على ظاهره يقتضي تأخير الوضوء عن الصلاة أو كونه قبلها أَوْ متّصلاً بها بعد القيام، وفي ذلك أقوال:

أ ـ أنْ يكون في الكلام حال محذوفة أي: إذا قمتم إلى الصلاة مُحْدِثِينَ وعليه فلا يكون الوضوء إلّا على المحدث.

ب ـ أنْ يكون في الكلام شرط مقدَّر، والتقدير: إذا قمتم إلى الصلاة إنْ كنتم محدثين أو إنّ كنتم جنباً.

جـ ـ أنْ يكون في الكلام تقديم وتأخير أي: إذا قمتم إلى الصلاة من النوم أَوْ جاء أحدٌ منكم من الغائط أو لامستم النساء فاغسلوا وجوهَكم. والتقديم والتأخير عند أبي حيّان[2] وغيره لا يصح أَنْ يقال في القرآن.

د ـ أنْ يكون المراد من القيام إرادته وقصده، وهو عندي أظهر الأوجه وأقلُّها تكلُّفاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والبَلَدُ الطيِّبُ يَخْرُجُ نباتُه بإذْنِ ربِّه﴾[3]. أي

---

(١) المائدة: ٦.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤٣٤/٣، وانظر الدر المصون ورقة ١٩٠٦. الكشاف: ٥٩٦/١، حاشية الشهاب: ٢١٩/٣.

(٣) الأعراف: ٥٨.

يَخْرُجُ نباتُه وافياً حَسناً[1]، وحذفت الحال لفهم المعنى ولدلالة (والبَلَدُ الطيِّبُ) عليها، ولمقابلتها بقوله تعالى: ﴿والذي خَبُثَ لا يَخْرُجُ إلاَّ نَكِداً﴾[2] وقد تكون الحال المحذوفة شبه جملة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال لا ينالُ عهدي الظَّالِمينَ﴾[3]: ذكر أبو حيان[4] أنَّ في الكلام حذف شبه جملة في موضـــع الحال أي: لا ينال عهدي الظالمين منهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون﴾[5] أيْ: وجاءوا أباهم من غير يوسف عشاء يبكون[6].

**(٤) إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول:**

ويشيع هذا النوع في التنزيل في مواطن كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليكَ وما كنتَ لَدَيْهِم إذْ يُلْقُونَ أقلامَهم أيُّهم يَكْفُلُ مريَم..﴾[7]. قوله ﴿أيُّهَم يَكْفُلُ مريَم..﴾ في موضع نصب بفعل معلَّق محذوف أيْ: ينظرون أيُّهم يَكْفُل مَرْيَم أو: يعلَمونَ أيُّهم يَكْفُلُ مَرْيَمَ، وجعله الزمخشري معمولاً لقول مضمر في موضع الحال أي: قائلين أيُّهم يكفُلَ مَريمَ[8]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وناداهما ربهما ألم أنْهَكُما عن

---

(١) انظر البحر المحيط:٤/٣١٨، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٤١، ٤٦، ١٨٥، آل عمران ٨٢، ١٩١، المائدة: ١٠٦، الأعراف: ٦٩، ١٤٤، الأنعام: ٦٨، يوسف: ٦، الزمر: ٣٩.

(٢) الأعراف : ٥٨.

(٣) البقرة: ١٢٤.

(٤) انظر البحر المحيط: ١/٣٨٧.

(٥) يوسف: ١٦.

(٦) انظر البحر المحيط: ٥/٢٨٨.

(٧) آل عمران: ٤٤.

(٨) انظر: الدر المصون ورقة: ١١٩٧. البحر المحيط: ٢/٤٥٩ البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٠٣. مشكل إعراب القرآن: ١/١٤٠.

تلكما الشجرة. . .﴾[1] أي: وناداهما ربهما قائلاً ألم أنهكما[2].

**(٥) حذف جملة القسم التي في موضع الحال لدلالة الجواب عليها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا يا موسى ادعُ لنا ربَّك بما عَهِدَ عندك لئِنْ كَشَفْتَ عنّا الرِّجز لَنُؤْمِنَنَّ لك ولَنُرْسِلَنَّ معك بني إسرائيل﴾[3]: ذكر أبو حيان[4] أنَّ قوله ﴿لَئِنْ كشفتَ عنّا الرجزَ﴾ جواب لقسم محذوف في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (قالوا) أي: قالوا ذلك مقسمين، ويجوز أنْ يكون القسم المحذوف معطوفاً على (قالوا). ولست أتفق مع أبي حيان في جعله قوله تعالى: ﴿لئن كشفت. .﴾ جواب قسم محذوف لأنَّ اللام المقترنة بـ (إنْ) هي الموطئة لجواب القسم، وليست لام جواب القسم، لأنَّ الجواب قوله تعالى ﴿لَنُؤْمِنَنَّ. . .﴾، جاء في المغني ما يلي: «اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأنَّ الجواب بعدها مبنيٌّ على قسم قبلها لا على الشرط، ومن ثمَّ تُسَمَّى اللام المؤذنة وتسمَّى الموطئة أيضاً، لأنَّها وطّأتِ الجواب للقسم أي: مهَّدَتْه له. . .»[5]. وذهب الزمخشري[6] وابن عطية إلى أنَّ الباء في (بما) للقسم فيكون قوله (لنؤمنن لك. .) جواباً لهما[7].

---

(١) الأعراف: ٢٢.

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٨١/٤، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٨٣، ٨٥، آل عمران: ٤٤، ٤٩، الأنعام: ٧١، ٩٣، ١٢٨، ١٥١، الأعراف: ٤٩، الأنفال: ٥٠.

(٣) الأعراف: ١٣٤.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٧٤/٤.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٣١٠، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥٤/٤.

(٦) انظر الكشاف: ١٠٨/٢.

(٧) انظر: حاشية الشهاب: ٢٠٧/٤ - ٢٠٨.

(٦) حذف الحال المبينة لإبهام (ما):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الله لا يغيِّرُ ما بقوم حتى يغيِّروا ما بأنْفُسِهم..﴾[1] ذكر أبو حيَّان[2] أنَّ في (ما) إبهاماً لا بد له من اعتقاد محذوف يبيِّنه والتقدير: إنَّ الله لا يغيِّر ما بقومٍ من نعمةٍ وخيرٍ إلى ضد ذلك حتى يغيِّروا ما بأنفسهم من طاعته إلى ضده، وعلى هذا التقدير يكون شبه الجملة في موضع الحال من عائد الموصول المستكن في الاستقرار المفهوم من شبه الجملة صلة الموصول، أو من الاسم الموصول.

(٧) حذف الحال المعلَّقة عن العمل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يتوارى من القوم من سوء ما بُشِّرَ أيُمْسِكُهُ على هونٍ أمْ يدُسُّه في التُّرابِ ألا ساء ما يحكُمونَ﴾[3]: جملة الحال عند النحويين[4] مقيدة بكونها خبرية خالية من دليل استقبال أوْ تعجب، فلا تقع الطلبية ولا ذات السين أوْ سوف أولَنْ، وقد جوز الفرّاء وقوع جملة الأمر، ولذلك قدَّر أبو البقاء[5] وأبو حيان حالاً معلقة عن عمل والتقدير: مفكِّراً أيُمْسِكُهُ. وغالباً ما يقدِّرون قبل الجملة الاستفهامية قولاً في موضع الحال كقوله تعالى: ﴿وإذا رأوْكَ إنْ يتخذونَكَ إلاّ هُزُوا أهذا الذي بعثَ الله رَسولاً﴾[6] أي: قائلين ذلك. ويجوز أنْ تكون الجملة الاستفهامية مستأنفة

---

(١) الرعد: ١١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٣٧٣.

(٣) النحل: ٥٩.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٤٢.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٩٩.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٠٤، وانظر حاشية الشهاب: ٥/٣٤٢، معاني القرآن للفراء: ٢/١٠٧،

(٧) الفرقان: ٤١.

جواباً لسؤال مقدر أي: ماذا يقولون؟[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك مِنْ أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنتَ لديْهِمْ إذْ يُلْقونَ أقلامَهم أيُّهم يَكْفُلُ مريمَ...﴾[2] أي: يعلمون أو ينظرون أيُّهم يكفل مريم[3].

**(٨) حذف الحال المعطوفة عليها حال أخرى:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَ لَوْ كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾[4] لقد تحدثت في موضع آخر عن هذه المسألة[5]، والتقدير: أيتبعونهم في كل حال ولو كان آباؤُهم لا يعقلون.

**(٩) حذف الحال المنعوتة وبقاء نعتها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ جاؤكم حَصِرَتْ صدورُهم﴾[6]: في قوله: ﴿حصِرتْ صدورُهم﴾ أوجه:

أ ـ أنْ يكون للدعاء عليهم بتضييق صدورهم عن القتال، وهو قول منقول عن أبي العباس المبرد[7]، وعليه فلا محل له.

ب ـ أنْ يكون في موضع الحال من فاعل (جاؤكم) على إضمار (قد) عند

---

(١) انظر البحر المحيط: ٥٠٠.

(٢) آل عمران: ٤٤.

(٣) انظر الصفحة: ٣٤٤.

(٤) البقرة: ١٧٠.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه صفحة: ٤٠١.

(٦) النساء: ٩٠.

(٧) انظر المقتضب: ٤/١٢٤.

النحويين، والصحيح عند السمين الحلبي[1] وشيخه أبي حيان[2] جــــواز كون الجملة الماضوية حالاً من غير (قد) لكثرة الشواهد القرآنية، وهي مســألة مبســوطة في موطنها[3].

جـ ـ أنْ يكون في موضع النعت لحال محذوفة أي: جاؤكم قوماً حصرت صدُورهم، وهو قولٌ يعزى إلى المبرد أيضاً.

د ـ أَنْ يكون بدل اشتمال من (جاءوكم) لأنَّ المجيء مشتمل على الحصر.

هـ ـ أنْ يكون مستأنفاً، فلا محل له.

و ـ أَنْ يكون جواب شرط مقدَّر أي: إنْ جاءوكم حصرت صدورُهم، وهو تكلف من غير محوج، والظاهر في هذه المســألة كونه في موضع الحال من غير نية (قد)[4].

**(١٠) حذف الحال المستثنى منها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يولِّهِمْ يومئذٍ دبُرَه إلاَّ متحرِّفاً لقتالٍ أَوْ متحيِّزاً إلى فئة...﴾[5]. ذكر أبو القاسم الـزمخشري[6] أنَّ الاستثنـاء من المولين أي: وَمَنْ يولِّيهم إلاَّ رجلاً منهم متحرِّفاً لقتال أوْ متحيِّزاً، وعليه ففي الكلام حذف موصوف، وذكر ايضاً أن الاستثناء مفرغ، وهي مسألة

---

(١) انظر الدر المصون، ورقة: ١٧٦٩.

(٢) البحر المحيط: ٣/٣١٧.

(٣) انظر ما في هذا البحث من إضمار (قد) ص ٨١٢.

(٤) انظر: الكشاف: ١/٥٥٢، تفسير القرطبي: ٥/٣٠٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٧٩. معاني القرآن للزجاج: ٢/٩٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٠١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٦٣.

(٥) الأنفال: ١٦.

(٦) انظر: الكشاف: ٢/١٤٩.

لا تصح في الموجب، فلا يصح قولنا: ضربت إلا زيداً، وقمت إلا ضاحكاً، وما جاء من ذلك حمل على تقدير مستثنى منه عام ليصح التفريغ، والتقدير: ومن يولهم ملتبساً بأية حالة إلا متحرفاً أو متحيزاً. وذكر الشهاب[1] أنَّ التفريغ يصح أنْ يكون في الواجب إذا كان المستثنى منه عاماً يصح أنْ يتكرَّر كقولنا: قرأت إلَّا يوم كذا لصحَّة تكرر القراءة في جميع الأيام، والآية عنده من هذا القبيل، وقيل إن الاستثناء من أنواع التولي وقد رده قوم لأنَّ الحالين بعد (إلَّا) اسما فاعل والمستثنى منه مصدر. ويجوز أن يُتَوهَّمَ النفي من قوله ﴿وَمَنْ يُوَلِّهِمْ ﴾أي: ومن لا يُقْبِل على القتال وهو كقوله تعالى ﴿ويأبى الله إلَّا أنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾[2].

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٤/٢٦٠، وانظر البحر المحيط: ٤/٤٧٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٢٠، وانظر المرتجل: ١٨٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٤٨.

(٢) التوبة: ٣٢

# ٣ - المجرورات

## «حذف المضاف إليه»

ذكر ابن عصفور[1] أنّه يجوز حذف المضاف إليه بقياس إذا كان مفرداً وكان المضاف اسم زمان.

وَذكر الزركشي[2] أنَّه كثر في القرآن حذف الياء من المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، وعلل هذا بأنَّ النداء باب حذف كحذف التنوين وبعض الاسم المرخَّم. وَأفْرد ابن هشام[3] لحذفه مكاناً خاصاً فيه بعض مواطن حذفه وهي:

١) حذف ياء المتكلم المضاف إليها المنادى.

٢) في الغايات.

٣) في أيّ وكل وبعض وغير.

وذكر أنَّه ربما جاء في غير ما مر.

وذكر النحويون أنَّه إذا كان المضاف إليه جملة فلا يصح حذفه إلَّا فيما سمع نحو: يومئذٍ وحينئذٍ.

---

(١) انظر: المقرب: ٢١٥، وانظر شرح ابن عقيل: ٣/٥٧، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢٩ همع الهوامع: (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٩٣.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٨٠.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨١٤ وانظر الخصائص: ٢/٣٦٤.

وجاء في كتاب (إعراب القرآن)[1] المنسوب إلى الزجاج أنَّ أبا اسحق زعم أنَّ أيًا في قولنا: يأيها مضافة إلى اسم محذوف الهاءُ عوضٌ عنه، وهو تكلف بعيد. وهو قولٌ لم يشر إليه ابن هشام[2] في حديثه عن (أي) وصلة نداء ما فيه (أل).

وذكر ابن يعيش في (شرح المفصل)[3] أنَّ حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف وأبعد قياساً لأنَّ الغرض منه التعريف والتخصيص.

ولقد انتهيت من الاستقصاء الشامل لما في التنزيل من حذف المضاف إليه إلى انه يحذف في المواطن التالية:

١) إذا كان المضاف إحدى الغايات.

٢) إذا كان المضاف لفظه (كل) و(أي).

٣) إذا أقيمت الألف واللام مقامه.

٤) فيما بني من الأسماء غير الغايات.

٥) إذا كان المضاف أفعل تفضيل.

٦) إذا كان الأصل النحوي يقتضيه.

٧) فيما فيه الضمير يعود على غير مذكور.

٨) فيما ظاهره أنَّ الإسناد فيه مجازي.

٩) فيما ظاهره الابتداء بالنكرة من غير مسوغ.

---

(١) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٦٥٦/٢.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٠٩.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/٣ وانظر الأشباه والنظائر: ٢٨٩/١.

١٠) إذا كان التنوين عوضاً عنه.

١١) إذا كان ياء المتكلم مضافاً إليها منادى وغيره.

**(١) إذا كان المضاف إحدى الغايات:**

وهو أكثر هذه المواطن شيوعاً واطّراداً، فهو يشيع في آيات كثيرة، ويكثر حذفه بعد (قبل) المقطوعة عن الإضافة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا هذا الذي رزقنا من قبلُ.﴾[1] أي: من قبل ذلك.

أما حذف المضاف إليه بعد (بعد) المقطوعة عن الإضافة فهو قليل جداً إذا ما قورن بحذفه بعد (قبل) المقطوعة عن الإضافة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ طلّقها فلا تحل له من بعدُ حتى تَنْكِحَ زوجاً غيرَهُ﴾[2].

وقد جاء في التنزيل حذف المضاف إليه (قُبْل) و(دُبْر) في قراءة ابن يعمر وابن أبي اسحق وغيرهما: ﴿إنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ قُبْلُ فصدَقَتْ وهو من الكاذبين وإنْ كانَ قميصُه قُدَّ مِنْ دُبْرُ فكذَبَتْ وهو من الصادقين﴾[3] باسكان الباء فيهما وضم اللام والراء، وذكر أبو حاتم أنَّ هذا رديء في

---

(١) البقرة: ٢٥، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٥، ٨٩، ٩١، ١٠٨، آل عمران: ٤، ١٤٣، ١٦٤، النساء: ٤٧، ٩٤، ١٣٦، ١٦٤، المائدة: ٥٩، ٧٧، الأنعام: ٢٨، ١٥٨، الأعراف: ٥٣، ١٥٥، ١٧٣، ١٧٣، الأنفال: ٧١، التوبة: ٣٠، ٤٨، ٥٠، ٧٧، ١٠٧، ١٠٩، يونس: ٧٤، ٩١، ٧٨، يوسف: ٦، ٢٦، ٢٧، ٦٤، ٨٠، ١٠٠، إبراهيم: ٢٢، ٤٤، الحجر، ٢٧، النحل: ١١٨، مريم: ٧، ٩، ٦٧، طه: ٩٠، ١١٥، الأنبياء: ٥١، ٧٦، ٧٨، المؤمنون ٨٣، النمل: ٨، القصص، ١٢، ٤٨، الروم، ٤، ٤٢، الأحزاب: ١٥، ٣٨، سبأ: ٥٣، ٥٤، الزمر: ٨، غافر: ٣٤، ٦٧، ٧٤، فصلت: ٤٨، الفتح: ١٥، ١٦، ٢٣، الذاريات ٤٦، الطور: ٢٦، ٢٨، النجم: ٥٢، ١٦، الجمعة: ٢، التغابن: ٥.

(٢) البقرة: ٢٣٠، وانظر شواهد أخرى المائدة: ١١٥، الأنفال: ٧٥، الشعراء: ١٢٠، الأحزاب: ٥٢، محمد: ٤، الحديد: ١٠، التين، ٧.

(٣) يوسف: ٢٦ ـ ٢٧.

العربية لأنَّ البناء يقع في الظروف، والتقدير عند الزمخشري: مِنْ قُبُلِ القميصِ ومِنْ دُبُرِه، وهو الظاهر ولا التفات إلى زعم أبي حاتم[1]

**(٢) إذا كان المضاف إليه لفظة (كل) أو (أي):**

ويشيع في التنزيل حذف المضاف إليه بعد لفظة (كل) مما يدل على أنَّ هذا الحذف مطرد منقاس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كل له قانتون﴾[2].

أمّا حذف المضاف إليه بعد (أي) فلم يرد في التنزيل إلاَّ في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿أيًّا ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى﴾[3]، أي: أيَّ شخص، فحذف المضاف إليه وناب التنوين منابه[4]

**(٣) إذا أُقيمت الألف واللام مقامه:**

ومن ذلك قوله تعالى:﴿فأمَّا من طغى وآثَرَ الحياةَ الدُّنيا فإنَّ الجحيمَ هي المأوى﴾[5]: (مَنْ) اسم موصول مبتدأ خبره قوله ﴿فإنَّ الجحيمَ هي المأوى﴾ على حذف العائد أي: فإنَّ الجحيم هي المأوى الخ، وهو قول البصريين، ويجوز أنْ تكون الألف واللام نائبتين عن المضاف إليه

---

(١) انظر البحر المحيط: ٢٩٨/٥، المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات: ٣٣٨/١.

(٢) البقرة: ١١٦، وانظر شواهد أخرى، البقرة: ١٤٨، آل عمران: ٧، النساء: ٣٣، ٧٨، ٩٥، المائدة: ٤٨، الأنعام: ٨٤، ٨٥، ٨٦، ١٣٢، الأعراف: ٣٨، ٤٦، هود: ٦، ١١١، ١٢٠، الرعد: ٢، ابراهيم: ٣٤، الإسراء: ٢٠، ٨٤، طه: ١٣٥، الأنبياء: ٣٣، ٧٢، ٧٩، ٨٥، ٩٣، ٩٩، المؤمنون: ٢٧، النور: ٤١، الفرقان: ٣٩، النمل: ٨٧، العنكبوت : ٤٠، الروم: ٢٦، لقمان: ٢٩، فاطر، ١٢، ١٣، يس: ٣٢، ٤٠، الزمر: ٥، غافر: ٤٨، الأحقاف: ١٩، ق: ١٤، الحديد: ١٠.

(٣) الإسراء: ١٠.

(٤) انظر البحر المحيط: ٩٠/٦، حاشية الشهاب: ٧٠/٦، الكشاف: ٧٠/٢.

(٥) النازعات: ٣٧ - ٣٩.

المحذوف أيْ: فإنَّ الجحيم هي مأواهم[1]، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وأمَّا من خاف مقام ربه ونهى النفس عَنِ الهوى فإنَّ الجَنَّةَ هي المأوى﴾[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخدودِ النارِ ذاتِ الوقود﴾[3] قوله ﴿النارِ﴾ بدل اشتمال من ﴿الأخدود﴾ على حذف العائد أي: منه، والأظهر أنْ تكون الألف واللام نائبتين عن الضمير أي: ناره، وأجاز الكوفيون أنْ يكون مجروراً على الجوار، وهو قول ظاهر أيضاً. وأجاز أبو حيان[4] أنْ يكون بدل كل من كل على حذف مضاف أي: أُخدود النارِ، والتقدير عند أبي البقاء[5]: قُتِلَ أصْحابُ الأُخدودِ ذي النار ذات الوقود على حذف مضاف على أنَّ ﴿النار﴾ صفة لـ ﴿الأخدود﴾[6].

**(٤) فيما بُنِيَ من الأسماء غير الغايات:**

ومن ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: ﴿ولاتِ حين مناصٍ﴾[7] بكسر التاء من ﴿ولاتِ﴾ والنون من ﴿حينٍ﴾ على أنَّ ﴿لاتِ﴾ حرف خفض مختص بأسماء الزمان، وهو قول الفراء واختيار ابن هشام[8] وقد استشكله أبو علي الفارسي بأنَّ حروف الخفض لا بدَّ من أنْ تتعلق بشيء و﴿لاتِ﴾

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٧٠/٢، حاشية الشهاب: ٣١٨، البحر المحيط: ٤٢٣/٨، الكشاف: ٢١٥/٤ ـ ٢١٦، تفسير القرطبي: ٢٠٧/١٩، مشكل إعراب القرآن: ٥٦/٢.

(٢) النازعات: ٤٠ ـ ٤١.

(٣) البروج: ٤/٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٨٧ / ٤٥٠.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٨٠/٢، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٠٥/٢، الكشاف: ٢٣٨/٤. وانظر شاهدين آخرين: البقرة: ٣١، الحج: ٣٢.

(٦) ص ٣٨.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٦.

(٨) انظر خزانة الأدب: ١٥٢/٢.

هنا لا تتعلق بشيء. ويمكن حمل ذلك على أنَّ بعض حروف الخفض لا يتعلَّق بشيء مثل (لولا) في مثل قولنا: لولاي، ولولاه، على مذهب سيبويه[1]، وقيل إنَّ ذلك لغة شاذة[2] ويظهر لي أنَّ قول الفراء يغنينا عن تمحلات النحويين وتأويلاتهم للاحتجاج لهذه القراءة.

والوجه عند أبي حيان أنْ يكون في الكلام حذف حرف الخفض (من) وإبقاء عمله، والتقدير: ولات مِنْ حينِ مناصٍ، ومن الغريب أنَّ أبا حيان جعل لـ (مِنْ) المقدَّرة ومجرورها موضعاً من الإعراب، وهو الرفع على أنَّهما اسم (لات) كقولنا: ليس مِنْ رَجُلٍ قائماً، فيكون الخبر محذوفاً، وغالب ظني أنَّ أبا حيان عدَّ (مِنْ) المقدرة زائدة كما يظهر من المثال المصنوع لأنَّ المبتدأ أو الفاعل لا يصح أنْ يكون مجروراً بحرف جر أصلي.

وذهب الزمخشري[3] إلى أنَّ (حينِ) مبنية على الكسر لإضافتها إلى غير متمكن لأنَّ الأصل عنده: ولاتِ حينَ مناصهم، فحذف المضاف إليه وهو (هم)، فقطع عن الإضافة فبني على الكسر، ثم نزل قطع المضاف إليه من (مناص) منزلة قطعه من (حين) لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلته شيء واحد، وجعل تنوين (مناص) عوضاً من المضاف إليه المحذوف، والمسألة عنده كالتنوين في (يومئذ). وقراءة عيسى بن عمر عنده كقول أبي زبيد الطائي[4]:

---

(١) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٣/٣٧٤، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٦.

(٢) انظر خزانة الأدب: ٢/١٥٢.

(٣) انظر الكشاف: ٣/٣٥٩.

(٤) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: ٣٣٦، الانصاف في مسائل الخلاف: ١/١٠٩، الخصائص: ٢/٣٧٧، خزانة الأدب: ٢/١٥١. والشاهد من الخفيف.

طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ فأَجَبْنا أَنْ ليسَ حينَ بقاءِ

وذكر ابن هشام[1] أنَّ بناء (أوان) في الشاهد الشعري على الكسر لشبهه بـ (نزالِ) وزناً، أوْ لأنَّه قُدِّرَ بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين مثل امسِ وجيرِ[2]. وردَّ ابن هشام قول أبي القاسم لأنَّ فيه تناقضاً لأنَّه لو كان التنوين للتعويض مثل (يومئذٍ) لأُعرِبَ (أوان) لأنَّ المضاف إليه معرب أي: أوان صلحٍ، فالعوض وهو التنوين ينزل منزلة المعوض منه، والمضاف إليه في نية التقدير، فيكون مضافاً إلى غير متمكن على قول الزمخشري كما مر، وذكر الدسوقي[3] أنَّه يمكن أنْ يقال إنَّ التنوين جاء بعد البناء، فلم يكن ينزل منزلة المعوض منه، ولا يتم إعرابه عنده إلاَّ إذا كان التنوين قبل البناء، فهو لا يُسَلِّمُ أنَّ المعوض يقوم مقام المعوض منه، وهو رد بيِّن ظاهر.

وذهب عبد القادر البغدادي[4] في خزانته إلى أنَّ تقدير المضاف إليه المحذوف ينبغي أنْ يكون جملة ليصح تشبيه (أوان) بـ (يومئذ) لأنَّ تقديره مفرداً محمول على (قبلُ) أو (بعدُ) وهي تبنى على الضم إذا قُطِعَتْ عن الإضافة، والقول نفسه فيما حُمِلَ عليهما، وعليه فيصح أنْ تكون الجملة إمَّا اسمية وإمَّا فعلية.

وقد تأوَّل أبو العباس[5] المبرد الشاهد الشعري أيضاً على حذف المضاف إليه، فعوض التنوين منه حملاً على (يومئذ)، وهو ليس بالسهل

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٣٦.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/٥٨، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣/١٨٧، ٤/٢٥٧.

(٣) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ١/٣٥٩.

(٤) انظر خزانة الأدب: ٢/١٥١.

(٥) انظر الخصائص: ٢/٣٧٧، حاشية الشهاب: ٧/٢٩٥.

عند ابن جني لإضافته إلى المفرد كما في (الخصائص)[1] وذكر في (سر صناعة الإعراب)[2] أنَّ كسرة (أوان) ليست (إعراباً) ولا علماً للجر ولا أنَّ التنوين الذي بعدها هو التابع لحركات الإعراب، وإنَّما (أوان) عنده بمنزلة (إذْ)، فالنون عنده كانت في التقدير ساكنة كسكون ذال (إذْ) فلما لقيها التنوين ساكناً كسرت النون لالتقاء الساكنين، وهو قول غير مرضي عنده أيضاً لأنَّ أواناً قد يضاف إلى الآحاد، ويرى ابن جني أنَّ الأولى أنْ يقال إنَّ نون (أوان) الساكنة كسرت لسكونها وسكون التنوين بعدها لأنَّ (أوان) لم ينطق به قبل لحاق التنوين لنونه.

وتقديره عند الأخفش[3]: ولات حين أوانٍ، ثم حذف (حين) وأبقي (أوان) على جره؛ وهو بعيد عند مكي بن أبي طالب[4] لأنَّه لا يقام المضاف مقام المضاف إليه في الإعراب، وهو عند السمين الحلبي قليل كقراءة من قرأ ﴿والله يريدُ الآخرةِ﴾[5] بجر (الآخرة) بَعْدَ حذف المضاف. وذكر البغدادي[6] أنَّ تقدير هذا المضاف لا قرينة تدل عليه وهو بيِّن الخطأ عند النحاس [7].

وذهب الزجاج[8] إلى أنَّ التقدير: ولات أواننا فحذف المضاف إليه فبنى (أوان) على الكسر لالتقاء الساكنين لأن أصل بنائه على السكون،

---

(١) انظر الخصائص: ٢/٣٧٧.
(٢) انظر خزانة الأدب: ٢/١٥٢.
(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٧/٢٩٥، البحر المحيط: ٧/٢٨٣، خزانة الأدب: ٢/١٥٢.
(٤) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٤٨.
(٥) الأنفال: ٦٧.
(٦) انظر خزانة الأدب: ٢/١٥٢.
(٧) انظر تفسير القرطبي: ١٥ / ١٤٨.
(٨) انظر حاشية الشهاب: ٧/٢٩٥. البحر المحيط: ٧/٢٨٣، خزانة الأدب: ٢/١٥٢.

فالساكنان هما الألف والنون.

(٥) إذا كان المضاف أفعل تفضيل:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فالله خيرٌ حافظاً﴾[١]: ذكر الفرّاء[٢] أنَّ تقدير الكلام يصح أنْ يكون: خَيْرُهم حِفْظاً، فحذف الهاء والميم على نيتهما، ويجوز أنْ يكون التقدير: خير شيء، والأظهر أنْ يكون المفضَّل عليه مجروراً بمن، أي: خيرٌ منهم.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قالَ أنتم شرٌّ مكاناً...﴾[٣] ومن ذلك قراءة زيد بن علي الشاذَّة: ﴿لا يَعْزُبُ عنه مثقالُ ذرَّةٍ في السموات ولا في الأرضِ ولا أصْغَرِ من ذلك ولا أكْبَرِ...﴾[٤] بخفض الراءين من (أفعل التفضيل) على نية المضاف إليه لأنَّهما مصروفان والتقدير: ولا أصغره ولا أكبره، وهو معطوف على ﴿ذرّةٍ﴾، ويكون قوله ﴿مِنْ ذلك﴾ في موضع نصب على التبيين بإضمار (أعني)[٥].

(٦) إذا كان الأصل النحوي يقتضيه:

ومن ذلك قراءة ابن محيصن الشاذة: ﴿فلا خَوْفُ عليهم﴾[٦] بالرفع من غير تنوين، وفي تأويل هذه القراءة ثلاثة أوجه:

---

(١) يوسف: ٦٤.
(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٤٩، وانظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٦٢٤.
(٣) يوسف: ٧٧.
(٤) يونس: ٦١.
(٥) انظر البحر المحيط: ٧/٢٥٨.
(٦) البقرة: ٣٨.

أ ـ أنْ يكون المضاف إليه مقدَّراً أي: فلا خوفُ شيءٍ.

ب ـ أنْ يكون الكلام محمولاً على نيَّة الألف واللام.

جـ ـ أنْ يكون التنوين حُذِف تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

والأظهر في هذه المسألة أنْ تكون القراءة محمولة على كلام العرب، لأنَّ الأخفش روى عنهم: سلامُ عليكم بغير تنوين، وهم يريدون: السلامُ عليكم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والمطلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسِهن ثلاثةَ قُرُوءٍ..﴾[2]. ﴿قُرُوءٍ﴾ جمع كثرة، والموضع قلة، وفي تأويل ذلك أوجه:

أ ـ أنْ يكون من باب الاتساع في وضع أحد الجمعين مكان الآخر.

ب ـ أنْ يكون في الكلام حذف حرف الخفض أي: ثلاثةً من قروء، وهو قول المبرد.

جـ ـ أنْ يكون في الكلام حذف مضاف إليه وحرف خفض أي: ثلاثة أقراءٍ من قروء، وهو قول أبي البقاء[3]، ولعل أوَّل الأقوال أظهرُها، ولا ضرورة تدعو إلى ادِّعاء الحذف.

**(٧) فيما فيه الضمير يعود على غير مذكور:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿آمِنوا بما نَزَّلنا مِصدِّقاً لما معكم مِنْ قبلِ أنْ

---

(١) انظر البحر المحيط: ١/١٦٩، الدر المصون ورقة: ٢٤٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥

(٢) البقرة: ٢٢٨، وانظر شاهداً آخر: المائدة: ١٠٦.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٨١، وانظر: الدر المصون ورقة: ٨١١ البحر المحيط: ٢/١٨٧، الكشاف: ١/٣٦٦، حاشية الشهاب: ٢/٣١١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٥٦، المقتضب: ٢/١٥٩.

نطمِسَ وجوهاً فنَرُدَّها على أدبارها أَوْ نلْعَنَهم. . .﴾[1] قيل إنَّ الضمير في ﴿نلعنهم﴾ عائد على الوجوه على حذف مضاف إليه أي: وجوهَ قوم، وقيل إنَّ الوجوه يراد بها الوجهاء والرؤساء، وهو أظهر من سابقه، ويجوز أَنْ يعود على قوله: ﴿يأَيُّها الذين أُوتوا الكتاب﴾[2]، وهو الأجود[3].

**(٨) فيما ظاهره أنَّ الإسناد فيه مجازي:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أعمالُهم كَرَمادٍ اشتَدَّتْ به الريحُ في يومٍ عاصِفٍ. . .﴾[4]: قوله ﴿عاصف﴾ صفة لليوم من باب الإسناد المجازي لأنَّه من صفة الريح لا اليوم. وذكر الهروي أنَّ التقدير: في يومٍ عاصف الريح، فحذف المضاف إليه على أنَّ التنوين عوض منه. وقيل إنَّ ذلك من باب الجر على الجوار كقول العرب: جحُر ضبٌّ خربٍ. وأوَّل الأقوال أظهرها لأنَّ فيه مبالغة[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَر كيفَ ضرَبَ اللهُ مثلاً كلمةً طيبةً كشجرةٍ طيبةٍ أصْلُها ثابتٌ. . .﴾[6] أي: طيِّبَةَ الثمرِ[7].

**(٩) فيما ظاهره الابتداء بالنكرة من غير مسوغ:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين يفترون على الله الكذب لا يُفْلِحونَ

---

(١) النساء: ٤٧.

(٢) النساء: ٤٧.

(٣) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٧٠٤، البحر المحيط: ٢٦٧/٣.

(٤) إبراهيم: ١٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: ٧٣/٢، البحر المحيط: ٤١٥/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٧٦٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٦/٢ ـ ٥٧، مشكل إعراب القرآن: ٤١٧/١، تفسير القرطبي، ٣٥٣/٩، حاشية الشهاب ٢٦٠/٥، التبيان في تفسير القرآن: ٢٨٥/٦.

(٦) إبراهيم: ٢٤.

(٧) انظر: تفسير القرطبي: ٣٥٩/٩.

متاعٌ قليلٌ ولهم عذابٌ أليم﴾[1] أي: متاعهم قليل[2].

(١٠) إذا كان التنوين عوضاً منه:

يكثر في التنزيل حذف الجملة المضاف إليها الظرف (إذْ) والتعويض منها بالتنوين، والجملة المحذوفة تقدَّر مما قرب من الظرف[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويوم تقوم الساعة يومئذٍ يَخْسَرُ المُبْطِلونَ﴾ أي: يوم إذْ تقومُ الساعة[4][5].

وقد لا تتقدم الظرف جملة يصلح أنْ يكون التنوين عوضاً منها، فتقدر الجملة مما يصلح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هل أتاك حديثُ الغاشيةِ وجوهٌ يومئذٍ خاشِعَةٌ﴾[6]: ذكر أبو حيان[7] أنَّ لفظة الغاشية تنحل إلى: التي غشيت، وهي الجملة التي عوض منها التنوين أي: يوم إذ غشيت.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن تقِ السيئاتِ يومئذ فَقَدْ رَحِمْتَهُ....﴾[8] والتقدير: يوم إذ يؤاخذ[9].

ولم يرد في التنزيل حذف هذه الجملة المضاف إليها الظرف إلاَّ في

---

(١) النحل: ١١٦ ـ ١١٧.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة: ١٣٩.
(٣) انظر: البحر المحيط: ١٠٢/٧، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٩.
(٤) الجاثية: ٢٧.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥٠/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١١٥٣/٢.
(٦) الغاشية: ١ ـ ٢.
(٧) انظر البحر المحيط: ٤٦٢/٨، وانظر الكشاف: ٢٤٦/٤.
(٨) غافر: ٩.
(٩) انظر البحر المحيط: ٤٥٢/٧، وانظر ٤٤١/٨.

(يومئذ)[1] و(حينئذ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأنتم حينئذٍ تنظرون﴾[2].

**(١١) إذا كان ياء متكلمٍ مضافاً إليها منادى وغيرُه:**

ويشيع في التنزيل حذف هذه الياء المضاف إليها منادى في مواطن كثيرة، ومن الألفاظ المناداة المضافة إلى ياء المتكلم في التنزيل (رب) وهي اكثر الألفاظ شيوعاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ ربِّ أرِني انظُرْ إليك...﴾[3].

ومنها لفظة (قوم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا قومِ أرَأيْتم إنْ كنت على بيِّنةٍ من ربي..﴾[4]. ومنها لفظة (عباد) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل يا عبادِ الذين آمنوا...﴾[5]، ومنها لفظة (أبَتِ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذْ قال يوسُفُ لأبيه يأبتِ إنِّي رأيْتُ أحد عشَر كوكباً..﴾[6] التاء في ﴿أبتِ﴾ عند النحويين زائدة عوضاً عن ياء المتكلم في النداء خاصة، ولا يجمع بينهما لئلا يجمع بين العِوض والمعوَّض[7].

---

(١) انظر آل عمران: ١٦٧، النساء: ٤٢، الأنعام: ١٦، الأعراف: ٨، الأنفال: ١٦، هود: ٦٦، النحل: ٨٧، الكهف: ١٠٠، طه: ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩، الحج: ٥٦، المؤمنون: ١٠١، النور: ٢٥، الفرقان: ٢٢، ٢٥، ٢٦، النمل: ٨٩، القصص: ٦٦، الروم: ٤، ١٤، ٤٣، ٥٧، الصافات: ٣٣.

(٢) الواقعة: ٨٤.

(٣) الأعراف: ١٤٣، وانظر: الأعراف: ١٥١، يوسف: ٣٣، ١٠١، ابراهيم: ٣٥، ٣٦، ٤٠، الحجر: ٣٦، ٣٩، الإسراء: ٨٠.

(٤) هود: ٦٢، وانظر الآيات: ٦٣، ٦٤، ٧٨، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ٩٣، طه، ٨٦، ٩٠، المؤمنون: ٢٣، النمل: ٤٦، العنكبوت: ٣٦، يس: ٢٠، الزمر: ٣٩، غافر، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤١، الزخرف: ٥١، الصف: ٥، نوح: ٢.

(٥) الزمر: ١٠، وانظر الزمر: ١٦، الزخرف: ٦٨.

(٦) يوسف: ٤، وانظر يوسف: ١٠٠، مريم: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، القصص: ٢٦، الصافات: ١٠٢.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٧٢١/٢، البحر المحيط: ٢٧٩/٥، مشكل إعراب القرآن: ٤١٩/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢/٢.

ومما جاء في التنزيل من حذف ياء المتكلم مضافاً إليها ألفاظ غير مناداة قوله: تعالى ﴿وإليه متابِ﴾[1].

ومن هذه الألفاظ: عقابِ[2]، مآبِ[3]، دعاءِ[4]، وعيدِ[5]، نكيرِ[6]، عبادِ[7]، نذرِ[8]، نذيرِ[9]، دينِ[10]، عذابِ[11].

(١) الرعد: ٣٠.
(٢) انظر: الرعد: ٣٢، ص: ١٤، غافر: ٥.
(٣) انظر الرعد: ٣٦.
(٤) انظر إبراهيم: ٤٠.
(٥) انظر: إبراهيم: ١٤، ق: ١٤، ٤٥.
(٦) انظر: الحج: ٤٤، سبأ: ٤٥، فاطر: ٢٦، الملك: ١٨.
(٧) انظر: الزمر: ١٧.
(٨) انظر: القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠، ٣٧، ٣٩.
(٩) انظر: الملك: ١٧.
(١٠) انظر: الكافرون: ٦.
(١١) انظر ص: ٨.

# ٤ - الأسماء التي يجوز فيها أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة

## حـذف المضـاف

ذكر ابن جنّي[١] أنَّ حذفَ المضاف كثير واسع وأنَّ أبا الحسن لا يقيس عليه. ونقل الزركشي[٢] عنه أنَّ في القرآن منه زهاء ألف موضع. وشرط المبرّد لحَذْفه وجود دليل فلا يصح أَنْ يقال: جاء زيدٌ على أنَّ المراد: جاء غلامُ زيدٍ لأَنَّه لا دليل على المحذوف. وذكر صاحب (إعراب القرآن المنسوب)[٣] إلى الزجاج أنَّه ليس في التنزيل من المحذوفات أكثر منه. وذكر ابن جني[٤] أيضاً أنَّه في عدد الرمل سِعةً.

ولم يدوِّنْ النحويون[٥] في مؤلَّفاتهم مواضع حذف المضاف في التنزيل أو غيره مكتفين بذكر شواهد قليلة من التنزيل ومن كلام العرب نظمه ونثره، ولعل ذلك يعود إلى كونهم لم يستقصوا ما في التنزيل استقصاء وافياً. وحذف المضاف يشيع في التنزيل شيوعاً واسعاً، ولقد رأيت أنْ أَتتبَّعَ ما فيه من مواضع، فَوَجدْتُ أنّها تزيد على ألف ومائتي موضع مستثنياً منها في مواضع كثيرة حَذْفَهُ في قوله تعالى: ﴿واتقوا الله...﴾ أي: واتقوا عذابَ

---

(١) انظر الخصائص: ٣٦٢/٢.
(٢) انظر البرهان في علوم القرآن: ١٤٦/٣.
(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٤١٠/١.
(٤) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٨٨/١.
(٥) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨١١، وهمع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٨٩/٤، الخصائص: ٣٦٢/٢، شرح التصريح على التوضيح: ٥٠/٢، البرهان في علوم القرآن: ١٤٦/٣.

الله، وهي مواضع تزيد على مائتين. ولقد رأيت أنْ أُدون هذه المواضع مكتفياً بأرقام الآيات:

البقـــرة:

١ - ٤ - ٩ - ١٠ - ١٧ - ١٩ - ٢٠ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣١ - ٣٥ - ٤٠ - ٤١ - ٤٦ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٧ - ٥٨ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٧ - ٦٨ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٦ - ٨٣ - ٨٥ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٦ - ١٠٢ - ١١٠ - ١١١ - ١١٤ - ١٢٠ - ١٢٥ - ١٢٨ - ١٣٠ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٧ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٦١ - ١٦٧ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٨ - ١٨٠ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٧ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩٤ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ٢٠٠ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٩ - ٢١٢ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٦ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٣ - ٢٣٥ - ٢٣٧ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٥٣ - ٢٥٨ - ٢٦ - ٢٦١ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٧ - ٢٧١ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٨ - ٢٨٢ - ٢٨٣.

آلِ عمـــران:

٤ - ٩ - ١ - ١٥ - ١٩ - ٢ - ٢٨ - ٣٠ - ٣٣ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٠ - ٤٧ - ٥٢ - ٥٥ - ٦٥ - ٧٣ - ٧٥ - ٧٨ - ٨١ - ٩٢ - ٩٧ - ١١٧ - ١٢١ - ١٣٠ - ١٣٣ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٣ - ١٥٤ - ١٥٦ - ١٦٠ - ١٦٣ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٥ - ١٧٨ - ١٨٧.

النســاء:

١ - ٣ - ٦ - ٩ - ١١ - ١٢ - ١٥ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٩ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٦ - ٤٣ - ٤٧ - ٥٥ - ٦١ - ٦٣ - ٧٧ - ٨٥ - ٩٠ - ٩٢ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٩ -

١٠١ ـ ١١٤ ـ ١٢٣ ـ ١٢٧ ـ ١٣٥ ـ ١٤١ ـ ١٤٨ ـ ١٥٤ ـ ١٦٢ ـ ١٦٤ ـ ١٧١ ـ ١٧٦.

المائـدة:

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٨ ـ ١٧ ـ ١٩ ـ ٢٤ ـ ٢٩ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٤١ ـ ٤٩ ـ ٥٢ ـ ٥٤ ـ ٥٩ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٧٩ ـ ٨٩ ـ ٩٤ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ١٠٢ ـ ١٠٥ ـ ١٠٨ ـ ١١٢ ـ ١١٥ ـ ١١٩.

الأنعـام:

٢ ـ ٦ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٣٠ ـ ٣٢ ـ ٤١ ـ ٥٤ ـ ٦١ ـ ٦٥ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٤ ـ ٧٦ ـ ٨٠ ـ ٨٣ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ٩٦ ـ ٩٩ ـ ١١١ ـ ١١٩ ـ ١٢٣ ـ ١٢٧ ـ ١٢٨ ـ ١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٩ ـ ١٤١ ـ ١٤٣ ـ ١٥٤ ـ ١٥٦ ـ ١٥٧ ـ ١٥٨.

الأعـراف:

٤ ـ ١١ ـ ٢٠ ـ ٢٢ ـ ٢٦ ـ ٣١ ـ ٥٤ ـ ٥٦ ـ ٥٧ ـ ٥٨ ـ ٦٣ ـ ٦٩ ـ ٧١ ـ ٧٣ ـ ٨٥ ـ ٨٩ ـ ١٠٠ ـ ١٠٢ ـ ١٢٥ ـ ١٢٩ ـ ١٣٥ ـ ١٤٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ١٥٣ ـ ١٥٧ ـ ١٦٣ ـ ١٦٥ ـ ١٦٩ ـ ١٧٢ ـ ١٧٧ ـ ١٧٨ ـ ١٩٠ ـ ٢٠٣ ـ ٢٠٥ـ

الأنفـال:

٢ ـ ٨ ـ ١٣ ـ ٣٥ ـ ٤٢ ـ ٦٤ ـ ٦٧.

التوبـة:

٤ ـ ٧ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٤ ـ ٢٨ ـ ٣٠ ـ ٣٣ ـ ٣٥ ـ ٣٧ ـ ٤٤ ـ ٦١ ـ ٦٧ ـ ٧٧ ـ ٩٥ ـ ١٠٩ ـ ١١٧ ـ ١٢١ ـ ١٢٨.

يونـــس:

٣ ـ ٥ ـ ٧ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ١٨ ـ ٢١ ـ ٢٤ ـ ٣٠ ـ ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٥٩ ـ ٦١ ـ ٧١ ـ ٧٤ ـ ٨٣ ـ ٨٥ ـ ٩٣ ـ ٩٨.

هــود:

٢ ـ ٣ ـ ٨ ـ ١٢ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٤ ـ ٢٧ ـ ٢٩ ـ ٣٥ ـ ٣٨ ـ ٤١ ـ ٤٦ ـ ٥٩ ـ ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٧٨ ـ ٨٢ ـ ٨٧ ـ ٨٨ ـ ٨٩ ـ ٩٢ ـ ٩٤ ـ ٩٨ ـ ٩٩ ـ ١٠١ ـ ١٠٢ ـ ١٠٤ ـ ١٠٧ ـ ١٠٨ ـ ١١٦.

يوسـف:

١٢ ـ ١٣ ـ ١٨ ـ ٢٠ ـ ٢٢ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٣٣ ـ ٣٦ ـ ٤٠ ـ ٤٢ ـ ٤٤ ـ ٤٨ ـ ٥٣ ـ ٥٥ ـ ٦٢ ـ ٦٦ ـ ٦٧ ـ ٦٨ ـ ٧٠ ـ ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٦ ـ ٨٩ ـ ١٠٨.

الرعـد:

٤ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٤ ـ ١٧ ـ ٢١ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٦ ـ

ابراهيم:

٩ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ٢١ ـ ٢٦ ـ ٢٨ ـ ٣٢ ـ ٣٦ ـ ٣٧ ـ ٤٢ ـ ٤٤ ـ ٤٦ ـ ٤٨.

الحجـر:

١ ـ ٤٣ ـ ٥١ ـ ٦٨ ـ ٧ ـ ٧١.

النحـل:

١ ـ ٢ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ٢٦ ـ ٣٠ ـ ٣٤ ـ ٣٨ ـ ٤١ ـ ٥٠ ـ ٦١ ـ

٦٣ ـ ٦٥ ـ ٦٦ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٨١ ـ ٩٢ ـ ١٠٢ ـ ١٠٣ ـ ١١٢ ـ ١٢٤ ـ
١٢٥ ـ ١٢٧.

الإسـراء:

١ ـ ٢ ـ ٨ ـ ١٢ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٣٠ ـ ٣٤ ـ ٤٥ ـ ٤٦ ـ ٤٧ ـ
٥٩ ـ ٦٤ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٩٣ ـ ٩٧ ـ ١٠٠ ـ ١٠٦ ـ ١١٠ ـ ١١١.

الكهـف:

١٥ ـ ١٦ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٦ ـ ٣٢ ـ ٤٠ ـ ٤١ ـ ٤٢ ـ
٤٥ ـ ٤٦ ـ ٥٤ ـ ٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٧ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٣ ـ ٨٢ ـ ٩٠ ـ ٩٥ ـ ٩٨ ـ
١٠١ ـ ١٠٦ ـ ١١٠.

مريـم:

٢ ـ ١٦ ـ ٢٥ ـ ٣١ ـ ٣٢ ـ ٤١ ـ ٥١ ـ ٥٣ ـ ٥٦ ـ ٥٩ ـ ٦٤ ـ ٨٧ ـ
٨٩.

طـه:

٥ ـ ١٠ ـ ١٤ ـ ٣٥ ـ ٤٢ ـ ٥٣ ـ ٥٦ ـ ٥٨ ـ ٥٩ ـ ٦٣ ـ ٦٩ ـ ٧٢ ـ
٧٣ ـ ٧٧ ـ ٨٠ ـ ٨٦ ـ ٨٨ ـ ٩١ ـ ٩٦ ـ ٩٥ ـ ١٠٠ ـ ١٠٥ ـ ١٠٦ ـ ١١٠ ـ
١١٢ ـ ١٢٤ ـ ١٣١ ـ ١٣٢ ـ ١٣٥.

الأنبيـاء:

٦ ـ ٨ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٥ ـ ٢٤ ـ ٢٧ ـ ٣٠ ـ ٣١ ـ ٣٦ ـ ٣٨ ـ ٣٩ ـ ٤٢ ـ
٤٧ ـ ٥٨ ـ ٦٠ ـ ٦١ ـ ٦٩ ـ ٧٤ ـ ٧٥ ـ ٧٦ ـ ٧٨ ـ ٨٠ ـ ٨٣ ـ ٨٥ ـ ٨٧ ـ
٨٩ ـ ٩١ ـ ٩٤ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٨ ـ ١٠٤.

الـــروم:

٨ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ٢٠ ـ ٢٤ ـ ٣١ ـ ٤١ ـ ٤٤ ـ ٤٨.

لقمــان:

٢ ـ ٦ ـ ١٠ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ٢٠ ـ ٢٨ ـ ٣٣ ـ ٣٤.

الســجدة:

٤ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٤ ـ ٢٠ ـ ٢٣ ـ ٢٨.

الأحــزاب:

١ ـ ٦ ـ ١٣ ـ ١٤ ـ ١٧ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٥ ـ ٣٣ ـ ٣٧ ـ ٣٨ ـ ٤٦ ـ ٥٠ ـ ٥٣ ـ ٥٥ ـ ٥٧ ـ ٦٣ ـ ٧٢.

سبــأ:

٥ ـ ١٠ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٣ ـ ٣٠ ـ ٣٧.

فــاطــر:

٢ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٨ ـ ٢٧ ـ ٣٢ ـ ٣٧ ـ ٣٩ ـ ٤٠ ـ ٤١.

يـــس:

٩ ـ ١١ ـ ١٣ ـ ٢٥ ـ ٣٤ ـ ٣٩ ـ ٤٩ ـ ٥٧ ـ ٧٢ ـ ٧٨.

الصافــات:

٣٦ ـ ٤٦ ـ ٦١ ـ ٦٢ ـ ٦٦ ـ ٩٦ ـ ١١٢ ـ ١٢٥.

ص:

٣ ـ ٦ ـ ١٥ ـ ١٧ ـ ١٨ ـ ٢١ ـ ٤١ ـ ٤٥ ـ ٤٨ ـ ٥٧ ـ ٦١ ـ ٦٩ ـ ٨٥.

الزمــر:

٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١٦ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٩ ـ ٤٣ ـ ٤٨ ـ ٥١ ـ ٥٦ ـ ٦٧.

غافـر:

٩ ـ ١٣ ـ ١٨ ـ ٢٧ ـ ٢٨ ـ ٣١ ـ ٣٥ ـ ٤٤ ـ ٦٦ ـ ٦٧ ـ ٨٣.

فصلــت

٩ ـ ١١ ـ ١٣ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ٢٢ ـ ٥٤.

الشــورى:

٧ ـ ١٤ ـ ١٧ ـ ٢٢ ـ ٢٦ ـ ٢٥ ـ ٢٩ ـ ٣٤ ـ ٣٨ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ٥٢.

الزخــرف:

١١ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٦ ـ ٣١ ـ ٣٥ ـ ٣٩ ـ ٤٥ ـ ٥١ ـ ٦١ ـ ٦٣ ـ ٨٨.

الدخــان:

١٩ ـ ٢٩ ـ ٣١.

الجاثية

٣ ـ ٦ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٣.

الأحقــاف:

٤ ـ ٩ ـ ١٢ ـ ١٥ ـ ١٧ ـ ١٩ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٣٥.

محمــد:

٤ ـ ٦ ـ ٧ ـ ١٣ ـ ١٥ ـ ١٧ ـ ٢١ ـ ٣٢ ـ ٣٦ ـ ٣٨.

الفتــح:

٢ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ٢١ ـ ٢٥ ـ ٢٦ ـ ٢٧.

الحجرات:

١ - ٢ - ٦ - ١١.

ق:

١ - ٢ - ٥ - ٩ - ١٠ - ٣٠ - ٣٤ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢.

الذاريات:

١ - ٢٢ - ٣٦ - ٣٨ - ٤١ - ٤٣ - ٥٠ - ٥٤ - ٥٧ - ٥٩.

الطور:

١٩ - ٣٧ - ٤١ - ٤٩.

النجم:

١٩ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٩ - ٣١ - ٣٢ - ٥٨.

القمر:

٣ - ١٤ - ٢٧ - ٤٦.

الرحمن:

٥ - ١٢ - ٢٢.

الواقعة:

١٢ - ٧٥ - ٨٢.

الحديد:

٤ - ١٢.

المجادلة:

١ - ٥ - ٧ - ٩ - ١٦ - ١٧.

الحشـــر :

٢ ـ ٧ ـ ٩ ـ ١٨ ـ ٩ ـ ٢٣ .

الممتحنـــة : ٤ ـ ٨ ـ ١١ ـ ١٣ .

الصــف : ١٤ .

الجمعــة : ٥ .

المنافقــون : ٢ ـ ٤ ـ ١٠ .

التغابـن : ١٦ .

الطــلاق : ١ ـ ٢ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٨ ـ ١٠ ـ ١١ .

التحريـــم : ٨ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٢ .

الملك : ٢ ـ ٣ ـ ٥ ـ ٧ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٢ ـ ١٤ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ٣٠ .

القلـم : ١ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٤٨ .

الحاقــة : ٩ ـ ١١ ـ ٢١ ـ ٣٤ .

المعـــارج : ٤ ـ ١٥ ـ ١٧ ـ ٢٣ .

نـــوح : ٣ ـ ٧ ـ ١١ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ١٩ .

الجـــن : ٣ ـ ٩ ـ ١١ ـ ١٩ .

المزمـــل : ١٧ ـ ٢٠ .

المدثـــر : ٥ ـ ٧ ـ ١٨ ـ ٩ ـ ٥٣ ـ ٥٦ .

القيـــامــة : ١٢ ـ ١٤ ـ ٢٣ .

الإنســـان : ٦ ـ ١٠ ـ ١٢ ـ ١٦ ـ ٢٠ ـ ٢١ ـ ٢٩ ـ ٣٠ .

المرســـلات : ٢٥ :

النبــأ : ٦ ـ ٧ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١١ ـ ١٩ ـ ٣٤ ـ ٣٩ ـ ٤٠ .

النازعـــات : ٨ ـ ٩ ـ ١٢ ـ ٤٣ ـ ٤٤ ـ ٤٦ .

التكويـــر : ٢٩ .

**الانفطـــار :** ١٥ .

**المطففين :** ٦ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٥ ـ ١٩ ـ ٢٠ ـ ٢٦ ـ ٣٦ .

**الانشقاق :** ٦ .

**البروج :** ٤ ـ ٥ ـ ١٧ ـ ١٨ .

**الأعلـــى :** ١ .

**الغاشيـــة :** ٩ .

**الفجـــر :** ٧٠٦ ، ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٨ ـ ٢٩ .

**البلـــد :** ١٢ ـ ١٣ ـ ١٧ .

**الشمـس :** ٢ ، ٤ .

**الليـــل :** ٤ ـ ١٣ .

**الضحــــى :** ٧ .

**الماعـــون :** ٣ .

**الفلـــق :** ٢ .

**الشــــرح :** ٨٧ .

**التيـــن :** ٤ .

**العلــق :** ١ ـ ١٧ .

**البينــة :** ١ ـ ٢ ـ ٨ .

**الزلزلـــة :** ٥٦ .

ولقد انتهيت من ذلك إلى أنَّ المضاف يطَّرِد حذفه ويكثر في المواضع التالية:

(١) اقتضاء الأصل النحوي له.

(٢) اقتضاء المعنى لــــه.

(٣) في المصدر المؤوَّل من (مـــا) الظرفيـــة المصدريـــة.

(٤) إذا كان عامــلاً في معمول بعــده.

(٥) إذا كان عائداً عليــه ضمير في الآيــة الكريمة.

(٦) فيما فيه المصدر المؤول من (أنْ) وما في حيزها في موضع نصب على المفعول له.

(٧) فيما ظاهره الإخبار عن ذات بمصدر أو العكس، والقول نفسه بالنسبة للوصف به.

(٨) فيما فيــه حذف متضايفين.

**(١) اقتضاء الأصــل النحوي له:**

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، وتدل على أنَّ النحويين يلجئون إلى تقدير المضاف ليستقيم أصلهم النحوي لأنَّ حمل النص القرآني على ظاهره قد يؤدي إلى هدم هذا الأصل أو زعزعته، ولقد رأيت أنْ أُدوِّن بعض هذه المواضع:

(أ) إذا كان البدل ليس من جنس المبدل منه: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألا بذكر اللهِ تطمَئِنُّ القلوب الذين آمنوا وعَمِلُوا الصالحات طوبى لهم وحسنُ مآبٍ﴾[١]: أجاز قوم أنْ يكون قوله ﴿الذين آمنوا...﴾ بدلاً من ﴿القلوبُ﴾ على حذف مضاف أي: قلوبُ الذين آمنوا[٢].

ومنـه قولـه تعالى: ﴿وانـظر إلى العظام كيف نُنْشِـزُها ثمَّ نَكْسُوها لحمــاً..﴾[٣]. قوله ﴿كَيْفَ نُنْشِزُها﴾ بـدل من ﴿العظامِ﴾ على حـذف

---

(١) الرعد / ٢٨ ـ ٢٩.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥ / ٣٨٩، مشكل إعراب القرآن: ١ / ٤٤٣. التبيان في تفسير القرآن: ٦/ ٢٥٠، حاشية الشهاب: ٥ / ٢٣٨.

(٣) البقــرة / ٢٥٩.

مضاف أي: إلى حال العظام. وأجاز أبو البقاء[1] أنْ تكون هذه الجملة في موضع الحال العامل فيها ﴿وانْظُرْ﴾، وقدْ رَدَّ هذا القولَ السمينُ الحلبي[2] وشيخه أبو حيّان[3] لأنَّ الجملة الاستفهامية لا تقع حالاً، والذي يقع حالاً هو (كَيْفَ)، ويكون قوله (انظُرْ) في الوجه الأوَّل معلَّقاً[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَاهم بِجَنَّتَيْهِم جَنَّتَيْنِ ذواتي أُكُلٍ خَمْطٍ...﴾[5]: (الأُكُلُ) هو الثمر المأكول، والخمط شجر لا شوك له وغير ذلك، وعليه فهو اسم، والوصف بالأسماء غير مطرد[6]، كقولنا: مررت بشخص أَسَدٍ، ولذلك حمل النحويون ما جاء من ذلك على حذف مضاف أي: أُكُلِ خَمْطٍ، ويظهر لي أنَّ القياس على الآية أولى من التمحل والتكلف، وأجاز بعض النحويين أنْ يكونَ (خَمْطٍ) بدلاً من (أُكُلٍ)، وقد رَدَّه أبو علي الفارسي لأن الخمط ليسَ بالأُكُل، ويصح ذلك على حذف مضاف كما مرَّ، والصحيح عند أبي علي الفارسي أنْ يكون عطفَ بيان، وهي مسألة لا تصح على مذهب البصريين[7] لأنَّهم يشترطون كونهما معرفتين، لكنها تصحُّ على المذهب الكوفي وعلى مذهب أبي القاسم الزمخشري[8]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارةٌ طعامُ مساكينَ﴾[9]، وهو

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢١٠.
(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ٩٢٧.
(٣) انظر البحر المحيط: ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤، وانظر حاشية الشهاب: ٢ / ٣٣٩.
(٤) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٥٦.
(٥) سبأ / ١٦.
(٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٤٠، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني ٦٢/٣.
(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٩١.
(٨) انظر الكشاف: ٣ / ٢٨٥، وانظر تفسير القرطبي: ١٤ / ٢٨٦، حاشية الشهاب: ٧ / ١٩٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٦٦/٢، الكشف عن وجوه القراءات: ٢ / ٢٠٥، البحر المحيط: ٢٧١/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٠٧/٢، وانظر شاهداً آخر طه / ١٠٩.
(٩) المائدة / ٩٥.

الصحيح عند السيوطي».

ب ـ المصدر الصريح وغير الصريح لا يصح أنْ يقع عند بعض النحويين ظرفاً إلا إذا قدر مضاف قبلــه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا أَخَافُ ما تُشرِكونَ به إلاَّ أنْ يشاء ربِّي شيئاً﴾[1]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[2]: أنَّ تقدير الكلام هو: إلاَّ وَقْتَ مشيئةِ ربِّي على أنَّ المعنى: ولا أخاف معبوداتِكم في وقتٍ أبداً إلا وقْتَ مشيئةِ ربِّي، وعليه فالاستثناء متصل من عموم الأزمان التي يدل عليها النفي. وذهب أبو البقاء[3] إلى أنَّ المصدر المؤول منصوب على الظرفية من غير تأويل، وهي مسألة أجازها ابن جنيّ[4]، ومنعها ابن الأنباري. وذكر ابن هشام أنَّ (أنْ) وما في حيِّزها لا يُعْطَيان حكم المصدر في النيابة عن ظرف الزمان كقولنا: جئتك صلاةَ العَصْرِ، ولا يصح أن تقول: جئتك أنْ تُصَلِّيَ. ولعل القول الظاهر ما ذهب إليه أبو البقاء وابن جنى لأنَّ ظاهر النص القرآني عليه. ويجوز أنْ يكون المصدر المؤوَّل في موضع نصب أوْ خفض بعد نزع الخافضِ[5]، وهو أظهر من القول الأَوَّل لأنَّ حذف الخافض مطرِّد منقاس مع المصادر المؤوَّلة من الحرف المصدري (أَنَّ) أو (أَنْ) وما في حيزهما.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الـذين آمنوا لا تـأْكُلوا أَموالَكُم بينَكُم

---

(1) الأنعام / ٨٠.
(2) انظـر الكشاف: ٢ / ٣٢.
(3) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥١٣.
(4) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٩٠.
(5) انظر: البحر المحيط: ٤ / ١٦٩، حاشية الشهاب: ٤ / ٨٨، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣/١٧٠، مشكل إعراب القرآن: ١ / ٣٤٣.

بالباطِلِ إلاَّ أَنْ تكونَ تجارةً عنْ تراضٍ منكم... ﴾[1]: القول فيها مثل سابقتها[2].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خطأً فتحريرُ رَقَبةٍ مؤمنةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمةٌ إلى أهْلِه إلاَّ أنْ يَصَّدَّقوا.. ﴾[3].

ومن مجيء المصدر الصريح ظرفاً قوله تعالى: ﴿وقال اركبوا فيها بسم الله مَجْراها، ومُرْساها إنَّ ربِّي لغفورٌ رَحيم﴾[4]: قوله ﴿مَجْراها﴾ مبتدأ وشبه الجملة قبله في موضع الخبر ويجوز أنْ يرتفع بالظرف قبله وهو ﴿بِسْمِ اللهِ﴾ وأنْ يكون في موضع نصب على الظرف على حذف مضاف أي: وَقْتَ مَجراها ووقت إرسائها[5]، وذكر السيوطي[6] أنَّه قد ينوب المصدر عن الظرف، إذا كان المصدر مضافاً إليه حُذِفَ منه المضاف، وذكر أنَّ ذلك كثير كقولنا: جئتُك صلاةَ العَصْرِ أَوْ قدومَ الحاجُ. وإنَّني لأميل في هذه المسألة إلى حمل النص عَلى الظاهر، فلا ضرورة إلى الحذف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن الليل فسبحه وإدبار النجوم﴾[7]، أي وقت ادبار النجوم.[8].

جـ ـ مطابقة اسم الإشارة للمخاطب:

---

(١) النساء / ٢٩.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٥١، البحر المحيط: ٣/٢٣١، الكشاف: ١ / ٥٢٢، تفسير القرطبي: ٥/١٥١، مشكل إعراب القرآن: ١/١٨٨.
(٣) النساء / ٩٢. وانظر شاهداً آخر: غافر / ٢٨ و.
(٤) هود / ٤١.
(٥) انظر مشكل إعراب القرآن: ١ / ٤٠٠ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٣، البحر المحيط: ٥ / ٢٢٥، حاشية الشهاب: ٥ / ٩٨، تفسير القرطبي: ٩ / ٣٧.
(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/١٧٠.
(٧) الطور / ٤٩.
(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٠ / ١١٨٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٢٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٩٦.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنبِّئُكم بشرٍّ من ذلك مثوبةً عندَ الله..﴾[1]، ذكر السيوطي[2] أنّه لا خلاف بين النحويين في أنَّ كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرف يبين أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث. وذكر ابن البادش[2] أنَّ لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعة تأويلين، الأول: أن يقبل بالخطاب على واحدٍ من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم. والثاني أنّ يخاطب الكُلُّ ويقدّر اسم مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة مثل: فريق أو جمع. والآية الكريمة محمولة عند ابن عطية[3] على حذف مضاف أي: بشر من أصحاب هذه الحال فالإشارة إلى المقدَّر. وذكر أبو حيان[3] أنَّ ذلك لغة لبعض العرب، فاسم الإشارة فيها يكون على كل حال من تأنيث وتثنية وجمع كما يكون للواحد المذكر، وعليه فلا حذف في الكلام وهو الظاهر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَاأيُّها الذين آمنوا إذا ناجَيْتُم الرَّسولَ فقدِّموا بينَ يَدَيْ نَجْواكُم صَدَقَةً ذلك خيرٌ لكم وأَطْهَرُ..﴾[4]: القول فيها مثل سابقتها[5].

د ـ فعل الظاهر أو المضمر لا يصح أنْ يتعدى إلى ضميره بواسطة أو بدونها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وطفقا يَخْصِفان عليهما من ورق الجنَّة﴾[6]،

---

(١) المائدة / ٦٠.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١ / ٢٦٤.
(٣) انظر البحر المحيط: ٣ / ٥١٨.
(٤) المجادلة / ١٢.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ٢٦٤/١، شرح التصريح على التوضيح: ١٢٨/١.
(٦) الأعراف / ٢٢.

فالآية على خلاف الأصل النحوي السابق، وهي محمولة عند النحويين على حذف مضاف أيْ: يخصفان على بدنيهما، ويصح أنْ يصل فِعْلُ المضمر المتصل إلى ضمير المتصل عند النحويين[1] في باب (ظن).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واضْمُمْ إلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيًّا﴾[3]، أي: اضمُم إلى نَفْسِك، وهُزِّي إلى نَفْسِكِ. والاظهر في هذه المسألة القياس على هذه الشواهد من غير التفات إلى تلك القيود.

هـ ـ المخصوص بالذم أو المدح لا يكون إلاّ من جِنس التميز المفسِّرْ للضمير المستتر في الفعل، ومن ذلك قوله: ﴿ساءَ مثلاً القومُ الذين كَذَّبوا بآياتنا﴾[4]: الآية على خلاف الأصل النحوي، ولذلك حملها النحويون على حذف مضاف أي: ساء مثلاً مَثَلُ القومِ الذين كذَّبوا بآياتنا.[5].

و ـ (مِنْ) الخافضة لا يصح أنْ تكون عِندَ البصريين لابتداء الزمان، وما جاء على خلاف ذلك محمول على حذفِ مضاف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا تقم فيه أبداً لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقومَ فيهِ...﴾[6]، أي: مِنْ تأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ، والمسألة تصح على قول الكوفيين، وهو الظاهر، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ قولَهُم أنَّها تجر الظروف مثل (قبل)

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٨٩/٩، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٣٩/٢، وانظر البحر المحيط: ٢٨٠/٤، حاشية الشهاب: ١٥٩/٤.

(٢) القصص / ٣٢.

(٣) مريم / ٢٥.

(٤) الأعراف / ١٧٧.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٤٢٥، حاشية الشهاب: ٢٣٨/٤، شرح الرضي على الكافية: ٣١٦/٢.

(٦) التوبة / ١٠٨.

و(بعد) وغيرهما[1].

ن ــ أهل العربية يستقبحون نسبة الفعل إلى الفاعل بالباء إذا كانت للآلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما توفيقي إلاَّ بالله﴾[2]: الآية على خلاف ما مر ولذلك حملها النحويون[3]، على حذف مضاف أيْ: بمعونة الله، فلا يصح أنْ يُقالَ: ضَرْبي بزيدٍ، والصحيحُ أنْ يُقالَ: مِنْ زَيْدٍ، فالآية عندهم، يُقالُ فيها: وما توفيقي إلاَّ من الله، وهو تكلف لا ضرورة إليه لأنَّ الآية الكريمة ترد هذه المزاعم الواهيــة.

ي ــ المفعول له المنصوب مقيَّدٌ باتحاد فاعل العلَّة والفعل المعلل عند بعض النحويين، وما جاء على خلاف ذلك محمول إمَّا على تقدير فعل عامل في العلة وإمَّا على تقدير مضاف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وهو الذي يُرِيكُمُ البرقَ خَوْفاً وَطَمعاً وينشيء السحابَ الثِّقالَ﴾[4]، أي: إرادَةَ خَوْفٍ وطَمَعٍ.[5].

س ــ قبل وبعد وغيرهما من الظروف اطردت إضافتها إلى أسمـاء الأعيانِ على حذف مضاف عند أبي حيان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذاً لا يلبثون خِلافَكَ إلاَّ قليلاً﴾[6]. أي: خِلاَفَ إخراجِك.[7] ولست أتفق مع أبي حيان في مثل هَذا التكلف والتمحُّل لأنَّ حمل النص على ظاهره أولى، ومما جاء على خلاف ما أشار إليه أبو حيَّان قوله تعالى: ﴿فمالِ الذين كَفَرُوا

---

(١) انظر: البحر المحيط : ٥ / ٩٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٦٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤٠٥، حاشية الشهاب: ٤/٣٦٤.

(٢) هــود / ٨٨.

(٣) انظـر : حاشية الشهاب : ٥ / ١٢٨، البحر المحيط : ٥ / ٢٥٥.

(٤) الرعــد / ١٢.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف الصفحة / ٤٢١ .

(٦) الإســراء / ٧٦.

(٧) انظر البحر المحيط : ٦ / ٧٦.

قبلَكَ مُهْطِعينَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ تقولوا إنما أشْرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم﴾[2].

ص ـ لا يصحُّ وصفُ غير الذوات بأوصافِ الذوات، وما جاء على خلاف ذلك يؤول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهُوَ في عيشةٍ راضيةٍ﴾[3]، (راضية) بمعنى (مرضيَّة)، وهي مثل (دافِق) بمعنى مدفوق، وهو قول الفرَّاء[4]، وأبي عبيدة[5]، ويجوز أنْ تكون من باب النسب مثل: لابن وتامر أي: في عيشة ذاتِ رضاً وذكر الرضي[6]، أنَّ ما كان من هذا الباب لا يصحُّ أنْ يُؤَنَّث، ويمكن أنْ تكون التاء للمبالغة كما في حاشية الشهاب[7]، ويجوزَ أنْ يكونَ الفعل مسنداً إليها مجازاً والأصل الاسنادُ إلى صاحِبها أي: راضٍ صاحِبُها، فَحُذِفَ المضاف، فارتفع الضمير ثم استتر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ق والقرآنِ المجيـــد﴾[8]: ﴿المجيـد﴾ لا يوصف به إلاَّ الذوات الشريفة والكريمة، ووصف القرآن به من باب النسب مثل: لابن وتامر وغيرهما، وقيل إنَّ هذا غير معهود في (فَعيل) كما في حاشية الشهاب[9]. ويجوز أنْ يكون الإسنادُ مجازاً والأَصْل الإسناد إلى الله تعالى أي: المجيد خالقه فحذف المضاف، فارتفع الضمير ثم استتر، وهو

---

(١) المعـــارج / ٣٦.
(٢) الأعـــراف / ١٧٣.
(٣) الحاقة / ٢١.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٣ / ٨٢.
(٥) انظر البحر المحيط: ٨ / ٣٢٥.
(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ٢ / ١٦٥.
(٧) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٢٣٨، وانظر الكشاف: ٤/٢٥٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٣٧، تفسير القرطبي: ١٨/٢٧٠، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢/٣٣٧.
(٨) ق / ١ ـ ٢.
(٩) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٨٤، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٣٣٧.

قول ابن الأعرابي[1] وهو أَظْهَرُ من الأول.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا تِلْكَ إذاً كَرَّةٌ خاسِرَةٌ﴾[2]: القول في هذه الآية مثل سابقتها[3].

ع ـ لا يصح عند النحويين أن ينوبَ عن الفاعل اسم ظاهر مرفوع إذا بنى الفعل القاصر للمفعول، وممّا جاء على خلاف ذلك قراءة جناح بن حبيش والخفاف وغيره عن أبي عمرو الشاذة: «ونُزِلَ الملائِكَةُ تنزيلاً»[4]، وَخُرِّجَتْ هذه القراءة على حذف مضاف أي: ونُزِلَ نزولُ الملائكةِ، والأظهر عندي أنْ تكون المسألة من باب الأفعال التي جاءت في لغتنا على صيغة المبنى للمفعول نحو زكم وَجُنَّ وغيرهما، فلا يقال فيهما: زَكَمَهُ اللهُ ولا جَنَّهُ وإنما يقال: أَزْكَمهُ وَأَجَنَّهُ، وهي مسألة عدَّ ابن جني[5] القياس على ما سمع منها مردوداً مرذولاً.

ق ـ لا يصح الإخبار عن المذكر بمؤنَّث، ومما جاء على خلاف ذلك قوله تعالى: ﴿بَلِ الإنسانُ على نفسِهِ بصيرَةٌ﴾[6] الظاهر في الهاء في (بصيره) أن تكونَ للمبالغة كقولنا: علامة ونسَّابة وغيرهما، ويجوز أنْ يكون في الكلام حذف مضاف أي: جوارِحُهُ بصيرة، ويجوز أنْ تكون (بصيرة) مصدراً أي: بل الإنسان على نفسه ذو بصيرة، وأجاز قوم أن تكون نعتاً لمبتدأ محذوف أي: على نفسه عينٌ بصيرَةٌ، فتكون الجملة الاسمية في

---

(١) انظر لسان العرب، تاج العروس، تهذيب اللغة (مجد).
وانظر في هذه المسألة المزهر في علوم اللغة: ٢ / ٢٧٤.
(٢) النازعات / ١٢.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٣١٤.
(٤) الفرقان / ٢٥.
(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٢١/٢، وانظر البحر المحيط: ٦ / ٣٩٤.
(٦) القيامة / ١٤.

موضع خبر (الإنسانُ)، وهو قول الفراء[1]. والأظهر أنْ تكون الهاء للمبالغة لأنّ في هذا الوجه بعداً عن التكلُّف والتمحل.

**(٢) اقتضاء المعنى لـــه :**

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواطن كثيـــرة لأنّ كثيراً من المواطن لا يصح فيها حمل النصّ القرآني على ظاهره لأنَّه لو حُمِلَ لفسد المعنى في كثير منها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هو الذي خَلَقَ لكم ما في الأرْضِ جميعاً ثم استوى إلى السَّماءِ...﴾[2] أي: ثمّ اسْتوى أمْرُه[3]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الناسُ اتّقوا ربَّكُمُ الذي خلقكم من نفسٍ واحدةٍ وخلق منها زوجَها...﴾[4]: قيل إنَّ حوَّاءَ لم تخلق من آدم وإنّما خلقت من طينة فصلت من طينته، وعليه ففي الكلام حذف مضاف، أي: وخلق من جنسها زوجَها، ويجوز أنْ تكون الهاء عائدة على الطينة، وهو تكلُّف[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وضَرَب لَنا مَثَلاً ونَسِيَ خَلْقَهُ قالَ مَنْ يُحْيِي العظامَ وهي رميمٌ قُلْ يُحييها الذي أنْشَأَهَا أوَّلَ مرَّةٍ...﴾[6]: ذهب ابن

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٠٩، وانظر: البحر المحيط: ٨ / ٣٨٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٢٥٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٧٦، الكشف عن وجوه القراءات: ٢/ ٣٤٩، مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٣١، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/ ٣٤١، تفسير القرطبي ١٩/ ٩٢، حاشية الشهاب: ٨/ ٢٨٢، التبيان في تفسير القرآن: ١٠ / ١٩٥.

(٢) البقـــرة / ٢٩.

(٣) انظـــر الـــدر المصون ورقة / ١٩٥.

(٤) النســـاء / ١.

(٥) انظر الدر المصون ورقة / ١٥٥٧، البحر المحيط: /٣/ ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٦) يس / ٧٨ ـ ٧٩.

العربي[1] والحنفية إلى أنَّ في العظام حياةً، وظاهر الآية عليه، وذهب الشافعي إلى أنَّه لا حياةَ فيها على أنَّ في الكلام مضافاً مقدَّراً أي: أصحاب العظـام.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فيها رواسي مِنْ فَوْقِهَا وبارَكَ فيها وَقَدَّرَ فيها أقواتَها في أربعة أيامٍ...﴾[2]، أي: في تمام أَرْبَعةِ أيَّام لِئلاَّ يُصْبِحَ عدد الأيام ثمانية، اثنان لخلق الأرض، واثنان لخلق السماء، وهذه الأيَّام الأَربَعَةَ، وجعل الشهاب[3] قوله ﴿في أربعةِ أيَّامٍ﴾ في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي: كُلُّ ذلك في أَرْبَعةِ أيَّامٍ.

(٣) في المصدر المؤوَّل من (ما) المصدريـة الظرفية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنْهُم مَنْ إنْ تَأْمَنْه بدينارٍ لا يُؤَدِّهِ إلَيْكَ إلاَّ ما دُمْتَ عليهِ قائِماً...﴾[4]: (ما) مصدرية ظرفية أي: إلاَّ مُدَّةَ دوامِك، وفي الكلام حذف مضاف وهو (مُدَّة).[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وحُرِّمَ عليكم صيدُ البرِّ ما دمتم حُرُماً﴾[6].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إلاَّ الذين عاهَدْتُم عندَ المسجدِ الحرامِ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إنَّ الله يحبُّ المتقين﴾[7].

---

(١) انظر أحكام القرآن: ٤ / ١٦١٦، انظر: تفسير القرطبي: ١٥/٥٩، الكشاف ٣/٣٣١، حاشية الشهاب: ٧/٢٥٥.

(٢) فصلـت / ١٠.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٣٩٠، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٢٣، التبيان في تفسير القرآن ٩ /١٠٦، البحر المحيط: ٧ / ٤٨٥، الكشاف: ٣/ ٤٤٤.

(٤) آل عمـران / ٧٥.

(٥) انظـر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٧٣.

(٦) المـائـدة / ٩٦.

(٧) التوبة / ٧، وانظـر شواهد أخرى: النساء/٣، الأنعام/٦، ٤١، ١٢٨، هُود/٨٨، يوسف ٥٣، الإسـراء/٢٤، طـه/ ٧٢.

(٤) إذا كان عاملاً في معمول بعده:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الخَصْمِ إذْ تَسوَّروا المِحرابَ﴾[1]: العامل في (إذْ) هو (نَبَأُ) ويجوز أنْ يكون (الخصم) لمَا فيه مِنْ معنى الفعل، وَأجاز النحويون أنْ يكون معمولاً لمضاف محذوف أي: هل أتاك نبأ تخاصم الخصم إذْ تسوَّروا المحراب، ولا ضرورة إليه.[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إلى الملإ مِنْ بني إسرائيلَ من بعدِ موسى إذْ قالوا لنَبِيٍّ لَهُم....﴾[3]: قيل إنَّ (إذْ) بَدَلٌ مِنْ (مِنْ بعد)، والعامل فيهما كونهما في موضع الحال أي: كائنين من بعد، وردَّ أبو حيَّان[4] هذا القول لأنَّ (إذْ) لا تجرُّ بـ (مِنْ)، والصحيح عنده أنْ يكون العامل مضافاً مقدَّراً أي: ألم تر إلى حديث الملأ، ولست أتَّفِق مع أبي حيان في ذلك لأنَّه يجوز أنْ تكون (إذْ) في موضع الحال الثانية على مذهب من يجيز تعدُّدَ الحـــال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما كان لي مِنْ علمٍ بالملأ الأعْلَى إذْ يَخْتَصِمون﴾[5]: الظاهر في (إذْ) أنْ تكون ظرفاً للمصدر (عِلْمٍ)، وهو عند الزمخشري[6]، ظرف لمضاف محذوف أي: ما كان لي من علمٍ بكلامٍ الملأ الأعلى وقت اختصامهم، ولا ضرورة إليـه.

---

(١) ص / ٢١.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٧ / ٣٩٤، البحر المحيط: ٧/٣٩١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣١٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٩٨، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٤٩، معاني القرآن للفراء ٢/٤٠١.

(٣) البقـــرة / ٢٤٦.

(٤) انظر البحر المحيط: ٢ / ٢٥٤، وانظـر الدر المصون ورقة /٨٧٧.

(٥) ص / ٦٩.

(٦) انظـر الكشاف: ٣ / ٣٨١، وانظـر البحر المحيط: ٧/٤٠٩، حاشيـة الشهاب: ٧/٣١٩.

وانظـر شاهداً آخر: الشمس / ٢ - ٤.

(٥) إذا كان عائداً عليه ضمير في الآية الكريمة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ يا قومِ أرَهْطي أعَزُّ عليكم مِنَ اللهِ واتَّخَذْتُموهُ وراءَكم ظِهْرِيًّا...﴾[1]: الظاهر في الضمير في (واتخذتموه) أنْ يكون عائداً على الشرع الذي جاء شعيباً، وهو عند أبي العباس المبرِّد عائدٌ على مضاف محذوف أي: واتَّخَذْتمْ عِصيانَه وراءكم فحذف المضاف[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وأمَّا الذين كَفَرُوا فيقولون ماذا أرادَ اللهُ بهذا مثلاً يُضِلُّ به كثيراً وَيَهْدي به كثيراً وما يُضِلُّ به إلاَّ الفاسقين...﴾[3]: الهاء في (بِهِ) عائدة على مضاف مقدَّر أي: بضرب المثل[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قَتَلْتُم نفساً فادَّاراْتم فيها واللهُ مُخْرِجٌ ما كنتم تَكْتُمونَ فَقُلْنا اضربوه بِبَعْضِها...﴾[5]: الهاء في (اضربوه) عائدة على (نفساً) على أنَّها مذكرة، لأنَّه يصح فيها التذكير والتأنيث، ويجوز أنْ تكون عائدة على مضاف محذوف مُراعىً أي: وإذْ قَتَلْتُم ذا نَفْسٍ، فَرُوعِيَ المضاف المحذوف بِعَوْد الضمير عليه[6]. ويجوز أنْ تعودَ على القتيل، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ومنه قراءة ابن أبي عبلة الشاذة: «وكَمْ مِنْ قريةٍ أهلكناهُم فجاءَهم بأسُنا بياتاً أوْهمِ قائلون..»[7]: القراءة محمولة على مضاف محذوف، والتقدير:

---

(١) هود / ٩٢.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥ / ٢٥٦.
(٣) البقرة / ٢٦.
(٤) انظر: البحر المحيط: ١ / ١٢٦، الدر المصون ورقة / ١٨٨.
(٥) البقرة / ٧٢ - ٧٣.
(٦) انظر البحر المحيط: ١ / ٢٦.
(٧) الأعراف / ٤.

وكم مِنْ أَهْلِ قَرْيةٍ.(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوًا فما جزاؤُه إنْ كُنْتُم كاذِبِينَ﴾(٢): الضمير في (جزاؤه) يعود على الصواع على تقدير: فما جزاءُ سَرِقَتِهِ، فحذف المضاف لتصحيح عودة الضمير (٣). ويجوز أنْ يعود على السارق من غير تقدير، وهو الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هي أَشَدُّ قُوَّةً من قريتِك التي أَخْرَجَتْكَ أهلكناهم فلا ناصِرَ لهُم﴾ (٤)، أي: وكأيِّنْ مِنْ أَهْلِ قريَةٍ هي أَشَدُّ قوةً مِنْ قَرْيَتِكَ التي أَخْرَجَكَ أَهْلُها﴾(٥).

**(٦) فيما فيه المصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزِها في موضع نصب على المفعول له:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأهلَ الكتابِ قد جَاءَكُم رسولُنا يبيِّنُ لَكُمْ على فَتْرَةٍ من الرُّسُلِ أَنْ تقولوا ما جاءَنا من بشيرٍ ولا نذيرٍ...﴾(٦)، أي: كراهةَ أو مخافةَ أنْ تقولوا، وهو عند الفراء محمول على حذف لام العلة وحرف النفي أي: لئلا تقولوا.(٧).

ومنه قوله تعالى: ﴿ويقطعونَ ما أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدونَ في

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤ / ١٥٠.

(٢) يوسف / ٧٤.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ١٩٦، الكشاف: ٢ / ٣٣٤. البحر المحيط: ٥ / ٣٣١.

(٤) محمد / ١٣.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٨ / ٧٧ ـ ٧٨، مشكل إعراب القرآن:٢/٣٠٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٧٤ ـ ٣٧٥، حاشية الشهاب: ٨ / ٤٤.

(٦) المائدة / ٩.

(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن:٨/٢٧٧، الدر المصون ورقة/ ١٩٣١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٢٩، البحر المحيط: ٣/ ٤٥٢.

الأَرْضِ..﴾[1]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللهِ أَنْ يُذْكَرَ فيها اسْمُه....﴾[2].

وأحياناً يقدِّر النحويون مضافاً بعد لام العلة الداخلة على اسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذين قالوا لإخوانِهِم وقَعَدُوا لو أَطاعونا ما قُتِلوا﴾[3]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[4] أنَّ اللام للعلة، وفي الكلام حذف مضاف، أي: لأَجْل إخوانهم، ويظهر لي أنَّ كون اللام للتبليغ أولى وأكثر دلالة على المعنى.

**(٧) فيما ظاهره الإخبار عن ذات بمصدر أو العكس، والقول نفسه بالنسبة للوصف:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّما المشركون نَجَسٌ﴾[5]: في الإخبار بالمصدر عن الذات أَوْ الوصف به ثلاثة أوجه، الأول: أَنْ يكون في الكلام مضاف محذوف أي: ذَو نَجس، والثاني: أَنْ يكون المصدر مؤوَّلاً بالمشتق، والثالث: أَنَّ يكون ذلك من باب المبالغة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لم تفعلوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فاتَّقُوا النَّارَ التي وَقُودها النَّاسُ والحجارَةُ﴾[6]: في قوله (وقُودها) قولان:

أ ــ أَنْ يكون اسماً لما يوقَدُ به، وعليه فلا حذفَ في الكلام.

---

(١) البقــرة / ٢٧.
(٢) البقــرة / ١١٤، وانظر شواهِدَ أُخرى: البقرة / ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٧، النساء ٦، ١٠١، الأنعــام / ٢٥، النمــل / ٩٢، الإســراء /٤٦، الكهف / ٥٧، الأنبيــاء / ٣١، الحج / ١٦٥.
(٣) آل عمــران / ١٦٨.
(٤) انظر الكشاف : ١ / ٤٧٨.
(٥) التوبــة / ٢٨.
(٦) البقــرة / ٢٤.

ب ـ أنْ يكون مصدراً من باب المبالغة أو على حذف مضاف من الأوَّل أي: أصحاب وقودها، أو من الثاني: وقُودها إحراقُ الناسِ، فحذف المضاف، ثم أُقيم المضاف إليه مقامه.

وذكر ابن جنّي[1] أنَّ المصدر بالضم أي: وُقُودهـا، وقد ورد عنهم بالفتح، وهو من باب الشذوذ عندَه، ولعـل هذا القـول يغنينا عن هـذا التكلف.

ومنه قراءة عكرمة وغيره الشاذة: ﴿قُلْ ما كُنْتُ بِدَعاً من الرُسُلِ...﴾[2]، على أنَّ (بدَعا) جمع بِدْعة، والتقدير: ما كنت ذا بِدَع. وأجاز أبو القاسم الزمخشري[3] أنْ يكون صفة على وزن (فِعَل) من باب (عِـدًى)، وذكر سيبويه[4] أنَّه ليس في كلام العرب وصف من المعتل على وزن (فِعَل) إلاَّ (عِدًى).

وذكر السيوطي[5]، في المزهر أنَّه ورد منه: سِوًى وقِيَمٍ وزِيَم ورِوًى، ومنه أيضاً: رِضًى وما صِرًى[6]، وغير ذلك. ولم يُجز ابن عصفور[7] مما مرّ إلاَّ (عِدًى) و(زِيَم)، والأمثلة الأخرى أسماء.

والقراءة عند ابن جنى[8] محمولة على حذف مضاف كما مر، والقولَ

---

(١) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/ ٦٣، وانظر: تفسير ابن عطية: ١٩٦/١، التبيان في إعراب القرآن: ٤١/١.

(٢) الأحقاف / ٩.

(٣) انظر الكشاف: ٣ / ٥١٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٨ / ٥٦.

(٥) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٢٤٤/٤.

(٦) المزهر ٢ / ٥٠.

(٧) الصري: الذي طال استنقاعـه فتغير.

(٨) انظر في المُمْتِع التصريف: ١ / ٦٢ ـ ٦٥.

(٩) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/ ٢٦٤، وانظر: المقتضب: ٥٤/١، حاشية الشهاب: ٨ / ٢٨، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٥٤.

نفسه في قراءة السبعة (بِدْعاً) أي: ذا بدع. ويظهرُ لي أنَّ قول أبي القاسم أقل تكلُّفاً[1].

ومن الوصف بالمصدر قوله تعالى: ﴿وجاءوا على قميصِه بدَم كَذِبٍ﴾[2]. أي: بدم ذي كَذِبٍ[3]، وذكر الفراء أنَّ التقدير: بِدَمٍ مكذوبٌ فيه، وتأويل المصدر باسم المفعول لا يصحُّ عند سيبويه في نقل أبي جعفر الطوسي[4]، وما في الكتاب على خلافه: «وقد يجيء المصدرُ على المفعول، وذلك قولك: لبَنٌ حَلَبٌ، إنَّما تريد: مَحْلوبٌ...»[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالَ يا نوحُ إنَّه ليس من أهلِكَ إنَّه عَملٌ غيرُ صالِحٍ..﴾[6] أي: إنَّه ذو عملٍ، وذكر الشهاب[7] أنَّهُ بتقدير المضاف تنتفي المبالغة المقصودة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[8].

**(٨) فيما فيه حذف متضايفين :**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبوا في قلوبِهِمُ العِجْلَ﴾[9]، أيْ: حبَّ

---

(١) انظر شواهد أخرى: البقرة /٦٧، ١٢٥، المائدة/ ٤٥، الأنعام/٩٠، ٩١، التوبة/٦١، ٩٥، الكهف / ٤١، ٥٦، النور /٣٥.

(٢) يوسف / ١٨.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٢٦.

(٤) انظر التبيان في تفسير القرآن : ٦ / ١١١.

(٥) الكتاب (مطبعة بولاق) ٢ / ٢٢٩.

(٦) هود / ٤٦.

(٧) انظر : حاشية الشهاب: ٥ / ١٠٣، وانظر : تفسير القرطبي : ٩ / ٤٦، البيان في غريب إعراب القرآن:٢/١٦، مشكل إعراب القرآن١/٤٠٦.

(٨) يوسف / ٢٠.

(٩) البقرة / ٩٣.

عبادةِ العجلِ، وهو قول السمين الحلبي[1]، وغيره، وقدَّر ابن عطية[2]، مضافاً واحداً أي: حُبُّ العِجْلِ، والقول نفسه مع أبي البركات بن الأنباري[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿الشَّهْرُ الحرامُ بالشَّهْرِ الحرامِ..﴾[4] أيْ: انتهاكُ حرمةِ الشهرِ الحرامِ بانتهاكِ حُرْمةِ الشهرِ الحرام[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فصيامُ ثلاثةِ أيَّامٍ في الحج وسبعةٍ إذا رَجَعْتُم...﴾[6]: قيل إنَّ في الكلام حذف مضاف واحدٍ أي: في وقتِ الحج، وهو الظاهر، وقيل إنَّ فيه حذف مضافين والتقدير: في وَقْتِ أفعالِ الحج[7].

---

(١) انظر الدر المصون ورقة / ٤٢٧، وانظر: البحر المحيط: ١/٣٠٨، تفسير القرطبي: ٢/٣١.

(٢) انظر تفسير ابن عطية: ١ / ٣٥٥.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١٠٩.

(٤) البقرة / ١٩٤.

(٥) انظر الدر المصون ورقة / ٦٩٧، البحر المحيط: ٢ / ٦٩.

(٦) البقرة / ١٩٦.

(٧) انظر الدر المصون ورقة / ٧٠٥، البحر المحيط: ٢ / ٧٨، وانظر شواهد أخرى: الإسراء /٤٥، طه /٩٦، النور / ٤٠، الأحزاب/١٩، سبأ / ١٤.

# حـذف البـــدل

لقد أغْفَل النحويون ذكر حذف البدل، فلم يفرد له ابن هشام مكاناً خاصاً، والقول نفسه مع الزركشي وغيره، أمَّا السيوطي[1] فقد ذكر مذهبين في حذف المُبْدَلِ منه.

ولقد وجدت في التنزيل موضعين حذف فيهما البدل الأوَّل قوله تعالى: ﴿إنَّ ذلكم كان يُؤْذي النبيَّ فيستحي منكم واللهُ لا يَسْتَحِي من الحق﴾[2] أي: فَيَسْتَحِي منكم من إخراجكم والله لا يستحي منكم من إخراجكم[3].

والثاني قوله تعالى: ﴿وما منَّا إلاَّ له مقامٌ معلومٌ﴾[4]: في الكلام حذف مبتدأ خبره قوله تعالى ﴿له مقامٌ معلومٌ﴾ أي: وما منا أحدٌ إلا لَهُ مقامٌ معلومٌ. وهو قول أبي حيان، وهو الظاهر، وذهب الزمخشري[5] إلى أنَّ قوله ﴿له مقامٌ معلومٌ﴾ في موضع النعت لموصوف محذوف هو المبتدأ المقدر وشبه الجملة ﴿منَّا﴾ في موضع الخبر، وقد تبعه في ذلك البيضاوي، وقد ردَّ النحويون وأبو حيان قول أبي القاسم لأنه لا يُعْقَدُ كلام من قوله ﴿وما منَّا أَحَدٌ﴾ ولأنَّ ما بعد (إلاَّ) لا يكون صفة إذا حذف الموصوف، وهي ليست مثل (غير) في ذلك، وما جاء منه فهو من باب الضرورة، وقد قيَّدَ أبو

---

(١) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٥٢٢.
(٢) الأحزاب: ٥٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المبدل منه الصفحة: ٣٩٦.
(٤) الصافات: ١٦٤.
(٥) انظر البحر المحيط: ٧/٣٧٩، الكشاف: ٣/٣٥٦.

حيان[1] وابن مالك[2] والنحويون، حذف الموصوف بجملة أوْ شبهها بكونه بعض ما قبله من مجرور بـ (من) أوْ (في)، وما جاء منه على خلاف ذلك فهو من باب الضرورة، ومن المجرور بـ (من) قوله تعالى: ﴿وإنْ من أهْلِ الكتابِ إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ به﴾[3]، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ومنا دون ذلك﴾[4] أيْ: قومٌ دونَ ذلك. ويظهر لي أنَّ أبا حيان حصر المسألة في المرفوع: «وليس هذا من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأنَّ أحداً المحذوف مبتدأ و ﴿إلاَّ له مقامٌ معلومٌ﴾ خبره...»[5]. ويظهر لي أيضاً أنَّ أبا حيَّان تبع أبا علي الفارسي في هذه المسألة: «أوْ كان النعت جملة أوْ شبهها وكان المنعوت مرفوعاً كما قال الفارسي وكان بعض اسم مقدَّم مخفوض بـ (مِنْ) أوْ (في)...»[6].

وجاء في حاشية الشيخ يس الحمصي على (شرح التصريح على التوضيح):

«أفهم أنَّ شرط هذه المسألة أنْ يكون المنعوت مرفوعاً ولم يتعرَّض غيره فيما رأيت لاشتراط ذلك»[7]. وأجاز ابن مالك أنْ يكون قوله ﴿له مقامٌ معلومٌ﴾ صفة لبدل محذوف أيْ: وما منا أَحَدٌ إلاَّ أحَدٌ له مقامٌ معلوم، وذلك ليصح ما أشار إليه أبو حيان، وهو أنَّ ما بعد ﴿إلاَّ﴾ لا يكون صفة إذا حُذِفَ الموصوف، وقد ردَّ الشهاب قول ابن مالك لأنَّ حذف البدل والمبدل منه

---

(1) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧.
(2) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/١١٨.
(3) النساء: ١٥٩.
(4) الجن: ١١.
(5) البحر المحيط: ٧/٣٧٩، وانظر: حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣/٧٠.
(6) شرح التصريح على التوضيح: (حاشية الشيخ يس الحمصي) ٢/١١٨.
(7) شرح التصريح على التوضيح: ٢/١١٨.

مما لا نظير له. وقيل إنّ النحويين يعنون بالوصف بـ (إلّا) عطف البيان[1]، وذكر المبرد أنّ الوصف بها لا يجوز إلّا فيما يجوز فيه البدل[2]. وأجاز القرطبي[3] أن يكون المحذوف موصولاً على قول الكوفيين أي وما منا إلا من له مقام معلوم.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣/٢٧٠ - ٢٧١.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٩٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣١٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٤٤، حاشية الشهاب: ٧/٢٩٠، تفسير القرطبي: ١٥/١٣٧.

(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٥/١٣٧.

## حذف المبدل منه

أفرد ابن هشام لهذه المسألة مكاناً خاصًاً في (المغني)[1]، وذكر شاهدين من التنزيل على جواز الحذف، الأوَّلُ منهما قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لما تَصِفُ أَلْسِنَتُكُم الكَذِب﴾[2]، والثاني قوله تعالى: ﴿كما أَرْسَلْنا فيكم رسولاً منكم﴾[3]. والقول نفسه مع الزركشي[4] إذ ذكر أنَّ النحويين اختلفوا في حذفه، وذكر منه قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لما تصف أَلْسِنَتُكم الكَذِبَ﴾[2].

وذكر السيوطي[5]، أنَّ في المسألة مذهبين، أحدُهما الجواز، وعليه الأخفش وابن مالك، والثاني المنع، وعليه السيرافي وغيره، لأنَّ البدل للإسهاب والحذف ينافيه.

ولقد انتهيت إلى أنَّ المبدل منه جاء محذوفاً في التنزيل في مواضع منها:

١ ـ إذا كان عائداً للموصول.

٢ ـ فيما يسمى بالاحتباك.

٣ ـ إذا كان موصوفاً محذوفاً.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢١.
(٢) النحل: ١١٦.
(٣) البقرة: ١٥١.
(٤) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٥٨.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٢٢.

(١) إذا كان عائداً للموصول:

ومنه قوله تعالى: ﴿كما أَرْسَلْنَا فيكم رسولاً منكُم﴾[١]: قوله ﴿رَسولاً﴾ بدل من عائد الموصول المحذوف أي: كما أَرْسَلْناهُ فيكم رَسولاً، وذكر ابن هشام[٢] أنَّ ذلك مردود لأنَّ (ما) مُطْلَقة على الواحد من أُولي العلم، والظاهر عنده كون (ما) كافة، والأظهر من ذلك عنده أنْ تكون مصدرية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تقولوا لِما تَصِفُ أَلْسِنَتُكم الكَذِبَ هذا حلالٌ وهذا حرامٌ﴾[٣]: قوله ﴿الكَذِبَ﴾ بدل من عائد الموصول المحذوف، وهو قول أبي البقاء[٤] والحوفي[٥]. وأجاز أبو البقاء أنْ يكون منصوباً بإضمار ﴿أعني﴾ وذهب الكسائي والزجاج إلى أنَّ (ما) مصدرية، وأنَّ (الكذب) مفعول به لـ (تصف) ويكون قوله ﴿هذا حلال وهذا حرام﴾ معمول القول، والأظهر في هذه المسألة أنْ يكون (الكذبَ) منصوباً بـ ﴿ولا تقولوا﴾، وأنْ يكون قوله ﴿هذا حلال وهذا حرام﴾ بدل كل من ﴿الكَذِبَ﴾، وهو قول الزمخشري. وأجاز قوم أنْ يكون قوله ﴿هذا حلالٌ وهذا حرام﴾ متعلقاً بقول مضمر أي: فتقولوا هذا حلالٌ وهذا حرامٌ.[٦].

(٢) فيما يسمى بالاحتباك:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ ذلكم كان يُؤذي النبيَّ فيستحي منكم والله لا يَسْتَحِي من الحق﴾[٧]: قيل إنَّ في الكلام حذف مضاف أيْ: يَسْتَحِي

---

(١) البقرة: ١٥١.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢١.
(٣) النحل: ١١٦.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠٩.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٤٤.
(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٥/٣٧٧، البحر المحيط: ٥/٥٤٤، الكشاف: ٢/٤٣٢ التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠٩.
(٧) الأحزاب: ٥٣.

من إخراجكم، ويدل عليه قوله تعالى ﴿والله لا يَسْتَحي مِنَ الحقِّ﴾. وقيل إنَّ المسألة من باب الاحتباك والتقدير: فيستحي منكم من إخراجكم والله لا يستحي منكم من إخراجكم، فحذف البدل من الأوَّل والمبدل منه من الثاني[1]، والأول أظهر وأقلُّ تكلفاً، وهي مسألة لا تصحُّ عند الشهاب[1].

**(٣) إذا كان موصوفاً محذوفاً.**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هذا ما تُوعَدونَ لكلِّ أوَّابٍ حفيظٍ مَنْ خَشيَ الرحمنَ بالغيب وجاء بقلب مُنيب﴾[2]: ﴿مَنْ خَشيَ..﴾ بدل من موصوف ﴿أوَّابٍ حفيظ﴾ المحذوف، ولم يجوز النحويون كونه بدلاً من الصفة لأنَّه يصير في موضعهما الإعرابي، وهو لا يصح أنْ يُنْعَتَ به أوْ يُنْعَتَ لأَنَّ الأسماء الموصولة لا ينعت بها إلاَّ الذي[3]. وذكر الشهاب[4] أنَّ بعض النحويين قد جوَّز الوصف بـ (مَنْ) وَ (ذو) الطائية. وقد جوَّزوا الوصف بما فيه (أل). وأجاز ابن عطية[5] أنْ تكون (مَنْ) في الآية نعتاً، وقد ردَّهُ أبو حيان كما مر.

ويجوز أَنْ تكون (مَنْ) اسماً موصولاً في موضع رفع على الابتداء خبره القول المحذوف العامل في قوله تعالى: ﴿ادخُلوها بسلام...﴾[6] أيْ: يقال لهم ذلك: ولا ضرورة إلى إضمار القول لأنَّ جملة الأمر تقع خبراً من

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ٧/١٨٣، الكشاف: ٣/٢٧١.

(٢) ق: ٣٣ ـ ٣٤.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/١١٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٥/١٧٧.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٨/٩٢.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٨/١٢٧.

(٦) ق: ٣٤.

غير الإضمار. ويجوز أنْ تكون شرطية جوابها القول المحذوف العامل في قوله تعالى السابق، أيْ: فيقال ذلك. وأجاز أبو حيان أنْ تكون منادى على حذف حرف النداء، ويجوز فيها أيضاً أنْ تكون خبر مبتـدأ محذوف وأنْ تكون في موضع نصب بإضمار (أعني)[1].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٧٦/٢، الكشاف: ١٠/٤، تفسير القرطبي: ٢٠/١٧، معاني القرآن للفراء: ٧٩/٣، مشكل إعراب القرآن: ٣٢١/٢.

## حذف عطف البيان

لقد حاولت الاهتداء إلى ما يمكن أنْ يتخذ دليلاً على أنَّ النحويين قد أجازوا حذف عطف البيان فلم أوَفَّق، فمظان النحو[1] قد أغفلت هذه المسألة، ولقد وقفت في التنزيل على موضع واحد من ذلك في أحد التأويلات، وهو قوله تعالى: ﴿ويستغفرون للذين آمنوا ربَّنا وَسِعْتَ كلَّ شيءٍ رحمةً وعلماً...﴾[2]: ذكر أبو البقاء[3] وغيره أنَّ قوله ﴿ربَّنا..﴾ معمول لحال محذوفة أي: وَيستغفرون للذين آمنوا يقولونَ ربَّنا. وأجاز أبو حيان[4] والزمخشري[5] والبيضاوي[6] أنْ يكون هذا المحذوف عطف بيان لـ ﴿يستغفرون﴾، وكون عطف البيان جملة لا يصح عند ابن هشام: «الثالث أنَّه لا يكون جملة بخلاف البدل...»[7] وذكر أيضاً أنَّه لا يصح أنْ يكون تابعاً لجملة وقد نقل السيوطي هذا الجزم في (همع الهوامع)[8] ويجوز أنْ تقدر الواو معه فيكون معطوفاً على (ويستغفرون) المعطوف على جملة الخبر، وهي قوله ﴿يسبِّحونَ بحمدِ ربِّهم...﴾[9] أيْ: ويقولون ربَّنا.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٣٤/٢، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٩٣/٥. مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٩٤.

(٢) غافر: ٧.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١١٦/٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤٥١/٧.

(٥) انظر: الكشاف: ٤١٦/٣.

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٣٦٠/٧.

(٧) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٩٤.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم):١٩٣/٥، وانظر حاشية الشهاب ٣٦٠/٧.

(٩) غافر: ٩.

## حذف المعطوف عليه

يتراءى لي أنَّ حذف المعطوف عليه لم ينل من النحويين اهتماماً كغيره من مسائل النحو المختلفة، فلم يدونوا في مؤلفاتهم المواضع التي يحذف فيها لأنهم لم يستقصوا ما في التنزيل من شواهد، وهي شواهد تدل على أنَّ حذفه سائغ مطرد منقاس، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه أنَّ ابن جني[1] مثلا لم يدوِّنْ شاهداً واحداً من القرآن في المكان الذي ذكر فيه هذه المسألة، أمَّا ابن هشام[2] فيظهر لي أنَّ استقصاءه كان ناقصاً فلم يدون مواطن حذفه مكتفياً بشاهدين من القرآن الكريم.

وذكر السفاقي[3] أنَّ حذف المعطوف عليه والمعطوف قد ثبت، وذكر الزركشي[4] أنّ حذف المعطوف عليه وإبقاء العاطف سائغ.

ويظهر لي أنَّ هذه المسألة تشيع في التنزيل في مواطن كثيرة جداً، ولعل ما يدعو إلى تقديره الحاجة إلى تبيين المعنى وتوضيحه، والحاجة إلى تصحيح الأصل النحوي الذي لا يستقيم أحياناً إلاَّ بتقديره، والحاجة إلى التفنن في ابتكار الأوجه الجائزة، والأول يدل على أنَّ القرآن يميل إلى الإيجاز في كثير من الآيات القرآنية.

ومن المواطن التي يحذف فيها المعطوف عليه في التنزيل والتي يمكن

---

(١) انظر الخصائص: ٢/٣٧٣.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٠.

(٣) إعراب القرآن المجيد، ورقة: ٤٣.

(٤) البرهان في علوم القرآن: ٣/١٩.

أنْ يقاس عليها حذفه ما يلي:

(١) إذا تقدمت أداة الاستفهام على الناسق.

(٢) إذا كان في الكلام مضارع «مسبوق» بلام التعليل وحرف العطف، وليس في الكلام ما يصح أنْ يعطف عليه ذلك أو ما يصح أنْ يعمل في المصدر المؤوَّل المجرور بلام العلة.

(٣) إذا كان القول مبتوعاً بما هو مسبوق بالفاء.

(٤) إذا كان حرف العطف (بل) التي للإضراب.

(٥) إذا كان حالاً معطوفاً عليها جملة شرطية مصدرة بـ (لو) المسبوقة بحرف العطف وهمزة الاستفهام عند بعض النحويين.

(٦) في كل ما ظاهره الجمع بين حرفي عطف.

(٧) في مواضع الإيجاز لأنَّ المعنى يدل عليه.

(٨) إذا كان معادلاً لـ (أم).

(٩) في عطف القصة على القصة.

(١٠) فيما يسمى بالاحتباك.

(١١) إذا كان المعطوف عليه فعلاً عاملاً في ظرف معطوفاً عليه عامل آخر في ضمير ذلك الظرف.

(١٢) إذا كان حذفه للاكتفاء بالمعطوف.

(١٣) حذفه مع حرف العطف.

(١٤) في كل ما ظاهره عطف الخبر على الإنشاء أو العكس.

وإليك التفصيل في كل منها:

**(١) إذا تقدمت أداة الإستفهام على الناسق:**

وفي القرآن من ذلك شواهد كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفلا تعقلون﴾[١] وللنحويين في هذه المسألة مذاهب منها:

(أ) أنْ تكون أداة الاستفهام مقدمة من تأخير ، فهي في نية التأخير عن الناسق، وقد تقدمت الهمزة في التنزيل على الواو والفاء وثم، وهذا مذهب سيبويه والجمهور.

(ب) أنْ تكون الفاء ناسقة على جملة محذوفة، والتقدير أتعقلون فلا تعقلون[٢]، وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وقد تبعه البيضاوي والشهاب ومسعود الغزنيْ.[٣] وقد ذكر أبو حيان في مؤلفه النفيس (البحر المحيط)[٤] وابن هشام في (المغني)[٥] أنَّ أبا القاسم الزمخشري قد رجع عن ذلك إلى قول الجماعة، ولقد قمت باستقصاء ما في القرآن من آيات قدم فيها أداة الاستفهام على الناسق فوجدت أنَّ معظم الشواهد التي تحدث فيها الزمخشري عن هذه المسألة تدل على أنَّه باق على مذهبه، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه ما يلي:

(١) أنَّ كثيراً من الشواهد التي لم ينص الزمخشري فيها على هذه المسألة قد نص على معظمها البيضاوي والشهاب[٦] وهي مسائل لا تعزز ما ذهب إليه أبو حيان وابن هشام،وقد يطالع القاريء موطن يفهم منه أنَّه لم

---

(١) البقرة: ٤٤.
(٢) انظر البحر المحيط: ١٨٣١.
(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/٢٤٦.
(٤) البحر المحيط: ٤/٣٢٢، ٣٤٩، ٥/٣٨٤، ٦/٦٠، ٢٠٧، ٧/٢٦٠، ٣٦٢، ٨/٥١٢٥،
وانظر الكشاف: ٢/٩٨، ٤٥٧، ٣/٢٤٦، ٢٨١، ٣٤١، ٣٩٣، ٤٧٨، ٥١٣.
(٥) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢١ - ٢٢.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٦/١٧٣.

يقدّر فيه معطوفاً عليه مكتفياً بذكر قول الجمهور ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفأمن أهل القرى أنْ يأتيَهُم بأسُنا بياتا وهم نائمون﴾[1] فقياس قوله في هذه الآية وأمثالها أنْ تكون الهمزة في مكانها الأصلي على أنَّ الفاء عطفت قوله (أمن أهل القرى) على جملة محذوفة مصدرية بهمزة الاستفهام، ولكنه في هذه الآية جعل قوله السابق معطوفاً على قوله تعالى ﴿فأخذناهم بغتة﴾[2] على أن الهمزة مقدمة من تأخير، وهو قول أبي حيان والجمهور[3] ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أإنّا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون﴾[4] إذ جعل[5] ﴿آباؤنا الأوّلون﴾ معطوفاً على الضمير في ﴿لمبعوثون﴾، وقد حسن هذا العطف الفصل بهمزة الاستفهام، وهو في ذلك كالفصل، بـ (لا) النافية في قوله تعالى ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾[6].

ويتراءى لي أنَّ هذين النصين ليسا دليلاً قوياً على ما ذهب إليه الشيخان الجليلان، فالمسألة عندي من باب ذكر الأوجه الجائزة في المسألة الواحدة، وهو موقف يشيع في (الكشاف) وغيره من مؤلفات إعراب القرآن وتفسيره، فهو يطالعنا في بعض الآيات بالمذهبين من غير ترجيح، ومن ذلك قوله[7] تعالى: ﴿أفغيرَ دين الله يبغون﴾[8] وفي قوله ﴿أإنّا لمبعوثون أو آباؤنا الأوّلون﴾[4] بجعل الهمزة فاصلاً لتصحيح العطف على الضمير، والهمزة في مذهب الجمهور مقدمة من تأخير، فهي إذاً ليست فاصلاً على قولهم،

---

(١) الأعراف: ٩٧.

(٢) الآية: ٩٥.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣٤٩/٤، الكشاف: ٩٢/٢، حاشية الشهاب: ١٩٥/٤.

(٤) الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨.

(٥) انظر الكشاف: ٥٥/٤.

(٦) الأنعام: ١٤٨.

(٧) انظر الكشاف: ٤٤١/١.

(٨) آل عمران: ٨٣.

ولذلك يرد عليه أبو حيان[1] هذا الزعم ايضاً، وقد ذكر الشهاب[2] أنَّ مذهب الزمخشري كما يعلم من تتبع كتابه أنه يمشي على مذهب في آية ثم يذكر مذهباً آخر يخالفه استيفاء للمذاهب، ومن لا يعرف كلامه يظنه متناقضاً.

(٢) أنَّ أبا القاسم يترك كثيراً من المواضع من غير أنْ يشير إلى أي من المذهبين وهي مسألة يمكن تعليلها بهجر التطويل والتكرار ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها..﴾[3] ومن ذلك قوله: ﴿أو لَم يروا..﴾[4]، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿أفبالباطل يؤمنون﴾[5] وقد قدَّر الشهاب[6] في كثير من المواضع المعطوف عليه المحذوف.

(٣) أنَّ أوَّل موضع ذكر فيه أبو حيان[7] أنَّه رجع فيه إلى مذهب الجماعة هو قوله تعالى: ﴿أفلا تعقلون﴾[8] في سورة البقرة وأن آخر موضع هو قوله تعالى: ﴿أإنا لمبعوثون أوَ آباؤنا الأولون﴾[9]، وبين هذين الموضعين مواضع كثيرة اقتصر فيها على مذهبه[10] وأُخرى لم يذكر فيها أيًّا من المذهبين كما مرَّ. ولعل ما يزيدني يقيناً في هذه المسألة أنَّ أبا حيَّان ذكر أنَّ الزمخشري قد رجع إلى مذهب الجماعة في بعض تصانيفه: «وقد

---

(١) انظر البحر المحيط: ٢٠٩/٨.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٣٠٤/٣.

(٣) ق: ٥٠.

(٤) فصلت: ١٥، الأحقاف: ٣٣، الملك: ١٩.

(٥) النحل: ٧٢.

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٨٨/٤، ٣٨٠/٤، ١٢١/٦.

(٧) انظر البحر المحيط: ١٨٣/١، وانظر الدر المصون ورقة: ٢٦٩. الكشاف: ٢٧٥/١، وانظر البحر المحيط: ١٨٣/١، ٣٢٢/٤، ٣٤٩، ٢٠٧/٦، ٥١/٨، ٢٠٨.

(٨) البقرة: ٤٤.

(٩) الواقعة: ٤٧ ـ ٤٨.

(١٠) انظر سورة آل عمران: ١٤٤، ١٦٥، وانظر الكشاف: ٤١٨/١، ٤٧٧.

رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة وقد تكلّمنا على هذه المسألة في شرحنا لكتاب التسهيل»[1]، والموضع الأول الذي ذكر فيه أبو حيان أنّه رجع فيه إلى مذهب الجمهور، لم يتراجع فيه أبو القاسم عن مذهبه، ولعل قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ القرى أَنْ يأتيهم بأسنا بياتاً وهم نائمون﴾[2] هو أوّل موضع اكتفى فيه بذكر قول الجماعة.

(٤) أنَّ أبا القاسم الزمخشري ذهب إلى مذهب ثالث في قوله تعالى: ﴿ويقول الإنسان أإذا ما مت لسوف أُخْرَج حيًا أوَلا يذكر الإنسان أنَّا خلقناه من قبل..﴾[3]، وهو أنَّ الهمزة مؤخرة من تقديم، جاء في (الكشاف) ما يلي: «الواو عطفت ﴿لا يَذْكُرُ﴾ على ﴿يقولُ﴾ ووسطت همزة الإنكار بين المعطوف عليه وحرف العطف، يعني: أيقول ذاك ولا يتذكر حال النشأة الأولى حتى لا يُنْكِرَ الأخرى..»[4]، ويفهم من هذا النص المقتبس أنّه أجاز عطف ﴿لا يذكر﴾ على ﴿ويقولُ﴾ وهو مذهب الجمهور لكنَ الهمزة عنده ليست مقدمة من تأخير بل مؤخرة من تقديم، ولعل ما يعزز هذا المذهب الثالث ما جاء في تفسير البيضاوي: «أولاً يذكر الإنسان، عطف على ﴿يقولُ﴾ وتوسيط همزة الإنكار بينه وبين العاطف مع أنَّ الأصل أنْ تتقدمها للدلالة على أن المنكر بالذات هو المعطوف، وأنَّ المعطوف عليه إنَّما نشأ منه»[5]، وقد فهم الشهاب[5] من نص البيضاوي المقتبس أنّه أجاز أَنْ تكون الهمزة مؤخرة من تقديم، وهو مذهب لم يذهب إليه أحد، وهو مذهب الزمخشري وقد تبعه فيه البيضاوي.

---

(١) البحر المحيط: ١٨٣/١.
(٢) الأعراف: ٩٧.
(٣) مريم: ٦٧.
(٤) الكشاف: ٥١٨/٢.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ١٧٣/٦.

وذكر ابن هشام[1] أنَّ مذهب أبي القاسم ضعيف لما فيه من تكلف التقدير ولأنه غير مطرد في جميع المواضع.

وقد يكون المعطوف عليه المحذوف جملة فعلية كما مر كقوله تعالى: ﴿أفلا تعقلون﴾ وقد يكون جملة اسمية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفما نحن بميتين﴾[2] أي: أنحن مخلَّدون فما نحن بميتيــــن[3].

جـ ـ أنْ تكون الهمزة مؤخرة من تقديم كما مر.

د) أنْ تكون الفاء التي بعد الهمزة واقعة في جواب شرط مقدَّر، وهو قول الشهاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفرأيتم ما تدعون..﴾[4]: جاء في (حاشية الشهاب) ما يلي: «والفاء الظاهر أنَّها جواب شرط مقدَّر أيْ: إذا لم يكن خالق سواه فهل يمكن غيره كشف ما أراد من الضر أو منع ما أراده من النفع أوْ هي عاطفة على مقدر..»[5].

ويتراءى لي أنَّ يونس بن حبيب ذهب إلى مذهب خامس في قوله تعالى: ﴿أفإنْ مات أوْ قُتِلَ انقلبتم على أعقابِكم﴾[6]، فذهب إلى أنَّ الهمزة في مثل هذا حقها أنْ تدخل على جواب الشرط، والتقدير: أتنقلبون على أعقابكم إنْ مات، وهي عند سيبويه في موضعها، والفاء تدل على تعلق الشرط بما قبله. وذكر أبو البقاء[7] أنَّك لو قدَّمت جوابَ الشرطِ لم يكن

---

(١) انظر مغني اللبيب(تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٣.

(٢) الصافات: ٥٨.

(٣) انظر الكشاف: ٣/٣٤١، البحر المحيط: ٧/٣٦٢، حاشية الشهاب: ٧/٢٧٢ تفسير القرطبي: ١٥/٨٤.

(٤) الزمر: ٣٨.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٧/٣٤٠.

(٦) آل عمران: ١٤٤.

(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٩٦.

للفاء وجه، فلا يصح أنْ يقال: أتزورني فإنْ زرتك. وذهب أبو حيان[1] إلى أنَّ مذهب يونس يقوم على أنَّ الهمزة دخلت في التقدير على (انقلبتم) المتأخرة وجواب الشرط محذوف، وهو الظاهر من قول يونس بن حبيب، ولست أتفق مع أبي البقاء لأنَّ الهمزة من حقها أنْ تدخل على جواب الشرط إنْ كان متأخراً كقوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم إنْ أتاكم عذابُ الله بغتةً أوْ جهرة هل يُهْلَكُ إلا القوم الظالمون﴾[2] وقوله: ﴿قال يا قوم أرأيتم إنْ كنت على بيِّنةٍ من ربي وآتاني منه رحمة فَمَنْ ينصُرُني﴾[3] كما في (شرح الرضي على الكافية)[4].

هـ) أن تكون زائدة وهو أحد قولي الأخفش.

(٢) إذا كان في الكلام مضارع مسبوق بلام التعليل وحرف العطف وليس في الكلام ما يصح أنْ يعطف عليه ذلك أوْ ما يصح أنْ يعمل في المصدر المؤوَّل المجرور بلام العلة: وفي القرآن منه شواهد كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومصدِّقاً لما بين يديَّ من التوراة وَلأُحلَّ لكم بعضَ الذي حُرِّمَ عليكم وجئتكم بآيةٍ من ربِّكم فاتقوا اللهَ وأطيعونِ﴾[5] وقد ناقشت هذه المسألة في حديثي عن الحمل على التوهم[6]، وتقدير الكلام لإِوُسِعَ لكم ولأُحِلَّ لكم، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فلا تَخْشَوْهم واخشوني

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦٨/٣.
(٢) الأنعام: ٤٧.
(٣) هود: ٦٣.
(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٢، الدر المصون ورقة: ١٤٢٤، وانظر ما في هذا البحث من زيادة حروف العطف، الصفحة ١٣٢٩، الكشاف: ٤١٨/١، معاني القرآن للزجاج: ٤٨٧/١، التبيان في إعراب القرآن: ٢٩٦/١.
(٥) آل عمران: ٥٠.
(٦) انظر الصفحة: ٨٩١.

وَلأُتِمَّ نعمتي عليكم ولعلكم تهتدون﴾[1]، والقول فيها مثل سابقتها[2].

**(٣) إذا كان القول متبوعاً بما هو مسبوق بالفاء:**

ويكثر ذلك في التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال فإنّها محرّمةٌ عليهم﴾[3]. وفي الفاء في هذه الآية وأمثالها أقوال:

أ) أنْ تكون في جواب شرط مقدَّر أي: إنْ كان الأمر كذلك فإنّها محرمة عليهم.

ب) أنْ تكون حرف عطف والمعطوف عليه محذوف، أي: قال ليس الأمر كما زعموا فإنّها محرمة عليهم، وهو أقلها تكلفاً.

جـ) أنْ تكون الفاء زائدة[4].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ فلِمَ يعَذّبكم بذنوبكم﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿قل فأتوا بسورةٍ مثله..﴾[6]: القول في هاتين الآيتين كالقول في سابقتهما[7].

**(٤) إذا كان حرف العطف (بل) التي للإضراب:**

جاء في التنزيل حذف المضرب عنه بـ (بل) التي للإضراب، ويكاد يشيع ذلك بعد القول، ومن ذلك قوله تعالى ﴿قالوا بل نتبع ما أَلْفَيْنا عليه

---

(١) البقرة: ١٥٠، وانظر شاهداً آخر سورة الزخرف الآية: ٦٣.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٥٧٧ ـ البحر المحيط: ١/٤٤٢، معاني القرآن للزجاج: ١/٢٠٩، تفسير ابن عطية: ١/٤٥٣، تفسير القرطبي: ٢/١٧٠.

(٣) المائدة: ٢٦.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣/٤٥٠، الكشاف: ١/٦٠٢.، حاشية الشهاب: ٣/٢٨٨.

(٥) المائدة: ١٨.

(٦) يونس: ٣٨.

(٧) انظر البحر المحيط: ٥/١٥٨، الكشاف: ٢/٢٣٧؛ حاشية الشهاب: ٥/٣٠،

آباءنا﴾[1]: قوله ﴿بل نتبع﴾ معطوف على محذوف، والتقدير: لا نتبع ما أَنْزَل اللهُ بل نَتَّبع ما ألفينا عليه آباءنا[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال بَلْ لبثتَ مائةَ عامٍ﴾[3]، والتقدير فيها: ما لبثتَ يوماً أَوْ بعض يوم بل لبثتَ مائةَ عامٍ[4].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قال بل سوَّلَتْ لكم أَنْفُسُكم أمراً..﴾[5] أي: لم يأكله الذئب بل سوَّلت لكم أنفسكم.[6].

وقد يحذف المضرب عنه في غير ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿فاستفتهم أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ مَنْ خَلَقْنا.. بل عجِبْتَ ويسخرون﴾[7]، أي: هم لا يقرون بل عَجِبْتَ ويسخرونَ، ويجوز أَنْ تكون (بل) للاضراب عن الأُمر بالاستفتاء[8].

(٥) إذا كان حالاً معطوفاً عليها جملة شرطية مصدرة بـ (لو) المسبوقة بحرف العطف وهمزة الاستفهام عند بعض النحويين: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَ لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾[9]، في الواو من قوله (أولو) قولان:

أ ـ أَنْ تكون للحال وقبلها جملة محذوفة، وهو قول أبي القاسم

---

(١) البقرة: ١٧٠.
(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٦٢١، البحر المحيط: ١/٤٨٠.
(٣) البقــرة / ٢٥٩.
(٤) انظر الدر المصون ورقة / ٩٢٣، البحر المحيط: ٢ / ٢٩٢.
(٥) يوسف / ١٨، وانظر شواهداً أخرى: سورة يوسف الآية / ٨٣.
(٦) انظر البحر المحيط: ٥ / ٢٨٩.
(٧) الصافــات / ١١ ـ ١٢.
(٨) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٢٦٣، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٥٥.
(٩) البقــرة / ١٧٠.

الزمخشري[1]، والتقدير: أيتبعونهم ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً.

ب - أنْ تكون حرف عطف وهو قول أبي البقاء[2]، وابن عطية[3].
وقد لفق أبو حيان مما مر رأياً، وهو أنَّ الواو عاطفة على حال مقدرة، والمعطوف على الحال حال. ويظهر لي أنَّ قول الزمخشري أقل تكلفاً لأن فيه حذف الفعل العامل في الحال. وعلى قول أبي حيان يكون المحذوف العامل والمعطوف عليه، أي: أيتبعونهم في كل حال ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً.

**(٦) في كل ما ظاهره الجمع بين حرفي عطف:**

تطالع القارىء في التنزيل شواهد جمع فيها بين حرفي عطف، وهذه الشواهد محمولة في أحد التأويلات على حذف معطوف عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وعلى الله فليتوكَّلِ المؤمنون﴾[4] أجاز النحويون أنْ تكون الفاء في جواب شرط مقدر تخلصاً من الجمع بين حرفي عطف، وأنْ يكون في الكلام حذف معطوف عليه، وقيل إنَّ الفاء زائدة مع إفادتها السببية، وفي هذا القول ضعف عند بعضهم[5].

**(٧) في مواضع الايجاز لأن المعنى يدل عليه:**

ويشيع ذلك في القرآن الكريم في مواضيع كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثم نُنجّي رُسُلَنا والذين آمنوا كذلك حقًّا علينا نُنجِ

---

(١) الكشاف: ١ / ٣٢٨.
(٢) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤٨٠.
(٣) انظر البحر المحيط: ١ / ٤٨٠، الدر المصون ورقة / ٦٢٢، تفسير القرطبي: ٢ / ٢١١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٣٦، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٨٠.
واتظر شاهداً آخر سورة البقرة الآية / ٢٢١.
(٤) آل عمران / ١٢٢، وانظر شاهدين آخرين: سورة إبراهيم / ١١، ١٢.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ١٩٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٢٢٠.

المؤمنين﴾[1]: قيل إنَّ الكلام محمول على حكاية حالهم الماضية على أنَّ المعنى: إنَّ الذين خَلَوْا أهلكناهم لمَّا كذبوا الرسل ثم نجَّينا الرسل والمؤمنين، وذهب الزمخشري[2] إلى أنَّ في الكلام حذف معطوف عليه والتقدير: نهلك الأمم ثم ننجي رُسُلَنا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً..﴾[3]. في الفاء في قوله (فانفجرت)قولان:

أ ) أنَّ تكون عاطفة على محذوف أي: فضرب فانفجرت، وذهب ابن عصفور إلى أنَّ الفاء الظاهرة هي الداخلة على ذلك الفعل المحذوف على أنَّ الفاء الداخلة على (انفجرت) محذوفة، وكأنَّه يريد أنَّ الفعل الأول حذف لدلالة الثاني عليه، والقول نفسه بالنسبة للفاء، ولا محوج إلى مثل هذا القول.

ب ) أنْ تكون في جواب شرط مقدر أيْ: فإنْ ضَرَبْتَ فقد انفجرت وفي الكلام أيضاً تقدير (قد) لتصحيح دخول الفاء، وهو قول أبي القاسم الزمخشري، وقيل إنَّ ذلك ربما يكون من باب تفسير المعنى كما في (الدر المصون)[4]، وهو عند أبي حيان فاسد من حيث المعنى ومن حيث التركيب يجب طرحه لأنَّ حذف الشرط مع أداته نادر وغير ممكن في كلام العرب، ولست أتفق مع الشيخ أبي حيان لأنَّ في القرآن شواهدَ كثيرةً[5] محمولة على ما عده من باب الندرة. وذهب أبو حيان أيضاً إلى أنَّ إضمار (قد) في مثل هذا غير محفوظ في كلام العرب لأنَّ ما كان من هذا الباب إمَّا أنْ

---

(1) يونس / ١٠٣.

(2) الكشاف: ٢ / ٢٥٥، وانظر البحر المحيط: ١٩٤/٥. حاشية الشهاب: ٦٣/٥.

(3) البقرة / ٦٠.

(4) انظر الدر المصون ورقة / ٣١٦.

(5) انظر ما في هذا البحث من حذف الشرط وأداته صفحة / ٦٢١.

يكون ماضياً لفظاً ومعنى وإمّا باضمار (قد) كقوله تعالى: ﴿وإنْ يُكذِّبوكَ فقد كُذِّبَتْ رسُلٌ من قبلِكَ﴾[1]، ولست أتفق معه لأنَّ ذلك يدل عليه قوله تعالى: ﴿وإنْ كان قميصه قد من دبر فصدقت﴾[2]، أيْ: فقد صدقت، وفي المسألة كلام وافٍ مبسوط في (البحر المحيط)[3].

ولعل القول الأوَّل أقلُّ تكلفاً وأكثرُ دلالةٍ على المعنى.

**(٨) إذا كان معادلاً لـ (أمْ):**

جاء في التنزيل مواضع حذف فيها معادل (أمْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أمْ كنتم شهداء إذْ حضر يعقوبَ الموتُ..﴾[4] في (أمْ) قولان:

أ ) أن تكون منقطعة بمعنى (بل) وهمزة الاستفهام أوْ بمعنى همزة الاستفهام عند بعض النحويين.

ب ) أنْ تكون متصلة على أنَّ في الكلام حذف ما عطفت عليه (أمْ) أي: أتدّعونَ على الأنبياء اليهودية أمْ كنتم شهداء، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[5] وتقديره، والواحدي[6]، وتقدير الكلام عنده: أبَلَغَكُم ما تَنْسِبونَ إلى يعقوبَ من إيصائه بنيه باليهودية أمْ كنتم شهداءَ، ورد أبو حيان قول أبي القاسم زاعماً أنَّه لم يعلم احداً أجاز حذف هذه الجملة غير

---

(١) فاطـر / ٤.
(٢) يوسف / ٢٦.
(٣) انظر البحر المحيط : ١ / ٢٢٧، وانظر التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٨٥، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٢٢، ٨٢٠ - ٨٢١ ، الكشاف: ١/٢٨٤، وانظر شاهداً آخر في سورة البقرة الآية / ٢٤٣.
(٣) البقـرة / ١٣٣.
(٤) انظر الكشاف ١ / ٣١٣ - ٣١٤، البحر المحيط:٤٠١/١، الدر المصون ورقة/٥٣، التبيان
(٥) في إعراب القرآن / ١١٨.
(٦) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٦٥.

الزمخشري، وأنَّ هذا الحذف لا يحفظ في شعر وغيره، ولست أتفق مع أبي حيان، ويكفيني في الرد عليه قول الرضي: «وقد يحذف المعطوف عليه بـ (أم)، قال تعالى: ﴿أمْ مَنْ هو قانت آناءَ الليل﴾[1] أي: الكافر خير أمْ مَنْ هو قانت[2]، ولست في ذلك أتشيع لأبي القاسم، وحمل النص على ظاهره أولى وأظهر.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أمْ حسبتم أنْ تدخلوا الجنة..﴾[3]: يجوز في (أمْ) أن تكون منقطعة مقدرة بـ(بل) والهمزة أوْ بالهمزة وحدها كما مر، ويجوز أنْ تكون متصلة وفي الكلام حذف أيّ: افتسلكون سبيلهم أمْ تحسبون أنْ تدخلوا الجنة من غير سلوك سبيلهم[4]،ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أمْ لهم نصيب من الملك..﴾[5]، والقول فيها مثل سابقتها والتقدير: أهُمْ أوْلى بالنبوة ممن أرسلته أمْ لهم نصيب من الملك[6].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أمْ يقولون افتراه..﴾[7]، أيْ أتُقرُّون به أم يقولون افتراه، ويجوز أنْ تكون منقطعة كما مر. وأجاز قوم أنْ تكون الميم في (أم) زائدة[8]، ولا ضرورة تدعو إلى مثل هذا التكلف، ولعل في هذه الشواهد المدونة وغير المدونة دليلاً قوياً على حذف ما عطفت عليه

---

(١) الزمــر / ٩.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٢٦، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٥/٢٤١، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٤٣١.

(٣) البقــرة / ٢١٤.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة / ٧٦١، البحر المحيط: ٢ / ١٤٠.

(٥) النســاء / ١٥٣.

(٦) انظر تفسير القرطبي: ٥ / ٢٤٩.

(٧) يونس: ٣٨.

(٨) انظر البحر المحيط: ٥ / ١٥٨، حاشية الشهاب: ٥ / ٣٠، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٣٧٨، مغني اللبيب (تحقيق محي الدين عبد الحميد): ١/٤١.
وانظر شواهد أخرى سورة هود: / ١٣، ٣٥، سورة ص / ٦٣.

(أمْ) وهي شواهد ترد زعم أبي حيان السابق.

**(٩) في عطف القصة على القصة :**

جاء في التنزيل ما يمكن أنْ يكون من باب عطف القصة على القصة، وقد حمل بعض النحويين ذلك على حذف معطوف عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالُهم كسرابٍ بِقيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظمآنُ ماءً..﴾[1]: قوله ﴿والذين كفروا..﴾ معطوف على ما قبله عطف القصة على القصة، وهو الظاهر، وأجاز بعضهم أنْ يكون منسوقاً على مقدَّر، وهو تكلف من غير ضرورة[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ نادى ربُّك موسى أنِ ائت القومَ الظالمين..﴾[3]: قوله ﴿وإذْ نادى ربُّك..﴾ معطوف على ما قبله عطف القصة على القصة، والعامل في (إذْ) مضمر تقديره: واذكر أوْ واتل، وأجاز بعض النحويين أنْ يكونَ في الكلام حذف معطوف عليه أيّ: خذ الآياتِ واذكر إذْ نادى ربُّك موسى[4].

**(١٠) فيما يسمى بالاحتباك :**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفمن يُلْقى في النار خيرٌ أمْ مَنْ يأْتي آمِنا يوم القيامة﴾[5]: قيل إنَّ هذه الآية من الاحتباك[6]، والتقدير: أفمن يأتي خائفاً ويُلقي في النار خيرٌ أمْ مَنْ يأْتي آمناً ويدخل الجنة، وذكر الشهاب[6] أنَّ

---

(١) النور / ٣٩.

(٢) انظر حاشية الشهاب : ٦ / ٣٨٨.

(٣) الشعراء / ١٠.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٩٤، البيان في غريب إعراب القرآن :٢/٢١٢، حاشية الشهاب: ٧/٥، البحر المحيط: ٧ / ٧.

(٥) فصلت / ٤٠.

(٦) انظر حاشية الشهاب : ٧ / ٤١، وانظر شواهد أُخرى في حذف المعطوف صفحة / ٤٠١.

ذلك بعيد لأنَّه لا قرينة تدل عليه، ولست أتفق معه في ذلك لأنَّ القرينة ليست بخافية فقوله ﴿يأتي آمنا﴾ يدل على المحذوف في الأوَّل، وقوله ﴿يُلْقي في النار﴾ يدل على المحذوف في الثاني، ولكنني أتفق معه في أنَّ الحذف خلاف الأصل.

(١١) إذا كان المعطوف عليه فعلاً عاملاً في ظرف معطوفاً عليه عامل آخر في ضمير ذلك الظرف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن الليل فتهجَّد به نافلة..﴾[١] قوله: (فتهجد...﴾ معطوف على فعل مقدر عامل في قوله ﴿ومن الليل﴾ أيْ: قم من الليل فتهجَّدْ به أوْ: اسهر من الليل فتهجد به، وهو قول الحوفي[٢]، وذهب الزمخشري[٣] إلى أنَّ التقدير: وعليك من الليل فتهجد به على أنَّ (مِنْ) تبعيضية، وهو عند أبي حيَّان من باب تفسير المعنى لأن المُغْرى به لا يكون حرفاً، ولا يصح عنده تقدير (مِنْ) ببعض لأنُها ليست اسماً، وأجاز الشهاب[٤] أنْ يكون مثل قوله تعالى: ﴿فإيَّاي فارهبون﴾[٥]، على أنَّ العامل فعل مقدر يدل عليه الظاهر، والتقدير: ومن الليل تهجد فتهجد به.

(١٢) إذا كان حذفه للاكتفاء بالمعطوف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن أنْ يقتل مؤمناً إلاَّ خطأً..﴾[٦] (خطأً) منصوب على الحال، أوْ نعت لمصدر محذوف أيْ: إلاَّ قتلاً خطأً.. وروى أبو عبيدة عن يونس أنه سأل رؤبة بن العجاج عن هذه الآية فقال:

---

(١) الإسراء / ٧٩.
(٢) انظر البحر المحيط ٦ / ٧١.
(٣) انظر الكشاف ٢ / ٤٦٢.
(٤) انظر حاشية الشهاب : ٦ / ٥٤، انظر تفسير القرطبي : ١٠ / ٣٠٧.
(٥) النحل / ٥١.
(٦) النساء / ٩٢.

ليس له أنْ يقتله عمداً ولا خطأً ولكنه أقام (إلاَّ) مقام الواو، فيكون في الكلام جعل (إلاَّ) بمعنى الواو وحذف (لا) والمعطوف عليه[1]، وهو تكلف بعيد لا ضرورة تدعو إليه.

### (١٣) حذفـــه مع حرف العطف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن وُداً﴾[2]:

ذكر أبو حيان أنَّ في الكلام حذفاً، والتقدير: سيدخلهم دار كرامته وسيجعل لهم الرحمن وُدًّا، فيكون قد حذف المعطوف عليه وحرف العطف وأبقى المعطوف، وحَذْفُ العاطف وإبقاء معطوفه عند ابن هشام[3] بابه الشعر، وليست المسألة على ما زعم لأنَّ ما في القرآن من حذف الحروف[4] الناسقة يرد زعمه. وأجاز ابن عطية والزمخشري أنْ تكون الآية متصلة بما قبلها، فلا حذف فيهما.

* * *

### (١٤) في كل ما ظاهره عطف الخبر على الإنشاء أو العكس:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا يا أبانا ما نبغي هذه بضاعتنا رُدَّتْ إلينا ونميرُ أهلنا ونحفظُ أخانا...﴾[5]: (ما) استفهامية، وعليه فلا يصح عند

---

(١) انظر حاشية الشهاب ٣ / ١٦٧، مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٠١، البحر المحيط : ٣ / ٣٢١، تفسير القرطبي ٥/ ٣١٣.

(٢) مريـــم / ٦.

(٣) انظر البحـــر المحيط ٦ / ٢٢٠.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد)/ ٦٣٥، وانظر: الكشاف: ٢/٥٢٦.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف حروف العطف صفحة / ٧٩٥.
وانظر شاهداً آخر ـ سورة النور الآية / ٤٠.

(٦) يوســـف / ٦٥.

جمهور النحويين عطف قوله (ونمير أهلنا) وما عطف عليه على الجملة الإنشائية، ولذلك حملوا الآية على حذف معطوف عليه، والتقدير: نستعين بها ونمير أهلنا ونحفظ أخانـــا.

وفي المسألة خلاف[1]، والصحيح فيها عندي مذهب الذين أجازوا العطف من غير تقدير لأنَّ ما في القرآن يعزز ما ذهبوا إليه، ومن هؤلاء الصفار. ويجوز أنْ تكون (ما) نافية على قول الزجاج، فلا حذف في الكلام، وذكر أبو حيان[2] أنَّ سيبويه أجاز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية، والقول نفسه مع أبي حيَّان. والقول نفسه في عطف الإنشاء على الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وبشِّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنَّ لهم جنَّاتٍ تجري من تحتها الأنهار..﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وأوحينا إلى موسى وأخيه أنْ تبوَّءا لقومكما بمصرَ بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة وأقيموا الصلاة وبشِّر المؤمنين﴾[4]. ذكر السيوطي[5] أنَّ المانعين أوَّلوا ذلك بأنَّ الأمرين في الآيتين معطوفان على (قل) مقدرة قبل (يأيها)[6]، أو على أمر محذوف تقديره في الآية الأولى: فأنذِرْ، وفي الآية الثانية، فأبشر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لئن لم تنته لأرجمنك واهجرني مليا﴾[7]، ذهب الزمخشري[8] إلى أنَّ قوله (واهجرني) معطوف على محذوف. أي: فاحذرني واهجرني لأنه لا يجيز عطف الإنشاء على الخبر. والقول الظاهر

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٧٣.
(٢) انظر البحر المحيط ٦ / ١٩٥.
(٣) البقرة / ٢٥.
(٤) يونس / ٨٧.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٧٣.
(٦) البقرة / ٢١، يونس / ٥٧.
(٧) مريم / ٤٦.
(٨) انظر الكشاف: ٢ / ٥١١، البحر المحيط ٦ / ١٩٥.

في هذه المسألة إجازة عطف الإنشاء على الخبر وعكسه قياساً على ما جاء في التنزيل من شواهد.

وبعد: فقد يكون المعطوف عليه المحذوف حالاً أو مفعولاً له كما مر.

وقد يكون ظرفاً كقوله تعالى: ﴿يعرفون نعمة الله ثم يُنْكِرونَها وَأَكْثَرُهُمُ الكافرون ويوم نبعث من كل أُمَّةٍ شهيداً...﴾[1]: العامل في (ويومَ) فعل مضمر، أي: واذكر يوم، أَوْ خوِّفهم يوم، وهو قول الحوفي والزمخشري وأبي البقاء وابن عطية، وهو الظاهر، وأجاز الطبري أَنْ يكون معطوفاً على ظرف معمول لفعل محذوف يدل عليه المعنى، والتقدير، ثم ينكرونها اليوم ويوم نبعث من كل أمة شهيداً[2].

وقد يكون جواب شرط كقوله تعالى: ﴿إذا أخرج يده لم يَكَد يراها﴾[3]، أي: لم يرها ولم يكد[4].

ويكونُ مبتدأ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وحورٌ عينٌ﴾[5]: قوله: ﴿وحورٌ عينٌ﴾ مبتدأ خبره محذوف أي: ولهم حورٌ عينٌ، وأجاز أبو البقاء[6] أَنْ يكونَ خبر مبتدأ محذوف أي: ونساؤهم حور عين، وأجاز أيضاً أَنْ يكون معطوفاً على (ولدانٌ) في قوله تعالى: ﴿يطوف عليهم وِلْدانٌ مُخَلَّدونَ﴾[7]،

---

(1) النحل / ٨٣ ـ ٨٤.
(2) انظر البحر المحيط : ٥ / ٥٢٥.
(3) النور / ٤٠.
(4) انظر ما في هذا البحث من زيادة (كاد) صفحة / ١٤١٦.
(5) الواقعة / ٢٢.
(6) انظر التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٠٤.
(7) الآية / ١٧.

وعليه فطوافهن للتنعم والتلذذ، وذهب أبو حيان[1]، إلى أنه معطوف على الضمير المستكن في قوله ﴿متكئين عليها....﴾[2]، أو على مبتدأ محذوف هو وخبره، والتقدير: لهم هذا كله وحور عين، ولا ضرورة تدعو إليه لأنَّ حذف الخبر أو المبتدأ أقل تكلفـاً.

* .. ** .. **

---

(١) انظر البحر المحيط: ٨ /٢٠٦، وانظر تفسير القرطبي: ١٧ / ٢٠٤، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٥١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤١٥، حاشية الشهاب: ١٤٣/٨.

(٢) الآيـــة / ١٦.

# حـــذف المعطــوف

يشيع في القرآن الكريم حذف المعطوف، فكثير من مواطن حذفه يقتضيها معنى الآية، وكثير منها يقتضيها الإيجاز في النص القرآني، وبعضها يقتضيه الأصل النحوي، ولست أدري لم جاء حديث النحويين[1] عن هذه المسألة موجزاً جداً، فلا يستطيع القارىء أنْ يقف على مظاهر حذفه وأسبابه، فابن جني في خصائصه[2]، لم يدون شاهداً واحداً من القرآن يعزز به هذه المسألة أمّا ابن هشام[3] فدون بعض الشواهد التي حُذِفَ فيها المعطوف، وحديثه موجز جداً. وتكاد الشواهد القرآنية التي تدور في مؤلفات النحو تكون واحدة كقوله تعالى ﴿وجعل لكم سرابيل تقيكم الحرَّ﴾[4].

ولقد أهملوا حذف المعطوف وبقاء العاطف، ولم يذكروا في مؤلفاتهم درجة شيوع هذه المسألة ومكانتها من الحسن أو القبح، بل اكتفوا بالقول إنَّ ذلك جائز مع بعض حروف العطف.

وبعد فلقد انتهيت في هذه المسألة إلى أنَّ هذا الحذف يكثر في القرآن الكريم وهو حذف مطرد منقاس، كقوله تعالى: ﴿وذروا البيع ذلكم خير

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٥ / ٢٧٣.
البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٢٨.

(٢) الخصائص: ٢ / ٣٧٣.

(٣) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨١٩.

(٤) النحل / ٨١.

لكم﴾[1]، أي: وذروا البيع والشـــراء.

ولحذف المعطوف مواطن يمكن أنْ يقاس عليها، وهي مظاهر تشيع في كثير من الآيات القرآنية، ومنها ما يلي:

١ ) حذف المعطوف على الاسم المفرد المضافة إليه (بين).

٢ ) حذف العادل مع (أمْ).

٣ ) حذف المعطوف اكتفـــاءً.

٤ ) حذف المعطوف إذا كان قولاً عاملاً في الجمل الإنشائية ليصح عطفها على الجمل الخبرية.

٥ ) حذف المقابـــل.

٦ ) حذف المعطوف على فعل الإرادة لأنها لا تقــوم مقام الفعل.

٧ ) حذف المعطوف لتصحيح عودة الضميــر على سابق.

٨ ) حذف المعطوف فيما يسمى بالاحتبـــاك.

٩ ) حذف المعطوف المتمِّم لمعنى النصِّ القرآني.

١٠ ) حذف الفعل العامل في المفعول له لأنَّ الفعل الظاهر لا يصح أنْ يعمل عند قوم لمخالفته الأصل النحوي.

١١ ) حذف فعل معلَّقٍ عن العمل معطوفٍ على آخر ليس من الأفعال التي تعلَّق عند قوم.

١٢ ) حذف المعطوف وبقاء العاطف.

١٣ ) حذف الاسم الموصول وبقاء الصلة والعاطف.

---

(١) الجمعـــــة / ٩.

(١) حذف المعطوف على الاسم المفرد المضاف إليه (بين):

تدخل (بين) على ما يمكن تثنيته، ولذلك يؤول ما جاء على خلاف ذلك على حذف معطوف في أحد التأويلات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّها بقرة لا فارِضٌ[١] ولا بِكرٌ[١] عوانٌ بين ذلك[٢]...﴾: في هذه الآية الكريمة أُضيفت (بين) إلى اسم إشارة مفرد وهو (ذلك) وفي هذه المسألة ثلاثة أوجه: -

(١) أنْ يكون اسم الإشارة صورته مفردة وفي المعنى مثنى لأنَّ تثنية اسم الإشارة وجمعه ليست تثنية حقيقية أوْ جمعاً حقيقياً عند النحويين، فالقياس يقتضي أنْ لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنَّث.

(٢) أنْ يكون من باب إطلاق المفرد وإرادة المثنى أي (بين ذينك)، وهو بعيد عندي في القرآن الكريم فبابه الشعر وليس كلامَ الله تعالى.

(٣) أنْ يكونَ في الكلام حذف معطوف لدلالة المعنى عليه أيْ: عوانٌ بينَ ذلك وهذا، أيْ: بينَ الفارضِ والبِكر، وهو اختيار أبي حيّان[٣]، ولعله أظهر هذه الأوجه لأنَّ حذف المعطوف كثير في القرآن ولأنَّ المعنى بيِّن عليه.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لا نُفَرِّقُ بين أَحَدٍ منهم﴾[٤]، أي: بين أَحَدٍ منهم والآخر، فحذف (والآخر) اختصاراً. وقيل إنَّ (أحدٍ) للعموم، فلا حذفَ في الكلام، وهو الظاهر، ولم يدوِّنْ الزمخشري[٥] غيره لأنَّ في الأول

---

(١) الفارض: المسن التي انقطعت ولادتها من الكبر، والعوان: هي التي ولدت بطناً أو بطنين.
(٢) البقـــرة / ٦٨.
(٣) البحر المحيط: ١ / ٢٥١ - ٢٥٢، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٧٥، الكشاف: ٢٨٧/١، حاشية الشهاب: ١٧٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٢/١، تفسير ابن عطيـة: ٣١٣/١.
(٤) البقـــرة / ١٣٦.
(٥) الكشـاف: ١ / ٣١٥، وانظـر البحر المحيط: ١ / ٤٠٩.

تكلفاً من غير ضرورة.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لا نفرق بين أحدٍ من رسله﴾[1] أي: بَيْنَ أحدٍ وأَحَدٍ والقول فيها مثل سابقتها[2].

(٢) حذف المعادل مع (أَمْ): - يكثر في التنزيل حذف المعادل مع (أَمْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجعلنا بعضكم لبعضٍ فتنةً أتصبرونَ وكان ربُّك بصيراً﴾[3] أي: أتصبِرونَ أمْ لا تصْبِرون[4].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أفلا تبصرونَ أمْ أنا خيرٌ من هذا الذي هو مَهينٌ..﴾[5]: في (أَمْ) في هذه الآية خلاف، فذهب أبو البركات بن الأنباري[6] إلى أنَّها منقطعة بمعنى (بل) لأنَّها لو كانت معادلة لجاء بمعادل لها أيْ: أمْ تُبْصِرونَ، فيكون في الآية إضراب عن الأول بقوله تعالى: ﴿أنا خيرٌ﴾، وهو قول السدي[7] وأبي عبيدة[7] أيضاً.

وذهب سيبويه[8] إلى أنَّها معادلة على أنَّ الجملة الاسمية من قوله ﴿أنا خير﴾ مؤوَّلةٌ بالفعلية لتصحَّ المعادلة، لأنَّه إنْ كان السابق جملةً فعلية كان المعادل كذلك، والقول نفسه في الجملة الاسمية. وذهب الزمخشري[9] إلى ما ذهب إليه سيبويه إلاَّ أنَّه وضع قوله ﴿أنا خيرٌ﴾ موضع المعادل وهو:

---

(١) البقـــرة / ٢٨٥.
(٢) انظـر: البحر المحيط: ٢ / ٣٦٥.
(٣) الفرقـــان / ٢٠.
(٤) انظـر حاشية الشهاب ٦ / ٤١٥.
(٥) الزخرف / ٥١ - ٥٢.
(٦) البيـان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٥٤.
(٧) انظر تفسير القرطبي: ١٦ / ٥٩٩، البحر المحيط: ٨ / ٢٢.
(٨) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٦٤ - ٦٥.
(٩) الكشاف: ٣ / ٤٩٢.

تُبصرونَ، وهو قول لا يصح عند أبي حيان لما مر من قيدٍ للمقابل.

وأجاز الأخفش[٥] أنْ يكون المعادل محذوفاً أيْ: أفلا تبصرون أمْ تُبصرونَ، وقد حُذِفَ لدلالة المعنى عليه. وقد ردَّ أبو حيَّان[٨] وابن هشام[٦] هذا القول لأنَّه لا يصح عندهما حذف المعطوف وبقاء العاطف إلاَّ إذا كان بعدَ (أمْ لا) كقولنا: اتفعل هذا أم لا.

وأجاز أبو زيد[٤] أنْ تكون زائدة لأنَّه قد رُوِيَ عن العرب زيادتها. وقد عدت زائدة في قراءة[٥] عيسى بن عمر ويعقوب الحضرمي بالوقف عليها. وقيل إنَّ المعادل محذوف على هذه القراءة أيضاً[٩].

ويظهر لي أنَّ قول أبي القاسم الزمخشري أظهر الأقوال من غير التفاتٍ إلى تلك القيود، لأنَّ الحمل على ظاهر النص أولى، فينبغي القياس على الشاهد القرآني وإجازة كون المعادل مغايراً لمعادله من حيث كونُه جملةٍ اسمية أو فعلية[١٠].

**(٣) حذف المعطوف اكتفاء :** ـ يكثر في التنزيل حذف المعطوف اكتفاء لدلالة المعطوف عليه، والاكتفاء هو أنْ يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيُكْتَفي بأحدهما على أنَّ الآخر منوي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريبَ فيه هدًى للمتقين﴾[١١].

أي : هدًى للمتقين والكافرين، فحذف المعطوف لدلالة أحد

---

(١) البحر المحيط : ٨ / ٢٢.
(٢) انظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٤٠. حاشية الشهاب: ٧/٢٤٦، التبيان في تفسير القرآن: ٩/٢٠٥، معاني القرآن للفراء: ٣ / ٣٥.
(٣) انظر شواهد أخرى على هذا المظهر: سورة البقرة / ٣٠، ١٠٧، سورة الزمر / ٩.
(٤) البقرة / ٢.

الفريقين وهو المعطوف عليه. وقد خص الله المتقين بالذكر تشريفاً لهم[١].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وجعل لكم سرابيلَ تقيكم الحرَّ وسرابيلَ تقيكم بأسَكُم﴾[٢] أي: تقيكم الحر والبرد، وقيل انه حذف لأن ما يقي الحر يقي البرد، وهو قول الزجاج، أو حذف لدلالة ضده عليه، وهو قول المبرد، أو لأنَّ البرد في تلك البلاد ليس موجوداً[٣].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿بيدِكَ الخيـرُ﴾[٤]، أي: بيدِك الخيرُ والشَّرُّ، وذكر الزمخشري أنَّ الله اقتصر على ذكر الخير لأنَّ ذلك مسوق إلى المؤمنين، وهو جواب حسن. وقيل إنَّ هذا من آداب القرآن، إذْ لم يصرح إلاَّ بما هو محبوب لخلقه[٥].

**(٤) حذف المعطوف إذا كان قولاً عاملاً في الجمل الإنشائية:** يكثر هذا في القرآن الكريم لأنَّه لا يصح عند جمهور النحويين عطف الجمل الإنشائية على الخبرية. ولذلك يحملون ما جاء من ذلك على حذف القول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فيقولُ الذين ظلموا ربَّنا أخِّرْنا إلى أجَلٍ قريب. . . أوَ لَمْ تكونوا أقْسَمْتُم من قبلُ. .﴾[٦] أي: فيقال لهم[٧]، ولست أتفق مع

---

(١) البحر المحيط: ١ / ٣٨.

(٢) النحل / ٨١.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٥٢٤، الكشاف: ٢ / ٤٢٣، معاني القرآن للفراء: ١١٢/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٤١٢/٦.

(٤) آل عمران / ٢٦.

(٥) انظر الكشاف ١ / ٤٢٢، الدر المصون ورقة / ١١٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٥٠، تفسير القرطبي: ٥٥/٤.
وانظر شواهد أخرى على حذف المعطوف اكتفاء: سورة البقرة الآيات / ٢٦، ٤١، ١١٥، ١٣٤، ١٣٦، ٢١٥، ٢٧٣، سورة الأنعام: /١٣، ١٩، سورة هود / ١٢٣، سورة يوسف / ٧، سورة إبراهيم / ٣٤، سورة فاطر / ٣٥.

(٦) إبراهيم / ٤٤.

(٧) انظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٢٧٦، البحر المحيط: ٤٣٦/٥، الكشاف: ٢ / ٣٨٣.

من لم يجوز هذا العطف إلاّ بإضمار القول، ويكفينا شاهداً ما جاء في كتاب الله تعالى، وقد ذكر السيوطي[1] أنَّ الصفّار وجماعة جوزوا ذلك من غير تأويل مستدلين بما جاء في كتاب الله، وهو الظاهــر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ووصَّيْنا الإنسانَ بوالديه حُسْناً وإنْ جاهداك لِتُشْرِكَ بي ما ليس لكَ بِهِ علم فلا تُطِعْهُما..﴾[2]: ذكر الشهاب[3] أنَّه لا بُدَّ من إضمارِ قول قبلِ الشرط لِيصِحَّ عطف الإنشاء على الخبر، وهو قوله ﴿ووصَّينا الإنسان﴾ لأَنَّ جملة الشرط إنْ كان جوابها إنشاءً فهي إنشاء، والتقدير: فيقال له وإن جاهداك، والقول فيها مثل سابقتها.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قل إنِّي أُشْهِدُ اللهَ واشهَدُوا أنّي بريء مما تُشْرِكونَ﴾[4]. أي: وأقول اشهدوا[5].

(٥) **حــذف المقـابــل** : ورد في القرآن الكريم حذف المقـابل المعطوف على مقابله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ليسوا سواءً من أَهْلِ الكتاب أُمَّةٌ قائمةٌ يتلون الكتاب..﴾[6] أيْ: ليسوا سواءً من أَهْلِ الكتاب أُمَّةٌ قائمةٌ تاليةُ الكتـابَ وأُمَّةٌ كـافرةٌ، وذلـك لأَنَّ المساواة تقتضي شيئين، فحـذف المقابل، ودل عليه الظاهر.

وذهب السمين الحلبي[7] إلى أنَّ الوجه الصحيح أنْ يكونَ قوله تعالى:

---

(١) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٧٣.
(٢) العنكبوت / ٨.
(٣) حاشية الشهاب : ٧ / ٩٣.
(٤) هــــود / ٥٤.
(٥) انظر حاشية الشهاب : ٥ /١٠٧، وانظر شواهد أُخرى على هذا الحذف: سورة البقرة الآية/٢٥، سورة يونس الآية/ ٨٧، سورة الأعراف/٢٨، ١٤٥.
(٦) آل عمــران / ١١٣.
(٧) الدر المصون ورقة / ١٣٦٧، وانظر : البحر المحيط: ٣/٣٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢٨٦/١، معاني القرآن للفراء:١/ ٢٣٠، تفسير القرطبي: ١٧٦/٤، البيان في غريب إعراب القرآن:١/ ٢١٥، مشكل إعراب القرآن: ١٥٣/١.

﴿ليسوا سواءً،﴾ جملة، وقوله ﴿من أهْلِ الكتاب أُمَّةٌ قائمة يتلون الكتابَ..﴾ جملةٌ أُخرى من مبتدأ وخبر، وهو أظهر التأويلين، لأنَّ المعنى بيِّن عليه، ولأنَّ الحذف خلاف الأصل. ويجوز في قوله ﴿يتلون الكتابَ﴾ أنْ يكونَ في موضع النعت الثاني لـ(أُمَّةٌ) أوْ في موضع الحال منها أوّ من الضمير في (قائِمةٌ)، أو من الضمير المستتر في الاستقرار المفهوم من (منهم)، لأنَّه في موضع الخبر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء...﴾[1]، أي: وضرب الله مثلاً رجلين أحدهُما أبكم لا يقدِرُ على شيء والآخَرُ مقابله موصوف بصفات مقابلة لصفات الأبكم[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وتُؤْمنون بالكتاب كلِّه وإذا لقُوكُمْ قالوا آمنا...﴾[3].

أيْ: وتُؤْمِنونَ بالكتاب كُلِّه ولا يُؤْمِنونَ هم به كلِّهِ، ويدل عليه سياق النص[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يستوي منكم من أنْفَقَ من قبلِ الفتح وقاتل أولئكَ أعظمُ درجةً من الذين أنْفَقُوا من بعدُ وقاتلوا..﴾[5]، أي: من أنْفَقَ من قبلِ الفتحِ ومنْ لَم يُنْفِقْ وقاتَلَ ومَنْ لَمْ يقاتِلْ ومَنْ أنْفَقَ ومَنْ لم ينفِقْ وقاتَلَ ومَنْ لَمَ يقاتِلَ بَعْدَ الفتح[6].

---

(١) النحل / ٧٦.

(٢) انظر البحر المحيط : ٥ / ٥٢٠.

(٣) آل عمران : ١١٩.

(٤) انظر الدر المصون ورقة /١٣٨٣، البحر المحيط: ٣ / ٤٠.

(٥) الحديد / ١٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢١٩، حاشية الشهاب: ١٥٥/٨، الكشاف ٦٢/٤، التبيان في تفسير القرآن: ٥٢١/٩، تفسير القرطبي، ٢٤٠/١٧، التبيان في إعراب القرآن: =

**(٦) حذف المعطوف على فعل الإرادة لأنَّها لا تقوم مقام الفعل:** ـ قد تقوم الإرادة مقام الفعل عند قوم، فلا حذف في الكلام، ولا تقوم عند آخرين، وعليــه فلا بدَّ من تقدير فعل معطوف على فعل الإرادة، ومن ذلك قـوله تعـالى: ﴿وإنْ أردتم استبـدال زوجٍ مكـان زوجٍ وآتيتُمْ إحـداهُنَّ قنطاراً..﴾[١] أيْ: إنْ أردتُم واستَبْدلْتُم[٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿من كان يريـد العاجِلَة عَجَّلْنـا لَهُ فيهـا ما نشاء..﴾[٣]، أي: من كان يريد العاجِلَةَ مؤْثِراً إيَّاها على الآخرة وسعى لها سعيَها وهو كافِر عجّلْنا له[٤] ويدل على هذا الحذف قوله تعالى: ﴿ومن أرادَ الآخرةَ وسعى لها سَعْيَها وهو مؤمِنٌ فأولئك كان سعيهم مشكوراً﴾[٥].

**(٧) حذف المعطوف لتصحيح عودة الضمير على سابق:** يشيع في القرآن عود الضمير على اسم سابق، وقد يقتضـي هذا العود تقدير معطوف لتصحيحه، ومن ذلك عود ضمير الجمع على اسم مفرد كقوله تعـالى: ﴿على خوفٍ من فرعون وَمَلَئِهم..﴾[٦]: فظاهر النص يدل على أنَّ الضمير في (وملئهم) يعود على (فرعون)، وفي تأويلِ ذلك أوجه منها: أنْ يكون في الكلام حذف مضاف، وهو قول الفراء أي: على خوف من آلِ فرعـونَ وملئهم، ويدل على هذا المضاف المحذوف الضمير في (وملئهم). ومنها أنْ يكون في الكلام حذف معطوف أي: على خوف من فرعون وقومه

---

= ٢/١٢٠٧، وانظر شواهد أخرى: سورة فصلت / ٣٣، ٤٠، سورة لقمان / ٣٢، وانظر شواهد أخرى الأحزاب /٥١، سورة لقمان/ ١٧٢.

(١) النســاء / ٢٠.
(٢) انظر البحر المحيط: ٣ / ٢٠٥.
(٣) الإســراء ١٨.
(٤) انظر البحر المحيط: ٦ / ٢٠.
(٥) الإسـراء / ١٩.
(٦) يونس / ٨٣.

وملئهم، وهو ضعيف غير مطرد عند الشهاب[1]، ولست أتفق معه لأنَّ مثل هذا الحذف كثير، فالقياس عليه أظهر ولكن حمله على المضاف أَوْلى، لأنَّ حذف المضاف أكثر شيوعاً ودوراناً في التنزيل. ولعل ما يدل على حذف المعطوف كون فرعون ملكاً والملك لا يكون وحده في الغالب. ومنها أنَّ الجماعة سموا بفرعون. ومنها أنَّ العطف بالجمع على فرعون محمول على أنَّه ملك جبار [2].

ومنـه : ﴿فأَقِمْ وجهك للدِّين حنيفاً فِطْرَةَ اللهِ التي فطر الناسَ عليها لا تبديلَ لخلق اللهِ ذلكَ الدينُ القيِّمُ ولكنَّ أكثرَ الناس لا يعلمـون منيبين إليه...﴾[3]: قوله (منيبين) حال، وفي صاحبها خلاف: فيجوز أنْ يكون حالاً من (الناس)، فلا حذفَ عليه، ويجوز أنْ يكون حالاً من الضمير المستتر وجوباً في (فَأَقِمْ) على أنَّ المقصود به الرسول وأمتُه، وذهب ابو إسحق الزجاج[4] إلى أنَّ في الكلام حذفَ معطوفٍ أيْ: فأَقِمْ وجْهك وأمتك، ويدل على حذف المعطوف قوله (منيبين) لأنَّه جمع، والقول نفسه مع الفراء[5]، وتقدير الكلام عنده: فأَقِمْ وجهَكَ ومَنْ مَعَكَ. وجوز بعض النحويين في (منيبين) أنْ يكون خبر (كان) المضمرة مع اسمها أيْ: كونوا

(١) حاشية الشهاب: ٥/٥٣.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥ / ١٨٤، تفسير القرطبي: ٨/٣٦٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٨٣، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٩٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤١٩.

(٣) الروم / ٣٠ ـ ٣١.

(٤) انظر البحر المحيط : ٧ / ١٧٢.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٧٨.

انظر تفسير القرطبي: ١٤ / ٣٢، البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٢٥١.

مشكل إعراب القرآن : ٢ / ١٧٨، حاشية الشهاب: ٧ / ١٢١، الكشاف : ٣ / ٢٢٢، البحر المحيط: ٧/١٧٢.

منيبين، ويدل عليه قوله تعالى: ولا تكونوا من المشركين﴾[1]، ولا ضرورة إلى مثل هذا التمحل لأنَّ حمل الآية على الحال من (الناس) أظهر وأقل تكلفاً.

وقد يكون ضمير الخطاب الذي للتثنية مخاطباً به واحد كما هو في ظاهر النص القرآني، وعليه فلا بدَّ من تقدير آخَرَ معطوفٍ على الاسم الظاهر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال فَمَنْ ربُّكما يا موسى﴾[2]، أي: يا موسى وهارونُ، فحذفَ المعطوفَ، وذكر أبو البقاء[3] أنَّه يجوز أنْ يقتصر على موسى وحدَه لأنَّه هو الأصل وهو المخاطب.

وقد يعود ضمير الجمع على مثنى، وعليه فلا بدَّ من تقدير اسم ثالث معطوف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وهو الذي خلق الليلَ والنهارَ والقمرَ كلٌّ في فلكٍ يسبحون﴾[4]، فجملة قوله ﴿كلٌّ في فلك يسبحون﴾ في موضع الحال من ﴿والشمْسَ والقَمر﴾ على أنَّ الرابط ضمير الفاعلين في ﴿يسبحون﴾، ولا يصح ذلك إلاَّ على تقدير معطوف أي: وهو الذي خلق الليلَ والنهارَ، والشمْسَ والقَمر والنجومَ لأنَّ الليلَ والنهارَ لا يوصفان بالسباحة، وهي العوم والجري في الفلك، وهذه الجملة الحالية تحتاج إلى واو الحال ليصح الربط بها وبالضمير، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى أنَّ الجملَة مستأنفة ليفرَّ من تقدير الواو[6].

---

(١) الروم / ٣١.

(٢) طه / ٤٩.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٩٢.

(٤) الأنبياء / ٣٣.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الحروف (حذف واو الحال)/ ٧٧٣.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٣١، الكشاف: ٢ / ٥٧١، حاشية الشهاب: ٦ / ٢٥٤. مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/ ١٩٩، التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩١٧.

وقد يعود الضمير على أَحدِ المتعاطفين على أنْ يقدَّرَ للآخر معطوف من جنس الظاهر في النص، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا يُنفِقونَها في سبيل الله﴾[1]، أي: والذين يكنزون الذهبَ ولا ينفقونَهُ والفضةَ ولا يُنفِقونَها. ويجوز أنْ يعود الضمير الظاهر على (الذهب) لأنَّه قد يؤنث على أنْ يقدَّرَ معطوف بعد (والفضة).

وأجازَ قوم أنْ يعود الضمير عليهما لأنَّ تحتهما أنواعاً أُخرى على أنْ يراعى المعنى، وهو قول ظاهر بعيد عن التكلف على ما فيه من توهم هذه الأنـواع.

وأجـاز قوم أنْ تكـون الواو بمعنى (أَوْ) على أنْ يعـود الضميـر على أحدهما، وهو تأويل بعيد من حيث المعنى، ولا بد فيه أيضاً من تقدير المعطوف عند قوم، وفي المسألة أقوال أخرى أعرضت عن ذكرها لأنها لا تأويل فيها[2].

وقد يعود الضمير على أحد المتعاطفين بـ (أَوْ)، وعليه فلا بد عند بعض النحويين من تقدير ما يعود على الآخر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن يَكْسِبْ خطيئةً أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثْماً مُبِيناً﴾[3] أي: ومن يكسِبْ خطيئة ثم يرم بها بريئاً أَوْ إثْماً ثمَ يرم به بريئاً. وأَجاز النحويون أيضاً أنْ يعودَ الضمير على الكسب المفهومَ من الفعل ﴿يَكْسِب﴾، وأنْ يعودَ على (إثما) لأنَّ المتعاطفين بـ (أو) يجوز أنْ يعود الضمير على أحدهما،

---

(١) التوبـــــة / ٣٤.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٦/٥، التبيان في تفسير القرآن: ٢١١/٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٩٧/١ ـ ٣٩٨، وانظر لسان العرب( ذهب). وانظر شاهداً آخر: الآية: ٢٨ من سورة هود.

(٣) النساء: ١١٢.

وهو القول الظاهر[1].

**(٨) حذف المعطوف فيما يسمى بالاحتباك**: الاحتباك: هو أنْ يحذف من الأول ما أُثبِتَ في الثاني وأنْ يحذف من الثاني ما أُثبِتَ في الأول، وهو يكثر في مسائل نحوية مختلفة مشار إليها في مواطنها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَسْأَلَ الصادقين عن صِدْقِهم وأعدَّ للكافرين عذاباً أليماً﴾[2]: فيما عطف عليه قوله ﴿وأعدَّ للكافرين عذاباً أليماً﴾ أوجه، منها: انْ يكون قوله تعالى: ﴿وأَخَذْنا منهم ميثاقاً غليظاً﴾[3]،ومنها أنْ يكون معطوفاً على ما يدل عليه قوله ﴿لِيَسْأَلَ الصادقين﴾فكأنَّ التقدير: فأثاب المؤمنين وأعدَّ للكافرين عذاباً أليما، ويمكن أنْ يكون ذلك من باب التوهم إنْ لم نحمله على حذف معطوف عليه كما في (حاشية الشهاب) أيْ: توهم فعل يصح أنْ يعطف عليه من غير تقدير. ومنها أنْ تكون الآية الكريمة من باب الاحتباك، والتقدير: لِيَسْأَلَ الصادقين عن صدقهم وأعدَّ لهم ثواباً عظيماً ويسأل الكافرين عمَّا أجابوا رُسُلَهم وأعدَّ لهم عذاباً أليما. ويجوز أنْ يكون قوله ﴿وأعدَّ للكافرين عذاباً أليماً﴾ في موضع الحال على إضمار (قد) عند البصريين[5].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قل إنِّي لا أملك لكم ضَرًّا ولا رَشَداً﴾[6] أيْ: لا أَمْلِكُ لكم ضراً ولا نفعاً ولا غياً ولا رَشداً، فحذف من كل ما يدل عليه مقابله، وإلا ظهر في هذه المسألة عدم الحذف لأنَّ الضرر في الآية

---

(١) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٧/١، البحر المحيط: ٣٤٦/٣، الدر المصون ورقة: ١٧٨٩.

(٢) الأحزاب: ٨.

(٣) الآية: ٧.

(٤) انظر: ١٦١/٧.

(٥) انظر البحر المحيط: ٢١٤/٧.

(٦) الجن: ٢١.

يقابل الرُّشدَ لأنَّه بمعنى الغي لأنَّ الضرر ثمرة الغي[1]، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وما لي لا أَعْبُدُ الذي فطرني وإليهِ تُرْجَعون﴾[2] أي: وما لي لا أعبُدُ الذي فطرني وإليه أرجع وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وإليه تُرْجَعون، وذكر الشهاب[3] أنَّ مثل هذا لا يُرْتكب من غير ضرورة.

**(٩) حذف المعطوف المتمم لمعنى النص القرآني:** ويكاد يكون هذا أكثر المظاهر شيوعاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اركض بِرِجْلِك هذا مغتسل بارد وشراب﴾[4] أي: فاستجبنا له وقلنا: اركض بِرِجْلِك فركض فنبعت عين فقلنا له: هذا مغتسل بارد وشراب فيه شفاؤك فاغْتَسَلَ[5]، والمعطوف عليه (فاستجبنا له..) المقدر هو قوله تعالى: ﴿إِذْ نادى ربه أنِّي مسَّنِيَ الشيطانُ..﴾[6]

ومن ذلك ايضاً قوله تعالى: ﴿فلما سمعت بمكرِهِنَّ أرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وأَعْتَدتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً﴾[7] أي: فجئن وجلسن[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالت اخرج عليهن﴾[9] أي: فخرج عليهن. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فبدأ بأوعيتهم قبل وِعاءِ أخيه ثم استخرجها

---

(١) انظر البحر المحيط: ٣٥٣/٨، حاشية الشهاب: ٢٦٠/٨.
(٢) يس: ٢٢.
(٣) حاشية الشهاب: ٢٣٧/٧، وانظر شاهداً آخر: سورة فصلت الآية: ٤٠.
(٤) ص ٤٢.
(٥) انظر البحر المحيط: ٤٠٠/٧، حاشية الشهاب: ٣١٤/٧، الكشاف: ٣٧٦/٣. التبيان في تفسير القرآن: ٥١٩/٨.
(٦) الآية: ٤١.
(٧) يوسف: ٣١.
(٨) انظر البحر المحيط: ٣٠٢/٥،، حاشية الشهاب: ١٧٣/٥.
(٩) يوسف: ٣١.

من وعاء أخيه. . .﴾[1] أي: ثم فتش وعاء أخيه فاستخرجها منه[2]. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قال انفخوا حتى إذا جعله ناراً قال آتوني أُفْرِغْ عليه قِطراً﴾[3] أي: قال انفخوا فنفخوا.[4].

**(١٠) حذف الفعل العامل في المفعول له لأنَّ الفعل الظاهر لا يصح أنْ يعمل عند قوم لئلا يُهْدَمَ الأَصْلُ النحوي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن**

آياته يريكم البرقَ خوفاً وطمعاً. .﴾[5]، فذهب الزمخشري[6] وغيره إلى أنَّ (خوفاً وطمعاً) مفعولان لهما على حذف: مضاف أي: إرادة خوفٍ وطمعٍ، وذلك ليتحد فاعل الفعل العامل وفاعل المصدر المعلل، وفي المسألة خلاف بين النحويين[7] فمنهم من لم يشترط ما مر، ومن هؤلاء سيبويه[7]، وذكر السيوطي[7] أنَّ أحداً من المتقدمين لم يشترط ذلك، وهو الظاهر عندي في هذه المسألة لأنَّ النص القرآني عليه. وقدر أولئك الذين قيدوا المسألة بالاتحاد فعلاً عاملاً في المفعولين لهما فاعله متحد مع فاعل المصدرين، وهذا الفعل معطوف على قوله تعالى: ﴿يريكم﴾، والتقدير عندهم: ومن آياته يريكم البرق فترونه خوفاً وطمعاً، ولا محوج إلى مثل هذا التكلف. ويمكن أنْ يكون المصدران حالين[8] فلا حذف فيهما

---

(١) يوسف: ٧٦.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٤٠.

(٣) الكهف: ٩٦.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦/١٦٥ وانظر شواهد أخرى على هذا المظهر سورة البقرة الآيات: ١٧٣، ٢٣٠، ٢٦٠، سورة المائدة الآية: ٨٩، سورة إبراهيم الآية: ٣٧، سورة النمل الآية/٤٤، سورة القصص الآية: ١١، ٣١، سورة الأحزاب: ٣٧، سورة العنكبوت الآية: ٢٤.

(٥) الروم: ٢٤: ٢٤.

(٦) الكشاف: ٣/٢١٩.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم). ٣/١٣٢.

(٨) انظر البحر المحيط: ٧/١٦٧، تفسير القرطبي: ١٤/١٩، الكشاف ٣/٢١٩.

إلّا على مذهب من لم يجوز وقوع المصدر حالاً إلّا بالتأويل بالمشتق أو على حذف مضاف.

**(١١)حذف فعل معلّق عن العمل معطوف على آخر ليس من الأفعال التي تعلق عند قوم:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أوَ لم يتفكروا ما بصاحبهم من جِنَّةٍ..﴾[١]: في الجملة الاستفهامية من قوله ﴿ما بصاحبهم من جِنَّةٍ﴾ أربعة أوجه.

أ) أن تكون في موضع نصب على المفعول به على أنَّ ﴿أو لَمْ يتفكروا﴾ معلق عن العمل وفي الكلام حذف خافض أي: أولـم يتفكروا في ما بصاحبهم من جنَّة.. ولسنا نتفق مع ثعلب[٢] والمبرد[٢] وابن كيسان[٢] ومن يدور في فلكهم كالشلوبين في انه لا يعلق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم، فالظن ونحوه لا يعلق على زعمهم.

وذكر السيوطي[٣] أنّه أُلحق بالأفعال التي تعلق أفعالٌ أُخرى وقيدت بكون المعلّق استفهاماً، ومن هذه الأفعال: أبْصَرَ، وتفكَّرَ، ونظر وغيرها من الأفعال الأخرى، وهي مدونة في (همع الهوامع)[٣] وإنَّني لأميل في هذه المسألة إلى قول يونس بن حبيب[٣] في إجازته تعليق كل فعل إذا كان الشاهد القرآني يعززه كهذه الآية الكريمة، وهي مسألة مستوفاة في موضعها[٤]

---

(١) الأعراف: ١٨٤.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٤) انظر ما في هذه البحث من جملة في موضع المفعول به لأنَّ الفعل معلق عن العمل الصفحة ٩١٨.

ب) أنْ تكون في موضع نصب على المفعول به بفعل مما يصح تعليقه معطوف على ﴿أوَلَـمْ يتفكروا﴾، أي: أوَلَـمْ يتفكـروا فيعلموا ما بصاحبهم من جِنَّةٍ، وهو قول الحوفي، وهو تكلف من غير ضرورة.

جـ) أنْ يكون ﴿أوَلَـمْ يتفكروا﴾ مضمَّناً معنى ما يتعدى إلى مفعولين، فتكون الجملة الاستفهامية في موضع المفعولين. ولا محوج إليه أيضاً.

د) أنْ يكون الكلام قد تم عند قوله ﴿أوَلَـم يتفكروا﴾ وما بعده مستأنف على أنَّ (ما) نافية.[1]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أوَ لَمْ يتفكـروا في انفسهم ما خَلَق الله السموات والأرض وما بينهما إلاَّ بالحق﴾[2]، فـ (ما) في الآية نافية، والجملة المنفية في موضع المفعول به والفعل معلق عن العمل، وقد جاء في (حاشية الشهاب)[3] أنَّ هذا ضعيف لأنَّ التعليق في مثل هذه الآية ممنوع أو قليل من غير أنْ يذكر السبب، وليست المسألة على ما زعم فإنّ أراد أنَّ (ما) النافية لا تعلِّق الفعل إلاَّ قليلاً فلا[4] لأنَّ في القرآن ما يرد مثل هذا الزعم كقوله تعالى: ﴿وظنوا ما لهم من محيص﴾[5] وقوله ﴿لقد عَلِمْتَ ما هؤلاء ينطقون﴾[6] وإنْ أراد أنَّ الفعل ليس مما يُعَلَّق فلا حجة له في ذلك أيضاً.

وذهب أبو إسحق الزجاج والحوفي إلى أنَّ في الكلام حذف فعل

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤/٤٣١ - ٤٣٢، التبيان في إعراب القرآن: ١/٦٠٥.

(٢) الروم: ٨.

(٣) حاشية الشهاب: ٧/١١٣.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم)٢/٢٣٣.

(٥) فصلت: ٤٨.

(٦) الأنبياء: ٦٥.

من أفعال اليقين ليصحَّ التعليق، وأجاز قوم أنْ تكون الجملة المنفية معمولة لفعل القول المحذوف أي: أوَ لم يتفكروا فيقولوا ما خلق الله السمواتِ والأرضَ وما بينهما إلاَّ بالحق، وحذف القول سائغ مطرد[١].

**(١٢) حذف المعطوف وبقاء العاطف:**

وقد مرَّ[٢] أنَّ الأخفش أجاز أنْ يكون المعادل محذوفاً في قوله تعالى: ﴿أَفَلا تُبْصِرُون أَمْ أنا خير من هذا الذي هو مَهين..﴾[٣]، وهي مسألة لا يجيزها أبو حيان وابن هشام.

ومما حذف فيه المعطوف وبقي العاطف قراءة الشذوذ: ﴿وأُمِرْت أنْ أكون من المسلمين وأنِ اتْلُ القرآن﴾[٤]، بغير واو في (اتْلُ) على أنَّ (أن) مصدرية موصولة بالأمر، وهو الظاهر وأجاز قوم[٥] أنْ تكون تفسيرية على إضمار ما فيه معنى القول أي: وأُمِرتُ أنِ اتْلُ. فيكون معطوفاً على ﴿وأُمِرْتُ أنْ أكون...﴾ ولا ضرورة إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالت كأنَّه هو وأُوتينا العلمَ مِنْ قَبْلِها وكنا مسلمين﴾[٦]: ذكر ابن عطية[٧] أنَّ قوله ﴿وأوتينا العلمَ..﴾ من قول سليمان على إضمار القول أيْ: وقال سليمان أوتينا العلم من قبلها، وذهب

(١) انظر الكشاف: ٣/٢١٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٣٧، تفسير القرطبي: ١٤/٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٤٩، حاشية الشهاب: ٧/١١٣، البحر المحيط: ٧/١٦٣.

(٢) انظر صفحة: ٤٢٤.

(٣) الزخرف: ٥١ - ٥٢.

(٤) النمل: ٩١ - ٩٢.

(٥) انظر البحر المحيط: ٧/١٠٢، حاشية الشهاب: ٧/٧٢، معاني القرآن للفراء: ٢/٣٠٢.

(٦) النمل: ٤٢.

(٧) انظر البحر المحيط: ٧/٧٨.

الزمخشري[1] والشهاب[2] إلى أنَّه معطوف على مقدر يقتضيه المقام للإفاضة في وصفها برجاحة الرأي ورزانة العقل في الهداية للإسلام، أيْ: فاصابت كيتَ وكيتَ وأُوتينا العلمَ، ويظهر لي أنَّ قول ابن عطية أقل تلكفاً وأكثر دلالة على المعنى[3].

## (١٣) حذف الاسم الموصول وبقاء الصلة والعاطف:

ورد في القرآن الكريم ما يمكن أنْ يخرج على حذف الاسم الموصول وبقاء الصلة والعاطف ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ في خلق السموات والأرض واختلافِ الليل والنهار والفُلْكِ التي تجري في البحر بما ينفعُ الناسَ وما أنْزَلَ اللهُ مِنَ السماءِ من ماءٍ فاحيا به الأرضَ بعد موتِها وبث فيها من كُلِّ دابَّةٍ وتصريفِ الرياحِ...﴾[4]: قوله ﴿وبث فيها...﴾ إمَّا أنْ يكونَ معطوفاً على قوله ﴿فأحيا به﴾ وإمَّا على قوله ﴿وما أنْزَلَ اللهُ من السماءِ من ماءٍ﴾، ولم يُسَوِّغ أبو حيان[5] العطف على كلتا الجملتين لأنهما من صلة الموصول لأنَّ قوله ﴿وبثَّ فيها..﴾ يخلو من الضمير العائد على الاسم الموصول، ولا يصح أنْ يكون الضميرَ في (فيها) لأنَّه عائد على الأرض لا على الماء، ولا يصح حذفه لأنَّه ليس من المواضع المتفق عليها، فالنحويون[6] يقيدون ذلك بوجوب جر الموصول بالخافض نفسه، وبوجوب اتحاد متعلقهما لفظاً ومعنى وبأنْ لا يكون ذلك المجرور العائد على الاسم

---

(١) الكشاف: ٣/١٥٠.
(٢) حاشية الشهاب: ٧/٤٩.
(٣) انظر شواهد أخرى على هذا المظهر : سورة آل عمران الآية: ٧٩، سورة الأعراف الآية ١٥٦، سورة إبراهيم آية: ٤٤، سورة هود الآية: ٥٤.
(٤) البقرة: ١٦٤.
(٥) البحر المحيط: ١/٤٦٦ وانظر الدر المصون ورقة: ٥٩٩.
(٦) انظر شرح الأشموني على الفية ابن مالك: ١/٨١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٤٤- همع الهوامع: (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١/٣٠٧.

الموصول وجاره في موضع رفع، وبأن يكون متعيناً للربط، وبأن لا يكون محصوراً، ولو قدر العائد في المعطوف لكان التقدير، وبث به فيها من كل دابة وتصريف الرياح، فالمتعلق غير متحد والربط مفقود في مثل هذا التقدير من حيث المعنى، ولذلك لم يسَوِّغْ أبو حيان العطف على هاتين الجملتين، وذاهب إلى أنَّ في الكلام موصولاً محذوفاً صِلَتُهُ «وبث فيها..»، والتقدير: وما بث فيها من كل دابَّةٍ، وهو حذف سائغ مقيس على المذهب الكوفي. وغير مقيس على المذهب البصري[1].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿فالـذين هاجـروا وأُخْرِجـوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وَقُتِلُوا...﴾[2] أي: فالذين هـاجروا والـذين أُخرِجوا من ديارِهم والذين قاتلوا وَقُتِلُوا[3]، وهو حذف لا محوَج إليه.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١/٣٠٥ - ٣٠٦.

(٢) آل عمران: ١٩٥.

(٣) انظر: الدر المصون، ورقة: ١٥٤٨، البحر المحيط: ٣/١٤٥.

# حذف المستثنى منه

يحذف المستثنى منه في الاستثناء المفرَّغ، ويكون الاستثناء فيه من عام محذوف، ويدل عليه ما بعد (إلَّا) كقولنا: ما قام إلَّا زيدٌ أي: ما قام أحَدٌ إلَّا زيدٌ، ويكون ما بعد (إلَّا) بدلاً من ذلك العام المقدَّر. وشرطه أنْ يكون في كلام غير موجب كقوله تعالى: ﴿وما مُحَمَّدٌ إلَّا رسولٌ قدْ خلَتْ من قبله الرُّسُلُ﴾[1]. وقد يكون في الاستفهام الإنكاري كقوله تعالى: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إلَّا القومُ الظالِمونَ﴾[3]. وذكر السيوطي[4] أنَّ بعضهم جوز وقوعه في الموجب كقولنا: قام إلَّا زيدٌ، و: ضَرَبْتُ إلَّا زيداً، ومررت إلَّا بزيدٍ، وذكر أنَّ الجمهور على منعه. وذكر أنَّ التفريغ يكون في كل المعمولات من فاعل ومفعول به إلَّا المصدر المؤكِّد كقوله تعالى: ﴿إنْ نَظُنُّ إلَّا ظَنًّا﴾[5]، وقد ذكر الرضي[6] أنَّ التفريغ يصح في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر إلَّا في المفعول المطلق المؤكِّد والمفعول معه، فلا يقال: لا تمشِ إلَّا وزيداً، وعطف النسق، فلا يقال: قام زيدٌ إلَّا وعمرٌو.

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٨/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥١/٣ - ٢٥٣.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) الأنعام: ٤٧.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥١/٣ - ٢٥٢.

(٥) الجاثية: ٣٢.

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢٣٥/١ - ٢٣٦.

وبعد فلقد انتهيت من الاستقصاء لكل ما في التنزيل من شواهد هذه المسألة إلى أنَّ المحذوف يشمل أبواب النحو التالية:

(١) المفعول به.

(٢) المفعول له.

(٣) الحــال.

(٤) الفاعل ونائبه.

(٥) المفعول المطلق.

(٦) المفعول فيه.

**(١) المفعول به:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما يُضِلُّ بـه إلاَّ الفاسقين﴾[١]: في قـوله ﴿الفاسقين﴾: وجهان:

أ ــ أنْ يكون مفعولاً به لما قبل (إلاّ) على أنَّ الاستثناء مفرَّغ.

ب ــ أنْ يكون منصوباً على الاستثناء على أنَّ المستثنى منه محذوف، والتقدير: وما يُضِلُّ به أحداً إلاّ الفاسقين، وهو قول الفراء[٢]، ومنع أبو البقاء[٣]، والقرطبي[٤] نصبه على الاستثناء، وقد ردَّ أبو حيان[٢] زعمهما لأنَّ الاسم بعد(إلاّ) إمَّا أنْ يُفَرَّغ له العامل نحو: ما قام إلاَّ زيدٌ، و: ما رأيتُ إلاَّ زيداً، وإمَّا أنْ لا يُفرَّغ، فإنْ طلب مرفوعاً يجب ذكره قبل (إلاّ)، وإنْ كان

---

(١) البقرة: ٢٦.

(٢) انظر: البحر المحيط: ١/١٢٦، الدر المصون ورقة ١٨٩.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٤.

(٤) تفسير القرطبي: ١/٢٤٥.

منصوباً أَوْ مجروراً فيجوز حذفه لأَنَّه فضله كما مر في قول الفراء. ويظهر لي أَنَّ قول أَبي البقاء والقرطبي أَظهر ممَّا ذهب إِليه الفراء، وأَبو حيان، لأَنَّ ما بعد (إِلَّا) في الاستثناء المفرَّغ يعامل على أَنَّها ليست موجودة، ولا محوج إلى تكلف تقدير محذوف لأن المعنى بيِّن، ولعل أَبا حيان وغيره في إِجازة حذف الفضلة في مثل هذه المسألة يريدون الفرار من القول بحذف الفاعل كقولنا ما قام إِلَّا هِنْدُ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويأبى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نورَهُ..﴾[1]: الاستثناء المفرَّغ لا يصح في الكلام الموجب كما مر، والآية محمولة إِمَّا على حذف المستثنى منه أَي: ويأبى الله كلَّ شيءٍ إِلَّا إِتمامَ نوره، وإِمَّا أَنْ تكون محمولة على توهُّم النفي من قوله ﴿ويأبى﴾ أي: لا يرضى الله إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نورَهُ[2]. وذكر السيوطي أَنَّ بعضَهم جوَّزَ كونَه في الموجب[3].

وإنني لأَميلُ في هذه المسألة قياساً على ما جاء في التنزيل من شواهدَ إلى القول بإجازة التفريغ في الكلام الموجب من غير تقدير، ومن الاستثناء المفرَّغ في الموجب قوله تعالى: ﴿فأَبى أَكثرُ الناسِ إِلَّا كفُوراً﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وإِنْ كانت لكبيرةً إِلَّا على الذين هدَى اللهُ...﴾[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يومَ لا ينفَعُ مالٌ ولا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتى اللهَ بقلبٍ سليمٍ﴾[6]: يجوز في الاستثناء أَنْ يكون مُتَّصِلاً على حذف مضاف أَي: إِلَّا

---

(١) التوبة: ٣٢.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٦٤١/٢، البحر المحيط: ٣٣/٥، حاشية الشهاب: ٣٢٢/٤.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥١/٣.
(٤) الإسراء: ٨٩، وانظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.
(٥) البقرة: ١٤٣.
(٦) الشعراء: ٨٨ ـ ٨٩.

مالٌ مَنْ أتى الله بقلب سليم وبنوهم،فيكون (مَنْ) في موضع رفع على البدل من الفاعل، ويجوز أنْ يكون في موضع نصب بدلاً من المفعول المحذوف أيْ: يَومَ لا يَنْفَعُ مالٌ ولا بنونَ أحداً إلاَّ مَنْ أتى الله بقلبٍ سليمٍ. وأجاز الزمخشري[1] أنْ يكون في موضع نصب على المفعول به لـ ﴿يَنْفَعُ﴾، وهو الظاهر البعيد عن التكلف. ويجوز أنْ يكون الاستثناء من غير الجنس أي: لكِنْ من أتى الله بقلبٍ سليمٍ يَسْلَمُ، وهو عند أبي القاسم الزمخشري منقطع على حذف مضاف أيْ: إلا حالُ من أتى اللهُ بقلبٍ سليمٍ[2].

ويجوز أنْ يكون المفعول به غيرَ صريح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كانَتْ لكبيرةً إلاَّ على الذين هدَى اللهُ..﴾[3]: في قوله ﴿على الذين هدى اللهُ قولان:

أ ـ أنْ يكون مستثنى على أنَّ المستثنى منه محذوف والتقدير: وإنْ كانت لَكَبيرَةً على الناسِ إلاَّ على الذين هدَى اللهُ، وهو قول أبي حيان.

ب ـ أنْ يكون متعلَّقاً بـ (لكبيرةً﴾ على أنَّ الاستثناء مفرَّغ على أنْ يكون النفي متوهَّماً أيْ: إنَّها لا تَخِفُّ ولا تَسْهُل إلاَّ على الخاشعين.

**(٢) المفعـول لـه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يَحِلُّ لكم أنْ تأخذوا مِمَّا آتيتُموهُنَّ شيئاً إلاَّ أنْ يخافا ألاَّ يُقيما حُدودَ الله..﴾[4]: في المصدر المؤوَّل مِنَّ (أنْ) وما في حيزها والذي بعد (ألا) أوجه:

---

(١) الكشاف: ٣/١١٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٩٧. حاشية الشهاب: ١١/١٩، البحر المحيط: ٧/٢٦.

(٢) انظر شاهداً آخر على حذف المفعول به المستثنى منه الصافات: ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٣) البقرة: ١٤٣.

(٤) البقرة: ٢٢٩.

أ ـ أنْ يكون في موضع نصب على المفعول له بعد حذف لام العلة، والمفعول له مستثنى من آخر عام والتقدير: ولا يَحِلُّ لكم أنْ تأخذوا منه لسبب من الأسباب إلاَّ بسبب خوف عدم إقامة حدود الله.

ب ـ أنْ يكون في موضع نصب على الحال على حذف مضاف وخافض، أيْ: ولا يَحِلُّ لكم أنْ تأخذوا منه في حال من الأحوال إلاَّ في حال خوف عدم إقامة حدود الله، وقيل إنَّ الأوَّل أظهر لأنَّ (أنْ) وما في حيِّزها لا تقع في موضع الحال على مذهب سيبويه[1]، وهي مسألة جائزة على مذهب ابن جني[2].

جـ ـ أنْ يكون في موضع نصب على الظرفية على حذف مضاف أي: ولا يَصِحُّ لكُمْ أنْ تأخذوا منه شيئاً في كل وقت إلاَّ وقت الخوفِ مِنْ عدم إقامة حدودِ اللهِ[3]. وفي الكلام أيضاً حذف المفعول فيه المستثنى منه.

ووقوع المصدر المؤول ظرفاً مسألة فيها خلاف، ومِمَّنْ منعها أبو البركات بن الأنباري[4]، فلا يصحُّ عنده أنْ يقال: خروجُنا أنْ يصيحَ الديكُ لأنَّ الذي يقع ظرفاً عنده هو المصدر الصريح، وقد أجاز ما منعه الزمخشري[5].

---

(١) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ١/١٩٥، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١٧.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/١٧.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٨١٩، البحر المحيط: ٢/١٩٧، مشكل إعراب القرآن: ١/٩٨، التبيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٥٧. التبيان في إعراب القرآن: ١/١٨٢. حاشية الشهاب: ٥/١٩١، البحر المحيط: ٥/٣٢٤، الكشاف: ٢/٣٣٢.

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٥٧.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/١٧٠.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنا مِنْ رَسولٍ إلاَّ لِيُطاعَ بإذْنِ اللهِ..﴾[1]: المصدر المؤول مِنْ (أَنْ) المضمرة بعد اللام في ﴿لِيطاعَ﴾ وما في حيِّزها مجرور باللام، والاستثناء مفرَّغ والمستثنى منه محذوف أي: وما أَرْسَلْنا مِنْ رَسولٍ لشيءٍ من الأشياءِ إلاَّ للطاعة[2].

**(٣) الحـــال:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يَحِلُّ لَكم أَنْ تأخذوا مِمَّا آتيتموهُن شيئاً إلاَّ أَنْ يخافا أَلاَّ يُقيما حدودَ اللهِ...﴾[3] أي: ولا يحِلُّ لكم أَنْ تأخذوا مِنْهُ في حال من الأحوال إلاَّ في حال خوف عدم إقامة حدود الله[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِم الذِّلَّةُ أينما ثُقِفوا إلاَّ بِحَبْلٍ من اللهِ وحبلٍ من الناس...﴾[5]: قوله ﴿بحبلٍ مِنَ اللهِ﴾ في موضع نصب على الحال، وهو مستثنى من أعم الأحوال، وتقديره عند الزمخشري[6]. ضُرِبَتْ عليهِمُ الذِّلَّةُ في عامة الأحوالِ إلاَّ في حال اعتصامهم بحبلِ اللهِ، وعليه فالاستثناء متَّصل.

وجعله الفرَّاء معمولاً لفعل محذوف أي: إلاَّ أَنْ يعتَصِموا بحبل اللهِ. وتقديره عند ابن عطية[7]: فلا نجاة مِنَ الموتِ إلاَّ بِحَبْلٍ مِنَ اللهِ، وهو مستثنى من جملة مقدَّرة، ولا محوج إليه.

---

(١) النساء: ٦٤.
(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ١٧١٩.
(٣) البقرة: ٢٢٩.
(٤) انظر الصفحة: ٤٤٤.
(٥) آل عمران: ١١٢.
(٦) انظر الكشاف: ١/٤٥٥.
(٧) انظر البحر المحيط: ٣/٣١، وانظر: الدر المصون ورقة: ١٣٦٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٨٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢١٥، تفسير القرطبي: ٤/١٧٤.

(٤) الفاعل ونائبه:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا موسى لا تَخَفْ إنِّي لا يخافُ لَدَيَّ المُرْسَلونَ إلاَّ مَنْ ظَلَم ثم بدَّل حُسْناً بعدَ سوءٍ...﴾[1]: الظاهر في الاستثناء أنْ يكون منقطعاً أيْ: لَكِنْ مَنْ ظَلَم، لأنَّ الأنبياء معصومون من وقوع الظلم الواقع مِنْ غيرهم. وأجاز الفراء[2] أنْ يكون الاستثناء متَّصلا على أنَّ في الكلام مستثنى منه محذوفاً أي: إنِّي لا يخافُ لَدَيَّ المُرْسَلونَ وإنَّما يخافُ غيرُهُمْ إلاَّ مَنْ ظَلَم، فحذف الفاعل وعامله. وهو محال عند النحاس لأنَّه من شيء لم يذكر، لأنَّه لو صحَّ ما ذهب إليه لصحَّ في قولنا: إنِّي لا أضْرِبُ القومَ إلاَّ زيداً، أنْ يقال: إنِّي لا أضْرِبُ القومَ وإنَّما أضْرِبُ غيرَهم إلاَّ زيداً.

وأجاز قوم منهم الأخفش وأبو عبيدة والفراء كما في (المغني)[3] أنْ تكون (إلاَّ) عاطفة بمنزلة الواو، ويظهر لي أنَّ ما في (معاني القرآن) للفراء يغاير ما نسبه ابن هشام إليه: «ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا لأنِّي لا أُجيز: قام الناسُ إلاَّ عبدَ اللهِ، وهو قام، وإنَّما الإستثناء أنْ يخْرُجَ الاسم الذي بعد إلاَّ) من معنى الأسماء قبل (إلاَّ). وقد أراه جائزاً أنْ تقول: عليك ألفٌ سُوى ألفٍ، فإنْ وَضَعْتَ (إلاَّ) في هذا الموضع صلحت وكان (إلاَّ) في تأويل ما قالوا...»[4]

وأجاز قوم أنْ يكون الاستثناء متَّصلا على أنَّ المعنى: إلاَّ مَنْ ظَلَمَ مِنَ المُرْسَلينَ بإتيانِ الصغائر التي لا يسلم منها أحد، وهو قول المهدوي واختيار

---

(١) النمل: ١٠ ـ ١١.
(٢) انظر معاني القران للفراء: ٢/٢٨٧.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٠١.
(٤) معاني القرآن: ٢/٢٨٧.

النحاس، وجعل الزمخشري[1] من هذه الصغائر ما فرط من آدم ويونس وداود وسليمان واخوة يوسف ومن موسى عليه السلام بوكْزِهِ القبطي، وفي المسألة كلام مطول مبسوط في مظانه[2].

ويظهر لي أنَّ ابن عباس أوَّل القائلين بأنَّ (إلاَّ) بمعنى الواو: و(إنِّي لا يخافُ لَدَيَّ): عندي (المُرْسَلونَ إلاَّ مَنْ ظَلَم) ولا مَنْ ظَلَم»[3]. ولعل كون الاستثناء منقطعاً يغنينا عن مثل هذه التمحُّلات[4].

ومن ذلك قراءة ابن أبي إسحق وغيره: ﴿فأَصْبَحُوا لا تُرى إلاَّ مساكِنُهُم..﴾[5] بالرفع والتاء، وهي قراءة ضعيفة في العربية عند ابن جني[6]، والشعر أولى بجوازه عنده من القرآن لأنَّ التذكير واجب في مثل قولنا: ما قام إلاَّ هندُ، والتأنيث بابه الشعر، وما جاء في الشعر منه ضعيف عنده أيضاً، لأنَّ التقدير: ما قام أحَدُ إلاَّ هندُ، وليس ابن جني ممَّنْ يذهبون إلى تقدير مستثنى منه: «وإنَّما الصواب: ما ضَرَبَ إلاَّ هندٌ، ولسنا نريدُ بقولنا: إنَّه على إضمار (أحد) وإنَّ هنداً بدل من (أحد) المقدر هُنا، وإنَّما نُريد أنَّ المعنى هذا، ولذلك قدَّمنا أمْرَ التأنيث...»[7].

والقول نفسه مع الفَرَّاء: «وفيه قبحٌ في العربية لأنَّ العرب إذا جَعَلَتْ فعلَ المؤنث قبل (إلاَّ) ذكَّروه فقالوا: لَمْ يَقُمْ إلاَّ جاريتُك، وما قام إلاَّ

---

(١) انظر الكشاف: ١٣٨/٣.
(٢) انظر تفسير القرطبي: ١٣ / ١٦١.
(٣) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٣١٦.
(٤) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٩/٢، البحر المحيط: ٥٧/٧، التبيان في تفسير القرآن: ٧٠/١٣، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٠٥/٢، حاشية الشهاب: ٣٦/٧، وانظر شاهداً آخر: سورة يونس: ٦١.
(٥) الأحقاف: ٥
(٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٦٥/٢.
(٧) معاني القرآن للفراء: ٢٦٥/٢.

جاريتُك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلاَّ جارِيتُك، وذلك أنَّ المتروكَ أحَدُ فأحَدٌ إذا كان لمؤنث أوْ مذكَّر فقعلهما مذكَّر... وهو على ذلك جائز.﴾[1] والقول نفسه مع القرطبي[2]. وذكر أبو حاتم[2] أنَّ ذلك لا يستقيم في اللغة إلاَّ أن يكون فيها إضمار كقولنا: لا تُرى النساء إلاَّ زَيْنَبُ، ولا يجوز عندهُ: ولا تُرَى إلاَّ زَيْنَبُ. وذكر القرطبي أنَّ المعنى عند سيبويه: لا تُرَى أشْخاصُهُم إلاَّ مساكِنُهُم. وذهب أبو حيان[3] كابن جني وغيره إلى أنَّ التأنيث بابه الشعر. وجوَّزَه ابن مالك[4] في النثر على قلة، وذكر الرضي[5] أنَّ الأجود في هذه المسألة ترك التاء، وأجاز أنَّ يكون المسند إليه في قولنا: ما قام إلاَّ هند هو (إلاَّ) مع المستثنى من حيث المعنى، وإنْ كان في اللفظ هو المستثنى.

ويظهر لي من كل ما مرَّ إجازة تأنيث الفعل مع فاعله حملا على هذه القراءة وعلى ما ورد من شواهد في كلام العرب من غير ترجيح، وهذه القراءة تعزِّزها قراءة شيبة ﴿إنْ كانت إلاَّ صَيْحَةٌ﴾[6] بالرفع على أنَّ (كان) تامَّة، وعليه فيمكن أنْ يكونَ المقدَّر مؤنَّثاً كما قال اللقاني[7].

**(٥) المفعول المطلق:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ نقولُ إلاَّ اعتراكَ بعضُ آلِهَتنا بسوءٍ﴾[8].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٦٥.

(٢) انظر تفسيره: ٢٠٧/١٦.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٣٢/٧، ٦٥/٨.

(٤) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٩/١.

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ١٧٠/٢.

(٦) يس: ٢٩.

(٧) انظر شرح التصريح على التوضيح (حاشية يس الحمصي): ٢٧٩/١.

(٨) هود: ٥٤.

أي: إنْ نقول قولاً إلاَّ قولنا هذا، فحذف المستثنى منه، وذهب أبو البقاء[1] إلى أنَّ جملة (اعتراك...) مفسِّرة لمصدر محذوف أي: إنْ نقول إلاَّ قولاً هو اعتراك، فحذف المفعول المطلق.

**(٦) المفعول فيه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تأخذوا مِمَّا آتيتُموهُنَّ شيئاً إلاَّ أَنْ يخافا إلا يقيما حُدودَ الله..﴾[2] أي: ولا يحلُّ لكم أنْ تأخذوا مِنه شيئاً كلَّ وقتٍ إلا وقت الخوفِ من عدم إقامة حدودِ اللهِ[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أبرىءُ نَفْسي إنَّ النفسَ لأمَّارةٌ بالسوءِ إلا ما رَحِمَ ربِّي...﴾[4]: (ما) مصدرية ظرفية أي: مدة رحمة ربِّي، ويجوز أن تكون موصولة بمعنى (مَنْ) مستثناه من مفعول ﴿لأمَّارة﴾ المحذوفة أيّ: لأمَّارةٌ صاحِبها بالسوء إلاَّ الذي رَحِمَهُ ربِّي، وعلى كونها مصدريَّة تكون مستثناة من ظرف الزمان المفهوم أي: لأمَّارةٌ بالسوءِ مدة بقائِها إلاَّ مدة رحمةِ اللهِ العبدَ[5].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٠٣، وانظر: البحر المحيط: ٥/٢٣٣، الكشاف: ٢/٢٧٥، التبيان في تفسير القرآن: ٦/١٠، حاشية الشهاب: ٥/١٧.

(٢) البقرة: ٢٢٩.

(٣) انظر الصفحة: ٢٨٩.

(٤) يوسف: ٥٣.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٥/١٨٧، الكشاف: ٢/٣٢٧، معاني القرآن للفراء: ٢/٤٨، تفسير القرطبي: ٩/٢١٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٣٥، البحر المحيط: ٥/٣١٨، وانظر شاهداً آخر: سورة الأنعام: ١٢٨.

# حـــذف المـــؤكَّد

أجاز الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر حذف المؤكد، وذكر الرضي أنَّ أكثر مواضع حذفه في الصلة كقولنا: جاء الذي ضربتُ نَفْسَهُ، وفي الصفة، وهو أقلُّ شيوعاً من سابقه، وهو كقولنا: جاء قومٌ ضَرَبْتُ كلَّهم أجمعين، وفي الخبر، وهو أقل شيوعاً من سابقه، وهو كقولنا: القبيلة أعطيتُ كلَّهم أجْمعين.

ومنع قوم حذفه، ومنهم الأخفش وأبو علي الفارسي وابن جني وثعلب، لأنَّ الحذف للاختصار، والتوكيدُ للتطويل فتنافيا، ولأنه لا دليل على الحذف. وذكر أبو حيان[2] أنَّ اختياره عدم الجواز.

ولقد جاء في التنزيل حذف المؤكَّد[3] في مواضع منها:

(١) حـــذف المفعول به المؤكَّد معنويًا.

(٢) توكيد الضمير الواقع فاعلاً لفعل مضمر توكيداً معنوياً.

(٣) حذف الجملة المؤكَّد مضمونها بالمصدر.

(٤) حذف المؤكَّد لفظيًّا.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٣٠ ـ ١٣١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٠٥، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٧٩٣ ـ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٤١١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥ / ١٥١.

(٣) انظر: البقرة: ١٣٠، يونس: ١٠، الإسراء: ٢٣، النمل: ٨٨، فاطر: ٢٧.

(١) حذف المفعول به المؤكَّد معنويًّا:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرغَبُ عَنْ مِلَّةِ إبْراهيمَ إلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[١]: في نصب (نَفْسَه) أوجهٌ:

( أ ) أنْ يكون مفعولاً به للفعل (سَفِهَ) لأنَّه يتعدَّى بنفسه، وهو الظاهر.

( ب ) أنْ يكون مفعولاً به على تضمين (سَفِه) معنى ما يتعدى بنفسه أيْ: جهل أو أَهْلَكَ، ولا محوج إليه.

( جـ ) أنْ يكون منصوباً على نزع الخافض أي: سَفِهَ في نفسِهِ.

( د ) أنَّ يكون على حذف المؤكَّد، وهو قول ذكره مكي بن أبي طالب[٢] أي: سَفِهَ قولَهُ نَفْسَهُ.

(هـ) أنْ يكونَ منصوباً على التمييز وهو قول الفراء، وتعريف التمييز عند الزمخشري[٣] من باب الشذوذ.

(و) أنْ يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول، وهو قول بعض الكوفيين.

(ن) أنْ يكون توكيداً لقوله(مَنْ) لأنه في محل نصب على الاستثناء، وهو تخريج غريب عند النحاة[٤].

(٢) توكيد الضمير الواقع فاعلاً لفعل مضمر توكيداً معنويًّا:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مكانَكُم أنتم وشركاؤُكُم﴾[٥]:

---

(١) البقـــرة / ١٣٠.
(٢) انظر الدر المصون ورقة / ٥٢٤.
(٣) انظر الكشاف : ١ / ٣١٢.
(٤) انظر : الدر المصون ورقة / ٥٢٤، البيان في غريب إعراب القرآن:١/١٢٣، التبيان في إعراب القرآن:١/١١٧، حاشية الشهاب: ٢/٢٤٠، تفسير ابن عطية : ١/٤٢٤.
(٥) يونس / ٢٨.

(مكانَكُمْ) منصوب بفعل مقدَّر، أي: الزموا مَكَانَكُمْ وذكر ابن عطية أنَّ (أنتم) توكيدٌ للضمير في الفعل المضمر، وقد رُدَّ هذا القول لأنَّه لا يقال: أنتَ مَكَانَكَ[1].

وقيل إنَّ (أنتم) مبتدأ خبره محذوف أي: أنتم وشركاؤكم مُهانُون، وأجاز الزمخشري[2]، أنْ يكون توكيداً للضمير المستكن في (مكانَكُم) لأنَّه قام مقام الضمير في (الزموا)[3]. والظاهر في هذه المسألة أنْ يكون تَوكيداً للضمير المتصل في (مكانَكُمْ)، لأنَّه يُؤَكَّد بالضمير المنفصل كلُّ ضمير متصل مرفوعاً كان أو مجروراً[4].

**(٣) حذف الجملة المؤكَّدُ مضمونُها بالمصدر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللهِ الذي أَتْقَنَ كُلَّ شيء....﴾[5]:

ذكر أبو القاسم الزمخشري[6] أنَّ (صُنْعَ) من المصادر المُؤكَّدة كقوله تعالى: ﴿وَعْدَ اللهِ﴾[7] و﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[8]، ومؤكَّد هذه المصادر محذوف عنده وهو الناصب لـ(وَيَوْمَ) في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ في الصورِ﴾[9]. والتقدير: وَيَوْمَ يُنْفَخُ في الصور فكانَ كَيت وكيتَ أثابَ اللهُ

---

(١) انظر البحر المحيط ٥ / ١٥١.

(٢) انظر الكشاف: ٢/ ٢٣٥.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٦٧٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٤١١، حاشية الشهاب: ٥/ ٢٤.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/ ٢١١.
وانظر شاهداً آخر على حذف المؤكَّد الذي يكون محذوفاً مع عامله: الإسراء/ ٢٣.

(٥) النمل / ٨٨.

(٦) انظر الكشاف ٣ / ١٦٢.

(٧) الروم / ٦.

(٨) البقرة / ١٣٨.

(٩) النمل / ٨٧.

المحسنين وعاقَبَ المُجْرِمينَ، ثم قال ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ يريد الإثابة والمعاقبة، وقد ردَّهُ أبو حيان لأنَّ هذه المصادر مؤكَّدة لمضمون الجملة ولأنَّ في تقديره إجْحافاً في الحذف، وذكر أنَّ المصدَرَ المؤكد لمضمون الجملة لا يجوز حذف جملته لأنَّه منصوب بِفعلٍ من لفظه، فيجتمع حذف الفعل الناصب وحذف الجملة التي أُكِّدَ مضمونها بالمصدر، وذكر أبو حيان أنَّ مَنْ تتبع مساق هذه المصادر التي تؤكِّد مضمونَ الجملة وجد الجملَ مصرَّحاً بها، ولم يرد الحذف في شيء فيهـــا.

ويجوز أَنْ يُنْصَبَ ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ على الإغراء أي: انظُروا صُنْعَ اللهِ.

**(٤) حذف المؤكَّـد لفظيًا:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وِمِنَ الجبالِ جُدَدٌ بيضٌ وحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ ألوانُها وغرابيبُ سودٌ﴾[١]: الغربيب: شديد السواد، وقوله ﴿غرابيب سود﴾ محمول على أنَّ (سود) بدلٌ من (غرابيبُ)، وهو الظاهر لأنَّ توكيد الألوان لا يتقدم كما في (لسان العرب)[٢]، ونقل الزبيدي[٣] عن أحد شيوخه أنَّ الســهيلي ذهب إلى أنَّ توكيد غير الألوان يتقدَّم، وذكر أيضاً أنَّه لا قائل له من أهلِ العربية. وذهب الزمخشري[٤] إلى أنَّ الغربيب تأكيد للأسود، وحق التوكيد أنْ يتبع المؤكَّد كقولنا: أَصْفَرُ فاقِعٌ، فالمُؤَكَّـد في الآية عنـده محذوف والموجود تفسير له أي: سودٌ غرابيبُ سودٌ، والمسألة عند أبي عبيدة[٥] محمولة على التقديم والتأخير أي: سودٌ غرابيبُ.

* * *

---

(١) فاطـر / ٢٧.

(٢) انظر (غرب) وانظر تاج العروس (غرب)، وانظر البحر المحيط: ٣١١/٧.

(٣) تاج العروس (غرب).

(٤) انظـر الكشاف: ٣ / ٣٠٧.

(٥) انظر تفسير القرطبي: ١٤ / ٣٤٢، وانظر حاشية الشهاب: ٧ / ٢٢٤.

# حـــذف الصفـــة

ذكر السمين الحلبي[1] أن حذف الصفة وبقاء الموصوف قليل جداً بخلاف الموصوف، وذكر السيوطي[2] أنَّ حذفها يقل مع العلم بها لأنّه جيء بها في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم فحذْفُها عكس المقصود، ودوَّن في (همع الهوامع) ثلاثة شواهد من التنزيل.

وذكر ابن جنى[3] أنَّ حذفها جائز إنْ دلت عليها الحال، وإنْ عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فلا.

وأفرد ابن هشام[4] لهذه المسألة مكاناً خاصًا، دوَّن فيه ستة من شواهد التنزيل، تدور الشواهد الخمسة الأولى في فلك واحد، وهو اقتضاء المعنى لها، والسادس يقتضيه الأصل النحوي.

وبعد فلقد قمت باستقصاء ما في التنزيل من آيات حذف فيها النعت فوجدتها ليست قليلة كما انتهى إليه السمين الحلبي وغيره، ولست أنكر أنَّ حذف الموصوف أكثر شيوعاً واطراداً من حذف صفته، وإليك أرقام هذه الآيات في كل سورة:

البقـــرة : ٢٦، ٤١، ٦٠، ٨٧، ٩٣، ٩٦، ١١٣، ١٥٧، ١٧٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٨.

---

(١) انظر : الدر المصون / ١٩٢٨.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٨٨.

(٣) انظـر الخصائص : ٢ / ٣٧٠.

(٤) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك): ١/ ٨١٨ - ٨١٩.

آل عمران : ١٣، ٤٩، ١١٨، ١١٩، ١٥٧.

النساء : ١، ١٢، ٩٦، ١٠٠، ١٦٠، ١٧٥، ١٧٦.

المائدة : ٢ ، ١٥، ٣٣، ٤٨، ٥٤.

الأنعام : ٣، ١٥٧، الأعراف: ٤ ، ٨٦، ٨٧. الأنفال: ٢٥، ٤٥، ٦٥، ٦٦، التوبة: ٧، ١٢، ٢٢، ٦١، ١٠٩، ١٢٧، يونس: ٦٥، هود: ٤٨، يوسف: ٩، ٩٠، الرعد: ٥، إبراهيم: ٤، الإسراء: ٦٥، ١٠، الحج: ٢٢، النور: ١، ٤٠، الفرقان: ٢، سبأ: ١٥، ص ٥١، الزخرف: ٣٤، ٤٨، الجاثية: ٢٤، ٣٢، الاحقاف: ٢٥، الفتح: ٢٩، الحجرات: ٨، ق : ٣٧، الحديد: ٢٠، الحشر: ٨ ، الصف: ١٤، القدر: ٣ .

ويشيع حذف الصفة في المواضع التالية:

١ ـ اقتضاء المعنى لها.

٢ ـ الاحتباك.

٣ ـ في الجمل الإنشائية التي في موضع الصفة.

٤ ـ حذف الصفة العاملة في غيرها.

٥ ـ فيما ظاهره الابتداء بالنكرة على نية الصفة.

٦ ـ فيما ظاهره تفريغ المفعول المطلق المؤكد لعامله لتصحيح الأصل النحوي.

٧ ـ في الاكتفاء بإحدى الصفتين عن الأخرى.

(١) اقتضاء المعنى لها:

وهو أكثر هذه المواضع شيوعاً واطراداً، وهذا حذف لا بدَّ منه أحياناً لأنَّ

المعنى لا يصح إلَّا به، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيها الذين آمنوا إذا لَقيتُمْ فئةً فاثبتوا واذكروا الله كثيراً..﴾[1] أي: فئة كافرةً، لأنَّ المؤمنين لا يقاتلون إلَّا الكفار[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إنَّ في ذلك لآيةً لكم إنْ كنتم مؤمنين﴾[3].

أي: إنَّ في ذلك لآيةً نافعةً لكم، وذلك ليصح الشرط[4]، وهو حذف يدل عليه المعنى لأنَّ الخطاب للمؤمنين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكَمْ مِنْ قريةٍ أَهْلَكْناها﴾[5]، أي: وكَمْ مِنْ قريةٍ عاصيةٍ اهْلَكناها، وهو حذف منوي ليصحَّ الإهلاك[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما نُريهِمْ من آيةٍ إلَّا هي أَكْبَرُ من أُخْتِها...﴾[7]: قيل إنَّ الآية كانت من أَكْبَرِ الآيات السابقة، وعليه ففي الكلام حذف صفة، والتقدير: إلَّا هي أكبر من أُختها السابقة[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا ما أُنْزِلَتْ سورةٌ نظَرَ بعضُهم إلى بعضٍ﴾[9] أي: وإذا ما أُنْزِلَتْ سورةٌ تفضحهم[10].

---

(١) الأنفال / ٤٥.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٥٠٢، التبيان في تفسير القرآن: ١٣٢/٥.
(٣) آل عمران / ٤٩.
(٤) انظر البحر المحيط ٢ / ٤٦٨.
(٥) الأعراف / ٤.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٢٦٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٥٥٦.
(٧) الزخرف / ٤٨.
(٨) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨١٨، البحر المحيط: ٢١/٨، الكشاف: ٤٩١/٣.
(٩) التوبة / ١٢٧.
(١٠) انظر البحر المحيط: ٥ / ١١٧.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[1]: ذكر أبو حيان[2] أنّه لا بدّ من تقدير صفة لأنه لا يصح المعنى من غير قيد، والتقدير: فَعَجَبٌ غريبٌ قولُهم، أوْ: فَعَجَبٌ أيُّ عجبٍ[3].

(٢) الاحتبـــاك:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ يَكُنْ منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإنْ يكنْ منكم مائةٌ يغلبوا ألفاً من الذين كفروا﴾[4]: في الكلام حذفُ صفةِ (مائتين)، وهي صفة قد أثبتها في (ألفاً)، وحذفُ صفةِ (مائة)، وهي صفة قد أثبتها في (عشرون صابرون)[5].

ولا يصح عدُّ الجار والمجرور بعد هذه الأعداد تمييزاً لأنَّ تمييز الأعداد لا يجر بـ ( من )[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ يَكُنْ منكم مائةٌ صابِرَةٌ يَغْلِبوا مائتين وإنْ يَكُنْ منكم ألف يَغْلِبوا ألفين بإذْنِ الله والله مع الصَّابرين﴾[7]: القول فيها مثل سابقتها.

(٣) في الجمل الإنشائية التي في موضع الصفـة:

وقد جاء في التنزيل من ذلك قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصيبَنَّ الذين

---

(١) الرعـد / ٥.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥ / ٣٦٦.
(٣) انظر شواهد أُخرى على حذف الصفة لاقتضاء المعنى لها:
البقرة ٤١، ٦٠، ٨٧، ٩٣، ٢٢٩، ٢٦٠.
(٤) الأنفـال / ٦٥.
(٥) انظـر: البحر المحيط: ٤ / ٥١٦، حاشية الشهاب: ٤ / ٢٩٠.
(٦) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٣٩٨.
همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٦٦.
(٧) الأنفـال / ٦٦.

ظَلَمُوا منكم....﴾[1]: قوله ﴿لا تُصِيبَنَّ...﴾ في موضع النعت لـ (فتنةً) على أنَّ (لا) نافية على قول من يجيز دخول نون التوكيد على المنفي بـ (لا)[2]، وهي مسألة مختلف فيها، فهي عند الجمهور من باب الشذوذ، وعند غيرهم محمولة على القلة وعند أبي حيان[3] جائزة وهو القول الظاهر، لأنَّ ما في القرآن عليه.

وزعم الزمخشري[4] أنَّ (لا) ناهية، والجملة المنهيَّة في موضع النعت على إرادة القول أي: واتقوا فتنةً مقولاً فيها ذلك. وذهب الفرَّاء[5] إلى أنَّ الجملة في موضع جواب الأمر، وردَّه ابن الحاجب[6] لأنَّه غير مستقيم لأنَّ جواب الأمر يُقَدَّرُ فعله من جنس الأمر فيكون التقدير: إنْ تتَّقوا لا تُصيبَنَّ الذين ظلموا، وهو معنى فاسد عنده لأنَّ الاتقاء فيه سَبَبٌ لانتفاء الإصابة عن الظالم. ويمكن حمل الكلام على مذهب الكوفيين الذين يقدِّرون ما يناسب الكلام من غير التفات إلى لزوم أنْ يكون المقدَّر من جنس الملفوظ والتقدير: إنْ لم تتَّقوا تُصِبْكم، ودخلت نون التوكيد عند الفرَّاء لما فيه من معنى الجزاء.

وذكر بعض النحويين أنَّ قوله ﴿لا تُصيبَنَّ﴾ جواب قسم مقدَّر على أنَّ (لا) نافية على تشبيه المنفي بالموجب، ولذلك دخلت نون التوكيد. وقيل إنَّ الكلام موجب، وفي الكلام مطل اللام، وحدوث الألف إشباعاً، وهو

---

(١) الأنفال / ٢٥.
(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٠٤، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢/٧٨.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٨٣.
(٤) انظر الكشاف: ٢ / ١٥٢.
(٥) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٨٣.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٤ / ٢٦٦.

قول ابن جنّي[1] وهي مسألة بابها الشعر عند أبي حيان[2]، ولعل ما يعزّز تأويل ابن جني قراءة زيد بن ثابت وغيره: (لَتُصيبَنّ).

وحمل أبو البركات بن الأنباري[3] ذلك على حذف حرف العطف أي: ولا تصيبن. وذهب المبرد والزجاج إلى أنّ (لا) ناهية وأنّ الكلام قد تمّ عند قوله ﴿واتّقوا فِتْنَةً﴾، ثم ابتدأ الكلام بالنهي.

**(٤) حذف الصفة العاملـة في غيرهـا:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وهو اللهُ في السموات وفي الأرْضِ يعلم سِرَّكُمْ وجهرَكم﴾[4]. في قوله ﴿في السموات وفي الأرض﴾ أقوال:

أ ـ أنْ يتعلّق بقوله ﴿يعلم....﴾ على أنّهما ظرفان له، ويكون (يعلمُ...) في موضع الخبر الثاني أوْ في موضع الخبر على أنّ لفظ الجلالة بدل من (هو). وهو الظاهر.

ب ـ أنْ يتعلق بما تضمنه لفظ الجلالة من معنى لأنّه بمعنى المعبود، ويكون قوله ﴿يَعْلَمُ﴾، إمّا في موضع الخبر الثاني أوْ في موضع الحال من الضمير في المعبود.

جـ ـ أنْ يتعلق بنعت مشتق محذوف والتقدير: وهو اللهُ المعبودُ أوْ المدبِّرُ.

د ـ أنْ يكون في موضع الخبر للفظ الجلالة المبتدأ الثاني على أنّ

---

(١) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١ / ٢٧٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٨٣.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٨٥، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٢١، التبيان في تفسير القرآن: ٥/١٠٣ - ١٠٤.

(٤) الأنعـام / ٣.

(وهو) ضمير الشأن والجملة الاسمية في موضع الخبر لضمير الشأن.

هـ ـ أنْ يكون في موضع الحال من المصدر في قوله ﴿سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُم﴾، فتكون الحال قد تقدَّمت على عاملها وصاحبها، وهي مسألة فيها خلاف مبسوط في مظانه[١].

و ـ أنْ يكون في موضع الخبر الثاني لـ (وهو) على قول من يجيز تعدُّد الخبر[٢]، وهو قول ظاهر أيضاً يغنينا عما في غيره من التمحل والتكلُّف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ورسولاً إلى بني إسرائيل أنِّي قد جئتكم﴾[٣]. في المصدر المؤوَّل مِنْ (أنَّ) وما في حيزها أوجه:

أ ) أنْ يكون في موضع نصب أوْ خفض بعد نزع الخافض، وهو الظاهر في هذه المسألة لأنَّ حذف الخافض في هذه المسألة مطرد منقاس.

ب ) أنْ يكون منصوباً بفعل مقدّر في موضع النعت لـ (رَسولاً) أي: يَذْكُرُ أنِّي قد جئتكم.

جـ ) أنْ يكون منصوباً على البدل من (رسولاً) إذا جُعِلَ مصدراً مفعولاً به.

د ) أنْ يكون في موضع الخبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو أنِّي قد جئتكم[٤].

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٧ ـ ٢٨.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٧٩/١، البحر المحيط: ٤ / ٧٢.
(٣) آل عمـران / ٤٩.
(٤) انظر الدر المصون ورقة / ١٢١٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢٦٢/١.

(٥) فيما ظاهره الابتداء بالنكـــرة على نيـــة الصفـــة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم آيةٌ جنَّتانِ عَنْ يمينٍ وشِمالٍ..﴾[1]: قوله ﴿جَنَّتانِ﴾ بدل من (آيةٌ) و﴿عَنْ يمينٍ وشِمالٍ﴾ في موضع النعت لهما، وهو قول الزجاج وغيره، وقد ضعَّفه ابن عطية من غير أنْ يذكر السبب. ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هي جنتانِ، وأجاز ابن عطيــة أنْ يكـون مبتـدأ خبره شبـه الجملة بعـده، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان لأنَّ (جنتان) نكرة، ويصح ذلك على أنْ يكون في الكلام نعت محذوف أيْ: جنتان عظيمتان عن يمينٍ وشمالٍ[2]، وأول الأقوالِ أظهرها.

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذَّة: ﴿ويقولون هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خيرٌ لكم...﴾[3]، بالتنوين في (أُذُنٌ خيرٌ) على ان يكونا خبراً بعد خبر لمبتدأ محذوف أي: هو أُذُنٌ خيرٌ، ويجوز أنْ يكون (خيرٌ) نعتاً لـ (أُذُنٌ) وفيه ما في المصدر الواقع نعتاً من تأويل، فهو إمَّا أنْ يكون مُؤَوَّلاً بمشتق أو على حذف مضاف أي: ذو خيرٍ، أو على المبالغة. ويجوز أنْ يكون (أُذُنٌ) مبتدأ خبره (خيرٌ)، وصحَّ أنْ يخبر عن النكرة لحصول الفائدة، وأجـاز بعض النحويين ذلك على حذف صفة، أيْ: أُذُنٌ لا يؤاخِذُكم خَيْرٌ لَكُم[4]، ولعل أول الأقوال أظهرها.

---

(١) سبـــأ / ١٥.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن:١٠٦٦/٢، الكشاف ٢٨٤/٣، البحر المحيط: ٢٦٩/٧، حاشية الشهاب: ١٩٧/٧، مشكل إعراب القرآن: ٢٠٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٨/٢.

(٣) التوبـــة / ٦١.

(٤) انظر البحر المحيط : ٥ / ٦٣، التبيان في إعراب القرآن:٦٤٨/٢.

(٦) فيما ظاهره تفريغ عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله لتصحيح الأصل النحوي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا وما نحن بِمُسْتيقنين﴾(١)، أيْ: إلاَّ ظناً ضعيفاً(٢).

(٧) في الاكتفاء بإحدى الصفتين عن الأُخرى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يدعون فيها بفاكِهَةٍ كثيرةٍ وَشَرابٍ﴾(٣)، أي: وشرابٍ كثير(٤)، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللهِ ورحمةٌ خيرٌ مِمَّا يجمعون﴾(٥)، أي: ورحمةٌ مِنَ اللهِ، فحذفت صفة الثاني لدلالة صفة الأَوَّل عليها(٦).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً﴾(٧)، أي: ونساءً كثيراتٍ، وقيل: إنَّه لا ضرورة تدعو إلى تقدير الصفة لأنَّ المراد أنْ يَظْهَرَ الرجالُ ويَبْرُزوا(٨).

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فقد جاءكم بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكم وهدى ورحمة﴾(٩). أي: وهدى ورحمة منه(١٠).

---

(١) الجاثية / ٣٢.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ/١١٦٧. وانظر الحمل على التوهم، الصفحة / ١٣٩.
(٣) صَ / ٣٨.
(٤) انظر: تفسير القرطبي: ١٥ / ٢١٩.
(٥) آل عمران / ١٥٧.
(٦) انظر: الدر المصون ورقة / ١٤٦٥، البحر المحيط: ٣ / ٦.
(٧) النساء / ١.
(٨) انظر: الدر المصون، ورقة / ١٥٥٨، البحر المحيط: ٣ / ١٥٥.
(٩) الأنعام / ١٥٧.
(١٠) انظر شواهد أخرى: النساء / ١٠٠، ١٧٥، المائدة / ٢، الزخرف/٣٤.

## حذف عائد الموصول

ذكر ابن يعيش[1] أنَّ العرب قد حذفوا الرواجع من الصلة، وكثر ذلك عندهم حتى صار قياساً، وليس حذفها دون إثباتها في الحسن، وذكر صاحب (إعراب القرآن)[2] المنسوب إلى الزجاج أنَّ حذف العائد من الصلة إلى الموصول أكثر من أنْ يُحصى.

ولحذف عائد الموصول إذا كان مرفوعاً أوْ منصوباً أوْ مجروراً قيود مبسوطة في مظان النحو[3]، وسأنهج في هذه المسألة نهجاً يقوم على أوضاع العائد الإعرابية من رفع أوْ نصب أوْ جر محاولاً استقصاء ما في التنزيل منها.

### حذف العائد المنصوب:

ذكر صاحب (إعراب القرآن)[4] المنسوب إلى الزجاج أنَّ حذف الهاء في الصلة مستحسن كثير، وأنَّه لم يأتِ مذكوراً في الصلة إلاَّ في مواضع قليلة من التنزيل.

---

(١) انظر شرح المفصل: ٣ / ١٥٢.

(٢) انظر: ٢/٤٧٨.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٤٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٣٠٧، شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٨٥، ٣/١٤٥، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/ ٣٣٠، ٢/٤٧٨ - ٤٧٩.
البرهان في علوم القرآن: ٣/١٦٢، شرح ابن عقيل: ١/١٦٥.

(٤) انظر: ١ / ٣٣٠، وانظر ٢ / ٤٧٨، ٤٧٩.

وذكر النحويون[1] أنَّ العائد المنصوب إنْ كان منفصلاً لم يجز حذفه كقولنا: جاء الذي إيَّاه أكرَمْتُ، أوْ: ما أكرمت إلاَّ إيَّاه، وإنْ كان متصلاً منصوباً بفعل أوْ وصفٍ جاز حذفه، وذكر السيوطي[1] أنَّ أبا حيان ألحق بذلك المنصوب بالفعل الناقص كقولنا: جاء الذي كنته زيد، وهي مسألة منعها ابن عقيل[2].

وجاء في شرح التصريح على التوضيح[3] أنَّ حذف منصوب الوصف قليل جدًّا، وأنَّ الفارسي ذكر أنَّه لا يكاد يُسْمَعُ وَأنَّ ابن السراج أجازه على قبح، وهو عند المبرد رديء جدًّا. والسبب في ذلك عنده يعود إلى أنَّ الأصل في العمل للفعل، وهي مسألة على خلاف ما أشار إليه ابن مالك في ألفيته[4]، إذْ ذكر أنَّ حذف العائد المنصوب بالفعل مساوٍ في كثرته لحذف العائد المنصوب بالوصف.

وبعد فلقد انتهيت في هذه المسألة إلى أنَّ حذف العائد المنصوب بالفعل يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة جداً، وإليك هذه المواضع:

**البقـرة : ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٤١، ٦١، ٦٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٨، ١١٠، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٩، ١٥١، ١٥٩، ١٦٤، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٧٥، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤،**

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١ / ٣٠٩، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ١٤٧/١.

(٢) انظر شرح ابن عقيل: ١ / ١٧٢.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٦.

(٤) انظر : شرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٤٦، وانظر في حذف العائد المنصوب بالفعل أو الوصف: شرح التسهيل: ٢٢٨/١.

فاطر : ١ ، ٨، ١٣، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٧، ٤٠، ٤٥. يس: ٦، ١٢، ٢٧، ٢٨، ٣٥، ٣٦، ٤٢، ٤٧، ٥٢، ٥٤، ٥٧، ٦٤، ٦٥، ٦٣، ٧١، ٧٦، الصافات: ١١، ٢٢، ٣٩، ٨٥، ٩٥، ٩٦، ١٨٠، ص: ١٧، ٥٣، ٧٥، الزمر: ٣، ٤، ٧، ٢٤، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٦٧، ٧٠، غافر: ٨، ١٩، ٢٨، ٢٩، ٤٥، ٦٦، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٨٢. فصلت: ١٧، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٣١، ٤٠، ٤٨. الشورى: ١٣، ١٥، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٤٨. الزخرف: ١٢، ١٧، ٢٦، ٣٢، ٤٢، ٧١، ٧٢، ٨٢، ٨٣، ٨٦، الدخان: ٤٢، الجاثية: ٤، ٥، ١٠، ٢٢، ١٤، ٢١، ٢٨، ٢٩، الأحقاف: ١٤، ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٨، ٣٥، محمد: ٩، ١٥، الفتح: ١١، ٢٤، ٢٧. الحجرات: ٦، ق: ٤، ٣٥، ٤٥، الذاريات: ٥،١٦، ٢٣، ٦٠، الطور: ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٤٣، النجم: ١٠، ١١، ٢٣، ٢٤، ٣١، الواقعة: ٢٠، ٢١، ٢٤، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٨، ٧١، الحديد: ٤، ١٠، ٢٣، المجادلة: ٣، ٦، ٧، ٨، ١١، ١٣، ١٥، الحشر: ٧، ٩، ١٨، ٢٣، الممتحنة: ١، ٣، ٤، ١٠، ١١، الصف: ٢، ٣، الجمعة: ٧، ٨، المنافقون: ٢، ١٠، ١١، التغابن: ٢، ٧، ٨، الطلاق: ٧، التحريم: ١، ٧، القلم: ١، ٣٨، ٣٩، الحاقة: ٢٤، المعارج: ٤٢، ٤٤، الجن: ٢٤، ٢٥، ٢٧، المزمل: ١٠، المدثر: ١١، ٣١، ٣٨، القيامة: ١٣، المرسلات: ٧، ٤٢، ٤٣، النبأ: ٤٠، التكوير: ١٤، الانفطار: ٥، ١٢، المطففين: ١٤، ٣٦، الانشقاق: ١٧، البروج: ٧، ١٦، البلد: ٣، العلق: ٥، الكافرون٢، ٣، ٤، ٥، المَسَدْ: ٢، العلق: ٢.

ولقد انتهيت مما مر إلى أنَّ حذف عائد الاسم الموصول (ما) يكاد

يستولي على معظم هذه المواضع إذْ لم يحذف عائد (الذي)[1] أو (التي)[2] أَوْ (الذين)[3] أَوْ (مَنْ)[4]، أَوْ (اللاتي)[5] أَوْ (ذا)[6] إلاَّ في مواضع قليلة.

ومن حذف العائد المنصوب قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُ ما تُبْدونَ وما كنتم تَكْتُمونَ﴾[7]، أيْ: ما تُبْدونَهُ، وما كنتم تكتُمونَهُ[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا وأَقْبَلُوا عليهم ماذا تَفْقِدونَ﴾[9] أيْ: ماذا تفقدونه على أنَّ (ما) اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء خبره الاسم الموصول (ذا)، والأولى أنْ يكون (ماذا) اسم استفهام في موضع نصب على المفعول به[10]، وفي (ماذا) ستة أوجه مبسوطة في المغني[11].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ أُريدُ إلاَّ الإصلاحَ ما استطعت وما توفيقي إلاَّ بالله...﴾[12]: الظاهر في (ما) أنْ تكون مصدرية ظرفية أي: مدة استطاعتي، وجوَّز الزمخشري[13] فيها كما يُفْهَمُ من كلامه أنْ تكون موصولة

---

(١) انظر شواهد من ذلك: النساء: ٨١، الأنعام: ١٢٨، الأعراف: ٥٣، التوبة: ١١٠، الرعد: ٤٠، النور: ٣٣.

(٢) انظر شواهد من ذلك: النساء/٥، المائدة/٢١، الرعد/٣٥، الفرقان/٦٨، الشعراء/١٩، النمل/١٩.

(٣) انظر شواهد من ذلك: الأنعام/٩٠، الأعراف/١٩٤، القصص / ٦٣.

(٤) انظر شواهد من ذلك: البقرة: ٢٦١، ٢٨٤، آل عمران: ١٣، ٢٦.

(٥) انظر: الأحزاب: ٥٠.

(٦) انظر شواهد من ذلك: يوسف / ٧١، سبأ / ٢٣، الصافات / ١٠٢.

(٧) البقرة / ٣٣.

(٨) انظر الدر المصون ورقة / ٢٢٠٠.

(٩) يوسف / ٧١.

(١٠) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٣٠، حاشية الشهاب: ٥ / ١٩٤.

(١١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٩٥.

(١٢) هود / ٨٨.

(١٣) انظر الكشاف: ٢ / ٢٨٧، وانظر: حاشية الشهاب: ٥/١٢٧، البحر المحيط: ٥/٢٥٤.

أَوْ مصدرية غير ظرفية، فأجاز أَنْ تكون بدلاً من (الإصلاح) على حذف مضاف أيْ: إلاَّ الإصلاح إصْلاَحَ ما استطعتُ، وأَنْ تكون بدلاً من غير حذف أي: المقدارَ الذي استطعته، وعليه فهو بدل كل من كل، ويجوز أَنْ يكون بدل اشتمال على حذف العائد أي: منه. وأجاز الزمخشري فيها أيضاً أَنْ تكون مفعولاً به للمصدر المعرَّف بالألف واللام. وهي مسألة أنكرها الكوفيون[1] والبغداديون وقوم من البصريين، وقدروا فعلاً عاملاً غير المصدر المعرَّف.

**حذف العائد المجرور:**

لحذف العائد المجرور قيود منها: أَنْ يكون مجروراً بإضافة صفة له كقوله تعالى: ﴿فاقض ما أنت قاضٍ﴾[2] أيْ: قاضيه، وذكر ابن عصفور[3] أَنَّ حذفه ضعيف جداً، وهو قول مردود عند أبي حيان وغيره لوروده في التنزيل.

ومنها أَنْ يكون مجروراً بحرف[3] جر، وهو مقيد بأَنْ يجر الموصول أو الموصوف بالموصول بجار مثله لفظاً ومعنى ومتعلَّقاً كقولنا: مررت بالذي مررت أي: به، وبذلك يخرج منه قولنا: جاء الذي مررتُ بِهِ لأَنَّ الموصول غير مجرور، وقولنا: حللت في الذي حللت به لاختلاف الجار، وقولنا: مررت بالذي مررت به على زيدٍ لأنَّه لم يماثله معنى، وقولنا: مررت بالذي فرحت به لاختلاف المتعلق.

وأجاز ابن مالك الحذف إذا تعين الجار كقولنا: الذي سرت يوم

---

(١) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢/٩٢.

(٢) طـه / ٧٢.

(٣) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١ / ٣١٠، شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٤٧.

الجمعة، أي: فيه. وقيل إنَّ من ذلك قوله تعالى: ﴿ذلك الذي يُبَشِّرُ الله عبادَهُ﴾[3] أي: بِهِ، وأجاز يونس بن حبيب أنْ يُسبَكَ من (الذي) وما في حيزه مصدر مؤول أي: ذلك تبشيرُ الله[4].

ولقد جاء في التنزيل مواضع مسايرة لتلك القيود السابقة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اعتدى عليكم، فاعتدوا عليه بمثلِ ما اعتدى عليكم...﴾[5] أي: بمثلِ ما اعتدى عليكم به، فجرّ المضاف إلى الاسم الموصول لأنَّ المضاف جزء من المضاف إليه، والأظهر أنْ تكون (ما) مصدرية، فلا حذف في الكلام.

ومنه قوله تعالى: ﴿فذوقوا العذابَ بما كنتم تكفُرونَ﴾[7]: القول فيها مثل سابقتها.

ومنه قوله تعالى: ﴿فاصدَعْ بما تُؤْمَرُ..﴾[8] أيْ: بـه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ما هذا إلاّ بشرٌ مثلُكُمْ يأكُلُ ممَّا تأكلون منه ويشرب ممَّا تشربون﴾[9]، الظاهر في (ما) الثانية أنْ تكون مصدريَّة لئلاّ يُقَدَّرَ في الكلام عائد، ويجوز أنْ تكون موصولة والعائد محذوف، أيْ: ممَّا تشربون منه، والظاهر في هذه المسألة أنْ يصل الفعل إلى مفعوله بنفسه لكنَّ ما

---

(٣) الشورى / ٢٣.
(٤) انظر ما في هذا البحث من مصادر مؤولة من (الذي) وما في حيزه الصفحة /١١١٠.
(٥) وانظر البحر المحيط: ٧ / ٥١٥، حاشية الشهاب: ٧ / ٤١٨، الكشاف: ٣/ ٤٦٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٤٧/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١١٣٢.
(٥) البقـرة / ١٩٤.
(٦) انظر: البحر المحيط: ٢ / ٧٠، التبيان في إعراب القرآن: ١٥٨/١.
(٧) الأنعـام / ٣٠.
(٨) الحجـر / ٩٤.
(٩) المؤمنون / ٣٣.

قبله، وهو قوله ﴿مما تأكلون منه﴾ يوجب ذلك[1] ليكونا على نسق واحد.

وفي التنزيل مواضع كثيرة خرجت على تلك القيود مما يدل على أنَّها غير مطَّردة، وعليه فينبغي القياس على ما في التنزيل، وهي مواضع تفوق تلك التي سايرت الأصل النحوي عدداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا بني إسرائيلَ اذكروا نعمتي التي أَنْعَمْتُ عليكُمْ....﴾[2] أيْ: أَنْعَمْتُ بها عليكم، فلم يُجَرَّ الموصول بالجار نفسه.

وحمل السمين الحلبي ذلك على أَنَّ حرف الجر حذف اتساعاً[3]، ومنه قوله تعالى: ﴿فافعلوا ما تُؤْمَرونَ﴾[4]، أيْ: بِهِ، والقول فيها مثل سابقتها[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿لا يُؤاخِذُكُمْ اللهُ باللغوِ في أَيمانِكُم ولكِنْ يُؤاخِذُكُمْ بما عَقَّدْتُمْ الأَيمانَ...﴾[6]: (ما) مصدرية، وفي الكلام حذف مفعول أيْ: عقَّدْتُم غيرَكم الأَيْمانَ، وهو الظاهر. ويجوز أنْ تكون موصولة والعائد محذوف أيْ: بما عقَّدْتُمْ عليهِ الأَيْمَان[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مساكينَ مِنْ أَوْسَطِ ما تُطْعِمونَ

---

(1) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٤٠٤، تفسير القرطبي: ٢ / ١٢١، معاني القرآن للفراء: ٢ / ٢٣٤، مشكل إعراب القرآن: ٣/١٠٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٨٣.
انظر شواهد أُخرى: النساء/٣٤، الأنعام: ٧٠، الأعراف: ١٠١، يونس: ٤، ٧٠، إبراهيم: ٢٢، الإسراء: ٦٩، الكهف: ١٠٦، المؤمنون: ٢٦، القصص: ١٧، الأحقاف: ٣٤.

(2) البقرة / ٤٠، وانظر الآية / ١٢٢.

(3) انظر الدر المصون ورقة / ٢٥٨.

(4) البقرة / ٦٨.

(5) انظر: الدر المصون ورقة / ٣٤٩، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٧٥.

(6) المائدة / ٨٩.

(7) انظر: الدر المصون ورقة / ٢١١٠، البحر المحيط: ٤/٩، الكشاف: ١/٦٤٠. التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٥٧.

أَهْلِيكُم...﴾[1] : الظاهر في (ما) أنْ تكون مصدرية، أيْ: من أوسط المطعوم على أنَّ المصدر المؤوَّل باسم المفعول. ويجوز أنْ تكون موصولة على حذف العائد، تقديره عند أبي البقاء[2]: من أَوْسَطِ ما تطعمون منه أهليكم.

ومنه قراءة الجحدري: ﴿إنَّ وَلِيَّ اللهِ الذي نَزَّلَ الكتابَ وهو يتولَّى الصالحين﴾[3]، أيْ: الذي نزَّلَ الكتاب عليه فلم يتحد المتعلق ولم يجر الموصول بالجار نفسه. وقيل إنَّ ﴿الذي نَزَّلَ الكتابَ﴾ هو خبر (إنَّ) على أنَّه جبريل، فيكون قوله تعالى: ﴿وهو يتولَّى الصالحين﴾ إخباراً منه تعالى وهو قول الأخفش، وهو عند أبي حيَّان غير مناسب، فالقراءة محمولة عنده على حذف خبر (إنَّ) أيْ: إنَّ وليَّ اللهِ الذي نَزَّلَ الكتابَ الصالحُ، ويدل عليه قوله: ﴿وهو يَتَوَلَّى الصالحين﴾، أوْ على أنَّ (الذي) خبر (إنَّ) على حذف عائد الموصول كما مر[4]، وهو الظاهر عندي.

ومنه قوله تعالى: ﴿سلامٌ عليكم بما صَبَرْتُم...﴾[5]: الظاهر في (ما) أنْ تكون مصدرية أيْ بسبب صبركم، وأجاز أبو جعفر الطوسي[6] أنْ تكون موصولة على حذف العائد أي: بما صبرتم عليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ على ما آذيتمونا وعلى اللهِ فليتوكَّلِ المُتَوَكِّلون﴾[7] أي: على ما آذيتمونا به[8].

---

(1) المائدة / ٨٩.

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥٨، وانظر الدر المصون ورقة /٢١١٢.

(3) الأعراف / ١٩٦.

(4) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٤٤٦.

(5) الرعد / ٢٤.

(6) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ٦ / ٢٤٦.

(7) إبراهيم / ١٢.

(8) انظر البحر المحيط: ٥ / ٤١١، انظر شواهد أخرى: البقرة: ١٧١، المائدة: ١٠٩.=

وجاء في التنزيل حذف العائد فيما عطف على جملة الصلة، ومن ذلك قراءة الأعمش وغيره الشاذة: ﴿قُلْ هل أُنَبِّئُكم بِشَرٍّ من ذلك مثوبةً عندَ اللهِ مَنْ لَعَنَهُ اللهُ وغَضِبَ عليهِ وجعلَ منهم القِردَةَ والخنازيرَ وعُبِدَ الطاغوتُ...﴾[1] ببناء (وعُبِدَ) للمفعول ورفع (الطاغوتُ): لقد ضَعَّفَ الطبري هذه القراءة لخلو جملة (وَعُبِدَ الطاغوتُ) المعطوفة على صلة (مَنْ) من الرابط، وتقدير الكلام عند الزمخشري[2]: وَعُبِدَ الطاغوتُ منهم أَوْ بينهم.

## حذف العائد المرفوع :

وقد جاء حذف العائد المرفوع في مواضع قليلة، ومن ذلك حذف عائد (الذي)، ومنه قوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إِلٰه وفي الأرض إِلٰه..﴾[3] أي: وهو الذي هو إِلٰهٌ في السماء[4].

ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر وغيره الشاذة: «ثم آتينا موسى الكتابَ تماماً على الذي أَحْسَنُ»[5]، برفع (أَحْسَنُ) على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: على الذي هو أَحْسَنُ. وذكر التبريزي أنَّ (الذي) بمعنى الجمع و(أَحْسَنُ) صلته على حذف واو الجماعة والاجتزاء بالضمة، أَيْ: تماماً على الذين أَحْسَنُوا وحذف عائد الموصول المرفوع في هذه الآية عند البصريين

---

= الأنعام: ٩، الأعراف: ١١٠، التوبة: ٦٩، النحل: ٥: ١٢٧، طه: ١٥، الفرقان: ٦٠، الشعراء: ٢٠٧، القصص: ٦٨، العنكبوت: ٣٤، الصافات: ١٠٢، الذاريات: ١٧، النجم: ٣٩، التحريم: ٦، النازعات: ٣٥، عبس: ٢٣.

(١) المائدة / ٦٠.

(٢) انظر الكشاف: ١ / ٦٢٦، وانظر الدر المصون ورقة / ٢٠٣٥ حاشية الشهاب / ٣/٢٦٠.

(٣) الزخرف / ٨٤.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.

(٥) الأنعام / ١٥٤.

من باب الضرورة لأنّهم يشترطون طول الصلة، وهي مسألة تصح على المذهب الكوفي لأنّهم لا يشترطون ما مر[1].

ومن ذلك حذف عائد (ما)، ومنه قراءة الشعبي الشاذة: «وَيُنَزِّلُ عليكُمْ مِنَ السماءِ ما لِيُطَهِّرَكُم بِهِ»[2] (ما) بغير الهمزة أي: ما هو لِيُطَهِّرَكم به[3].

ومنه قراءة أبي رجاء الشاذة: «وإنْ كلُّ ذلك لِما متاعُ الحياةِ الدُّنيا...»[4] بكسر اللام في (لِما) أي: لِما هو متاعُ الحياة الدُّنيا[5].

ومن ذلك قراءة الشذوذ: «إنَّ الله لا يستحي أَنْ يَضْرِبَ مثلاً ما بعوضَةٌ فما فوقَها»[6] برفع (بعوضَةٌ)، وفي هذه القراءة أربعة أوجه:

أ ــ أَنْ تكون (ما) استفهامية في موضع رفع على الابتداء والخبر (بعوضةٌ)، وهو قول الزمخشري[7]، وهو الظاهر عندي.

ب ــ أَنْ تكون (ما) موصولة حذف صدر صلتها أي: مثلاً ما هو بعوضة، وهي مسألة لا تصح على المذهب البصري إلاّ لطول الصلة، وقيل أيْضاً إنَّ الحذف في (ما) أقبح منه في (الذي)[8].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٢٥٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥٠، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ١/٣١١ـ ٣١٢، شرح التصريح على التوضيح: ١/١٤٤.

(٢) الأنفال / ١١.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ صفحة / ١٣٩.

(٤) الزخرف / ٣٥.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف اللام الفارقة / ٧٦٩.

(٦) البقرة / ٢٦.

(٧) انظر الكشاف: ١ / ٢٦٤، وانظر البحر المحيط: ١/١٢٣، الدر المصون ورقة /١٨٢، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٦٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٣، حاشية الشهاب: ١/٨٩.

(٨) انظر تفسير القرطبي: ٢ / ٢٤٣.

جـ ـ أن تكون (ما) موصوفة والجملة الاسمية في موضع الصفة، والقول نفسه بالنسبة للعائد.

ومنه حذف صدر صلة (مَنْ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فستعلمونَ من أصْحابُ الصراطِ السَّويِّ وَمِنَ اهتدى..﴾[1]. أيْ: من هم أصحابُ الصِّراطِ السوي[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَتَعْلَمونَ من أَضعَفُ ناصِراً وأَقَلُّ عَدَداً﴾[3]، أيْ: من هو أَضْعَفُ ناصِراً[4].

ومن حذف العائد المرفوع حذف عائد (أيّ)، ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك الذين يَدْعونَ يبتغونَ إلى ربِّهِمُ الوسيلةَ أَيُّهم أَقْرَبُ...﴾[5]، أيْ: أيُّهم هو أَقْرَبُ[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلينظر أَيُّها أَزْكى طعاماً﴾[7]، أيْ: أيُّها هو أزكى طعاماً[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أَيُّهم أشَدُّ على الرحمنِ عِتِيًّا﴾[9]، أيْ: أيُّهُمْ هو أَشَدُّ[10].

---

(١) طـه / ١٣٥.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٣) الجـن / ٢٤.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٥) الإسراء / ٥٧.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٧) الكهف / ١٩.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٩) مريم / ٦٩.
(١٠) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.

ولقد قيَّد النحويون حذف العائد المرفوع بقيودٍ مبسوطة في مظانِّ النحو[1] ، وهي قيود تساير ما في التنزيل إلاَّ في قيد طول الصلة عند البصريين كقوله تعالى : ﴿وهو الذي في السماء إله﴾[2] .

---

(١) انظر : همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم وعبد السلام هارون): ١/٣١١ - ٣١٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٤٥، ٢/٨٥، شرح ابن عقيل: ١/١٦٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/١٤٤.

(٢) الزخرف / ٨٤.

# حذف عائد المُخْبَر عَنْـهُ

ذكر السيوطي أنَّ في جواز حذفه أقوالاً[1]:

١ ــ لا يجوز حذفه سواء كان مرفوعاً مبتدأً أو فاعلاً أو منصوباً بفعل متصرف أو جامد أو ناقص او وصف أو حرف، أو مجروراً إلاّ في صورة واحدة، وهي أنْ يجرَّ بحرف، ولا يؤدِّي حذفه إلى تهيئة عامل آخر كقول العرب: السمنُ مَنوانِ بدرهمٍ أي: منه أمّا قولنا: الرغيفُ أكلتُ،فليس من ذلك لأنَّه يصل إليه الفعل أي: أكلته، وهو غير الحرف الجار العامل المشار إليه.

٢ ــ يجوز أنْ يُحْذَفَ المرفوع إذا كان مبتدأً كقولنا: زيدٌ قائمٌ على أنْ يكونَ (قائِمٌ) خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو قائِمٌ.

٣ ــ يجوز حذف المنصوب بفعل تام متصرف، وهو قليل، وهو قول ابن أبي الربيع. وقيل إنَّه يحذف بكثرة، وهو قول هشام من الكوفيين.

وذهب الفراء إلى أنَّ ذلك يجوز إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كِلا وَكِلْتا أَوْ كُلاًّ.

وقيل إنَّه يجوز حذفه في كل اسم له الصدر نحو (كم) و(أي)، وفي كل اسم لا يتعرَّف نحو (مَنْ) و(ما).

وأجاز الكسائي حذف المنصوب بفعل جامد كفعل التعجب كقولنا:

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٢ / ١٥.

أبوك ما أَحْسَنَ أي : ما أحسَنَه.

وقيل إنَّه يجوز حذف المنصوب بالمشتق.

وانتهى السيوطي من ذلك كله إلى أنَّ المختار أنَّه يجوز الحذف بقيدين: أحدهما وجود دليل، والثاني: ألَّا يؤدِّي حذفه إلى رجحان عمل عامل آخر فيه.

ولم تُذْكَرْ هذه القيود في (شرح التصريح على التوضيح) فحذف العائد المنصوب والمجرور سواء: «وهو إمَّا مجرور أوْ منصوب فالأَوَّل نحو: السمنُ مَنَوانِ بِدِرْهَم ...... أي، منوان منه و(بدرهم) خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بـ (مِنْ) المقدَّرة....»[1].

وبعد فلقد انتهيت إلى أنَّ هٰذا العائد يحذف إذا كان منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً.

(١) حذف العائد المنصوب:

وهو حذف يشيع في مواضع من التنزيل، وهي مواضع يمكن أن يُقاس عليها لكثرتها، ومن ذلك قراءة ابن عباس والأعمش الشاذة: «قال فَالحَقُّ والحقُّ أقول لأَمْلأَنَّ جَهَنَّم منك وَمِمَّن تَبِعك منهم أجمعين»[2]، أي: أقول في أحد التأويلات[3].

ومن ذلك قراءة الشذوذ: «وكلٌّ وعد الله الحُسْنى»[4]، أي: وكلٌّ وَعَدَهُ

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٤.

(٢) ص / ٨٤ ـ ٨٥.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول به الصفحة / ٢٥٨.

(٤) النساء / ٩٥، وانظر شاهداً آخر المائدة / ٥٠.

اللهُ الحُسْنى.[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿سَلْ بني اسرائيل كم آتيناهم مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ....﴾[2]، أجاز أبو البقاء[3]، وابن عطية[4] أَنْ تكون (كم) في موضع رفع على الابتداء، والجملة الفعلية من قوله ﴿آتيناهم....﴾ في موضع الخبر. وقد ضعَّف أبو حيَّان[5] ذلك لأنَّ الجملة تخلو من العائد، ولأنَّ حذف العائد المنصوب من باب الضرورة، عنده أي: كم آتيناهم إيَّاها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ربَّنا إنَّك مَنْ تُدْخِلِ النارَ فقد أَخْزَيْتَهُ....﴾[5]، الظاهر في (مَنْ) الشرطية أَنْ تكون في موضع نصب على المفعول بـ (تُدْخِل)، وأجاز أبو البقاء[6] أَنْ تكون منصوبة بفعل مضمر يفسّره جواب الشرط ﴿فقد أخزيته﴾، وقد ضُعِّفَ لأنَّ جواب الشرط لا يعمل فيما قبل فعل الشرط، وشرط الاشتغال صحة تسلط المفسِّر على ما هو منصوب.

وأجازوا أَنْ تكون (مَنْ) في موضع رفع على الابتداء خبره قوله ﴿تُدْخِلِ النارَ﴾ على حذف العائد المنصوب أي: تُدْخِلْهُ، ولا محوِج إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ماذا يَسْتَعجِلُ مِنْه المجرمون﴾[7]:

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول به الصفحة / ٢٥٨.
(٢) البقـــرة / ٢٧.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٧٠، وانظر الدر المصون ورقة/ ٧٥٠.
(٤) انظر البحر المحيط: ٢ / ١٢٧، وانظر: الكشاف: ٢/ ٣٥٤، تفسير القرطبي: ٣/ ٢٧، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٩١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١٤٩.
(٥) آل عمـــران / ١٩٢.
(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٢٠، وانظر الدر المصون ورقة/ ١٥٤٠.
(٧) يونس / ٥٠، وانظـر شاهداً آخـر النمل / ٢٨.

أجاز قوم أنْ يكون قوله (ماذا) مبتدأ خبره (يستعجل منه المجرمون) على حذف العائد أي: ماذا يستعجله منه المجرمون، وقد ردَّه أبو علي الفارسي، والأظهر أنْ يكون في موضع نصب بالفعل بعده، ويجوز أنّ يكون (ما) مبتدأ خبره الاسم الموصول (ذا) وعائده محذوف[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الله يَعْلَم ما تَحْمِل كلُّ أُنْثى وما تَغيضُ الأرحامُ...﴾[2]: (ما) اسم موصول بمعنى (الذي) في موضع نصب على المفعول به والعائد محذوف، والقول نفسه فيما عطف عليها. وأجاز قوم أنْ تكون استفهامية منصوبة بـ(تحمل)، وجملة الاستفهام في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل (يعلم) معلَّق عن العمل، وقيل إنَّها في موضع رفع على الابتداء والخبر الجملة الفعلية من قوله ﴿تحمل كلُّ أنثى...﴾ على حذف العائد المنصوب ولا محوج إليـه.

وأجاز قوم أنْ تكون (ما) مصدرية فلا حذف في الكلام[3].

**(٢) حـذف العائـد المجرور:**

وهو يشيع في التنزيل أيضاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طغى وآثر الحياة الدنيا فإنَّ الجحيم هي المأوى﴾[4]: (مَنْ) اسم موصول مبتدأ خبره قوله ﴿فإنَّ الجحيم هي المأوى﴾، والعائد محذوف أي: فإنَّ الجحيم

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٤١٥، البحر المحيط: ٥/١٦٧، حاشية الشهاب: ٥/٣٥، تفسير القرطبي: ٨/٣٥٠، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٨٤، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٣٩٠.

(٢) الرعـد / ٨.

(٣) انظـر: مشكل إعراب القرآن: ١ / ٤٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٤٩، حاشية الشهاب: ٥ / ٢٢٢، الكشاف: ٢ / ٣٥١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٥٣، البحر المحيط: ٥/ ٣٦٩.

(٤) النـازعـات / ٣٧ ـ ٣٩.

هي المأوى له، والأظهر أن يكون الألف واللام على مذهب الكوفيين[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خاف مقامَ ربِّه ونهى النفسَ عَنِ الهوى فإنَّ الجنَّةَ هي المأوى﴾[2]: القول فيها مثل سابقتها.

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك جزاؤهم جهنَّم بما كفروا واتَّخذُوا آياتي ورسلي هزواً﴾[3]: (ذلك) مبتدأ خبره ﴿جزاؤهم جَهَنَّمُ﴾ والعائد محذوف أي: جزاؤهم به جهنَّم وهذا الحذف عند الشهاب[4] بعيد لأن العائد المجرور يكثر حذفه إذا جرّ بـ (مِنْ) التبعيضية أو الظرفية أَوْ جُرَّ عائدٌ قبله بمثل ما جر به هذا العائد المحذوف، وليس القول كذلك لأنَّ النحويين قيّدوه كما مرَّ بأَنّ لا يُؤدّي حذفه إلى تهيئة عاملٍ آخر يصحُّ أَنْ يعمل فيه، ولأنَّ ما في التنزيل من مواضع حذف فيها العائد كالموضعين السابقين اللذين جرَّ فيهما العائد باللام يردُّ زعمه.

ويجوز أنْ يكون (جزاؤهم) بدلاً أو عَطْفَ بيان على أنَّ يكونَ الخبر (جَهَنَّمُ) ويجوز أنْ يكون الخبر (جزاؤهم) على أنَّ (جَهنَّمُ) بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف أي: هُو جَهَنَّم، ويجوز أنْ يكونَ الخبر (بما كفروا) وفي (جزاؤهم جَهَنَّمُ) الأوجه السابقة، ويجوز أنْ يكون (ذلك) خبر مبتدأ محذوف أي: الأمرُ ذلك.

---

(1) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٧٠، حاشية الشهاب ٨ / ٣١٨، البحر المحيط: ٨ / ٤٢٣، الكشاف: ٤/٢١٥ - ٢١٦، تفسير القرطبي ٢٠٧/١٩، مشكل إعراب القرآن: ٤٥٦/٢.

(2) النازعات / ٤٠ - ٤١.

(3) الكهف / ١٠٦.

(4) انظر حاشية الشهاب: ٦ / ١٣٩، وانظر: تفسير القرطبي: ٦٧/١١، التبيان في إعراب القرآن: ٨٦٣/٢.

وانظر شواهد أخرى: الأعراف / ٤٢، ٧٠، يونس: / ٢٧، ٥٩، النور: ٥، غافر: ٣٥، الشورى: ٤٣.

٣ ـ حذف العائد المرفوع :

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذَّة: «إنَّ هذان لساحِران»[١]، بتشديد النون من (إنَّ) أيْ: إنَّ هذان لهما ساحران[٢].

---

(١) طـه / ٦٣.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة /١٣٩، وانظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٦٤ (حاشية الشيخ يس الحمصي).

# حذف العائد على اسم (إنَّ) وأخواتِها

جاء حذف هذا العائد في مواضع من التنزيل، ويكاد يكون هذا العائد المحذوف مجروراً إلاَّ في موضع واحد جاء فيه منصوباً، وهو قراءة الشذوذ: «ولكِنَّ أَنْفُسَهم يَظْلِمونَ»[1]، بتشديد (ولكنَّ) أيْ: ولَكِنَّ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمونَها، فحذف العائد، وقيل إنَّ حذفه قليل، وحسَّن حذفَهُ كونُه في الفاصلة[2].

ومن حذف العائد المجرور قوله تعالى: ﴿وما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إذا جاءت لا يُؤْمِنون﴾[3] أيْ: لا يُؤْمِنونَ بها[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالِحاتِ إنَّا لا نُضيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عملاً أولئك لهم جناتُ عَدْنٍ....﴾[5]: في خبر (إنَّ) الأُولى ثلاثة أقوال:

أ ــ أنْ يكون قوله ﴿أولئك لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ...﴾، فيكون ما بينهما معترضاً.

ب ــ أنْ يكون قوله ﴿إنَّا لا نُضيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَملاً﴾ على حذف العائد أي: منهم، فيكون ما عُدَّ خبراً مستأنفاً، ويجوز أنْ يقوم (مَنْ) مقام العائد.

---

(١) آل عمران / ١١٧.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ١٣٧٤، حاشية الشهاب: ٥٧/٣، البحر المحيط: ٣٨/٣.

(٣) الأنعام/١٠٩.

(٤) انظر البحر المحيط : ٤ / ٢٠٣.

(٥) الكهف / ٣٠ - ٣١.

جـ ـ أنْ يكون محذوفاً والتقدير: إنَّ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالِحات يجازيهم اللهُ بأعمالهم، ودلَّ عليه قوله: ﴿إنَّا لا نُضيعُ أَجْـرَ مَنْ أَحْسَنَ عَملاً﴾، ولا محوج إليه[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبونَ أَنَّما نُمِدُّهم بِهِ مِنْ مالٍ وبنينَ نُسارِعُ لَهُمْ في الخيراتِ بَلْ لا يَشْعُرُونَ﴾[2] أي: نُسارِعُ به[3].

---

(١) انظر: حاشية الشهاب ٦ / ٩٩، التبيان في تفسير القرآن:٣٢/٧، التبيان في إعراب القرآن:٨٤٥/٢، البحر المحيط: ١٢٢/٦، مشكل إعراب القرآن:٤١/٢، الكشاف: ٤٨٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن:١٠٧/٢، معاني القرآن للفراء: ٢/ ١٤٠.

(٢) المائدة / ٥٥ ـ ٥٦.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري الصفحة / ٧٣٣.

# حذف العائد في بدلي الاشتمال والبعض

قيَّد النحويون[١] هذين البدلين بعودِ ضميرٍ منهما على المبدل منه ملفوظاً أَوْ مقدَّراً. وذكر السيوطي[٢] أَنَّ من النحويين من لا يلتزم في هذين البدلين ضميراً، وذهب ابن مالك[٢] إلى أَنَّ وجوده أكثر من عدمه.

وفي التنزيل مواضع حذف فيها هذا الضمير، ومن حذفه في بدل البعض قوله تعالى: ﴿كَتَبَ على نفسه الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُم إلى يوم القيامةِ لا رَيْبَ فيه الذين خَسِروا أَنْفُسَهُم فَهُمْ لا يُؤْمِنون﴾[٣]: الظاهر في ﴿الذين خسروا أَنْفُسَهُم﴾ أَنّ يكون مبتدأ خبره ﴿فَهُمْ لا يُؤْمِنون﴾ على زيادة الفاء في خبر الموصول لأَنَّه يشبه اسم الشرط. وأجاز الزمخشري أَنْ يكون منصوباً على الذم. وأَجاز الأَخفش أَنْ يكون بدلاً من ضمير الخطاب في (لَيَجْمَعَنَّكُمْ)، وهو قول مردود عند المبرِّد لأَنَّ ضمير الخطاب لا يبدل منه، وليست المسألة كذلك لأَنَّ النحويين[٤] اشترطوا في إبدال الظاهر من ضمير الحاضر مخاطباً أَوْ متكلماً أَنْ يفيد إحاطة، والكوفيون لم يشترطوا ذلك.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح / ١٥٦ ـ ١٥٨، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٢٤/٣، المقرِّب: /٢٤٤، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢١٣/٥.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم)٢١٣/٥.

(٣) الأنعام / ١٢.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢١٧/٥ ـ ٢١٨، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٣٩/٢، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٤٨/٣، شرح الرضي على الكافية: ٣٤١/١.

وأَجاز ابن عطية أَنْ يكون بدلَ بعضٍ مِنْ كل على حذف الضمير، أَيْ: الذين خسروا أَنْفُسَهُم مِنْهُم[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿واختار موسى قَوْمَه سبعينَ رَجُلاً﴾[2]: الفعل (اختار) يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما غير صريح أي: واختار سبعينَ رجلاً مِنْ قَوْمِه. وأجاز قوم أَنْ يكون (قَوْمَه) المفعول الأَول و(سبعين) بدل بعض على حذف العائد، وفي الكلام حذف المفعول الثاني، وهو تكلف لا مُحْوِجَ إليـه[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُم في رسولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَـنْ كان يرجو اللهَ واليومَ الآخِرَ وذَكَرَ اللهَ كثيراً﴾[4]: ذكر الزمخشري[5]: أنَّ قوله ﴿لِمَنْ كانَ...﴾ بدل من (لَكُم) بإعادة الخافض من باب إبدال الظاهر من ضمير الخطاب كما مر. وأجاز الشهاب[6] أَنْ يكون بدل بعض على تقدير العائد أَيْ: لِمَنْ كان مِنكم يرجو اللهَ واليومَ الآخِرَ، والأَوَّل أظهر.

وأَجاز قوم أَنْ يكون ﴿لِمَنْ كان يرجو الله...﴾ في موضع النعت الثاني لـ (أُسْوَةٌ)، وأَنْ يكون معمولاً لها، والأَخير مردود عند قومٍ لأَنَّ المصدرَ الموصوف لا يعمل[7].

---

(1) انظر البحر المحيط: ٤ / ٨٣، حاشية الشهاب: ٤ / ٣٠.

(2) الأعـراف / ١٥٥.

(3) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٣٩٩، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٩٧، حاشية الشهاب: ٤/٢٢٣.

(4) الأحـزاب / ٢١.

(5) انظر الكشاف: ٣ / ٢٥٦.

(6) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ١٦٦، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٦٧، تفسير القرطبي: ١٤/١٥٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٥٥، البحر المحيط: ٧/٢٢٢.

(7) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٦٩ - ٧٠.

ومن حذف عائد بدل الاشتمال قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحابُ الأُخدودِ النارِ ذاتِ الوقودِ﴾[1]: (النار) بـدل اشتمال من (الأُخـدودِ) على حذف العائد، أيْ: منه، والأظهر أنْ تكون الألف واللام نائبتين عنه.

وأجاز الكوفيون أنْ يكون (النارِ) مجروراً على الجوار، وهو قول ظاهر بعيد عن التكلف. وأجاز أبو حيان[2] أنْ يكون بدل كل من كل على حذف مضاف أي: أُخدودِ النارِ.

وأجاز أبو البقاء[3] أنْ يكون التقدير: قُتِلَ أَصْحابُ الأُخدودِ ذي النارِ ذاتِ الوقودِ، ويظهر لي أنّه جعل (النارِ) صفة لـ(الأُخدودِ) على حذف مضاف.

ومنـه قولـه تعالى: ﴿ولله على النـاسِ حجُّ البيتِ مَنِ استـطاعَ إليه سبيلاً. . .﴾[4] في قوله ﴿مَنْ﴾ أوجه:

أ ـ أنْ يكون بدل كلٍّ من كل من (الناس)، أو بدل بعضٍ أوْ اشتمال على حذف العائد أي: من استطاع منهم، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ب ـ أنْ يكون خبر مبتدا محذوف أي: هُمْ مَنِ استطاع.

جـ ـ أنْ يكون في موضع نصب بفعل مضمر أي: أعني من استطاع.

د ـ أنْ يكون فاعلاً للمصدر (حج) المضاف إلى مفعوله أيْ: ولله على

---

(١) البـــروج / ٤ ـ ٥.

(٢) انظر البحر المحيط : ٨ / ٤٥، وانـظر: البيان في غـريب إعراب القـرآن:٢/٥٠٥، الكشـاف: ٤/٢٣٨، مشكل إعراب القرآن:٢/٤٦٧، حاشية الشهاب:٨/٣٤٣.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٨٠.

(٤) آل عمـــران / ٩٧.

الناسِ أنْ يحج مَنِ استطاعَ، وقد عدَّهُ أبو حيّان[٢] من باب الضرورة لأنَّه إذا اجتمع مصدر عامل وفاعل ومفعول يضاف المصدر إلى فاعله دون منصوبه، وهو قول أجازه الكسائي[١]، وأبو البركات بن الأنباري.[٢].

هـ ـ أنْ تكون (مَنْ) شرطية على أنَّ جواب الشرط محذوف أي: مَنِ استطاعَ إليهِ سبيلاً فلله عليه أنْ يحج، وهو تكلف لا ضرورة إليــه.

** .. ** .. ** .. **

---

(١) انظـر البحر المحيط : ٣ / ١١.

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ٢١٣، وانظر مشكل إعراب القرآن: ١/١٥٢، التبيان في إعراب القـرآن: ١/٢٨٢، معاني القـرآن للزجاج: ١/٤٥٦، تفسير القرطبي: ٤/١٤٦، الدر المصون ورقة/١٣٣٧.
وانظر شاهداً آخر : النــور / ٤٣.

# حذف العائد في جملة الجزاء

وفي التنزيل مواضع حذف فيها العائد المجرور، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُنَّ فإنَّ اللهَ مِنْ بعدِ إكراهِهِنَّ غفورٌ رحيم﴾[1]، أيْ: لهم[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإن كانوا إخوةً رجالاً ونساءً فللذَّكَرِ مثلُ حظِّ الأُنثيين...﴾[3] أي: فللذَّكَرِ منهم مثلُ حظِّ الأُنثيين[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فما استمتعتم به مِنْهُنَّ فآتوهن أُجورَهُنَّ فريضةً﴾[5]: قوله: ﴿فآتوهن أُجورَهُنَّ...﴾ في موضع الجزم على الجزاء، والعائد محذوف أي: من أَجْلِه إذا كانت (ما) واقعة على الاستمتاع، وإذا كانت واقعةً على النوع المستمتع به من الأزواج فالعائد ضمير المفعولات في (فآتوهن)[6].

* * *

---

(١) النـــور / ٣٣.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة / ٦٣٣.

(٣) النســـاء / ١٧٦.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٤١٤.

(٥) النســاء / ٢٤.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٣ / ٢١٨، الدر المصون ورقة / ١٦٥٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٥٠.
وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٩٧، النساء: ١٣٤، الأنفال: ١٣، إبراهيم: ٣٦، الحج: ٣٢، النمل: ٩٢، القصص: ٥، الروم: ٣٩، الشورى: ٤٣.

## حذف العائد في جملة الحال

وفي التنزيل مواضع حذف فيها العائد المنصوب والمرفوع والمجرور.

ومن حذف العائد المنصوب قوله تعالى: ﴿ذلكَ حُكْم اللهِ يَحْكُمُ بينَكُم واللهُ عليمٌ حكيم﴾[1]، أي: ذلِكَ حُكْمُ اللهِ يَحْكُمُه بينَكم، فحذفَ الضمير الذي في موضع نصب على المفعول المطلق[2].

ومن حذف العائد المرفوع قوله تعالى ﴿فنادَوْا ولاتَ حينَ مناصٍ﴾[3]، قوله: ﴿ولاتَ حينَ مناصٍ﴾ في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (فَنَادَوْا) والعائد مقدر أي: وهم لات حينَ مناصٍ، ويجوز أنْ يكون التقدير: ولاتَ حينَ مناصِهم[4].

أمّا حذفُ العائد المجرور فهو أكثَرُ شيوعاً في التنزيل ممّا مَرَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وذلك يومٌ مشهودٌ... يومَ يأتِ لا تكلّمُ نفسٌ إلّا بإذنه....﴾[5] أيْ: لا تَكَلَّمُ نفسٌ فيه إلّا بإذْنِهِ على أنّه في موضع الحال من الضمير في (مَشْهودٌ)[6].

---

(١) الممتحنة / ١٠.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول المطلق الصفحة / ٢٨٥.
(٣) ص / ٣.
(٤) انظر البحر المحيط: ٧ / ٣٨٤، حاشية الشهاب: ٧ / ٢٩٥.
(٥) هود / ١٠٣ ـ ١٠٥.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف العائد من جملة النعت الصفحة / ٤٩٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَها تَذهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كلُّ ذاتِ حَمْلٍ حَمْلَها وترى النّاسَ سُكارى وما هُمْ بسكارى...﴾[1]: قوله: ﴿تَذْهَلُ....﴾ وما عطف عليه في موضع الحال من ضمير المفعول في (تَرَوْنَها) على أنَّ العائد محذوف، أيْ: تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ فيها[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذِ الأَغْلالُ في أعناقِهِم والسلاسِلُ يُسْحَبونَ﴾[3]: قوله ﴿والسَّلاسِلُ﴾ معطوف على ﴿الأَغْلالُ﴾ على أنَّ الخبر ﴿في أعناقِهِم﴾، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره محذوف لدلالة ﴿في أعناقِهِم﴾ عليه، أي: والسلاسِلُ في أرْجُلِهِم، فيكون قوله ﴿يُسْحَبونَ﴾ في موضع الحال من الضمير المستكن في الخبر المحذوف ﴿في أرْجُلِهِم﴾، وفي الكلام حذف العائد أيْ: يُسْحَبونَ بها، والأظهر أنْ يكون ﴿يُسْحَبونَ﴾ في موضع الخبر على حذف العائد أيضاً[4].

* . * . * . . * *

---

(١) الحج / ٢.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٩٣١.

(٣) غافر / ٧١.

(٤) انظر : مشكل إعراب القرآن:٢ / ٢٦٧، التبيان في إعراب القرآن:١١٢٢/٢، البحر المحيط: ٤٧٥/٧، التبيان في تفسير القرآن: ٩٣/٩، تفسير القرطبي: ٣٣٢/١٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٣٤/٢، الكشاف: ٤٣٦/٣.
وانظر شواهد أخرى : المائدة : ٦٤، هود ٤١، طه : ١١١.

# حذف العائد من جملة النعت إلى المنعوت

وفي التنزيل مواضع حذف فيها العائد المنصوب والمجرور، ومن حذف العائد المنصوب قوله تعالى: ﴿رُبَما يودُّ الذين كفرُوا لَوْ كانوا مُسْلِمين﴾[1] (ما) في (ربما) كافة لها عن العمل، وهي زائدة، ويجوز أن تكون نكرة موصوفة أي: ربَّ شيءٍ يودُّه الذين كفروا، وفي الكلام حذف العائد أي: ربَّ شيءٍ يودُّه[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَنْ أَرْسَلْنا عليه حاصِباً وَمِنْهم مَنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنا بِهِ الأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنا. . . .﴾[3].

(مَنْ) في الآية يجوز فيها أَنْ تكون موصولة، وأَنْ تكونَ نكرةً موصوفة عند أبي البقاء[4]، فيكون ما بعدها في موضع النعت على حذف العائد من الجملة الأخيرة أي: مِنْهم مَنْ أَغْرَقْناه.

ومنه قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ قوماً ما أُنْذِرَ آباؤُهم فَهم غافلون﴾[5]، أي:

---

(١) الحجـر / ٢.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٣٠٩/١، التبيان في إعراب القرآن: ٧٧٦/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٣/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٣١٤/٦، تفسير القرطبي: ١/١٠، البحر المحيط: ٤٤/٥، حاشية الشهاب: ٢٨٣/٥.

(٣) العنكبـوت / ٤٠.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢ /١٠٣٣.

(٥) يـس / ٦.

لِتُنْذِرَ قوماً شيئاً أُنْذِرَهُ آباؤهم.[1].

ومن حذف العائد المجرور قوله تعالى: ﴿يومَ يأتِ لا تَكَلَّمُ نفسٌ إلاَّ بإذنه.....﴾[2]: قوله ﴿لا تَكَلَّمُ نفسٌ...﴾ في موضع النعت لـ(يومَ) على حذف العائد أي: فيه، وأجاز الحوفي[3] أنْ يكون في موضع الحال من ضمير اليوم في (مشهودٌ) في قوله تعالى: ﴿وذلك يوم مشهودٌ﴾[4]، أو من الضمير في (يأتي) على حذف العائد أيضاً[5].

ومنه قراءة عكرمة وغيره الشاذة ﴿حيناً تُريحونَ وحيناً تَسْرَحونَ﴾[6]، بالتنوين فيهما على أنَّ الجملتين الفعليتين نعتان، وفي الكلام حذف العائد، أي: فيه[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿واخشوا يوماً لا يَجزي والِدٌ عَنْ وَلَدِه.........﴾[8].

أي: يوماً لا يجزى فيه والِدٌ عَنْ وَلَدِه.[9].

* * * *

---

(1) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول الصفحة / ٢٥٨.
وانظر شواهد أُخرى: يس: / ٥٧، المنافقون / ٢، الفلق / ٢.

(2) هود / ١٠٥.

(3) انظر البحر المحيط: ٥ / ٢٦٢.

(4) هود / ١٠٣.

(5) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧١٣، الكشاف: ٢/٢٩٣، حاشية الشهاب: ١٣٧/٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٦٤/٦.

(6) النحل / ٦، وانظر شاهداً آخر الروم / ١٧.

(7) انظر البحر المحيط: ٥ / ٤٧٦.

(8) لقمان / ٣٣.

(9) انظر: البحر المحيط: ٧ / ١٩٤، الكشاف: ٣ / ٢٣٨.
وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢٣٤، يونس: ٤٥، الحجر: ٤٤، السجدة: ٢٠. ص ٤٩ - ٥٠، المزمل: ١٧، الإنسان: ١.

# حذف الموصول وبقاء صلته

أجاز الكوفيون والأخفش[1] وتَبِعَهم ابن مالك[2] حذف الموصول وبقاء صلته لتدل عليه، وقد قَيَّدَه ابن مالك بكونه معطوفاً على موصولٍ آخر.

ولعل ما في التنزيل من مواضع محمولة على حذف الموصول تعزز مذهب المجوِّزين، وإليك بعض هذه المواضع:

المائدة: ١٠٦، الرعد: ١٠، النحل: ٦٧، الفرقان: ٢٠، الشعراء: ٣٤، العنكبوت: ٢٢، ٤٥، فاطر: ١، ٢٨، الصافات: ١٦٤، الزمر: ٣٣، الحديد: ١، ١٨، الجمعة: ٥، الإنسان: ٢٠، البلد: ٣.

ولعل أهمَّ المواضع التي حذف فيها الموصول والتي يمكن أنْ يُقاسَ عليها ما يلي:

(١) إذا كان معطوفاً على موصول آخر.

(٢) إذا كان مفعولاً به.

(٣) فيما ظاهره أنَّ ما يمكن أنْ يكون صلة في موضع النصب على الحال.

(٤) فيما ظاهره أنَّه على حذف موصوف.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨١٥.
(٢) انظر شرح التسهيل: ٢٥٩.

**(١) إذا كان معطوفاً على موصول آخر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقولوا آمنَّا بالذي أُنزِلَ إلينا وأُنزِلَ إليكم...﴾[١] أي: بالذي أُنزِلَ إلينا وبالذي أُنزِل إليكم، وهي مسألة تصح على مذهب الكوفيين والأخفش وابن مالك الذي قيَّده بكونه معطوفاً على موصول آخر كما مر[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصِّدْق وصدَّقَ بهِ أولئك هُمُ المتَّقونَ﴾[٣]: قيل إنَّ المراد بـ ﴿والَّذي﴾ الرسول عليه السلام ومن تَبِعَه، وهو الظاهر، وقيل إنَّ الذي جاء بالصِّدْق الرسول والذي صدَّقَ به أبو بكر، وذكر الشهاب[٤]، أنَّ ذلك يقتضي حذف الموصول وإبقاء صلته أي: والذي جاء بالصدق والذي صدَّقَ به، ويضعِّف هذا القول الإخبار عنه بالجمع ﴿أولئك هم المتقون﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ المُصَّدِّقينَ والمُصَّدِّقات وَأَقْرَضوا اللهَ قرضاً حسناً يضاعَفُ لهم ولهم أَجْرٌ كريم﴾[٥]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[٦] أنَّ قوله ﴿وأقرضوا﴾ معطوف على معنى الفعل في ﴿المُصَّدِّقين﴾ لأنَّ الألف واللام موصول واسم الفاعل بمعنى (اصَّدَّقوا)، وهو قول أبي علي الفارسي[٧]، ولم يجوِّز النحويون عطفه على ﴿المُصَّدِّقين﴾ لأنَّه صلة الموصول الحرفي

---

(١) العنكبوت: ٤٦.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨١٥، شرح التسهيل: ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٣) الزمر: ٣٣.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٣٣٩/٧، وانظر تفسير القرطبي: ١٥ / ٢٥٦.

(٥) الحديد: ١٨.

(٦) انظر الكشاف: ٦٥/٤.

(٧) انظر البحر المحيط: ٢٢٣/٨، الكشاف: ٦٥/٢.

وقد فصل بينهما بمعطوف، وهو (والمُصَّدِّقات) وقيل إنَّ ذلك يصح على زيادة الألف واللام في ﴿والمُصَّدِّقاتِ﴾، فيكون معطوفاً على الصِّلة من غير فاصل لأنَّ (وَمُصَّدِّقاتٍ) يكون معطوفاً على الصلة أيضاً، ولم يُجَوِّزْ أيضاً عطفه على صلة (أل) لاختِلاف الضمائر تذكيراً وتأنيثاً، وتصح المسألة على تقدير حذف الموصول وبقاء صلته أي: إنَّ المُصَّدِّقين والمصَّدِّقاتِ والذين أقرَضوا.

وجوَّز بعض النحويين أنْ يكون (والمُصَّدِّقات) منصوباً بفعل مقدَّر على أنْ يكون الفعل ومعموله معترضاً كما في (حاشية الشهاب)[1]، وهو عند الشهاب من باب تخريج الكلام المعجز على خلاف الظاهر.

ويجوز أنْ يكونَ معطوفاً على مجموع صلة (المُصَّدِّقينَ والمصَّدِّقاتِ) لجعلهما بمنزلة شيء واحد، وهو تأويل بعيد عند الشهاب.

وقيل إنَّ قوله (وأقْرَضوا) معترِضٌ بين ﴿إنَّ﴾ وخبرها. ولعلي أرى من الضروري القياس على ما في التنزيل لأنَّ ظاهر النص القرآني يجيز العطف على صلة (أل) من غير التفات إلى منع النحويين لذلك بسبب الفصل بين أجزاء الصلة. ويمكن أيضاً حمل الكلام على مذهب الأخفش[2] في أنَّ (أل) حرف تعريف لا موصول، وهو قول بيِّن بعيد عن التكلف أيضاً.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَبَّحَ للهِ ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم﴾[3]: ذكر مكي بن أبي طالب[4] أنْ التقدير: سبَّحَ لله ما في

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٨/١٥٩، وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٢٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٠٩.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٢٩١.

(٣) الحديد: ١.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٥٦.

السموات وما في الأرض، فحذف (ما) على أنَّها نكرة موصوفة، وقد قامت صفتها مقامها، وذكر أنَّه لا يحسن أن تكون موصولة لأنَّ البصريين يمنعون ذلك، ويمكن أيضاً حمل الكلام على مذهب الكوفيين والأخفش، فيكون في الكلام حذف الموصول وبقاء صلته. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ووالِدٍ وما وَلَدَ﴾[1]: (ما) مصدريَّة، ويجوز أنْ تكون موصولة، وذكر ابن عباس[2] أنَّها نافية، ولا يصح ذلك إلاَّ على حذف اسم موصول أي: ووالد والذي ما ولد.

**(٢) إذا كان مفعولاً به:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا رأيت ثَمَّ رأيْتَ نعيماً وَمُلْكاً كبيراً﴾[3]: (رأيت) الأوَّل عند أكثر البصريين غير متعد على أنَّه منزَّلٌ منزلة اللازم، وذهب الفراء[4] والأخفش[5] إلى أنَّ (ثَمَّ) ظرف المكان صلة لموصول محذوف: أي: وإذا رأيْتَ ما ثَمَّ، وهي مسألة لا تصح عند البصريين والزجاج[5] والزَّمخشري[6] لأنَّ فيه حذفَ الموصول وبقاء صلته.

ويجوز أنْ يكون المفعول محذوفاً على أنَّ (ثَمَّ) ظرف مكان أيضاً أي: وإذا رأَيْتَ أشياء ثَمَّ رأيْتَ نعيماً[7].

---

(١) البلد: ٣.

(٢) انظر تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: ٥١١. وانظر: البحر المحيط: ٨/٤٧٥ تفسير القرطبي: ٢٠/٦١، معاني القرآن للفراء: ٣/٢٦٤.

(٣) الإنسان: ٢٠.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/٢١٨.

(٥) انظر البحر المحيط: ٨/٣٩٩.

(٦) انظر الكشاف: ٤/١٩٩.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٨/٣٩٩، حاشية الشهاب: ٨/٢٩٠، تفسير القرطبي: ١٩/١٤٤، التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٢١٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٣٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٨٣.

ويظهر لي أنَّ جَعْلَ الفعلِ لازماً أقلُّ تكلفاً ولأنَّ الحذف خلاف الأصل.

**(٣) فيما ظاهره أنَّ ما يمكن أنْ يكون صلة في موضع النصب على الحال:**

ومن ذلك قراءة الضحاك وغيره الشاذة: ﴿الحمدُ لله فَطَرَ السموات والأرضَ جاعِلِ الملائكةِ رُسُلاً...﴾[١] على أنَّ ﴿فَطَرَ﴾ فعل ماض ونصب ﴿السموات والأرضَ﴾: القراءة محمولة على حذف الموصول عند أبي الفضل الرازي[٢] في أحد قوليه أي: الحمدُ لله الذي فَطَر السمواتِ والأرض.

ويجوز أنْ يكون في موضع نصب على الحال على إضمار (قد) عند النحويين، وأنْ يكون في موضع رفع على أنَّه خبر مبتدأ محذوف أي: هو فَطَرَ، وهو الأحسن عند أبي حيان[٢]، ويظهر لي أنَّ حذف الموصول أكثر دلالة على المعنى وأكثر مراعاةً لقراءة الجمهور.

ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الحمارِ يَحْمِلُ أسْفاراً...﴾[٣]: الظاهر في قوله ﴿يَحْمِلُ أسفاراً﴾ أنْ يكون في موضع الحال من الحمار والعامل فيها ما في (مثل) من معنى المماثلة، وهو الظاهر، وأجاز أبو القاسم الزمخشري[٤] أنْ يكون في موضع النعت له، وهو من باب قول رجل من بني سلول:[٥]

ولقد أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّني  فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني

---

(١) فاطر: ١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٩٧/٧، وانظر تفسير القرطبي: ٣١٩/٤.

(٣) الجمعة: ٥.

(٤) انظر الكشاف: ١٠٣/٤.

(٥) هو من الكامل، انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٣٨، خزانة الأدب: ١٧٣/١، ٥٢٨، ١٦١/٢، ١٦٦، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٣٦/٣، ١٠٤/٤، أوضح المسالك: ٣٠٦/٣، الاصمعيات الاجمعية: ٣٨.

فقوله (يَسُبُّني) في موضع النعت لـ (اللئيم) في المعنى لأنَّ التعريف غير مقصود، فهو تعريف لفظي لا يفيد التعيين.

وذكر أبو البركات بن الأنباري[1] أنَّ قوله ﴿يَحْمِل﴾ صلة موصول محذوف أي: كمثل الحمار الذي يحمل أسفاراً.

ومنه قوله تعالى: ﴿قال للملأ حولَهُ إنَّ هذا لساحِرٌ عليم...﴾[2] (حوله) متعلق بمحذوف على أنَّه حال أي: كائنين حوله، وذكر أبو البقاء[3] أنَّه صلة موصول محذوف على المذهب الكوفي: أي: قال للملأ الذي حولَهُ. وذكر أبو حيَّان[4] أنَّ الكوفيين يجعلون (الملا) موصولاً، فكأنه قيل: قال للذي حولَهُ، وهو الظاهر لأنَّ ما في (همع الهوامع) يعزز ما ذهب إليه أبو حيان: (وزعم الكوفيون أنَّ الأسماء المعرفة بـ (أل) يجوز أنْ تستعمل موصولة...)[5].

### (٤) فيما ظاهره أنَّه على حذف موصوف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِنَ الناسِ والدوابِّ والأنعامِ مُخْتَلِفٌ ألوانُه...﴾[6] أي: صنف مختلف ألوانه. وأجاز أبو بكر بن عياش[7] أنْ يكون المحذوف اسماً موصولاً أي: ما هو مُخْتَلِفٌ ألوانُه، فحذف الموصول وصدَّر صلته ولا محوج إليه.

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣٧/٢، وانظر: البحر المحيط: ٢٦٦/٨، تفسير القرطبي: ٩٥/٨، مشكل إعراب القرآن: ٣٧٧/٢، معاني القرآن للفراء: ١٥٥/٣.

(٢) الشعراء: ٣٤.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٩٥/٢، وجاء فيه: «وقال الكوفيون: الموصوف محذوف أي: الذين حوله...». ويظهر لي أنَّه تحريف لم يتنبه إليه المحقق.

(٤) انظر البحر المحيط: ١٥/٧، وانظر حاشية الشهاب: ١١/٧، الكشاف: ١١١/٣.

(٥) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٩٢/١.

(٦) فاطر: ٢٨.

(٧) انظر تفسير القرطبي: ٣٤٢/١٤.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما مِنّا إلاّ له مقامٌ معلوم﴾[1] أي: وما منا إلاّ مَنْ لَهُ مقامٌ معلوم[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّ لكم في الأنعام لَعِبْرةً نسقيكم مِمّا في بطونه... ومِنْ ثَمراتِ النخيلِ والأعنابِ تَتَّخِذُون منه سكَراً ورزقاً حَسناً إنَّ في ذلك لآيةً لِقومٍ يَعْقِلونَ﴾[3]. الظاهر عند أبي حيّان[4] أنْ يتعلق قوله ﴿ومن ثمراتِ النخيل...﴾ بـ ﴿تَتَّخِذونَ﴾ وكُرِّرَتْ (مِنْ) للتأكيد، وكون الضمير في (منه) مفرداً إما أنْ يكون على حذف مضاف أي: ومن عصير ثمراتِ النخيلِ والأعناب، وإمّا على معنى (الثمراتِ) وهو الثمر.

ويجوز أنْ يتعلق بـ ﴿نُسْقِيكُمْ﴾ محذوفاً دلَّ عليه المذكور، ومن النحويين من قدَّر: خلق أو (جَعَل)[5].

ويجوز أنْ يكون في موضع الخبر لـ (ما) الموصولة المحذوفة والتي صلتها ﴿تتَّخِذون...﴾ أو في موضع الخبر لموصوف محذوف أي: ومن ثمرات النخيل ثمرٌ تتَّخِذُون منه سكراً، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[6].

---

(١) الصافات: ١٦٤.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف البدل الصفحة: ٣٩٣.
(٣) النحل: ٦٦ / ٦٧.
(٤) انظر البحر المحيط: ٥/٥١٠.
(٥) انظر البحر المحيط: ٥/٥١٠، وانظر: حاشية الشهاب: ٥/٣٤٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٠، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٠١، تفسير القرطبي: ١/١٢٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠١. وانظر شواهد أخرى: الرعد: ١٠، الفرقان: ٢٠، العنكبوت: ٢٢.
(٦) انظر الكشاف: ٢/٤٠٦.

## حذف الموصوف

لقد أفرد ابن هشام[1] في (المغني) مكاناً خاصًا لهذه المسألة، ولكنه لم يستوفِ ذكر المواطن التي حذف فيها الموصوف في التنزيل، ويمكن حصر ما ذكره من شواهد في المواطن التالية:

(١) حذف موصوف لفظتي (قليلا) و(كثيراً).

(٢) حذف الموصوف فيما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه.

(٣) حذف الموصوف وإقامة الجملة أو شبه الجملة مقامه.

وجاء حديث ابن جني في (الخصائص)[2] عن هذه المسألة أكثر تفصيلاً وتقعيداً مما في (المغني). وذكر ابن جني أنَّ حذف الموصوف في الشعر أكثر منه في النثر لأنَّ القياس يكاد يحظره في النثر، وذلك لأنَّ الصفة في الكلام على ضربين إمَّا للتخليص والتخصيص، وإمَّا للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار، ولذلك لم يلق الحذف به، ويذكر ابن جنّي أنّه قد يكون في حذفه الباس كقولنا: مررتُ بطويلٍ، فالطويل قد يكون إنساناً وقد يكون رُمْحاً أَوْ ثوباً وغير ذلك.

وينتهي إلى أنّه متى قام الدليل على حذفه جاز الحذف، وكلّما استبهم

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨١٦ ـ ٨١٨.
(٢) انظر الخصائص: ٢/٣٦٦ ـ ٣٧٠.

الموصوف كان حذفه غيرَ لائق. ويعزز ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنَّ بعض الصفات لا يمكن حذف موصوفها كالموصوف بالجملة كقولنا: مررتُ برجُل قامَ، وينتهي أيضاً إلى أنَّ الجملة أو شبهها إذا كانت صفة لا يصح حذف موصوفها لأنَّ الجملة أو شبهها لا تقوم مقام الفاعل لأنَّ الفاعل لا يحذف.

وذكر الزركشي[1] أنه يشترط في حذفه أمران: أحدهما أنْ تكون الصفة خاصة بالموصوف حتى يحصل العلم بالموصوف والثاني: أنْ يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي كقوله تعالى: ﴿والله عليمٌ بالمتقين﴾[2] وقوله: ﴿والله عليمٌ بالظَّالمين﴾[3].

وذكر ابن عصفور[4] أنَّه يشترط في حذفه أن يكون مما يجوز حذفه، وما جاء على خلاف ذلك فهو من باب الضرورة. وجاء في (شرح التصريح على التوضيح)[5] أنَّه يكثر حذف المنعوت إنْ عُلِمَ.

وبعد فلقد قمت باستقصاء ما في التنزيل من مواطن حذف فيها المنعوت فوجدتها كثيرة جداً، ويكفيك دليلاً على ما أذهب إليه ما جاء في سورة البقرة[6] من حذفه، ولقد وجدت أيضاً أنَّ حذف المنعوت بمفرد أو

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/٢٥٤.

(٢) آل عمران: ١١٥.

(٣) البقرة: ٩٥.

(٤) انظر المقرب: ٢٢٧.

(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/١١٨، وانظر: شرح المفصَّل لابن يعيش: ٣/٦٠، الأشباه والنظائر: ٤/٢٣١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٨٦، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٨٦.

(٦) انظر البقرة: ٤، ١٧، ٢٥، ٣٥، ٤١، ٦٢، ٧٣، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ١٠٤، ١٠٨، ١٠٩، ١١٣، ١١٨، ١٢١، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٦، ١٥١، ١٥٥، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢١٤، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٢.

شبه جملة والذي في موضع نصب يكاد يستولي على جميع المواضع في التنزيل، ويكفي أن أدوّن ما في سورة البقرة من مواطن[1]. أما حذف الموصوف المرفوع فهو قليل جداً ويكفيك دليلاً ما جاء في سورة البقرة، إذْ لم يحذف الموصوف المرفوع فيها والذي صفته شبه جملة إلاَّ في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿لَهُ فيها مِنْ كُلِّ الثمراتِ﴾[2]: ﴿لَهُ﴾ في موضع رفع على أنّه خبر مبتدأ موصوف محذوف أي: له رزقٌ مِنْ كل الثمرات. ويجوز أنْ تكون (مِنْ) زائدة على مذهب الأخفش[3].

وسأحاول في هذا البحث أنْ أُدوِّن أهمَّ المواضع التي يكثر فيها حذف الموصوف وهي مواضع يمكن أن يقاس عليها لشيوعها ولعل أهمَّها ما يلي:

(١) إذا كان موصوفاً بنعت مفرد يمكن الاستغناء به عن موصوفه لأنَّ سياق النص يدل عليه.

(٢) إذا كان الموصوف مرفوعاً ومنعوتاً بجملة أو شبهها.

(٣) حذف الاسم غير المرفوع والموصوف بشبه جملة.

(٤) حذف الموصوف بزمان أوْ مكان.

(٥) حذف الموصوف بكاف التشبيه.

(٦) حذف الموصوف فيما ظاهره النصب بالقول.

---

(١) انظر حذف الموصوف بمفرد والذي في موضع نصب: البقرة :٢٥، ٦٢، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ١٠٤، ١٠٩، ١٢١، ١٢٦، ١٥٨، ١٨٠، ١٨٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٧٤.
وانظر حذف الموصوف بشبه جملة والذي في موضع نصب: البقرة، ١٣، ١٧، ٧٣، ٩٠، ٩٦، ١٠٨، ١١٣، ١١٤، ١١٨، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٦، ١٥١، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٦٤، ٢٧٥، ٢٨٢.

(٢) البقرة: ٢٦٦.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٩٥٤، التبيان في إعراب القرآن ١/٢١٧.

(٧) إذا نابت صفته عنه في باب المفعول المطلق.

(٨) فيما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه.

(٩) اقتضاء الأصل النحوي له.

**(١) إذا كان موصوفاً بنعت مفرد يمكن الاستغناء به عن موصوفه لأنَّ سياق النص يدل عليه.**

وهو يشيع في القرآن في مواضع يصعب حصرها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وبالآخرة هم يوقنون﴾[١] أي: وبالدارِ الآخرة[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالِحات...﴾[٣] أي: الأعمال الصالحاتِ.

ومنه قوله تعالى: ﴿والخامِسَة أنَّ لعنةَ اللهِ عليه...﴾[٤] أي: والشهادةُ الخامِسَةُ.[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿فاسأل به خبيراً﴾[٦] أي: إنساناً خبيراً[٧]. ومنه قوله تعالى: ﴿والنازِعات غرقاً والناشِطاتِ نشطاً والسابحاتِ سَبْحاً فالسابِقاتِ سَبْقاً فالمدبِّراتِ أمْراً﴾[٨]: الموصوفات المقسم بها محذوفات أقيمت صفاتُها

---

(١) البقرة: ٤.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٩. تفسير ابن عطية: ١/١٤٩ الكشاف: ١/١٣٧.
(٣) البقرة: ٢٥.
(٤) النور: ٧.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٦٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/١١٩ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٩٣.
(٦) الفرقان: ٥٩.
(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٠٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٣٥.
(٨) النازعات: ١ ـ ٥.

مقامها،وفي تقديرها خلاف مبسوط في كتب التفسير والإعراب[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولَعَبْدٌ مؤمِنٌ خيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[2] أي: خَيْرٌ من عبدٍ مُشْرِكٍ[3].

ولست أريد أنْ أمضي في ذكر مزيدٍ من الأمثلة لأنَّ هذه المسألة تتراءى للقارىء في مواضع كثيرة جداً، ولست أميل في هذه المسألة إلى تقدير الموصوف، لأنَّ الصفة تغني عنه، وإنني لأذهب إلى جعل هذه الصفات من باب ما يجري مجرى الأسماء كالفقيه والقاضي[4] فلا محوج إلى تقدير موصوف.

**(٢) إذا كان الموصوف مرفوعاً ومنعوتاً بجملة أو شبهها:**

ولم يرد في التنزيل منه إلاَّ مواضع قليلة، وقد قيَّد النحويون حذفه في هذه المسألة بكونه بعض ما قبله من مجرور بـ (مِنْ) أوْ (في)، وما جاء على خلاف ذلك فهو من باب الضرورة[5].

ويظهر لي أنَّ السيوطي لم يخصر هذه المسألة في المرفوع بل جعله قيداً للموصوف المنصوب والمجرور والمرفوع: «ويقام نعته مقامه إنْ لم يكن ظرفاً أو جملة بأنْ كان مفرداً كما مثَّلْنا لتصح مباشرته لما كان المنعوتُ يباشِرُه أو كان هما أي ظرفاً أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن) نحو: ﴿وإنْ مِنْ أهلِ الكتابِ إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِه﴾[6]: أي وإنْ أحدٌ، ﴿ومنَّا دونَ

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٨/٤١٩، تفسير القرطبي: ١٩ / ١٩١، التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٢٥٢، الكشاف: ٤/٢١٢.

(٢) البقرة: ٢٢١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٧١٢، البحر المحيط: ٢/١٦٤، الكشاف: ١/٣٦١.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٨٦.

(٥) انظر التفصيل في هذه المسألة فيما جاء في هذا البحث من حذف البدل الصفحة: ٣٩٣.

(٦) النساء: ١٩٥.

ذلك﴾[1] أي: قَوْمٌ دونَ...»[2]. ولست أتفق معه فيما ذهب إليه لأنَّ في القرآن فيضاً غزيراً من الآيات القرآنية حذف فيها الموصوف بشبه جملة وليس ببعض مجرور بـ (مِنْ) أو (في)، ومنه قوله تعالى: ﴿فكُلوا مِمَّا امْسَكْنَ عليكم﴾[3] أي: شيئاً مِمَّا أمسكنه عليكم، ويجوز أنْ تكون (مِنْ) زائدة على مذهب الأخفش والأول أظهر لأنَّ (مِنْ) تبعيضية، وذكر أبو حيان أنَّ كون (مِنْ) زائدة قول ضعيف لأنَّ ذلك يدل على جواز الأكل سواء أكلَ الجارِحُ منه أمْ لَمْ يأكل[4].

ويظهر لي أنَّ الصحيح ما ذهب إليه أبو حيان وأبو علي الفارسي[5]، إذْ جعلا هذا القيد للموصوف المرفوع.

ومما جاء فيه الموصوف المرفوع محذوفاً قوله تعالى: ﴿وما مِنَّا إلَّا له مقامٌ معلومٌ﴾[6]: ذهب الزمخشري إلى أنَّ قوله ﴿لَهُ مقامٌ معلومٌ﴾ نعتٌ لمبتدأ موصوف محذوف[7]، أي: وما مِنَّا إلَّا أَحَدٌ له مقامٌ معلومٌ.

ومن حذف المرفوع الموصوف بجملة قوله تعالى: ﴿ومن الذين هادوا سمَّاعون للكذب سمَّاعون لقومٍ آخرين لم يأتوكَ يُحَرِّفونَ الكلِمَ مِنْ بعدِ مواضِعه...﴾[8]: قوله ﴿لَمْ يأتوكَ﴾ في موضع النعت لـ (قومٍ)، ويجوز في قوله ﴿يُحرِّفون الكلم...﴾ أنْ يكون في موضع النعت الثالث لـ (قومٍ) أو في موضع النعت لـ (سمَّاعون) أو في موضع الحال من الضمير فيه،

---

(١) الجن: ١١.
(٢) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/١٨٦.
(٣) المائدة: ٤.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٤/٤٣٠، تفسير القرطبي: ٦/٧٣.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف البدل الصفحة: ٣٩٣.
(٦) الصافات: ١٦٤.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف البدل الصفحة: ٣٩٣.
(٨) المائدة: ٤١.

ويجوزَ أَنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هم يُحرِّفون الكَلِمَ، وقيل إنَّه في موضع النعت لموصوف محذوف أي: هم قومٌ يحرِّفون، ولا ضرورة إليه[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الذين قالوا إنَّا نَصارى أَخَذْنا ميثاقَهُم فَنَسُوا حظًّا مما ذُكِّروا به...﴾[2]: قوله ﴿مِنَ الذين﴾ يتعلق بـ ﴿أَخَذْنَا﴾، ويجوز فيه أنْ يكون في موضع الخبر لمبتدأ محذوف موصوف بـ ﴿أَخَذْنا...﴾، والتقدير: ومِنَ الذين قالوا إنَّا نصارى قوم أَخَذنا ميثاقَهُم.

ويجوز أنْ يكون المبتدأ المحذوف اسماً موصولاً صلته ﴿أخذنا ميثاقَهُم..﴾ أي: ومن الذين قالوا إنَّا نصارى من أَخَذْنا ميثاقَهُم، وهو قول الكوفيين. وقيل إنَّه معطوف على (منهم) في قوله تعالى: ﴿ولا تزالُ تَطَّلِعُ على خائنةٍ منهم إلاَّ قليلاً منهم...﴾[3]، وأوَّل الأقوال أظهَرُها[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومِمَّن حَوْلَكُم مِنَ الأعراب منافقونَ ومِنْ أهلِ المدينة مَرَدُوا على النِّفاقِ﴾[5]: الظاهر في قوله ﴿وَمِنْ أَهْلِ المدينة﴾ أَنْ يكون معطوفاً على قوله ﴿ومِمَن حَولكم﴾، فيكون قوله ﴿مَرَدُوا على النفاق﴾ مستأنفاً أو في موضع الصفة لـ(مُنافِقونَ) على أنَّ فيه إجازة الفصل بين الصفة والموصوف. ويجوزَ أنْ يكون في موضع النعت لمبتدأ موصوف محذوف أي: ومن أهلِ المدينة قومٌ مردوا على النفاق. وذهب الزجاج إلى أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً أي: وَمِمَّنْ حولكم من الأعراب منافقون مرَدُوا على النفاق ومِنْ أهْلِ المدينة، وهو تكلف لا محوجَ إليه لأنَّ

(١) انظر: البحر المحيط: ٤٨٨/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٤٣٧/١، الدر المصون ورقة: ١٩٦٩، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٩/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٩٢/١.

(٢) المائدة: ١٤.

(٣) المائدة: ١٣.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ١٩٢٥، البحر المحيط: ٤٤٦/٣، حاشية الشهاب ٢٢٥/٣، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٣/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٧/١.

(٥) التوبة: ١٠١.

فيه تفكيكاً للنص القرآني[1].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ومِنْ ثمراتِ النخيلِ والأعنابِ تَتَّخِذُونَ مِنْه سَكَراً﴾[2]: الظاهر في قوله ﴿ومِنْ ثمراتِ النخيلِ﴾ أنْ يتعلق بقوله ﴿تتَّخِذُونَ﴾، ويجوز أنْ يتعلق بـ ﴿نُسْقيكم﴾ في قوله تعالى: ﴿نُسْقيكم مِمَّا في بُطونِهِ﴾[3]. ويجوز أنْ يكون في موضع الخبر لمبتدأ موصوف محذوف والتقدير، ومِنْ ثَمراتِ النخيلِ ثَمَرٌ تَتَّخِذونَ منه سكراً، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[4] والحوفي[5].

ومِمَّا حذف فيه المرفوع الموصوف بشبه جملة قوله تعالى: ﴿وأنَّا مِنَّا الصَّالحونَ ومِنَّا دونَ ذلكَ﴾[6] أي: قومٌ دونَ ذلكَ[7].

ولم يجوِّز النحويون حذف الموصوف في قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبأِ المُرْسَلينَ﴾[8]، لأنَّه لو صحَّ عندهم ذلك لكان في الكلام حذف الفاعل، وهي مسألة لا يجيزها البصريون، وتقدير الكلام على حذفه: ولقد جاءك نَبأٌ مِنْ نَبأِ المُرْسَلينَ، والظاهر عندهم أنْ يكون الفاعل ضميراً مستتراً وشبه الجملة في موضع الحال منه[9].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥/٩٣، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٢٨٩، حاشية الشهاب: ٤/٣٨٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٥٧.

(٢) النحل: ٦٧.

(٣) النحل: ٦٦.

(٤) انظر الكشاف: ٢/٤١٦.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥/٥١٠، حاشية الشهاب: ٥/٣٤٧، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٠، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٠١، تفسير القرطبي: ١٠/١٢٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٠١.

(٦) الجن: ١١.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٨/٣٤٩، الكشاف: ٤/١٦٩، حاشية الشهاب: ٨/٢٥٧.

(٨) الأنعام: ٣٤.

(٩) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/١١٨.

(٣) **حذف الاسم غير المرفوع والموصوف بشبه جملة:**

ويكثر هذا الحذف في التنزيل ولعلَّ كون الموصوف المحذوف مفعولاً به يكاد يستولي على ما في التنزيل من مواضع حذف فيها الاسم الموصوف بشبه جملة وغير المرفوع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حلالاً طيباً...﴾[١]: ﴿حلالاً﴾ مفعول به لـ ﴿كُلُوا﴾ وهو الظاهر، وعليه فقوله ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ﴾ في موضع الحال منه. ويجوز أنْ يكون ﴿حلالاً﴾ حالاً من الاسم الموصول في ﴿مِمَّا رَزَقَكُمْ﴾ فيكون قوله ﴿مِمَّا رزقكم﴾ في موضع النعت لموصوف محذوف، وهو المفعول به أي: شيئاً مما رزقكم الله، ويجوز أنْ تكون ﴿مِنْ﴾ زائدة على مذهب الأخفش[٢]، ولا محوج إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بئسما اشْتَرَوْا به أَنْفُسَهم أنْ يكفروا بما أَنْزَل اللهُ بغياً أنْ يُنَزِّل اللهُ مِنْ فضلِهِ على مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ...﴾[٣] يجوز في قوله ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ أنْ يكون في موضع النعت لمفعول محذوف أي: شيئاً مِنْ فضله، ويجوز أنْ تكونَ ﴿مِنْ﴾ زائدة على مذهب الأخفش[٤].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فليسَ عليكم جُناحٌ أنْ تقصُروا مِنَ الصَّلاة[٥]﴾. أي: أنْ تَقْصُروا شيئاً مِنَ الصلاة، ويجوز أنْ تكون (مِن) زائدة.[٦]

---

(١) المائدة: ٨٨.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ٢١٠٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥٦، الكشاف: ١/٦٤٠.

(٣) البقرة: ٩٠.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ٤٢١، البحر المحيط: ١/٣٠٧.

(٥) النساء: ١٠١.

(٦) انظر شواهد أخرى: البقرة: ٣٥، ١٥٥، المائدة: ١٦٤، الأعراف: ١٠١، الأنفال: ٦٩، النحل: ٦٩، ٧٢، ١١٤. الحج: ٢٣.

ولعل ما ألجأ النحويين إلى تقدير منصوب موصوف بشبه الجملة أنَّ الفعل المتعدي لا بُدَّ له من مفعول صريح، وهذا المفعول الصريح إمَّا أنْ يكون موصوفاً محذوفاً وإمَّا أنْ يكون الخافض زائداً على مذهب الأخفش. وإنني لأميل في هذه المسألة إلى جعل الجار والمجرور مفعولاً به على أنَّ (مِنْ) تبعيضية سادة مسد ذلك المحذوف من غير نيته أو تقديره.

**(٤) حذف الاسم الموصوف بزمانٍ أو مكان:**

يشيع في التنزيل في مواطن كثيرة حذف الموصوف بزمان أو مكان، ويكاد يكون هذا الموصوف المحذوف منصوباً في أكثرها، وهو إمَّا أنْ يكون مصدر الفعل العامل وإمَّا أنْ يكون زماناً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ لَعَنَهُم اللهُ بكفرهم فقليلاً ما يُؤمِنونَ﴾[١]: ﴿قليلاً﴾ نعت لمصدر محذوف أي: فإيماناً قليلاً، أو لزمان محذوف: فزماناً قليلاً، ويجوز أنْ يكون منصوباً على نزع الخافض أيْ: فبقليلٍ، وأَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل (يُؤْمِنون) أو مِنْ ضمير ذلك المصدر المحذوف[٢]، والقول الأوَّل أظهر. و(ما) في جميع هذه الأوجه زائدة، وأجاز قوم أنْ تكون مصدريَّة على أنَّ المصدر المؤوَّل منها ومِمَّا في حيِّزها فاعل لـ (قليلاً)، و(قليلاً) حال لمعمول محذوف والتقدير: لعنَهم الله فأُخِّروا قليلاً إيمانُهم، وهو قول ابن الحاجب، وهو تكلُّف لا محوج إليه، وأجاز آخرون أنْ تكون نافية و (قليلاً) نعت لمصدر محذوف أوْ زمان محذوف. وذكر ابن هشام[٣] أنَّ ذلك مردود بأنَّ (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأنَّها لها الصدر، وذكر أنَّ ذلك يسهل شيئاً ما على تقدير

---

(١) البقرة: ٨٨.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٤١٣، البحر المحيط: ١/٣٠٦، التبيان في إعراب القرآن ٨٩/١.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤١٦ ـ ٤١٧.

(قليلاً) نعتاً للظرف، والظروف يُتَسَعُ فيها.

ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿قليلاً ما تَذَكَّرونَ﴾[1] أي: تَذَكُّراً قليلاً أو زماناً قليلاً[2].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَهِّلْهُم قليلاً﴾[3] أي: تمهيلاً قليلاً أوْ: زماناً قليلاً[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَكَثَ غيرَ بَعيدٍ...﴾[5] أي: مكثاً غير بعيد أو: وقتاً غيرَ بعيد[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الجنَّةُ للمتَّقينَ غيْرَ بعيدٍ﴾[7] أي: مكاناً غيرَ بعيدٍ أوْ إزْلافاً غيرَ بعيد، ويجوزَ أنْ يكون (غيرَ) حالاً من الجنة[8].

وقد يكون الزمان وصفاً لزمانٍ محذوف فقط، والقول نفسه بالنسبة للمكان، ومِنَ الأوَّل قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الذينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قريباً﴾[9] أي: زماناً قريباً[10].

---

(١) النمل: ٦٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٥٤/٧؛ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٢٦.

(٣) المزمل: ١١.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٤٨/٢، حاشية الشهاب: ٢٦٧/٨ مشكل إعراب القرآن: ٤٢٠/٢، وانظر شواهد أخرى على حذف الموصوف بزمان. البقرة: ١٢٦، النساء: ٤٦، ١٤٢، ١٥٥، الأعراف: ٣، ١٠، الأنفال: ٤٣، التوبة: ٨٢، الإسراء: ٨٥، المؤمنون: ٧٨. النمل: ٦٢، السجدة: ٩، الزمر: ٨، الدخان: ١٥، الفتح: ١٥.

(٥) النمل: ٢٢.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن: ١٤٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٢٠.

(٧) ق: ٣٣.

(٨) انظر البحر المحيط: ١٢٧/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١٧٦/٢، الكشاف: ١٠/٤، حاشية الشهاب: ٩٢/٨.

(٩) الحشر: ١٥.

(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢١٦/٢، البحر المحيط: ٢٥٠/٨.

ومنه قوله تعالى: ﴿ثم يتوبونَ مِنْ قريبٍ﴾[1] أي: ثم يتوبون مِنْ زمانٍ قريب، و(مِنْ) الابتدائية لا يصح أنْ تدخل على زمانٍ عند أكثر البصريين، أما الكوفيُّون فيجوِّزون ذلك[2].

ومن الثاني قوله تعالى ﴿فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ...﴾[3]: قوله ﴿عَنْ جُنُبٍ﴾ في موضع الحال من الهاء في (بِهِ) أو مِنْ فاعل ﴿فَبَصُرَتْ﴾. ويجوز أنْ يكون نعتاً لموصوف محذوف أي: عن مكانٍ جُنُبٍ[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْكِنوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سكنتم مِنْ وُجْدِكُم...﴾[5] أي: مكاناً مِنْ حيثُ سَكَنْتُم، وقوله ﴿مِنْ وُجْدِكُم﴾ بدل من ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُم﴾ بإعادة العامل، وأجاز الزمخشري[6] أنْ يكون عطف بيان، وعطف البيان لا يعرف عند أبي حيان[7] بإعادة العامل، وذكر ابن هشام[8] أنَّه عبَّر عنَ البدل بعطف البيان، وهو الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وما هي مِنَ الظالمينَ بِبَعيدٍ﴾[9] أي: بمكانٍ بعيد ويجوز أنْ يكون الموصوف غير ذلك أي: بشيءٍ بعيدٍ[10].

---

(١) النساء: ١٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ٣/١٩٩، الكشاف: ١/٥١٢، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٢١١، ٢/٢٨٧، حاشية الدسوقي على المغني: ١/٤٣٠.

(٣) النمل: ١١، التصريح: ٢/٨.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠١٧، حاشية الشهاب: ٧/٦٦، البحر المحيط: ٧/١٠٧.

(٥) الطلاق: ٦.

(٦) انظر الكشاف: ٤/١٢١.

(٧) انظر البحر المحيط: ٨/٢٨٤.

(٨) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٤٨.

(٩) هود: ٨٣.

(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧١١، الكشاف: ٢/٢٨٤، تفسير القرطبي: ٩/٨٤.

(٥) حذف الموصوف بكاف التشبيه:

ويكثرَ ذلك في التنزيل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْ إِنِّي أنا النذيرُ المبينُ كما أَنْزَلْنا على المُقْتَسِمين﴾[1]: الكاف في (كما) نعت لمصدر محذوف معمول لـ (آتيناك) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتيناكَ سبعاً من المثاني والقرآن العظيم﴾[2]، أو معمول لـ (أَنْزَلْنَا)، وأجاز أبو البقاء[3] أنْ تكون نعتاً لمفعول محذوف أي: إنِّي أنا النذيرُ المبينُ عذاباً مِثلَ العذابِ المُنَزَّلِ على المقتسمين، وقد ردَّه ابن عطية لأنَّ المعنى ليس عليه، فعلى تأويل أبي البقاء يكون قوله ﴿كما أنْزَلْنا على المُقْتَسِمين﴾ من كلام محمد عليه السلام، والظاهر كونه من كلام الله تعالى، وحمله أبو حيان[4] على مثل قول بعض خواص الملك: أمَرنا بكذا، والأمر هو للملك، وأجاز قوم أنْ تكون الكاف زائدةً والتقدير: أنا النذيرُ المبينُ ما أنزلنا على المُقْتَسِمينَ. والظاهر عند أبي حيَّان أنْ تكون نعتاً لمصدر محذوف معمولٍ لـ ﴿وَقُلْ﴾ أي وقل لَهُمْ قولاً مثلَ إنْزالِنا على المُقْتَسِمينَ[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وقاتِلُوا المشركين كما يُقاتِلونَكُم﴾[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ تُريدون أنْ تسألُوا رسولَكُم كما سُئِلَ موسى مِنْ قَبْلُ﴾[7]

ومن ذلك الكاف الداخلة على اسم الإشارة، وهو كثير في التنزيل

---

(١) الحجر: ٨٩ ـ ٩٠.

(٢) الحجر: ٨٧.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٨٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥/٤٦٩.

(٥) انظر التبيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧٢، مشكل إعراب القرآن: ٢/١١، حاشية الشهاب: ٥/٣٠٧، تفسير القرطبي: ١٠/٥٧.

(٦) التوبة: ٣٦.

(٧) البقرة: ١٠٨، وانظر شواهد أخرى البقرة: ١٣، ٢٣٩، ٢٧٥، ٢٨٢، النساء: ٨٩، ١٠٤، ١٦٣، هود: ٩٥، ١١٢، يوسف: ٦، ٦٤.

أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنا اضْرِبوهُ ببعضِها كذلك يُحْيِي الله الموتى..﴾[1]. الكاف نعت لمصدر محذوف أي: يحيي الله الموتى إحياءً مثل ذلك[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿وكذلك نُري إبراهيمَ ملكوتَ السمواتِ والأرضِ﴾[3]: الكاف في (وكذلك) نَعْتٌ لمصدرٍ محذوف، ويجوز أنْ تكون خبراً لمبتدأ محذوف أي: والأمر كذلك، وأنْ تكونَ في موضع نصب بفعل مضمر أيْ: وأَرَيناهُ مثلَ ذلك، ويصح ذلك على مذهب الأخفش والفارسي والزمخشري[4] وغيرهم لأنَّ الكاف اسم عندهم.

ومن ذلك الكاف الداخلة على مصدر وغيره، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تَجْهَرُوا لَهُ بالقولِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ﴾[5]: أي جهراً كَجَهْرِ بَعْضِكُم لبعض[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿قد جِئْتُكُم بآيةٍ مِنْ ربِّكم أنِّي أَخْلُقُ لكم من الطينِ كهيئةِ الطيرِ..﴾[7] أي: أنِّي أخلق لكم خلقاً مِثْلَ هيئةِ الطير، ويجوز أنْ تكون الكاف في موضع النعت لمفعول محذوف أي: شيئاً كهيئة الطير. ويجوز أنْ تكون اسماً في موضع نصب على المفعول به على قول الأخفش

---

(١) البقرة: ٧٣.
(٢) انظر: الدر المصون ورقة: ٣٥٨، التبيان في إعراب القرآن: ٧٨/١، البحر المحيط: ٢٦٠/١، حاشية الشهاب: ١٨٤/٢، تفسير ابن عطية: ٣٢١/١، مشكل إعراب القرآن: ٥٥/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٧/١.
(٣) الأنعام: ٧٥.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٣٨ - ٢٣٩، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٥١١/١، وانظر شواهد اخرى. الأنعام: ٥٣، ٥٥، ٨٤، ١٠٥، ١٠٨، ١١٢، ١٢٣، ١٢٩، ١٤٨.
(٥) الحجرات: ٢.
(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٣١٤/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٢/٢، تفسير القرطبي: ٣٠٦/١٦.
(٧) آل عمران: ٤٩.

ومن يدور في فلكه[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَونَ﴾[2].

ومن ذلك أيضاً الكاف الداخلة على الاسم الموصول، ومنه قوله تعالى: ﴿لا تُبْطِلوا صَدقاتِكُم بالمَنِّ والأذى كالذي يُنْفِقُ مَالَهُ رئاءَ الناسِ...﴾[3]، أي: إبطالاً كإبطال الذي يُنْفِقُ، ويجوز أنْ يكون (كالذي) في موضع الحال[4]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُم كالذي خاضُوا﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿كالذينَ مِنْ قَبْلِكُم كانوا أشدَّ منكم قُوَّةً...﴾[6] ذكر أبو البقاء[7] أنَّ الكاف في موضع النعت لمصدر محذوف والتقدير: وعدا كوعد الذين مِنْ قبلكم على أنَّ العامل ﴿وَعَدَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ المنافقين...﴾[8]، وفي تقديره حذف مضاف أيضاً. وذهب الفراء[9]، إلى أنَّ العامل مضمر والقول فيه مثل سابقه في تقدير مضاف أي: فَعَلْتُم أفعالاً كأفعالِ الذين مِنْ قَبْلِكُم. وأجاز بعض النحويين أنْ تكون الكاف ومخفوضُها في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي: أنتُم كالذينَ

---

(1) انظر الدر المصون ورقة: ١٢١٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٦٢، البحر المحيط: ٤٦٦/٢.
(2) آل عمران: ١١.
(3) البقرة: ٢٦٤.
(4) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢١٤، البحر المحيط: ٢/٣٠٩، مشكل إعراب القرآن: ١/١١١.
(5) التوبة: ٦٩.
(6) التوبة: ٦٩.
(7) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٥٠.
(8) التوبة: ٦٨.
(9) انظر البحر المحيط: ٥/٦٨، وانظر التبيان في تفسير القرآن: ٥/٢٥٥، حاشية الشهاب: ٤/٣٤٢.

مِنْ قَبْلِكُم، وهو أَقَلُّ تكَلُّفاً من سابقيه.

(٦) حذف الموصوف فيما ظاهره النصب بالقول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والله يقول الحقَّ﴾[1]: يحكي بالقول عند النحويين الجمل كقوله تعالى: ﴿قال إنِّي عبدُ اللهِ﴾[2]. وقوله: ﴿قولُوا آمنَّا﴾[3]، وذكر السيوطي[4] أنَّ الأصْلَ أنْ يحكي لفظ الجملة كما سُمِعَ وأنَّه يجوز أنْ يُحْكى على المعنى بإجماع، وذكر أنَّه يجوز أنْ يُنْصَبَ المفرد بعد القول، وهو الذي يؤدي معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة كقولنا: قلت حديثاً وشعراً وخطبة، ونصبه على المفعول به لأنَّه اسم الجملة وذكر أيضاً أنه قيل إنَّ ذلك نعت لمصدر محذوف أي: قولاً شِعْراً حديثاً وخطبة. والقول الأول أظهَر وأقل تكلُّفاً[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ قلنا إذاً شَطَطاً﴾[6] أي: قولاً شَطَطاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّهم لَيَقولُونَ مُنْكَراً مِنَ القَوْلِ...﴾[7] أي: قولاً منكراً[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿اليَوْمَ تُجْزَونَ عذابَ الهونِ بما كنتم تَقولونَ على اللهِ غَيْرَ الحقِّ...﴾[9] أي: قولاً غيرَ الحقِ[10].

---

(١) الأحزاب: ٤.

(٢) مريم: ٣٠.

(٣) البقرة: ١٣٦.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٤٤/٢.

(٥) انظر: تفسير القرطبي: ١٢١/١٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٦٤/٢، مشكل إعراب القرآن: ١٩٢/٢.

(٦) الكهف: ١٤.

(٧) المجادلة: ٢، وانظر شاهدين آخرين: البقرة: ٥٨، النبأ: ٣٨.

(٨) التبيان في إعراب القرآن: ١٢١٢/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٦٣/٢.

(٩) الأنعام: ٩٣.

(١٠) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٢١/١.

(٧) إذا نابت صفته عنه في باب المفعول المطلق:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكُلا منها رغَداً﴾[١] أي: أكْلاً رغداً، وفي إنابة صفة المصدر عنه خلاف، فذهب أبو البقاء[٢] إلى أنَّ ذلك مقيَّـدٌ بإضافتها إليه كقولنا: سرت أشدَّ السير أي: سيراً أشَدَّ السير، فإذا لم تُضَفْ فليس منه عنده. وذهب بعض النحويين إلى إجازة هذه المسألة من غير قيد ودليلهم في ذلك الآية السابقة، وسيبويه على خلاف معهم، فقوله ﴿رَغَداً﴾ عنده منصوب على الحال، وهو أقلّ تكلُّفاً من إضمار المصدر الموصوف، وذكر الدنوشري[٢] أنَّ مذهب سيبويه واضح في الآية الكريمة وأمَّا في قولنا: سِرْتُ أشدَّ السير فليس كذلك، لأنَّ الصفة فيه معرفة، فالحالية غير متأتِّية لأنَّها لا تقع معرفة على مَذْهَبِهِ، فيجب أنْ تُؤَوَّل على وجهٍ غير الحالية بأنْ تُعْرَبَ معمولة لمحذوف أو غير ذلك ليصح مذهبه[٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ هُمُ المؤمنون حقًّا﴾[٤]: أي: إيماناً حقًّا، وهو عند سيبويه منصوب على المصدر بفعل مضمر من لفظه[٥].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واذكُرْ ربَّكَ كثيراً﴾[٦] أي: ذكراً كثيراً. ويجوز أن يكونَ حالاً من ضمير المصدر المحذوف.

---

(١) البقرة: ٣٥.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٦/١.

(٣) انظر في هذه المسألة: الدر المصون ورقة: ٢٢٩، حاشية الشهاب: ١٣٦/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٨/١، تفسير ابن عطية: ٢٣٩/١، تفسير القرطبي: ٣١٠/١، البحر المحيط: ١٥٧/١، التبيان في إعراب القرآن ٥٢/١، ونظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٢٨/٣.

(٤) الأنفال: ٧٤.

(٥) انظر: حاشية الشهاب: ٢٥٢/٤ ـ ٢٥٣، البحر المحيط: ٤٥٨/٤، التبيان في تفسير القرآن: ٧٧/٥.

(٦) آل عمران: ٤١، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٢١، النساء: ١٥٣، يوسف: ١٠٠، النحل: ٤١٠، الحج: ٤٠.

(٨) فيما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه:

ذهب الجمهور إلى أنَّ الاسم لا يضاف لمرادفه أَوْ نعتِه أو منعوته لأَنَّ الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرَّف بنفسه ولا يتخصص بها، وما جاء منه يُؤوَّل، وذهب الكوفيون إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل[1]، ويعزز هذا المذهب ما في التنزيل من شواهد، وهو الصحيح الظاهر.

ولقد قمت باستقصاء ما في التنزيل من شواهد فوَجدْتها تدور في فلك إضافة الموصوف إلى صفته، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿استكباراً في الأرض ومكر السَّيِّء ولا يُحيقُ المَكْرُ السَّيِّ إلاَّ بأهله﴾[2]: قوله ﴿مَكْرَ السَّيِّ﴾. من باب إضافة الموصوف إلى صفته على أنَّ الأصل عندهم: المكر السَّيِّء، فحذف الألف واللام، وهو على حذف الموصوف عند البصريين والزمخشري[3] أي: وَمَكْرَ المكرِ السيِّء[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جنَّاتٍ وحَبَّ الحصيدِ﴾[5] أي: وَحَبَّ النَّبتِ الحصيدِ[6].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إليه من حَبْلِ الوَرِيدِ﴾[7]: القول

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٣، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٧٥ - ٢٧٦.
(٢) فاطر: ٤٣.
(٣) انظر الكشاف: ٤/٤.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٢١٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٧٧، البحر المحيط: ٧/٣١٩، حاشية الشهاب: ٧/٢٣٠، تفسير القرطبي: ١٤/٣٥١.
(٥) ق/ ٩.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء: ٣/٧٦، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣١٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٨٤، تفسير القرطبي: ١٧/٦، الكشاف: ٤/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٧٤، البحر المحيط: ٨/١٢١.
(٧) ق: ٦.

فيها مثل سابقتها[1].

ومنه أيضاً قوله: ﴿إِنَّ هذا لَهُوَ حَقُّ اليَقِينِ﴾[2].

**(٩) اقتصاء الأصل النحوي له:**

ولقد جاء في التنزيل مواضع قُدِّرَ فيها الموصوف لتصحيح الأصل النحوي، ومن هذه المواضع ما ظاهره وصف المفردبالجمع كقوله تعالى: ﴿اللهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الحديثِ كتاباً مُتَشابِهاً مثانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جلودُ الذين يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ...﴾[3]: قوله ﴿مثانِيَ﴾ جمع (مَثْنى)، فيكون المفرد موصوفاً بالجمع على تأويل حذف موصوف أي: كتاباً متشابهاً فصولاً مثانِيَ، فحذف الموصوف وأُقيمتْ صفته مقامه، ويمكنْ أن يحمل الكلام على أنَّ في القرآن تفصيلاتٍ وأحكاماً، فكأنَّه جمع تَوَهُّماً، وأجاز الزمخشري[4] أنْ يكون تمييزاً منقولاً عن الفاعل أي: مُتشابِهاً مثانيه، وهو قول ظاهر.

ومنها حذف تاء التأنيث من العدد حملاً على الموصوف المحذوف، ومنه قراءة ابن عباس الشاذة: ﴿والفجرِ وليالي عشرٍ﴾[5] بالياء أو الكسر في ﴿وليالي﴾، والحجة فيها حَذف الموصوف والتقدير: وليالي أيام عشرة، فلما حذف الموصوف المعدود المذكَّر حذفت التاء من (عَشْر)[6].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٧٦، البحر المحيط: ٨/١٢٧، الكشاف: ٤/١٠، حاشية الشهاب: ٨/٩٢.

(٢) الواقعة: ٩٥، وانظر شواهد أخرى: إبراهيم: ١٨، القمر: ٣١، الحاقة: ٥١، البيِّنة: ٥، التكاثر: ٥.

(٣) الزمر: ٢٣.

(٤) انظر الكشاف: ٣/٣٩٤، وانظر البحر المحيط: ٧/٤٢٣، حاشية الشهاب: ٧/٣٣٦.

(٥) الفجر: ١ ـ ٢.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٨/٤٦٧، حاشية الشهاب: ٨/٣٥٦، مختصر في شواذ القرآن: ١٧٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1] أي: فَلَهُ عَشْرُ حسناتٍ أمثالِها: وقيل إنَّه أنث لإضافة (أمثال) إلى ضمير الحسنة[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين﴾[3]: في وصف (رحمة) المؤنثة بـ (قريب) المذكور خمسة عشر وجهاً أختار منها ما فيه تأويل:

أ ـ أنَّ يكون في الكلام حذف موصوف أي: شيءٌ قريبٌ.

ب ـ أنَّ يكون في الكلام حذف مضاف أي: مكانُ رحمةِ اللهِ قريبٌ.

جـ ـ أن يكون الكلام محمولاً على جعل (قريب) مصدراً كالنقيق أو بمعنى (مفعول) كقولهم: كفٌّ خضيب، وعينٌ كحيل من غير التفات إلى ما قيل من أنَّ الأخير يطرد في الثلاثي وأنَّ (قريبٌ) بمعنى (مفعول) من الثلاثي المزيد أي: قرِّب مُقَرَّبة. وجعل الرضي[4] الآية من باب ما يستوى فيه المذكر والمؤنث من باب (فعيل) بمعنى مفعول، وهو الظاهر في هذه المسألة.

د ـ أنَّ يكون لفظة (رحمة) زائدة أي: إنَّ اللهَ قريبٌ.

ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا جاء وعدُ ربِّي جَعَلَهُ دكَّاءَ﴾[5]: لا بد من تقدير موصوف لأنَّ الجبل مذكر والتقدير: جعله أرضاً دكَّاء[6]، ويجوز أنَّ يكون

---

(١) الأنعام: ١٦٠.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٢٦١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥٢.

(٣) الأعراف: ٥٦.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/١٦٦، وانظر المزهر في علوم اللغة: ١/٣٣٣، وانظر في هذه المسألة: حاشية الشهاب: ٤/١٧٥، البحر المحيط: ٤/٣١٢ و ٣١٣، الأشباه والنظائر في النحو: ٣/١٤٨.

(٥) الكهف: ٩٨.

(٦) الدكاء: الناقة التي لا سنام لها.

في الكلام حذف مضاف أي: مِثْلَ دكَّاء، ويجوز أنْ يكونَ (جَعَلَ) بمعنى (خلق) فيكون (دكَّاء) منصوباً على الحال[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿السماءُ مُنْفِطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعولاً﴾[2]: السماءُ عند الفراء[3] تذكر وتؤنث، وفي الآية الكريمة جاء قوله (منفطر) على التذكير.

وذكر أبو عمرو وابن العلاء[4] أنَّ السماء بمعنى السقْف، وأجاز أبو علي الفارسي أنْ يكون محمولاً على معنى النسب أي: ذات انفطار، وذهب الزمخشري[5] إلى أنَّ في الكلام حذف موصوف أي: السماءُ شيءٌ مُنْفَطِرٌ به، ولا ضرورة إليه.

ومن هذه المواضع دخول (مِنْ) الخافضة على الظرف( مع) على حذف موصوف عند المانعين، ومن ذلك قراءة يحيى بن يعمر وغيره الشاذة ﴿هذا ذِكْرٌ مِنْ مَعي وذِكْرٌ مِنْ قبلي﴾[6] بكسر الميم من (مِن) فيهما: لقد ضَعَّف أبو حاتم هذه القراءة لدخول (مِنْ) على (مَعَ) لأنها مِنَ الظروف العادمة التصرف. وذكر ابن مالك[7] أنَّ حقَّها البناء لشبهها بالحروف في الجمود المحض إلاَّ أنَّها أُعْرِبت لمشابهتها (عند) في وقوعها خبراً وصفةً وحالاً

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ١٣٧/٦، تفسير القرطبي: ٦٤/١٠.

(٢) المزمّل: ١٨.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ١٩٩/٣.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٦٥/٨.

(٥) انظر الكشاف: ١٧٨/٤، وانظر تفسير القرطبي: ٥١/١٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧١/٢، مشكل إعراب القرآن: ٤٢١/٢، البحر المحيط: ٣٦٥/٨، حاشية الشهاب: ٢٦٨/٨، وانظر: المذكر والمؤنث للمبرد: ١٢٠، المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الانباري: ٣٦٦ ـ ٣٦٩، المذكر والمؤنث للفراء: ١٠٢، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: ٦٤، لسان العرب( سمو).

(٦) الأنبياء: ٢٤.

(٧) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٩٦ ـ ٩٨، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٢٢٧/٣.

وصِلَةً، وهو الظاهر. وذهب مَنْ لا يُجيز دخول (مِنْ) عليها إلى تقدير موصوف محذوف أي: مِنْ كتابٍ مَعِي وكتابٍ مِنْ قبلي، وهو قول أبي البقاء[1]. وذكر ابن جنّي أنَّ دخول (مِنْ) عليها يدل على اسميَّتها.

ومنها ما ظاهره الإخبار بمفرد عن مثنّى، ومن ذلك قراءة الحسن الشاذة: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الذين كفروا أنَّ السمواتِ والأرْضَ كانتا رَتَقاً فَفَتَقْنَاهُما. . .﴾[2] بفتح التاء من ﴿رَتَقاً﴾ على أنّه اسم للمفتوق، والقياس أنْ يثنّى ليطابق الخبرُ الاسمَ، ولذلك خرَّج الزمخشري[3] القراءة على حذف موصوف، والتقدير: كانتا شيئاً رَتَقاً، وذهب أبو الفضل[4] الرَّازي إلى أنَّ المُسَكَّنَ والمفتوحَ مصدران لكنَّ الأكْثَرَ في المتحرك الاسمية، فيكون من باب الإخبار بالمصدر عن المثنى، ويكون في الكلام حذف مضاف أي: كانتا ذاتي رَتَقٍ، ويجوز أنْ يُحْمَلَ ذلك على التأويل بالمشتق، أو على الإخبار بهما على سبيل المبالغة.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٩١٥/٢، وانظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٦١/٢، البحر المحيط: ٣٠٦/٦، حاشية الشهاب: ٢٥٠/٦.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) انظر الكشاف: ٥٧٠/٢.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٣٠٩/٦، وانظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٦٢/٢ ـ ٦٣، حاشية الشهاب: ٢٥١/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩١٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٦٠/٢، مشكل إعراب القرآن ٨٣/٢، تفسير القرطبي: ٢٨٣/١١، وانظر لسان العرب (رتق).

## الفصل الثاني

# حذف الفعل والجملة

وهو حذف أقل شيوعاً في التنزيل من حذف الاسم، ولقد رأيت أنْ أوَزِّع مسائل هذا الفصل على ما يلي:

**(١) حـذف الفعل وحـده:**

ومسائلـه:

حذف فعل الفاعل أو نائبـه.

**(٢) حذف الفعل وفاعله المضمر:**

ومسائلـه:

حذف الفعل وفاعله أو نائبه المضمر، حذف فعل القول وفاعله، حذف الفعل المضارع المجزوم وبقاء الجازم، حذف كان وأخواتها.

**(٣) حذف جملتي الشرط والجزاء وجملتي القسم والجواب:**

ومسائلـه:

حذف فعل الشرط بدونِ الأداة، حذف فعل الشرط والأداة، حذف جواب الشرط، حذف الشرط وجوابه وأداته، حذف فعل الشرط وجوابه وبقاء الأداء، حذف جملة القسم، حذف جواب القسم.

**(٤) حـــذف جملـة وأكثـر :**

ومسائلـه :

مقول القول،

حذف جملة وأكثر في غير مقول القول.

## (١) حذف الفعلِ وَحْدَهُ

ذكر النحويون[١] بعض المواضع التي يحذف فيها الفعل منها:

(١) أنْ يجابَ به نفي أو استفهـام.

(٢) في الاشتغـــال .

(٣) بعد القول في جواب الاستفهام.

(٤) فيما لا لبس فيه كالتباس الفاعل بنائبه، وفي القياس على ذلك خلافٌ بين النحويين، فمنعه الجمهور وجوَّزه الجرمي وابن جنِّي وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بنائبه، وذكر السيوطي أنَّ قوماً أجازوا: زيد عمراً على نيَّة: ليضربْ زيدٌ عمراً، وذكر أنَّ سيبويه منع ذلك وإنْ لم يُلْبَس لأنَّ إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ، وهو يستدعي إضمار فعل آخر اي: قُلْ لَهُ لِيَضْرِبْ فردَّ لكثرة الإضمار. وذكر ابن هشام[٢]. أنَّه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني أولى، وذكر أنه إنْ وجد موضع على طريقته أو يشبهه فيمْكن أن يحسن الحذف في الأوَّل والثاني أولى.

---

(١) انظر : البحر المحيط ٦ / ٤٦٨، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٥٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/٢٧٠ ـ، مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٢٧، الخصائص: ٢/٣٨٠.

(٢) انظر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٠٦ ـ ٨٠٧.

وبعد فلقد رأيت أنْ حذف الفعل وحده أقل دوراناً في التنزيل من حذفه مع فاعله المضمر وإليك ما في التنزيل من آيات حذف فيها الفعل وحده في أحد التأويلات :

البقـرة : ٣٥، ٨٣، ٨٦، ١١٢، ١٦٧، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٦، ٢٢٩، ٢٤٠، ٢٦٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣.

آل عمران : ١٨، ٣٠، ٦٠.

النساء : ٣ / ٢٥، ٩٢، ١٢٨، ١٧٢، ١٧٦.

المـائدة : ٢٤، ٦٥، ٦٦، ٨٩، ٩٥، ١٠٦، ١٠٦، ١٠٧-

الأنعـام : ٧٣، ٩١، ١١١، ١٣٧، ١٥٧.

الأعراف : ١٩، ٩٦، ١٣٨، ١٨٧.

التوبـة : ٦، ٥٩، يونس: ٣١، ٥٤، هود: ٢٢ ، ٧١ ، ٨٠، ٩٣، يوسف: ٢٤ ، الرعد: ١٨، ٣١، النحل: ٢٣، ٥٤، ٦٢، ١٠٩.

الإسـراء : ٢٣، ٥١، ٧٤، ١٠٠، ١٣٤، الأنبياء: ٣، ٦٢، الحج : ١٨، ٢٠، المؤمنون: ٣٥، ١١٤، النـور :٣٦، ٣٧، ٥٣، ٥٨، الشعراء: ١٠٢، النمـل : ٨، القصص: ١٠، ٤٧، ٦٤، العنكبوت: ٦١، ٦٣، لقمـان: ٢٥، ٢٧، ٣٠، الأحزاب: ٢٠، سبـأ: ٢٤، ٣٣، ٥١، فاطـر: ٣، يس: ٣٨، الصافات: ١٤٣، ١٦٨، الزمـر: ٣٨، ٤٧، ٥٧، الشورى: ٣، ٢١، ٣٧، ٣٩، الزخرف :٣٣، ٨٧، محمد: ٢١، الفتح: ٢٥، الحجرات: ٥، ٩، القمـر: ٢٤، الواقعة: ٥٩، ٦٤، ٦٩، المجادلـة: ٣، ٤، الحشـر: ٣، التغابـن: ٦، القلم: ٤٩، الجن: ١٠، المرسلات: ٨ - ١١، التكويـر: ١، ٢، ٣،

**٤، ٥، ، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، الانفطار: ١، ٢، ٣، ٤، الانشقاق: ١، ٣.**

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ فعل الفاعل أو نائبه يحذف في المواضع التاليـــة:

(١) إذا كان عاملاً في الاسم الصريح أو غير الصريح الذي يتلو (لو) أو (لولا).

(٢) في الاشتغـــال.

(٣) إذا كان في الكلام دليل على حذفه وفي جواب سؤال مقدَّر.

(٤) في جواب الاستفهام الظاهـــر.

(٥) فيما ظاهره مطابقة الفعل لفاعله في التثنية والجمع.

(٦) في صلة الموصول الحرفي.

(٧) فيما ظاهره أنَّ الاسم الظاهر معطوف على الضمير المستكن في فعل سابق.

(٨) في جملة الجـــزاء المصدَّرة بالفـــاء.

(٩) فيما لا يصح فيه العطف على فاعل آخر أو نائبه متقدم عليـــه.

(١٠) إذا كان مُجاباً به النفـــي.

**(١) إذا كان عاملاً في الاسم الصريح أو غير الصريح الذي يتلو (لو) أو (لولا):**

يكثر في التنزيل حذف الفعل الرافع للمصدر المؤول من (أنَّ) وما في حيزها المسبوق بـــ (لو)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال الذين اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ

لنا كرّةً فنتبرّأ منهم. . . .﴾[1] أي: لو ثبت الكرُّ[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولو أنَّ أهْل الكتابِ آمنوا واتَّقَوْا لَكَفَّرْنا عَنْهُمْ سيِّئاتِهم. . .﴾[4].

ومما جاء فيه الاسم صريحاً قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أنْتُم تملِكونَ خزائِنَ رحمةِ ربِّي. . .﴾[5].

للنحوين فيما يلي (لو) مذاهب:

أ ــ أنْ يليها الفعل الماضي أو المضارع ظاهراً أوْ مضمراً، فيكون (أنتم) مرفوعاً بفعل محذوف يفسِّره ما بعده، وهو مذهب الحوفي وابن عطية وأبي البقاء.

ب ــ أنْ يليها الفعلُ ظاهِراً، ولا يصح أنْ يليها الفعل مضمراً إلاّ في الضرورة أو في نادر الكلام وهو قول ابن عصفور.

جـ ــ أنْ يكون في الكلام إضمار (كانَ) واسمها أي: قُلْ لو كنتم أنتم تَمْلِكونَ، فيكون (أنْتُم) توكيداً لاسم (كان)، وهو قول أبي الحسن بن علي المجاشعي.

د ــ أنْ يكونَ في الكلام حذف (كان) على أنَّ الضمير المنفصل اسمها أي: قُلْ لو كنتم تملكون، فانفصل الضمير بعد حذفها، وهو قول أبي

---

(1) البقـرة / ١٦٧.

(2) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر الصفحة / ١٩٣.

(3) آل عمـران / ٣٠.

(4) المائدة / ٦٥، وانظر شواهد أخرى: المائدة: ٦٦، الأنعام: ١١١، ١٥٧، الأعراف: ٩٦، التوبة: ٥٩، يونس، ٥٤، هود: ٨، الرعد: ١٨، ٣١، الإسراء: ١٣٤، المؤمنون: ١١٤، الشعراء: ١٠٢، القصص: ٦٤، لقمان: ٢٧، الأحزاب: ٢٠، الصافات: ١٦٨، الزمر: ٤٧، ٥٧، الحجرات: ٥.

(5) الإسـراء: / ١٠٠.

الحسن بن الصائغ، وهو أحسنُ الأقوال عند أبي حيّان[1] لأنّ حذفَ (كان) بعد لو معهود في لسان العرب.

هـ ـ أنْ يكون (أنتم) مبتدأ وما بعده الخبر، ويتراءى أنّه أقلُّ هذه الأقوالِ تكلُّفاً.

والقول نفسه فيما بعد (لولا) من مصادر مؤولة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد هَمَّتْ بِهِ وهمَّ بها لولا أنْ رأى برهانَ ربِّه﴾[2] أي: لولا ثبتت رؤية البرهانِ[3]. والأظهر في هذه المسألة أنْ يكون ما بعدها مبتدأ إذا لم تكن للتخصيص لشيوع هذه المسألة في مواطن كثيرة من التنزيل.

ومنه قوله تعالى: ﴿ولولا أنْ ثبَّتناكَ لَقَدْ كِدْتَ تركَنُ إليهم شيئاً قليلاً﴾[4]، وقوله: ﴿لولا أنْ رَبطْنا على قلبِها لتكونَ مِنَ المؤمنين﴾[5].

ولقد جاء بعد (لولا) مصدر مؤول من (أنَّ) وما في حيِّزها في قوله تعالى: ﴿فلولا أنّه كانَ مِنَ المُسبِّحينَ لَلَبِثَ في بطنِهِ إلى يومِ يُبْعَثونَ﴾[6].

**(٢) في الاشتغـــال :**

يشيع في التنزيــل في مواطن كثيــرة حذف الفعل العامل في الاسم

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦ / ٨٣، وانظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٥٣ ـ حاشية الشهاب: ٦٤/٦، الكشّاف: ٤٦٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٩٧/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٤/٢، التبيان في تفسير القرآن: ٥٢٥/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٨٣٣/٢، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٤٣/٤.

(٢) يوسـف / ٢٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله):٣٦٠/٢، تفسير القرطبي ١٦٩/٩، التبيان في إعراب القرآن ٧٢٩/٢، البحر المحيط: ٢٩٥/٥، الكشاف :٣١١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨/٢، التبيان في تفسير القرآن ٢٢/٦.

(٤) الإسـراء / ٧٤.

(٥) القصص / ١٠، وانظر: القصص: ٤٧، الزخرف: ٣٣، الحشر:٣، القلم: ٤٩.

(٦) الصافـات / ١٤٣ ـ ١٤٤.

المرفوع الذي بعد أداة شرط في مثل قولنا: إنْ زيدٌ قام، وقيل إنَّ الفاعلية تجب في هذا المثال المصنوع خلافاً للأخفش الذي جوَّز في (زيدٌ) الرفع على الابتداء. وذكر السيوطي[1] أنَّ الابتداء والفاعلية يستويان في قولنا: أزَيْدٌ قام وعمرو قَعَدَ.

ورجَّح النحويون الفاعلية في نحو قولنا: أزَيدٌ قام خلافاً للجرمي.

وممَّا جاء مرفوعاً على الفاعلية بعد أداة الشرط (إنْ) قوله تعالى: ﴿وإنِ امرأةٌ خافَتْ مِنْ بَعْلِها نُشوزاً أوْ إعراضاً فلا جُناحَ عليهما أنْ يُصْلِحا بَيْنَهما صُلْحاً.....﴾[2]:

ذكر أبو البقاء[3] أنَّ (امرأةٌ) فاعل لفعل محذوف أي: وإنْ خافت امرأةٌ، وهو عند الكوفيين مرفوع بالابتداء وما بعده الخبر: وهو الظاهر عندي لأنَّه أقَلُّ تكلُّفاً، ويمكن حمل المسألة على مثل: زيدٌ قامَ فالفعل (قام) فاعله (زيدٌ) المتقدم على مذهب الكوفيين، وهو قول يغنينا عن التكلف الذي يفرضه علينا سلطان الاشتغال.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنِ امرؤٌ هَلَكَ ليسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلها نِصْفُ ما تركَ....﴾[4]، وقوله: ﴿إنِ أنتم ضَرَبْتُم في الأَرضِ...﴾[5].

ومما جاء بعد (إذا) مرفوعاً قوله تعالى: ﴿فإذا النجومُ طُمِسَتْ وإذا السماءُ فُرِجَتْ وإذا الجِبالُ نُسِفَتْ وإذا الرُّسُلِ أُقِّتَت﴾[6]، أي: فإذا طمستِ

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٦٠.

(٢) النساء / ١٢٨.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٩٥، وانظر البحر المحيط: ٣/ ٣٦٣، تفسير القرطبي: ٥/٤٠٣، حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٣٤٣.

(٤) النســاء / ١٧٦.

(٥) المائدة / ١٠٦، وانظر: التوبة / ٦، الحجرات / ٩.

(٦) المرســلات / ٨ ـ ٩.

النجومُ وإذا فُرِجَتِ السماءُ وإذا نُسِفَتِ الجبالُ وإذا اقّتتْ الرُسلُ [1].

ومما جاء مرفوعاً على الاشتغال في غير ما مرَّ قوله تعالى: ﴿والذين يَجْتَنِبونَ كبائِرَ الاثمِ وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾[2]: قيل: إنَّ (هم) مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر، فلمّا حُذِفَ الفعل انفصل الضمير. وهو اختيار أبي البركات بن الأنباري[3]، وأجاز أبو البقاء[4] أنْ يكونَ (هُمْ) مبتدأ خبره الجملة الفعلية من قوله (يغفرون)، والجملة الاسمية جواب (إذا) على حذف الفاء، والظاهر في هذه المسألة أنْ يكون (هم) توكيداً لضمير الفاعلين في (غضبوا).

ومنه قوله تعالى: ﴿والذين إذا أَصَابَهُمُ البغيُ هُمْ يَنْتَصِرونَ﴾[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿والشمسُ تجْري لِمُسْتَقَرٍّ لها...﴾[6]: أجاز القرطبي[7] أنْ يكون قولُه ﴿والشَّمْسُ﴾ مرفوعاً بفعل محذوف يفسِّره المذكور أي: تجري الشَّمسُ تجري لِمُسْتَقرٍّ لها، وهو تكلف لا محوج إليه، ويمكن أنْ يحمل ذلك على قول الكوفيين في جواز تقدم الفاعل على الفعل[8].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غيرُ اللهِ يَرْزُقُكُم من السماءِ

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٦٢، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٤٦ - ٤٤٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٨٦ - ٤٨٧.
وانظر شواهد أخرى: التكوير: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، الانفطار: ١، ٢، ٣، ٤، الانشقاق: ١، ٣.

(٢) الشورى / ٣٧.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٥، وانظر البحر المحيط: ٧ /٥٢٢.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١٣٥.

(٥) الشـــورى / ٣٩.

(٦) يـس / ٣٨.

(٧) انظـر تفسير القرطبي: ١٥ / ٢٧.

(٨) نظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٦٠.

والأَرْضِ. . . ﴾[1]:

قوله ﴿غَيْرُ﴾ نعت لـ ﴿مِنْ خَالِق﴾ على الموضع و(خالق) مبتدأ و(مِنْ) زائدة، وخبره الجملة الفعلية من ﴿يَرْزُقُكُم﴾. ويجوز أَنْ يكون الخبر محذوفاً أي: هل من خالقٍ لَكُم على أَنَّ ﴿يَرْزُقُكُم﴾ في موضع النعت لـ (من خالق)، ويجوز أَنّ يكون مُسْتَأْنَفاً في جواب سؤال مقدَّره ويجوز أَنْ يكون الخبر (غيرُ)، وَأَنْ يكون (غير) فاعلاً لاسم الفاعل لأَنَّه مسبوق باستفهام.

وأجاز أبو القاسم الزمخشري أَنّ يكون (من خالقٍ) فاعلاً لفعلٍ محذوف يفسره (يَرْزُقُكُم): «فإِنْ قُلْتَ ما محل (يرزقكم)؟ قلت: يحتمل أَنْ يكون له محل إذا أوقعته صفةً لخالق، وأَنْ لا يكون له محل إذا رفعت محل (من خالِقٍ)، بإضمار (يرزُقُكُم) وأَوْقَعتَ (يَرْزُقُكُم) تفسيراً له، أو جعلته كلاماً مبتدأ بعد قوله ﴿هل مِنْ خالِقٍ غيرُ اللهِ﴾. . . »[2]. وذكر ابن هشام[3] أَنَّ (هل) لا تدخل على الشرط ولا على (إِنَّ) ولا على اسم بعده فعل في الاختيار، وهو قول سيبويه أيضاً: «واعلم أنه إذا اجتمع بعد حرف الاستفهام نحو: هل وكيف وَمَنْ اسم وفعل كان الفعل بأَنْ يلي حرف الاستفهام أَوْلى لأَنَّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل، وقد بين حالهن»[4]. وما جاء على خلاف ما ذكره ابن هشام وسيبويه محمول على الشذوذ عند الرضي[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيمُ﴾[6]:

---

(١) فاطر / ٣.
(٢) الكشاف: ٣ / ٢٩٩.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٤٥٨.
(٤) الكتاب (مطبعة بولاق) ١/ ٤٥٩، وانظر: ١ / ٥٠ - ٥٢
(٥) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٨٨، وانظر: البحر المحيط: ٧ / ٣٠.
(٦) الأنبياء / ٦٢.

ذكر أبو حيان[1] أنَّ المختار في رفع (أنت) أنْ يكون بفعل محذوف يفسره (فعلت)، فلما حذف الفعل الضمير، وجاء في (شرح التصريح على التوضيح)[2]، أنَّ الأرجح ما ذهب إليه أبو حيان لأنَّ الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم. ويظهر لي أنَّ كونه مبتدأ أقل تكلفاً وأكثر احتراماً لظاهر النص القرآني.

ومنه قوله تعالى: ﴿أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾[3]، وقوله ﴿أأنتم تزرعونه أمْ نَحن الزارِعون﴾[4]، وقوله: ﴿أأنتم أنزلتموه من المزن أمْ نحن المُنْزِلون﴾[5]، وقوله: ﴿أأنتم أنشأتُم شجرتَها أمْ نَحنُ المنشئون﴾[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿أبشرٌ يهدوننا فكفروا وتولوا واستغنى الله﴾[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّا لا ندري أشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ في الأرْض.....﴾[8].

ذكر أبو البقاء[9] أنَّ (شرٌّ) نائب فاعل لفعل محذوف أي: أأُريدَ شرٌّ، وكأنّي بأبي البقاء لا يجوِّز الابتداء بالنكرة إلا إذا كانت الهمزة معادلة بـ (أم)، وهو قول ابن الحاجب[9] أيضاً، وذكر ابن هشام[9] أنَّ المسألة ليست كذلك.

---

(1) انظر البحر المحيط: ٦/٣٢٤.
(2) ١ / ٣٨.
(3) الواقعة / ٥٩.
(4) الواقعة / ٦٤.
(5) الواقعة / ٦٩.
(6) الواقعة: ٧٢.
(7) التغابن / ٦.
(8) الجن / ١٠.
(9) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٤٤.
(9) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) /٦١١- ٦١٢، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٣٠.

ومما جاء مرفوعاً بفعل مضمر بعد همزة الاستفهام في غير باب الاشتغال قراءة أبي السمال الشاذة: «فقالوا أَبَشَرٌ مِنَّا واحِدٌ نَتَّبِعُهُ......»[1]، برفع (أَبَشَرٌ) على أنَّه نائب فاعل لفعل محذوف عند ابن جني[2]، أي: آيَنْبَأُ بَشَرٌ أو أَيُبْعَثُ بَشَرٌ، ويدل عليه قوله: ﴿أَأُلْقِيَ الذكرُ عليه من بَيْنِنا بل هو كذَّابٌ أَشِرٌ﴾[3]، وهو قول ابن عطية[4] أيضاً، فيكون قوله (نَتَّبِعُهُ) في موضع الحال من (بَشَرٌ) أو في موضع النعت له، وأجاز أبو الفضل الرَّازي[4]، أنْ يكون (بَشَرٌ) مبتدأ حذف خبره أي: أَبَشَرٌ مِنَّا يُبْعَثُ إلينا أَوْ يُرْسَلُ، ويتراءى لي أنَّ كونه مبتدأ خبره (نَتَّبِعُهُ) أقلُّ تكلفاً من هذه الأعاريب.

**(٣) إذا كان في الكلام دليل على حذفه وفي جواب سؤال مقدر:**

وقد تداول النحويون[5] في مؤلَّفاتهم قراءة ابن عامر وشعبة شاهداً على ذلك: ﴿في بيوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ ويُذْكَرَ فيها اسمُه يُسَبَّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجالٌ لا تُلْهِيهِم تجارةٌ ولا بيعٌ عن ذِكرِ اللهِ.....﴾[6] بفتح الباء من (يُسَبَّحُ) مبنياً للمفعول على أنَّ نائب الفاعل أحد المجرورات الثلاثة بعد الفعل،والأولى أقربها. أمَّا رفع (رجال) فعلى أنَّه فاعل لفعل محذوف في جواب سؤال مقدَّر أي: مَنْ يُسَبِّحُهُ؟ فقيل: يُسَبِّحُهُ رِجالٌ، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: المُسَبِّحُ رِجالٌ، وأجاز القرطبي[1] أنْ يكونَ مبتدأ

---

(١) القمر / ٢٤.
(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٩٨.
(٣) القمر / ٢٥.
(٤) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٧٩.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١/٢٥٨، شرح التصريح على التوضيح ١/٢٧٣.
(٦) النور / ٣٦ - ٣٧.

خبره (في بيوت) على أنَّ قَوْلَه ﴿يُسَبِّحُ له فيها بالغُدُوِّ والآصال﴾ في موضع الحال من الضمير في (تُرْفَعُ) أي: في بيوت أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ مُسَبَّحاً فيها، وعليه فلا وقفَ على (والآصال)، ويظهر لي أنَّه أقلُّ تكلفاً من غيره.

وذكر النحويون[2] أنَّه لا يصح أَنْ يُرْفَعَ (رجالٌ) بالفعل المبني للمفعول لفساد المعنى لأنَّ الرجال ليسوا مسبَّحين بفتح الباء بل مسبِّحين بكسرها.

وذكر ابن هشام[3] شاهدين آخرين من التنزيل، الأوَّل قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن مجاهد وابن عباسٌ: ﴿كذلك يُوْحَى إليكَ وإلى الذين من قبلك اللهُ العزيزُ الحكيمُ﴾[4].

والثاني قراءة السلمي وجماعة الشاذة: «وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركينَ قَتْلُ أولادِهِم شُرَكاؤهم»[5] برفع (قَتْلُ) وإضافته إلى (أولادِهم) ورفع (شركاؤهم)، وذكر أنَّه لا تقدَّر هذه المرفوعات في القراءات الثلاث مبتدآت حذفت أخبارها لأنَّها قد ثبتت فاعليتها في رواية من بني الفعل للفاعل.

ولست أتَّفق مع ابن هشام فيما ذهب إليه لأنَّ الحذف خلاف الأَصل ولا يُصارُ إليه إلا إذا استعصى الحمل على الظاهر. ولفظ الجلالة في قوله

---

(١) انظر تفسير القرطبي : ١٢ / ٢٧٥- ٧٦ وانظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ٤٥٨/٦ التبيان في إعراب القرآن: ٩٧/٢، حاشية الشهاب: ٣٨٦/٦، معاني القرآن للفراء ٢٥٣/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥٣/٢ مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٠١، ٦٨٥، ٧٤٠، ٨٠٧، الكشاف: ٦٨/٣.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٤.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٠٦ - ٨٠٧.

(٤) الشورى / ٣.

(٥) الأنعام / ١٣٧.

تعالى: ﴿اللهُ العزيزُ الحَكيمُ﴾ يجوز أنْ يكون مبتدأ خبره (العزيزُ الحكيم)، ويجوزَ أنْ يكون (العزيزُ الحكيم) نعتين للفظ الجلالة على أنَّ الخبر قوله: ﴿له ما في السموات والأرض﴾[1]. ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو الله [2].

أمَّا رفعُ (شركاؤهم) في الآية الثانية فهو على إضمار فعل عند سيبويه[3] أي: زيَّنَه شركاؤهم، والأظهر أن يكونَ فاعلاً للمصدر (قَتْلُ)، وهو قول قطرب[4].

ولقد وجدت في التنزيل موضعاً آخر أغفله ابن هشام، وهو قوله تعالى: ﴿وهو الذي خلق السمواتِ والأرضِ بالحقِّ ويومَ يقولُ كُنْ فيكونُ قولُهُ الحقُّ وله الملك يَوْمَ يُنْفَخُ في الصورِ عالِمُ الغيبِ والشهادةِ وهوالحكيمُ الخبيرِ﴾[5]: (عالِمُ الغيبِ) خبر مبتدأ محذوف أي: هو عالِمُ الغيبِ، ويجوز أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر، وهو الأجود عند أبي حيَّان[6]، وجوَّزَ النحويون فيه أنْ يكون فاعلاً لفعل محذوف أي: يَنْفُخُ عالِمُ الغيب، ويجوز أنْ يكون فاعلاً لـ (يقولُ)، وَأنْ يكون خبراً ثانياً لـ (وَهُوَ) أو خبراً على جعل (الذي) بدلاً من (وَهُوَ)، وحَمْلُ الكلام على الظاهر أولى من تكلف تقدير محذوف.

ومما حذف فيه الفعل لدليل قوله تعالى: ﴿ليس عليكُمْ ولا عليهم جُناحُ

---

(١) الشـــورى / ٤.

(٢) انظر البحر المحيط ٧ / ٥٠٨، تفسير القرطبي ٣/١٦ التبيان في تفسير القرآن ٩/١٣٩، التبيان في إعراب القرآن ٢/١١٣٠، الكشف عن وجوه القراءات / ٢ / ٢٥٠ / حاشية الشهاب ٨ /٤٠٧، الكشاف ٣/٤٥٩ مشكل إعراب القرآن ٢/٢٧٥ ـ البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٤٤.

(٣) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) : ١/٢٨٧.

(٤) انظر البحر المحيط : ٤ / ٢٢٩.

(٥) الأنعـــام / ٧٣.

(٦) انظـر البحر المحيط : ٤ / ١٦١، وانظـر التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٠٩.

يَعْدهُنَّ طوّافون عليكم بعضُكم على بَعْضٍ...﴾[1]: الظاهر في قوله (بعضُكم) أن يَكونَ مبتدأ خبره (على بعض) على أنّه متعلق بكون مخصوص أي: بعضكم طائفٌ على بعض، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان[2]. وذكر الزمخشري[3] أنّ ما يتعلق به (على بعض) حُذِفَ لأنَّ (طوّافون) يدل عليه، وجاء في مغني اللبيب: «وتوهَّمَ جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويُبْطِلُه أنّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنّه إمّا أنْ يكونَ هو الدليل أو مقوِّياً للدليل؟، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه»[4] وهو الظاهر في هذه المسألة.

وأجاز ابن عطية أنْ يكون (بعضُكم) بدلاً من (طوّافون)، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيّان لأنَّ التقدير يصير: هم يطوف بعضُكم على بعضٍ، والظاهر عند كثير من النحويين أنْ يكون (بعضُكم) فاعلاً لفعل محذوف أي: يطوف بعضُكم على بعض والدليل عليه (طوّافون)[5]، ولا محوج إليه. ومنه قراءة الجعفي الشاذة: ﴿هُمُ الذين كفروا وصدُّوكم عن المسجدِ الحرامِ والهَدْيُ معكوفاً أن يبلُغ مَحِلَّه...﴾[6] أي: وصَدَّ الهديُ.[7]

ومنه قراءة أبي الشعثاء الشاذة: «شُهِدَ اللهُ أنّه لا إله إلاّ هو والملائكةُ وأولو العلمِ قائماً بالقسط...»[8] ببناء (شُهِدَ) للمفعول على أنَّ

---

(١) النور / ٥٨.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤٧٢/٦.
(٣) انظر الكشاف: ٣ / ٧٥.
(٤) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٥٨٥.
(٥) انظر: الكشاف: ٣ / ٧٥، البحر المحيط: ٤٧٢/٦، حاشية الشهاب: ٣٩٩/٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩٧٨/٢.
(٦) الحج / ٢٥.
(٧) انظر الكشاف: ٣ / ٥٤٧، البحر المحيط: ٨ / ٩٨.
(٨) آل عمران / ١٨.

(والملائكةُ) مبتدأ خبره محذوف أي: والملائكةُ وأُولو العلمِ يَشْهَدونَ بذلك، ويجوز أَنْ يكونَ فاعلاً لفعل محذوف يدل عليه (شَهِدَ) أي: وشَهِدَ بذلك الملائكةُ وأولو العلم[1]. وحذف الخبر كما مر أَوْلى من حذفَ الفعل وحدَهُ.

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا كُتِبَ عليكُمُ القِصَاصُ في القَتْلى الحرُّ بالحُرِّ والعَبْدُ بالعَبْدِ والأنثى بالأُنْثى...﴾[2]: (الحرُّ) مرفوع بفعل مضمر يدل عليه ما قبله أي: يُقْتَلُ الحرُّ بالحر والأظهر أَنْ يكون مبتدأ خبره (بالحُرْ) أي: مأخوذٌ بالحُرْ، ولا ضَيْرَ في كونه كوناً خاصًّا[3]، ومنه قراءة الأعْرَج وغيره الشاذة: «ولولا كَلِمةُ الفصل لَقُضِيَ بينَهُم وأَنَّ الظالمين لهم عذابٌ أليم»[4] بفتح همزة (وأَنَّ) عطفاً علَى (كلمةُ)، وهو الظاهر، وأجاز ابن جنى[5] أَنْ يكون المصدر المؤوَّل من (أَنَّ) وما في حيزها في موضع رفع بفعلٍ محذوف يدل عليه ما قبله أي: ووجب أَوْ حقَّ تعذيب الظالمين.

ومما حذف فيه الفعل من غير دليل قوله تعالى: ﴿قُلْ لا تُقْسِموا طاعَةٌ معروفَةٌ إنَّ اللهَ خبيرٌ بما تعملون﴾[6]: الظاهر في ﴿طاعَةٌ معروفةٌ﴾ أَنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: طاعةٌ معروفة أَمْثَل وأَوْلى، أو خبر مبتدأ محذوف أي: أمرُنا طاعةٌ معروفةٌ أو: المطلوبُ طاعةٌ معروفةٌ. وأجاز قوم أن تكون (طاعةٌ) فاعلاً لفعلٍ محذوف أي: لِتَكُنْ طاعةٌ معروفةٌ، وهو ضعيف عند أبي

---

(١) انظر الدر المصون ورقة / ١١٠٨، البحر المحيط: ٢ /٤٠٤.
(٢) البقـــرة / ١٧٨.
(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٦٤٤، البحر المحيط: ٢ / ١٢.
(٤) الشـــورى:٢١.
(٥) انظر المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: ٢/ ٢٥٠، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٣٤٦، الكشاف: ٣/٤٦٦، تفسير القرطبي: ١٦/ ٢٠، البحر المحيط: ٧/٥١٥، حاشية الشهاب: ٧/٤١٧.
(٦) النـــور / ٥٣.

حيان[1] لأنَّه لا دليل على حذفه كما مر وليس مجاباً به النفي أو الاستفهام. وأجاز البقاعي أَنْ يكون مبتدأ خبره (معروفةُ) لأَنَّ (طاعةُ) عامة[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ...﴾[3]: القول فيها مثل سابقتها[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿الحقُّ من ربِّك فلا تَكُنْ من المُمْتَرِينَ﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلونَكَ عن الساعةِ أَيَّانَ مُرْساها...﴾[7] ﴿أيَّانَ﴾ ظرف في موضع رفع على أنَّه خبر ﴿مُرْساها﴾، ونقل ابن عطية[8] عن أبي العباس المبرد أنَّه أجازَ أن يرتَفِعَ (مُرْساها)، بفعل مضمر، وهو تكلف من غير ضرورة عند أبي حيَّان، وغالب ظَنِّي أن المبرد جعل (مُرْساها) فاعلاً لِما يتعلق به الظرف.

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤٦٨/٦.

(٢) انظر: حاشية الشهاب: ٣٩٦/٦، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٩٧٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩٨/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٠٦، الكشاف: ٧٣/٣، مشكل إعراب القرآن: ١٢٥/٢، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١٤١/١.

(٣) محمد: ٢١.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٦٣/٢٠، البحر المحيط: ٨١/٨، الكشاف: ٥٣٦/٣، حاشية الشهاب: ٤٨/٨، مشكل إعراب القرآن: ٣٠٧/٢، تفسير القرطبي: ٢٤٤/١٦.

(٥) آل عمران: ٦٠.

(٦) انظر: تفسير القرطبي: ١٠٣/٤، وانظر: الدر المصون، ورقة: ١٢٤٤، البحر المحيط: ٤٧٨/٢، معاني القرآن للزجاج: ٤٢٨/١، الكشاف: ٤٣٣/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٠٦/١، مشكل إعراب القرآن: ١٤٣/١.

(٧) الأعراف: ١٨٧، وانظر شاهداً آخر على حذف الفعل وحده، سورة هود: ٧١.

(٨) انظر البحر المحيط: ٤٣٤/٤.

(٤) في جواب الاستفهام الظاهـــر :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل من أنْزَلَ الكتابَ الذي جاء به موسى نوراً وهدًى للناس تجعلونه قراطيسَ... قلِ اللهُ ثُمَّ ذَرْهُم في خوضِهِمَ يَلْعَبونَ﴾[١]: (الله) فاعل لفعل محذوف أي: أنْزَلَ اللهُ، ويجوز أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر أي اللهُ أنْزَلَ الكتابَ، وأنْ يكونَ خبر مبتدأ محذوف أي: هو الله[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿ فسيقولون مَنْ يُعيدُنا قُلِ الذي فَطَرَكُمْ أوَّلَ مرَّةٍ.﴾[٣] أي: يُعيدُكُمُ الذي فطركم، ويجوز أنْ يكون ﴿الذي فَطَرَكُم﴾ مبتدأ خبره محذوف، أي: الذي فطركم يُعيدُكم.[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُم مِنَ السماءِ والأرضِ أَمْ مَنْ يملِكُ السمْعَ والأبصارَ ومَنْ يُخْرِجُ الحيَّ من المَيِّتِ ويُخْرِجُ الميِّتَ من الحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الأمْرَ فسيقولونَ اللهُ..﴾[٥]: القول فيها مثل سابقتها.

وقيل[٦] إنَّ تقدير الفعل أظهر من تقدير المبتدأ لمطابقة الجواب للسؤالِ، ولأنَّ ذلك قد جاء مصرَّحاً به في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سألْتَهُم مَنْ خَلَقَ السمواتِ والأرْضَ ليقولُنَّ خَلَقَهُنَّ العزيز العليم..﴾[٧]. وقد جاء المبتدأ أيضاً مصرَّحاً به في قوله تعالى: ﴿قُلْ من يُنَجيكم مِنْ ظُلُماتِ البَرِّ

---

(١) الأنعـام / ٩١.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥١٩.

(٣) الإسـراء / ٥١.

(٤) انظر البحر المحيط : ٦ / ٤٦.

(٥) يونس / ٣١، وانظر شواهد أخرى: العنكبوت: ٦١، ٦٣، لقمان: ٢١، سبأ / ٢٤، الصافات / ٣٨، الزخرف / ٨٧.

(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٤.

(٧) الزخـرف / ٩.

والبحرِ تدعونه تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً.. قُلِ اللهُ يُنجيكم مِنْها وَمِنْ كلِّ كَرْبٍ...﴾[1]، وذكر الشيخ خالد الأزهري[2] أنَّ الأفضل أنْ يقال إنَّ الجملة الفعلية أكثر والحمل عليها أولى.

**(٥) فيما ظاهره مطابقة الفعل لفاعله في التثنية والجمع:**

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السبعة وخلف من غيرهم: ﴿إمَّا يَبْلُغانِّ عندك الكِبَرَ أَحَدُهما أوْ كِلاهما...﴾[3] بألف التثنية ونون التوكيد المشدَّدة، وفي تأويل هذه القراءة أوجه اختيار منها ما يلي:

أ ـ أنْ تكونَ الألف علامة للتثنية لا ضميراً، و (أحدُهما) فاعل و(أَوْ كِلاهُما) عطف عليه، والمسألة من باب لغة (أكلوني البراغيث)، وقد ردَّ النحويون[4] هذا القول لأنَّ من شروط كون الألف أو الواو علامة تثنية أو جمع أنْ يكون الفاعل ليس واحداً من ظاهر أوْ مضمرٍ مُنْفَصلٍ، أو يكون معرَّفاً معطوفاً عليه آخر كقولنا قاما زيدٌ وعمرو، وجاء في (شرح التصريح على التوضيح): «والصحيح أيضاً أنَّ هذه اللغة، وهي إلحاق العلامات لا تُمْنَعُ مَعَ المفردين أو المفردات المتعاطفة بغير (أو) خلافاً لزاعمي ذلك...»[5].

ب ـ أنْ تكون الألف ضمير الوالِدَيْنِ و(أحدُهما) بدل منه، و(أو كِلاهما) معطوفٌ عليه، وهو قول أبي القاسم الزمخشري.

---

(١) الأنعام / ٦٣ ـ ٦٤.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٧٤.

(٣) الإسراء: ٢٣.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢٥/٦ مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد) ٣٦٧/٢ـ ٣٦٨، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٦٧، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/ ٤٧ ـ ٤٨، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر) ٢٥٦/٢.

(٥) شرح التصريح على التوضيح: ٢٧٦/١ ـ ٢٧٧.

جـ ـ أنْ يكون (أَوْ كلاهما) توكيداً، وهو قول أبي على الفارسي، وهي مسألة لا تتم عند النحويين إلاَّ بإعراب (أحدهما) بدل بعض من كل وإضمار فعل رافع لضمير التثنية، فيكون (كلاهما) توكيداً لهذا الضمير والتقدير : أو يبلغان كلاهما، وذكر أبو حيان[1] أنَّ المشهور عن ابن جني وأبي علي الفارسي أنَّهما يمنعان حذف المؤكَّد وإقامة المؤكِّد مقامَه.

د ـ أنْ يكون (أحدُهما) بدلاً من الضمير وَ (كلاهما) مرفوع بفعل محذوف تقديره: أو يَبْلُغُ كلاهما، فيكون العطف من عطف الجمل لا من عطف المفردات وهو اختيار أبي حيَّان.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأَسَرُّوا النجوى الذين ظَلَمُوا هَلْ هذا إلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُم...﴾[2] أي: وأَسَرُّوا النجوى يقولُ الذين ظَلَمُوا[3]

(٦) في صلة الموصول الحرفي:

وفي التنزيل من ذلك موضع واحد في أحد التأويلات وهو قوله تعالى: ﴿اجعَلْ لنا إلهاً كما لهم آلِهَةٌ...﴾[4]: ذكر بعض النحويين أنَّ (ما) موصول حرفي، وفي الكلام حذف صلة الموصول وابقاء معموله على قول ابن مالك[5] الذي يرى أنه لا يجوز حذف صلة الموصول الحرفي إلاَّ بشرط بقاء معمولها، فيكون (آلهةٌ) فاعلاً لفعل محذوف. وذكر بعض النحويين أنَّ

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦/٢٥، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨١٧ حاشية الشهاب: ٦/٢٢، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٧ ـ ٢٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٨٨، الكشاف: ٢/٤٤٤، معاني القرآن للفراء: ٢/١٢٠ التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٦٤.

(٢) الأنبياء: ٣.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة: ١٣٩.

(٤) الأعراف: ١٣٨.

(٥) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٨، وانظر شرح التسهيل: ١/٢٥٩.

(ما) موصول اسمي والتقدير: كالذي استقرَّ لهم، ويكون (آلهةٌ) بدلاً من الضمير المستكن في (استَقَرَّ). وأجاز بعضهم أنْ تكونَ مصدريّة، و(لهم) متعلّق بفعلٍ محذوف فاعله (آلِهَةٌ).

ويجوز أنْ تكون (ما) كافة للكاف ولذلك جاءت الجملة بعدها. وأجاز بعض النحويين أنْ يكونَ (آلهةٌ) خبر مبتدأ محذوف أي: هي آلهةٌ[1]. ويظهر لي أنَّ كون (ما) موصولاً اسمياً أقلُّ تكلفاً من الأوجه الأُخرى.

**(٧) فيما ظاهره أنَّ الاسم الظاهر معطوف على الضمير المستكن في فعل سابق:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فاذهَبْ أنتَ وربُّك فقاتلا إنَّا ها هنا قاعِدون﴾[2]: قوله ﴿وربُّك﴾ معطوف على الضمير المستتر في ﴿فاذْهَبْ﴾، وهو الظاهر ويجوز أنْ يكون مرفوعاً بفعل محذوف أي: لِيَذْهَبْ ربُّك. ونسب أبو حيان هذا القول في تخريجه لقوله تعالى: ﴿اسكنْ أنتَ وزوجُك الجنَّة﴾[3] إلى ابي القاسم الزمخشري: «لأنّه يزعم أنَّ (وَزَوْجُك) ليس معطوفاً على الضمير المستكن في (اسكن) بل قوله (وَزَوْجُك) مرتفع على إضمار: «وليسكن»، فهو عنده من عطف الجمل، وقوله هذا مخالف لمذهب سيبويه»[4] ويظهر لي أنَّ هذا الزعم واهٍ لأنّني لم أعثر على نصٍّ في (الكشاف) أو غيره يؤكد ما ذهب إليه أبو حيّان، بل يؤكِّدُ أبو القاسم أنّه

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣٨٧/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٥٩٢/١، حاشية الشهاب: ٢١١/٤، الكشاف: ١١٠/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٣/١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٣٥.

(٢) المائدة: ٢٤.

(٣) البقرة: ٣٥.

(٤) البحر المحيط: ٣٢٠/٦.

مِمَّنْ يجيزون العطف على المضمر المستكن إذا أُكِّد: «(أنت) تأكيد للمستكن ليصح العطف عليه»[1]، وجاء في (المفصَّل) ما يلي: «وأمَّا متصلة فلا يتأتَّى أنْ يعطف ويعطف عليه خلا أنَّه يُشْرَطُ في مرفوعه أنْ يؤكَّد بالمنفصل تقول: ذَهَبْتَ أنتَ وزَيْدٌ، وذهبوا هم وقومُك، وخرجنا نحن وبنو تميم»[2].

ويجوز أنْ يكون ﴿وَرَبُّك﴾ مبتدأ خبره محذوف والواو للحال أي: وربك يعينك، ويجوز أن تكون الواو ناسقة[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿اسكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجَنَّةَ﴾[4]: القولُ فيها مثلُ سابقتها[5].

### (٨) في جملة الجزاء المصدرة بالفاء:

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كان منكم مريضاً أوْ على سَفَرٍ فَعِدَّةٌ من أيام أُخرَ...﴾[6] أي: فتجْزيه عِدَّة[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لم يَجِدْ فصيامُ ثلاثةِ أيام...﴾[8]، وقوله: ﴿ومَنْ قَتَلَ مؤمِناً خطئاً فتحريرُ رقَبَةٍ مؤمنةٍ ودِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إلى أَهْلِهِ...﴾[9] والقول نفسه في الفاء الداخلة على خبر الموصول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين يُظاهِرونَ من

---

(١) الكشاف: ١/٧٣، وانظر: ٢/٥٧٥.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٧٤.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ١٩٣٤، البحر المحيط: ٣/٤٥٦، حاشية الشهاب ٣/٢٣١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٨٨.

(٤) البقرة: ٣٥، الأعراف: ١٩.

(٥) انظر: البحر المحيط: ١/١٥٦ الدر المصون ورقة: ٢٢٦، الكشاف: ١/٢٧٣.

(٦) البقرة: ١٨٤، وانظر الآية: ١٨٥ - ١٩٦ - ٢٢٩ - ٢٨٢.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الخبر الصفحة: ١٩٣.

(٨) المائدة: ٨٩.

(٩) النساء: ٩٢ وانظر الآية: ٣، المائدة: ٨٩، ٩٥ المجادلة: ٤.

نسائِهم ثم يعودون لِما قالوا فَتَحْرِيرُ رقبةٍ..﴾[1]: قوله ﴿فتحريرُ رَقَبَةٍ﴾ خبر مبتدأ محذوف أي: فالواجِبُ تَحْريرُ رَقَبَةٍ، أو مبتدأ خبره محذوف أي: فعليهم تحريرُ رَقَبَةٍ، ويجوز أنْ يكونَ فاعِلَ فِعْلٍ محذوف، أي: فَيَجِبُ تحريرُ رقبةٍ[2].

**(٩) فيما لا يصح فيه العطف على فاعل آخر أو نائبه متقدِّم عليه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِه ما في بطونهم والجلودُ..﴾[3] أي: وَتُحْرَقُ الجلودُ لأَنَّها لا تُذَاب[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ له مَنْ في السموات ومَنْ في الأَرْضِ والشمسُ والقمرُ والنجومُ والجبالُ والشجرُ والدوابُّ وكثيرٌ مِنَ الناسِ وكثيرٌ حقَّ عليه العذابُ..﴾[5]: ظاهر النص يوحي بالتعارض بين قوله ﴿أَنَّ اللهَ يسجُدُ لَهُ مَنْ في السموات ومَنْ في الأَرْضِ﴾ لعمومه وبين قوله ﴿وكثيرٌ مِنَ الناسِ﴾ لخصوصه إنْ جعلنا الثاني معطوفاً على الأَوَّل بالإضافة إلى ما في السجود في الموضعين من اختلاف، ولذلك حَمَلَ النحويون النصَّ على غير ظاهره، فجعلوا (وكثيرٌ) مرفوعاً بفعل مُضْمَر أي، ويَسْجُد له كثيرٌ مِنَ الناسِ سجودَ عبادة، وقد دل عليه معنى (يَسْجُدُ) الأُولى لاختلاف معنَيَيْهما لأنَّه من شروط الدليل اللفظي على المحذوف كما في (المغني)[6] أنْ يكون نَفْسَهُ لفظاً ومعنىً أوْ معنى لا لفظاً، فلا يصح حذف الخبر في قولنا: زيدٌ

---

(١) المجادلة: ٣.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢١٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢/٨٢٦، حاشية الشهاب: ٨/١٦٥، تفسير القرطبي: ١٧/٢٨٠.

(٣) الحج: ٢٠.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٣٦٠.

(٥) الحج: ١٨.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٩٠.

ضاربٌ وعمرٌو أي: وعمرو ضاربٌ إذا كان الأوّل بمعنى الإيلام والثاني بمعنى السَّفر، وقد ردَّ الشهاب[1] هذا القول.

وذكر أبو حيَّان[2] أن مَنْ يرى الجَمْعَ بين المشتركين وبين الحقيقة والمجاز يجيز العطف على المفردات، ولأنَّ السجود بمعنى الانقياد.

ويجوز أنْ يكون ﴿وكثيرٌ من الناس﴾ مبتدأ خبره محذوف أي: وكثير من الناس مثابٌ، وأجاز أبو القاسم الزمخشري[3] أنْ يكون الخبر قوله (مِنَ الناس) أوْ (حَقَّ عليه العذابُ) على أنَّ (وكثيرُ) الثانية معطوفة على الأولى للمبالغة في تكثير المحقوقين بالعذاب والتقدير: وكثيرٌ وكثيرٌ من الناس حقَّ عليهم العذاب، وهما تأويلان ضعيفان عند أبي حيان.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّا أنْزَلْنا التوراةَ فيها هدًى ونورٌ يَحْكُمُ بها النبيُّونَ الذين أَسْلَمُوا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استُحْفِظوا من كتابِ اللهِ وكانوا عليه شهداء...﴾[4]: قوله ﴿والربانيون...﴾ معطوف على ﴿النبيُّون﴾ والتقدير: والربانيون يحكمون بمقتضى ما في التوراة.

وزعم أبو البقاء[5] أنَّه مرفوع بفعل محذوف لاختلاف متعلق الحكم أي: يحكم الربانيون بما استحفظوا، ويرى السمين الحلبي[6] أنَّ هذا التغاير ليس وارداً لأنَّ ما استحفظهم الله إياه هو ما في التوراة، فهم يحكمون بشيء واحد، وهو الظاهر.

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٦/٢٨٨.

(٢) انظر البحر المحيط: ٦/٣٥٩.

(٣) انظر الكشاف: ٣/٨ ـ ٩، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٣٧، حاشية الشهاب: ٦/٢٨٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٧١، مشكل إعراب القرآن: ٢/٩٤، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٢٦٨، تفسير القرطبي: ١٢/٢٤.

(٤) المائدة: ٤٤.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٣٨.

(٦) انظر الدر المصون ورقة: ١٩٧٢.

(١٠) إذا كان مجاباً به النفي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال الذين اسْتُضْعِفوا للذين استكبروا بَلْ مكرُ الليلِ والنَّهار إذْ تأْمُرونَنا أنْ نَكْفُرَ بالله ونَجْعَل لَهُ أنْداداً...﴾(١) قوله ﴿مكر الليل﴾ فاعل فعل محذوف أي: بل صدَّنا مكركم بالليل والنهار، وهو الأولى عند أبي حيان(٢). ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هذا مكرُ الليلِ والنهارِ وهو قول الأخفش، وأنْ يكون مبتدأ خبره محذوف أي: بل مَكْرُكم بالليلِ والنهارِ صدَّن(٣).

---

(١) سبأ: ٣٣.
(٢) انظر البحر المحيط: ٧/٤٨٣.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٦٩ البحر المحيط: ٧/٢٨٣، الكشاف ٣/٢٩١، حاشية الشهاب: ٧/٢٠٥، تفسير القرطبي: ١٤/٣٠٢، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/١٩٣، معاني القرآن للفراء: ٢/٣٦٣.

## (٢) حذف الفعل مع فاعله المضمر

لقدْ دَوَّنَ النحويُّون في مؤلَّفاتهم بعض مواطن هذه المسألة معتمدين في ذلك على شواهد من كلام العرب نظمه ونثره والأمثلة المصنوعة، وقد كان اعتمادهم على ما في التنزيل من شواهد قليلاً إلاَّ ما يطالعنا في بعض مؤلفات العلوم القرآنية. وتطالعنا هذه المواطن منثورة في موضوعات نحوية كالمنادى والحال والمفعول به والمنصوب على المصدر والاختصاص والاغراء والتحذير والاشتغال وغير ذلك.

ويتراءى لي أنَّهم لم يستقصوا شواهد هذه المسألة كلها، ولذلك لم يدَوِّنوا إلاَّ مواطن مشهورة تدور في مؤلَّفاتهم[١]. ولقد وجدت بعضهم يجعل حذف الفاعل وفعله وحذف الفعل وحده في مكان واحد كابن هشام[٢] والزركشي[٣]. وتكاد بعض الشواهد التي يتداولها النحويون في مؤلَّفاتهم[١] تكون واحدة كقوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾[٤].

وبعد، فلقد انتهيت إلى أنَّ حذف الفعل وفاعله يكثر في التنزيل كثرة

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٧، البرهان في علوم القرآن: ١٩٩/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٣١٥/١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨/٣، شرح ابن عقيل: ٢٨٣/٢، المقرب: ٢٥٢/١، الخصائص: ٣٧٩/٢

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٧.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١٩٩/٣.

(٤) النساء: ١٧١.

مفرطة، ويكفي دليلاً على ذلك ما جاء في سورة البقرة[1] مِنْ هذه المسألة.

ولعل أهمَّ المواطن التي حذف فيها الفعل مع فاعله المضمر في التنزيل ما يلي:

(١) اقتضاء الأصل النحوي له.

(٢) حذف المغيَّا مع (حتى) التي للغاية.

(٣) فيما ظاهره النصب بعامل غير فعل المدح أو الشتم أو التحذير وغير ذلك.

(٤) النصب على المدح أو الذم (القطع).

(٥) النصب على الاختصاص.

(٦) فيما ظاهره أنَّه مفعول له مسبوق بالواو.

(٧) النصب على الاشتغال.

(٨) النصب على المصدر.

(٩) إذا كان عاملاً في أحد الظروف.

(١٠) في الجمل المصدرة بما هو غير ظاهر الإعراب.

(١١) فيما يسمى بالتبيين.

(١٢) فيما يصح فيه أنْ يتفنَّن النحويون في ابتكار الأوجه الإعرابية.

---

(١) البقرة: ١، ٣، ٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٧، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٧، ٧٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩١، ٩٤، ١٠٢، ١٠٩، ١١٦، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٨، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٧، ١٨٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥-٢٧٨، ٢٨٢، ٢٨٥.

(١٣) فيما ظاهره أنَّ العامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى.

(١٤) اقتضاء المعنى له.

(١٥) فيما ظاهره النصب بالقول.

(١٦) في أُسلوب التحذير والإغراء.

(١٧) فيما جاء بعد (إمَّا) من أسماءٍ منصوبةٍ أوْ غير ظاهرة الإعراب.

(١٨) فيما ظاهره أنَّ لام القسم داخلة على اسم مفرد.

(١٩) في العامل في الحال.

(٢٠) في صلة الموصول.

(٢١) في القسم بغير الباء.

(٢٢) في الاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور قبله.

**(١) اقتضاء الأصل النحوي له:**

وهي مسألة تشيع في التنزيل في مواطن كثيرة حملا على تأويلات النحويين، لأنَّه كثيراً ما يصطدم العامل بما يمنعه من الوصول إلى معموله، ولذلك يجعل النحويون هذا الموطن مسرحاً للتأويلات النحوية لتقويم اعوجاج الأصل النحوي، ومن ذلك أنَّ اللام وسوف يمنعان ما بعدهما أنْ يعمل فيما قبلهما، ومنه قوله تعالى: ﴿ويقولُ الإنسان أإذا ما مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حيًّا﴾[1]. ذكر أبو البقاء[2] أنَّ العامل في ﴿إذا﴾ فعل مقدر يدل عليه

---

(١) مريم: ٦٦. وانظر شاهداً آخر: المؤمنون: ٤٠.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٨٧٧/٢، وانظر البحر المحيط: ٢٠٦/٦، حاشية الشهاب: ١٧٢/٦.

الكلام والتقدير: أُبعَثُ إذا ما مت، ولم يعمل ﴿أُخْرَجُ﴾ فيها لأنَّ ما بعد اللام و(سوف) لا يعمل فيما قبلهما، وقيل إنَّ المانع اللام وحدها، ولا محوج إلى مثل هذا التكلف لأنَّ الظروف يُتَوَسَّعُ فيها، وهو قول ابن هشام[1]، وذكر السيوطي[2] أنَّ الفرَّاء وأبا عبيدة أجازا تقديم المفعول به والظرف مطلقاً، وأجاز ابن مالك تقديم الظرف.

ومن ذلك تقديم معمول المصدر عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شيعةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا﴾[3]: قوله ﴿على الرحمن﴾ يتعلق بالمصدر بعده، وهي مسألة لم يجوزها بعض النحويين، ولذلك قدَّروا فعلاً عاملاً فيه، وأجاز قوم أن يتعلق بـ (أعني) على أنَّ (على) للتبيين، وأجاز أبو حيَّان[4] أنْ يتعلق بـ (أشدُّ).

ومنه قوله تعالى: ﴿كانوا قليلا مِنَ الليلِ ما يَهْجَعونَ﴾[5]: الظاهر في قوله ﴿من الليل﴾ أنْ يكون في موضع النعت لـ ﴿قليلاً﴾ ويجوز أنْ يكون معمولاً لفعل محذوف يفسره ﴿يَهْجَعونَ﴾، ولا يصح أنْ يعمل فيه ﴿يهْجعون﴾، لأنَّ المصدر المؤول لا يتقدم عليه معموله لأنَّهم يمنعون تقدم الصلة على الموصول، ويمكن أنْ يكون ذلك من باب الاتساع في الظروف

ويجوز أنْ تكون (مِنْ) للتبيين فتتعلَّق بـ (أعني) مضمراً، ويجوز أنْ تكون (ما) نافية[6].

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٧٦٩.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٤/٢٥٥.
(٣) مريم: ٦٩.
(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٢٠٩، وانظر حاشية الشهاب: ٦/١٧٥. الكشاف: ٢/٥٢٠.
(٥) الذاريات: ١٧.
(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٨/٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٩٠، الكشاف: ٤/١٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٧٩.

ومن ذلك أنَّ (ما) النافية تمنع أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومنه قوله تعالى: ﴿وثمودَ فما أبقى﴾[1]: قوله ﴿وثمودَ﴾ منصوب بفعل غير الظاهر أي: وأهْلَكَ ثمودَ فما أبقى الفريقين، ولا يصح أن يعمل فيه ﴿أبْقى﴾ عند النحويين لأنَّه حرف النفي يمنع ذلك[2].

ومن ذلك أنَّ المصدر الموصوف لا يصح أنْ يعمل عندهم، ومنه قوله تعالى: ﴿فاجْعَل بيننا وبينك موعِداً لا نُخْلِفُهُ نحن ولا أنت مكاناً سُوًى﴾[3]، : ذكر النحويون أنَّ ﴿مكاناً﴾ منصوب بفعل يدل عليه المصدر ﴿موعِداً﴾، ولا يصحُّ أنْ يعمل فيه هذا المصدر لأنَّه موصوف[4]، وأجاز الزمخشري فيه أنْ يكون ظرفاً له على التوسع، وهو الظاهر، ويجوزَ أنْ يكون بدلاً من (موعِداً﴾ على أنَّه اسم مكان، ويرده استحالة عودة الضمير عليه، وقد جعله النحويون عائداً على المصدر المفهوم من اسم المكان، ويجوز أنْ يكون مفعولاً ثانياً لـ ﴿فاجعَلْ﴾ على تقدير مضاف أي: فاجعل مكانَ وعدٍ مكاناً[5] ولا محوج إليه.

ومن ذلك أنَّ ما في صلة (ال) الموصول الحرفي: لا يعمل فيما قبله، ومنه قوله تعالى: ﴿وأنا على ذلكم من الشاهدين﴾[6]: قدَّر النحويون فعلاً عامِلاً في ﴿على ذلكم﴾ أي: وأنا أشهد على ذلكم، لأنَّ معمول الصلة لا يصح أنْ يتقدم عليها، ولا التفات إلى هذا المنع لأنَّه يمكن أنْ يحمل ذلك

---

(١) النجم: ٥١.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ١١٨/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١١٩١/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٠١/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٩٨.

(٣) طه: ٥٨.

(٤) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٣٥/٢.

(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٣/٢، مشكل إعراب القرآن: ٦٨/٢، الكشاف: ٥٤٢/٢، حاشية الشهاب: ٢١١/٦، تفسير القرطبي: ٢١٣/١١.

(٦) الأنبياء: ٥٦.

على الاتساع في الظروف، وأجاز قوم أنْ تكون (على) للتبيين، فتتعلق بمحذوف[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿قال إنّي لعملكم من القالين﴾[2]: اللام في ﴿لعملكم﴾ تتعلق بمحذوف دلَّ عليه ﴿القالين﴾ لأنَّ معمول الصلة لا يصح أنْ يتقدَّم عليها، وأجاز أبو حيان[3] أنْ يتعلَّق بـ ﴿القالين﴾ اتّساعاً. ويجوز أنْ تكون اللام للتبيين. والأظهر أنْ تكون اللام زائدة للتقوية[4]، فلا يصح أنْ تتعلق بعامل، ولست أتفق مع ابن هشام في إجازته تعلق مثل هذه اللام: «نعم يصح في اللام المقوية أنْ يقال إنَّها متعلقة بالعامل المقوي... لأنَّ التحقيق أنَّها ليست زائدة محضة لما تُخُيِّلَ في العامل من الضعف الذي نَزَّلَهُ منزلة القاصر، ولا معدية محضة لاطِّراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين»[5].

ومن ذلك أنَّ اسم لا النافية للجنس المفرد لا يعمل في غيره عند النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿قال لا تَثْرِيبَ عليكُمْ اليومَ...﴾[6]: اسم لا النافية للجنس لا يصح أنْ يعمل في ﴿عليكم﴾ لأنَّه مبني، ولذلك جعل النحويون (على) للتبيين، فتتعلق بـ (أعني) مضمراً[7].

ومن ذلك أنَّ ما بعد (إنَّ) لا يصح أن يعمل فيما قبلها، ومنه قوله

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/٣٢١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٢٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٦٢.
(٢) الشعراء: ١٦٨.
(٣) انظر البحر المحيط: ٧/٣٦ وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٠٠.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢٨٦ ـ ٢٨٧.
(٥) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٧٦. وانظر شاهدين آخرين: القصص: ٢٠، ص: ٤٧.
(٦) يوسف: ٩٢.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة ١٣٩. وانظر شاهد آخر: الفرقان: ٢٢.

تعالى: ﴿وقالوا أإذا ضَلَلْنا في الأرضِ أإنَّا لفي خلقٍ جديـد...﴾[1]: العامل في (إذا) فعل مضمر يدل عليه معنى الجملة بعدها، وهي قوله تعالى: ﴿أإنَّا لفي خلقٍ جديدٍ﴾ والتقدير: أنبعث إذا ضَلَلْنا لأنَّ ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿يوم نَبْطِش البطشة الكبرى إنَّا منتقمون﴾[3]: (يوم) بدل من (يَوْم تأتي) في قوله تعالى: ﴿فارتَقِبْ يوم تأتي السماءُ بـدخانٍ مبين﴾[4]، ويجوز أنْ يكون ظرفاً لـ (عائدون) في قوله تعـالى: ﴿إنَّكم عائدون﴾[5]، وأنْ يكون منصوباً بفعل مضمر أي: اذكر يوم نبطش ولا يصح أنْ يعمل عندهم ما بعد (إنَّ) فيما قبله[6].

ومن ذلك الفصل بين الموصول وصلته، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ يعلَمُ اللهُ المعوِّقينَ منكم والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا ولا يأتون البأس إلاَّ قليلاً أشحَّةً عليكم..﴾[7] أجاز الفراء[8] أن يكون (أشحة) منصوباً على الحال من الضمير في (والقائلين) على أنَّ العامل فيه اسم الفاعل، وأجاز أيضاً أنْ

---

(1) السجدة: ١٠.

(2) انظر: مشكل إعراب القرآن: ١٨٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥٨/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٤٨/٢، تفسير القرطبي: ٩٢/١٤، الكشاف: ٢٤٢/٣. البحر المحيط: ١٩٩/٧، حاشية الشهاب: ١٥٠/٧، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٦٠/٢.

(3) الدخان: ١٦.

(4) الدخان: ١٠.

(5) الدخان: ١٥.

(6) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٤٦/٢، حاشية الشهاب: ٧/٨، البحر المحيط: ٣٥/٨، الكشاف: ٥٠٢/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٥٨/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٨٨/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١١٤، وانظر شاهداً آخر: الرعد: ٥.

(7) الأحزاب: ١٨ - ١٩.

(8) انظر معاني القرآن للفراء: ٣٣٨/٢.

يكون العامل فيه فعلاً مضمراً يدل عليه (المعوقين)، وأنْ يكون قولَهُ ﴿ولا يأتونَ﴾، وأنْ يكون منصوباً على الذم، وقد ردَّ البصريون نصبه على الحال إذا كان العاملُ ﴿المعوِّقينَ﴾ أوْ ﴿القائلينَ﴾ لأنَّه يكون من صلة الموصول في اسمي الفاعل، ولا يصح الفصل بين الموصول وصلته، وفي الآية فصل بقوله ﴿ولا يأتون البأسَ إلاَّ قليلا﴾، وتصح المسألة على جعل ما عد فاصِلاً في موضع الحال من الضمير في ﴿والقائلين﴾، فتكون الحالان داخلتين في حيِّز الصلة، والقول نفسه في كونه حالاً من الضمير في ﴿المُعوِّقينَ﴾ أوْ من ضمير الفاعلين في ﴿ولا يأتونَ﴾. وقيل إنَّه لا يصح عند النحويين أنْ يعمل فيه فعل يدل عليه المعوِّقين لأنَّ ما في الصلة لا يفسِّرُ ما ليس فيها. والصحيح عند مكي بن أبي طالب أنْ يكون في موضع الحال من ضمير الفاعلين في ﴿ولا يأتونَ﴾ على أنَّ الفعل عامل فيه. ويظهر لي أنَّ قول الفراء أكثر احتراماً لظاهر النص القرآني في إعماله ما في الصلة أو ما في حيزها مع العطف. ويجوز فيه أيضاً أنْ يكون حالاً من اسم الفعل (هَلُمَّ) عند الطبري لأنَّ فيه ضميراً[1].

ومن ذلك الفصل بين المصدر ومعموله، ومنه قوله تعالى: ﴿جزاؤهم عند ربِّهم جناتُ عَدْنٍ تجري من تحتها الأنْهارُ خالِدينَ فيها...﴾[2]: ذهب أبو البقاء[3] وأبو البركات بن الأنباري[4] إلى أنَّ قوله ﴿خالِدين فيها﴾ حال، العامل فيها مضمر أي: يُجزونَها خالدين، أو: ادْخِلوها خالدين لأنَّه لا يصح

(١) انظر: البحر المحيط: ٧/٢٢٠، التبيان في تفسير القرآن: ٨/٢٩٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/١٩٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٦٦، تفسير القرطبي: ١٤/١٥٣، الكشاف: ٣/٢٥٥.

(٢) البينة: ٨.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٩٨.

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٢٦.

عندهما أنْ يكون العامل ﴿جزاؤهم﴾ لأنه فصل بين المصدر ومعموله بالخبر، وذكر أبو البقاء أنَّ قوماً أجازوا ذلك لأنَّ المصدر ليس (أنْ) وما في حيِّزها، والصحيح الجواز لأنَّ ما في الآية يعزِّزه، وأجاز قوم[1] الفصل بالظرف، إنْ كان المعمول ظرفاً.

ومن ذلك أنَّ ما قبل لام الابتداء لا يصح أنْ يعمل فيما بعدها، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنَّ من شيعته لإبراهيمَ إذ جاء رَبَّهُ بقلبٍ سليم﴾[2]: العامل في (إذ) عند أبي حيان[3] فعل مضمر أي: اذكر إذْ جاء ربَّه بقلبٍ سليم، وأجاز الزمخشري[4] أنْ يكون العامل ما في الشيعة من معنى الفعل، وقد ردَّه أبو حيان لأن ما قبل اللام لا يعمل فيما بعده، والقول الظاهر عندي قول أبي القاسم لأن الظروف يتوسع فيها.

ومن ذلك أنَّ (إلاَّ) لا يعمل ما قبلها فيما بعدها إذا تمَّ الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا مِنْ قَبْلِكَ إلاَّ رجالاً نوحي إِلَيْهِم فاسألوا أَهْلَ الذكرِ إنْ كنتم لا تعلمون بالبيِّناتِ والزُّبُر . . .﴾[5]: قيل إنَّ الأجود في قوله تعالى ﴿بالبيِّناتِ﴾ أنَّ يتعلق بفعل محذوف كأنَّه قيل: بم أُرْسِلوا؟!، قال: أَرْسَلْناهم بالبيِّناتِ والزُّبُرِ، وهو قول الزمخشري وابن عطية، وقيل إنَّهُ يتعلق بـ ﴿أرْسلنا﴾ على نية تقديمه على (إلا) لأنَّ ما قبلها لا يعمل فيما بعدها إذا تمَّ الكلام وهي مسألة لا تصح عند البصريين، إلاَّ بتقدير عامل، تصح على قول الكسائي[6] وابن الأنباري[6]، فهما يجيزان تأخير المعمول مرفوعاً كان أوْ منصوباً أو مجروراً، ووافقهما الأخفش[6] في الظرف والمجرور

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٢/٦٣.
(٢) الصافات: ٨٣ - ٨٤.
(٣) انظر: البحر المحيط: ٧/٣٦٥، وانظر حاشية الشهاب: ٧/٢٧٥.
(٤) انظر: الكشاف: ٣/٣٤٤، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٢/٢٣٦.
(٥) النحل: ٤٣ - ٤٤.
(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٢٧٦ - ٢٧٧.

والحال كقولنا: ما جلس زيدٌ إلاَّ عندك وما مر إلا عمرو بك، وما جاء إلاَّ زيدٌ راكباً. وقول الكسائي وابن الأنباري هو الظاهر لأنَّ الآية الكريمة عليه، وأجاز الزمخشري[١] أنْ يكون في موضع النعت لـ (رجالاً)، وهو الظاهر عند أبي حيان[٢]، وأنْ يتعلَّقَ بـ (نوحي) أو بـ ﴿لا تعلمونَ﴾ على أنَّ الباء للتعليل والمفعول به محذوف، ويجوز أنْ تكون الباء زائدة، والقول نفسه في تعلقه بـ ﴿نُوحي﴾، فالباء إمَّا أنْ تكون زائدة وإمَّا أنْ تتعلق بمحذوف على أنَّها للملابسة وعلى أنَّ العامل في الحال ﴿نُوْحي﴾[٣].

ومن ذلك أنَّ **(أفعل) التفضيل لا يصحُّ أنْ ينصب مفعولاً صريحاً**، ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ ربَّكَ هو أعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سبيلِهِ...﴾[٤]: اختلف النحويون في موضع (مَنْ)، وفي ذلك أربعة أقوال:

أ ـ أنْ تكون في موضع جر بعد إسقاط الخافض، ولا يصحُّ أنْ تكون في موضع جر بالإضافة لفساد المعنى، لأنَّ الله يكون ضالاً على هذا التأويل، وهي مسألة لا تَصحُّ عند أبي حيأن[٥] إلاَّ في الضرورة.

ب ـ أنْ يكونَ في موضع نصب بـ (أَعلَمُ) بعد إسقاط الخافض، وهو قول ابن جني[٦]، وقدَّر النحويون الخافض لأنَّ (أفعل) التفضيل لا ينصب مفعولاً صريحاً، وهي مسألة قد أجازها بعض الكوفيين، وهو الظاهر

---

(١) انظر الكشاف: ٤١١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٤٩٤، وانظر حاشية الشهاب: ٥/٢٣٤، تفسير القرطبي: ١٠/١٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٩٦، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٣٨٤.

(٣) انظر شاهداً آخر على أنَّ ما قبل (إلاَّ) لا يعمل فيما بعدها بعد أنْ يتم الكلام. الإسراء: ١٠٢.

(٤) الأنعام: ١١٧.

(٥) انظر البحر المحيط: ٤/٢١٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٤/٢١٠.

لأنَّ ظاهر النص القرآني على ما ذهبوا إليه، ويؤيد ابن مالك[1] ما ذهب إليه الكوفيون على أنَّ (أعلم) لا تفضيل فيه.

جـ ـ أنْ يكونَ منصوباً بفعل مضمر أي: يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عن سبيله، وهو قول أبي علي الفارسي وجمهور البصريين، وهو تكلف من غير ضرورة.

د ـ أنْ تكون (مَنْ) اسم استفهام في موضع رفع على الابتداء، والجملة الفعلية بعدها في موضع الخبر لأنَّ (أفعل) التفضيل معلَّق عن العمل، وهو قول المبرد والزجاج والكسائي ومكي بن أبي طالب[2] وهو قول ضعيف عند أبي حيَّان لأنَّ (أعلَم) ليس مما يتعدَّى إلى مفعول به، وعليه فهو لا يعلَّق عن العمل[3]. ولست أتفق معه لأنَّ في التنزيل أفعالاً تتعدى إلى المفعول بواسطة تُعلَّقُ عن العمل على نية الخافض كقوله تعالى: ﴿أفلمْ يسيروا في الأرضِ فينظروا كيفَ كان عاقبة الذين مِنْ قَبْلِهِم﴾[4].

ومن ذلك أنَّ اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا يصحّ أنْ يعمل عند معظم النحويين، ومنه قراءة غير قراءة الكوفة من السبعة (ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر): ﴿وجاعلُ الليلِ سكناً والشمسَ والقمر حُسْباناً﴾[5]

---

(1) انظر: حاشية الشهاب: ٤/١١٨، البحر المحيط: ٤/٢١٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٣٤.

(2) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٣٥، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢/٣٩١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣/٥٤، شرح الرضي على الكافية: ٢/٢١٩.

(3) انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٢٨٤.

(4) محمد: ١٠.

(5) الأنعام: ٩٧.

على أنَّ ﴿وجاعِلُ﴾ اسم فاعل مضاف إلى (الليل)، فينصب (سكناً) و(الشَّمْسَ والقَمَر) بفعلين مضمرين لأنَّ اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا يعمل[1].

ومن ذلك أنَّ الفعل الناقص (ليس) لا يعمل في غيره لأنَّه لا يدل على الحدث عند جمهور النحويين. ومنه قوله تعالى: ﴿إذا وَقَعَتِ الواقعة ليس لِوَقْعَتِهَا كاذِبَةٌ خافِضَةٌ رافعةٌ﴾[2]: العامل في (إذا) عند أبي حيَّان[3] فعل الشرط على أنَّها ليست مضافةً إليه، وذهب الزمخشري[4] إلى أنَّ العامل فيها (ليس) على أنَّها تدل على الحدث كغيرها من أفعال هذا الباب، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيان لأنَّها لا تدل على الحدث والزمان، وهي في ذلك مثل (ما)، والقول بفعليتها عنده محمول على المجاز، وأجاز ابن هشام[5] أنْ تدل أفعال هذا الباب على الحدث إلَّا (ليس)، والصحيح عند الرضي أنْ تدل على ذلك، ولم يستثن منها (ليس)، «وما قال بعضهم من أنَّها سميت ناقصة لأنَّها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء...»[6]. وذهب سيبويه[7] والأكثرون إلى أنَّ (ليس) فعل غير متصرف. وذكر المالقي[8] أنَّها ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، وهي عند

---

(١) انظر ما في هذا البحث من حمل على الموضع الصفحة: ١٢١٥. وانظر شاهداً آخر على عدم إعمال اسم الفاعل الماضي: سورة فاطر: ١.
(٢) الواقعة / ١ ـ ٣.
(٣) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(٤) انظر الكشاف: ٤ / ٥١.
(٥) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٧٠.
(٦) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٩٠.
انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١ / ٧٠، ١٤٧.
(٧) وانظر: الأزهية في علم الحروف: / ٢٠٤.
(٨) انظر رصف المباني: / ٣٠٠.

أبي علي الفارسي[1] وغيره حرف، ويذكر المالقي أنَّ حمل أبي علي الفارسي إعمال (ما) على (ليس) يدل على أنَّها فعل لأنَّها لو لم تكن كذلك لم تكن أصلاً في العمل. ويظهر لي أنَّ كونها فعلاً يوجب معاملتها كأخواتها من حيث الدلالة على الحدث. وذكر الشهاب[2] أنَّ (ما) النافية لتأويلها بـ ( انتفى) يصح أنْ يتعلق بها الظرف لأنَّ الظروف يكفيها في العمل رائحة الفعل. وأجاز الزمخشري [3] لما مر أنْ يعملٍ في (إذا) فعل مضمر أيْ اذكر، أوْ (كان)، ويجوز أنْ يكون العامل (خافضة) أوْ (رافعة) أوْ (رُجَّتْ) في قوله تعالى ﴿إذا رُجَّتِ الأَرْضُ رجًّا﴾[4] على أنَّ (إذا) الثانية تكرير للأولى أوْ بدل منها، وهو قول أبي البقاء[5] . وأجاز الجرجاني[6] أنْ تكون (إذا) صلة وهو تكلف لا محوج إليـــه.

ومن ذلك أنَّ ما بعد الفاء لا يصحُّ أنْ يعمل فيها قبلها، ومنه قوله تعـالى: ﴿إنَّهُ على رجعِهِ لقادِرٌ يَـومَ تُبْلى السـرائِرُ فما لَـهُ مِنْ قُوَّةٍ ولا ناصر﴾[7]: الظاهر عند النحويين أنْ يكون العامل في (يوم) فعلاً مضمراً أي: اذكر يوم أو: يرجِعُهُ يَومَ تُبْلى السرائر، ولا يصح أنْ يكون العامل فيه (ولا ناصرٍ) لأنَّ ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، ولا يصح أنْ يعمل فيه (رجعِهِ) للفصل بينهما، أوْ أنْ يعمل فيه (لقادِرٌ) لئلا تنحصر القدرة في ذلك

---

(١) انظر الإيضاح العضدي / ١١٠.
(٢) انظر حاشية الشهاب : ٨ / ١٤٠.
(٣) الكشاف : ٤ / ٥١.
(٤) الواقعـــة / ٤.
(٥) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٠٢.
(٦) انظر تفسير القرطبي : ١٧ / ١٩٥، وانظر مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٣٤٨.
البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٤١٣، التبيان في تفسير القرآن ٩/٤٨٨.
(٧) الطـــارق / ٨ ـ ١٠.

اليوم وحده، والمسألة جائزة عند ابن عطية[1] على أنَّ المراد بالقدرة القدرة في كل وقت.

ومن ذلك **أيضاً أنَّ ما بعد الاستفهام لا يصح أنْ يعمل فيما قبله ولا أنْ يعمل ما قبله فيما بعده.**

ومن الأول قراءة أبي عمرو الشاذة: «ما لكم إذا قيلَ لكم انفروا في سبيل الله أَثَّاقَلْتُم إلى الأرض...»[2] على الاستفهام في (أَثَّاقَلْتم): العامل في (إذا) عند أبي حيان[3] فعل مضمر يدل عليه المذكور، أي، مالكم تتثاقلون إذا قيل لكم انفروا، والعامل فيها عند الزمخشري[4] في أحد قوليه ما في (لكم) من الاستقرار.

ومن الثاني قراءة الجمهـــور: ﴿أثمَّ إذا ما وقع آمنتم به الآن وقد كنتم به تستعجلون﴾[5]، على الاستفهام والمد في قوله (آلآن)، وعليه فلا يصح أنْ يعمل في الظرف (الآن) ما قبل الاستفهام وهو (آمنتم به) لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده، والقول نفسه في قراءة ابن مصرف والأعرج الشاذة (ألآن) على الاستفهام من غير مد[6].

ومن ذلك **أنَّ العامل في البدل ينبغي أنْ يكون غير العامل في المبدل منه**، ومنه قوله تعالى: ﴿فقد نَصَرَهُ اللهُ إذْ أَخْرَجَهُ الذين كفروا ثاني اثنين إذْ

---

(١) انظر البحر المحيط : ٨ / ٤٥٥، وانظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٨١، حاشية الشهاب: ٣٤٨/٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٠٧/٢، تفسير القرطبي: ٨/٢٠، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٧٠٠.

(٢) التوبـــة / ٣٨.

(٣) انظر البحر المحيط ٥ / ٤١.

(٤) انظر الكشاف : ٢ / ١٨٩، وانظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: /٥٣.

(٥) يونس / ٥١.

(٦) انظر: البحر المحيط ٥ / ١٦٧، الكشاف : ٢ / ٢٤٠، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩ / ٧.

هما في الغار إذ يقول لصاحبه...﴾[1]. (إذ) الثانية والثالثة بدل من الأولى ومَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل منه قدَّر فعلاً[2]، أي: نصره إذ هما في الغار، ولا محوج إلى ارتكابه.

**ومن ذلك أنَّ اسم المكان لا يصح أنْ يعمل في غيره**، ومنه قوله تعالى: ﴿أولئك مأواهم النارُ بما كانوا يكسِبونَ﴾[3]: الباء في (بما) تتعلق بفعل محذوف يدل عليه معنى الكلام أي: جوزوا بما كانوا يكسبون لأنَّ اسم المكان لا يعمل[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿النارُ مثواكم خالدين فيها﴾[5]: ذكر الزجاج أنَّ (مثوى) اسم مكان، واسم المكان لا يعمل، وذكر أبو حيَّان[6] أن ذلك يصح على إضمار فعل عامل في الحال ﴿خالدين فيها﴾ أي: يثوون خالدين فيها، وهو عند أبي علي مصدر.

**ومن ذلك أنَّ ما بعد (إذا) لا يصح أنْ يعمل فيما قبلها**، ومنه قوله تعالى: ﴿فكيف إذا جئنا من كل أُمَّةٍ بشهيدٍ﴾[7] أي: فكيف تصنعُون، ولا يصح أنْ يعمل فيه ما بعد (إذا)[8].

ومن ذلك ما ظاهره أنَّه معدَّى إلى مفعول صريح، وهو ليس كذلك، ومنه قراءة مجاهد الشاذة: «فلا تَشْمَتْ بي الأعداء»[9] بفتح التاء وفتح

---

(١) التوبة / ٤٠.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢٤٤/١.
(٣) يونس / ٨.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٦٦٦.
(٥) الأنعام / ١٢٨.
(٦) انظر البحر المحيط: ٤ / ٢٢٠.
(٧) النساء / ٤١، وانظر شاهدين آخرين: النساء: ٦٢، محمد: ٢٧.
(٨) انظر فيما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.
(٩) الأعراف / ١٥٠.

الميم من (تَشْمَتْ) ونصب (الأعداء) على إضمار فعل عامل عند ابن جني[1] أي: فلا تشمت فَتُشْمِتْ بي الأعداء، وهو قول فيه خروج عن ظاهر النص عند أبي حيّان[2]، لأنَّ الفعل قد روى في إحدى اللغات معدى، ولكن الفرَّاء[3] ذكر أنَّه لم يَسْمَعْها من العرب.

ومن ذلك ما ظاهره أنَّ خبر أفعال الشروع مفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مسحاً بالسوق﴾[4] أي يَمسَحُ مَسْحاً، وذلك لأنَّ أفعال الشروع يجب أنْ يكونَ خبرها جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بـ ( أنْ). ويجوز أنْ يكون (مسحاً) حالاً، وقد ردَّه الشهاب[5] لأنَّه ليس من المواضع التي يسد الحال فيها مسد الخبر، وإنَّني لأميل في هذه الآية إلى جعله خبراً من غير تأويل والقياس على هذه الآية الكريمة، ولست أتفق مع ابن هشام[6] في أنَّ عَده خبراً من باب التوهم.

٢ ـ حذف المُغَيَّا مع (حتى) التي للغاية :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإذا لَقِيتُمُ الذين كَفَرُوا فضربَ الرِّقاب حتى إذا أثْخَنْتُموهم فَشُدُّو الوَثَاقَ فإمَّا منًّا بعدُ وإمَّا فِداءً حتى تضعَ الحربُ أوْزَارَهَا...﴾[7]: قوله ﴿حتى تَضَعَ﴾ غاية لقوله ﴿فَشُدُّوا﴾، ولا يصح أنْ يكون غاية لـ ﴿فضَرْبَ﴾ لأنَّ غايته قوله ﴿حتى إذا أثْخَنْتُموهم﴾، وأجاز

---

(١) انظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٢٥٩، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٩٦، حاشية الشهاب: ٤/٢٣١.
(٢) انظر البحر المحيط : ٤ / ٣٩٦.
(٣) انظر : لسان العرب، وتاج العروس (شمت).
(٤) ص / ٣٣.
(٥) انظر حاشية الشهاب : ٧ / ٣١٠.
(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٧٥٦. وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٠١، تفسير القرطبي: ١٥/١٩٥، الكشاف: ٣/٣٧٤، البحر المحيط: ٧ / ٣٩٧.
(٧) محمد / ٤

الزمخشري[1] القولين بالإضافة إلى كونه غاية لـ (منًّا) أَوْ (فداءً). وأجاز أبو حيان[2] أَنْ يكونَ المُغَيَّا محذوفاً أي: حَكَمَ ذلك. وذكر الحسن[3] أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً أي: فَضَرْبَ الرِّقابِ حتَّى تضع الحربُ أَوْزارَها حتى إذا أَثْخَنْتُموهم فَشُدُّوا الوثاق، ولا ضرورة إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حتى إذا استَيْأَسَ الرُّسُلُ وظنُّوا أَنَّهم قد كُذِبُوا جاءَهُم نَصْرُنا...﴾[4]: ليس في الآية ما يصح أَنْ تكون (حتى) غاية له، ولذلك قدَّر الزمخشري[5] متعلقاً، أي: فتراخى نصرُهم حتَّى إذا استيأسوا، وذكر أبو الفرج بن الجوزي[6] أنَّها من حيث المعنى متعلِّقة بالآية التي قبلها[7]، وتقدير الكلام عند القرطبي[8]، ثم لم تُعاقِبْ أممهم حتى إذا استيأس الرسل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حتى إذا أتوا على وادِ النَّمْلِ قالَتْ نَمْلَةٌ...﴾[9]، أي: ساروا حتى إذا أتوا، ويجوز أَنْ تكون غاية لـ (يُوزَعونَ) في قوله تعالى: ﴿فهم يُوزَعونَ﴾[10]على تضمينه معنى ما يصح أَنْ تكون غاية له أي: يسيرون حتى إذا أتوا[11]؟

---

(١) انظر الكشاف: ٣ / ٥٣١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٨ / ٧٥.
(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٦ / ٢٢٧.
(٤) يوسف / ١١٠.
(٥) انظر الكشاف: ٢ / ٣٤٧.
(٦) انظر البحر المحيط: ٥ / ٣٥٤، وانظر حاشية الشهاب: ١١٢/٥.
(٧) الآية / ١٠٩.
(٨) تفسير القرطبي: ٩ / ٢٧٥.
(٩) النمل / ١٨.
(١٠) النمل / ١٧.
(١١) انظر البحر المحيط: ٧ / ٦٠.

٣ ـ فيما ظاهره النصب بعامل غير فعل المدح أو الشتم أو التحذير أو غير ذلك:

ومنه قراءة السدي الشاذة: «وَكَأَيِّـنْ مِنْ آيةٍ في السمـواتِ والأَرْضَ يَمُرُّونَ عَلَيْها....»[1]، بنصب (والأرضَ) على إضمار فعل أي: يطؤونَ أو يَدوسونَ الأَرْضَ[2].

ومن ذلك أيضاً قراءة علي بن أبي الطالب الشاذة: «إذ قالـوا لَيُوسُفُ وأَخُوهُ أَحبُّ إلى أبينا مِنّا ونَحْنُ عُصْبَةً...»[3] بنصب (عُصْبَةً) على الحال بفعل مضمر أي: ونحن نجتمع عُصْبَةً[4].

(٤) النصب على المدح أو الذَّمّ (القطع):

وحذف العامل في الاسم المنصوب على المدح أو الشتم يشيع في التنزيل في مواطن كثيرة، ولعل للمعنى أثراً في هذا الشيوع، ومنه قوله تعالى: ﴿قد يَعْلَمُ اللهُ المعوِّقينَ منكم والقائلين لإِخْوانِهِمَ هَلُمَّ إلَيْنا ولا يأتون البأس إلاَّ قليلاً أَشِحَّةً عليكم..﴾[5]: (أَشِحَّةً) منصوب على الذم في أحد الأَوجه[6].

ومن ذلك قوله تعالـى: ﴿ذَرْني وَمَنْ خَلَقْتُ وحيداً﴾[7]: يجوزُ في

---

(١) يوسـف / ١٠٥.

(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٣٤٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٤٦، البحر المحيط: ٥/٣٥١، تفسير القرطبي: ٩/٢٧٢، حاشية الشهاب: ٥/٢١٠، الكشاف: ٢/٣٤٦.

(٣) يوسـف / ٨.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٨٣، الكشاف: ٢ / ٣٠٥، حاشيـة الشهاب: ٥ / ١٥٨.

(٥) الأحـزاب / ١٨ ـ ١٩

(٦) انظر الصفحة / ٤٠١.

(٧) المدثـر / ١١.

(مَنْ) أنْ يكونَ في موضع نصب على الذم[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وفِرْعَونَ ذي الأوتاد الذين طَغَوْا في البلاد﴾[2].

الظاهر في (الذين) أنْ يكون نعتاً لـ (فِرْعَونَ)، ويجوز فيه أنْ يكون في موضع نصب على الذم أو في موضع رفع خبراً لمبتدأ محذوف[3].

ومن المنصوب على المدح قراءة الشذوذ: ﴿بديعَ السَّمواتِ والأَرْض...﴾[4] بالنصب على المدح أي: أمدح بديعَ السمواتِ والأرض[5].

ومن ذلك قراءة ابن سيرين الشاذّة «فآخرانِ يقومانِ مقامَهما مِنَ الذين استحقَّ عليهم الأَوْلَيَيْنِ...»[6] نصباً على المدح[7].

### (٥) النصب على الاختصاص:

الاسم المنصوب على الاختصاص له قيود مبسوطة في مظان النحو، والعامل فيه فعل مضمر وجوباً، ولا يكون نكرة البتة[8]، وفي التنزيل

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٢٧٣، البحر المحيط: ٨ / ٣٧٣.

(٢) الفجر / ١٠ - ١١.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٨/٢٧٠، حاشية الشهاب: ٨/٣٥٨، الكشاف: ٤/٢٥٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٧٤.
وانظر شواهد أُخرى على النصب على الذم: البقرة: ١٨، ١٠٢، ١٤٧، المائدة :١٢، المسد: ٤.

(٤) البقرة / ١١٧، الأنعام / ١٠١.

(٥) انظر الدر المصون ورقة ١٠٧، البحر المحيط: ١ / ٣٦٤.

(٦) المائدة / ١٠٧.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٤٥ - ٤٦، الدر المصون ورقة /٢١٨٦، وانظر شواهد أخرى على النصب على المدح: البقرة: ١٧٧، النساء/ ١٦٢، المائدة: ١٠٩، يونس/٣٠، سبأ: ١٥.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٩ - ٣٢.

مواضع نُصِبَ فيها الاسم على الاختصاص، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّما يريدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البيْتِ...﴾[1]: (أَهْلَ) منصوب على الاختصاص لوقوعه بعد ضمير الخطاب[2] وقد ضعَّفَ ابنُ هشام[2] النصب على الاختصاص لوقوعه بعد ضمير الخطاب لأَنَّ الأَكثر فيه أَنْ يقع بعد ضمير المتكلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿هأَنتم هؤلاءِ حَاجَجْتُم﴾[3]: من الأَوجه الجائزة في اسم الإشارة أَنْ يكون منادى، وحرف النداء محذوف على مذهب الكوفيين الذين يجيزون حذفه من غير قيد، وهي مسألة لا تصح عند ابن هشام[4] والبصريين في اسمي الجنس والإشارة. ويجوز أَنْ يكون منصوباً على الاختصاص. والأَظهر أَنْ يكون اسم الإشارة خبراً لـ (أَنتم) على أَنَّ جملة قوله ﴿حاجَجْتُم﴾ مستأنفة أَوْ في موضع الحال، والعامل فيها معنى الإشارة، أَوْ صلة موصول إذا عدَّ (هؤلاء) موصولاً، ويجوز أَنْ تكون في موضع الخبر إذا كان (هؤلاءِ) منادى أَوْ منصوباً على الاختصاص[5].

ومن ذلك قراءة ابن شهاب الشاذة: «ما لكم لا تقاتلون في سبيل الله المستضعفين...»[6] بغير واو[7] على نيتها أو على البدل من قوله ﴿في

(١) الأحـــزاب / ٣٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك)/٧١٤، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم)٣/٣٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٥٧، البحر المحيط: ٧/٢٣١، الكشاف: ٣/٢٦٠، التبيان في تفسير القرآن: ٨ / ٣٠٧، مشكل إعراب القرآن ٢/١٩٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٦٩.

(٣) آل عمران / ٦٦.

(٤) انظر حاشية الدسوقي على المغني : ٢ / ٣٥٢.

(٥) انظر : الدر المصون ورقة / ١٢٦١، البحر المحيط : ٢ / ٥ ٤٨ ـ ٤٨٦، الكشاف: ١/٤٣٥.

(٦) النســاء / ٧٥.

(٧) البحر المحيط : ٣ / ٢٩٥، الكشاف : ٥٤٢.

سبيل الله﴾، وأجاز الزمخشري أن يكون منصوباً على الاختصاص، وهو خلاف الظاهر عند أبي حيان[٧].

ونطالعنا مواطن كثيرة عَدَّ فيها أبو القاسم الزمخشري الاسم المنكر منصوباً على الاختصاص، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا نَعْبُدُ إلَهَكَ وإلَهَ آبائِك إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسْحقَ إلهاً واحِداً ونحن له مسلِمون﴾[١]: في نصب قوله ﴿إلهاً واحداً﴾ ثلاثة أوجــــه:

أ ـ أنْ يكــون حــالاً.

ب ـ أنْ يكون بدلاً من (إلهَ) الأول، وهو الظاهر في هذه المسألة.

جـ ـ أنْ يكون منصوبـاً على الاختصاص، وهـو قول أبي القـاسم الزمخشري[٢]، وقد ردَّه أبو حيان[٣] لأنَّ النكرة والمبهم لا يُنْصَبَانِ على الاختصاص، وقد ذكر السمين الحلبي[٤] والشهاب[٥] أنَّ أبا القاسم لا يعني به الاختصاص المبوب له في النحو وإنَّما عنى النصب بإضمار فعل لائق، وهو مصطلح أهل البيــان.

ولعـل ما يعـزِّز ما ذهب إليـه السمين أنَّ الزمخشـري يستعمـل في (الكشاف) مصطلحاتٍ ليست معهودة، ومنها تسمية نائب الفاعل بالفاعل،

---

(١) البقـــرة / ١٣٣.

(٢) انظـر الكشـاف : ١ / ٣١٤.

(٣) انظـر : البحر المحيط : ١ / ٤٠٣، وانظر : الدر المصون ورقة / ٥٣٤، تفسير ابن عطيـة: ٤٢٨/١، التبيان في إعراب القرآن: ١١٩/١، تفسير القرطبي: ١٣٨/٢.

(٤) انظر : الدر المصون ورقة / ١٠٨٣، / ٢١٩٦.
وانظر شواهد أخرى على جعل النكرة منصوبة على الاختصاص: آل عمران: ١٣، ٩٦، طـه / ٨٤، يس / ٥٨.

(٥) انظـر : حاشيـة الشهاب : ٨ / ١٩٤.

فالشمس في قوله تعالى: ﴿إذا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[1] مرفوعة على الفاعلية[2]، ومنها أنَّهُ يُسَمِّي ما يتعلق به الجار والمجرور جواباً[3].

**(٦) فيما ظاهره أنَّـه مفعول له مسبوق بالواو:**

وهو كثير في التنزيل، ومنه قوله تعالى: ﴿ومُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يدَيَّ مِنَ التَّوْراةِ وَلأُحِلَّ لكم بعضَ الذي حُرِّمَ عليكم وجِئْتُكُم بآيةٍ من ربِّكم فاتَّقُوا اللهَ وأطيعونِ﴾[4].

أي: وجئتكم لأُحِلَّ لكم أو: وَلأُحِلَّ لكم جئتكم[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما جعله الله إلاَّ بُشْرى لكم ولتـطمَئِنَّ قُلوبُكُم بِهِ﴾[6].

أي: وفعل ذلك لتطمَئِنَّ قلوبُكُم به أو: ولتطمَئِنَّ قلوبُكُم بِهِ فعـل ذلك[7].

**(٧) النصـب على الاشتغـال:**

ويشيع في التنزيل في مواضع كثيرة جدًّا، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ

---

(١) التكويـر / ١.
(٢) انظـر الكشاف: ٤ / ٢٢١.
(٣) انظـر: البحـر المحيط: ٤ / ١٩٨.
(٤) آل عمـران / ٥٠.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة / ١١٦٧.
(٦) آل عمـران / ١٢٦.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة /١١٦٧، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٥٠، ١٨٥، المائدة: ٤٧، ٤٨، الأنعام: ١٠٥، الأعراف: ١٧٤، الأنفال: ١٧، يوسف: ٢١، إبراهيم ٥٢، طه ٣٩.

سَنُؤْتِيهِمْ أَجْراً عظيماً﴾[1]: (أولئك) في موضع نصب بفعل مضمر يفسِّرُه الظاهر[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿والأَرْضَ مَدَدْنَاها﴾[3]: (والأرضَ) منصوب على الاشتغال.[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿والجانَّ خَلَقْنَاهُ...﴾[5]: القول فيها مثل سابقتها[6].

(٨) النصب على المصـــدر:

وتطالعنا في التنزيل شواهد كثيرة حذف فيها الفعل الناصب للمصدر ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ أصابِعَهُم في آذانِهِم من الصواعِقِ حَذَرَ الموتِ..﴾[7] قوله (حَذَر) منصوب على المصدر بفعل من لفظه، ويجوز أَنْ يكون مفعولاً له، وهو الظاهر، وأَنْ يكون مفعولاً له على حذف لام العلة، وهو اختيار أبي البركات بن الأنباري[8]، ولا محوج إلى ارتكابه.

---

(١) النســاء / ١٦٣.

(٢) انظر الدر المصون ورقة / ١٨٥٥.

(٣) الحجـــر / ١٩.

(٤) انظـر: البحر المحيط: ٥ / ٤٥٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٧٩.

(٥) الحجـــر / ٢٧.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٨٠، حاشية الشهاب: ٥/٢٩١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٦٨/٢. وانظر شواهد أُخرى: آل عمـران: ١٩٢، ١٩٥، النساء: ١٢٢، ١٦٣، الأعراف: ١٧، ٥٨، التوبة: ١٢٤، يوسف: ٦، إبراهيم: ٢٩، النحل: ٥، الإسـراء: ١٢، ١٣، ٦، ١٠، الأنبياء: ٧٤، الحج: ٣٦، ٤٥، لقمان: ٢٧، فاطـر: ٣٣.

(٧) البقـــرة / ١٩.

(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٦١/١، وانظر: الدر المصون ورقة /١٣٦، التبيان في إعراب القرآن: ٣٧/١، تفسير القرطبي: ٢٢٠/١.

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا سُبْحانَكَ لا عِلْمَ لَنا...﴾[1]: (سبحان) منصوب بفعل محذوف من لفظه، ويجوز أنْ يكون منصوباً على النداء، وحرف النداء محذوف، وهو قول الكسائي ولا محوج إليه[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنا وإِلَيْكَ المصيرُ﴾[3]: (غُفْرانَ) منصوب على المصدر[4].

**(٩) إذا كان عاملاً في أحد الظروف:**

يكثر في التنزيل حذف العامل في الظروف، ولعل أَكْثَرَ هذه الظروف (إِذْ). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإِذْ قال ربُّكَ للملائِكَةِ إِنِّي جاعِلٌ في الأَرْضِ خليفةً..﴾[5]: لقد سيطرت نظرية العامل على النحويين في هذه الآية وأمثالها سيطرة تامة، فذهبوا في العامل في الظرف (إِذْ) مذاهب شتى، وقد ذكر السمين الحلبي[6] منها تسعة:

أ ـ أنْ يكون منصوباً بفعل مقدر تقديره: اذكر، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[7].

---

(١) البقرة / ٣٢.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ٢١٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٧٢، تفسير القرطبي: ١/٢٨٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٩، البحر المحيط: ١/١٤٧، تفسير ابن عطية: ١/٢٢٦، وانظر شواهد أُخرى على نصب (سبحان) على المصدر، آل عمران: ١٩١، المائدة: ١١٦، الأعراف: ١٤٣، يونس: ٢١٠، الأنبياء: ٨٧، النور: ١٦، الفرقان: ١٨.

(٣) البقرة / ٢٨٥، وانظر شواهد أُخرى: ١٣٨، ١٨٠، ٢٦٠، آل عمران: ١١٨، ١٩٨، النساء: ٤، ١١، ١٢، ٢٤، ٩٢، ٩٦، ١٥٦، ١٥٧، المائدة: ٣٨، ٩٥، ٩٦.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢/٣٦٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٣٤.

(٥) البقرة / ٣٠.

(٦) انظر الدر المصون ورقة / ٢٠١، وانظر البحر المحيط: ١ / ١٣٩.

(٧) انظر الكشاف: ١ / ٢٧١، وانظر مشكل إعراب القرآن: ١/٣٤، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٧٠.

ب ــ أن تكون منصوباً بــ(خَلَقَكُم) في قوله تعالى: ﴿اعبدوا ربَّكُمُ الذي خَلَقَكُمْ﴾[1]. على أنَّ الواو زائدة، وهو بعيد لما فيه من طول الفصل.

جـ ــ أنْ يكونَ منصوباً بــ(قالوا) في قوله تعالى: ﴿قالوا أَتَجْعَلُ فيها مَنْ يُفْسِدِ فيها..﴾[2].

وهو الظاهر في هذه المسألة عند السمين الحلبي.

د ــ أنْ يكون منصوباً بــ(قال) المضاف إليه الظرف، وهو بعيد عند النحويين لأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف.

هـ ــ أنْ تكون (إذْ) زائدة، وهو اختيار أبي عبيدة[3].

و ــ أنْ يكون خبراً والمبتدأ محذوف والتقدير: ابتداءُ خَلْقِكُم وقت قولِ ربِّكم.

ن ــ أنْ يكون بمعنى (قدْ).

ع ــ أن يكون منصوباً بفعل لائق غير (اذكر) أي: ابتدأَ خلقكم وقْتَ قولِ ربكم، وهو مردود عند النحويين، لأنَّ وقت ابتداء الخلق ليس وقتَ القول.

غ ــ أنْ يكون منصوباً بفعل مقدّر غير ما مر أي: أحياكم وقتَ ذلك، وهو مردود لاختلاف الوقتين كما في سابقه.

ويرى السمين الحلبي أنَّ (إذْ) لا تكون مفعولاً به ولا ظرف مكان ولا زائدة.

---

(١) البقرة / ٢١.

(٢) البقرة / ٣٠.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٢٠١، البحر المحيط: ١ / ١٣٩، معاني القرآن للزجاج: ٧٥/١، تفسير القرطبي: ٢٦٢/١.

ولعلي أميل إلى أنّ يكون العامل ما أُضيف إليه هذا الظرف من حيث المعنى، ولستُ أنكر أنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف صناعة، ولكن أَلَمْ يُؤَثِّر المضاف إليه في المضاف في حذف النون أو التنوين ؟ ألم يؤثر في بناء بعض الظروف على الضم لقطعها عن الإضافة[1]، مثل قبل وبعد وأضرابهما، ألم تبن بعض الظروف لاضافتها إلى المبني أو الجملة. وهذا القول نسبه أبو حيان إلى أبي الفضل الرازي[2]، وعده وهما لأنَّ ما بعد (إذْ) لا يعمل فيما قبلها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ قلنا للملائكة اسجدُوا. . . .﴾[3].

ومن الظروف التي جاء عاملها في التنزيل محذوفاً (يوم)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يومَ تَجِدُ كلُّ نفسٍ ما عَمِلَتْ من خيرٍ مُحْضَراً. .﴾[4]: العامل في (يومَ) فيه ستة أوجه أكتفي بذكر ما فيه تأويل، وهو أنْ يكون منصوباً بفعل مقدر أيْ: اذكروا أو اتَّقوا، ويغنينا عن مثل هذا التكلُّف[5] نصبُه بـ ( قدير) في قوله تعالى: ﴿واللهُ على كلِّ شيءٍ قدير﴾[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُم جميعاً ثم نقولُ للذين أَشْرَكُوا أَيْنَ شركاؤُكُم الذين كنتم تَزْعمون﴾[7]، العامل في (يومَ) فعل محذوف

---

(١) انظر شرح المفصل : ٤ / ٩١.
(٢) انظر البحر المحيط : ٧ / ٢٨٣.
(٣) البقرة / ٣٤، وانظر شواهد أخرى: ٤٩، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٦٣، آل عمران: ٣٥، المائدة: ٢٠، ١١٠، الأعراف: ١٦١، ١٦٣، ١٦٧، ١٧١، الأنفال: ٧، ٩، ١١، ٣٢، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٩، يوسف: ٤، إبراهيم: ٦، الحجر : ٢٨، ٥٢.
(٤) آل عمران / ٣٠.
(٥) انظر : الدر المصون ورقة / ١١٤٥. التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٢/١، البحر المحيط: ٤٢٦/٢ البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩٩/١، مشكل إعراب القرآن: ١٣٤/١، تفسير القرطبي: ٥٩/٤.
(٦) آل عمران / ٢٩.
(٧) الأنعام / ٢٢.

أي: اذكروا أو احذروا، ويجوز أنْ يكون معمولاً لـ (انظر) في قوله تعالى: ﴿انظر كيفَ كذبوا على أنفسِهم﴾[1]، وهو أقلُّ من سابقه تكلُّفاً على ما فيه من طول الفصل، وأجاز الطبري أنْ يكون معطوفاً على ظرف آخر محذوف أي: إنَّه لا يفلح الظالمون اليومَ في الدنيا ويوْم نحشرهم، وهو تكلف لا محوج إلى ارتكابه[2].

ومنها (إذا)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ يَأْمُرُكم أنْ تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهْلِها، وإذا حكمتم بين الناسِ أنْ تحكموا بالعدلِ﴾[3] أي: يأمرُكم أنْ تحكُموا إذا حكمتم[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالوا أإذ ضَلَلْنا في الأرضِ أإنَّا لفي خلقٍ جديد﴾[5].

أي: أنُبْعثُ إذا ضَلَلْنا[6].

ومنها (إذا) التي للمفاجأة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإذا هي ثعبانٌ مُبينٌ﴾[7]: اختلف النحويون في (إذا) الفجائية، فذهب قوم إلى أنَّها تختص بالجملة الاسمية، وهو قول ابن مالك، وقد ردَّه أبو حيان، وذهب آخرون إلى أنَّها تدخل على الفعل مطلقاً أوْ على الفعل المصحوب بـ(قد). واختلفوا أيضاً في كونها اسماً أوْ حرفاً، فذهب الكوفيون والأخفشِ إلى أنَّها حرف، وهو اختيار ابن مالك، وهي عند المبرد وأبي

---

(1) الأنعام / ٢٤، وانظر شواهد أخرى: التوبة: ٣٦، يونس: ٤٥، هود: ١٠٥، الإسراء: ٥٢، الكهف: ٥٢.

(2) انظر: البحر المحيط: ٤ / ٩٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٨٧.

(3) النساء / ٥٨.

(4) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم ص ١١٦٧.

(5) السجدة / ١٠.

(6) انظر الصفحة / ٥٥٥ وانظر الرعد: ٥.

(7) الأعراف / ١٠٧.

علي الفارسي وابن جني وغيرهم ظرف مكان، وهي عند الرياشي والزجاج ظرف زمان، وهو اختيار الزمخشري وابن طاهر وابن خروف.

وقد اختلفوا أيضاً في الفاء الداخلة عليها، فذكر المازني أنّها زائدة للتوكيد، ويعزز هذا القول وقوعها في جواب الشرط موقع الفاء، وهو اختيار ابن جني، وهي عند مبرمان عاطفة لجملة (إذا) وما في حيزها على الجملة قبلها، وأيّده أبو حيان بوقوع (ثمّ) موقعها. وهي عند الزجاج كالتي في جواب الشرط[1].

والعامل فيها خبر المبتدأ المقدّر أو المذكور عند النحاة، وذهب الزمخشري[2] إلى أنّها معمولة لفعل مشتق من لفظ المفاجأة، وهو قول لم أَعْلَم أحداً ذهب إليه وهو قول لا ضرورة إليه[3].

(١٠) في الجمل المصدَّرة بما هو غير ظاهر الإعراب :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذي جعل لكم الأَرضَ فراشاً والسماء بناءً...﴾[4].

أي : أعني الذي جعل لكم الأَرضَ[5].

---

(١) انظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ٣٥٧/٤، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : /٩٣، الأزهية في علم الحروف: /٢١١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨٢/٣، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١ / ٨٦، حاشية الشهاب: ٤٤٤/٧.

(٢) انظر: الكشاف : ٣ / ٤٩٠ - ٤٩١، وانظر البحر المحيط: ٢٠/٨، حاشية الشهاب ٤٤٤/٧.

(٣) انظر شواهد أُخرى على (إذا) الفجائية: طه: ٢٠، ٦٦، الأنبياء: ٩٧، النمل: ٤٥، الروم: ٣٠، الزمر: ٦٨، الزخرف: ٤٧،

(٤) البقرة / ٢٢.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١، ٢٢، ٢٧، ٤٦، ١٢٦، آل عمران: ١٦٨، ١٨٣، النساء: ١٢٧، ١٣٩، ١٤١، =

**(١١) فيما يسمى بالتبيين:** ومن ذلك قوله :﴿قال إنِّي لعمِلِكُم من القالين﴾[١].

أي : أعني لعملكم[٢].

**(١٢) فيما يصح فيه أنْ يتفنن النحويون في ابتكار الأوجه الإعرابية وذكرها:**

وهي ظاهرة تشيع في معظم الشواهد القرآنية، فيكاد النحويون لا يتركون وجهاً جائزاً من غير أنْ يدوِّنوه في هذه المسألة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّما يؤخِّرُهم ليوم تشخَصُ فيه الأبصارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رؤوسِهم. . .﴾[٣]: قوله ﴿مُهْطِعينَ مقنعي رؤوسِهم﴾ حالان من (الأبصار) على حذف مضاف أي: أصحابِ الأبصار، والأبصار تدل على أصحابها[٤] وذكر أبو البقاء أنَّه يجوز أنْ يكونا مفعولين بهما لفعل محذوف والتقدير، نراهم مُهْطِعينَ مقنعي رؤوسِهم. على أنَّ الرؤية علمية، والقول الأول هو الظاهر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَحَنَاناً من لَدُنَّا وزكاةً وكان تقيًّا وَبرًّا بوالديهِ ولم يَكُنْ جبَّاراً عصِيًّا﴾[٥]: الظاهر في قوله (وبرًّا) أنْ يكون معطوفاً على

---

= ١٦٣، الأعراف: ٤٥، ٥١، ٩٢، ١٥٧، ١٥٨، التوبة : ٧٩، الحجر:٩١، ٩٦، الكهف :١٠١، ١٠٤، الأنبياء: ٩١، الحج: ٣٥، ٤١، الفرقان: ٢، ٣٤، العنكبوت:٩، ٥٨، الأحزاب: ٣٩.

(١) الشعراء / ١٦٨.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣١.

(٣) إبراهيم / ٤٢ ـ ٤٣.

(٤) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٧٢، وانظر : مشكل إعراب القرآن:٤٥٢/١. حاشية الشهاب: ٢٧٥/٥، تفسير القرطبي: ٣٨٢/٩.

(٥) مريم / ١٣ ـ ١٤.

(تقيًّا)، وأجاز أبو البقاء[1] أنْ يكونَ منصوباً بفعل مضمر أي: وجعلناه برًّا.

**(١٣) فيما ظاهره أنَّ العامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أولئك أصحابُ النارِ هُمْ فيها خالدون﴾[2]: قوله: ﴿هم فيها خالدون﴾ في موضع الحال العامل فيها معنى الإشارة، ومنع السهيلي[3] عمل حرف التنبيه، وكذلك اسم الإشارة لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيره، وهو عنده كالمضمر، وعليه فالعامل في الحال فعل مقدَّر تقديره: انظر، وقد دلَّ عليه اسم الإشارة، واختاره أبو حيان، والأظهر أنْ يكون العامل معنوياً لأنَّ في ذلك بعداً عن تقدير محذوف.

**(١٤) اقتضاء المعنى له:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذينَ تَبَوَّؤوا الدارَ والإيمانَ مِنْ قَبْلِهم...﴾[4] قوله (والإيمانَ) منصوب بفعل مضمر أي: أخْلَصُوا الإيمان، ولا يصح عطفه على (الدار) إلَّا على حذف مضاف أي، ومواضع الإيمان لأنَّ التبوء يكون في الأماكن، وهو القول الظاهر، ويجوز أَنْ يكون الفعل مضمَّناً معنى (الزموا) ليصح العطف، وأجاز الزمخشري[5] أنْ يكون قد سمَّى المدينة بالإيمان لأنَّها دار الهجرة ومكان ظهور الإيمان، وأجاز ابن عطية[6] أنْ يكون المعنى: تبوّؤوا الدار مع الإيمان.

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٦٨. وانظر شواهد أخرى: النحل /٥١، الإسراء/٧١، طه / ٢٢، العنكبوت /٨. فاطر /٣٠.

(٢) البقرة / ٣٩.

(٣) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١ / ٢٤٤، وانظر: البحر المحيط: ٥/٢٣٩، حاشية الشهاب: ٥/١١٢. وانظر شواهد أُخرى البقرة: ٨٥، ٢٥٢، آل عمران: ٤٤، ٥٨، النساء: ٧٠، الفرقان: ٧.

(٤) الحشر / ٩.

(٥) انظر: الكشاف: ٤ / ٨٣.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٤٧، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢١٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٢٨، حاشية الشهاب: ٨/١٧٩، تفسير القرطبي: ١٨/٢٠.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ حتى يتبيَّنَ لك الذين صَدَقُوا...﴾[1] (حتى) لا يصح أَنْ تتعلق بـ (أَذِنْتَ) لئلا يوجب هذا التعلق أَنْ يكون إذناً لهم إلى هذه الغاية أَوْ لأجل التبيين، وهذا لا يعاتب عليه، ولذلك جعلها أبو البقاء[2] متعلقة بمحذوف دلَّ عليه الكلام أي: هلا أخرجتهم حتى يتبين لك ذلك. وأجاز الحوفي[3] أن تكون غاية لما يتضمَّنُهُ الاستفهام، أَيْ: ما كان أَنْ تأذَنَ لَهُم حتى يتبين مَنْ لَهُ العذر وهو قول ظاهر.

**(١٥) فيما ظاهره النصب بالقول:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالوا سلاماً﴾[4]: الظاهر في (سلاماً) أَنْ يكونَ منصوباً بالقول من باب: قلت كلاماً أَوْ شعراً أَوْ نثراً. ويجوز أَنْ يكون منصوباً على المصدر بفعل مضمر من لفظه، وأَنْ يكون نعتاً لمصدر محذوف أي: قولاً سلاماً[5].

**(١٦) في أسلوب التحذير والإغراء :**

وفي التنزيل من ذلك مواضع قليلة، ومنها قوله تعالى: ﴿فقال لَهُمْ رسولُ اللهِ ناقَةَ اللهِ وسُقْيَاها﴾[6]: (ناقَةَ) منصوبة إمَّا على التحذير وإمَّا على

---

(١) التوبة / ٤٣.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٤٥.
(٣) انظر البحر المحيط : ٥ / ٤٧.
(٤) هود / ٦٩.
(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ٧٠٥، تفسير القرطبي: ٩/ ٦٣، التبيان في تفسير القرآن: ٦/ ٢٤، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٠٧، الكشف عن وجوه القراءات: ١/ ٥٣٤، الكشاف: ٢/ ٢٨٠، حاشية الشهاب: ٥/ ١١٤، البحر المحيط: ٥/ ٢٤١، معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٠، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة: النساء: ٨١، الأعراف/ ١٦١، ١٦٤، هود: ٦٩، الحجر: ٥٢، النحل: ٢٤، ٣٠، الفرقان: ٢٢.
(٦) الشمس / ١٣.

الإغراء، والفعل فيهما مضمر وجوباً[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان لِنَفْسٍ أَنْ تموتَ إلَّا بإذنِ اللهِ كتاباً مُؤَجَّلاً.﴾[2] (كتاباً): منصوب على المصدر بفعل محذوف، ويجوز أنْ يكون منصوباً على الإغراء، وفعل الإغراء محذوف جوازاً[3].

**(١٧) فيما جاء بعد (إمَّا) من أسماء منصوبة أو غير ظاهرة الإعراب:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإمَّا منًّا بعدُ وإما فداءً﴾[4] أيْ: فإمَّا أنْ تمنُّوا منًّا وإمَّا أنْ تفادوا فداءً. والفعل مضمر وجوباً لأنَّه جاء بعد تفصيل عاقبةٍ[5]، وأجاز أبو البقاء[6] أنْ يكون منصوباً بفعلين آخرين أيْ: أولوهم منًّا أوْ اقبلوا فداءً، وهو ليس بمرضي عند أبي حيَّان.[7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إمَّا أنْ تُلْقِيَ وإمَّا أنْ نَكُونَ نَحْنُ المُلْقِينَ﴾[8]: المصدر المؤوَّل مِنْ (أَنْ) وما في حيِّزها إمَّا أنْ يكون في موضع نصب بفعل مضمر أيْ: اختر إمَّا إلقاءَك وإمَّا إلقاءَنا، وإمَّا أنْ يكون في موضع رفع على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر أي: إمَّا إلقاؤك مبدوء به، وإمَّا إلقاؤنا مبدوء

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢٩٠، معاني القرآن للفراء :٣/٢٦٩، حاشية الشهاب: ٨ / ٣٦٧، الكشاف: ٤/٢٦٠، تفسير القرطبي: ٢٠ /٧٩. التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٣٦٠، البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٥١٧. مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٧٧، إعراب ثلاثين سورة / ١٠٤.

(٢) آل عمران /١٤٥، وانظر شواهد أخرى: البقرة/ ١٥٠، الأنعام / ١٦١، الروم / ٣٠.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة/ ١٤٢٧، البحر المحيط: ٣/٧٠، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٣ / ٢٨.

(٤) محمد / ٤.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٣ / ١٢٣.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٦٠.

(٧) انظر البحر المحيط : ٨ / ٧٣.

(٨) الأعراف / ١١٥.

به، ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: إمَّا أمرُكَ الإلقاءُ وإمَّا أمرُنا الإلقاء.[1].

(١٨) فيما ظاهره أنَّ لام القسم داخلة على اسم مفرد:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ أخَذَ اللهُ ميثاقَ النَّبيين لَما آتَيْتُكُم مِنْ كتابٍ وحكمة ثُمَّ جاءكم رسولٌ مصدِّقٌ لِمَا معَكُم لَتُؤمِنُنَّ به ولَتَنْصُرُنَّه﴾[2]: في موضع (ما) من قوله (لَما) أوجه أختار منها: ـ

أ ) أنْ تكون موصولة بمعنى الذي، وهي في موضع نصب على المفعول به لفعل محذوف واقع في جواب القسم، والتقدير: واللهِ لَتبْلُغَنَّ ما آتَيْتُكم، لأنَّ لام القسم تقع على الفعل، ولذلك حذف الفعل لدلالتها عليه، وهو قول لا يصح عند السمين الحلبي[3] لأنَّه لا يصح أنْ يقال: واللهِ لزيداً على نية القول: واللهِ لَتضْرِبَنَّ زيداً.

ب ) أنْ تكون (ما) شرطية واللام للتوطئة، وقوله ﴿لَتُؤمِنُنَّ﴾ جواب القسم والشرط معاً، ويجوز أنْ يكون جواب الشرط محذوفاً. وقيل إنَّ اللام الموطئة مختصة بـ(إنْ) والأحسن عند ابن هشام ألَّا تكون (ما) شرطية مقترنة باللام الموطئة: «وعلى هذا فالأحسن في قوله تعالى: ﴿لَمَا آتيتُكم من كتابٍ وحكمةٍ﴾ ألَّا تكون موطئة و(ما) شرطية، بل للابتداء و(ما) موصولة لأنَّه حمْلٌ على الأكثر»[4].

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤ / ٣٦١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٨٧، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٢٦، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٧٠.
وانظر شاهدين آخرين الكهف: ٨٦، طه: ٦٥.

(٢) آل عمران / ٨١.

(٣) انظر الدر المصون ورقة / ١٣٠٢.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) /٣١١، وانظر حاشية الدسوقي على المغني ١ / ٣٣٦.

وموضع (ما) في هذا الوجه النصب بـ ﴿آتيْتُكم﴾ فعل الشرط المؤوَّل بالمستقبل. وقد سأل سيبويه[1] الخليل بن أحمد عن هذه الآية فأجاب أنَّ (ما) بمنزلة الذي دخلت اللام عليها كما دخلت على (إنْ) في قولنا: واللهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لأَفْعَلَنَّ، وذكر أبو علي الفارسي[2] أنَّ الخليل لم يُرد أنَّ (ما) بمنزلة الذي كونها موصولة بل أنَّها اسم كما أنَّ الذي اسم، فيكون الخليل قد أجاز دخول اللام الموطئة على (ما) الشرطية كدخولها على (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ منهم لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ...﴾[3].

جـ ) أنَّ تكون (لَما) مخففَّة من الثقيلة (لَمَّا) الظرفيـة.

ويظهر لي أنَّ كونها شرطية أقل تكلفاً، لأنَّها لو عـدَّت موصولة لافتقرت إلى عائد والقول نفسه في الجملة المعطوفة على الصلة، وهي قوله تعالى: ﴿ثمَّ جاءكم رسولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُم﴾،أي: ثم جاءكم رسول بِهِ، فجر العائد بخافض لم يجر الموصول به. وقيل إنَّ قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقٌ لِما مَعَكم﴾ قد أغنى عن الضمير لأنه في تقدير: مصدِّقٌ لَهُ لأنَّ الذي مَعَهم هو الذي أتاهم، وقيل إنَّه الضمير المفهوم من (مَعَكُم) لأنَّ صلة الموصول تتعلق بمحذوف أي: لِما استَقَرَّ معكم.

---

(١) انظـر الكتاب (مطبعة بولاق) : ١ / ٤٥٥.

(٢) انظر الدر المصون ورقة / ١٣٠٢، البحر المحيط : ٢ / ٥٠٩.

الكشاف : ١ / ٤٤١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٧٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٠٩، مشكل إعراب القرآن: ٤/١٢٤، تفسير القرطبي: ١/١٢٤، معاني القرآن للزجاج: ١/٤٤٥.

(٣) الأعـــراف : / ١٨.

**(١٩) في الحـــــال :**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أإذا مِتْنا وكنّا تراباً وعظاماً أإنّا لَمبْعوثون أو آبـاؤنـا الأوّلـونَ قـل نَعَمْ وأنْتُم داخِـرون﴾[١] أي: نعم تُبْعَثـونَ وأنْتم داخرون.[٢].

ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب الشاذة:«ونحن عُصبةً»[٣].

أي: ونحن نجتمع عصبة.[٤].

**(٢٠) في صلـــة الموصـــول : ـ**

أجمع النحويون على أنّ صلة الموصول إمّا أنْ تكون جملة اسمية أوْ فعلية، وعليه فإذا وُصِلَ الموصول بشبه الجملة فالمتعلق فعل محذوف[٥].

وفي التنزيل مواضع كثيرة وصل الموصول فيها بشبه جملة، وإليـك ما فيه:

البقرة : ١٧، ٢١، ٢٦، ٢٩، ٤١، ٦٣، ٦٦، ٨٩، ٩١، ٩٧، ١٠١، ١١٨، ١٦٨، ١٨٣، ٢٠٤، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٨٤، ٢٨٦، آل عمران: ٣، ١١، ٢٩، ٣٥، ٨١، ٨٣، ٩٦، ١٥٤، ١٩٨، النساء: ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٤٧، ٤٨، ٦٣، ١١٦، ١٢٥، ١٣٥، ١٤٢، ١٧٠، ١٧١، المائدة: ١٧، ١٨، ٣٦، ٤٦، ٩٧، ١١٦، ١٢٠، الأنعام: ١٢، ٥٧، ٥٩، ٩٢، ١١٦، ١٣٩، ١٤٨، الأعراف: ٤٣، ٦٤، ٧٢، ١٣١، ١٣٨، ١٦٩، ١٧١، ٢٠٦، الأنفال : ١١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٧،

---

(١) الصافــات : / ١٦ ـ ١٨.

(٢) انظـر البحـر المحيط :/ ٧ / ٣٥٥.

(٣) يوســف / ٨.

(٤) انظر البحر المحيط : ٥ / ٢٨٣، الكشاف : ٣٠٥/٢، حاشية الشهاب : ١٥٨/٥.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٨١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٩٣/١.

٦٣، ٧٠، التوبـة : ٦٤، ٦٩، ٧٠، ٣١، ١٢٠.
يونس : ٣٢، ٣٧، ٥٤، ٥٧، ٦١، ٦٨، ٩٢، ٩٩، ١٠١، هـود: ٣١، يوسف: ١٠٩، ١١١، الرعد: ١١، ١٥، ١٨، ٤٢، ابراهيم: ٢، ٨، ٩، الحجـر: ٨٥، النحـل: ٢٦، ٣٥، ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٩٥، ٩٦، الإسراء: ٤٤، ٥٥، ١٠٣، الكهف: ٤٩، ٩١، مريم: ٢٤، ٤٠، ٦٤، ٦٥، ٩٣، طه: ٦، ١٧، ٦٩، ١١٠، ١٣٣، الأنبيـاء: ١٦، ١٩، ٢٤، ٢٨، ٨٤، الحج: ٧، ١٨، ٢٠، ٤٦، ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧٦، المؤمنون: ٢٨، ٥٣، ٧١، ٧٥، ٨٤، النور: ٤١، ٥٩، ٦٤، الفرقـان: ٥٩، الشعراء: ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٣٤، ٦٥، ١١٨، ١١٩، النمـل: ٨، ٤٧، ٦٥، ٨٧، القصص: ١٥، ٦٠، العنكبوت: ٢، ٢٢، ٣٢، ٣٤، ٥٢، الروم: ٨، ٩، ٢٦، ٣٢، ٤٢، لقمـان: ١١، ١٤، ٢٠، ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٤، السجـدة: ٤، الأحـزاب: ٥١، سبـأ: ١، ٩، ٣١، ٤٥، فاطـر: ٢٢، ٢٥، ٣١، ٤٤، يس: ٤٥، الصافـات: ٥، ص: ١٠، ٢٧، ٦٦، الزمـر: ١٩، ٢٥، ٣٦، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٦٥، ٦٨، غافـر ٧، ٣١، ٤٩، ٨٢، ٨٣، فصِّلـت: ٢٥، ٣٨، الشـورى: ٣، ٤، ٥، ٧، ٣٦، ٥٣، الزخـرف: ٨٥، الدخـان: ٧، ٣٧، ٣٨، الجاثيـة: ١٣، الأحقـاف: ٣، ١٢، ٢٧، ٣٠، محمـد: ١٠، الفتـح: ١٨، ٢٩، الحجـرات: ١٦، ق: ٢٣، ٣٨، الذاريـات: ٥٢، النجـم: ٣١، ٣٦، الرحمـن: ٢٦، ٢٩، المجادلـة: ٥، ٧، الحشـر: ١، ٢٤، الممتحنـة: ٤، الصـف: ١، ٦، الجمعـة: ١، ١١، المنافقـون: ٧، التغابـن: ١، الملك: ١٦، ١٧، ٢٨، الحاقـة: ٩، ٢٨، المعارج: ١٤، الجـن: ١٠، ٢٨، المـزمـل: ٢٠، النبـأ ٣٧، الانشقـاق: ٤، العاديـات: ٩، ١٠.

ومن ذلك كون الصلة ظرفاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فلما أضاءت ما حولَه

ذهب اللهُ بنورهم﴾[1] وقوله: ﴿إن الله لا يَسْتَحي أَنْ يَضْرِبَ مثلاً ما بعوضَةً فما فوقَها..﴾[2]، وقوله: ﴿فإنَّهُ نَزَّلَهُ على قلبِكَ بإذْنِ اللهِ مصدِّقاً لما بينَ يَدَيْهِ..﴾[3].

ومن ذلك كون الصلة جاراً ومجروراً، ومنه قوله تعالى: ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرضِ جميعــاً...﴾[4]، وقوله: ﴿ولَهُنَّ مثلُ الـذي عليهن﴾[5]

وقوله : ﴿ قُلْ فَمَنْ يملِكُ من اللهِ شَيْئاً إنْ أرادَ أنْ يُهْلِكَ المسيحَ بن مريم وأُمَّهُ ومَنْ في الأرض جميعاً﴾[6].

**(٢) في القســم بغيــر الباء: ـ**

ذكر ابن هشام[7] أنَّ المقسم عليه المجرور بغير الباء يتعلَّق بمحذوف،

ومـا جـاء في التنـزيـل من ذلـك قـولـه تعـالى: ﴿وتـاللهِ لأكيـدَنَّ أَصْنَامَكُم..﴾[8].

ومن ذلك القسم بالواو، وهو الشائع في التنزيل، ومن ذلـك قولـه تعالى: ﴿والطور وكتابٍ مسطورٍ﴾[9]، وقوله: ﴿والنجمِ إذا هوى ما ضلَّ

---

(١) البقرة / ١٧.
(٢) البقرة / ٢٦.
(٣) البقرة/٩٧.
(٤) البقرة / ٢٩.
(٥) البقرة / ٢٢٨.
(٦) المـائدة / ١٧.
(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٥٨٣.
(٨) الأنبيـاء / ٥٧، وانظر شاهدين آخرين يوسف / ٨٥، الصافات / ٥٦.
(٩) الطـور / ١ ـ ٢.

صاحِبُكم وما غوى﴾[1]، وقوله: ﴿والسماءِ ذاتِ الحُبُك﴾[2].

**٢٢) في الاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور: -**

ذكر ابن هشام أنَّ الظرف والجار والمجرور إذا رفعا الاسم الظاهر تعلَّقاً بمحذوف[3].

ومما جاء مرفوعاً بالجار والمجرور قوله: ﴿أفي اللهِ شَكٌّ﴾[4]: قوله ﴿شَكٌّ﴾ إمَّا أنْ يكون مبتدأ مؤخراً وإمَّا أنْ يكون فاعلاً بشبه الجملة[5].

ومنه قوله: ﴿في كلِّ سُنْبُلَةٍ مائةُ حَبَّةٍ...﴾[6]، القول فيها مثل سابقتها[7].

ومنه قوله: ﴿خَتَمَ الله على قلوبِهم وعلى سَمْعِهِمْ وعلى أبصارِهم غشاوةٌ..﴾[8].

يجوز أنْ يكون قوله ﴿وعلى سمعهم﴾ خبراً مقدَّماً وما بعده معطوف عليه.

ويجوز أنْ تكون ﴿غشاوةٌ﴾ مرفوعة بــه.[9].

(١) النجم / ١ - ٢.
(٢) الذاريات / ٧، وانظر شواهد أُخرى: الصافات: ١، الزخرف: ١ - ٢، الدخان: ١ - ٢، الأحقاف: ٣٤، ق - ٢، الذاريات: ١ - التغابن: ١١، المدثر: ٣٢، المرسلات: ١ النازعات: ١، البروج: ١، الطارق: ١، الفجر ١، الشمس: ١، الليل ١ الضحى: ١، التين: ١، العاديات: ١، العصر: ١ - ٢.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٥٨٢.
(٤) إبراهيم / ١.
(٥) انظر البحر المحيط: ٥ / ٤٠٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٦٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٨٢.
(٦) البقرة / ٢٦١.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٩٣.
(٨) البقرة / ٧.
(٩) انظر الدر المصون ورقة / ٨٦، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٣. وانظر شاهدين آخرين: آل عمران: ٦٦، الرعد: ٤٣.

# حـذف القـول وفاعله

أجْمَع النحويون[1] على أنّ حذف القول كثير في القرآن وكلام العرب، ويدل عليه المعنى وسياق النص. ورُوِيَ عن أبي علي الفارسي أنّه قال: «حذفُ القول من حديث البحر قُلْ ولا حَرَج»[2]. وذكر الشهاب[3] أنّ حذفه قد كثر حتى قيل إنّه البحر. وذكر الزركشي[4] أنّه كثر في التنزيل حتى إنّه في الإضمار بمنزلة الإظهار. وذكر أبو حيان[5] أنّ حذف المقول وإبقاء القول قليل.

وإنّني لأتفق مع النحويين في شيوع حذف القول في التنزيل وكثرته، ويكفيك دليلاً على ذلك ما في سورة البقرة من مواضع حُذِفَ فيها[6]. وجعل ابن هشام حذف القول أكثر دورانا في التنزيل من حذف فعل غير القول: «واكثر من ذلك كله حذف القول...»[7].

ولقد اكتفى النحويون في مؤلفاتهم بتدوين بعض الشواهـد القرآنيـة

(١) انظر البحر المحيط: ٢١٤/١.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٧.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٢٤٨/٧.
(٤) انظر البرهان في علوم القرآن: ١٩٦/٣.
(٥) انظر البحر المحيط: ٢١٤/١.
(٦) انظر البقرة الآيات: ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٩٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٢، ١٣٨، ١٥٤، ١٨٦، ٢١٤، ٢٨٥، ٢٨٦.
(٧) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٧. وانظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله الصفحة: ٥٤٩.

لِيُعَزِّزوا كثرة حذفه، فلم يدوِّنوا بعض المواضع التي يمكن أنْ تَتخِذها قياساً، وسأُحاوِلُ في هذا البحث أنْ أذكرَ بعض هذه المواضع، ولست أُنكِرُ أنَّني قد نَثَرتُ بعضها في مسائل مختلفة من هذا البحث، ولكن لا ضَيْرَ في جمعِها في هذا المكان ليسهل تناولها:

(١) الانتقال من الغيبة إلى الخطاب أو مِن التكلُّمِ إلى الخطاب.

(٢) اقتضاء الأصل النحوي له.

(٣) فيما فيه (إنَّ) مكسورة الهمزة محكية به.

(٤) اقتضاء المعنى له.

**(١) الانتقال من الغيبة إلى الخطاب أو من التكلُّم إلى الخطاب:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإنْ تَولَّوا فقَلْ أبْلَغْتُكُم ما أُرْسِلْت به إليكم...﴾[1] أي: فقل قد أبلغتكم ما أُرْسِلْتُ به، على أنَّ قوله ﴿تَوَلَّوا﴾ ماضٍ، وقيل إنَّهُ مضارع على حذف التاء أي: فإنْ تَتَولُّوا، فلا حذف في الكلام[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وآتَيْنا موسى الكتابَ وجَعَلْنَاهُ هدى لبني إسرائيل ألاَّ تَتَّخِذوا من دوني وكيلاً﴾[3]: الظاهر في (أنْ) أنْ تكون مفسِّرة لما تضمَّنه الكتاب من معنى الأمر والنهي، وأجاز بعض النحويين[4] أنْ تكون زائدة على إضمار القول أي: قلنا لا تتخذوا من دوني وكيلا، وهي مسألة لا تصح

(١) هود: ٥٧.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥/٢٣٤، الكشاف: ٢/٢٧٧، التبيان في تفسير القرآن: ٦/١٢، تفسير القرطبي: ٩/٥٣، حاشية الشهاب: ٥/١٨.

(٣) الإسراء: ٢.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨١١، حاشية الشهاب: ٦/٨، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٤٤، تفسير القرطبي: ١٠/٢١٣، البحر المحيط: ٦/٧-٨.

عند أبي حيان[1] وغيره لأنَّه ليس من مواضع زيادتها[2]، ويصح هذا القول على مذهب الأخفش. ويجوز أنْ تكون مصدريَّة على حذف لام العلة أي: لئلاتَتَّخِذوا من دوني وكيلاً، وأجاز قوم أن يكونَ المصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيزها بدلاً من (الكتاب)، ويجوز أن تكون (لا) زائدة وفي الكلام حذف مضاف أي: مخافة أن تتخذوا.

ومنه قراءة حمزة والكسائي من السبعة وخلف من غيرهم: ﴿وَمِنْ قُتِلَ مظلوماً فَقَدْ جَعَلْنا لِوَلِيِّه سُلْطاناً فلا تُسْرِفْ في القَتْلِ إنَّه كان منصورا﴾[3]. بالتاء المضمومة في ﴿فلا تُسْرِف﴾ أي: فيقالُ لَهُ لا تُسْرِف[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلمَّا أحسُّوا بأسَنا إذا هم منها يَرْكُضُونَ لا تركضُوا وارجِعوا إلى ما أُتْرِفْتُم فيهِ ومساكِنِكُمْ لعلَّكم تُسْألون﴾[5] أي: يقال لهم لا تركضوا[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذا أُلقوا منها مكاناً ضَيِّقاً مُقَرَّنين دَعَوْا هنالِكَ ثُبوراً لا تدعو اليومَ ثبورا واحِدًا وادعوا ثُبورا كثيراً﴾[7] أي: فيقال لهم: لا تَدْعوا اليوم ثبورا[8].

---

(١) انظر البحر المحيط: ٦/٧ ـ ٨.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٠.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨١٩؛ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٠ الكشف عن وجوه القراءات: ٢/٤٦، معاني القرآن للفراء ٢/٢٣، النشر في القراءات العشر: ٣٠٧.

(٥) الأنبياء: ١٣.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٦/٢٤٤، الكشاف: ٢/٥٦٤.

(٧) الفرقان: ١٣ ـ ١٤.

(٨) انظر حاشية الشهاب: ٦/٤١٠. وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٥٧، ٦٠، ٦١، ٦٣، آل عمران: ١٨٧، الأعراف: ١٠٤، النمل: ١٠، ٩٠، الملك: ٨، الحاقة: ٢٤، ٣٠.

ومن الانتقال مِنَ التكُلِم إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿قُلْ إنِّي أُمِرْتُ أنْ أكونَ أوَّلَ من أسلَمَ ولا تكونَنَّ مِنَ المشركين﴾[1]: ظاهر النص يقتضي إضمار جملة القول أي: قل إنِّي أُمِرْتُ وقيل لي لا تَكونَنَّ من المُشْرِكين، إذْ لو حُمِل على ظاهره لكان التركيب: ولا أكونُ من المشرِكينَ، وقيل إنَّه معطوف على (قُلْ)[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ أمَرَ رَبِّي بالقسط وأَقيموا وجوهَكُم عند كـلِّ مسجد وادعوه مُخْلِصينَ لَهُ الدينَ...﴾[3] أي: قُـلْ أقيموا وجـوهَكُم. ويجوز أنْ يكون قوله ﴿وأقيمـوا﴾ معطوفاً على ما ينحل إليه المصـدَرُ (بالقِسْطِ) أي: بِأنْ أقْسِطوا وأقيموا، وأنْ يكون معطوفاً على أمر محذوف أي: أقبلوا وأقيموا[4] ويتراءى لي أنَّه لا بد من تقدير القول في عطفه على محذوف إلاَّ إذا حملنا الأمر على معنى القول.

(٢) اقتضاء الأصل النحوي له:

ومن ذلك عطف الإنشاء على الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿قل إنِّي أُشْهِدُ اللهَ واشْهَدوا أنِّي بريءٌ مِمَّا تُشْرِكونَ﴾[5] أي: وقُلِ اشهَدوا[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولَقَدْ آتينا موسى تِسْعَ آياتٍ بيِّناتٍ فاسألْ بني إسرائيلَ إذْ جاءَهُم...﴾[7] أي: فقُلْنا له اسألْ بني إسرائيل، وذلك ليصح

---

(١) الأنعام: ١٤.
(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٨٦.
(٣) الأعراف: ٢٩.
(٤) انظر البحر المحيط: ٤/٢٨٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٦٣.
(٥) هود: ٥٤.
(٦) انظر ما في البحث من حذف المعطوف الصفحة ٤٢١.
(٧) الإسراء: ١٠١.

العطف على قوله ﴿آتينا﴾[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ووصَّيْنا الإنسانَ بوالِدَيهْ حُسْناً وإنْ جاهداكَ لِتُشْرِكَ بي ما ليس لك بِهِ عِلْمٌ فلا تطِعْهما...﴾[2] أي: ويُقالُ: إن جاهداك[3].

ومن ذلك أنَّ جملة الطلب لا يصح أن تقع خبراً عند قوم، ومنه وقوله تعالى: ﴿الزانيةُ والزاني فاجلِدوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جَلْدَةٍ...﴾[4]. أي: فيقال اجلدوا[5].

ومن ذلك أنَّ جملة الحال لا يصح أنْ تكون دعائية عندَ قوم، ومنه قوله تعالى: ﴿هذا فوجٌ مقتَحِمٌ مَعَكم لا مرحبًا بهم إنَّهم صالوا النار﴾[6]. أي: مقولاً لهم لا مرحباً بهم لأنَّ الجملة الدعائيَّة لا يصح أن تقع حَالاً أو صفة إلا بإضمار القول[7].

والقول نفسه في جملة الطلب، ومنه قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذِ الظالمون في غَمَراتِ الموتِ والملائِكةُ باسطوا أيديهم أخْرِجوا أنْفُسَكُمْ اليومَ تُجْزَوْنَ عذابَ الهون﴾[8] أي: قائلين أخرِجوا أنْفُسكم[9]، وقد جوَّز

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٨٣٤/٢، البحر المحيط: ٨٥/٦ الكشاف: ٤٦/٢، حاشية الشهاب: ٦٥/٦.

(٢) العنكبوت: ٨.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف الصفحة: ٤٢١.

(٤) النور: ٢.

(٥) انظر البحر المحيط: ٤٢٧/٦، حاشية الشهاب: ٥٣/٩، مشكل إعراب القرآن ١٦/٢، وانظر التفصيل في هذه المسألة: ما في هذا البحث من حذف الخبر الصفحة: ١٩٣.

(٦) ص: ٥٩.

(٧) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٨٩/١، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٠٥/٢، البحر المحيط: ٤٠٦/٧، حاشية الشهاب: ٣١٨/٧.

(٨) الأنعام: ٩٣.

(٩) انظر البحر المحيط: ١٨١/٤.

الفراء[1] وقوع جملة الأمر حالاً من غير إضمار.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّ المتَّقينَ في جنَّاتٍ وعيونٍ ادْخُلوها بِسَلام آمنين﴾[2] أي: مقولاً لهم ادخلوها بسلام آمنين، ويجوز أنْ يكـون القول المقـدَّر مستأنفاً أي: يقال لهم ذلك[3].

ومن ذلك أن (لا) النافية للجنس لا تدخل على المعارف لأنها مختصة بالنكرات، وهو قول البصريين، وما جاء على خلاف ذلك يؤوَّل، ومنه قراءة أبي حيوة وغيره الشاذة: ﴿قال فاذهب فإنَّ لكَ في الحياةِ أنْ تقـولَ لا مَساسِ...﴾[4] بفَتْحِ الميم وكسر السين من (مَساسِ) على أنَّه اسم فعل مثل: نزالِ ودراكِ، والأسماء التي على هذه الصورة معارف، والمعرفة لا تدخل عليها (لا) النافية للجنس عند البصريين[5]، وفي كونها لها وضع من الإعراب خلاف[6]. وذهب الكسائي(*) من الكوفيين إلى إعمالها في العلم المفرد والمضاف لكنية أو لله أو الرحمن أو العزيز نحو: لا عبد الله ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز ووافقه الفراء في قوله: لا عبدَ الله. وحَمَل أبو الفضل الرازي[7] القراءة على تقدير: لا يكون منك مساسِ على أنَّ معناهُ النهي أي: لا تَمَسُّني وحملها ابن جني[8] وأبو علي الفارسي على الحكاية أي: لا أقولُ مساسِ، وذهب الفراء وابن خالوية إلى أنَّهما بمنزلة كلمة

---

(١) انظر همع الهوامع تحقيق عبد العال سالم: ٤٣/٤.

(٢) الحجر: ٤٥ ـ ٤٦.

(٣) انظر: حاشية الشهاب: ٢٩٧/٥، البحر المحيط، ٤٥٦/٥، الكشاف: ٣٩٢/٢.

(٤) طـه: ٩٧.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٩٤/٢.

(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١٩٥/٢ ـ ١٩٦.

(٧) انظر البحر المحيط: ٢٧٤/٦.

(٨) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٥٦/٢.

واحدة يراد منها الإثبات، جاء في (معاني القرآن) للفراء: «وتُقرأُ (لا مساسِ) وهي لغة فاشية: لا مساسِ لا مساسِ مثل: نزالِ ونظارِ من الانتظار..»[1]. وذكر العلّامة اللقاني[2] أنَّ هذا غريب لجعل (لا) النافية للجنس مع ما بعدها اسما بمعنى الإثبات لأنَّ الأصل في (لا) إذا دخلت على اسم صيَّرته منفيًا.

(٣) فيما فيه (إنَّ) مكسورة الهمزة محكية به:

ويشيع حذف القول في هذه المسألة في مواضع كثيرة، ومن ذلك قراءة ابن عامر وحمزة: ﴿فنادته الملائكة وهو قائمٌ يُصَلِّي في المحراب إنَّ الله يبشرك بيحيى..﴾[3] بكسر همزة (إن) على إضمار القول أي: فقالت: إن الله يبشرك، وهو قول البصريين، والظاهر في هذه المسألة أن يجري النداء مجرى القول وهو قول الكوفيين[4].

ومنه قراءة عيسى بن عمر الشاذة: ﴿فاستجاب لهم ربُّهم إنِّي لا أُضيعُ عَمَلَ عاملٍ منكُمْ...﴾[5] بكسر الهمزة، والقول فيها مثل سابقتها[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد أرْسَلْنا نوحاً إلى قومه إنِّي لكم نذيرٌ مبين﴾[7] أي: قال إنِّي لكم نذيرٌ مُبين[8].

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٢/١٩٠.

(٢) انظر كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب مع كتاب شرح شذور الذهب لابن هشام: ٩٤.

(٣) آل عمران: ٣٩.

(٤) انظر: الدر المصون، ورقة: ١١٧٨، الكشاف: ١/٤٢٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٠٢، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٣٩.

(٥) آل عمران: ١٩٥.

(٦) انظر: الدر المصون ورقة: ١٥٣٩ البحر المحيط: ٣/١٤٣.

(٧) هود: ٢٥.

(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٤، البحر المحيط: ٥/٢١٤، تفسير القرطبي: =

(٤) اقتضاء المعنى له:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولقد جِئْتُمونا فُرادى كما خَلَقْناكُم أوَّلَ مرَّةٍ وتركتُمْ ما خوَّلْناكم وراءَ ظهورِكُم...﴾[1]: الماضي (جئتمونا) مراد به المستقبل لأنَّ المعنى عليه، وهو الظاهر، وحَمَلَ بعض النحويين الآية على الحكاية، أي: فيقال لهم ذلك عند وقوفهم بين يدي الله للجزاء والحساب[2] ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا إنْ يسرق فَقَدْ سَرَقَ أخٌ لَه من قبلُ﴾[3]. لا يجوز الجزم بأنَّ يوسف سارق، لأنَّ الأنبياء ليسوا كذلك، ولذلك حمل النحويون الآية على إضمار القول أي: فقد قيل سَرَقَ أخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ[4].

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السبعة وخلف من غيرهم ﴿فاستَفْتِهِم أهُمْ أشَدُّ خلقاً أمْ مَنْ خَلَقْنا إنَّا خلقناهم من طينٍ لازِبٍ بل عَجِبْتُ ويَسْخَرونَ﴾[5] بضم التاء من (عَجِبْتُ) على إضمار القول أي: قل يا محمد بل عجبت، وهو الظاهر في هذه المسألة، وذكر الفراء[6] أنَّ العجب من الله ليس كعجب العباد، وذهب بعض الأئمة إلى أنَّ معنى ﴿بل عَجِبْتُ﴾ هو: بَلْ جازَيْتُهُم على عجبهم، وذكر آخرون أنَّه بمعنى: بل

---

= ٩/٢٢، الكشاف: ٢/٢٦٤، الكشف عن وجوه القراءات: ١/٥٢٢ وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ٤٦، ١٩٥، الأعراف: ٤٤، الأنفال: ٩، ٥٠، التوبة: ٣، يونس: ٩٠، هود: ٢٦، ٣٦، الحج: ٤/٢٢، النمل: ٨٢، فصلت: ٥٣، الدخان: ٢٢، القمر: ١٠.

(١) الأنعام: ٩٤.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٤/١٨٢.

(٣) يوسف: ٧٧.

(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٥/١٩٧، البحر المحيط: ٥/٣٣٣ مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٦.

(٥) الصافات: ١١ - ١٢.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٨٤.

أَنْكَرْتُ. والقراءة محمولة عند أبي القاسم الزمخشري[1] في أحد قوليه على أنَّ اللهَ لعظمِ آياته وكثرة خلائقه عَجِبَ منها فكيف بعبادِه بجهلهم وعنادهم يسخرون منها، وأجاز أنْ يكون المعنى: عَجِبٍ مِنْ أنْ ينكروا البعث.

(١) انظر الكشاف: ٣/٣٣٧، وانظر حاشية الشهاب: ٧/٢٦٤، تفسير القرطبي ١٥ - ٧٠ التبيان في تفسير القرآن: ٨/٤٤٦، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٣٤ البيان في غريب إعراب القرآن ٢١/٣٠٣، وانظر لسان العرب (عجب).

# حذف الفعل المضارع المجزوم وبقاء الجازم

ولم أقف في التنزيل إلاَّ على موضع واحد في أحد التأويلات وهو قراءة ابن عامر وحمزة وحفص السبعية: ﴿وإنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم رَبُّك أعمالَهُم﴾[1]: وهي قراءة مشكلة عند النحويين ولقد رماها أبو العباس المبرد[2] باللحن لأنَّ العرب لا تقول: إنَّ زيداً (لمَّا) خارج، وذكر أبو حيان[2] أن هذه جسارة من المبرد على عادته لأنَّه لا يصح أن تكون القراءة لحناً. ويظهر لي أن الكسائي أكثر احتراماً للقراءات القرآنية من غيره عند استحالة الاحتجاج نحويًّا لها: «مَنْ شَدَّدَ (إنَّ) و(لَمَّا) فالله أعلم بذلك وليس لي به علم»[3].

وفي الاحتجاج لهذه القراءة المتواترة أوجه من التأويل:

١ ـ أنْ يكون أصل (لمَّا) هو (لِمَنْ ما) على أنَّ (مِنْ) جارة فلمَّا اجتمعت ثلاث ميمات إحداهن مبدلة إلى ميم حذفت الأولى، فأدغمت الثنتان، وهو قول الفراء[4]، وقد تبعه جماعة منهم نصر الشيرازي[2]، وهوقول ضعيف عند أبي حيان[2] وابن هشام[5] لأنَّ حذف مثل هذه الميم استثقالاً غير معهود في كلام العرب.

---

(١) هود: ١١١.

(٢) انظر المقتضب: ١/٥٠، ٢/٣٦٣، وانظر البحر المحيط: ٥/٢٦٦.

(٣) حجة القراءات: ٣٥١.

(٤) انظر معاني القرآن: ٢/٢٩، وانظر البحر المحيط: ٥/٢٦٦.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٦، ٣٨١.

٢ ـ أنْ يكون أصل (لَمَّا) هو (لَمَنْ ما) على أنَّ (مَنْ) موصولة و(ما) العدها زائدة، فتكون اللام في (لَمَّا) هي اللام المزحلقة، وتكون الجملة من القسم المقدَّر وجوابه، وهو قوله ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾ صلة الموصول والقول في حذف إحدى الميمات كسابقه، وهو قول منسوب إلى المهدوي، وهو ضعيف عند أبي حيان وابن هشام كسابقه.

٣ ـ أنْ يكون أَصْلُ (لَمَّا) هو (لَمّاً) بالتنوين بمعنى (جَمعاً) فحذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف، ويعززه قراءة الزهري الشاذة: «وإنَّ كُلاً لَمّاً» وهو قول أبي عبيدة، وهو ضعيف عند أبي حيان وابن هشام لأنَّ استعمال (لمَّا) بهذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف لا يصح إلاَّ في ضرورة الشعر.

٤ ـ أنْ يكون أصل لَمَّا هو (فَعْلى) من اللَّمم وبمعناه، ومُنِعَ من الصرف لألف التأنيث، وذكر ابن هشام[١] أنَّه لم يثبت استعمال هذه اللفظة، ولم يُمِلْها أحَدٌ ولم تُكْتَبْ بالياء.

٥ ـ أنْ تكون (لَمَّا) المشدَّدَة هي (لَمَا) المخففة وشدَّدَها في الوقف، وأُجري الوقف مجرى الوصل وهو بعيد جدًّا عند أبي حيَّان، وهو قول مروي عن المازني.

٦ ـ أنْ تكون (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) وذكر الفراء أنَّه وجه لا يعرفه لأنَّه لا يقال إنَّ زيداً إلاَّ منطلق، لأنَّه لم يتقدَّمْها حَرْف جحد وهو قول منسوب إلى الحوفي، وقد ضَعَّفَه أبو علي الفارسي[٢] وأبو حيَّان.

٧ ـ أنْ تكون (لَمَّا) زائدة كما تأتي (إلاَّ) زائدة، وهو قول ابن جني[٣]

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٧١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٢٦٦.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٢٨، وانظر البحر المحيط: ٥/٢٦٦.

وجماعة وضعفّه أبو حيان لأنّه محمول على وجه ضعيف.

٨ ـ أن تكون (إنَّ) أصلها (إنْ) النافية ثم ثقلت كما خففت (إنَّ)، ومعناها معنى المثقلة، وهو قول المازني، وقد ضعَّفه أبو حيَّان لأنَّ تثقيل (إنْ) النافية غير معهود، أما نصب (كُلاًّ) فبفعل مضمر أي: وإنَّ أرى كلاًّ.

٩ ـ أن تكون (لَمَّا) من حروف الجزم على أنَّ الفعل المضارع المجزوم بها محذوف، وهو قول ابن الحاجب[1]، وقد تبعه أبو حَيَّان وابن هشام[2]، وهو المختار عندهم، والتقدير: لمَّا يُهْمِلوا أو: لما يُتْرَكُوا لدلالة ما تقدم عليه وهو قوله تعالى: ﴿فمنهم شقي وسعيد﴾[3]، والأَوْلى عند ابن هشام أن يكون التقدير: لمَّا يُوَفَّوْا أعمالهم[4].

ويظهر لي أنَّ في كون (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) احتراماً لظاهر النص القرآني وهجرا لمثل هذه التكلفات التي ترهق الذهن في متابعتها والوقوف على دقائقها، ولسنا مع الفراء في أنه يجب أن يتقدَّمها جحد لأنَّ القياس على ظاهر النص يغنينا عن هذا القيد، ويمكننا أنْ نُشْرِبَ (إن) معنى النفي إنْ كنَّا نود مجاراة النحويين، ويمكن أنْ يكون قول المازني سنداً قوياً لذلك.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٥٦.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٦، ٣٧١.

(٣) هود: ١٠٥.

(٤) انظر: حاشية الشهاب: ٥/١٤١ ـ ١٤٣، البحر المحيط: ٥/٢٦٦، حجة القراءات: ٣٥، تفسير القرطبي: ٩/٢٠٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٧٤، الكشف عن وجوه القراءات: ١/١٣٧، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧١٦، الكشاف: ٢/٢٩٥، مشكل إعراب القرآن ١/٤١٥ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٢٨، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩، رصف المباني: ٢٨١، المقتضب: ١/٥٠، ٢/٣٦٣.

# حذف (كـان) وأخواتهـا

جاء في (شرح التصريح على التوضيح)[1] أنّ الحذف فيها على أربعة أوجه:

(١) أنْ تحذف (كان) مع اسمها ضميراً كان أو ظاهراً، ويبقى الخبر دالاًّ عليها، وهو أكثر هذه الأوجه دورانا.

ويكثر هذا الحذف بعد (إنْ) وَ (لَوْ) الشرطيتين لأنّهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيخفف الكلام بالحذف ولم يرد الحذف مع غيرهما لأنَّ (إنْ) أمّ الأدوات الجازمة وَ(لَوْ) أم الأدوات غير الجازمة.

وقيل إنَّ الغالب في هذه المسألة أنْ تكون (إنْ) تنويعية كقولنا: سِرْ مُسْرِعاً إنْ راكباً وإنْ ماشياً.

وقيل[2] إنَّ هذا الحذف يجوز بقلة مع (هلاَّ) و(ألاَ) وقد ذكر أبو حيان أنّه يجري مجرى (لو) غيرُها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدَّم ما يدل عليه.

وقيل إنّه يجوز مع (لَدُن) بقلةٍ أيضاً.

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١٩٣/١ ـ ١٩٦ وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٢٨.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ١٠٢/٢. وانظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢٤٢/١، شرح المفصّل لابن يعيش: ٩٦/٢ ـ ٩٧، ١٠١/٨، خزانة الأدب: ٧٨/٢.

(٢) أنْ تحذف مع خبرها ويبقى الاسم، وهو ضعيف عند النحويين.

(٣) أنْ تُحْذَفَ وحدَها ويبقى اسمها وخبرها ويكثر ذلك بعد (أنْ) المصدرية إذا عوّض عنها (ما) كقولهم: أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقاً انطَلَقْتُ.

(٤) أنْ تحذف مع معموليها، ويكون ذلك بعد (إنْ) الشرطية إذا عوض منها (ما) كقولهم: افعل هذا إمَّا لا أي: إنْ كنتَ لا تَفْعَلُ غيرَه، وفي المسألة حديث مفصَّل مبسوط في مظان النحو[1].

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّه لم يحذف في التنزيل من الأفعال الناقصة إلاَّ (كان) في مواضع كثيرة و(كاد) في موضع واحد في أحد التأويلات وهو قوله تعالى: ﴿وإذْ زاغتِ الأبصارُ وبَلَغَتِ القلوبُ الحناجِرَ..﴾[2]: قيل إنَّ القلوب زالت عن أماكنها من الصدور حتى بلغت الحناجر، وأجاز الزمخشري أنْ يكونَ ذلك مثلاً لاضطراب القلوب ووجلها وإنْ لم تبلغ الحناجر حقيقة: «قالوا: إذا انتفخت الرئة من شدة الفزع أو الغضب أو الغمّ الشديد ربت وارتفع القلبُ بارتفاعها إلى رأس الحنجرة... ويجوز أن يكون ذلك مثلاً في اضطراب القلوب ووجيبها وإن لم تبلغ الحناجر حقيقة»[3]، ويظهر لي أنَّ المعنى الثاني أقرب إلى الصواب.

وأجاز القرطبي[4] أنْ يكون في الكلام إضمار (كاد) أي: كادت القلوب، ويظهر لي أنَّ هذا الإضمار بعيد لأنَّ فيه حذف (كاد) واسمها ولأنَّ قوله ﴿بلغتِ القلوبُ الحناجِرَ..﴾ ليس من الجمل التي يصح أن تكون خبراً لفعل المقاربة إلاَّ على تأويل الماضي بالمضارع.

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/١٩٥، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٠٦ - ١٠٧.

(٢) الأحزاب: ١٠.

(٣) انظر الكشاف: ٣/٢٥٣.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ١٤/١٤٥.

ولقد رأيت أنَّ (كان) تحذف على أوجه كما مر:

(١) حذفها وحدها.

(٢) حذفها وخبرها.

(٣) حذفها واسمها.

(٤) حذفها واسمها وخبرها وبقاء معمول الخبر.

**(١) حذفها وحـــدها:**

ولم أقف في التنزيل إلا على مواضع قليلة حذفت فيها (كان) وحدها وبقي معمولاها دالين عليها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لو أَنْتُم تملِكونَ خزائن رحمةِ ربِّي إذاً لأمسَكْتُم خشيةَ الإنفاق وكان الإنسان قتوراً﴾[1] أي: قل لو كنتم تملكون خزائنَ رحمةِ ربِّي[2]. ويجوز أنْ يكون الضميرُ المنفصل توكيداً لاسم (كان) المحذوف معها أي: لو كنتم أنتم تملكون خزائنَ رحمةِ ربِّي ومنها قوله تعالى: ﴿قيلَ يا نوحُ اهبِطْ بسَلام منَّا وبركاتٍ عليك وعلى أُمَمٍ مِمَّنْ مَعَكَ وأُمَمٌ سنمتِّعُهُم ثم يَمَسُّهُم مِنَّا عذابٌ أليم﴾[3] أي: ويكونُ أُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُم، وهو ليس من مواضع إضمار (كان) عند النحويين[4].

ومنها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كان منكم مريضاً أَوْ به أذًى مِنْ رأسِهِ ففديَةٌ مِنْ صيامٍ...﴾[5]: في قوله ﴿أَوْ بِهِ أذى مِنْ رأسِه..﴾ أقوال:

---

(١) الإسراء: ١٠٠.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وبقاء الفاعل الصفحة: ٥٢٦.

(٣) هود: ٤٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الصفة الصفحة: ٤٥٥.

(٥) البقرة: ١٩٦.

(أ) أن يكون من باب عطف المفردات، عطف (به) على: (مريضاً) خبر (كان) على أنَّ (أذى) فاعل للجار والمجرور، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(ب) أنْ يكون (به) في موضع رفع على الخبر، و(أَذًى) مبتدأ، فتكون الجملة الاسمية معطوفة على خبر (كان).

(جـ) أنَّ يكون في الكلام إضمار (كانَ) واسمُها إمَّا أنْ يكون ضميراً مستتراً يعود على (مَنْ) والجملة الاسمية في موضع نصب خبر (كان) المضمرة مع اسمها، وإمَّا أن يكون اسمها (أذى) و(به) خبرها.

(د) أنَّ يكون معطوفاً على جملة الشرط ﴿كانَ مِنْكُم مريضاً﴾، وهو قول أبي البقاء، وقد خطَّأه أبو حيَّان[1] لأنَّ جملة الشرط لا يصح أن تكون إلاَّ فعلية، والقول نفسه فيما عطف عليها، ويمكن أنْ يحمل قول أبي البقاء على أنَّ (أَذًى) فاعل للظرف[2].

(٢) حذفها وخبرها:

ولم أقف في التنزيل إلا على موضعين الأَوَّل منهما قوله تعالى ﴿فإنْ لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممَّنْ ترضَوْنَ مِنَ الشهداء....﴾[3]: قوله ﴿فَرَجُلٌ﴾ مرفوع بفعل محذوف أي: فيكفي شهادة رَجُلٍ، وفي الكلام أيضاً حذف مضاف، ويجوز أنْ يكون التقدير: فلْيَشْهد رَجُلٌ، وهو أظْهَر من الأوَّل.

ويجوز أن يكون مرفوعاً بـ (كانَ) الناقصة المحذوفة مع خبرها أي:

---

(١) انظر البحر المحيط: ٢/٧٥، وانظر الدر المصون ورقة: ٧٠٣.

(٢) انظر شاهدين آخرين على حذف (كان) وحدها: البقرة: ١٧٨، ١٩٧.

(٣) البقرة: ٢٨٢.

فَلْيَكُنْ مِمَّنْ يشهَدونَ رجلٌ وامرأتان، وقيل إنَّه مرفوع بـ (كان) التامة، وهو أولى من الناقصة لأنَّ الحذف أقل[1].

والثاني قراءة أبي عمرو بن العلاء: ﴿فلا رَفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ في الحج . . . ﴾[2] برفع الأولين على الابتداء وفتح الثالث على اسم (لا) النافية للجنس. فيكون قوله ﴿في الحج﴾ في موضع الخبر للثلاثة في أحد الأقوال، وهي مسألة لا تصح عند الأخفش[3] فيجب على مذهبه تقدير خبر لكلٍّ من المبتدأين أو لـ (لا) النافية للجنس لاختلاف الطالب.

وذهب الزمخشري[4] إلى أنَّ ذلك محمول على النهي أي: فلا يَكُونَنَّ رفثٌ ولا فسوقٌ، أمَّا قوله ﴿ولا جدالَ في الحج﴾ فمحمول على الإخبار، وقد ردَّ أبو حيان[5] هذا القول لأنَّ أبا عمرو بن العلاء خَرَّج قراءاته على الإخبار أي: فلا يكونُ رَفثٌ ولا فسوقٌ، ثم ابتدأ النفي في ﴿ولا جدالَ في الحج﴾، وعليه فخبر (كان) محذوف أيضاً إذا عُدَّتْ ناقصة[5].

(٣) حذفها واسمها:

ويشيع هذا الحذف في التنزيل في مواضع كثيرة، ولعل أَهَمَّ هذه المواضع ما يلي:

(١) اقتضاء المعنى لذلك.

---

(١) انظر الكشاف: ١/٣٠٤، الدر المصون ورقة: ١٠٠٧،، البحر المحيط: ٢/٣٤٦ التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٢٨.

(٢) البقرة: ١٩٧.

(٣) انظر البحر المحيط: ٢/٩٠ ـ ٩٢.

(٤) انظر الكشاف: ١/٣٤٧.

(٥) انظر: البحر المحيط: ٢/٩٠ ـ ٩٢، الدر المصون ورقة: ٧١٠ تفسير ابن عطية: ٥٣٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٦١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٤٧، مشكل إعراب القرآن: ١/٨٩.

(٢) بعد (إنْ) الشرطية.

(٣) بعد (لو) الشرطية.

(٤) اقتضاء الأصل النحوي لها.

(٥) بعد (كيف) التي ليس في الكلام ما يعمل فيها.

(٦) فيما ظاهره أنّه منصوب على المصدر أو بعامل آخر.

**(١) اقتضاء المعنى لذلك:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجَعَلَ فيها رواسيَ مِنْ فوقِها وبارَكَ فيها وقدَّرَ فيها أقْواتها في أربعة أيّام سواء للسائلين ثُمَّ استوى إلى السماءِ وهي دُخانٌ فقال لها وللأَرْضِ ائتيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً...﴾[1].

ظاهر الآية يدل على أنَّ خلق الأرض قبل خلق السماء، ثم أَوْجَدَ اللهُ السماءَ مِنَ الدخان فقال لها وللأرض ائتيا طَوعاً أَوْ كَرْهاً، وقد نقل الواحدي[2] ذلك عن مقاتل وتأوَّل الآية على حذف (كان) أي: ثمَّ كان استوى إلى السماء وهي دُخانٌ، وهو قولٌ ردَّه أبو عبد الله الرَّازي لأنَّ فيه تناقضاً لجمعه بين الضدين، لأنَّ (ثمَّ) تقتضي التأخر و(كان) تقتضي التقدم في الزمن، وهو من باب قولنا: ضربتُ زيداً اليومَ ثمَّ ضربتُ عمراً أمسِ، والمختار عنده أنَّ خلق السماءِ قبل خلق الأرضِ على أنَّ الخلق ليس المقصودُ منه التكوينَ والإيجادَ بل التقديرَ[3].

وذهب أبو حيان[2] إلى أنَّ (ثمَّ) لترتيب الأخبار لا للترتيب الزمني

---

(١) فصلت: ١٠ ـ ١١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٧/٤٨٧.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٧/٤٨٧، حاشية الشهاب: ٧/٣٩٠، تفسير القرطبي: ١٥/٣٤٤.

والمُهلَة[1]، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تعالَوْا أَتْلُ ما حرَّمَ ربُّكم عليكم ألاَّ تُشْرِكوا به شيئاً... ذلِكُم وصَّاكُمْ به لعلَّكم تتَّقونَ ثم آتَيْنا موسى الكتابَ تماماً على الذي أحْسَنَ...﴾[2]: (ثم) تقتضي المهلة في الزمان، وقد تأتي لمهلة الأخبار[3] وفي حمل (ثمَّ) في الآية الكريمة على ما تقتضيه من المهلة في الزمان إشكال لأنَّ إيتاء موسى الكتاب ينبغي أنْ يكون على ذلك بعد ما وصَّى به محمداً عليه السلامُ وقومَهُ، وفي هذه المسألة أقوال:

(أ) أنْ تكون ثمَّ لترتيب الأخبار لا لترتيب الأزمان، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(ب) أنْ يكون قوله ﴿آتينا﴾ معطوفاً على ﴿قُلْ﴾ على إضمار (قل) ثانية أي: قل تعالوا ثمَّ قُلْ آتينا.

(جـ) أنْ يكون معطوفاً على (أَتْلُ): تعَالوْا أَتْلُ ما حرَّمَ ربُّكم عليكم ثم أَتْلُ آتينا موسى الكتابَ، وهو قول الزجاج.

(د) أنْ يكون في الكلام حذف (كانَ) واسمها و(قَدْ) لأنَّ الجملة ماضوية[4] فعلها متصرف أي: ثم كنَّا قد آتينا الكتابَ، وهو قول القشيري، وهو تكلف لا محوَج إليه.

(هـ) أنْ يكون معطوفاً على قوله ﴿وصَّاكُمْ بِهِ﴾ لأنَّ التوصية قديمة لكلِّ أُمَّةٍ على لسان نبيِّها فكأنَّ التقدير: ذلكم وصَّاكُمْ بِهِ يا بَني آدَمَ قديماً

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٦٠.

(٢) الأنعام: ١٥١ - ١٥٤.

(٣) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ١/١٧٢ - ١٧٣.

(٤) انظر ما في هذا البحث من إضمار (قد) الصفحة: ٨١٢.

وحديثاً ثم أعظمُ من ذلك أنَّا آتيْنا موسى الكتابَ، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[1].

(و) أنْ أنْ تكونَ (ثُمَّ) بمعنى الواو من غير التفاتٍ إلى مهلة الترتيب، وهو اختيار أبي حيَّان[2].

(ن) أنْ يكونَ في الكلام إضمار (أَنَّ) واسمها وخبرَها أي، ثم أنِّي أُخْبِرُكُمْ أَنَّا آتينا موسى الكتابَ، وهو تكلُّفٌ لا محوَجٍ إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فما أَغْنَتْ عنهم آلِهَتُهُمْ التي يدعونَ مِنْ دونِ اللهِ مِنْ شَيءٍ لمَّا جاء أَمْرُ ربِّكَ وما زادوهم غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾[3]: قيل إنَّ قوله ﴿يَدعُونَ مِنْ دونِ الله . . .﴾[4] محمول على حكاية حال ماضية أي: التي كانوا يَدْعُونَ. وحمل القرطبي الآية على حذف كان، والأوَّل أظهر.

(٢) بعد (إنْ) الشرطيَّة:

وهذا الحذف قليلٌ في التنزيل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الذين يُنْفِقونَ أموالَهم ابتغاءَ مَرْضاتِ اللهِ . . . كَمَثَلِ جنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أصابَها وابِلٌ فآتت أُكُلَها ضِعْفَين فإنْ لَمْ يُصبْها وابِلٌ فَطَلٌّ . . .﴾[5]: قيلَ إنَّ التقدير: فإنَّ لَمْ يَكُنْ يصيبُها[6]، وهو حذف من غير ضرورة.

ومنه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قومٍ إنْ صدُّوكم

---

(١) انظر الكشاف: ٢/٢٦٢.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤/٢٥٥، وانظر حاشية الشهاب: ٤/١٣٩.

(٣) هــود: ١٠١.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ٩/٩٥، وانظر البحر المحيط: ٥/٢٦٠، الكشاف: ٢/٢٩٢، وانظر شاهدين آخرين على حذف (كان) لاقتضاء المعنى لها: المعارج: ١٩ ـ ٢١، القيامة: ٧.

(٥) البقرة: ٢٦٥.

(٦) انظر البحر المحيط: ٢/٢١٢.

عَنِ المسجِدِ الحرامِ...﴾[1] بكسر همزة (إنْ): وهي قراءة مشكلة عند النحويين لأنَّ الشرط يكون في أمر لم يقع، والصدُّ قدْ وَقَع عامَ الحديبية أي في العام السادس، وهذه الآية نزلت في العام الثامن، ولذلك وصفها أبو جعفر النحاس بأنَّها منكَرَة.

ويحمل السمين الحلبي[2] القراءة على أنَّ المراد: إنْ قَدْ وَقَع صدٌّ مثلُ ذلكَ الصَّدُّ الذي وقع زمن الحديبية، والتقدير عند الشهاب[3]: إنْ كانوا قد صدُّوكُم، وهو قريب من قول السمين إلاّ ما فيه من إضمار(كان) واسمها و(قد).

ومنه قوله تعالى: ﴿إنّا هَدَيْناهُ السبيلَ إمّا شاكِراً وإمّا كَفوراً﴾[4]: (شاكِراً) و(كَفُوراً) حالان من الهاء في (هَدَيْناهُ)، وهو الظاهر، ويجوزُ أنْ تكون (إنْ) عند الكوفيين شرطية و(ما) زائدة على أنَّ في الكلام حذف (كان) واسمها، وهي جملة الشرط، وقد ردَّ مكي ابن أبي طالب[5] هذا القول لأنَّ (إنْ) التي للشرط لا تدخل على الأسماء لأنَّها لا يُجازى بها، ولأنَّه ليس في الكلام دليل على الحذف، وهو زعم غير صحيح عند ابن الشجري[6] لأنَّ المضمر في الآية (كان) واسمُها، وهي مسألة يكاد النحويون يجمعون على إجازة الحذف في هذا الموضع كما مر، وعليه ففي الكلام حذف جواب الشرط أيضاً.

---

(١) المائدة: ٢.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: ١٨٩٢.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٢١٥/٣، وانظر الكشاف: ٥٩٢/١، التبيان في إعراب القرآن: ٤١٧/١، الكشف عن وجوه القراءات: ٤٠٥/١، إعراب القرآن للنحاس ٤٨٠/١، البحر المحيط: ٤٢١/٣، تفسير القرطبي: ٤٦/٦.

(٤) الإنسان: ٣.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن: ٤٣٥/٢.

(٦) انظر الأمالي الشجرية: ٣٤١/١، ٣٤٧/٢، وانظر حاشية الشهاب: ٢٨٧/٨.

(٣) بعد (لـو) الشرطية:

وحذف (كان) واسمها في التنزيل مع (لو) قليل أيضاً إذْ لم أقف إلاَّ على موضعين الأوَّل منهما قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تملِكونَ خَزائِنَ رحمة ربِّي إذاً لأمْسَكْتُم خشيةَ الإنفاق وكان الإنسان قتوراً﴾[1] أي: قل لو كنْتُم أنتُم تَمْلِكون خزائِنَ رحمة ربِّي[2].

والثاني قولـه تعالى: ﴿كونوا قَوَّامينَ بالقسط شُهَـداءَ لله وَلَوْ على أنْفُسِكُمْ...﴾[3] :(لو) حَرفٌ لِما كانَ سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف أي: وَلَوْ كنتم شهداء على أنْفُسِكم لوجَبَ أنْ تشهدوا عليها، وفي الكلام حذف (كان) واسمها وخبرها وإبقاء معموله، وهي عند أبي حيان[4] بمعنى (إنْ) أي: إنْ كنتم شهداءَ على أنْفُسِكُم فكونوا شهداء لله، ، وحذف (كان) بعد (لو) كثير كما مر. وذكر السمين الحلبي[5] أنَّ مجيء (لو) بمعنى (إنْ) قليل فينبغي ألاَّ يُحْمَل القرآن على القليل، وقيل [6] إنَّ كونها بمعنى (إنْ) قول كثير من النحويين. وتقدير الكلام عند الزمخشري[7]: ولو كـانت الشهادةُ على أنْفُسِكُمْ، فحذف (كان) واسمها وأبقى الخبر وهو قوله ﴿عَلَى أنْفُسِكُم﴾، ويجوز أنْ تكون (كان) تامَّة في التقديرالسابق، فحذفت مع فاعلها وبقي معمول المصدر وهو ﴿عليكُم﴾ وفيه حذف المصدر وإبقـاء معموله، وهو قليل[8] .

---

(١) الإسراء: ١٠٠.

(٢) انظر الصفحة ٥٢٩ من هذه المسألة.

(٣) النساء: ١٣٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٣٦٩/٣.

(٥) انظرالدر المصون ورقة: ١٨١٤.

(٦) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ٣٦٧/١ - ٣٧١.

(٧) انظر الكشاف: ٥٧٠/١.

(٨) انظر الدر المصون ورقة: ١٨١٤، البحر المحيط: ٣٦٩/٣، الكشاف: ٥٧٠/١، حاشية الشهاب: ٨٨/٣، التبيان في إعراب القرآن: ٣٩٧/١.

(٤) اقتضاء الأصل النحوي لها:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما كَان محمَّدٌ أبا أَحَدٍ مِنْ رِجالِكُم ولكِنْ رسولَ اللهِ وخاتَمَ النبيين. .﴾[1]: اختلف النحويون في (ولكن)، وفي ذلك أربعة مذاهب[2]:

أ ـ أنْ تكونَ (لكن) غير عاطفة على أنَّ الواو عاطفةً مفرداً على مفرد، وهو قول يونس بن حبيب، وهو الظاهر لبعده عن التكلُّف.

ب ـ أنْ تكون غير عاطفة على أنَّ الواو عاطفة جملة على جملة، والتقدير: ولكن كانَ رسولَ اللهِ وخاتَمَ النبيين، وهو قول ابن مالك، وقدَّر ابن مالك المعطوف جملة لأنَّ الواو لا تَعْطِفُ مفرداً على مفرد مخالف له في النفي والإيجاب.

جـ ـ أنْ تكون عاطفة والواو زائدة لازمة، وهو قول ابن عصفور.

د ـ أنْ تكون عاطفة والواو زائدة غير لازمة.

وذكر المالقي[3] أنَّ بعض النحويين ذكر أنَّ الواو هي العاطفة ولكِنْ استدراك خالص، وذكر أيضاً أنَّه لا يبعد أنْ يدخل حرف عطف على حرف عطف، وهي مسألة عنده تحتاج إلى ما يُثْبِتُ أنَّ (لكنْ) حرف عطف يفيد الاستدراك لأنَّ المشهور أنْ تكونَ عاطفة إذا انفردت عن الواو.

ويصح عطف جملة على جملة بـ (لَكِنْ) بشرط كون المتعاطفين مختلفين في المعنى نحو: قام زيدٌ لَكِنْ لم يَخْرُجْ عمروٌ.

---

(١) الأحزاب: ٤٠.

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٨٥ ـ ٣٨٦، ٤٦٥، ٧٩٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٢٧، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٧٧.

(٣) انظر رصف المباني: ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

ومنه قوله تعالى: ﴿ما كان حديثاً يُفْتَرى ولٰكِن تصديقَ الذي بينَ يَدَيْهِ وتفصيلَ كلِّ شيءٍ وهدًى ورحمةً لقومٍ يؤْمِنون﴾[1]: ذهب أبو القاسم الزمخشري[2] إلى أنَّ ما بعد (لكن) معطوف على خبر (كان)، وهو الظاهر وهو عند الجمهور منصوب على إضمار (كانَ) واسمِها كما مر، والتقدير: ولكنْ كانَ تَصْديقَ[3] الذي بينَ يَدَيْهِ.

وممَّا جاء منصوباً بعد (لٰكِنْ) أيضاً ولا يصح عطفه على ما قبلها عند الجمهور قوله تعالى: ﴿وما كُنْتَ بجانِبِ الطور إذْ نادينا ولكِنْ رَحْمَةً مِنْ ربِّك لِتُنْذَر قوماً ما أتاهُمْ مِنْ نذيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعلَّهُم يَتذكَّرونَ﴾[4] أي: ولكِنْ كانَ رحمةً مِنْ ربِّكَ، وهو قول الكسائي. ويجوز أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر أي: ولكِنْ جعلناكَ رحمةً، أوْ أعلَمْناكَ رحمةً. وأجاز الأخفش أنْ يكون منصوباً على المصدر أي: ولٰكِنْ رَحِمَك ربُّك رَحْمَةً[5].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وما كان هذا القرآنُ أنْ يُفْتَرى مِنْ دون الله ولٰكِنْ تصديقَ الذي بينَ يديهِ وتفصيلَ الكتابِ...﴾[6] أيْ: ولٰكِنْ كانَ تصديقَ الذي بينَ يديهِ وتفصيلَ الكتابِ، ويجوزَ أنْ يكونَ منصوباً على المصدر بفعل من لفظه أوْ على المفعول له بإضمار فعل عامل فيه أي:

---

(١) يوسف: ١١١.

(٢) انظر الكشاف: ٢/٣٤٨.

(٣) انظر البحر المحيط: ٥/٣٥٦، الكشاف: ٢/٣٤٨، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٢١٠، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٩، حاشية الشهاب: ٥/٢١٤ معاني القرآن للفراء: ٢/٥٦.

(٤) القصص: ٤٦.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/١٦٣. البحر المحيط: ٧/١٢٣، حاشية الشهاب: ٧/١٢٣، تفسير القرطبي: ١٣/٢٩٢.

(٦) يونس: ٣٧.

ولٰكِنْ أُنْزِلَ تصديقَ الذي بين يديه وتفصيلَ الكِتابِ[1].

ومِنْ ذلك أنَّ (رُبَّ) لا يصح أَنْ يأتي بعدَها مُسْتَقْبَلٌ، وما جاء على خلاف ذلك يؤوَّل عند النحويين، ومنه قوله تعالى: ﴿رُبَما يَوَدُّ الـذين كفروا لـو كانـوا مُسْلِمين﴾[2]، وفي هذه الآيـة ثلاثـة مذاهـب:

أ ـ أنْ يكون المستقبل مؤوَّلاً بالماضي، لأنَّ المستقبلَ في أخبارِ اللهِ كالماضي لتحقق وقوعِه،ومنهم من حَمَلَ ذلك على حكاية حال ماضيـة.

ب ـ أنْ يكون في الكلام إضمار (كان) واسمها، وهو ضمير الشأن أيْ: ربَّما كان يَوَدُّ الذين كَفَرُوا لَوْ كانوا مُسْلِمينَ، وهو قول منسوب إلى الزَّجّاج، وقد ضَعَّفَه أبو حيّان[3] وابن هشام[4]، وغيرهمـا لأنَّه ليس من مواضع إضمار (كان)، وهو عند الشهاب[*] تكلُّفٌ من غير محوج.

جـ ـ أنْ تكون (ربَّما) ممَّا يصح فيها أَنْ تدخـل على المستقبـل والماضي، ولكن دخولَها على المستقبل قليل، وهو الظاهر عندي في هذه المسألة، ولا التفات إلى ما ادَّعاه الكسائي مِنْ أنَّ العرب لا تكاد توقع (ربَّ) على مستقبل[6].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥/١٥٧، حاشية الشهاب: ٥/٢٩، تفسير القرطبي: ٨/٣٤٤، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٨٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٤١١، الكشاف: ٢/٢٣٧.

(٢) الحجر: ٢.

(٣) انظر البحر المحيط: ٥/٤٤٤.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٠٨.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٥/٢٨١.

(٦) انظر في هذه المسألة: معاني القرآني للفراء: ٢/٨٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٣، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٣١٤، البحر المحيط: ٥/٤٤٤، الكشاف: ٢/٣٨٦، حاشية الشهاب: ٥/٢٨١، المقتضب: ٢/٤٨، ٥٥، رصف المباني: ٣١٨.

**ومن ذلك حذفها مع اسمها لتصحيح عودة الضمير، ومنه قوله تعالى:** ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ للدين حنيفاً فِطْرَةَ اللهِ التي فَطَرَ الناسَ عليها لا تَبْديل لخلقِ الله ذلك الدينُ القيِّمُ ولكِنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمون مُنيبينَ إليهِ...﴾[1] أيْ: ولكن كونوا مُنيبينَ[2].

**ومن ذلك ما ظاهره أنَّ الحال مقدمة على عاملها: ومنه قوله تعالى:** ﴿وما قَدَروا اللهَ حقَّ قَدْرِه والأرضُ جميعاً قبضَتُهُ يومَ القيامةِ والسمواتُ مطوياتٌ بيمينه...﴾[3]: قيل إنَّ (جميعاً) حال من الأرض، العامل فيها (قَبْضَتُه) وهو الظاهر، ولا يصح عند أبي حيان[4] أن يكون العامل فيها قبضته سواء أكان مراداً به المَصدر أم المقدار لأنَّ ذلك من المواضع التي منع النحويُّونَ[5] فيها تقديم الحال على عاملها: وحكى أبو حيان كما في (شرح التصريح على التوضيح)[6] عَنْ بعض أصحابه أنَّه يجوز تقدير (كان) الناقصة في مثل قولنا: هذا بُسْراً أطيَبَ مِنْهُ رُطَباً أي: إذا كان رُطَباً. وذهب أبو علي الفارسي[7] والزجاج[7] والمبرد[7] والسيرافي[7] إلى أنَّ (رطبا) منصوب بـ (كانَ) التامَّة المحذوفة مع (إذا) أوْ (إذْ) على أنَّهُ حال. وعليه فـ (جميعاً) إمَّا أنْ يكون حالاً على أنَّ (كان) تامة، وإمَّا أنْ يكون خبراً لها على أنَّها ناقصة أي: والأَرْضُ قَبْضَتُه إذا كانتْ جميعاً.

ونسب أبو جعفر الطوسي[8] إلى سيبويه إضمار فعل عامل في الحال، أي:

---

(١) الروم: ٣٠ - ٣١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف الصفحة: ٤٢١.

(٣) الزمر: ٦٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٧/٤٤٠.

(٥) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٩.

(٦) انظر: ١/٣٨٣ - ٣٨٤.

(٧) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/٣٠ - ٣١، وانظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/٣٨٣ - ٣٨٤، وانظر المقتضب: ٣/٢٥٠ - ٢٥١.

(٨) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٩/٤٥.

ثَبَتَتْ جميعاً في قَبضتِه، والآية عنده من باب قول المخبَّل السعدي[١]:

إذا المرءُ أَعْيَتْهُ المُروءةُ ناشِئاً فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليهِ شَديدُ

وليس القول على ما زعم في قولهم: هذا بُسْراً أَطْيَبُ منه رُطَباً، لأَنَّ ابن خروف[٢] نسب إلى سيبويه إعمال اسم التفضيل (أَطْيَبُ) في (بُسْراً) و(رُطَباً) على أنَّهما حالان من باب إنابته مناب عاملين، وهو قول المازني[٢] في أحد قوليه وأبي علي الفارسي[٢] وابن كيسان[٢] وابن جني[٢].

**(٥) بعد (كيف) التي ليس في الكلام ما يعملُ فيها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إذا جَمَعْناهم لِيومٍ لا رَيْبَ فيهِ..﴾[٣]: قوله (فكيف) منصوب بفعل مضمر، أي فكيف يصنعون، وهو قول أبي البركات بن الأنباري[٤]. وقيل إنَّ تقديره، فكيف يكون حالُهُم، وهو قول الحوفي، فـ (يكون) إمَّا أنْ تكون ناقصة وإمَّا أنْ تكون تامة.

ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أيْ: فكيف حالهم[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَيفَ إذا أَصابَتْهُم مُصيبةٌ بما قدَّمَتْ أَيْديهم...﴾[٦]: القول فيها مثل سابقتها[٧].

---

(١) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٢٤٩/١، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢١٣/٢، خزانة الأدب: ٥٣٦/١، وهو من الطويل.

(٢) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٣٨٣/١ - ٣٨٤، وانظر في هذه المسألة همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣١/٤.

(٣) الأعراف: ٢٥.

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١٩٧/١.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٠/١، البحر المحيط: ٤١٨/٢ الدر المصون ورقة: ١١٣٠.

(٦) النساء: ٦٢.

(٧) انظر: الدر المصون ورقة: ١٧١٧، البحر المحيط: ٢٨٠/٣، الكشاف: ٥٣٦/١، معاني القرآن للزجاج: ٧٣/٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿فكيف إذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشهيد﴾[1]: القول فيها مِثْلُ سابقتيها[2].

(٦) فيما ظاهره أنّه منصوب على المصدر أو بعامل آخر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلٰكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إليكم الإيمان وزيَّنَه في قلوبكم وكرَّهَ إليكم الكُفْرَ والفسوقَ والعصيان... فضلاً مِنَ اللهِ ونعمةً واللهُ عليمٌ حكيم﴾[3]: (فضلاً) منصوب على المصدر من غير الصَدْرِ لأنَّ قوله (وزيَّنَه) فيه معنى (فضلاً). ويجوز أن يكون مفعولاً له والعامل فيه (وكرَّه). وأجاز الزمخشري كما في (البحر المحيط)[4] أنْ يكون العامل فيه فعلا مقدَّراً أي: كان ذلك فضلاً من الله: «أوْ عَنْ فِعل مقدَّرٍ كأنَّه قيل: جرى ذلك أو: كان ذلك فضلاً مِنَ الله»[5]، وهو ليس من مواضع إضمار (كان) عند أبي حيان، ولست أتفقُ مع أبي (حيان) فيما فهمه من كلام أبي القاسم لأنَّ الظاهر من كلامه أنْ يكون (فضلاً) مفعولاً له، العاملُ فيه (كانَ) التّامة أوْ (جرى).

وأجاز الحوفي[6] أنْ يكون حالاً، وهو قول غير ظاهر عند أبي حيان.

ومن المنصوب بعامل آخر قوله تعالى: ﴿فما لَكُمْ في المنافِقينَ فِئتينِ واللهُ أرْكَسَهُم بما كسبوا...﴾[7]: الظاهر في ﴿فِئَتَيْنِ﴾ أنْ يكون منصوباً على الحال من الكاف والميم، والعامل فيها ما في لكم من الاستقرار لأنَّه في موضع الخبر لـ (ما) الاستفهاميَّة، وهو مذهب البصريين.

---

(١) النساء: ٤١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة ١٣٩.

(٣) الحجرات: ٧ ـ ٨.

(٤) انظر: البحر المحيط: ١١١/٨.

(٥) الكشاف: ٥٦٢/٣.

(٦) انظر: البحر المحيط: ١١١/٨، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٧١/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٨٣/٢.

(٧) النساء: ٨٨.

وأجاز الكوفيون أنْ يكون خبر( كان) المضمرة مع اسمها أي: فما لكم في المنافقين كنتم فئتين[1]، ولا محوج إلى هذا التكلُّف.

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيها الناس قد جاءَكُمُ الرَّسولُ بالحقِّ من ربِّكم فآمنوا خيراً لكم...﴾[2]: الظاهر في (خيراً) أنْ يكون نعتاً لمصدر ﴿فآمنُوا﴾ المحذوف أي: فآمنوا إيماناً خيراً لكم. وأجاز النحويون أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر أيْ: واتَّقوا خيراً لكم، ولا محوج إلى ارتكابه، وأنْ يكون منصوباً على خبر (كان) المضمرة مع اسمها أي: فآمنوا يَكُنْ خيراً لكم[3] والقول فيه مثل سابقه.

ومنه قوله تعالى: ﴿انتهوا خيراً لكم﴾[4]: القول فيها مثل سابقتها.

**(٤) حذفها واسمهاوخبرها وبقاء معمول الخبر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كونوا قوّامين بالقسط شهداءَ لله ولو على أنْفُسِكُم﴾ أيْ: ولو كُنْتُم شهداءَ على أَنْفُسِكُم[5].

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٧٦٢ - ١٧٦٣، البحر المحيط: ٣/٣١٣ الكشاف: ١/٥٥٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٦٢، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٠١.
(٢) النساء: ١٧٠.
(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ١٨٦٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٧٩، مشكل إعراب القرآن: ١/٢١٤، البحر المحيط: ٣/٤٠٠، الكشاف: ١/٥٨٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٨٤.
(٤) النساء: ١٧١.
(٥) النساء: ١٤٧.
(٦) انظر الصفحة: ٦٠٨، من هذه المسألة.

## (٣) حذف جملتي الشرط والجزاء

## وجملتي القسم وجوابه

### حذف فعل الشرط بدون الأداة

ذكر ابن هشام[١] أنَّ حذف جملة الشرط بدون الأداة كثير. وجاء في (حاشية الصبَّان على شرح الأشموني)[٢] أنَّ ابن مالك في (شرح الكافية) ذكر أنَّ حذف الشرط أقل من حذف الجواب وأنَّه في بعض نسخ (التسهيل) سوَّى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بـ( لا).

وذكر السفاقسي[٣] أنَّ حذف فعل الشرط بدون الأداة جائز.

ولعل أهم المواضع التي حذف فيها فعل الشرط ما يلي:

**(١) في الاشتغال وغيره بعد أدوات الشرط.**

**(٢) فيما ظاهره أنَّ فعل الشرط (كان).**

**(١) في الاشتغال وغيره بعد أدوات الشرط:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وان امرأةٌ خافت من بعلها نُشوزاً أَوْ إِعْراضاً

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٨/.

(٢) انظر: ٤ / ٢٦، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٣٦/٤. شرح التصريح على التوضيح: ٢٥٢/٢.

(٣) انظر إعراب القرآن المجيد ورقة /٤١.

فلا جناح عليهما أنْ يُصْلِحا بينهما صُلْحاً...﴾[1]، أي: وإنْ خافت امرأةٌ[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنِ امرؤٌ هلكَ ليسَ لَهُ وَلَدٌ....﴾[3].

ومن ذلك حذفه بعد (إنْ) المقترنة بـ (ما) الزائدة في غير باب الاشتغال، ومنه قوله تعالى: ﴿إنّا هديناهُ السبيلَ إمَّا شاكِراً وإمَّا كَفُوراً﴾[4]:

في الكلام حذف (كان) واسمها على قول الكوفيين[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا النجومُ طُمِسَتْ وإذا السماءُ فُرِجَتْ......﴾[6]، أي: فإذا طُمِسَتِ النجومُ طُمِسَتْ وإذا فُرِجَتْ السَماءُ فُرِجَتْ[7].

ومنه حذف فعل الشرط بعد (ما) في غير باب الاشتغال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمةٍ فَمِنَ اللهِ ثم إذا مسَّكُمُ الضُّرُّ فإليه تجأرون﴾[8] . يجوز في (ما) وجهان:

(أ) أَنْ تكون موصولة و(بكم) صلتها، و(مِنْ نَعْمَةٍ) بيانللموصول، والموصول في موضع رفع على الابتداء خبره (فَمِنَ الله) على زيادة الفاء،

أي: وما بكم من نعمةٍ فَهي مِنَ اللهِ، وهو الأرجح عند ابن هشام[9].

---

(1) النساء / ١٢٨.
(2) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده الصفحة / ٥٢٦.
(3) النساء / ١٧٦.
(4) الإنسان / ٣.
(5) انظر ما في هذا البحث من حذف (كان) الصفحة / ٦٠٧.
(6) المرسلات / ٨ / ٩.
(7) انظر المسألة مفصلة فيما جاء في هذا البحث من حذف الفعل وحده. الصفحة / ٥٣١.
(8) النحل / ٥٣.
(9) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٩٨ ، ٨٢٧.

( ب ) أَنْ تكون شرطية وفعل الشرط محذوف أي: وما يَكُنْ بكم مِنْ نعمةٍ فَمِنَ اللهِ، وهو قول الفراء[1] والحوفي[2] وأبي البقاء[3]، وقد اعترض عليه أبو حيان[2] لأَنَّ فعل الشرط لا يحذف عنده إلَّا بعدَ (إنْ) من أدوات الشرط، وحذفه بعدها في موضعين: أحدهما في باب الاشتغال، والثاني أنْ تكون (إنْ) متلوَّة بـ ( ما) النافية على أنْ يَدُلَّ على الشرط ما قبلَه، وَعُدَّ حذفه بعد (لا) النافية من باب الضرورة. ونقل السيوطي:[4] عن أبي حيَّان أنَّه قال إنَّ ابن مالك حذفه بعد (متى). وقد أجاز ابن عصفور والأَبَذي[4] حَذْفَهُ بعدَ (إنْ) متلوة بـ ( لا) .

وذكر المرادي[5] أَنَّه لا يُشْتَرطُ في حَذْفِه أَنْ يكون مع (إنْ)، ولكنَّ حَذْفَه معها كثير[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا ذُكِرَ الذينَ مِنْ دونِهِ إذا هم يستبشرون﴾[7]: العامل في (إذا) الشرطية الأولى و(إذا) الفجائية الثانية فعل مشتق من لفظ المفاجأة عند أبي القاسم الزمخشري[8]، وقد ردَّه أبو حيان لأنَّ الفعل عمِل في ظرفين.

وذهب الحوفي[9] إلى أنَّ الثانية مضافة إلى الابتداء والخبر، وقد

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/١٠٤.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٥٠٢.
(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٩٨.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٣٦، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٧٢.
(٥) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيه ابن مالك: ٤/٢٥٧.
(٦) انظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ٥/٥٠٢، حاشية الشهاب: ٥/٣٣٩، تفسير القرطبي: ١٠/١١٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٣٩١.
(٧) الزمر / ٤٥.
(٨) انظر الكشاف : ٣ / ٤٠١.
(٩) انظر البحر المحيط : ٧ / ٤٣١.

حذف ما تضاف إليه أي: إذا كان ذلك هم يَسْتَبْشِرونَ على أنَّ ﴿هُمْ يستبشرون﴾ هو العامل فيها، وذكر أيضاً أنَّها مكررة للتوكيد،وقد عدَّ أبو حيَّان كلام الحوفي متناقضاً لأنَّ فيه إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية وحذفَ ما أضيفت إليه وجعلها مكررة للتوكيد.

ولست أرى في بعض ما ذهب إليه الحوفي تناقضاً فهي من حيث الظاهر مضافة إلى الجملة الاسمية على أنَّ ما أُضيفت إليه وهو فعل الشرط محذوف، وقد يكون من المجَوّزين إضافتها إلى الجملة الاسمية أيضاً، وهي مسألة أجازها الأخفش[1]، ويتراءى لي أنَّ إضافتها إلى فعل الشرط المحذوف أَظْهَرُ عنده من إضافتِهَا إلى الجملة الاسمية.

ومذهب أبي حيان[2] أنَّ العامل في (إذا) الشرطية فعل الشرط لأنها كسائر أدواتِ الشرط لا تضاف إلى الجملة التي تليها.

**(٢) فيما ظاهره أنَّ فعل الشرط (كان):**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم في ريبٍ ممَّا نَزَّلْنَا على عبدِنا فَأْتُوا بسورةٍ مِنْ مثلِهِ...﴾[3]: قيل إنَّ أداة الشرط (إنْ) تقلب معنى كل فعل ماضٍ بعدها إلى المستقبل إلاّ (كان) لأنَّها قوية الدلالة على الزمان، وحمل جمهور النحويين ما جاء من ذلك على إضمار (يكن) في كل آية من هذا الباب أي: إنْ يكن كنتم في ريبٍ، وهو قول ابن السراج وابن عصفور[4]، والشلوبين[4] أيضاً، وقيل إنَّ ذلك محمول على أنَّ المراد التبيين كقوله تعالى: ﴿إنْ كان قميصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ...﴾[5] أي: إنْ تَبيَّن كون

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣ / ١٨١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٧ / ٤٣١، وانظر حاشية الشهاب: ٣٤٢/٧.
(٣) البقرة / ٢٣.
(٤) انظر البرهان في علوم القرآن: ٢ / ٣٥٦ ـ ٣٥٧.
(٥) يوسف / ٢٦.

قميصه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ.

وذهب أبو العباس المبرد وتبعه أبو البقاء إلى أنَّ (كان) لقوة دلالتها على المعنى ولأنها أصل الأفعال الناسخة يجوز أن تَقْلِبَ في الدلالة (إنْ)، والصحيح عند أبي حيان مذهب الجمهور[1].

وذهب ابن الضائع[2] إلى أنَّ (إنْ) تقلب (كان) إلى الاستقبال.

ويتراءى لي أنَّ قولَ أبي العباس المبرد وأبي البقاء أقلُّ تكلُّفاً من الإضمار وأكثر احتراماً لظاهر النص.

* * * *

---

(١) انظر : البحر المحيط : ١ / ١٠٢، ٥ /٢٩٧، الدر المصون ورقة /١٥٨، حاشية الشهاب: ١٧١/٥، تفسير ابن عطية: ٢٢٥/١، شرح المفصّل لابن يعيش: ١٥٦/٨، المقتضب: ٥٩/٢، الكشاف: ٣١٤/٢، تفسير القرطبي: ١٧٤/٩.
وانظر شواهد أخرى البقرة: ٣١، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، آل عمران: ٣١، ٤٩، ٩٣، النساء: ١١، ١٢، ٤٣، ٥٩، ٩٢.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

# حذف فعل الشرط والأداة

ذكر ابن هشام[1] أنَّ ذلك مطرد بعد الطلب وأنَّهُ جاء بدونه.

وذكر الأشموني أنَّ حذف الشرط مع الأداة كثير: «إنَّما يكون حذف الشـرط قليـلاً إذا حُـذِف وحـدَه كله، فـإنْ حُـذِف مـع الأداة فهـو كثير........»[2].

وذكر أبو حيّانٍ[3] أنّه لا يحذف إلاَّ في الأجوبـة.

وذهب أبو حيّان[4] أيضاً إلى أنَّ حذف الشرط والأداة في مثل قوله تعالى: ﴿فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفُسَكُم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم....﴾[5] نادر ولم يثبت في كلام العرب[6].

ولست اتفق معه في هذه المسألة لأن حذف الشرط وأداته إذا كان الجواب مصدراً بالفاء كثير جداً.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٧.

(٢) شرح الأشموني على الفية ابن مالك: ٣/٥٩٢ـ٥٩٣.

(٣) انظر البرهان في علوم القرآن ٣ / ١٨١.

(٤) انظر البحـــر المحيط : ١ / ٢٠٩.

(٥) البقـــــرة / ٥٤.

(٦) انظر في هذه المسألة: حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٤/٢٦ ـ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٦، إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ورقة / ٦، البرهان في علوم القرآن: ٣/١٨٠.

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنّهما يحذفان في التنزيل[1] في المواضع التالية:

(١) في جواب الطلب.

(٢) في الجواب الذي صدِّرَ بالفاء.

(٣) إذا كان القول متبوعاً بما هو مصدر بالفاء.

(٤) إذا كان الجواب بغير الفاء.

(٥) اقتضاء المعنى لـه.

(٦) فيما يسمى بالاحتباك.

---

(١) انظر: البقرة: ٢٢ - ٤٠ - ٤١ - ٥٤ - ٥٨ - ٦٠ - ٦١ - ٦٨ - ٨٠ - ٩١ - ١٣٥ - ١٥٢ - ٢٢٩ - ٢٤٦ - ٢٥٨ - آل عمران: ٣١ - ٦١ - ٣٧ - ١٦٠ ، النساء: ٥٣ - ٦٧ - ٨٤ - ٩٠ - ١٥٣ - ١٧٠ - ١٧١ - المائدة: ٦ - ١٨ - ١٩ - ٢٦ - ٣٨ - ١٠٦ ، الأنعام: ٥ - ١٢ - ١٤٩ - ١٥١ - ١٥٧ - الأعراف: ١٣ - ٧٣ - ١١١ - ١١٢ - ١١٦ - ١١٧ - ١٤٣ -، الأنفال: ١٧ - ٢٥ - التوبة: ١٤ - ٥١ - ٨٦ - يونس: ١١ - ٣٨ - ٥٨ - ٩٤ - هود: ٣ - ١٣ - ٥٢ - ٦٤ - يوسف: ٩ - ١٠ - ٣٢ - ٤٧ - ٥٤ - ٦٣ - ٦٧ - ٩٣ - إبراهيم: ١١ - ١٢ - ٣١ - ٤٤ - ٤٦ - الحجر: ٨ - ٣٤ - ٣٦ - ٥٧ - النحل: ٤٣ - ٥١ - الإسراء: ٥٣ - ٧٣ - ٧٥ - الكهف ١٦ - ١٨ - ٧٠ - ٩٥ - مريم: ٥ - ٦ - ٢٥ - ٣٦ - ٤٣ - طـه: ٢٢ - ٢٧ - ٢٨ - ٤٩ - ٥١ - ٦٦ - ٦٩ - ٨٥ - ٩٥ - ٩٧ - ١٠٥ - ١٣٠ - الأنبياء: ٦١ - الحج: ٢٧ - المؤمنون: ٦ - ٨٩ - ٩١ - النور: ٢ - ٣٠ - ٣١ - ٣٣ - الفرقان: ١٩ - الشعراء: ٣١ - ٣٧ - ٦٣ - النمل: ١٢ - ١٨ - ٣٧ - ٤١ - القصص: ١٧ - ٣٢ - ٣٤ - ٤٩ - العنكبوت: ١٢ - ٤٨ - ٥٦ - ٦١ - الروم: ٢٩ - ٥٦ ، لقمان: ١١ - السجدة ١٢ - ١٤ - الأحزاب: ١٦ - ٢٨ - ٥٩ - ٧٠ - ٧١ ، فاطر: ٣٧ ، يس: ١٨ - الصافات: ١١ - ١٩ - ٦١ - ص: ٥٧ - ٧٩ - ٨٠ - ٨٣ - ٨٤ - الزمر: ٣٨ - ٦٦ - غافر: ٢٦ - ٣٨ - ٤٩ - ٥٥ - ٦٠ - فصلت ٢٩ - الشورى: ٩ - ١٥ - الزخرف: ٤٣ - ٨٣ - الدخان: ٢٣ - الجاثية: ٦ - ١٤ ، الأحقاف: ٣١ - ٣٤ - ٣٥ ، محمد: ١٩ - الفتح: ١١ - الحجرات: ١٢ ، ق: ٤٠ ، الذاريات: ٣١ ، الطور: ٩ - ١١ - ٤٩ - الحديد: ١٣ - المجادلة: ١١ - الصف: ١٢ ، المنافقون: ٥ - التغابن: ١٣ - الملك: ٣ - ٤ - الحاقة: ٣٢ - المعارج: ٤٢ - نوح: ١٠ - ١١ - المدثر: ٣ - ٥ - الإنسان: ٢٦ - المطففين: ٢٦ - الانشقاق: ١٦ - الماعون: ١ - ٢ - ٤ .

(٧) فيما ظاهره أنَّ الجزاء مصدر بـ ( إذاً ).

(٨) فيما ظاهره الجمع بين حرفي عطف.

(٩) فيما هو مصدَّر بالفاء ومقدم على الشرط وأداته.

### (١) في جـــواب الطلب:

اختلف النحويُّون[1] في الفعل المجزوم في جواب الطلب، فذهب قوم إلى أنَّ جملة الأمر مضمنَّة معنى الشرط، وهو قول أبي الحسن ابن خروف، وذهب آخرون إلى أنَّ جملة الأمر نابت مناب الشرط، والصحيح عند السفاقسي[2] أنَّ العمل للشرط المقدَّر، وهو اختيار السيرافي والفارسي وأبي حيَّان ومذهب سيبويه والخليل.

وفي التنزيل من هذه المسألة مواضع كثيرة[3]، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَوْفوا بعهدي أُوفِ بعَهْدِكم.....﴾[4] أي: إنْ توفوا بعهدي أُوفِ

---

(١) انظر: إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ورقة/ ٣٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٧، البحر المحيط :١/ ١٧٥، الدر المصون ورقة / ٢٥٦، حاشية الشهاب: ٢/١٤٦ ـ ١٤٨ ـ تفسير ابن عطية: ١/٢٥١ .

(٢) انظر إعراب القرآن المجيد ، ورقة / ٣٦.

(٣) انظر: البقرة: ٤٠ ـ ٥٨ ـ ٦١ ـ ١٣٥ ـ ١٥٢ ـ ٢٤٦ ـ ٢٥٨ ـ ٢٦٠ ، آل عمران ٦١ ، الأنعام: ١٥١ ، الأعراف :١١١، ١١٦، ١٤٣ ، الأنفال: ٢٥ ، التوبة : ١٤ ـ ٨٦ ، هود: ٣ ـ ٥٢ ـ ٦٤ ، يوسف : ٩ / ١٠ ، ٥٣ ـ ٦٣ ، إبراهيم: ٣١ ، ٤٤، الإسراء: ٥٣ ، الكهف: ١٦ ، ٩٥ ، مريم: ٥ ـ ٦، ٢٥، ٤٣ ، طه : ٢٢، ٢٧، ٢٨، ٦٩، الحج : ٢٧، النور: ٣٠ ـ ٣١ ـ الشعراء: ٣٧ ، النمل: ١٢ ـ ١٨ ـ ٤١ ، القصص: ٣٤ ـ الأحزاب: ٢٨ ـ ٥٩ ـ ٧٠ ـ ٧١ ـ غافر: ٢٦ ، ٣٨ ـ ٤٩ ـ ٦٠ ، فصلت: ٢٩ ، الزخرف: ٨٣ ، الجاثية: ١٤ ـ الأحقاف: ٣١ ـ الفتح: ١٥ ـ الحديد: ١٣ ، المجادلة: ١١ ، المنافقون: ٥ ، الملك: ٤ ـ المعارج: ٤٢ ، نوح : ١٠ ـ ١١ .

(٤) البقرة / ٤٠.

بعهدِكم (١).

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيُّها النَّمْلُ ادْخُلوا مساكِنَكُم لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمانُ وجنودُه﴾[٢]: ذكر الزمخشري[٣] أنَّ قوله (لا يَحْطِمَنَّكُم) يجوز أنْ يكونَ جواباً للأمْر، وأنْ يكونَ بدلاً منه على أنَّه نهي، وردَّ أبو حيَّان[٤] قول أبي القاسم الأوَّل لوجود النون المؤكِّدَة، وهي مسألة لا تصح عنده إلاَّ في الشعر، والقول نفسه مع أبي البقاء[٥]. ولست أتفق معهما لأنَّ النون تدخل في جواب الشرط إلا ما كان الجواب فيه ماضياً أو مضارعاً بمعنى الحال، وأجاز هذه المسألة ابن مالك[٦]، ولكنَّ دخول نون التوكيد في جواب الشرط بغير (ما) الزائدة قليل عنده. ويظهر لي أنَّ أبا حيان وغيره ممن ذهبوا هذا المذهب كابن عصفور[٧] والفرَّاء[٧] يدورون في فلك سيبويه[٨] لأنَّه عدَّ ذلك من باب الضرورة، وهو عند ابن هشام[٩]، صحيح. وجعل أبو حيَّان[٤] قول الزمخشري الثاني من باب تفسير المعنى لا الإعراب.

**(٢) في الجـواب الـذي صدِّر بالفـاء:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الذي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فراشاً والسماءَ بناءً

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١ / ١٧٥، الدر المصون: ورقة / ٢٥٦، حاشية الشهاب ٢/١٤٦-١٤٨، تفسير ابن عطية: ١/٢٥١.

(٢) النمـل / ١٢.

(٣) انظر الكشاف: ٣ / ١٤٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ٧ / ٦١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٠٦.

(٦) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ١٢٦.

(٧) انظر خزانة الأدب: ٤ / ٥٥٩.

(٨) انظر كتاب (مطبعة بولاق): ٢ / ١٥٢.

(٩) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٢٦، وانظر: البحر المحيط ٧/ ٦١، حاشية الشهاب: ٧/٤٠، الكشاف: ٣/١٤٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ /٢٢٠.

وأَنْزَلَ من السماءِ ماء فأخْرَجَ به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا للهِ أنْداداً........﴾[1]. الفاء في قوله تعالى: ﴿فلا تجعلوا...﴾ واقعةٌ في جواب شرط محذوف أي: إذا كان الأمر كذلك فلا تجعلوا لله أنْداداً، وهو قول أبي القاسم الزمخشري.[2]، وقيل إنَّ هذه الجملة في موضع الخبر لقوله: ﴿الذي جَعَلَ...﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أَنْفُسَكُم ذلكم خيرٌ لكم عندَ بارئكم فتابَ عليكُم إنَّه هُو التوَّابُ الرحيم﴾[3]: قوله ﴿فتاب عليكم﴾ عند الزمخشري[4] جواب شرط مقدَّرٌ أي: فإنْ فعلتم ذلك فقد تاب عليكم، وعليه ففي الكلام تقدير (قد)، وقد ضَعَّفَ أبو حيان[5] ما ذهب إليه الزمخشري زاعِماً أنَّه لم يثبت في كلام العرب حذف الشرط في مثل هذه المسألة ولذلك جعل الفاء عاطفة على جملة مقدَّرة أي: فعلتم ما أُمِرْتُم به فتابَ عليكُم.

ولست أتفق مع أبي حيَّان فيما ذهب إليه لأنَّ النحويين[6] قد نصوا على جواز الحذف في مثل هذه الآية الكريمة، ويتراءى لي أنَّ أبا حيان يصدر عن عصبية شديدة نحو أبي القاسم الزمخشري، فأحياناً يطالعنا[7] بأنَّ تقديره فاسد في التركيب العربي، وأحياناً يطالعنا بأنَّ كلامه تخيّل أعجمي مخالف

---

(١) البقــرة / ٢٢.
(٢) انظر الكشاف : ١ / ٢٣٧، وانظر حاشية الشهاب: ٢ / ٢٥.
(٣) البقــرة / ٥٤.
(٤) انظر الكشاف : ١ / ٢٨١.
(٥) انظر البحر المحيط ١ / ٢٠٩.
(٦) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٩٢/٣ ـ ٥٩٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٦ ـ ٨٤٧، البرهان في علوم القرآن ١٨١/٣.
(٧) انظر البحر المحيط : ١ / ٢٢٧.

لفهم العربية[1] وأحياناً أخرى يعد قوله من أقوال ضعفاء النحويين[2]، وكثيراً ما يطالعنا بقوله إنَّ الزمخشري أعجمي ضعيف في النحو، فلا يصح أنْ يردَّ على عربيٍّ محضٍ[3].

ولست أُريـدُ أنْ أمضي في ذكر الشواهد الدالة على تعصب أبي حيَّان في كتابه (البحر المحيط)، فهو مليء بالعبارات المنثورة في مواطن متعددة يحط فيها من قدر عالم فذ في النحو وغيره.

وممَّا ردَّ فيه تأويل أبي القاسم الزمخشري قوله تعالى: ﴿فقلنا اضرِبْ بِعصاكَ الحجرَ فانفجرتْ منه اثنتا عشرة عيناً...﴾[4]. كما مرّ[5].

ويتراءى لي أنَّ ما أنكره على أبي القاسم الزمخشري قد عده حسناً في قوله تعالى: ﴿قل فَلِمَ تقتلونَ أنبياءَ اللهِ من قبلُ إنْ كنتم مؤمنين..﴾[6] أي: إن كنتم مؤمنين فلم تقتلون أنبياء الله[7].

ويعد أبو حيان الفاء في مواضع أخرى للربط بين الجملِ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تقتلوهم ولكنَّ اللهَ قَتَلَهُم..﴾[7]: فالفاء في (فَلَمْ) عند أبي حيان للربط بين الجمل، وهي عندي لا تخرج عن مفهوم فاء الجزاء كما يفهم مما جاء في (البحر المحيط)[8]. وهي عند أبي القاسم

(١) انظر البحر المحيط: ٨ / ١٤٨.
(٢) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢١٢.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ٢٣٠.
(٤) البقرة / ٦٠.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه الصفحة / ٤٠١.
(٦) البقرة / ٩١.
(٧) انظر البحر المحيط: ١ / ٣٠٧، انظر: الدر المصون ورقة/٤٢٥، التبيان في إعراب القرآن: ١/٩٣، تفسير القرطبي: ٣٠٧/٢٠، والبرهان في علوم القرآن: ١٨١/٣.
(٨) الأنفال / ١٧.
(٩) انظر البحر المحيط: ٤ / ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

الزمخشري في جواب شرط مقدَّر، وقدْ ردَّ ابن هشام قول الزمخشري لأنَّ الجواب المنفي بغير (لن) و(ما) كالمنفي بـ (لا) أو (لم) لا تدخل عليه الفاء[2]، ولست أتفق مع ابن هشام لأنَّ كلام أبي القاسم محمول على حذف مبتدأ «والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم بِقَتْلِهم فأنتم لم تقتلوهم»[3]. وقول أبي قاسم فيه تكلف عندي لما فيه من الحذف.

ولعل ما يعزز قول أبي القاسم كثرة دوران هذه المسألة في التنزيل في مواضع كثيرة[4].

**(٣) إذا كان القول متبوعاً بما هو مصدَّر بالفاء:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال فإنَّها محرَّمةٌ عليهِمْ﴾[5] أي: إنْ كان الأمر كذلك فإنَّها محرَّمةٌ عليهم[6].

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٨/.

(٢) انظر: شرح الأشموني على ألفية بن مالك: ٣/ ٥٨٧، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢/ ٦٠.

(٣) الكشاف: ٢ /١٤٩، وانظر: حاشية الشهاب: ٤ / ٢٦١.

(٤) انظر البقرة: ٢٢ ـ ٤٠ ـ ٤١ ـ ٥٤ ـ ٦٠ ـ ٨٠ ـ ٩١ ـ ٢٢٩ ـ ٢٥٨ ـ آل عمران: ١٣٧، النساء: ٥٣، ٨٤، ١٥٣، ١٧٠ ـ ١٧١، المائدة: ١٨ ـ ١٩ ـ ٣٨ ـ ١٠٦، الأنعام: ٥ ـ ١٥٧، الأعراف: ٧٣، الأنفال: ١٧، يوسف: ٤٧، النحل: ٤٣ ـ ٥١، مريم: ٣٦، طه: ١٠٥، ١٣٠، المؤمنون: ٦، النور: ٣٣، الشعراء: ٦٣، النمل: ٣٧ ـ القصص: ١٧، العنكبوت: ٦١، الروم: ٢٩، ٥٦، لقمان: ١١ ـ السجدة: ١٢، ١٤، الصافات: ١١، ١٩ ـ ٦١، ص: ٥٧، الزمر: ٣٨، غافر: ٥، الشورى: ٩، ١٥، الزخرف: ٤٢، الدخان: ٢٣، الجاثية: ٦، الأحقاف: ٣٥، محمد: ١٩، الحجرات: ١٢، ق: ٤٠، الطور: ٩ ـ ١١، ٤٩، المجادلة: ١١، الملك: ٣، الحاقة: ٣٢، المدثر: ٣ ـ ٥، الإنسان: ٢٦، المطففين: ٢٦، الإنشقاق: ١٦، الماعون: ١ ـ ٢ ـ ٤.

(٥) المائدة / ٢٦.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه الصفحة / ٤٠١.

ومنه قوله تعالى: ﴿قل فلله الحُجَّةُ البالغة فلو شاء لهداكُم أجمعين﴾[1].

أي : فإنْ كان الأمر كما زعمتم أنَّ ما أنتم عليه بمشيئة الله فلله الحجة البالغة عليكم وعلى ردُّ مذهبكم، وهو تقدير أَبي القاسم الزمخشري[2]، وهو تقدير بعيد عند أبي حيان[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا بسورةٍ مثله...﴾[4]، أي: قل إنْ كان الأمرُ كذلك فَأْتوا بسورةٍ مثله.[5].

(٤) إذا كان الجواب بغير الفاء:

وقد جاء في التنزيل مواضع حذف فيها الشرط والأداة والجواب ليس مقترناً بالفاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حَصِرَتْ صُدورُهم﴾[6]، أي: إنْ جاءوكم حَصِرَت صدُورهم [7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهم أَيْقاظاً وَهُمْ رُقود﴾[8] : قوله (وتَحْسَبُهم) مستأنف، وذكر قوم أنَّه جوابُ شرط محذوف أي: ولو رَأَيْتَهم

---

(١) الأنعام / ١٤٩.

(٢) انظر الكشاف : ٢ / ٥٩.

(٣) انظر البحر المحيط : ٤ / ٢٤٧.

(٤) يونس / ٣٨.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه الصفحة / ٤٠١.
وانظر شواهد أخرى: الأعراف: ١٣، يونس: ٥٨، هود: ١٣، يوسف: ٣٢، الحجر: ٣٤، ٥٧، طه: ٤٩، ٥١، ٨٥، ٩٥، ٩٧، الأنبياء: ٦١، المؤمنون: ٨٩، النور: ٤٠٢، الشعراء: ٣١، القصص: ٤٩، ص: ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨٤، الأحقاف: ٣٤، الفتح: ١١، الذاريات: ٣١.

(٦) النساء / ٩٠.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الحال الصفحة / ٣٣٦.

(٨) الكهف / ١٨.

لَحَسِبْتَهم أيقاظاً وهم رقود، وهو تكلف بعيد، ويمكن حمل ذلك على أنَّه من باب تفسير المعنى لا الإعراب[1] .

ومنه قوله تعالى: ﴿اتَّبِعوا سبيلَنا وَلنَحْمِلْ خطايـاكم...﴾[2] : ذكر القرطبي[3] أنَّ الفراء والزجاج قالا إنَّ قوله ﴿اتَّبِعوا سبيلَنا﴾ أَمْر في تأويل الشرط أي: إنْ تتَّبِعوا سبيلنا نَحْمِلْ خطاياكم، ولا ضرورة إلى مثل هذا التكلف، والقول فيه مثل سابقه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا هل أَدُلُّكُمْ على تجارةٍ تُنجيْكُم مِنْ عذابٍ أليم تؤمنون بالله ورسولـه وتجاهـدونَ في سبيل اللهِ بأموالِكُمْ وأنْفُسِكُم... يَغْفِرْ لكم ذُنوبَكُم وَيُدْخِلْكُم جناتٍ تجري من تحتِها الأنهـار...﴾[4]: قوله ﴿يغْفِرْ لكم ذُنوبَكُم...﴾ جواب شرط مقدَّر أي: إنْ تُؤْمنوا يغفِرْ لكم، وأجاز الفرَّاء[5] أنْ يكون مجزوماً في جواب (هل)، وقد رُدَّ هذا القول لأنْ دلالَتَه إيَّاهم لا توجب المغفرة.

## (٥) اقتضـاء المعنى لـــه :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا إذا قُمْتُم إلى الصلاةِ فاغسِلوا وجوهَكُم وأَيْديَكُم إلى المرافِقِ وامْسَحُوا برؤوسِكُم وَأَرْجُلَكُم إلى الكعبينِ وإنْ كُنْتُمْ جُنُباً فاطَّهَّروا وإنْ كنتم مرضى أَوْ على سَفَرٍ أو جاء أحدٌ منكم من

---

(١) انظر البحر المحيط : ٦ / ١٠٨.

(٢) العنكبـوت / ١٢.

(٣) انظر تفسير القرطبي / ١٣/ ٣٣٠، وانظر: معاني القرآن للفراء:٢/٣١٤، مشكل إعراب القرآن:٢/١٦٧.

(٤) الصـف : / ١٠ ـ ١٢.

(٥) انظر معاني القرآن: ٣ / ١٥٤، وانظر : البحر المحيط: ٨/٢٦٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٧٥، البيـان في غـريب إعـراب القـرآن: ٢/٤٣٦، التبيـان في إعـراب القـرآن: ٢/١٢١٢.

الغائِط أَوْ لَامَسْتُم النساء. . . .﴾[1] أي: إذا قمتم إلى الصلاة إنْ كنتم مُحْدِثين أَوْ إنْ كُنْتُم جنباً فاغسلوا[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فإذا حِبالُهُم وعصيُّهم يُخَيَّلُ إليهِ من سحرِهِم أَنَّها تَسْعى﴾[3] اي: أَلْقُوا إنْ كُنْتُم مُحقِّينَ، وذكر الشهاب[4] أَنَّه لا ضرورة إلى تقدير هذا الشرط لأنَّه يعلم عدم إحقاقهم فيه، وهو الظاهـر.

**(٦) فيما يسمى بالاحتبـــاك :**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ في جيبك تَخْرُج بيضاء من غيرِ سوء. . . . .﴾[5]، أي: وأدْخِلْها تَدْخُلْ وأَخْرِجْها تَخْرُجْ[6].

ومنه قولـه تعالى: ﴿اسلُكْ يَدَكَ في جَيْبِك تَخْـرُجْ بيضاء من غيـرِ سوءٍ﴾[7]: القول فيها مثل سابقتها.

**(٧) فيما ظاهره أَنَّ الجزاء مصدر بـ ( إذاً ) :**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما نَنَزِّلُ الملائكةَ إلاَّ بـالحقِ، وما كـانوا إذاً مُنْظَرِينَ﴾[8] :

ذكر الزمخشري[9] أَنَّ (إذا) جزاء شرط مقدَّر أي: ولو نَزَّلْنا الملائكةَ ما

---

(١) المـائدة / ٦.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الحال الصفحة / ٣٣٦.
(٣) طـــه / ٦٦.
(٤) انظر حاشية الشهاب : ٦ / ٢١٣.
(٥) النمـــل / ١٢.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط / ٦٢٣.
(٧) القصص / ٣٢.
(٨) الحجـــر / ٨ .
(٩) انظـــر الكشاف : ٢ / ٣٨٧.

كانوا إذاً منظرينَ. وذكر ابن هشام[1] أَنَّ الأَكْثَرَ فيها أَنْ تكونَ جواباً لـ ( إنْ أو (لو) مقدَّرتين أو ظاهرتين.

ومنه قوله تعالى: ﴿ومـا كان مَعَهُ من إله إذاً لذهب كلُّ إلهٍ بما خَلَق...﴾[2]: القول فيهـا مثل سابقتها.[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبلِهِ من كتابٍ ولا تخطُّه بيمينك إذاً لارتابَ المُبْطِلونَ﴾[4]، أي: لو كَانَ شيء من التلاوةِ والخط لارتاب المبطِلونَ، وهو قول أبي القاسم الزمخشري كما مر[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ كادوا لَيَفْتِنونكِ عن الذي أَوْحَيْنَا لِتَفْتَرِي علينا غَيْـرَهُ وإذا لاتَّخـذوك خليـلاً.﴾[6] أي: ولـو اتَّبَعْتَ مُـرادَهُم لاتخـذوك خليلاً.[7].

(٨) فيما ظاهره الجمع بين حرفي عطـف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وعلى الله فَلْيَتَوَكَّلِ المؤمنون﴾[8]، أي: إنْ فَشِلوا فتوكلوا أنتم أو: إنْ صَعُبَ الأَمْر فَتَوَكَّلُوا[9].

---

(١) مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢١/١، وانظر البحر المحيط: ٤٤٦/٥.

(٢) المؤمنـون / ٩١.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٤١٩، حاشية الشهاب: ٦ / ٣٤٤، الكشاف: ٢٤١/٣، معاني القرآن للفراء ٢٤١/٢.

(٤) العنكبوت / ٤٨.

(٥) انظر الكشاف: ٢٠٨/٣، وانظر شاهداً آخر الأحـزاب/ ١٦.

(٦) الإسـراء / ٧٣.

(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف جملة القسم الصفحة / ٦٦٣.

(٨) آل عمـران / ١٢٢.

(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف عليه الصفحة / ٤٠١.
وانظر شواهد أخرى: آل عمران /١٦٠، التوبة /٦٧، إبراهيم: ١١، ١٢، الزمر / ٦٦.

**(٩) فيما هو مصدَّرٌ بالفاء ومقدَّم على الشرط وأداته:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنا من قبلِك إلاَّ رجالاً نُوحي إِلَيْهِم فاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمون﴾[١]: ذكر الشهاب[٢] أَنَّ قوله ﴿فاسألوا...﴾ جواب شرط مقدَّر أي: فإنْ شكَكْتُم فاسألوا، ولم يَعُدَّ النحويين هذا القول جواباً للشرط بعده، ويصح تقديم الجواب على الاداة ماضياً كان أَوْ مضارعاً على قول الأخفش والكوفيين، وأجازه آخرون بشرط كونه مضارعاً، ومنهم المازني، وذهب آخرون إلى أَنَّ الشرط والجزاء إنْ كانا ماضيين صحَّ تقديم الجواب[٣]، ويظهر لي أَنَّ الأولى أَنْ نقيس على الآية القرآنية ونهجر مثل هذا التكلف لأَنَّ المعنى بيِّن ولا التفات إلى تلك القيود.

ومنه قوله تعالى: ﴿فأْتُوا بكتابِكم إنْ كنتم صادقين﴾[٤]، أيْ: إنْ كنتم صادقين فَأْتوا بكتابكم[٥]، والقول فيها مثل سابقتها.

* * * *

---

(١) النحل / ٤٣.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ٣٣٨.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٣٣٣.

(٤) الصافات / ٥٧.

(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة / ٦٣٣.

# حذف جواب الشرط

ذكر النحويُّون[1] أنَّ حذف الأجوبة يقع في مواقع التفخيم والتعظيم ولعلم المخاطب بها. وذكر الفرَّاء[2] أنَّ العرب تحذِف جوابَ الشيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز.

ولم يُدَوِّن النحويونَ[3] المواطن التي يمكن فيها أنْ يحذف جواب الشرط مكتفين بوجوب حذفه إنْ تقدَّم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب.

ولقد قمت باستقصاء ما في التنزيل من مواضع حذف فيها جواب الشرط فوجدتها كثيرةً، ويكفي أَنْ أُدَوِّن ما في سورة البقرة[4] من حذفه. ولقد رأيت أنْ أُدَوِّنَ أدوات الشرط التي جاءت أجوبتها محذوفة في التنزيل مكتفياً بشاهد واحد لكل أداة، وهذه الأدوات هي:

إنْ:

وهي أكثر الأدوات شيوعاً في التنزيل وأكثرها اطراداً في كون جوابها

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٨٣.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢/٦٣، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٣٣٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٥٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) /٨٤٩، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٣٥، البرهان في علوم القرآن: ٤/٣٣٢.

(٤) البقرة: ١٧، ٢٣، ٣١، ٧٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣، ١١١، ١٢٦، ١٤٥، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٤، ١٩٢، ٢١٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٢.

محذوفاً، ويكثر حذف جوابها إنْ كان فعل الشرط (كان) الماضوية الناسخة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وادعوا شُهَدَاءَكُم مِنْ دونِ اللهِ إنْ كُنْتُم صادقين﴾[1]: أي إنْ كُنْتم صادقين فافعلوا.[2].

أما المواضع التي حذف فيها جواب (إنْ) في غير ذلك فهي أقلُّ من كون فعل الشرط (كان) الماضوية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنِ انتهوا فإنَّ اللهَ غفورٌ رحيم﴾[3]: قيل إنَّ الجوابَ محذوف والتقدير: فاغفروا لهم فإنَّ اللهَ غَفورٌ رحيم[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردُّوكم عن دِينكم إنْ استطاعوا.....﴾[5]، أي: فلا يزالون يقاتلونكم[6].

---

(١) البقرة / ٢٣، وانظر الأيات: ٧٠، ٩١، ٩٣، ١١١، ١٧٢، ١٨٤، ٢٢٨، وانظر آل عمران: ٤٩، ٩٣، ١١٨، ١٣٩، ١٦٨، ١٧٥، النساء: ١٠٢، ١٣٤، ١٧٦، المائدة: ٢٣، ٥٧، ١١٢، الأنعام، ٤٠، ١٤٣، ٨١، الأعراف: ٧٠، ١٠٦، ٧٧، ٨٥، ١١٣، ١٩٤، الأنفال: ١، ٤١، التوبة: ١٣، ٦٢، يونس: ٣٨، ٤٨، ٧١، ٨٤، هود: ٢٨، ٦٣، ٨٦، ٨٨، يوسف: ١٠، ٤٣، إبراهيم: ٧ الحجر ٧، ٧١، القصص: ٤٩، العنكبوت: ١٦، ٢٩، السجدة: ٢٨، سبأ: ٣، يس: ٤٨، الصافات: ١٥٧، فصّلت: ٣٧، ٥٢، الزخرف: ٥، الدخان: ١٧، ٣٦، الجاثية: ٢٥، الأحقاف: ٤، ١٠، ٢٢، الحجرات: ١٧، الطور: ٣٤، الواقعة: ٨٣ - ٨٤ : الحديد: ٨ ، الممتحنة: ١١ ، الجمعة : ٦ ، ٩ الملك: ٢٥، القلم: ٢٢، ٤١.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ١٦٣، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٤٠١.

(٣) البقرة / ٩٢.

(٤) انظر البحر المحيط : ٢ / ٦٧.

(٥) البقرة / ٢١٧، وانظر البقرة: ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٠، آل عمران: ١٤٤، ١٨٤، النساء : ١٤٧، المائدة: ٧٣، ٢٠٦، الأنعام: ١٥، ٣٠، ٤٠، ٤٦، ٤٧، ١٢١، الأعراف: ٨٩، التوبة: ٢٣، ٢٨، يونس: ١٥، ٥، ٧٢، هود: ٣٠، ٦٣، ٣٣، ٥٧، إبراهيم: ٧، ٨، يوسف: ٩٩ النحل: ٨٢، الكهف: ٦، ٦٩، الأنبياء: ٧، ٣٤، النور: ٣٣، الفرقان: ٤٢، الشعراء: ١١٣، ٢٠٥، ٢٠٧، القصص: ٢٧، ٧١، ٧٢، الأحزاب: ١٦، ٢٤، ٣٢، ٥٠، يس /١٩، الزمر: ١٣، فصلت: ٣٨، الحشر: ١١، الطلاق: ٤، التحريم: ٤، الملك: ٢١، ٢٨، الزمل: ١٧، العلق: ٩ - ١٤.

(٦) انظر الدر المصون ورقة / ٧٧٧، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٧٥.

ولقد وجدت أنَّ جواب الشرط مع (إنْ) يحذف إذا كان فعل الشرط فعل المشيئة الماضي، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّا إنْ شاء الله لَمُهْتَدون﴾[1]: في جواب الشرط قولان:

( أ ) أنْ يكون محذوفاً لدلالة (إنَّ) وما في حيِّزها عليه، والتقدير: إنْ شاء الله هدايتنا اهتدينا، وهو قول البصريين.

أنْ يكونَ الجوابُ (إنَّا. .) واعترض بالشرط بين (إنَّ) وخبرها، وهو قول الكوفيين وهو أقَلُّ تكلفاً من الإضمار، وقد ردَّه البصريون لأنَّه لو كان الأمر كذلك للزمته الفـاء[2].

ولم يُذْكر الجواب مع فعل المشيئة الماضي إلاَّ في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿تبارك الذي إنْ شاءَ جَعَلَ لك خيراً من ذلك. . ﴾[3].

لـــــو :

ذكر أبو حيَّان[4] أنَّ حذف جواب (لو) جائز فصيح ، وأنَّ حذفه أبلغ من ذكره وأهيب، وهو حذف يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، وذكر السمين أنَّ حذفه سائغ مستفيض في القرآن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أنَّهم آمنوا واتَّقَوْا لَمَثوبةٌ مِنْ عنْدِ اللهِ خيرٌ لو

---

(١) البقرة / ٧٠، وانظر: الأنعام / ٤١، يوسف /٩٩، الكهف ٦٩ ، قصص: ٧، الأحزاب ١٧، ٢٤، الصافات: ١٠٢، الفتح: ٢٧.

(٢) انظر : الدر المصون ورقة / ٣٥٣، البحر المحيط: ١/٢٥٤، مشكل إعراب القرآن: ١/٥٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/٧٥.

(٣) الفرقـان / ١٠.

(٤) انظر البحر المحيط : ٤ / ١٠١، ١١١، ٥٠٦، ٦/١١٣، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٧.

كانوا يعلَمونَ﴾[١]، أي: لكان تحصيل المثوبة خيراً[٢].

إذا:

ويشيع في التَّنزيل أيضاً حذف جواب (إذا) في مواطن كثيرة، ومِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿فلا جُناحَ عليكم إذا سلَّمتُم ما آتيتم بالمعروف.....﴾[٣]: جواب (إذا) محذوف يدلُّ عليه ما قبله، ويجوز أنْ تَكونَ ظرفية، فلا حذف في الكلام[٤].

مَــنْ:

وَحَذْفُ جوابها أَقلُّ مِنْ حذف جواب أَخواتها السابقات، وَمِنْ ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كان عدوّاً لله وملائكَتِهِ ورُسُلِهِ وجبريلَ وميكالَ فَإِنَّ الله عدوٌّ للكافرين﴾[٥] أي: فإنَّه لا وجه لعداوته أو: فليمُتْ غيظاً. وأجاز أبو القاسم

---

(١) البقــرة / ١٠٣.

(٢) انظر الدر المصون ورقة: /٤٦٥، البحر المحيط: ١/٣٣٥، وانظر شواهد أخرى على حذف جواب (لو) البقرة: ١٠٣، ١٦٥، آل عمران /٦٩، النساء: ٣٩، ٤٢، ١٠٢، ١٣٥، المائــدة: ١٠٠، ١٠٤، الأنعام: ٢٧، ٣٠، ٩٣، الأعراف: ٨٨، الأنفال: ٨، ٥٠، التوبــة: ٣٢، ٣٣، ٤٢، ٥٩، ٨١، يونس: ٨٢، هــود: ٨٠، يوسف: ١٧، ١٠٣، الرعــد: ٣١، الحجر: ٢، النحل: ٤١، الكهف: ١٠٩، الأنبياء: ٣٩، الحــج: ٧٣، المؤمنــون: ١١٤، الشعــراء: ١٠٢، ١١٣، القصص: ٦٤، العنكبوت: ٤١، ٦٤، السجــدة: ١٢، سبأ: ٣١، ٥١، الزمر: ٢٦، ٥٨، محمــد ٢١، الممتحنة: ٢/، الصــف: ٨، ٩، القلــم: ٩، ٣٣، المعارج، ١١، نــوح: ٤، التكاثــر: ٥.

(٣) البقــرة / ٢٣٣، انظر شواهد أُخرى: البقرة: ٢٨٢، آل عمران: ١٥٢، النســاء: ١٠١، المائدة/٥، ٨٩، ٩٣، ١٠٥، التوبــة: ١١٨، النحــل: ٨٥، الإسراء١٧، الأنبياء: ٣٦، المؤمنون: ٣٥، السجدة: ١٠، سبأ: ٧، يس: ٤٥، الصافــات: ١٦، الزمر: ٧٣، محمد: ٢١، ق: ٣، الرحمــن: ٣٧، الممتحنة: ١٠، الإنســان: ٢٠. المرسلات: ٨، ٩، ١٠، ١١، النازعــات: ٣٤، عبــس: ٣٣، الانشقاق: ١-٣، ٣-٥، النصــر: ١-٣.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة / ٨٢٦، التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٨٦.

(٥) البقرة / ٩٨، وانظر البقرة: ٩٧، ١٠٢، ١٢٦، ٢١١، آل عمران: ٩٧، النساء: ٣٤، الأنعام /١٧، هــود: ٦٣، النحــل، ١٦٠، مريم: ٢٩، الحج٤، ٣٢، ٦٠، النور: ٢١، ٣٣، النمــل: ٤٠، ٩٢، فاطر: ٨، الزمــر: ١٩، غافر: ٢٩، الفتح: ١١، ق: ٣٢-٣٣.

الزمخشري أنْ يكونَ الجوابُ قولَهُ: ﴿فإنَّ الله عدو للكافرين﴾، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيَّان للافتقار إلى الرابط[1].

لــــــولا:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لولا أنْ هدانا اللهُ﴾[2] أي: لولا أنّ هدانا اللهُ ما كنا لِنَهْتَدِيَ أَوْ لَضَلَلْنَا، أو لأظهر أنْ يكون الجواب الذي قبلها، لأنَّ الحذف خلاف الأصـــل.[3].

لمَّـــــا:

حرف وجوب لوجوب عند أبي حيَّان[4]، وقيل إنَّها حرف وجود لوجود، وذهب ابن السَّراج والفارسي[5] وابن جني[5] إلى أنَّها ظرف بمعنى (حين)، وهي عند ابن مالك[5] ظرف بمعنى (إذ)، وهو حسن عند ابن هشام لأنها مختصة بالماضي وبالاضافة إلى الجملة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لمَّا سمِعُوا الذكر﴾[6]. أي: لمَّا سمعوا الذكْرَ كادوا يُزلِقونـــك[7].

مـــــا:

وحذف جوابها في التنزيل قليل جداً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو لا

---

(1) انظر: الدر المصـون ورقة / ٤٣٧، التبيـان في إعراب القـرآن: ١/٩٧، البحر المحيط ١/٣١٩.

(٢) الأعراف / ٤٣، وانظر: النساء: ١٣، الأعراف: ١٢٦، يوسف: ٤٤، ٩٤ النور: ١٠، الفرقان: ٧٧، القصص: ١٠، ٤٧، الواقعة /٥٦.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٤ /٩٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٦٩.

(٤) انظر البحر المحيط ٨ / ١٨.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٦٩.

(٦) القلم /٥١، وانظر البقرة: ١٧، آل عمران: ٨١، الأعراف: ١٧، ١٢٦، ١٣٥، يونس: ١٢، هود: ٧٤، يوسف: ٦٨، الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٧) انظر البحر المحيط: ٨ / ٣١٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) /٣٦٩.

إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ ما شاءَ اللهُ . . . . .﴾[1]، أي: ما شاءَ اللهُ كانَ[2] .

أينمـــــا :

لم يرد جوابها محذوفاً إلاَّ في أربعة مواضع[3] أحدها قوله تعـالى: ﴿ضُرِبَتْ عليهِمُ الذِّلَّةُ أينما ثُقِفُوا إلاَّ بِحَبْلٍ من اللهِ وحَبْلٍ مِنَ الناسِ . .﴾[4]: جواب الشرط محذوف تقديره: أينما ثُقفوا غُلِبوا وذَلُّوا، ويدل عليه قوله: ﴿ضُرِبَتْ عليهِمُ الذلَّةُ﴾والأظهر أنْ يكونَ ما عُدَّ دليلاً هو الجواب[5].

كيـــــف :

قيل إنَّهُ يُجـازي بـ(كيف) معنًى لا عَمَلاً، فـلا يُجْزَمُ بِهـا، وقَيَّدَ النحويون[6]، ذلك بكونِ فعليها متفقي اللفظ والمعنى كقولنا: كيف تَصْنَعُ أَصْنَعُ، ولا يصِحُّ عندهم: كيف تَجْلِسُ أَذْهَبُ، وذَهَبَ قومٌ إلى أنَّه يُجْزَمُ بها إنْ اقترنت بـ(ما) كقولنا: كيفما تكُنْ أَكُنْ. وذهب سيبويـه[7] إلى أنَّه يُجازى بها معنى لا عملاً، وهي عند الكوفيين عاملة مطلقاً، وقد جاء في التنزيل حذف جوابها في ثلاثة مواضع[8]، أحدهـا قوله تعالى: ﴿هو الذي

---

(1) الكهـــف / ٣٩، وانظر: البقـــرة / ٣١.

(2) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٨٤٨، حاشية الشهاب: ١٠٢/٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٢ /١٠٨، مشكل إعراب القرآن: ٤١/٢، تفسير القرطبي: ١٠٦/١٠، معاني القرآن للفراء: ١٤٥/٢، التبيان في تفسير القرآن ٧ /٤١، الكشاف: ٤٨٥/٢.

(3) انظر: آل عمران / ١١٢، النساء/٧٨، مريم / ٣١، المجادلـة / ٧.

(4) آل عمران / ١١٢.

(5) انظر الدر المصون ورقة / ١٣٦٥، البحر المحيط: ٣ / ٣١.

(6) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٤ / ٣٢١.

(7) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣ /٦٠، وانظر: حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٤/٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٧٠.

(8) انظر: آل عمران/٦، المائدة/ ٦٤، الروم / ٤٨.

يُصَوِّرُكم في الأرحامِ كيف يشاءُ لا إله إلاّ هو العزيزُ الحكيم﴾[1]: في قوله ﴿كيف يشاء﴾ وجهان:

( أ ) أنّ تكون (كيفَ) للجزاء وجوابها محذوف لدلالة ما قبلها عليه، والتقدير: كيف يشاءُ تصويركم يصوِّركم، ويجوز أن يكون الجواب ما عُدَّ دليلاً، وهو الظاهر.

(ب) أنْ تكون في موضع المصدر والمعنى: يُصَوِّرُكُم في الأرحام تصويرَ المشيئةِ، وهو قول الحوفي، ويتراءى لي أنَّ الحوفي يعدها من الحروف المصدرية التي يسبك منها المصدر[2].

**كلَّما:**

وقد جاء جوابها محذوفاً في قوله تعالى: ﴿كلَّما جاءَهُمْ رسولٌ بما لا تهوى أنْفُسُهم فريقاً كذَّبوا وفريقاً يقتلون﴾[3] أي: كلَّما جاءهم رسولٌ ناصبوه العداء، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فريقاً كذَّبوا وفريقاً يقتلونَ﴾. وذهب أبو البقاء[4] إلى أنَّ ما عُدَّ دليلاً على الجواب هو الجواب.

**أمَّا:**

ومن ذلك قراءة أبي السمال وغيره الشاذة: ﴿إنَّا هَدَيْناهُ السبيلَ أمَّا شاكراً وأمَّا كفوراً﴾[5]. بفتح الهمزة في الموضعين، وهي حرف شرط وتفصيل جوابها محذوف أي: أمَّا شاكراً فبتوفيقنا، وأمَّا كفوراً فبسوء اختياره[6].

---

(١) آل عمران / ٦.

(٢) انظر الدر المصون ورقة / ١٠٦٥، البحر المحيط : ٢ / ٣٨٠.

(٣) المائدة / ٧٠.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٢/١، انظر الدر المصون ورقة/٢٠٦٨، حاشية الشهاب: ٢٦٨/٣، البحر المحيط: ٥٣٣/٣.

(٥) الإنسان / ٣.

(٦) انظر الكشاف : ٤ / ١٩٥، البحر المحيط: ٨ /٣٩٣، حاشية الشهاب: ٢٨٧/٨، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٠.

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى أَنَّ جواب الشرط يحذف في مواضع يمكن أَنْ يقاس عليها، وهذه المواضع هــي :

(١) اقتران اللام الموطئة للقسم بأداة الشرط.

(٢) ما ظاهره أَنَّه جواب شرط من غير عائد.

(٣) ما ظاهره أَنَّ جواب الشرط هو ما قبل الشرط وأداته.

(٤) ما ظاهره أَنَّه جواب الشرط على زيادة الناسق.

(٥) ما ظاهره أَنَّه جواب من غير الفاء.

(٦) ما ظاهره أَنَّ سبب الجواب مقام مقامه.

(٧) ما ظاهره أَنَّ الجواب ليس مسبباً عن الشرط.

(٨) فيما يسمى بالاحتبــاك.

(٩) ما ظاهره أَنَّ الجواب ماض لفظاً ومعنى.

(١٠) ما ظاهره أَنَّ جواب (لمَّا) مضارع.

(١١) ما ظاهره أَنَّ جواب (لو) جملة اسمية.

(١٢) اقتضاء القراءة لـــــه.

(١٣) ما اجتمع فيه شرطـان.

(١٤) في الإكثار من الأوجــه الإعرابية.

(١٥) إذا كان جـــواب أمــر.

(١٦) إذا كان فعلُ الشرطِ مضارِعاً.

(١) اقتران اللام الموطئة للقسم بأداة الشرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الذين أوتُوا الكتابَ بكلِّ آيةٍ ماتَبِعُوا

قبلتك وما أنتَ بتابعٍ قِبلَتَهُم. . . وَلَئِنِ اتَّبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنَّك إذاً لمن الظالمين﴾[1]: في (لَئِنْ) ثلاثة أقوال:

أ ـ أنْ تكون اللام موطئة للقسم المحذوف و(إنْ) شرطية، وجواب القسم قوله تعالى ﴿ما تَبِعوا قبلتك. . .﴾، وجواب الشرط محذوف، وحذفه عند النحويين صحيح لأنَّ فعل الشرط ماضٍ.

ب ـ أنْ تكون (إنْ) بمعنى (لو) وهو قول الفراء والأخفش وأبي إسحق الزجاج، فيكون قوله ﴿ما تبعوا قبلتك. .﴾ جواب الشرط، ولذلك لم يحتج إلى الفاء.

جـ ـ أنْ يكون قوله ﴿تَبِعُوا﴾ ماضياً في معنى المستقبل، ودخلت (ما) حملاً على لفظ الماضي، وكذلك حذفت الفاء من جواب الشرط، وهو قول أبي البقاء[2]، ويرى السمين الحلبي [3] أنَّ أبا البقاء قد خالف النحويين جميعهم فيما ذهب إليه. ولعل كون (ما تبعوا قبلتك. . .) سادًّا مسد جواب القسم والشرط أقل تكلفاً، وهو قول ذهب إليه أبو القاسم الزمخشري[4] من غير أنْ يقدر الفاء وهي مسألة لا يجوِّزها أبو حيان[5] لأنَّ جملة جواب الشرط تقتضي الفاء وجملة القسم لا تقتضيها، ولأنَّ القسم للتوكيد والشرط للربط[6].

---

(١) البقرة: ١٤٥.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٢٥.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ٥٦٤.

(٤) انظر الكشاف: ١/٩٧.

(٥) انظر البحر المحيط: ١/٤٣٠ ـ ٤٣١ ـ وانظر: تفسير ابن عطية: ١/٤٤٦ معاني القرآن للزجاج: ١/٢٠٥.

(٦) انظر شواهد على هذه المسألة: آل عمران: ١٥٧، ١٥٨، النساء: ٣، المائدة: ١٢، الأنعام: ٦٣، ٧٧، ١٠٩، الأعراف: ٩٠، ١٣٤، ١٤٩، ١٨٩، التوبة: ٦٥، يونس: ٢٢، هود: ٧، ٩، ١٠، يوسف: ١٤؛ ٣٢، ابراهيم: ٧، النحل: ١٢٦، الإسراء: ٦٢، =

ومن ذلك اقتران اللام الموطِّئة باسم الشرط (ما) ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ أخَذَ الله ميثاقَ النبيين لَما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ..﴾[1]: يجوز في (ما) في أحد الأوجه أنْ تكون شرطية مقترنة بلام التوطئة[2].

ومن ذلك دخول لام التوطئة على (مَنْ) ومنه قوله تعالى: ﴿قال اخرُجْ منها مذءوماً مدحوراً لمن تَبِعَك لأملأنَّ جهنم منكم أجمعين...﴾[3]: الظاهر في اللام أنْ تكون موطئة للقسم على أنَّ (مَنْ) اسم شرط في موضع رفع مبتدأ خبره (تَبِعَكَ) على الأرجح، ويجوز أنْ تكون اللام للابتداء و(مَنْ) اسم موصول، فيكون قوله ﴿لأمْلأنَّ﴾ جواب قسم محذوف، وجملة القسم وجوابه في موضع خبر الاســم الموصول[4].

**(٢) ما ظاهره أنَّه جواب شرط من غير عائد:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كان يريدُ ثواب الدُّنيا فعندَ الله ثوابُ الدنيا والآخرة﴾[5]. يجوز في (مَنْ) أن تكون شرطية، وجواب الشرط عند أبي حيَّان[6] محذوف والتقدير: فلا يقتصرْ عليه ولْيَطْلُبْ الثوابين، فعند الله

---

٨٦، ٨٨، الكهف: ٣٦، ٤٦، الأنبياء: ٤٥، المؤمنون: ٣٤، الشعراء: ٢٩، ١١٦، ١٦٧، العنكبوت: ١٠، ٦١، ٦٣، لقمان: ٢٢٥، الأحزاب: ٦٠، فاطر، ٤١، ٤٢، يس: ١٨، الزمر: ٦٥، فصِّلت: ٥٠، الزخرف: ٥٩، ٨٧، الحشر: ١١، المنافقون: ٨، العلق: ٢٥.

(١) آل عمران: ٨١.

(٢) انظر الصفحة ٥٨١.

(٣) الأعراف: ١٨.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٢٧٧/٤، التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٩/١، حاشية الشهاب: ١٥٧/٤. وانظر شاهدين آخرين على حذف جواب الشرط عندما تكون أداة الشرط مقترنة بلام التوطئة: الشورى: ٤١، ٤٣.

(٥) النساء: ١٣٤.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣٦٨/٣، وانظر الدر المصون ورقة: ١٨١٤، حاشية الشهاب: ١٨٧/٣.

ثواب الدارين، وقيل إنَّ الجواب قوله تعالى: ﴿فعند الله ثواب الدُّنيا والآخرة﴾ على حذف العائد أي فعند الله ثواب الدنيا والآخرة له، وهي مسألة جعلت أبا حيان يقدّر جواباً للشرط. ويجوز أنْ تكونَ (مَنْ) موصولة في موضع رفع على الابتداء، وخبر المبتدأ قوله ﴿فعند الله ثواب الدنيا والآخرة﴾ على زيادة الفاء وحذف العائد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ يكرههن فإنَّ اللهَ من بعدِ إكْراهِهِنَّ غفورٌ رحيم﴾[1]: جواب الشرط قوله ﴿فإنَّ اللهَ من بعد إكراههن غفورٌ رحيم﴾ على أنَّ العائد[2] محذوف أي: غفورٌ رحيمٌ لهم أو: غفور رحيم لَهُنَّ أوْ: لَهُمْ ولهن، وقد ردَّ أبو حيَّان كون العائِدِ (لهن) لأنَّ فيه إبقاء الجملة من غيرِ عائد على (من) ولم يجوِّزْ أنْ يكون العائد الفاعل المحذوف لأنَّ المصدر مضاف إلى المفعول أي: من بعد إكراههم إياهنَّ لأنَّ النحويين لم ينصوا على كونه من الروابط، وهي مسألة تصح عند الشهاب[3]، ولكن المختار عنده قول جمهور النحاة، ويجوز أنْ يكون الجواب محذوفاً أي: فعليه وبالُ إكْراهِهِنَّ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ ضَلَّ فَقُلْ إنَّما أنا من المُنْذِرينَ﴾[4] جواب الشرط قوله ﴿فَقُل إنَّما أنا من المُنْذِرينَ﴾ وفي الكلام حذف العائد أي: فقل له، أو من المنذِرينَ له، ويجوز أنْ يكون الجواب محذوفاً أي: فلا عليَّ من وبالِ ضلاله[5].

---

(١) النور: ٣٣.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤٥٢/٦.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٣٧٨/٦، الكشاف: ٦٧/٣.

(٤) النمل: ٩٢.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٦١/٧، البحر المحيط: ١٠٢/٧. وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة: البقرة: ٩٧، ٢١١، العنكبوت: ٥.

(٣) ما ظاهره أنَّ جوابَ الشرط هو ما قبل الشرط وأداته:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنَّا إنْ شاء اللهُ لَمُهْتَدونَ﴾[1] أي: إنْ شاءَ اللهُ هدايَتنا اهْتَدَيْنا[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿لِتَتْلُوَ عليهِمُ الذي أَوْحَيْنا إِلَيْكَ وهم يكفرونَ بالرحمنِ قُلْ هو ربِّي... ولو أَنَّ قرآنا سُيِّرَتْ بِهِ الجبالُ أَوْ قُطِّعَتْ به الأَرْضُ...﴾[3]: جواب (لو) محذوف أي: لما آمنوا، وذكر الفراء[4] أنَّه يجوز أَنْ يكون الجواب قوله ﴿وهم يكفرون﴾ وأنَّه يجوز أَنْ يكون محذوفاً، ويظهر أنَّ قولَه الأَوَّل بعيد لأنَّ قوله ﴿وهم يكفرون﴾ جملة اسمية مسبوقة بواو الحال، وذكر السمين[5] أنَّ مرادَ الفراء أَنْ يكون دليلاً على الجواب، وليست المسألة كما ذهب إليه السمين[6] لأنَّ نص الفراء[6] بيِّنٌ: «لَمْ يأت بَعْدَه جواب لـ (لو) فإنْ شئْتَ جعلت جوابها متقدِّماً: وهم يكفرون، ولَوْ أَنْزَلنا عليهم الذي سألوا، وإنْ شئْتَ كان جوابه متروكاً لأنَّ أمرَه معلـــوم..»[4].
وأجاز الشهاب أَنَّ تكون (لو) وصلية لا جواب لها والجملة في موضع الحال أو معطوفة على حال مقدَّرة، ويجوز أَنْ تكون معطوفة على (وهم يكفرون).

ومن ذلك قوله تعالى ﴿فأتوا بكتابكم إنْ كنتم صادقين﴾[7]: قوله ﴿فأتوا

---

(١) البقرة: ٧٠.
(٢) انظر الصفحة ٦٣٥ من هذه المسألة.
(٣) الرعد: ٣٠ ـ ٣١.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٦٣.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٥/٢٣٩.
(٦) انظر حاشية الشهاب: ٥/٢٣٩، وانظر التبيان في تفسير القرآن: ٦/٢٥٣. البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٥٢، معاني القرآن للفراء: ٢/٦٣، البحر المحيط: ٥/٣٩١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٥٨، تفسير القرطبي: ٩/٣١٩، الكشاف: ٢/٣٦٠.
(٧) الصافات: ٥٧ وانظر شاهداً آخر: البقرة: ٢٢٣.

بكتابكم﴾ جواب الشرط على قول الكوفيين والأخفش، وهو الظاهر، وأكثر البصريين لا يجوزونه وفي المسألة خلاف مبسوط في مظان النحو[1]، والظاهر في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش لبعده عن التكلف.

(٤) ما ظاهره أنّه جواب الشرط على زيادة الناسق:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو أَنَّهُمْ رَضُوا ما آتاهُمُ اللهُ ورسولُهُ وقالوا حَسْبُنا اللهُ سَيُؤْتينا اللهُ مِنْ فَضْلِهِ ورسولُهُ...﴾[2]: جواب (لو) محذوف، أي: لكان خيراً، وقيل إنَّ الجواب قوله ﴿وقالوا حسبُنا اللهُ﴾ على زيادة الواو، والأوّل عند النحويين أظهر وأبلغ[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿وعلى الثلاثة الذين خُلِّفُوا حتَّى إذا ضاقَتْ عليهِمُ الأرْضُ بما رَحُبَتْ وضاقَتْ عليهم أَنْفُسُهم وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأ مِنَ اللهِ إلاَّ إليهِ ثم تاب عليهم ليتوبوا إنَّ اللهَ هو التوابُ الرَّحيمُ﴾[4]: جواب (إذا) الشرطية محذوف أي: تاب عليهم، وذهب قوم إلى أنَّ الجواب قوله ﴿ثم تاب عليهم...﴾ على زيادة ثمَّ، وهو بعيد عند أبي حيان[5] لأنَّه لم يثبت في كلام العرب زيادتها، وليست المسألة على ما ذهب إليه لأنَّ بعض النحويين ذهب إلى زيادتها في قول زهير بن أبي سلمى[6]:

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/٣٣٢.

(٢) التوبة: ٥٩.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥/٥٦، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٢٤٣.

(٤) التوبة: ١١٨.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥/١١٠، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٨، حاشية الشهاب: ٤/٣٧٣.

(٦) هو من البحر الطويل، انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٩، شرح شواهد المغني ١/٣٥٨، خزانة الأدب: ٣/٥٨٨.

أراني إذا أصْبَحْتُ أصْبَحْتُ ذا هوى     فَثُمَّ إذا أمسيتُ أمْسَيْتُ غـادِيـا

ومنه قوله تعالى: ﴿فلمّا أسْلَما وتلَّهُ للجبين وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ﴾[1]: جواب (لمَّا) محذوف أي: نادته الملائكة أوْ: كان ما كان، ويجوز على قول الكوفيين والفراء[2] أنْ يكون الجواب قوله ﴿وناديناهُ﴾ على زيادة الواو، وعلى قول غيرهم ﴿وتلَّهُ﴾ على زيادة الواو أيضاً، وزيادة الواو عند النحاس[3] لا تصح لأنَّها من حروف المعاني.

**(٥) ما ظاهره أنَّه جواب بغير الفاء:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالَ الذين كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُم على رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُم كلَّ مُمزَّقٍ إنَّكُمْ لفي خَلْقٍ جديد﴾[4]: جواب (إذا) محذوف يدل عليه قوله ﴿إنَّكم لفي خلقٍ جديدٍ﴾ أي: إذا مُزِّقْتُم تُبْعَثُونَ أو تُجَدَّدونَ، ولا يصح عند النحويين أنْ يكون الجواب ما عُدّ دليلاً لأنَّ الجواب إذا صُدِّر بأحد الأحْرف الناسخة يجب أنْ يقترن بالفاء[5].

ومنه قوله تعالى: ﴿فإذا جاءَتِ الصاخَّةُ يَوْمَ يَفِرُّ المرءُ مِنْ أخِيه... لِكُلِّ امرِءٍ منهم يومئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيه﴾[6]: جواب (فإذا) محذوف أي: اشتغل كل إنسان

(١) الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٣٩٠، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٠٧، البحر المحيط: ٧/٣٧٠، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٩٢، حاشية الشهاب: ٧/٢٨١، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٩.

(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٥/١٠٥، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة: يوسف: ١٥، ٧٠، الأنبياء: ٩٦، الزمر: ٧٣، الإنشقاق: ٧٤.

(٤) سبأ: ٧.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٣٥، البحر المحيط: ٧/٢٥٩ التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٦٣، التبيان في تفسير القرآن: ٨/٣٤٣. حاشية الشهاب: ٧/١٩١، الكشاف: ٣/٢٨٠، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٠٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٦) عبس: ٣٣/٣٧.

بنفسه، ويدل عليه قوله ﴿لِكلِّ امرءٍ منهم يومئذ شأنٌ يُغنيه﴾. وذهب أبو البركات بن الأنباري[١] إلى أنَّ ما عُدَّ دليلاً هو الجواب لأنَّه في تقدير: استَقَرَّ لكل امريءٍ منهم، ولا يصح ذلك إلاَّ على تقدير الفاء أوْ على تقدير شبه الجملة بجملة فعلية، وكلا الأمرينِ بعيد عند النحويين[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ أطَعْتُموهم إنَّكُمْ لَمُشرِكونَ﴾ [٣]: ذكر الحوفي أنَّ (إنَّ) وما في حيزها جواب الشرط على حذف الفاء، وهو حذف سائغ في الضرائر عند أبي حيان[٤] وابن هشام[٥]، وذهب أبو حيان إلى أنَّ جوابَ الشرط محذوف، وأنَّ (إنَّ) وما في حيزها جواب قسم محذوف على أنَّ في الكلام حذف اللام الموطِّئة للقسم والتقدير: والله لئن أطَعْتُموهم واللهِ إنَّكُم لمشركون. ويظهر لي أنَّ حذف الفاء أظهر من تكلف ثلاثة حذوف، وهي مسألة أجازها المبرد[٤] في الاختيار، وذهب ابن مالك[٤] إلى أنَّ ذلك يكثر في الشعر ويقل في غيره، وحذف الفاء عند أبي البقاء[٦] جائز.

**(٦) ما ظاهره أنَّ سبب الجواب مقام مقامه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فإنْ تَوَلَّوْا فإنَّما عليك البلاغُ المبين﴾[٧] ذكر أبو حيان أنَّ قوله ﴿فإنَّما عليك البلاغُ المبين﴾ جواب الشرط صورةً لأن الجواب محذوف حقيقةً أي: فأنْتَ معذور إذا أدَّيْتَ ما وَجَبَ عليك، فأُقيمَ

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٩٣/٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٣٢٥/٨، البحر المحيط: ٤٢٩/٩، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٧٢/٢.

(٣) الأنعام: ١٢١ وانظر شاهدين آخرين: الأنعام: ٣٠، الشعراء: ٤٠.

(٤) انظر البحر المحيط: ٢١٣/٤، وانظر حاشية الشهاب: ١٢١/٤.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣١١.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٣٦/١.

(٧) النحل: ٨٢.

سببه مقامه، أي أُقيم البلاغ ـ وهو السبب ـ مقامَ العذر[1]، ولا ضرورة إلى مثل هذا التكلف.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يتَّبِعْ خُطُواتِ الشيطان فَإِنَّه يأمُرُ بالفحشاءِ والمُنْكَرِ﴾[2]: جواب الشرط قوله تعالى ﴿فإنَّهُ يأْمُرُ بالفحشاء والمُنْكَرِ﴾[3] على أنّه من إقامة السبب مقام المسبَّب، وقدّر النحويون[4] للشرط جواباً على أنّه لا يحذف الجواب إلا إذا كان الشرط ماضياً، وما جاء على خلاف ذلك محمول على الضرورة، وقد أجاز الشهاب[5] هذه المسألة لأنّه قام مقام الجواب ما يصلح أنْ يكونَ جواباً، وهو الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ تتوبا إلى الله فقد صَغَتْ قُلُوبكما...﴾[6]: جواب الشرط محذوف أي: يمح إثْمَكما، وقوله ﴿فقد صغتْ قُلُوبكما...﴾ بيان لسبب التوبة، وهو دليل الحذف، وأجاز قوم أنْ يكون ما عُدَّ دليلاً هو الجواب على أنَّ المعنى: فلتوبتكما مُوجِبٌ، أو فقد وُجِدَ منكما ما يُوجِبُ التوبةَ[7].

(٧) ما ظاهره أنَّ الجوابَ ليس مسبباً عن الشرط:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ كان يرجو لقاءَ الله فإنَّ أجَلَ اللهِ لآتٍ وهو السميعُ العليمُ﴾[8]: ذكر ابن هشام[9] أنَّ الظاهر أنْ يكون جواب الشرط

---

(١) انظر البحر المحيط: ٥/٥٢٤.

(٢) النور: ٢١.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٥١.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٣٨.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٦/٣٦٦.

(٦) التحريم: ٤.

(٧) انظر: التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٤٧، تفسير القرطبي: ١٨/١٨٩ حاشية الشهاب: ٨/٢١١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٢٩.

(٨) العنكبوت: ٥.

(٩) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٥٠.

محذوفاً لأنَّ قوله تعالى: ﴿فإنَّ أَجَلَ اللهِ لآتٍ..﴾ ليس جواباً لأنَّ الأصل في الجواب أنْ يكون مسبباً عن الشرط، وأجل الله آتٍ من غير قيود، والتقدير: فَلْيُبادر بالعمل فإنَّ أجَلَ اللهِ لآتٍ، وقد أجاز أبو البقاء[1] والقرطبي[2] ما منعه ابن هشام على حذف الراجع أي: لآتيه، ويظهر لي أنَّ المعنى على قول ابن هشام.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ يُكَذِّبوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ...﴾[3]: الجواب محذوف والتقدير: فاصبِرْ وتأسَّ بِمَنْ قبلك فقد كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قبلِكَ، ولا يصحُّ أنْ يكون قوله ﴿فقد كُذِّبتْ رُسُلٌ مِنْ قبلِك﴾ جواباً لأنّه ليس مسبباً عن الشرط، وذكر الشهاب[4] أنَّ المسألة تصح على أنْ يكون المُترتِّبُ على الجواب الإعلام والإخبار.

(٨) فيما يسمّى بالاحتباك:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدكَ في جَيْبِكَ تَخْرُجْ بيضاء من غير سوء...﴾[5] أي: وأَدْخِلْها تَدْخُلْ وأَخْرِجْها تخرجْ فحذف من الأول ما أثبته في الثاني وحذف من الثاني ما أَثْبَته في الأَوَّل[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿اسلُكْ يَدكَ في جيبِك تَخْرُجْ بيضاءَ من غير سوء﴾[7]: القول فيها مثل سابقتها.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٢٩.

(٢) انظر تفسير القرطبي: ٣٢٧/١٣.

(٣) فاطر: ٤.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٢١٦/٧، وانظر: الكشاف: ٣٥٠/٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٥٦.

(٥) النمل: ١٢.

(٦) انظر البحر المحيط: ٥٨/٧.

(٧) القصص: ٣٢.

(٩) ما ظاهره أنَّ الجواب ماضٍ معنى ولفظاً:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إلاَّ تَنْصُروهُ فقد نَصَرهُ اللهُ...﴾[١]: جواب الشرط محذوف يدل عليه قوله تعالى ﴿فقد نصره الله﴾، وذكر الزمخشري[٢] في أحد قوليه أنَّ ما عُدَّ دليلاً هو الجواب لأنَّ الله أوْجَبَ له النصر وجعله منصوراً في ذلك الوقت ولم يُخْذَلْ من بعده، وأجاز ابن مالك[٣] أنْ يكون الجواب ماضياً لفظاً ومعنى إذا كان مقروناً بـ (قدْ)، وهو قول مردود عند أبي حيّان[٤] لأنَّ النصر قد سبق، وقول أبي القاسم أقلُّ تكلفاً من غيره.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنْ يَمْسسكُمْ قرحٌ فقدْ مسَّ القومَ قَرْحٌ مثلُه﴾[٥]: ذكر النحاة أنَّ الشرط لا يكون إلا في المستقبل، وقوله ﴿فقد مسَّ القومَ قَرْحٌ مثلُه﴾ ماضٍ محقق وقوعه، ولذلك قدَّر أبو حيان[٦] جواباً أيْ: فتأسَّوْا، والقول نفسه مع ابن هشام[٧]،وتقدير الجواب عنده هو: فاصبروا فقد مسَّ القومَ قَرْحٌ مثلُهُ وأجاز قوْمٌ أنْ يكون جواباً حملاً على معنى التبيُّن، وإنَّني لأميل في هذه المسألة إلى القياس على ما في التنزيل من شواهدَ حبًا في هجر التكلف والتمحل.

ومنه قوله تعالى: ﴿فإنْ كَذَّبوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قبلِك﴾[٨] أي: فإنْ

---

(١) التوبة: ٤٠.

(٢) انظر الكشاف: ٢/١٩٠.

(٣) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٤٠.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥/٤٢، وانظر حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٣٥٩. شرح الأشموني على ألفيه ابن مالك: ٣/٥٨٨.

(٥) آل عمران: ١٤٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣/٦٢، انظر الدر المصون ورقة: ١٤١٢، وانظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/٥٨٩.

(٧) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ٢/٣٥٩، ١/٢٤٠.

(٨) آل عمران: ١٨٤.

كَذَّبوكَ فقل فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِنْ قبلِكَ[1] .

(١٠) ما ظاهره أنَّ جواب (لمَّا) مضارع:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمَّا ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءَتْهُ البُشْرى يُجادِلُنا في قومِ لوطٍ﴾[2]: ذكر قوم أنَّ جواب (لمَّا) محذوف أي: أعرض عن هذا أو ظل يجادلنا أو اجترأ على خطابنا، وهو اختيار أبي علي الفارسي[3]، وقد حذف الجواب اختصاراً، وعليه فقوله (يجادِلُنا) في موضع الحال من (إبراهيمَ) أو مستأنف، ويجوز أنْ يكون جواباً على تأويل المضارع بالماضي، وهو قول ظاهر.

(١١) ما ظاهره أنَّ جوابَ (لو) جملة اسمية:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو أنَّهم آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثوبَةٌ مِنْ عِندِ اللهِ...﴾[4] اللام في ﴿لَمَثوبَةٌ﴾ لام الابتداء وما بعدها مستأنف، وعليه فالجواب محذوف إذا قيل إنَّ (لو) ليست للتمني أيْ: لأثيبوا. وذهب الزمخشري[5] إلى أنَّ الجواب ﴿لمثوبةٌ مِنْ عندِ اللهِ﴾ على أنَّ (لو) تجاب عنده بالجملة الاسمية لأنَّ الجملة الاسميَّة فيها دلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها.

وقد ردَّ أبو حيان[6] قول الزمخشري السابق، والقول نفسه مع

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٥٢٥، البحر المحيط: ١٣٣/٣، وانظر شاهداً آخر: هود: ٥٧.

(٢) هود: ٧٤.

(٣) انظر البحر المحيط: ٢٤٥/٥. وانظر: حاشية الشهاب: ١١٧/٢، الكشاف ٢٨٢/٢، مشكل إعراب القرآن: ٤١١/١، التبيان في تفسير القرآن: ٣٥/٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٣/٢.

(٤) البقرة: ١٠٣.

(٥) انظر الكشاف: ٣٢٠/١.

(٦) انظر البحر المحيط: ٣٣٥/١.

الشهاب[1] ومكي بن أبي طالب[2]. ويظهر لي أنَّ قول أبي القاسم أقلُّ تكلفاً، ولعل ما يعزز ذلك أنَّ الأشموني[3] ذكر أنَّ (لو) قد تجاب بالاسميَّة، وذكر وجهاً آخر وهو أن تكون الجملة الإسمية جواباً لقسم مقدَّر.

**(١٢) اقتضاء القراءة لـه:**

ومن ذلك قراءة حمزة ونافع والكسائي من السبعة وخلف والحسن والأعمش من غير السبعة: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً إِنْ كنتم قوماً مُسْرِفين﴾[4] بكسر الهمزة على أنَّ جوابِ الشرط إمَّا المتقدم وإمَّا محذوف[5].

ومن ذلك ما روى عن نافع أنَّه قرأ في الشذوذ: ﴿عُتُلٍّ بعد ذلك زنيمٍ إِنْ كان ذا مالٍ وبنين﴾[6] بكسر همزة (إنْ) على الشرط، فيكون جواب الشرط محذوفاً أي: إنَّ كان ذا مال كَفَرَ[7].

ومن ذلك قراءة أبي السمال وغيره الشاذة ﴿إنَّا هديناه النَّجْدينِ أَمَّا شاكِراً وأَمَّا كفوراً﴾[8] بفتح الهمزة في الموضعين أي: أَمَّا شاكِراً فبتوفيقنا وَأَمَّا كفوراً فبسوء اختياره[9].

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٢/٢١٧.
(٢) انظر مشكل إعراب القرآن: ١/٦٦، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٩.
(٣) انظر شرح: الأشموني: ٣/٦٠٤.
(٤) الزخرف: ٥.
(٥) انظر: حجة القراءات: ٦٤٤، تفسير القرطبي: ١٦/٦٣، التبيان في تفسير القرآن: ٩/١٨٠، معاني القرآن للفراء: ٣/٢٧، البحر المحيط: ٨/٦ التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٣٧، حاشية الشهاب: ٧/٤٣٣، النشر في القراءات العشر: ٢/٣٦٨.
(٦) القلم: ١٣ ـ ١٤.
(٧) انظر: تفسير القرطبي: ١٨/٣٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٢٣٤، البحر المحيط: ٨/٣١٠، الكشاف: ٤/١٤٣، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٥٩.
(٨) الإنسان: ٣، وانظر شاهداً آخر الإنسان: ٣٠.
(٩) انظر الصفحة ٦٣٩ من هذه المسألة.

ومن ذلك قراءة أبي عمرو وابن كثير من السبعة ومن وافقهما من غير السبعة كابن محيص واليزيدي: ﴿ولا يجرمنكم شَنَآنُ قومٍ إنْ صدُّوكم عن المسجدِ الحرامِ﴾[1] بكسر همزة (إنْ) على الشرط، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط في موضع النعت لـ (قومٍ)[2].

**(١٣) ما اجتمع فيه شرطان:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأمَّا إنْ كان من المقربين فروحٌ وريحانٌ وجنة نعيم﴾[3]: ذكر سيبويه [4] والمبرد[5] أنَّه إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما على أنَّ جواب الثاني محذوف، وهو اختيار أبي حيان [6] وذهب أبو علي الفارسي[6] إلى أنَّ الجواب لـ (إنْ) فيكون جواب (أمَّا) محذوفاً، وذهب الأخفش [6] إلى أنَّ الجواب لهما معاً. وذهب ابن مالك [7] إلى أنَّه إنْ توالى شرطان أو قسم وشرط استغني بجواب سابقهما. وذكر السيوطي[8] أنَّه إنْ توالى شرطان فصاعدا من غير عطف فالأصحُّ أنَّ الجواب للسابق، وهو قول سيبويه، وذكر أنَّه إنْ كان عطفاً فالجواب لهما معاً كقوله تعالى: ﴿إنْ تُؤْمنوا وتتقوا يؤتكم...﴾[9] ويظهر لي أنَّ قول الأخفش أقل تكلفاً لأنَّ فيه جعل الجواب لهما[10].

---

(١) : المائدة: ٢.

(٢) انظر الدر المصون ورقة/١٨٩٢، البحر المحيط: ٤٢٢/٣، النشر في القراءات العشر/٢٥٤، الاتحاف: ٢٣٥، الكشف عن وجوه القراءات: ٤٠٥/١.

(٣) الواقعة: ٨٨ ـ ٨٩، وانظر الواقعة: ٩٠ ـ ٩١.

(٤) انظر الكتاب (مطبعة بولاق): ٤٤٢/١.

(٥) انظر المقتضب: ٧٠/٢.

(٦) انظر البحر المحيط: ٢١٦/٨.

(٧) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٣٩.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٣٧/٤ ـ ٣٣٨.

(٩) محمد: ٣٦.

(١٠) انظر: تفسير القرطبي: ٢٣٤/١٧، مشكل إعراب القرآن: ٣٥٤/٢ التبيان في إعراب القرآن: ١٢٠٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١٩/٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإمَّا نرينَّك بعض الذي نَعِدُهم أَوْ نَتوفَّيَنَّك فإنَّما عليك البلاغُ. . . .﴾[1]: ذكر الحوفي[2] أنَّ جواب الشرط قوله ﴿فإنما عليك البلاغُ. . .﴾ وردَّ أبو حيان[2] هذا القول لأنَّ في الآية شرطين إمَّا أَنْ يكون جواباً للأوَّل وهو اختياره كما مرَّ، وهو غير جائز عنده لأنَّه لا يترتب عليه، فالمعنى يصير: إمَّا نرينك بعضَ ما نَعِدُهم مِن العذاب فإنَّما عليك البلاغُ وإمَّا أنْ يكون جواباً للشرط الثاني وهو قوله ﴿أَوْ نَتوفَّيَنَّك﴾ لأنَّ العطف محمول على إعادة العامل وهو لا يصح أيضاً لأنَّ وجوب التبليغ لا يترتب على وفاته عليه السلام. والظاهر عند أبي حيَّان أنْ يقدَّرْ لكل منهما جواب أي: فإمَّا نَرِيَنَّك بعضَ الذي نَعِدُهم من العذاب فَذلِكَ شافيك من أعدائك أو نَتَوَفَّيَنَّك قبل حلوله بهم فلا لومَ عليك ولا عتبَ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإما نُرِيَنَّك بعضَ الذي نَعِدُهم أو نَتَوَفَّيَنَّك فإلَيْنا مَرْجِعُهُم. . .﴾[3]: قوله ﴿فإلينا مَرْجِعُهُم﴾ جواب الشرط، وهو قول ابن عطية[4] والحوفي[4]، وذكر الزمخشري[5] أنَّه جواب (أو نَتَوَفَّيَنَّك) لأنَّه يجعل للمعطوف والشرط جوابين فيكون جواب الأول محذوفاً أي: وإمَّا نَرِيَنَّك بعضَ الذي نعدهم فذاك[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا يَنْفَعُكُم نُصْحى إنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصحَ لكم إنْ كان اللهُ يريدُ أَنْ يُغْوِيَكم. . .﴾[7]: ذكر أبو البقاء[8] أنَّ الشرط الثاني

---

(١) الرعد: ٤٠.
(٢) انظر البحر المحيط: ٥/٣٩٩، وانظر الكشاف: ٢/٣٦٣ حاشية الشهاب: ٥/٢٤٧.
(٣) يونس: ٤٦.
(٤) انظر البحر المحيط: ٥/١٦٤.
(٥) الكشاف: ٢/٣٩.
(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٥/٢٣٤، البحر المحيط: ٥/١٦٤ تفسير القرطبي: ٨/٣٤٨.
(٧) هود: ٣٤.
(٨) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٦.

والجوابِ جَوابٌ للشرط الأول كقولِنا: إنْ أتيتني إنْ كلَّمْتني أكْرمتُك، وذهب أبو حيان[1] إلى أنَّ قوله ﴿ولا يَنْفَعُكُم نُصْحي﴾ دليل على جواب الشرطين، وأنَّ الشرط الثاني صار شرطاً في الأوَّل وصار المتقدِّمُ متأخِّراً والمتأخِّرُ متقدِّماً، وهو من حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء، والتقدير: إنْ كان الله يريدُ أَنْ يُغْوِيَكُم فإنْ أرادَ أَنْ أَنْصَحَ لكم فلا يَنْفَعُكُم نُصْحي، ويتراءى لي من كلام أبي حَيّان أنَّ جوابَ الشرط الأوَّل وهو (إنْ أَرَدْتُ) محذوف يدل عليه (ولا يَنفَعُكُم نُصْحي) وجواب الشرط الثاني محذوف أيضاً يدل عليه الشرط الأول وجوابه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلولا إذا بَلَغَتِ الحُلْقُومَ وأنتم حينئِذٍ تَنْظرونَ ونحن أقربُ إليهِ منكم ولكنْ لا تبصِرون فلولا إنْ كنتم غيرَ مدينين تَرْجِعونَها إنْ كنتُم صادِقين﴾[2]: قوله ﴿تَرْجِعونها﴾ جـواب لـ (فلولا) الأولى وقد أَغْنى عن جواب الثانية، ويجوز أنْ يكونَ العكس، وقيل إنَّ الثانية تكرير للأولى، وذكر الفَرّاء[3] أنهما أجيبا بجوابٍ واحد، وهو الظاهر، وقيل إنَّ أحد الجوابين محذوف كما مـــر.

(١٤) في الافتنــان في الإعــراب:

وهي مسألة تشيع في الشرط وغيره من موضوعات النحو المختلفة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو لا فَضْلُ اللهِ عليكَ ورحمَتُه لهمَّتْ طائفةٌ منهم أنْ يُضِلُّوكَ وما يُضِلُّونَ إلاَّ أنْفُسَهُمْ...﴾[4] جواب (لولا) قوله تعالى: ﴿لهمَّت

---

(١) انظر البحر المحيط: ٥/٢١٩، وانظر الكشاف: ٢/٢٦٧. وانظر شواهد أخرى على حذف جواب الشرط فيما فيه شرطان: البقرة: ١٠٨، فصلت: ٣٦، محمد: ٢١، الفتح: ٢٥.

(٢) الواقعـــة / ٨٣ - ٨٧.

(٣) انظر تفسير القرطبي: ١٧ / ٢٣٢ وانظر حاشية الشهاب: ٨/ ١٥٠. مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٦٢.

(٤) النســاء / ١١٣.

طائفةٌ . . ﴾، وهو الظاهر، وقيل إنّ الجواب محذوف على أنّ قوله ﴿لهمت طائفةٌ . . ﴾ مستأنف، والتقدير: لأضلُّوك[1]، ولا محوج إليــه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يتولَّ الله ورسولَه والذين آمنوا فإنَّ حزبَ اللهِ هُمُ الغالبون﴾[2]: جواب الشرط قوله: ﴿فَإِنَّ حزبَ اللهِ همُ الغالبونَ﴾، [3] وذكر السمين الحلبي أنّه يجوز أنْ يكون الجواب محذوفاً أي: مَنْ يَتولَّ اللهَ ورسولَهُ والذين آمنوا يكـن من حزبِ الله، ولا ضرورة إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿إنِّي أعوذ بالرحمـــن منك إنْ كُنتَ تَقِيًّا﴾[4]: (إنْ) شرطيةٌ جوابها محذوف أي: إن كَنتَ تقيًا فإنِّي أعوذُ به منك أو: فاخرج عنِّي أو: فلا تتعرضْ لي. ويجوز أنْ تكون إنْ نافية.[5]

### (١٥) إذا كان جواب أمــر:

ومنه قراءة عاصم وحمزة من السبعة: «فارسلهُ معي ردءاً يُصَدِّقُني»[6]، برفع القاف من (يُصَدِّقُني)، وقد حملها البيضاوي[7] على حذف جواب الأمر، وذكر الشهاب أنّه حذف لا ضرورة إليه لأنَّ الأمر ليس من الضرورة أنْ يكون له جواب وهو الظاهــــر.

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ١٣٩٠، التبيان في إعراب القرآن ٣٨٨/١. حاشية الشهاب: ١٧٧/٣.
(٢) المــائدة / ٥٦.
(٣) انظر الدر المصون ورقة / ٢٠١٨، وانظر البحر المحيط: ٥١٤/٣.
(٤) مريـــم / ١٨.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٦ / ١٨٠، حاشية الشهاب: ١٥٠/٦. وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ١٧، ٩٦، ١٩٢، آل عمران ٦٩، النســاء: ٨٩، ١٠٢، ١١٣، المــائدة: ٨٩، ٩٣، ١٠٥، يـونس: ٧١، ٧٢، يـوسـف: ٦٨، إبـراهيــم: ٨، الأنـبيــاء /١٧، ٣٤، الحــج: ٢٢، الســجـدة: ١، النصــر ١ - ٣.
(٦) القصص / ٣٤.
(٧) انظر حاشية الشهاب: ٧ / ٧٤، انظر: النشر في القراءات العشر: ٣٤١/٢، الكشف عن وجوه القراءات: ١٧٣/٢، الاتحاف: ١١٧، كتاب السبعة / ٤٩٣.

**(١٦) إذا كان فعل الشرط مضارعــاً:**

ذكــر النحويون[١] أنّــه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار إلاّ إذا كان الفعل ماضياً لفظاً أو معنى كالمضارع المقترن بـ (لم)، ويصح أنْ يكون الفعل غيرَ ماضٍ في الشعر. ولقد قمت باستقصاء ما في التنزيـل فوجدت مواضع[٢] حذف فيها جـواب الشرط والفعـل مستقبل في أحَـدِ التأويلات، ومن هذه المواضع قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يعلموا أنَّه مَنْ يحادد الله ورسولَهُ فَأَنَّ له نارَ جَهَنَّمَ خالداً فيها ذلك الخزيُ العظيمُ﴾[٣]: في موضع المصدر المؤول من (أَنَّ) الثانية وما في حيِّزهــا أوجه:

ا ـ أنْ يكونَ بدلاً من المصـدر المؤوَّل من (أَنَّ) الأُولى وما في حيِّزها، وقد رُدَّ هذا القولُ لأَنَّ الفاء ستكون زائدة، وفي زيادتها ضعف ولأَنَّ جواب الشرط ينبغي أَنْ يكون مقدَّراً. وجوز أبو القاسم الزمخشـري[٤]: أن يكون معطوفاً على الجواب المقـدَّر أي: أَلَمْ يَعْلَموا أنَّـه من يحادِدِ الله ورسوله يَهْلَكْ، وهو قول لا يصح عند أبي حيَّان[٥] لأنَّ فعل الشرط غير ماض، وليست المسألة على ما زعم لأنَّ الكوفيين[٥] سوى الفراء أجازوا أَنْ يحذف جواب الشرط في النثر وفعل الشرط مستقبل قياساً على الماضي، وقول الكوفيين هو الظاهر لأنَّ ما في التنزيل من مواضع يمكن أَنْ تعد قياساً.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٣٣٤، البحر المحيط: ٥ / ٦٥.

(٢) انظر: البقـرة: ٢١١، آل عمران: ١٢٠، ١٤٠، الأنفال/٣٨، التوبـة: ٦٢، النـور: ٢١، فاطـر: ٤.

(٣) التوبـــة: ٦٣.

(٤) انظـر الكشـاف: ٢ / ١٩٩.

(٥) انظـر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٣٣٤.

ب ـ أنْ يكون في موضع نصب أو خفض بعد حذف لام العلة أي: فلأنَّهُ له نارُ جهنمَ، وفي الكلام أيضاً حذف مبتدأ، وهو تكلف بعيد.

جـ ـ أنْ يكونَ في موضع رفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: فأنَّ لهم نارَ جهنَّمَ جزاؤهم، وهو أقل هذه الأقوال تكلفاً[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومن يُبَدِّلْ نعمةَ اللهِ من بعدِ ما جَاءَتْهُ فإنَّ اللهَ شديدُ العقابِ﴾[2]: جواب الشرط قوله: ﴿فإنَّ اللهَ شديدُ العقابِ﴾ إما على أنَّ العائد محذوف أي: شديدُ العقاب له، وإمَّا على أنَّ الألف واللام هما الرابط على قول الكوفيين، وذهب أبو حيان[3] إلى أنَّ الأولى أنْ يكون الجواب محذوفاً لتجنب إضمار العائد، ويتراءى لي أنَّ أبـا حيان قد أخذ بما أنكَرَه على أبي القاسم الزمخشري في الآية السابقة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فقد مسَّ القومَ قَرْحٌ مِثْلُه﴾[4] أي: فاصبروا[5].

---

(1) انظر: البحر المحيط ٥/٦٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٤٩، تفسير القرطبي: ٨/١٩٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٦٦، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٠٢، الكشاف: ٢/١٩٩.

(2) البقرة / ٢١١.

(3) انظر البحر المحيط: ٢/ ١٢٨.

(4) آل عمران / ١٤٠.

(5) انظر الصفحة / ٤٧٤، من هذه المسألة.

## حذف الشرط وجوابه وأداته

وفي التنزيل ثلاثة مواضع يمكن حملُها على هذا الحذف، الأوّل منها قوله: ﴿ولو نَزَّلْنا عليك كتاباً في قرطاسٍ فَلَمَسوهُ بأيديهم لقالَ الذين كفروا إنْ هذا إلاّ سحرٌ مبين وقالوا لولا أُنْزِلَ عليهِ مَلَكٌ وَلَوْ أنْزلْنا ملكاً لَقُضِيَ الأمْرُ ثمَّ لا يُنْظَرونَ﴾[1]: ذكر أبو حيَّانٍ[2] أنَّ الظاهر في قوله ﴿وقالوا لَوْلا أُنزِلَ...﴾ أنْ يكون مستأنفاً على أنَّه إخبارٌ مِنَ اللهِ تعالى، وأجازَ أنْ يكون معطوفاً على جواب (لو) وهو قوله تعالى: ﴿لقالَ الذين كَفَرُوا..﴾ وذكر أيضاً أنَّه لا يكون إذ ذاك هذان القولان المرتبان على تقدير إنزال الكتاب في قرطاس واقعين لأنَّ التنزيل لم يقع، وقد أشار إلى ذلك أبو عبد الله بن أبي الفضل[2] على أنْ يكون في الكلام حذف أي: ولو أَجَبْناهم إلى ما سألوا لم يؤمنوا وقالوا لولا أُنْزِل عليه مَلَكٌ. والاستئناف أظهر الأقوال وأبعدها عن التكلف.

والثاني قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ اللهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِم ويُعَذِّبَ المنافقين إنْ شاء أوْ يتوبَ عليهم إنَّ اللهَ كانَ غفوراً رحيماً﴾[3]: عذاب المنافقين لا بدَّ منه، وعليه فلا يصح تعليق عذابهم بمشيئة الله سبحانه.

ويظهر من كلام أبي القاسم الزمخشري[4] أنَّه حمل الآية على ظاهرها،

---

(١) الأنعام / ٧ ـ ٨.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤ / ٧٨.

(٣) الأحزاب / ٢٤.

(٤) انظر الكشاف: ٣ / ٢٥٧.

والتقدير عنده: ويعذِّبهم إنْ شاء إذا لَمْ يتوبوا أو يتوبَ عليهم إذا تابوا، وفي تقديره حذف الشرط وجوابه وأداته، وقد ردَّ أبو حيـان[1] هذا القول لأنَّ فيه خروجاً على ما مر من تعليق ذلك بمشيئة الله لأنَّهم إنْ لم يتوبوا فالتعذيب لا بدَّ منه.

وذهب ابن عباس[2] إلى أنَّ المعنى: ويعذِّبَ المنافقينَ إنْ شاء إنْ ماتوا على النفاق أو يتوبَ عليهم قبل الموت.

وذهب آخرونَ إلى أنَّ التقدير: ويعذِّب المنافقين إنْ شاء بعذابٍ عاجلٍ في الدنيا. وذهب الجبائي[3] إلى أنَّ العذابَ معلَّق بمشيئة الله لأنَّه علم أنَّ من المنافقين مَنْ يتوب.

وذهب ابن عطية[1] إلى أنَّ التقدير: ليقيموا على النفاق فيموتوا عليه إنْ شاء فيعذبهم أو يتوب عليهم فيرحمهم، ويظهر هذا القول واضحاً فيما جاء في (تفسير ابن كثير): «فاستَحَقُّوا بذلك عقابَهُ وعذابَهُ ولكن هم تحت مشيئته في الدنيا إنْ شاء استمرَّ بهم على ما فعلوا حتَّى يَلْقَوهُ فيعذبهم عليه، وإنْ شاء تابَ عليهم بِأَنْ أرْشَدَهم إلى النزوع عن النفاقِ إلى الإيمان والعمل الصالـح[4]»، وهو الظاهر في هذه المسألة، ولا ضرورة تدعو إلى ارتكاب تقدير مـا مـر.

والثالث قوله تعالى: ﴿إنَّ هذا أخي لَهُ تِسْعٌ وتِسعونَ نعجَةً ولي نعجةٌ واحِدَةٌ فقال أكْفِلْنِيهَا وعَزَّني في الخطابِ قالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بسؤالِ نَعْجَتِكَ إلى

---

(١) انظـر البحـر المحيط : ٧ / ٢٢٣.
(٢) انظر تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس / ٣٥٢.
(٣) انظر التبيان في تفسير القرآن ٨ / ٢٩٨.
(٤) تفسير ابن كثير : ٣ / ٤٧٦.

نعاجِهِ. . . ﴾[1]: ظاهر النص يدل على أنَّ الفتوى صدرت قبل أنْ يُسْمَعَ من المدَّعي عليه، وذكر ابن العربي[2] أنَّ ذلك لا يجوز عند أحد ولا في ملة من الملل، ولا يمكن ذلك للبشـر، وتقدير الكـلام عنده أن أَحَدَ الخصمين ادَّعى والآخر سلم في الدعوى، فوقعـت بعد ذلك الفتـوى، وأَجَازَ أيضاً أَنْ يكونَ التقدير: لقد ظَلَمَكَ إنْ كان كذلك، فحذف الشرط وجوابه وأداته.

وتقدير الكلام عند أبي حيان[3]: لئن كَانَ ما تقول لَقَدْ ظَلَمَكَ، فيكون في الكلام حذف اللام الموطئة للقسم الداخلة على (إنْ) الشرطية المحذوفة أيضاً، وفيه حذف جواب الشرط أيضاً، وذكر أبو حيان أنَّ في الكلام محذوفاً آخر أي: فَأَقَرَّ المُدَّعى عليه فقال: لقد ظَلَمَكَ، فيكون في الكلام حذف المعطوف عليه، وهو حذف يدل عليه المعنى.

وذكر القشيري[4] أنّه يجوز أنْ يقال إنَّه كان من شرعهم التعويل على قول المدَّعي عند سكوت المدَّعى عليه، وهو قول ظاهر إنْ صحَّ ما ذهب إليه القشيري، وهو كقول ابن العربي الثاني.

---

(1) ص / ٢٣ ـ ٢٤.
(2) انظر أحكام القرآن: / ١٦٣٧.
(3) انظر البحر المحيط: ٧ / ٣٩٢ ـ ٣٩٣، وانظر: حاشية الشهاب: ٣٠٦/٧، الكشاف: ٣٧٠/٣.
(4) انظر تفسير القرطبي: ١٥ / ١٧٧.

# حذف فعل الشرط وجوابه وبقاء الأداة

قيل[1] إنهما يحذفان مع (إنْ) دون سائر الأدوات، واختصت بذلك (إنْ) لأنها أم الباب ولأنه لم يرد في غيرها. وذكر ابن مالك أن حذفهما معاً ضرورة، وذكر أبو حيان أنَّ ابن مالك تبع في ذلك ابن عصفور، وأنه لم ينص غيرهُما على ذلك بل أطلقوا الجواز إذا فهم المعنى، وذكر أنه قد ورد في النثر.

ولم أقف في التنزيل إلاّ على موضعٍ واحدٍ محمول في أحَد التأويلات على حذفهما وبقاء الأداة، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَنْ يُجِيرَنِي مِنَ اللهِ أَحَدٌ ولن أَجِدَ من دونه مُلْتَحَداً إلاّ بلاغاً من اللهِ ورسالاته...﴾[2]:

قيل إنَّ الاستثناء في الآيةُ مُنقطع، وقيل إنّه متّصل، وأجاز النحويون أنْ تكون (إلاّ) في نِيَّة الانفصال أي: إنْ لا على أنَّ (إنْ) شرطية و(لا) نافية، فيكون في الكلام حذف فعل الشرط وجوابه، وفيه جعل (لا) بمعنى(لَمْ)، أي: إنْ لم أُبَلِّغ رسالاتِ ربِّي فَلَنْ يُجِيرَني منه أَحَدٌ، ودلَّ على فعل الشرط المصدر المنصوب (بلاغاً)، والمسألة عند الفراء[3]، من باب قولنا: إنّ لا قِياماً قعوداً أي، إنْ لَمْ تَقُمْ قياماً فاقْعُد قُعوداً[4].

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٣٦/٤، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٦/٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٥٢.

(٢) الجـن: ٢٢ - ٢٣.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ٣ / ١٩٥.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٨ / ٣٥٤، الكشاف: ١٧١/٤، حاشية الشهاب: ٢٦٠/٨، تفسير القرطبي: ٢٦/١٩، التبيان في تفسير القرآن: ١٥٨/١، مشكل إعراب القرآن: ٤١٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٦٧/٢.

# حذف جملة القسم

ذكر ابن هشام[1] أنَّ هذا الحذف كثير جدًّا. وذكر ابن يعيش[2] أنَّه لكثرة القسم في كلامهم أكثروا التصرف فيه وتوخوا ضروباً من التخفيف.

وذكر النحويون[3] أنَّ جملة القسم تحذف قبل (لأَفْعَلَنَّ) أو (لَقَدْ) أو (لَئِنْ).

ولقد وجدت أنَّ حذف جملة القسم يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، وإليك ما في سورة البقرة من هذه المسألة[4].

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ جملة القسم تحذف في مواضع يغني عنها فيها جوابه، وهذا الجوابُ يتلقَّى بحروف تدل على المحذوف وإليكَ هذه المواضع:

(١) إذا كان الجوابُ مُتَلَقًّى بـ (قد).

(٢) إذا كان الجواب مُتلقًّى باللام المفتوحة المقترنة بالفعل المضارع المؤكَّد بالنون الثقيلة أو الخفيفة.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٦.

(٢) انظر شرح المفصل: ٧ / ٩٣ - ٩٧.

(٣) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥٦/٤، البرهان في علوم القرآن ٤٣/٣، إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ورقة / ٤٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٤٦.

(٤) انظر سورة البقرة الآيات: ٦٥، ٨٣، ٨٤، ٩٣، ٩٦، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٢٠، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٥.

(٣) إذا كان الجوابُ مُتَلَقًّى باللام الداخلة على فعل ماض جامد.

(٤) إذا كان الجوابُ مُتَلَقًّى بـ (لا) النافيـة.

(٥) إذا كان الجواب مصدَّراً بـ (إنَّ).

(٦) إذا كان الجواب ماضياً مثبتاً مقترناً باللام.

(٧) إذا كان الجوابُ مُتَلَقًّى بـلام كي.

(٨) إذا كان الجواب فعلاً مضارِعاً مؤكَّداً بنون التوكيد ومسبوقاً بـ ( لا) النافيـة.

(٩) إذا كان الجواب جملة اسمية مقترنـة باللام.

(١٠) إذا كان الجواب مصدَّراً بـ ( أنْ) المخففة من الثقيلة.

(١١) إذا كان الجواب مُضارِعاً مقترناً باللام.

(١٢) إذا كان الجواب مضارِعاً مُصَدَّراً باللام وحرف التسويف.

(١٣) فيما فيه لامٌ موطِّئَةٌ لِلْقَسَم.

**(١) إذا كان الجوابُ متلقًّى بـ( لقد).**

وهي مسألة تشيع في التنزيـل، ويكاد حـذف جملة القسم في هذا الموضع يكون أكْثر اطِّراداً وَدَوَراناً في التنزيل من غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيلَ وَبَعَثْنا منهم اثني عشر نقيباً...﴾[1]: اللام الداخلة على (قد) هي لام جواب القسم، وهو الظاهر، واللام هذه لا بدَّ منها مع (قد) في ماض مثبت غير جامد، أَمَّا المنفي فلا تدخله اللام، والقول نفسه مع الخالي من (قد). أمَّا اللام في مثل قولنا: إنَّ زيداً لقد قام

(١) المـائدة : ١٢.

فهي اللام المزحلقة عند البصريين، وهي عند محمد بن مسعود الغزني[1] لام جواب قسم مقدَّر.

وذكر السفاقسي[2] أن اللام في (ولقد) كما في الآية الكريمة لام التوكيد وأنَّها يجوز أنْ تكون لام جواب قسم محذوف.

واللام هذه ليست موطِّئةً أو ممهدة للقسم لأن الموطِّئَة[3] هي التي تدخل على أداة شرط مثل: إنْ ومَنْ وغيرهما.

---

(١) انظر : حاشية الدسوقي على المغني: ٣٢٧/١، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/٢٤٧٠، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٠١.

(٢) انظر إعراب القرآن المجيد للسفاقسي ورقة/٤٦.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٣٤١، التبيان في إعراب القرآن:٧٢/١، حاشية الشهاب: ١٧٤/٢، البحر المحيط: ٢٤٥/١.
وانظر ما في التنزيل من مواضع حذف القسم في هذه المسألة:
البقرة: ٦٥، ٣، ٩٩، ١٠٢، آل عمران: ١٣، ١٦٨، ١٨١، المائدة: ١٢، ١٧، ٣٢، ٧٠، الأنعام: ٣٢، ٣٤، ٧٠، ٩٤، الأعراف: ١١، ٥٢، ٥٩، ٧٩، ٩٣، ١٠١، التوبة: ٤٨، ١٢٨، يونس: ١٣، ٩٣، ٩٤، يوسف: ٧، ٢٤، ٣٢، ١١١، الرعد: ٣٢، ٣٨، إبراهيم: ٥، ٥١، الحجر: ١٠، ١٦، ٢٤، ٢٦، ٨٠، ٩٧، النحل: ٣٦، ١٠٣، ١١٣، الإسراء: ٤١، ٥٥، ٧٤، ٨٩، ١٠١، ١٠٢، الكهف: ١٤، ٤٨، ٦٢، ٧٢، ٧٤، مريم: ٢٧، ٨٩، ٩٤، طه: ٣٧، ٣٦، ٧٧، ٩٠، ١١٥، الأنبياء: ١٠، ١٥، ٤٨، ٥١، ٥٤، ٦٥، المؤمنون: ١٢، ١٧، ٢٣، ٤٩، ٧٦، ٨٣، النور: ٣٤، ٤٦، الفرقان: ٢١، ٢٩، ٣٥، ٤٠، ٥٠، القصص: ٤٣، ٥١، العنكبوت: ٣، ١٤، ٣٥، ٣٩، الروم: ٤٧، ٥٦، ٥٨، لقمان: ١٢، السجدة: ٢٣، الأحزاب: ١٥، سبأ: ١٠، ١٥، ٢١، يس: ٧، ٦٢، الصافات: ٧١، ٧٢، ١١٤، ص: ٢٤، ٣٤، غافر: ٤، ٣٤، ٥٣، ٧٧، فصلت: ٤٥، الزخرف: ٤٦، ٧٨، الدخان: ١٧، ٣٠، ٣٢، الجاثية: ١٦، الأحقاف: ٢٦، ٢٧، الفتح ١٨، ٢٧، ق: ١٦، ٢٢، ٣٨، النجم: ١٣، ٢٣، القمر: ٤، ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٥١، الواقعة: ٦٢، الحديد: ٢٥، ٢٦، الجمعة: ٦، الملك: ٥، التكوير: ٢٣.

**(٢) إذا كان الجواب مُتَلقًّى باللام المفتوحة المقترنة بالفعل المضارع المؤكَّد بالنون الثقيلة أو الخفيفة.**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُم أحرص الناس على حياةٍ.......﴾[١].

ذكر السيوطي[٢] أنَّه لا حاجة إلى تقييد المضارع بالمثبت لأنَّ اللام لا تدخل على غيره إلاَّ شذوذاً.

والاكتفاء باللام أو النون إنْ لَمْ يفصل بينه وبين اللام ضرورة خلافاً لأبي على الفارسي والكوفيين في تجويزهم ذلك في الاختيار[٢]. فإنْ فُصِلَ جاز والفصل إمَّا بمعمولٍ مقدَّم كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مِتُّم أَوْ قُتِلْتُم لإِلَى الله تُحْشَرَونَ﴾[٣]، أو بحرف تنفيس كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى﴾[٤]، أو بـ ( قد) كقولنا: واللهِ لَقَدْ أقومُ اغداً.[٥].

وحذف القسم في التنزيل في مثل هذا الموضع كثير[٦].

ويجوز أن تُجْرى بعض الأفعال مجرى القسم فيستغني عن تقدير القسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كتب اللهُ لأَغْلِبَنَّ أنا وَرُسُلي إنَّ اللهَ قويٌّ

---

(١) البقرة : ٩٦.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٤ / ٢٤٦.
(٣) آل عمران : ١٥٨.
(٤) الضحى / ٥.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٤ / ٢٤٦.
(٦) انظر : البقرة: ٩٦، ١٤٤، آل عمران: ٨١، ١٨٦، ١٩٥، النساء: ٧٢، ٨٧، ١٥٩، المائدة: ٢٧، ٦٤، ٦٧، ٧٣، ٨٢، ٩٤، الأنعام: ١٢، الأعراف: ٨٨، ١٢٤، هود: ١١: ١١٩، يوسف: ٣٥، إبراهيم: ١٢، ١٣: ١٤، الحجر: ٣٩، النحل: ٤١، ٩٢، ٩٣، ٩٦، الإسراء: ٤، ١٧، مريم: ٧٧، طه: ٥٨، ٧١، ٩٧، الحج: ٤٠، ٥٨، ٥٩، ٦٠، المؤمنون: ٤٠، النور: ٥٥، الشعراء: ٤٩، العنكبوت: ٧، ٣٢، ٥٣، ٥٩، السجدة: ١٣، ٢١، ص : ٨٤ ـ ٨٥ ، فصلت: ٢٧، محمد: ٣٠، الفتح: ٢٧، المجادلة: ٢١، الجمعة: ٤، التكاثر: ٦، الهمزة: ٤٠.

عزيز﴾[1]: فالفعل (كَتَبَ) يجوز أنْ يُجْرى مجرى القسم[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنا إلى بني إسرائيلَ في الكتاب لَتُفْسِدُنَّ في الأرْضِ...﴾[3]: قوله ﴿لَتُفْسِدُنَّ﴾ جواب قسم مقدّر، ويجوز أنْ يكونَ (وقضينا) مُجرى مجرى القسم[4]، وهو الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الذين آمَنوا منكم وعَمِلوا الصالحاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهم في الأرضِ......﴾[5]: يجوز أنْ يكون (وَعَدَ) مُجرى مجرى القسم، فلا حذفَ في الكلام[6].

**(٣) إذا كان الجواب متلقًّى باللام الداخلة على فعل ماض جامد:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ ما شَرَوْا به أَنْفُسَهُمْ لَو كانوا يعلَمونَ﴾[7].

أي: والله لبئس ما شروا به أنفسهم[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون....﴾[9]: أي: فوالله لنعم المجيبون[10].

---

(١) المجادلة: ٢١.

(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢١٤، البحر المحيط: ٨ / ٢٣٩، معاني القرآن للفراء: ١٤٢/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٢٧/٢.

(٣) الإسراء / ٤.

(٤) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٨، حاشية الشهاب: ٦ / ٩، الكشاف: ٤٣٨/٢.

(٥) النور/ ٥٥.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٤٦٩، حاشية الشهاب: ٦ / ٣٩٧، الكشاف ٧٣/٣.

(٧) البقرة / ١٢.

(٨) انظر: الدر المصون ورقة / ٤٦٢، البحر المحيط: ١ / ٣٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٠١/١.

(٩) الصافات: ٧٥.

(١٠) انظر البحر المحيط: ٧ / ٣٦٤، حاشية الشهاب: ٢٧٤/٧، الكشاف: ٣٤٣/٣، وانظر شاهداً آخر: الحج: ١٣.

**(٤) إذا كان الجواب مُتَلَقَّى بـ (لا) النافيـة:**

ذكر السيوطي[1] أنَّ أبا حيَّان منع حذف جملة القسم إنْ كان الجواب مُتَلَقَّى بـ (ما) أو (لا)، وليس القول كذلك لأنَّ ما في التنزيل يرد ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ كادوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ من الأرض لِيُخْرِجوكَ منها وإذاً لا يلبثون خِلافَكَ إلاَّ قليلاً﴾[2]: قوله ﴿لا يلبثون....﴾ جواب قسم محذوف أي: واللهِ لا يلبثون خِلافَكَ. وذكر أبو حيَّانَ أنَّ (إذاً) لم تعمل لأنَّها توسطت بين القسم المقدَّر والفعل، وليست المسألة على ما زعم لأنَّ الفصل بالقسم و(لا) النافية مغتفر[3]، ويدل على ذلك قراءة أبي: «وإذاً لا يَلْبَثوا» بالنصب.

وأجاز أبو حيَّان أنَّ يكون قوله (لا يَلْبَثونَ) في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي: وهم إذاً لا يلبثون. وأجاز هشام[3] النصب بها بعد المبتدأ أيضاً كقولنا: زيدٌ إذن يكرِمَكَ، ولكنها عند أبي حيَّان[4] ملغاة في الآية والمثال المصنوع.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ أَخَذْنا ميثاقَ بني إسْرائيلَ لا تعبدون إلاَّ اللهَ وبالوالِدَيْنِ إحْسلناً....﴾[5]: في قوله ﴿لا تعبدون﴾ ثمانية أوجه من الأعاريب أختار منها ما يلي:

أ ــ أنْ يكون في موضع نصب على الحال من (بني إسرائيل) على أنها حال مقدَّرة أي: مُقَدِّرين التوحيدَ أبَداً ما عاشوا.

ب ــ أنْ يكون مفسِّراً لأخذ الميثاق، وعليه فلا موضع له.

---

(١) انظر همع الهوامع: (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٥٦.
(٢) الإسراء: ٧٦.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ١٠٥.
(٤) انظر البحر المحيط: ٦ / ٦٥.
(٥) البقـرة / ٨٣.

جـ ـ أنْ يكون جواباً لقسم محذوف دلَّ عليه الميثاق، وقد نُسِبَ هذا الوجه إلى سيبويه والفراء والكسائي وغيرهم.

د ـ أنْ يكون في الكلام حذف حرف الجر (على) أو(الباء)والحرف المصدري (أنْ) والتقدير: على أنْ لا تَعْبُدوا أو: بأنْ لا تعبُدُوا، وهو تكلف لا محوج إليه، وقد عزَّز الزمخشري[1] هذا الوجه بقراءة ابن مسعود الشاذة (لا تَعْبُدوا). وقيل إن حذفَ (أنْ) ورفع الفعل من باب الشذوذ والمسألة تصح على مذهب ابن مالك[2].

هـ ـ أنْ يكون معمولاً لقول محذوف، وهذا القول حال أي: قائلين لهم لا تعبدون إلاَّ اللهَ.

و ـ أنْ يكون معمولاً لقول محذوف، وهذا القول مستأنف[3].

ولعل أيسر هذه الأوجه وأقلها تكلفاً أن يكون إمَّا مفسَّراً وإمَّا في موضع الحال.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ أخذْنا ميثاقَكُم لا تَسْفِكونَ دِماءَكُم ولا تُخْرِجونَ أنْفُسَكُم من ديارِكم....﴾[4]: القول فيها مثل سابقتها.

**(٥) إذا كان الجواب مصدَّراً بـ (إنَّ):**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واسألِ القريَةَ التي كنَّا فيها والعيرَ التي أقْبَلْنا

---

(١) انظر الكشاف: ١ / ٢٩٣.

(٢) انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ٥٧٢.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٣٧٧، البحر المحيط: ١ / ٢٨٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠١/١، تفسير القرطبي: ١٣/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٣/١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣٦/١.

(٤) البقرة / ٨٤.

فيها وإنَّا لصادِقونَ. . ﴾[1]: ذكر الشهاب[2] أنَّ قوله ﴿وإنَّا لصادِقونَ﴾ تأكيدٌ في محل القسم لأنَّ المرادَ تأكيد صدقهم، وأجاز أنْ يكون جواباً لقسم مضمر[3].

### (٦) إذا كان الجواب ماضياً مثبتاً مقترناً باللام:

لقد مرَّ أنَّ النحويين[4] قيدوا اقتران اللام بالماضي المتصرف المثبت بوجوب كونها مع (قد)، ولكنَّ ما في التنزيل يرد هذه المزاعم، ومما جاء على خلاف هذا الزعم قوله تعالى: ﴿وإنْ كادوا لَيَفْتِنونَكَ عن الذي أَوْحَينا إليكَ لِتَفْتَرِيَ علينا غيرَهُ وإذاً لاتَّخذَوكَ خليلاً. . ﴾[5]:

ذكر أبو حيان[6] أنَّ قوله ﴿لاتَّخذوكَ خليلاً﴾ جواب قسم مقدَّر أي: واللهِ لَيَتَّخِذَونك خليلاً على تأويل الماضي بالمضارع لأنَّ (إذاً) تقتضي الاستقبال لأنَّها من حيث المعنى جزاء. وذهب الزمخشري[7] والفراء[8] إلى أنَّه جواب (لو) محذوفة مع فعل الشرط أي: ولو اتَّبَعْتَ مرادَهم لاتَّخَذوكَ خليلاً، ولكنت لَهم وليًا ولخرجْتَ مِنْ ولايتي، وهو عند أَبي حيَّان تفسير معنى، ولست أتفق مع أبي حيَّان فيما ذهب إليه لأنَّ الأكثر في (إذَنْ) أن تكون جواباً لـ ( إنْ) أو(لو) مقدَّرتين أو ظاهرتين[9].

---

(١) يوسف / ٨٢.
(٢) انظر حاشية الشهاب: ٥ / ٢٠١.
(٣) انظر شاهدين آخرين: آل عمران / ١٧٨، الحج / ١٧.
(٤) انظر الصفحة / ٦٦٤.
(٥) الإسراء / ٧٣.
(٦) انظر البحر المحيط : ٦ / ٦٥.
(٧) انظر الكشاف : ٢ / ٤٦٠.
(٨) انظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ٢٤١.
(٩) انظر مغنى اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢١/١.

وذكر ابن هشام أنَّ دخول اللام على الماضي المتصرف هو مذهب الكسائي وهشام[1] على إضمار (قد) وفي المسألة حديث مبسوط في (المغني)[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿إذاً لأذَقْناكَ ضِعْفَ الحياةِ وضِعْفَ المماتِ..﴾[2].
وقوله ﴿ما اتَّخَذَ اللهُ من وَلَدٍ وما كان مَعَهُ مِنْ إله إذاً لذهبَ كلُّ إلهٍ بما خلق ولعلا بَعْضُهم على بعض...﴾[3].

**(٧) إذا كان الجواب متلقًّى بـلام كي:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الساعةَ آتية أكَادُ أُخْفيها لِتُجْزى كلُّ نفسٍ بما تَسْعى﴾[4]: اللام في (لِتُجْزي) تتعلق بـ(أُخْفيها) أو بـ(آتية)، وأجاز الأخفش[5]، وأبو البركات بن الأنباري[6] وأبو علي الفارسي[7] أن تكون لام (كي) مما يتلقَّى به القسم كقولنا: تالله لِيَقومَ زيدٌ، وعليه فالجواب من قبيل المفرد لأنه ينسبك مصدر مؤوَّل من (أنْ) المضمرة ومِمَّا بعدها.

وقد نسب القرطبي[8] هذا القول أيضاً لأبي حاتم السجستاني، إذْ جعل اللام في قوله تعالى: ﴿إنَّا فتحنا لك فتحاً مُبيناً لِيَغْفِرَ لك اللهُ ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تَأَخَّرَ...﴾[9]، مما يُتَلَقَّى بها القسم.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٠٢.
(٢) الإسـراء / ٧٥.
(٣) المؤمنـون / ٩١، وانظر شاهدين آخرين: النساء/٦٧، العنكبوت/٤٨.
(٤) طـه / ١٥.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٢٣٢، وانظـر التبيان في إعراب القرآن:٢/٨٨٧، خزانة الأدب: ٤/٥٨١، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٤٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٧٨.
(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن :٢/ ٣٩٩.
(٧) انظـر خزانة الأدب : ٤ / ٥٨١.
(٨) انظـر تفسير القرطبي : ١٦ / ٢٦٢.
(٩) الفتـح / ١-٢.

وقد عزّز هؤلاء قولهم بقول حريث بن عتاب الطائي[1]:

إذا قالَ قَدْني قُلْتُ باللهِ حِلْفَةً ... لِتُغْنِيَ عَنِّي ذا إنائِكَ أجْمَعا

وقيل إنّ أبا علي الفارسي[2] قد رجع عن هذا القول في كتابيه (التذكرة) و(البصريات) زاعماً أنّ ذلك لم يرد عن العرب، وعليه فاللام في قوله تعالى: ﴿يحلفون بالله لكم لِيُرْضُوكم...﴾[3] تتعلق بالفعل قبلها على أنّها لام التعليل، والقول نفسه بالنسبة للشاهد الشعري.

وذكر ابن عصفور[1] أنّ أبا علي الفارسي أجاز أنْ يكون المقسم عليه محذوفاً، وهو الظاهر عند أبي حيان[4] وابن هشام[5] لأنّ كون قوله ﴿لِيُرضوكم﴾ جواباً للقسم خطأ عندهما، وتقدير الجواب يحلفون بالله ليكونن كذا لِيُرضوكم، فتتعلق لام التعليل بالجواب المحذوف، والقول نفسه بالنسبة للشاهد الشعري.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغى إليه أفئدةُ الذين لا يؤمِنون بالآخرةِ وَلِيَرْضَوْهُ وليقْتَرِفوا ما هم مقترفون﴾[6].

وقوله: ﴿لِيَجْزِيَ اللهُ كلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ إنَّ اللهَ سريعُ

---

(1) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٤٢، خزانة الأدب ٤/٥٨١، شرح شواهد المغني/٥٥٩، لسان العرب (لوم)، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٧٨، وهذا البيت من الطويل.

(٢) انظر خزانة الأدب: ٤ / ٥٨١.

(٣) التوبة / ٦٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥ / ٦٤.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله)/٢٧٨.

(٦) الأنعام / ١١٣.

الحساب﴾[1]، وقوله: ﴿كَذلكِ لِنُثَبِّتَ به فؤادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ ترتيلاً﴾[2]، وقوله: ﴿إنَّا فتحنا لك فتحاً مُبيناً لِيَغْفِرَ لك الله ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تَأَخَّر. . . .﴾[3]، أي: واللهِ لِيَغْفِرَ لـــك[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولله ما في السموات وما في الأرضِ لِيَجْزِيَ الذين أساءوا بما عملوا وَيَجْزِيَ الذين أَحْسَنُوا بالحُسْنى﴾[5].

**(٨) إذا كان الجواب فعلاً مضارعاً مؤكداً بنـون التوكيـد ومسبوقـاً بـ (لا) النافية:**

ومنه قوله تعالى: ﴿واتَّقوا فتنةً لا تُصيبَنَّ الـذين ظَلَمُوا منكم خاصَّةً. . . .﴾[6] قيل إنَّ (لا) النافية داخلة على جواب قسم مقدَّر[7].

**(٩) إذا كان الجواب جملة اسمية مقترنـة باللام:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُم آمنوا واتَّقَوْا لَمثوبَةٌ مِنْ عنـدِ الله. . .﴾[8] قيل إنَّ قوله: ﴿لَمثُوبَةٌ مِنْ عندِ الله﴾ جواب لقسم مقدَّر[9].

ومن ذلك قوله: ﴿لا تَقُمْ فيه أبداً لِمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التقوى مِنْ أوَّلِ يوم أَحَقُّ أَنْ تقوم فيه رِجالٌ يُحِبُّونَ أن يَتَطَهَّروا. . . .﴾[10]: القولَ فيها مثل

---

(١) إبراهيم / ٥١.
(٢) الفرقـان / ٣٢.
(٣) الفتـــح / ١.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٥٥ - ٥٦، تفسير القرطبي: ٢٦٢/١٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٧/٢، البحر المحيط: ٩٠/٨.
(٥) النجـــم / ٣١.
(٦) الأنفال / ٢٥.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حذف الصفة الصفحة / ٤٥٥.
(٨) البقـــرة / ١٠٣.
(٩) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة / ٦٣٣.
(١٠) التوبـــة / ١٠٨.

سابقتها في أنَّ اللام في جواب قسم مقدَّر.[1]

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الذين كفروا ينادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُم...﴾[2]: اللام في (لَمَقْتُ) في جواب قسم مقدَّر[3].

**(١٠) إذا كان الجواب مصدَّراً بـ (أَنْ) المخفَّفة من الثقيلة:**

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَو استقاموا على الطريقة لأسْقَيْناهم ماءً غَدَقاً...﴾[4]: (أَنْ) مخفَّفة من الثقيلة، والمصدر المؤول منها ومما في حيِّزها منسُوقٌ على نائب الفاعل في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إليَّ أَنَّه استمعَ نَفَرٌ من الجنِّ...﴾[5] أو على الهاء في قوله: ﴿فآمنَّا بِهِ ولَنْ نُشْرِكَ بربِّنا أحَداً...﴾[6]. وحمل الفراء[7] وابن الأنباري[8] وغيرهما قوله: (وأَنْ لَوِ استقاموا) على أنَّه جواب قسم أي: واللهِ أَنْ لو استقاموا كقولنا: واللهِ لَوْقمت، وعزَّزوا ما ذهبوا إليه بقول الشاعر:[9]

أمَا واللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ... وما بالحرِّ أَنْتَ ولا العَتِيقِ

ومذهب سيبويه[10] وغيره أَنَّ (أَنْ) زائدة بين فعلِ القسم وَ (لو) أي:

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٦٠، حاشية الشهاب ٤/٣٦٤.
(٢) غافر / ١٠.
(٣) انظر البحر المحيط: ٧ / ٤٥٢.
(٤) الجن / ١٦.
(٥) الجن / ١.
(٦) الجن / ٢.
(٧) انظر معاني القرآن للفراء: ٣ / ١٩١.
(٨) انظر تفسير القرطبي: ١٩ / ١٨.
(٩) قائله مجهول، وهو من الوافر، انظر المقرّب: ١/٢٠٥، خزانة الأدب: ٢/١٣٢، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٢٠، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك): /٥٠
(١٠) انظر شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٣٣، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٠.

أقسم باللهِ لو كنتَ حرًّا. ومذهب ابن عصفور[1] أنَّ (أنْ) لربط المقسم به بالمقسم عليه، وذكر ابن هشام[2] أنَّ الأكثر ترك (أنْ) وأنَّ الحروف الرابطة ليست كذلك. والقول نفسه مع الفرَّاء[3] في أنَّ (أنْ) زائدة.

وذكر السيوطي[4] أنَّ ابن الصائغ ردَّ قول ابن عصفور وأنَّ أبا حيان ذكر أنَّ ابن عصفور قد رجع عن ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذين آمنوا أَنْ لو يشاءُ اللهُ لَهَدَى النَاسَ جميعاً﴾[5]: في معنى (ييأَس) قولان يدور في فلكيهما أوجه من التأويـــل:

**الأَوَّل**: أنْ يكون بمعنـى (يعلم) والتقدير: أَفَلَمْ يَعْلَمِ الذين آمنوا أَنْ لو يشاءُ اللهُ لهدى الناس جميعاً على أنَّ (أنْ) مُخَفَّفَة من الثقيلة واسمها مضمر، والجملة الامتناعية في موضع خبرها، والمصدر المؤول منها وممَّا في حيزها ساد مسدَّ مفعولين أو مفعولٍ واحد. واليأس بمعنى العلم لغة هوازن وحي من النخع، وقد أنكر الفرَّاءُ هذا القول زاعماً أنَّه لم يَسْمَعْ أحداً من العرب يتكلم بها، وقد ردَّ أبو حيَّان هذا الزعم لأنَّ غيرَه من الثقات أثبتها، وقد رُوِيَ عن ابن عباس[6] أنَّه قال: لم نجدها في العربيـة.

وأجازَ آخرون أنْ يكون اليأس مضمَّناً معنى العلم لأَنَّ اليائِسَ من الشيء عالِمٌ به، وهو القول الظاهر في هذه المسألة.

---

(1) انظر المقرِّب: ١ /٢٠٥.

(2) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٥١، وانظر شرح التصريح على التوضيح :٢/٢٣٣.

(3) انظر معاني القرآن للفراء : ٣ / ١٩١، التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٥٣.

(4) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤ / ٢٤٣.

(5) الرعـــد / ٣١.

(6) انظر لسان العرب (يئس) وانظر: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس / ٢٠٨.

**الثانـــي** : أنْ يكون على معناه المعروف في اللغة، وهو القنوط من الشيء، وفيه أوجه من التأويل:

أ ــ أنْ يكون في الكلام إضمار مفعول له عامل في قوله: ﴿أنْ لَوْ يشاء......﴾ والتقدير أَفَلَمْ ييأسِ الذين آمنوا عن إيمانهم عِلْماً منهم أنْ لَوْ يشاءُ الله لهدى الناسَ جميعاً، فيكون الضمير في (من إيمانِهم ) عائداً على الكفّار، والضمير في (مِنْهُم) عائد على (الذين آمَنُوا)، ويكون المصدر المؤوَّلُ مِنْ (أَنْ) المخفَّفة من الثقيلة وما في حيِّزها في موضع نصب على المفعول به لِـ ( عِلماً) المقدَّر، وهو قول الفرَّاء، وذكر الشهاب أنَّه لا يصح تقدير لام العلة قبل (أنْ) المخفَّفَة لأنَّه لا يصلح للعلية، وإنما العلَّة علمهم بذلك.

ب ــ أنْ يكون المعنى أَفلَمْ ييأَس الذين آمنوا من إيمان الكفار من قريش المعاندين لله ورسوله، وذلك أنه لما سـألوا هـذه الآيات اشتـاق المؤمنون إليها وأحبوا نزولها ليؤمن هؤلاء الذين علم الله منهم أنهم لا يؤمنون، وهو قول الكسائي.

جـ ــ أن يكون المعنى أفلم يَيْأَسِ الذين آمنوا بعلمهم أنْ لا هدايةَ إلاَّ بمشيئة اللهِ، وعليه يكون المصدر المؤوَّلَ من (أَنْ) المخفَّفة وما في حيِّزها في مـوضـع جـر أوْ نصب بعد إسقـاط الخافض على أَنْ يكـونَ متعلِّقـاً بــ ( آمنوا) أي: أَفَلَمْ ييأسِ الذين آمنوا بأنْ لا هدايَةَ إلاَّ بمشيئة الله بعلمهم، وهو قول أبي العباس المبرِّد، وقد تبعه فيه الزمخشري.

د ــ أنْ يكون الكلام قد تمَّ عند قوله ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الذين آمنوا﴾ على أنَّه تقرير أي: قـد يَئِسَ الذين آمنوا من إيمانِ هؤلاءِ المعاندينَ، ويكون قوله ﴿أن لـو يشاءُ الله لَهَدَى الناسَ جميعاً﴾ جواب قسم محذوف، ويدلُّ عليه

وجود (أَنْ) مَعَ (لَوْ)، وهو قول أبي حيّان[1].

والقول في هذه المسألة كسابقتها في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لوِ استقاموا على الطريقةِ لأسقيْناهم ماءً غَدَقاً﴾[2].

**(١) إذا كان الجواب مضارعاً مقترناً باللام:**

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: ﴿فَلأُقْسِمُ بمواقعِ النُّجوم﴾[3]: في المسألة خلاف مبسوط في مكانه[4].

**(١٢) إذا كان الجواب مضارعاً مصدَّراً باللام وحرف التسويف:**

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطيكَ ربُّك فَتَرْضى..﴾[5]: في المسألة خلاف مبسوط في مكانه[6].

**(١٣) فيما فيه لام موطئة للقسم:**

ويشيع حذف القسم في هذه المسألة في مواضع كثيرة من التنزيل، ومنه قوله تعالى: ﴿ولَئِنْ أَتَيْتَ الذين أوتوا الكتابَ بِكلِّ آيةٍ ما تبِعُوا قِبْلَتَكَ وما أنت بتابعٍ قِبْلَتَهُم..﴾[7] أي: واللهِ لَئِنْ أتيت الذين أوتوا الكتابَ بكل آيةٍ ما تبعوا قبلتك[8].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٩٢، التبيان في تفسير القرآن: ٦ / ٢٥٤، معاني القرآن للفراء: ٢/٦٣ ـ ٦٤، حاشية الشهاب: ٥/٢٤١، الكشاف: ٢/٣٦٠، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٥٧، تفسير القرطبي: ٩ / ٣٢٠.

(٢) الجـــن / ١٦.

(٣) الواقعة: ٧٥.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة: ١٣٩.

(٥) الضحى: ٥.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ، الصفحة: ١٣٩.

(٧) البقرة: ١٤٥.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة: ٦٣٣. وانظر ما في التنزيل من =

وقد تقترن اللام الموطئة باسمي الشرط (مَنْ) و(ما) وهي مسألة قد تحدَّثْت عنها في مكان آخر[1].

**(١٤) إذا كان الجوابُ مصدَّراً بـ (إنْ) النافية:**

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ منكم إلاَّ وارِدُها كان على ربِّك حَتْماً مَقْضِيًّا﴾[2]: ذكر ابن عطية[3] أنَّ قوله ﴿وإنْ منكم إلاَّ وارِدَها﴾ قسم على أنَّ الواو حرف قسم وَ (إنْ) نافية، وهي مِمَّا يلتقي به القسم، وَردَّ أبو حيان[3] هذا القول لأنَّ القسم لا يحذف إلاَّ إذا كان الجواب باللام أو (إنَّ)، وهو قول النحويين أيضاً، وعليه فلا يحذف مع (إنْ) النافية، ولأنَّ فيه خروجاً على مذهب النحويين في منع حذف المجرور وإبقاء الجار إلاَّ في ضرورة شعر أوْ نادر كلام على أنْ تقوم صفة المحذوف مقامه كقولهم: نعم السيرُ على بئسَ العير أي: نعمُ السيرُ على عيرٍ بئسَ العيرُ، ولست أتفق مع أبي حيان فيما ذهب إليه لأنَّ ابن مالك أجاز أنْ يجر غير (رب) مِنْ حروف الخفض محذوفاً فيصح أنْ يقال: زيدٍ في جوابِ مَنْ قال: بمن مررت؟ وأنْ يقال: بل زيدٍ لمن قال: ما مررت بأحَدٍ، وفي (همع الهوامع)[4] حديث مفصَّل عن هذه المسألة.

---

= مواضع حذف فيها القسم مع لام التوطئة: البقرة: ١٢٠، ١٤٥، ١٥٥، آل عمران: ٨١، النساء: ٧٣، المائدة: ١٢، ٢٨، الأنعام: ٦٣، ٧٧، ، الأعراف: ٢٣، ١٣٤، ١٤٩، ١٨٩، التوبة: ٦٥، ٧٥، يونس: ٢٢، هود: ٧، ٨، ٩، ١٠، يوسف: ١٤، ٣٢، الرعد: ٣٧، النحل: ١٢٦، الإسراء: ٦٢، ٨٦، ٨٨، الكهف: ٣٦، ٤٦، مريم: ٦٦، الأنبياء: ٤٦، المؤمنون: ٣٤، الشعراء: ٢٩، ١١٦، ١٦٧، العنكبوت: ٩، ١٠، ٦١، الروم: ٥١، ٥٨، لقمان: ٢٥، الأحزاب: ٦، فاطر: ٤١، ٤٢، الزمر: ٣٨، ٦٥، فصلت: ٥٠، الزخرف: ٩، ٨٧، الحشر: ١١، المنافقون: ٨، العلق: ١٥.

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط، الصفحة: ٦٣٣.

(٢) مريم: ٧١.

(٣) انظر البحر المحيط: ٢٠٩/٦. .

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٢٣/٤ - ٢٢٤.

ولعلَّ ما يُعزِّز ما ذهب إليه ابن عطية قولُه عليه السلام: «لا يموتُ لمؤمنٍ ثلاثةُ أوْلادٍ فتسمه النار إلاّ تَحِلَّة القَسَم»[1]، وذكر ابن الأثير أنّه قيل إنَّ المراد بالقسم قوله تعالى: ﴿وإنْ منكم إلاَّ وارِدُها﴾، وهو قول أبي عبيد أيضاً، ويظهر من كلام أبي منصور الأزهري أنّه ليس قسماً: «وقال غير أبي عبيد لا قَسَم في قوله عزَّ وجل: ﴿وإنْ منكم إلاَّ وارِدُها﴾، فكيف يكون له تحلَّة، وإنّما التحلةُ للأيْمان قال: ومعنى قوله «إلاَّ تحلة القسم»: إلاَّ التعذير الذي لا يناله مكروه ومثله قول العرب: ضَرَبْتُه تحليلاً ووعظته تعذيراً، أي: لم أُبالِغ في ضربه ووعظِه، وأصْل هذا من تحليل اليمين، وهو أنْ يحلف الرجل ثم يستثني استثناء متصلاً باليمين غير منفصل عنها يقال: آلى فلانٌ أليَّةً لم يتحلَّلْ فيها، أي: لم يستَثْنِ، ثم يجعل ذلك مثلاً للتقليل...»[2].

وذهب السبكي[3] إلى ما ذهب إليه أبو عبيد وابن عطية لأنَّ النبي عليه السلام قد فهم من الآية السابقة القسم كما مر في الحديث، ولأنَّ بعض الصحابة كالحسن وابن مسعود وقتادة ذكروا أنّه قسم حتماً، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿كان على ربِّك حَتْماً مَقْضِيًّا﴾[4].

وذكر الشهاب[5] أنَّ ابن هشام في (شرح بانت سعاد) ذهب إلى أنّه لاقسم في الآية اللهم إلاَّ أنْ يقال إنَّ قوله تعالى: ﴿وإنْ منكم إلاَّ وارِدُها﴾ معطوف على ما أجيب به القسم في قوله تعالى: ﴿فوربِّك لَنَحْشُرَنَّهُم...﴾[6]، وذكر أيضاً أنَّ لك أنْ تقول إنّه لا تقدير فيه والمعنى

(١) انظر النهاية في غريب الحديث والأثر: ١/٤٢٩.
(٢) انظر تهذيب اللغة (حلل).
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٦/٩.
(٤) مريم: ٧١.
(٥) انظر حاشية الشهاب: ٦/١٧٦.
(٦) مريم: ٦٨.

محمول على ما مر في كلام أبي منصور الأزهري، أو تقول إنَّ الجملة معطوفة على جواب القسم أو حال.

وذكر القرطبي أنَّ المراد بالقسم قوله تعالى: ﴿والذارياتِ ذَرْواً﴾[1] إلى قوله تعالى: ﴿إنما توعَدونَ لَصادِقٌ وإنَّ الدينَ لواقِعٌ﴾[2]، وذكر أيضاً أنَّ كونه ﴿وإن منكم إلاَّ وارِدُها﴾ هو الأشهر[3].

ويظهر لي مما مر أنَّ في الآية قسماً مقدَّراً، ويعززه كما مر فهم الرسول عليه السلام وإجماع المفسرين عليه، ولا ضير في أنْ يجاب القسم بـ (إنْ) النافية.

---

(١) الذاريات: ١.

(٢) الذاريات: ٥، ٦.

(٣) تفسير القرطبي: ١١، ١٣٥، وانظر البحر المحيط: ٦/٢٠٩، حاشية الشهاب: ٦/١٧٦.

## حذف جـواب القسم

ذكر النحويون[1] أنَّ جواب القسم يحذف إنْ دلَّ عليه دليل، وقد دوَّنوا في مؤلّفاتهم بعض الشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب.

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ حذف جملة جواب القسم[2] أقل من جملة القسم.

وإليك أهم المواطن التي يحذف فيها جواب القسم:

(١) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بلام كي.

(٢) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بحرف النفي (لن).

(٣) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بالفاء.

(٤) فيما ظاهره أنَّ الجواب مصدَّر بـ (هل).

(٥) فيما ظاهره أنَّه جواب القسم على حذف اللام.

### (١) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بلام كي:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفونَ باللهِ لَكُم لِيُرْضوكُم﴾[3] أي: يَحْلِفونَ

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٦ همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٥٦، البرهان في علوم القرآن: ٣/ ٤.

(٢) انظر: البقرة: ١ ـ ٢، التوبة: ٦٢، طه: ٧٢، الشعراء: ١ ـ ٢، النمل: ١، القصص: ١ ـ ٢، ١٧، الروم: ١ ـ ٢، لقمان: ١ ـ ٢، ص: ١، الزخرف: ٨٨، ق: ١ ـ ٣، القلم: ٢، القيامة: ١ ـ ٢، النازعات: ١، الروح، ١، الفجر، ١ ـ ٢، الشمس: ١ ـ ٩.

(٣) التوبة: ٦٣.

بالله لَيَكُونَنَّ كذا لِيُرْضوكُم[1].

**(٢) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بحرف النفي (لن).**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالُوا لَنْ نؤثِرَكَ على ما جاءنا من البيِّنات والذي فَطَرَنا فاقض ما أنت قاضٍ إنَّما تقضي هذه الحياةَ الدُّنيا﴾[2]. قوله تعالى ﴿والذي فَطَرَنا﴾ في موضع الجر عطفاً على قوله ﴿ما جاءنا﴾ وأجاز بعض النحويين أن يكون في موضع جر على القسم على أنَّ جوابه محذوف لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤثِرَكَ على ما جاءنا من البيِّنات﴾ ويظهر لي من كلام الفرَّاء أنَّ ما عدُّوه دليلاً على الجواب هو الجواب: «ولو أرادوا بقولهم (والذي فَطَرَنا) القسم بها كانت خفضاً، وكان صواباً كأنَّهم قالوا: لن نُؤْثِرَكَ والله»[3] وهو الظاهر عندي، ولعل ما جعل النحويين يفرُّون مما أجازه الفراء أنَّ القسم عندهم لا يجاب في النفي بـ (لَن) إلاَّ في شاذ الشعر كما هو عند أبي البقاء[4] وغيره[5] فالتقدير عندهم يجب أن يكون والذي فطرنا لا نُؤْثِرُكَ.

وأجاز بعض النحويين أَنْ يُتَلَقَّى القسم بـ (لم) لا بـ(لَنْ)، والصحيح عند السيُّوطي[6] العكس لأنَّ (لم) للمضي، والقسم بالمستقبل أجدر.

**(٣) فيما ظاهره أنَّ جواب القسم مصدَّر بالفاء:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ونَجْعَلُ لكما سلطاناً فلا يَصِلونَ إلَيْكُما بآياتنا

---

(١) انظر هذه المسألة مفصلة فيما جاء في هذا البحث من حذف جملة القسم الصفحة: ٦٦٣.

(٢) طه: ٧٢.

(٣) معاني القرآن للفراء: ٢/١٨٧.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٩٧.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٠٥.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٤٤.

أنتما ومَنْ اتَّبعَكما الغالبون﴾[1]: في متعلق ﴿بآياتِنا﴾ خلاف بين النحويين، فيجوزَ عندَهم أنْ يَتعلَّقَ بـ ﴿ونَجْعَلُ﴾ أو بـ (يَصِلونَ) أو بـ (الغالِبون) على مذهب من يجوِّزَ تقدم الجار والمجرور على الموصول (أل)، وهي مسألة لا تصح عند الزمخشري[2]، ويجوز أنْ يكون العامل فيه محذوفاً أي: اذهَبْ بآياتنا، وأنْ يكون بياناً عامله محذوف أي: أعني بآياتِنا. وأجاز الزمخشري أنْ تكون الباء للقسم جوابه (فلا يَصِلون)، وهو مقدَّم عليه وقد ردَّه أبو حيَّان[3] لأنَّ جواب القسم لا تكون فيه الفاء ولا يتقدم عليه، ولست أتفق مع أبي: حيّان في أنَّه لا يتقدم عليه، لأنَّ كونه مقدماً أقل تكلفاً من تقديره محذوفاً.

ويظهر لي أنَّ جَعْلَ الباء متعلقة بـ (الغالِبونَ) على أنَّها للسبب أقل تكلفاً من تقدير عامل أو جواب قسم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ انْتَصَرَ بعدَ ظُلْمِهِ فأُولئك ما عليهم من سبيل﴾[4]: الظاهر في اللام في (لَمَنْ) أنْ تكون لام الابتداء، وذهب ابن عطية[5] إلى أنَّها الموطئة الداخلة على أداة الشرط مثل (لئن)، وعليه فالقسم محذوف، والجواب للسابق منهما، فالجواب قوله (فأولئك ما عليهم من سبيل)، وقيل إنَّ جواب القسم ساد مسدَّ جواب الشرط كما في (حاشية الشهاب)[6]، ويظهر لي أنَّ جعل قوله ﴿فأولئك ما عليهم من سبيل﴾ جواباً للشرط أظهر لوجود الفاء، فيكون جواب القسم محذوفاً حملاً على قول

---

(١) القصص: ٣٥.

(٢) انظر الكشاف: ٣/١٧٦.

(٣) انظر البحر المحيط: ٧/١١٨، وانظر حاشية الشهاب: ٧/٧٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٢١، تفسير القرطبي ١٣/٢٨٧.

(٤) الشورى: ٤١.

(٥) انظر البحر المحيط: ٧/٥٢٣.

(٦) انظر حاشية الشهاب: ٧/٤٢٦.

الفرّاء[1] وابن مالك[1] اللذين جوزا أنْ يكون الجواب للشرط وإنّ تأخّرَ.

**(٤) فيما ظاهره أنَّ الجواب مصدَّرُ بـ (هل) في أحد التأويلات:**

ومنه قوله تعالى: ﴿والفجرِ وليالٍ عشرٍ والشَّفْعِ والوَتْرِ والليل إذا يَسْرِ هل في ذلِكَ قَسَمٌ لذي حجر﴾[2]: الظاهر عند أبي حَيَّان[3] وغيره أنْ يكون جوابُ القسمِ محذوفاً يدل عليه قوله تعالى: ﴿إنَّ إلَيْنا إيابهم ثم إنَّ علينا حسَابَهم﴾[4] في آخر سورة الغاشية، والتقدير: لإيابُهم إلَيْنا وحِسابُهُم علينا، وتقديره عند الزمخشري[5]: لَتُعَذَّبُنَّ، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بعادٍ...﴾[6]. وقيل إنَّ الجواب قوله تعالى: ﴿إنَّ ربَّكَ لبالمرصاد﴾[7] وهو أظهر من الحذف على ما فيه من طول الفصل.

وذهب مقاتل إلى أنَّ الجواب قوله (هل في ذلك قَسَمٌ لذي حجر) على أنَّ (هَلْ) موضوعة في موضع (إنّ)، وهو عند أبي حيان[8] لا يصح لأنَّه يصبح التقدير: إنَّ في ذلك قسماً لذي حجرٍ، وقيل[9] إنَّ هذه الجملة لا يصح أنْ تكون مقسماً عَلَيها، ولأنَّ (هَلْ) لم يرد عن العرب أنها تحل محل (إنَّ). وذكر ابن هشام[10] أنَّ جماعة من النحويين ذكروا أنَّ (هل) تكون

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٥٢/٤.

(٢) الفجر: ١ ـ ٥.

(٣) انظر البحر المحيط: ٨/٤٦٨.

(٤) الغاشية: ٢٥ ـ ٢٦.

(٥) انظر الكشاف: ٤/٢٥٠.

(٦) الفجر: ٦ ـ ١٣.

(٧) الفجر: ١٤.

(٨) انظر البحر المحيط: ٨/٤٦٨.

(٩) انظر: حاشية الشهاب: ٨/٣٥٧، تفسير القرطبي: ٢٠/٤٣، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٢٨٥.

(١٠) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٦٢، وانظر رصف المباني: ٤٠٦، ٤٠٧.

بمنزلة (إنَّ). في إفادة التوكيد والتحقيق.

**(٥) فيما ظاهره أنّه جواب القسم على حذف اللام:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والسماءِ ذاتِ البُروجِ واليومِ الموعودِ وشاهدٍ ومشهودٍ قُتِلَ أصحابُ الأخْدودِ﴾(١) أي لَتُبْعَثُنَّ(٢).

ومنه قوله تعالى: ﴿والنازعاتِ غَرْقاً والناشِطاتِ نَشْطاً... يَوْمَ تَرْجُفُ الراجِفَة...﴾(٣) أيْ لَتُبْعَثُنَّ(٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿ص والقرآنِ ذي الذِّكْرِ بَلِ الذين كَفَرُوا في عِزَّةٍ وشِقاقٍ كم أَهْلَكْنا مِنْ قَبْلِهم مِنْ قرنٍ فنادَوْا ولاتَ حينَ مناص...﴾(٥) أي: لقد جاءكُم الحقُّ أو: لَتُبْعَثُنَّ(٦).

---

(١) البروج: ١-٤.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف لام القسم الصفحة: ٧٦٣.
(٣) النازعات: ١ - ٧.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف لام القسم الصفحة: ٧٦٣.
(٥) ص: ١ - ٣.
(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف لام القسم الصفحة: ٧٦٣.

# (٤) حذف جملة أو أكثر

## حـذف مقـول القــول

لقد جاء في التنزيل بعض المواضع يمكن حملها على حذف مقول القول، ولعل أهَمَّ هذه المواضع ما يلي:

(١) إذا دَلَّ عليه مقول قول آخر أو غيره.

(٢) إذا ناب عنه حرف الجواب (نَعَمْ) أَوْ (بَلى) أَوْ (كَلَّا).

**(١) إذا دلَّ عليه مقول قول آخر أو غيره:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بها إبراهيمُ بنيهِ ويعقوبُ يا بنيَّ إنَّ الله اصـطفى لَكُمُ الدينَ فـلا تَموتُنَّ إلَّا وأَنتُمْ مُسْلِمـونَ﴾[1]: في قولـه ﴿يا بنيَّ. . .﴾ وجهان:

أ ــ أَنْ يكون مِنْ مقول (إبراهيم) على أَنْ يكون (ويعقوبُ) معطوفاً على (إبراهيم).

ب ــ أَنْ يكون من مقول (يعقوب) إذا كانَ مرفوعـاً على الابتداء، أَيْ ويعقوبُ قال يـا بني فيكون مقـول (إبراهيم) محـذوفاً أَيْ: ووصَّى إبراهيم بنيه فقال يا بني، ويدل عليه المقول الظاهر، ويكون قوله (يا

---

(١) البقرة: ١٣٢.

بني) في كلا التقديرين معمولاً لقول محذوف على مذهب البصريين، ويفعل الوصية على مذهب الكوفيين لأنّه في معنى القول، وهو الظاهر[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّهم كانوا إذا قيلَ لهم لا إلهَ إلاَّ اللهُ يستكبرون﴾[2] أي: إذا قيل لهم قولوا لا إله إلا الله[3].

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذّة: ﴿قال كَذلكَ قال ربُّكَ وهو عليَّ هَيِّن..﴾[4] بالواو على أنَّ مقول القول الثاني محذوف، فيكون قوله ﴿هو علي هيِّن﴾ معطوفاً على المقول المقدَّر، أيْ: قال ربُّك هو كذلك، وهو عليَّ هَيِّنٌ[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة ويُنْفِقوا مِمَّا رَزَقْناهم...﴾[6] أي: قُلْ لهم أقيموا يقيموا[7].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلمَّا جاءَهُمُ الحقُّ مِنْ عندِنا قالوا إنَّ هذا لَسِحرٌ مبينٌ قال موسى أتقولون لِلْحَقِّ لما جاءكم أَسِحْرٌ هذا ولا يُفْلِحُ الساحِرونَ﴾[8]: معمول القول محذوف يدل عليه قوله ﴿إنَّ هذا لَسِحْرٌ

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ٥٢٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/١١٨، البحر المحيط: ١/٣٩٩، تفسير القرطبي: ٢/١٣٥.
(٢) الصافات: ٣٥.
(٣) انظر: تفسير القرطبي: ١٥/٧٥.
(٤) مريم: ٩.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٦/١٧٥، حاشية الشهاب: ٦/١٤٨.
(٦) ابراهيم: ٣١.
(٧) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧. وانظر شواهد أخرى: الإسراء: ٥٣، النور: ٣٠، ٣١، الجاثية: ١٤.
(٨) يونس: ٧٦ ـ ٧٧.

مبينٌ﴾، والتقدير: أتقولون للحق هذا سحر، وقد جوّز أبو حيان[1] حذفه للدلالة عليه. وذكر قوم أنَّ المعمول قوله ﴿ أسِحْرٌ هذا﴾، وقد حمل هؤلاء الاستفهام على التعظيم كقول من يقول للفرس وهو يجري: أفَرَسٌ هذا، أوْ على الجهل به، وهو أقل تكلُّفاً من تقدير معمول للقول.

**(٢) إذا ناب عنه حرف الجواب (نعم) أوْ (بلى) أو (كلاَّ):**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ نعم وإنَّكُم لَمِنَ المُقَرَّبينَ﴾[2] أي: نعم إنَّ لكم لأجراً وإنَّكم لَمِنَ المقرَّبين، لعطف (إنَّ) الثانية على (إنَّ) الأُولى وما في حَيِّزها والتي نابت عنها (نَعَمْ)[3]، وهو حذف مطرد عند ابن هشام[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُم ما وَعَد ربُّكم حقًّا قالوا نَعمْ..﴾[5] أي: نعم هذا حق.

ومنه قوله تعالى: ﴿قالَ ألَيْسَ هذا بالحَقِّ قالوا بلى وربِّنا...﴾[6] أي: بلى وربِّنا إن هذا حَقٌّ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال كلاَّ فاذهبا بآياتِنا إنَّا معَكم مُسْتَمِعونَ﴾[7].

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١٨١/٥، وانظر: الكشاف: ٢٤٧/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٦٨٢/٢، التبيان في تفسير القرآن ٤١٤/٥، حاشية الشهاب: ٥١/٥.

(٢) الأعراف: ١١٤.

(٣) انظر البحر المحيط: ٣٦١/٤، حاشية الشهاب: ٢٠٤/٤. الكشاف: ١٠٢/٢.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٨٥١.

(٥) الأعراف: ٤٤.

(٦) الأنعام: ٣٠، وانظر شواهد أخرى: الزمر: ٧١، غافر: ٥٠، الأحقاف: ٣٤، الحديد: ١٤، التغابن: ٧.

(٧) الشعراء: ١٥.

أي: كلاَّ لن يقتلوكَ[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالَ كلاَّ إنَّ معيَ ربِّي سَيَهدينِ﴾[2] أيْ: قال كلاَّ لَنْ يُدْرِكَكُمْ فإنَّ اللهَ وعَدكم بالخلاصِ منهم[3].

---

(١) انظر تفسير القرطبي: ٩٢/١٣.
(٢) الشعراء: ٦٢، وانظر شاهداً آخر: سبأ: ٢٧.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ١٥/٧.

# حذف جملة وأكثر في غير مقول القول

ذكر الفراء أنَّ هذا الحذف يكثر في القرآن الكريم[1]، ولعلَّ ما يعزِّزُ هذا القول ما في التنزيل من هذه المسألة، وإليك ما فيه: البقرة: ٣٣، ٣٧، ٥٧، ٦٠، ٦١، ٧١، ٧٣، ٨٥، ٢٤٩، ٢٥٣، آل عمران: ٥٢، ٧٦، النساء: ٤٣، ١٥٣، المائدة: ٢٧، ٣١، ٤٩، ٥١، الأنعام: ٨، ٣٣، الأعراف: ١١٣، ١١٦، ١٣٥، التوبة: ٨، ٧٠، هود: ٧، يوسف: ١٥، ١٦، ١٩، ٢٥، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٤، ٥٩، ٦٦، ٨١، ٨٢، ٩٧، ٩٩، إبراهيم: ٤، النحل: ٤، الإسراء: ٦١، الكهف: ١٧، ٢١، ٦٦، ٧٠، ٩٢، ١٢٢، الأنبياء: ٥٨، ٥٩، ٦١، النور: ٣٩، الفرقان: ٣٦، الشعراء: ١٦، ٤٢، ٦٥، ١٥٥، النمل: ١٠، ٢٨، ٣٢، ٣٦، ٣٨، القصص: ١٢، ٢٥، سبأ: ٢٧، يس: ٧٧، ٨١، الصَّافَّات: ٥٤، ٩٥، ٩٣ـ ٩٤، ص: ٤٢، ٤٤، غافر: ١٢، فصلت: ٢٠، الزمر: ٢٠، الأحقاف: ١٢، الذاريات: ٢٧، النجم: ٢١، القمر: ٢٩، الجن: ٢٢، النازعات: ٢٠.

ولعل هذا الحذف يدور في فلك المعنى وليس حذفاً صناعيًّا، وأحياناً يكون هذا الحذف جملاً كثيرة لوضوح المعنى.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء: ١٧٩/٢، وانظر في هذه المسألة، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٥١.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واتل عليهم نبأ ابْنَيْ آدم بالحقِّ إذْ قربًا قُرْباناً فَتُقُبِّلَ من أَحَدِهما ولم يُتَقَبَّلْ من الآخرِ قالَ لأَقْتُلَنَّكَ قالَ إنَّما يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ المُتَّقِينَ﴾[1]: ذكر ابن عطية[2] أنَّ قبل قوله تعالى: ﴿قال إنَّما يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ المُتَّقِينَ﴾ كلاماً محذوفاً تقديره: لِمَ تَقْتُلُني وأنا لم أَجْنِ شيئاً ولا ذَنْبَ لي في تَقَبُّلِ اللهِ قُرْباني دون قربانِكَ، وذكر غيره أنَّ في الكلام حذفاً آخر طويلاً.

وذكر السمين الحلبي[3] أنَّه لا ضرورة إلى تقدير ذلك كلِّه لأنَّ المعاني مفهومة، وأنَّ الإقلالَ من الحذف أَوْلى، والتقدير عنده، لأقتلنك عمداً، أي: لأقتلنك عمداً على تقبل قربانك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتْ ما جزاءُ مَنْ أرادَ بأَهْلِكَ سوءًا إلاَّ أنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذابٌ أليمٌ﴾[4] أي: فَرَابَهُ أَمْرُهما وقال: ما لَكُما، فلمَّا سأل وخافت لومَهُ أو سَبْقَ يوسفَ بالقول بادرت أنْ جاءت بحيلةٍ جمعت فيها بين تبرئة نفسِها وغضبِها على يوسف وتخويفه طمعاً في مواقَعَتِها[5].

ولقد رأيتُ أنَّ هذا الحذف يشيع في التنزيل في مواضِعَ، ولعلَّ أهمَّها ما يلي:

(١) في تنفيذ الأمر:

(٢) في الإبهام واللبس وغموض المعنى.

(٣) إذا كان المعنى مفهوماً.

---

(١) المائدة: ٢٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ٤٩١/٣.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: ١٩٤٠، تفسير القرطبي: ١٣٥/٦.

(٤) يوسف: ٢٥.

(٥) انظر البحر المحيط: ٢٩٧/٥.

(٤) في توضيح عودة الضمير.

(٥) إذا كان مما تُجابُ به (بَلى).

(٦) إذا نابَ عنه حرف الجواب.

(٧) في الاستئناف البياني.

(١) في تنفيذ الأمـــر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال ألْقوا فلمَّا ألْقَوْا سَحَروا أعْيُنَ الناس. واستَرْهَبوهُم وجاءوا بسحرٍ عظيم﴾[١] اي: فألْقوا فلمّا ألْقَوْا سحروا اعين الناس[٢].

ومن ذلك قوله تعالى ﴿فأْتِياهُ فقولا إنّا رسولا ربِّك فأرْسِلْ معَنا بني إسرائيلَ...﴾[٣] أي: فأتَياهُ فقالا له ذلك[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فإذا حِبالُهُم وَعِصِيُّهم يُخَيَّلُ إليهِ مِنْ سِحْرِهم أنّها تَسْعى﴾[٥] أي: فألْقَوْا.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنا اذهبا إلى القوم الذين كذّبوا بآياتنا فدمرناهم تدْميراً﴾[٦] أي: فَذَهبا وأدّيا الرسالَةِ فَكَذَّبوهما فَدمَّرناهُم تدميرا[٧].

---

(١) الأعراف: ١١٦.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٦٢/٤.
(٣) طه: ٤٧.
(٤) انظر تفسير القرطبي: ٢٠٣/١١.
(٥) طه: ٦٦.
(٦) الفرقان: ٣٦.
(٧) انظر: حاشية الشهاب: ٤٢٤/٦، البحر المحيط: ٤٩٨/٦. وانظر شاهدين آخرين: الشعراء: ١٦، النمل: ١٠.

(٢) في الإبهام واللبس وغموض المعنى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهودَ والنصارى أَوْلياءَ بَعْضُهُم أولياءُ بعضٍ...﴾[١]: إنَّ اليهودَ ليسوا أَوْلياءَ النصارى ولا النصارى أولياءُ اليهودِ وظاهر النص يوحي بذلك لأنَّ الضمير في قوله ﴿بعضُهُم أَوْلياءُ بَعْضٍ﴾ يؤكِّدُ ما مَرَّ،ولذلك قدَّر النحويون ما يُزيلُ الإبهام واللبس أي:بعضُ اليهودِ أَوْلياءُ بعض وبعض النصارى أَوْلياءُ بعض.

وذكر السمين[٢] الحلبي أنَّ الضمير يعود إلى الفريقين على سبيل الإجمال.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كفروا لَوْ أنَّ لهم ما في الأرضِ جميعاً ومِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفتدوا به مِنْ عذابِ يوم القيامةِ ما تُقُبِّلَ مِنْهُم وَلَهُمْ عذابٌ أليم﴾[٣]: ذكر أبو حيَّان[٤] أنَّ في الكلام حذفاً ليصحَّ به المعنى والتقدير: وَبَذَلوه وافْتَدَوْا بِهِ، لأَنّه لا يترتب انتفاء التَقَبُّلِ على كَيْنونَةِ ما في الأرض ومِثْلِه مَعَه إنَّما يترتب على بذله والافتداء به.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وظَلَّلْنا عَلَيْكُمُ الغمامَ وأَنْزَلْنا عليكُمُ المَنَّ والسَّلْوى كُلُوا مِنْ طَيِّباتِ ما رزقناكم وما ظَلَمونا ولكن كانوا أَنْفُسَهُم يَظْلِمون﴾[٥]، ذهب السمين الحلبي[٦] وغيره إلى أنَّه لا بدَّ من تقدير ما يُوضِّحُ المعنى أي، فَعَصَوْا ولم يقابلوا النعم بالشكر، وهو تقدير ابن

---

(١) المائدة: ٥١.
(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٢٠٠، وانظر البحر المحيط: ٣/٥٠٧. التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٤٣.
(٣) المائدة: ٣٦.
(٤) انظر البحر المحيط: ٣/٢٧٤.
(٥) البقرة: ٥٧.
(٦) انظر الدر المصون ورقة: ٣٠٥.

عطية[1] أو: فَظَلَمونا بأنْ كفروا هذه النعمة، وهو تقدير الزمخشري[2].

وذكر أبو حيان[3] أنّه لا ضرورة إلى تقدير ما مرّ لأنّ هذا المقدَّرَ مفهوم من الآيات التي قبلها[4]، وهو الظاهر في هذه المسألة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم مَرْضى أوْ على سَفَرٍ أوْ جاء أحدٌ منكُمْ مِنَ الغائِطِ...﴾[5]: ذكر القرطبي أنْ في الكلام حذفاً يوضِّحُ المعنى: وإنْ كنتم مرضى مرضاً لا تقدرون فيه على مسّ الماء[6].

**(٣) إذا كان المعنى مفهوماً:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وجاءوا أباهم عشاءً يبكونَ﴾[7] أي: إنّهم أجمعوا على أنْ يجعلوه في غيابة الجب، ففعلوا ذلك وجاءوا أباهم عشاء يبكون[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿وادَّكَرَ بعدَ أُمَّةٍ أنا أُنَبِّئُكُم بتاويلِهِ فَأَرْسِلونِ يوسفُ أيُّها الصِّدِّيقُ...﴾[9] أي: فأرْسَلوه إلى يوسُفَ فأتاهُ فقال: يوسُفُ أيُّها الصِّدِّيقُ[10].

ومنه قوله تعالى: فَلمَّا أحسَّ عيسى منهُمُ الكُفْرَ قالَ مَنْ أنْصاري إلى

---

(١) انظر تفسير ابن عطية: ١/٢٨٣.
(٢) انظر الكشاف: ١/٢٨٣.
(٣) انظر البحر المحيط: ١/٢١٥.
(٤) انظر الآيات: ٥٤ - ٥٧.
(٥) النساء: ٤٣.
(٦) انظر تفسير القرطبي: ٥/٢٢٠.
(٧) يوسف: ١٦.
(٨) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٦/١١٠.
(٩) يوسف: ٤٥ - ٤٦.
(١٠) انظر البحر المحيط: ٥/٣١٥.

الله...﴾[1] أي: فجاء عيسى إليهم، وقال لهم إنَّه يبريءُ الأكمه والأبرص ويُحْيي الموتَى وغيرَ ذلك، وأتى بهذه الخوارق، فكفروا به وتآمروا على قتله، فلمَّا أحسَّ منهم الكفرَ قال ذلك[2].

**(٤) في توضيح عودة الضمير:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالُهم كسرابٍ بقيعَةٍ يَحْسَبُه الظمآنُ ماءً حتى إذا جاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شيئاً وَوَجَدَ الله عنده..﴾[3]: ذكر ابن عطية[4] أنَّ الضمير في (جاءه) يعود على السَّراب؛ وعليه ففي الكلام حذف يدل عليه الظاهر أي: وكذلك الكافِرُ يومَ القيامة يظن عمله نافِعاً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً، وأجازَ أيضاً أنْ يعود على العمل، فلا حذف في الكلام.

والظاهر عند أبي حيَّان[5] عود الضمائر بعد (الظمآن) على (سراب) على أنَّ أعمالهم مشبَّهةٌ في عدم انتفاعهم بها بسرابٍ موصوف بصفاتٍ محَدَّدَة، وهو الظاهر في هذه المسألة.

والقول نفسه مع الزمخشري[6] لكنه جعل الظمآن هو الكافر من باب تشبيه الشيء بنفسه.

ومنه قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا لا تتَّخِذوا اليهودَ والنصارى أولياء

---

(١) آل عمران: ٥٢.
(٢) انظر البحر المحيط: ٢/٤٦٥.
(٣) النور: ٣٩.
(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٤٦١.
(٥) انظر البحر المحيط: ٦/٤٦١.
(٦) انظر الكشاف: ٣/٦٩، وانظر: حاشية الشهاب: ٦/٣٨٨.

بعضُهم أولياءُ بعضٍ. . ﴾[1]: وقد سبق الحديث في هذه الآية الكريمة[2].

**(٥) إذا كان مما تُجابُ به (بلى):**

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ تقولَ لو أنَّ الله هداني لَكُنْتُ من المتَّقين أَوْ تقولَ حينَ ترى العذابَ لو أنَّ لي كَرَّةً فأكون من المحسنين بلى قد جاءَتْك آياتي. . . ﴾[3] تختص (بلى) بالنفي المجرَّد وتفيد إبطاله، ويجوز أنْ يكون النفي مقروناً بالاستفهام حقيقياً كان أَوْ توبيخياً أو تقريريًّا كما في (المغني)[4]، وهي في الآية الكريمة مجاب بها النفي الذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿لَوْ أنَّ اللهَ هداني لكنتُ مِنَ المتَّقينَ﴾، فكأن التقدير: هداني الله وهو اختيار أبي حيان، وهو الظاهر.

وذكر ابن عطية أنَّها جوابٌ لنفي مقدَّر أي: فإنِّي لم يتبين لي الأمر في الدنيا، فقيل له: بلى قَدْ جاءَتْك آياتي[5].

**(٦) إذا ناب عنه حرف الجواب:**

ومن ذلك قوله تعالى:﴿إنَّه ظَنَّ أَنْ لنْ يحورَ بلى إنَّ رَبَّهُ كانَ بِهِ بصيراً﴾[6] أي: بلى ليحورَنَّ أو: بلى يحورُ إلينا[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ يحسبُون أنَّا لا نَسْمَعُ سرَّهم ونجواهُم بلى

---

(١) المائدة: ٥١.
(٢) انظر الصفحة: ٥٠٩.
(٣) الزمر: ٥٦ ـ ٥٩.
(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٥٣ ـ ١٥٤، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٧٢/٤، رصف المباني: ١٥٧.
(٥) انظر البحر المحيط: ٤٣٦/٧.
(٦) الانشقاق: ١٤ ـ ١٥.
(٧) انظر الكشاف: ٢٣٥/٤، معاني القرآن للفراء: ٢٥١/٣، تفسير القرطبي ١٩ / ٢٧٤.

وَرُسُلُنا لَدَيْهِم يكتُبُونَ﴾[1]: بلى نَسْمَعُها ونطّلع عليها[2].

**(٧) في الاستئناف البيانيّ:**

وهو الذي يجعله البيانيُّون جواباً لسؤالٍ مقدَّر، وفي التنزيل منه مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقيل لهم تعالَوْا قاتلوا في سبيلِ اللهِ أو ادفعوا قالوا لو نَعْلَمُ قتالاً لاتَّبعناكم...﴾[3]: قوله ﴿قالوا﴾ مستأنف بيانيًا جواباً لسؤال مقدَّر أي: فما قالوا لمَّا قيل لهم ذلك، فقيل: قالوا لو نعلمُ[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ذلك الفَضْلُ مِنَ اللهِ وكفى باللهِ عليماً﴾[5]: ذكر أبو حيان[6] أنَّ هذا القول جوابُ لسؤال مقدَّر أي: ما الموجب لاستوائهم مع النبيين في الآخرة مع أنَّ الفرق بينهم في الدنيا بيِّن؟ فقيل: ذلك الفضل من الله.

ومن ذلك قوله: ﴿ولا يحزنْكَ قولُهم إنَّ العِزَّةَ لله جميعاً هو السميعُ العليم﴾[7] أي: لِمَ لا يَحْزُنُه، فقيل: إنَّ العزةَ لله[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿ويا قومِ اعملوا على مكانتِكُم إنِّي عامِلٌ سَوْفَ تعلمونَ...﴾[9]: قوله ﴿سَوْفَ تعلمون﴾ جواب لسؤال مقدَّر، ولذلك

---

(١) الزخرف: ٨٠.

(٢) انظر الكشاف: ٤٩٧/٣، تفسير القرطبي: ١٦ /١١٩، التبيان في تفسير القرآن ٢١٦/٩.

(٣) آل عمران: ١٦٧.

(٤) انظر: الدر المصون ورقة ١٤٨٣، البحر المحيط: ١٠٩/٣، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٥٠٠.

(٥) النساء: ٧٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٢٨٩/٣.

(٧) يونس: ٦٥.

(٨) انظر حاشية الشهاب: ٤٦/٥، البحر المحيط: ١٧٦/٥.

(٩) هود: ٩٣.

حذفت الفاء لأنَّ السؤال المقدَّر يدل على ما دلت عليه الفاء.

وذكر الشهاب[1] أنَّ تقدير السؤال ليس تقديراً حقيقيًا بل أمراً اعتبارياً مع ما فيه من الإيجاز.

والاستئناف البياني يختلف عن الاستئناف النحوي لأنَّه يكون جواباً لسؤال مقدَّر كما مرَّ كقوله تعالى: ﴿وسَخَّرْنا مع داود الجبالَ يُسبِّحنَ...﴾[2]، قوله ﴿يُسَبِّحْنَ...﴾ يجوز أنْ يكون في موضع الحال من الجبال ويجوزَ أنْ يكونَ مستأنفاً في جواب سؤالٍ مقدر أي: كَيْف سَخَّرَهُنَّ[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿اللهُ الذي رفع السمواتِ بغيرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها...﴾[4] قوله: ﴿تَرَوْنَهَا﴾ في موضع النعت لقوله ﴿عَمَدٍ﴾ إنْ كان الضمير عائداً عليه، ويجوزَ أنْ يكونَ في موضع الحال من (السمواتِ) إنْ كان الضمير عائداً عليها. وأجاز أبو حيَّان[5] وغيره أنْ يكون كلاماً مستأنفاً جواباً لسؤال

---

(١) انظر: حاشية الشهاب: ١٣١/٥، البحر المحيط: ٢٥٧/٥. انظر شواهد أخرى: البقرة: ٩، ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٥، ١٣١، ٢٤٨، ٢٨٢، آل عمران: ١٦٧، النساء: ٥١، ٦٧، ٧٠، ٩٥، ٩٨، المائدة: ٥٢، ٧٠، ٨٤، الأنعام: ٦، التوبة: ٩٢، يونس: ٢٢، ٧٠، هود: ٣٨، يونس: ٤، ٥٥، الرعد: ٢، ٨، ابراهيم: ٣٤، الفجر: ٣٠، ٣١، النحل: ١١، ٦٦، طه، ١١٦، الأنبياء: ٢١، ٧٩، النور: ٥٥، الفرقان: ٤١، الشعراء: ٤٧، القصص: ٢٦، العنكبوت: ٢٨، لقمان: ١٠، الأحزاب: ٣٣، فاطر: ٣ ص: ٥١، ٧٤، الزمر: ٦١، الشورى: ٧، الأحقاف: ١٨، الفتح: ٢٧، الحشر: ٢، الممتحنة: ١، الصف: ١١، الملك: ١٢.

(٢) الأنبياء: ٧٩.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٢٣/٢، البحر المحيط: ٣٣١/٦، الكشاف: ٥٨٠/٢.

(٤) الرعد: ٢.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣٥٩/٥، وانظر حاشية الشهاب: ٢١٧/٥، مشكل إعراب القرآن: ٤٤٠/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧/٢. التبيان في إعراب القرآن: ٧٥٠/٢، وانظر في الجمل المستأنفة: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٠٠.

مقدَّر أي: ما الدليل عليه؟ ويجوز أنْ يكون مستأنفاً نحويًا من غير تقدير سؤال.

والاستئناف النحوي يكون أحياناً في الأفعال المضارعة المسبوقة بناسق بعد مضارع مجزوم أو منصوب أوْ بعد ما هو في محل جزم، وقد ناقشت هذه المسألة في مكانها[1].

ولقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ حذف الجملة أو أكثر منها ثلاثة أنواع:

(١) حذف يكون قبل الكلام الظاهر.

(٢) حذف يكون بعد الكلام الظاهر.

(٣) حذف يكون بين كلامين ظاهرين.

**(١) حذف يكون قبل الكلام:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقالوا لولا أُنْزِلَ عليهَ مَلَكٌ ولَوْ أَنْزَلْنا مَلَكاً لَقُضِيَ الأمر ثُمَّ لا يُنْظَرونَ﴾[2]: يجوزَ أنْ يكونَ قوله ﴿وقالوا﴾ معطوفاً على جواب (لَوْ) في قوله تعالى: ﴿ولو نَزَّلْنا عليك كتاباً في قرطاسٍ فلمسوه بأيديهم لقالَ الذين كفروا إنّ هذا إلاَّ سِحْرٌ مبين﴾[3]،ويجوز أنْ يكون في الكلام حذف تقديره: ولو أجبْناهم إلى ما سألوا لم يُؤْمنوا وقالوا لولا أُنزِل عليه مَلكٌ[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وترى الشَّمْسَ إذا طَلَعَتْ تزاوَرُ عَنْ

(١) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة: ١٣٩.
(٢) الأنعام: ٨.
(٣) الأنعام: ٧.
(٤) انظر البحر المحيط: ٤/٨٧.

كَهْفِهِم . . .﴾[1]: قبل هذه الآية جمل محذوفة دل عليها ما تقدّمها من كلام، والتقدير: فأوَوا إلى الكهف فَأَلْقى الله عليهِمْ النومَ واستجاب دعاءَهم وأرفقهم في الكهف بأشياء[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرةُ سُجَّداً قالوا آمَنَّا بربِّ موسى وهارون﴾[3]: قبل هذه الآية جمل محذوفة أي: فزالَ إيجاسُ موسى وخيفته وألقى ما في يمينه، وتلقَّفَتْ حبالَهُم وعِصيَّهم، ثم انقلبت عصا وفقدوا الحبال والعصي، وعلموا أنَّ ذلك معجز ليس في طاقة البشر فقال: فأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّداً.

**(٢) حذف يكون بعد الكلام الظاهر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أَرْسَلْنا مِنْ رسولٍ إلاَّ بلسانِ قومِهِ لِيُبَيِّنَ لهم فَيُضِلُّ اللهُ مَنْ يشاءُ ويهدي مَنْ يشاءُ . . .﴾[5] أي: وما أرسلنا مِنْ رسولٍ قبلك إلاَّ بلسان قومه وأنت أرسلناك للناس كافَّةً بلسانِ قومِك وقومُك يترجمون لغيرهم بألسنتهم[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وناديْناهُ من جانبِ الطورِ الأيْمَنِ وقرَّبْناهُ نَجِيًّا﴾[7] أي: وناديناه حين أقبل مِن مديَنَ ورأى النارَ من الشجرةِ وهو يريد مَنْ يهديه إلى طريق مصر من جانب الطور الأيمن[8].

---

(١) الكهف: ١٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ٦/١٠٧.

(٣) طه: ٧٠.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٢٦١، وانظر شواهد أخرى: الأنعام: ٣٣، الكهف: ٢١، ٦٦، ٩٨، مريم: ٧، طه: ٩٢، الأنبياء: ٥٨، ٥٩، القصص: ٢٥.

(٥) ابراهيم: ٤.

(٦) انظر البحر المحيط: ٥/٤٠٥.

(٧) مريم: ٥٢.

(٨) انظر البحر المحيط: ٦/١٩٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿وقتلتَ نفساً فنجّيْناكَ مِنَ الغَمِّ وفتنّاك فتوناً فَلَبِثْتَ سنينَ في أهلِ مدينَ ثم جئتَ على قَدَرٍ يا موسى﴾[1]: أي: وفتنّاك فتوناً فخرجْت خائِفاً إلى أَهْلِ مدينَ فلبِثْتَ سنينَ[2].

**(٣) حذف يكون بين كلامين ظاهرين:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أرْسِلْهُ معنا غداً يَرْتَعْ ويَلْعَبْ... فلمَّا ذهبوا به وأجمعوا أنْ يجعلوه في غيابةِ الجبِّ...﴾[3]: بين قوله ﴿فلمَّا ذهبوا به...﴾ وما قبله محذوف والتقدير: فأجابهم إلى ما سألوه وأرسل معهم يوسف فقال ﴿فلمَّا ذَهَبُوا به﴾[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الإنسانَ مِنْ نُطْفَةٍ فإذا هو خصيمٌ مبينٌ﴾[5].

ذكر أبو حيَّان[6] أنَّ بين قوله ﴿مِنْ نُطْفَةٍ﴾ وقوله ﴿فإذا هو خصيمٌ مبين﴾ أطواراً محذوفة تقع المفاجأة بعدها.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قلنا للملائِكَة اسجدوا لآدَمَ فَسَجَدوا إلاَّ إبليس قالَ أأسْجُدُ لِمَنْ خلَقْتَ طيناً﴾[7] ذكر أبو حيان[8] أنَّ بين قوله ﴿أأسْجُدُ﴾ وما قبله كلاماً محذوفاً أي: قالَ لِمَ لَمْ تسجُدْ.

---

(١) طه: ٤٠.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٦/٢٤٣.

(٣) يوسف: ١٢ ـ ١٥.

(٤) انظر البحر المحيط: ٥/٢٨٧.

(٥) النحل: ٤، وانظر يس: ٧٧.

(٦) انظر البحر المحيط: ٥/٤٧٤، وانظر حاشية الشهاب: ٥/٣١١.

(٧) الإسراء: ٦١.

(٨) انظر البحر المحيط: ٦/٥٧. وانظر شاهداً آخر: الصافات: ٩٣ ـ ٩٤.

## الفصل الثالث

# حذفُ الحرف

وهو حذف يشيع في التنزيل في مواضع كثيرة، ولقد رأيت أن أوزّع مسائله على ما يلي:

(١) حذف الجـار.

(٢) حـذف الحـروف النـاصـبة، وهي: الحـروف النـاسخـة، (أنْ) المصدرية. (حذفها وإضمارها).

(٣) حذف اللّامات: وهي: اللام الموطئة للقسم، لام جواب القسم، اللام في جواب (لو)، اللام الفارقة، لام الأمر.

(٤) حذف الحروف الرابطة: وهي: واو الحال، فاء الجزاء.

(٥) حذف حروف العطف.

(٦) حذف حروف النفي.

(٧) حذف الحروف في غير ما مر: وهي: همزة الاستفهام، قد، أل، حروف النداء، النون، التنوين، نون التوكيـد، أداة الاستثناء، الحـروف المصدرية.

# حــذف الجــار

يكاد النحويون[1] يُجْمِعونَ على أنَّ حذفه مطّرِد مع (أنْ) وَ (أَنَّ) وما جاء من غير ذلك محمول عند ابن هشام[2] على التوسع. وذكر ابن هشام[3] أنَّ النحويين أهملوا حذفه مع (كي) في مثل قولنا: جئت كي تُكْرِمَني. وذكر الزركشي[4] أنَّ حذفه في التنزيل كثير.

وقيد ابن مالك[5] حذفه بأمن اللبس، ولذلك منع حذفه في مثل قولنا: رغبت في أنْ تفعل وعَنْ أنْ تَفْعَلَ لأنَّ المعنى يلبس بعد حذفه، ولا حجة لما ذهب إليه لأنَّ قوله تعالى: ﴿وترغبون أنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾[6] يرده، وهو محمول عند الزركشي[5] على أنَّ النساء يشتملن على وَضْعين، وصف الرغبة فيهنَّ وعنهن، فحـــذف للتعميم.

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ حذف الجار يكثر في التنزيل

---

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١٠٦/١، ١١٠، ١٢٢، البرهان في علوم القرآن: ١١٣/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢٢/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ٥٠/٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٨١، ٨٣٨، الدر المصون ورقة ٧٤٦، البحر المحيط: ١٢٤/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٦٩/١.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقق مازن المبارك وزميله): ٨٣٨.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٨١.

(٤) انظر البرهان في علوم القرآن: ٢١٥/٣.

(٥) انظر البرهان في علوم القرآن: : ١١٣/٣.

(٦) النساء: ١٢٧.

مع (أنْ) أَوْ (أَنَّ) أو غيرهما، وإليك ما في سورة البقرة[1] شاهداً على ذلك. ولعل أهم المواطن التي حذف فيها في التنزيل ما يلي:

(١) مع (أَنْ) و(أَنَّ) وَ(لَوْ).

(٢) فيما هو منصوب على نزع الخافض.

(٣) فيما ظاهره أنَّه من باب عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور.

(٤) فيما فيه أنَّ الفعل معلَّق عن العمل.

(٥) فيما ظاهره النصب على الظرف.

(٦) فيما أُقيم فيه الضمير مقام الفاعل بعد حذف الجار.

(٧) إذا كان كافَ التشبيه.

(٨) اقتضاء الأصل النحوي.

(٩) في خبر (ما) الحجازية.

(١٠) إذا كان حرف قسم.

(١١) فيما ظاهره الجر بـ (حتَّى).

(١٢) في التمييز الذي يجوز فيه إظهار (من).

(١٣) فيما ظاهره الجر بعد حذف الجار.

---

(١) البقرة الآيات: ٧، ٩، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٩، ٥٧، ٥٩، ٦٧، ٦٨، ٨٣، ٨٤، ٨٨، ٩٠، ١٠٤، ١١١، ١١٤، ١٣٠، ١٣٥، ١٤٨، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٨، ١٨٤، ١٩٧، ٢٠٤. ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٨٢، ٢٨٣.

(١) مع (أنْ) و(أنَّ) و(لَوْ):

وحذفه كما مر مع (أنْ) وَ(أنَّ) مطرد منقاس كثير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بئسما اشتروا به أنْفُسَهُم أنْ يكفروا بما أنزل اللهُ بغياً أنْ يُنَزِّلَ اللهُ من فَضْلِه على مَن يَشاءُ من عبادِه...﴾[١]: في موضع (أنْ) وما في حيزها ثلاثة أوجه:

أ ـ أن يكون مفعولاً له على حذف لام العلة أي: لأنْ يُنَزِّلَ.

ب ـ أن يكون مفعولاً له من غير حذف[٢]، وهو الظاهر.

جـ ـ أن يكون في موضع جر على البدل من (ما) في (بما أَنْزَلَ الله)[٣].

ومنه قوله تعالى: ﴿الركتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُه ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حكيمٍ خبيرٍ ألَّا تعبُدوا إلَّا اللهَ...﴾[٤]: يجوز في (أَنْ) أنْ تكون تفسيرية لأن في قوله ﴿فُصِّلَتْ﴾ معنى القول، وهو أظهر الأقوال لأنَّه لا تكلُّفَ فيه، ويجوز أنْ تكون مصدرية على حذف لام العلة أي. لئلَّا تعبدوا أو على حذف الباء، أي: بِأَنْ لا تعبدوا.

وأجاز قوم أن تكون مخففة من الثقيلة على أنَّ اسمها محذوف، وجملة النهي بعدها في موضع الخبر، وهو تكلُّف لا محوج إليه، ويجوز أَيْضاً أن يكونَ المصدر المؤول في موضع رفع على الابتداء والخبر محذوف أي:

---

(١) البقرة: ٩٠.

(٢) انظر في شروطه همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٣١/٣، شرح التصريح على التوضيح: ٣٣٤/١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٤٢١، التبيان في إعراب القرآن: ٩٢/١، البحر المحيط: ٣٥٠/١، تفسير القرطبي: ٢٨/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٠٩/١، الكشاف: ٢٩٦/١ مشكل إعراب القرآن: ٦٢/١، معاني القرآن للزجاج: ١٤٨/١.

(٤) هود: ١ ـ ٢.

في الكتاب ألَّا تَعْبُدوا، وأنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هي أنْ تَعْبُدوا.

وأجاز الزمخشري[1] كما فَهِمَ الشهاب[2] من كلامه أنْ يكون المصدر المؤوَّل منصوباً على الإغراء، أي الزموا ترك عبادة غيره، وأنْ يكون منصوباً على المصدر كما فهم غيره أي: اتركوا ترك عبادة غيرِ الله، ولقد ردَّ النحويون أن يكون المَصْدَرُ غَيْرُ الصريح مفعولاً مطلقاً، وذكر السيوطي[3] أنَّ الأخفش أجاز هذه المسألة، ولعل ما في الكشاف[4] يوحي بالأمرين السابقين.

ومنه قوله تعالى: ﴿قال معاذَ اللهِ أنْ نأْخُذَ إلَّا مَنْ وَجَدْنا متاعَنا عِنْدَه...﴾[5] أي: من أن نأخذ[6].

ومما حذف فيه الجار مع (أَنَّ) قوله تعالى: ﴿وبَشِّرِ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ أنَّ لهم جناتٍ تجري من تحتِها الأنْهارُ...﴾[7] أي: بأَنَّ لهم جنَّاتٍ، والمصدَرُ المؤوَّل من (أنَّ) وما في حيزها إمَّا أنْ يكونَ بعد نزع الخافض في موضع نصب، وهو قول سيبويه والفراء، وإمَّا أنْ يكون في

---

(١) انظر الكشاف: ٢/٢٥٨.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٥/٦٨ انظر: البحر المحيط: ٥/٢٠٠ ـ ٢٠١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٨٩، التبيان في تفسير القرآن: ٢/٢٥٨، معاني القرآن للفراء: ٢/٣، تفسير القرطبي، ٩/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧.

(٣) انظر همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ١/١٨٧.

(٤) انظر الكشاف: ٢/٢٥٨.

(٥) يوسف: ٧٩.

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٤١، البحر المحيط: ٥/٣٣٤، الكشاف ٢/٣٣٦، تفسير القرطبي: ٩/٢٤٠، مشكل إعراب القرآن: ١/٤٣٧. وانظر شواهد أخرى على حذف الجار مع (أنْ): البقرة: ٦٧، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٤٦، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٨٢، آل عمران: ٢٨، ٧٣، ٨٠، ١٢٢. النساء: ٩٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١١٣، ١٣١، ١٣٥، ١٧١، ١٧٢، ١٧٦. المائدة: ٢، ١١، ١٩، ٣١، ٤٩، ٥٩، ٨٠، ١٠٨، ١١١، ١١٢، الأنعام: ١٤، ٥١، ٥٦، ٧٢، ١١١، ١١٩، ١٣١.

(٧) البقرة: ٢٥.

موضع جر، وهو قول الخليل والكسائي[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿أَإِنَّكُمْ لتشهدون أنَّ مَعَ اللهِ آلهةً أُخرى...﴾[2] أي: بأنَّ معَ اللهِ آلهةً أخرى[3].

ووجدت في التنزيل موضعاً حذف فيه الجار مع المصدر المؤوَّل من (لو) وما في حيزها، وهو قوله: ﴿وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وانفقوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللهُ..﴾[4]: يجوز أنْ يكون الكلام قد تمَّ بقوله (وماذا عَلَيْهِمْ)، ثم استُؤْنِفَ الكلام بقوله ﴿لَوْ آمنوا﴾ فيكون جواب (لو) محذوفاً أي: لحصلت لهم السعادة.

ويجوز أنْ يكون تمام الكلام لـ (لو) وما بعدها، وعليه فهي مصدرية والتقدير: وماذا عليهم في الإيمان، فحذف الخافض[5].

**(٢) فيما هو منصوب على نزع الخافض:**

وتشيع هذه المسألة في مواضع كثيرة من التنزيل، ولعل السبب في النصب على نزع الخافض يرجع إلى أنَّ الفعل لا يصل إلى ما نُصِبَ إلاَّ بواسطة، ولقد رأيت أن أختار بعض الأفعال مما عُدَّ نصبُ ما وصلت إليه من باب النصب على نزع الخافض، لأنَّ في التنزيل فيضاً غزيراً منها:

---

(١) انظر: البحر المحيط: ١١٢/١، معاني القرآن للزجاج: ٦٨/١، الدر المصون ورقة: ١٧٠، التبيان في إعراب القرآن: ٤١/١.

(٢) الأنعام: ١٩.

(٣) انظر شواهد أخرى على حذف الجار مع (أنَّ): آل عمران: ٣٩، ٤٩، ٥١، ٨٦، ١٧٠، ١٧١، ١٩٥، الأنعام: ١١١، ١٥٣. الأعراف: ٣٧، الأنفال: ١٢، ١٤، ١٨، ١٩، ٤١، ٥٩، التوبة: ٣.

(٤) النساء: ٣٩.

(٥) انظر: الدر المصون ورقة: ١٦٨٥ التبيان في إعراب القرآن: ٣٥٨/١، البحر المحيط: ٢٤٩/٣.

دخــل:

ومنه قوله تعالى: ﴿وقـالوا لَنْ يَـدْخُلَ الجنَّـة إلاَّ مَنْ كان هـودا أَوْ نَصـارى...﴾[1] أي إلى الجنة أو في الجنـة، وذكر ابن مـنظور[2] أنَّ الأفصح تعديته بالحرف الخافض. وذكر ابن بابشاذ[3] أنَّ قولنـا: دخلتُ البيتَ، وذهب الشام فعلان موقوفان على السـماع وأصلهما أنْ يتعديا بحرف الجر أي: دخلت إلى البيت وذهبت إلى الشام، ولكنه اتسع في حذف الجار معهما لكثرة الاستعمال، وذكر أيضاً أنَّ من الناس من يجعل الفعل متعدياً بنفســه لأنَّه ليس بصحيح عند المحققين لأنَّ ضدَّ (دخل) هو (خَرَج) ونظيره هو (عبر). وكلاهما لا يتعدى إلاَّ بحرف الجر كقولنا: خرجت من الدار وعَبَرْتُ في الدار، وعليه فيـنبغي أنْ يكون (دَخَلَ) كذلك.

وذهب أبو علي الفارسي[4] إلى أنَّه يتعدى بـ (في) وذهب الأخفش[5] إلى أنَّه مما يتعدى بنفسه، فالمنصوب مفعـول به على الأصـل لا على الاتساع.

وألحق الفراء[5] بـ (دخل) فعلين آخرين هما: ذهب وانطلق، ولم يعدَّ أبو العباس[5] المبرد( ذهب) من هذا الباب،وذهب أبو حيَّان[6] إلى أنَّه إذا كان المدخول فيه غير ظرف حقيقي وصل إليه الفعل بـ (في) كقولك: دخلت في الأمر.

---

(١) البقرة: ١١١، وانظر البقرة: ١١٤، آل عمران: ١٤٢، ١٩٢، ١٩٥، النساء: ١٣، ١٤، ٥٧، ١٢٢، ١٢٤، المائدة: ١٢، ٢٢، ٢٣، ٢٤، يوسف: ٣٦، ٩٩، الرعد: ٢٣، إبراهيم: ٢٣، النحل: ٢٩، ٣٢، الإسراء: ٧، الكهف ٣٥، ٣٩.

(٢) انظر لسان العرب( دخل).

(٣) انظر المقدمة المحسبة: ٢/٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(٤) انظر الإيضاح العضدي: ١٧١.

(٥) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣/١٥٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٣٩، شرح الرضي على الكافية: ١/١٨٦.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨/٢٧٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿فادخلي في عبادي﴾[1] وإذا كان المدخول فيه ظرفاً حقيقياً وصل إليه الفعل في الغالب بغيرها كقوله تعالى: ﴿وادخلي جَنّتي﴾[2].

ولعل ما ذهب إليه أبو حيّان[3] هو مذهب سيبويه[4] لأنَّ المدخول فيه إذا كان ظرفاً نصب على الظرفية تشبيهاً للمختص بغير المختص.

وإنّي لأذهب في هذه المسألة، إلى أنَّ الفعل مما يَصِلُ إلى المفعول بنفسه وبواسطة، ولا محوج إلى تكلف تقدير جار لأنّه ورد في التنزيل كذلك، ومِمَّا وصل إليه الفعل بواسطة قوله تعالى: ﴿ورأيتَ الناسَ يدخلون في دين الله أفواجا...﴾[5] وقوله: ﴿يأيها الذين آمنوا ادخلوا في السِّلْمِ كافَّةً...﴾[6] وقوله: ﴿ولكِنْ يُدْخِلُ مَنْ يشاءُ في رَحْمتِه....﴾[7].

**هــدى:**

ومنه قوله تعالى: ﴿اهدنا الصِّراطَ المستقيمَ﴾[8] قيل إنَّ الأصل في هذا الفعل أنْ يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما بحرف جر، وحرف الجر إمَّا أنْ يكون (إلى) كقوله تعالى: ﴿ويهدي إلى صراطِ العزيز الحميد﴾[9] أي: يهدي الناس إلى صراط العزيز الحميد، ومنه قوله تعالى: ﴿ويهدي إليه مَنْ

---

(1) الفجر: ٢٩.
(2) الفجر: ٣٠.
(3) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٥٣/٣ الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ٤١٤/١.
(4) النصر: ٢.
(5) البقرة: ٢٠٨.
(6) الشورى: ٨، وانظر شاهدين آخرين الفتح: ٢٥، الإنسان: ٣١.
(7) النمل: ١٢.
(8) الفاتحة: ٦.
(9) سبأ: ٦.

يُنيبُ﴾[1] وقوله: ﴿ويهديَهم إليه صراطاً مستقيماً﴾[2]، وقوله: ﴿ويهديهم إلى صراطٍ مستقيم﴾[3]، وإمَّا باللام كقوله تعالى: ﴿وقالوا الحمدُ لله الذي هدانا لِهذا...﴾[4].

ويطالعنا هذا الفعل في مواضع كثيرة من التنزيل بالوصول إلى مفعولين صريحين ومنه قوله: ﴿اهدِنا الصراطَ المستقيمَ﴾[5] أي إلى الصِّراطِ المستقيم، فحذف حرف الجر[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُريدُ اللهُ لِيُبيِّن لكم ويهدِيكُم سُنَنَ الذين مِنْ قَبْلِكُم ويتوبَ عليكم واللهُ عليمٌ حكيم﴾[7] أي: إلى سُنَنِ الذين مِنْ قَبْلِكم[8].

وإنَّني لأذْهَبُ في هذه المسألة إلى ما ذهبتُ إليه في الفعل (دَخَل) لأن هذا الفعل قد ورد في التنزيل معدى بواسطة وبغيرها، فلا محوج إلى ارتكاب تقدير حرف جر، ولعل ما يعزِّزُ ما أذهب إليه أنَّ الجوهري[9] ذكر أنَّ وصول الفعل إلى مفعول ثانٍ صريحٍ لغة أهلِ الحجاز ووصوله إليه بواسطة لغة غيرهم.

---

(١) الشورى: ١٣.
(٢) النساء: ١٧٥.
(٣) المائدة: ١٦.
(٤) الأعراف: ٤٣.
(٥) الفاتحة: ٦.
(٦) انظر: حاشية الشهاب: ١٢٦/١، الدر المصون ورقة: ٤٨، تفسير القرطبي ١٤٨/١، الكشاف: ٦٧/١، إعراب ثلاثين سورة: ٢٨.
(٧) النساء: ٢٦.
(٨) انظر شواهد أخرى: النساء: ٦٨، ١٣٧، ٦٨، المائدة: ١٦، الأعراف: ٤٨، إبراهيم: ٣١، مريم: ٤٣، الصافات: ١١٨.
(٩) انظر الصحاح (هدى).

وذكر الشهاب[1] أنَّ الهداية تتضمن معاني يقتضي بعضها تعديتها بنفسها وبعضها بواسطة، ولست أتَّفق معه في ذلك لأنَّني لا أرى ما ذكره في قوله تعالى: ﴿ولَهَدَيْناهم صراطاً مستقيما﴾[2] ،﴿وهديناهم إلى صراطٍ مستقيم﴾[3] .

**بدَّل:**

ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تر إلى الذين بدلوا نعمةَ الله كفراً﴾[4] أي: بدَّلوا بنعمةِ اللهِ كُفْراً، فحذف الخافض من المفعول الثاني، وزعم أبو البقاء[5] أنَّ المفعول الثاني هو (كفراً)، وهو ليس بصحيح عند النحويين لأنَّ حرف الخفض يدخل على مفعول (اختار) واخواتها الثاني.

ومنه قوله تعالى: ﴿فأُولئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سيِّئاتِهم حسناتٍ. . . .﴾[6] أي: يُبَدِّلُ بسيِّئاتهم حسناتٍ[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الذين ظَلَمُوا قولاً غيرَ الذي قِيلَ لَهُم. . .﴾[8] أي: فبدل الذين ظلموا قولا بغير الذي قيل لهم[9].

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٨/١٢٦.

(٢) النساء: ٦٨.

(٣) الأنعام: ٧٨.

(٤) إبراهيم: ٢٨.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٦٩، وانظر: البحر المحيط: ٥/٤٢٤، حاشية الشهاب: ٥/٢٦٦، الكشاف: ٢/٣٧٧.

(٦) الفرقان: ٧٠.

(٧) انظر البحر المحيط: ٦/٥١٥.

(٨) البقرة: ٥٩. وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٢١١، النساء: ٥٦، الواقعة ٦١، المعارج، ٤١.

(٩) لا بدَّ من حمل هذه الآية على غير ظاهرها لأن الذم يجب عليهم إذا بدَّلوا القول الذي قيل لهم لا إذا بدَّلوا قولاً غيره، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: =

وقد جاء الفعل معدًّى بحرف الخفض في قوله تعالى: ﴿وبدَّلْناهُم بجنَّتيهِم جنَّتين ذواتي أُكُلٍ خَمْطٍ...﴾[1].

وقد جاء أحدُ المفعولين محذوفاً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿على أنْ نُبَدِّلَ أمثالَكُم...﴾[2] وقوله: ﴿ومن يُبَدِّلْ نعمة اللهِ من بعدِ ما جاءَتْهُ فإنَّ اللهَ شديدُ العقاب﴾[3].

والقول في هذا الفعل مثل سابقيه.

بغـــى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِيكُم إلهاً...﴾[4] قيل إنَّ مفعول هذا الفعل هو (غيرَ) أي: أبغي لكم غيرَ الله،[5] فحذف حرف الخفض، وقيل إنَّ (غيرَ) حال من (إلهاً) مفعول الفعل، أي: أبغي لكم إلهاً[1].

ويظهر لي أنَّ هذا الفعل معدى إلى الثاني أيضاً بنفسه، ولعلَّ ما يعزز

---

= (١) أن يكون في الكلام حذف جار ومجرور أي: فبدَّل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولاً غير الذي قيل لهم وهو (حطة).

(٢) أن يكون في الكلام حذف حرف خفض قبل (غير) أي: فبدَّل الذين ظلموا قولاً بغير الذي قيل لهم، ومعنى التبديل هو التغيير أي: فغيَّروا قولاً بغيره.

(٣) أن يكون (بدَّل) محمولاً على معنى (قال) والتقدير: فقال الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم، وهو قول أبي البقاء العكبري(*). ولعل أظهر الأقوال أوّلها.

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٦/١، وانظر: البحر المحيط ٢٢٤/١، الدر المصون، ورقة/٣٠٩.

(١) سبأ: ١٦.

(٢) الواقعة: ٦١.

(٣) البقرة: ٢١١.

(٤) الأعراف: ١٤٠.

(٥) انظر البحر المحيط: ٣٧٩/٤، حاشية الشهاب: ٢١٢/٤.

---

* انظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٦/١، وانظر: البحر المحيط ٢٢٤/١، الدر المصون ورقة: ٣٠٩.

ذلك أنَّه جاء في (الصحاح)[1] : بغيتك الشيءَ أي: طلبتُه لكَ، ويعزز ذلك أيضاً وروده في التنزيل كذلك كالآية السابقة، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿يبغونكم الفتنة﴾ [2]، و﴿يَبْغُونَهَا عِوَجاً﴾ [3].

## حـــلَّ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وأَحَلُّوا قومَهم دار البوارِ﴾[4] أي: بدارِ البَوار، وذكر ابن منظور[*] أنَّه يجوز أنْ يقال: حلَّهم وحلَّ بهم واحتلَّ واحتلَّهم إمَّا على أنَّهما لغتان وإمَّا على أنْ يكونَ الأصل: حلَّ بهم فحذف الجار، ووصل الفعل إلى ما بعده، وعليه فيصح أنْ يقال: أَحَلُّهم، دار البوار وأحلهم بدار البوار وهو الظاهر.

ومن هـذه الأفعال قـدَّر[6]، ظَلَم[7]، ضـرَّ[8]، خَلَق[9]، صَـدَق[10]، سلَك[11]، يَلْبِسُ[12]، نَحتَ[13]، اختار[14]، رَفَع[15]، يُخْسِرُ[16].

---

(١) انظر الصحاح( بغي).
(٢) التوبة: ٤٧.
(٣) الأعراف: ٤٥، هود، ١٩، ابراهيم: ٣.
(٤) ابراهيم: ٢٨.
(٥) انظر لسان العرب (حَلَّ) وانظر المقرِّب: ١٢١/١، شرح شذور الذهب: ٣٦٩.
(٦) يونس: ٥.
(٧) يونس: ٤٤.
(٨) آل عمران: ١٧٦.
(٩) آل عمران: ١٩١.
(١٠) الأنبياء: ٩.
(١١) الجن: ١٧.
(١٢) الأنعام: ٦٥.
(١٣) الأعراف: ٧٤.
(١٤) الأعراف: ١٥٥.
(١٥) يوسف: ٧٦.
(١٦) الرحمن: ٩.

ومن هذه الأفعال التي جاءت في التنزيل متعدية إلى مفعول صريح حملاً على نزع الخافض الفعل (سفه) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومَنْ يَرْغَبْ عن مِلَّةِ إبْراهيمَ إلاَّ مَنْ سَفِهَ﴾[1] أي: سَفِهَ في نفسِه[2].

ومنها (كَفَرَ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ألا إنَّ عاداً كفروا رَبَّهم﴾[3]، أي: كفروا بِرَبِّهم، ويجوز أن يكون الفعل مضمَّناً معنى (جحدوا)[4].

ومنها (ذَهب)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأين تَذْهَبونَ﴾[5] أي: إلى أينَ تذهبونَ؛ وذكر الفراء[6] أنَّه يجوز أنْ يقال: ذهب الشامَ، وذهبتُ السوقَ، وانطلقتُ السوق وخرجت الشام، ولم يذكر سيبويه[7] من ذلك إلاَّ: دَخَلْتُ الشام.

ومنها: أَجْمَع[8] عَزَم[9]، استَبَق[10]،شَهِدَ،[11]،تيمَّم[12] قَعَدَ[13]، طَرَح[14]

---

(١) البقرة: ١٠٣.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المؤكَّد الصفحة: ٤٥١.
(٣) هود: ٦٠.
(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٠٤. حاشية الشهاب: ٥/١٠٩.
(٥) التكوير: ٢٦.
(٦) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/٢٤٣، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٧٣ البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٩٦، تفسير القرطبي: ١٩/١٤٣.
(٧) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) ١/٤١٤.
(٨) يوسف: ١٠٢، طه: ٦٥.
(٩) البقرة: ٢٣٥.
(١٠) البقرة: ١٤٨.
(١١) البقرة: ٢٠٤.
(١٢) النساء: ٤٣.
(١٣) الأعراف: ١٤.
(١٤) يوسف: ٩.

**(٣) فيما ظاهره أنّه من باب عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المجرور:**

ومن ذلك قراءة حمزة من السبعة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلونَ به والأرْحامِ﴾[(١)] بخفض ﴿الأرحامِ﴾ عطفاً على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الخافض، وهي مسألة لا تصح إلّا على مذهب الكوفيين، وقد طعن في هذه القراءة السبعية أبو اسحق الزجاج وابن عطية لخروجها على الأصل النحوي.

ويظهر لي أنّ مذهب الكوفيين في إجازة مثل هذا العطف هو الصحيح، وهو اختيار أبي حيان[(٢)].

والقراءة عند الزمخشري[(٣)] محمولة على نيّة إعادة الخافض أي: وبالأرحامِ ولا محوج إليه، وحملها آخرون على أنّ الواو للقسم على تقدير مضاف أي: وربِّ الأرْحامِ على قول منْ لا يجيز الحلف بغير الله[(٤)].

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ الله يفتيكم فيهن وما يُتْلى عليكُم في الكِتابِ﴾[(٥)]: يجوز في قوله ﴿وما يُتْلى عليكُم في الكِتابِ﴾ أنْ يكون في موضع رفع وخفضٍ ونصبٍ، والرفع فيه أوجه:

أ ـ أنّ يكون معطوفاً على الضمير المستتر في (يُفْتيكُم) العائد على الله سبحانه.

---

(١) النساء: ١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٣/١٥٦ ـ ١٥٧.

(٣) انظر الكشاف: ١/٥٦٧.

(٤) انظر في هذه المسألة: معاني القرآن للزجاج: ٢/٣، البحر المحيط: ٣/١٥٦ ـ ١٥٧، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٤٠، الكشف عن وجوه القراءات: ١/٣٧٥، البيان في إعراب القرآن: ١/٣٢٧، النشر في القراءات العشر: ٢/٢٤٧، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٦٨.

(٥) النساء: ١٢٧.

ب ـ أنْ يكون معطوفاً على لفظ الجلالة، وهو قول أبي البقاء، وقد ردَّه السمين الحلبي[1] لأنَّه ينبغي أنْ يقال عليه: يُفْتيانِكُم لأنَّه من عطف مفرد على مفرد.

جـ ـ أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر أي: وما يُتْلى عليكم يُفْتيكُم، ويجوز أنْ يكون مبتدأ خبره شبه الجملة (في الكتاب).

وفي الجرِّ وجهان:

أ ـ أنْ يكون معطوفاً على الضمير المجرور في قوله (﴿فيهِنَّ﴾ من غير إعادة الخافض، وهي مسألة لا تصح عندَ الزمخشري والبصريين إلا بإعادة الخافض.

ب ـ أن تكون الواو للقسم على أنَّ الجواب محذوف:

وفي النصب يكون منصوباً بفعل مضمر أي: يبين لكم ما يتلى عليكم[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وجعلنا لَكُمْ فيها معايشَ ومَنْ لَسْتُم لَهُ بِرازقين﴾[3]، وقوله ﴿لٰكِنِ الرَّاسخونَ في العِلْمِ منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنْزِل إليك وما أُنْزِلَ من قبلِكَ والمقيمين الصلاة والمؤتونَ الزكاة..﴾[4] وقوله: ﴿يسألونك عن الشهر الحرامِ قتالٍ فيه قُلْ قتالٌ فيهِ كبير وصدٌ عَنْ سبيل الله وكفرٌ به والمسجد الحرام﴾[5].

---

(١) انظر الدر المصون، ورقة: ١٨٠٠.

(٢) انظر البحر المحيط: ٣/٣٦٠ ـ ٣٦١ الكشاف: ١/٥٦٧، معاني القرآن للزجاج: ٢/١٢٤، الدر المصون ورقة: ١٨٠٠، حاشية الشهاب: ٣/١٨٣. البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٦٧.

(٣) الحجر: ٢٠.

(٤) النساء: ١٦٢.

(٥) البقرة: ٢١٧.

وإنّني لأدعو إلى القياس على هذه الشواهد القرآنية من غير التفات إلى أقوال المانعين، ولست أنكِرُ أنَّ في التنزيل شواهد أعيد فيها الجار كقوله تعالى: ﴿فقال لها وللأرْض﴾[1] وقوله ﴿وعليها وعلى الفلك تُحْملونَ﴾[2]، وقوله: ﴿يُنجِّيكُم منها ومن كُلِّ كَرْبٍ﴾[3].

(٤) فيما فيه الفعل معلّق عن العمل:

ومن ذلك حذف الجار مع الفعل (انظر)[4] ومنه قوله تعالى: ﴿فانْظُروا كيفَ كانَ عاقِبَةُ المُتَّقِينَ﴾[5]. الجملة مِنْ (كيفَ) في موضع نصب بعد إسقاط الخافض أي: انظر في كذا أوْ إلى كذا[6].

ومن ذلك حذفه مع (سأل)، ومنه قوله تعالى: ﴿يسألونك ماذا أُحِلَّ لهم...﴾[7]: الجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني لـ(يسألونك)، وفي الكلام حذف الجار أي: عن ماذا وقيل إنَّ في الكلام حذف مضاف أي: عن جواب ماذا، وقيل إنَّ الفعل مضمَّن معنى القول، والجملة معمولة له، فلا حذف في الكلام[8].

ومن ذلك حذفه مع (تَفَكَّر)، ومنه قوله تعالى، ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّروا ما

---

(١) فصّلت: ١١.

(٢) غافر: ٨٠.

(٣) الأنعام: ٦٤.

(٤) الأفعال المعلقة نوقشت بالتفصيل في الجمل التي في موضع نصب على المفعول به لأنَّ الفعل معلق عن العمل: ٩١٨.

(٥) آل عمران: ١٣٧، النساء: ٥٠، المائدة: ٧٥، الأنعام: ١١، ٢٤، ٤٦، ٦٥، الأعراف: ٨٤، ٨٦، ١٠٣، ١٢٩. يونس: ٣٩.

(٦) انظر الدر المصون ورقة: ١٤١٠، البحر المحيط: ٦١/٣.

(٧) المائدة: ٤، وانظر الزمر: ٣٨، الزخرف: ٩، ٤٥، القلم: ٤٠.

(٨) انظر: البحر المحيط: ٤٢٨/٣ ـ ٤٣٠، معاني القرآن للزجاج: ١٦٣/٢، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٠/١، حاشية الشهاب: ٢١٧/٣، الكشاف: ٥٩٤/١.

بصاحِبِهم مِنْ جِنَّةٍ﴾[1] أي في انتفاء ما بصاحِبِهم من جِنَّة[2].

ومن ذلك حذفه مع (يبلو)، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أيُّكم أحْسَنُ عَمَلاً﴾[3]: لِيَبْلُوكُم بأيُّكُم أحْسَنُ عملاً[4]، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُمْ بالشَرِّ والخير فِتْنَةً وإلينا تُرْجَعونَ﴾[5].

**(٥) فيما ظاهره النصب على الظَرْف:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فقال الملأ الذين كَفروا من قومه ما نراك إلاّ بشراً مِثْلَنا وما نراكَ اتَّبَعَكَ إلاّ الذين هم أراذِلُنا باديَ الرَّأي...﴾[6]: قيلَ إنَّ (بادي) ظرف وفي عامله خلاف، وذكر الشهاب[7] أنَّ فاعلاً قد وقع ظرفاً كقولنا: خارجَ الدار وباطنَ الأمْر وظاهِرَه، وأصْلُ الكلام عند الزمخشري[8]: وقتَ حدوث أوَّلِ الأمْرِ، ويرى الشهاب أنَّ تقدير (وقت) يدل على أنَّه نائب عن الظرف، أما تقدير (حدوث). فلا داعي له.

وذهب أبو حيّان[9] إلى أنَّ (في) مقدَّرَة أي: في بادي الرأي، وأجاز قوم أنْ يكون نعتاً لـ(بشراً)، وأجاز آخرون أنْ يكون حالاً من الضمير المتصل في (اتبعك)، وأنْ يكونَ منادى على حذف حرف النداء.

---

(١) الأعراف: ١٨٤، وانظر الروم: ٥.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف المعطوف الصفحة: ٤٠٩.

(٣) هود: ٧، وانظر الملك: ٢.

(٤) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع المفعول لأنَّ الفعل معلَّق عن العمل: ٩٤٣.

(٥) الأنبياء: ٣٥، وانظر البقرة: ١٥٥، الأعراف: ١٦٣.

(٦) هود: ٢٧.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٥/٩٠.

(٨) انظر الكشاف: ٢/٢٦٥.

(٩) انظر البحر المحيط: ٥/٢١٥، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٦٩٥، التبيان في تفسير القرآن: ٥/٤٧، الكشاف: ٢/٦٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٣٩٧، الكشف عن وجوه القراءات: ١/٥٢٦.

والظاهر في هذه المسألة أنْ يكون منصوباً على النعت أو الحال لبعده عن التكلف .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سنُعيدُها سيرَتَها الأولى﴾[1] : في إعراب (سيرَتَها) أوجُهٌ من الأعاريب:

أ ــ أن يكون مفعولاً ثانياً على إسقاط الخافض أي: سَنُعيدُها إلى سيرتها الأولى، وهو اختيار ابن هشام[2].

ب ــ أنْ يكونَ بدلاً من (ها) في (سنُعيدُها) على أنَّه بدل اشتمال.

جـ ــ أنْ يكونَ منصوباً على الظرفية، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[3]، وقد ردَّ أبو حيان[4] ذلك زاعماً أَنَّ الظروف المختصة لا يتعدى إليها الفعل إلّا بواسطة، ولا يجوز الحذف إلّا في الضرورة إلّا ما شذَّ من ذلك، وليست المسألة كذلك لأنَّ بعض النحويين أجازوا فيها النصب على الظرفية في الاختيار، وهو قول ابن الطراوة[5].

د ــ أنْ يكون منصوباً بفعل محذوف أيْ: يسير سيرتَها، والجملة مستأنفة أو في موضع الحال، وهو قول الحوفي[6].

هـ ــ أنَ يكون مفعولاً ثانياً لـ(سَنُعيدُها) على أنَّه من أفعال التصيير، ويمكن أنْ يكون ذلك محمولاً على ما ذهب إليه جماعة من المتأخِّرين كأبي الخطاب الماردي[7]، وهو أنَّه يجوز أنْ يضمَّنَ الفعل المتعدي إلى واحد

---

(١) طه: ٢١.

(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٥٠.

(٣) انظر الكشاف: ٢/٥٣٤.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٢٣٥.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٢٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٦/٢٣٥.

(٧) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢/٢٢٠.

معنى (صيّر) ويُجْعَلَ من هذا الباب[1]، والظاهر في هذه المسألة إمَّا النصب على الظرف وإمَّا النصب على إسقاط الخافض.

(٦) فيما أُقيمَ فيه الضمير مقام الفاعل بعد حذف الجار:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اركض بِرِجْلِكَ هذا مُغْتَسَلٌ باردٌ وشرابٌ﴾[2]: أي: مُغْتَسَلٌ فيه، فحذف الخافض واستتر الضمير[3]

ومنه قوله تعالى: ﴿تَجْري بِأَعيُنِنا جزاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾[4]: الفعل (كُفِرَ) يجوز أنْ يتعدَّى بنفسِه كقولنا: كَفَرَ نِعْمَةَ اللهِ، وأنْ يتعدَّى بواسطة على أنَّه ضد الإيمان، فحذف الخافض واستتر الضمير أي كُفِرَ به[5].

ومنه قراءة زيد بن علي الشاذَّة: ﴿أَرْسِلْه مَعَنا غداً يُرْتَعْ ويُلْعَبْ..﴾[6] على ما لم يسمَّ فاعِلُه والتقدير: يُلْعَبْ فيه ويُرْتَعْ فيه، فحذف الجار، ثم استتر الضمير، ويكون الضمير عائداً إلى (غدا)[7].

ومنه قراءة أبي جعفر المدني الشاذَّة: ﴿هو المَلِكُ القُدُّوسُ السلامُ

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/٢٣٥، حاشية الشهاب: ٦/١٩٦، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٨٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٤١، تفسير القرطبي: ١١/١٩٠ معاني القرآن: ٢/١٩٠.

(٢) ص: ٤٢.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٧/٣١٤.

(٤) القمر: ١٤.

(٥) انظر حاشية الشهاب: ٨/١٢٣.

(٦) يوسف: ١٢.

(٧) انظر البحر المحيط: ٥/٢٨٥.

المُؤْمَنُ...﴾[1] على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه أي: المُؤْمَنُ بِهِ، فحذف الجار ثم استتر الضمير[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿وكانَ عَهْدُ اللهِ مسْؤُولاً﴾[3] أي: مَسْؤُولاً عنه[4].

**(٧) إذا كان كاف التشبيه:**

ومن ذلك قوله: ﴿فَمَثَلُه كَمَثَلِ الكَلْبِ إنْ تَحْمِلْ عليهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ذلك مَثَلُ القومِ الذين كذَّبوا بآياتِنا...﴾[5] يجوز أنْ تكونَ أداة التشبيه محذوفة من (ذلك) أي: كذلك مَثَلُ القومِ، أوْ مِنْ (مَثَلُ القومِ) أي: ذلك كَمَثَلِ القومِ[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿وفُتِحَتِ السماءُ فكانَتْ أبواباً﴾[7]، أيْ: ذاتَ أبوابٍ وأجاز القرطبي[8] أن يكون التقدير: فكانت كالأبوابِ، فحذف كاف التشبيه.

**(٨) اقتضاء الأصل النحوي له:**

ومن ذلك تقدير (في) للتخلُّصِ من العطف على معمولي عاملين مختلفين،ومنه قراءة حمزة والكسائي من السبعة والأعمش والجحدري من غير السبعة: ﴿إنَّ في السموات والأرضِ لآياتٍ للمؤمنين وفي خلقِكُم وما

---

(١) الحشر: ٢٣.
(٢) انظر البحر المحيط: ٨/٢٥١، حاشية الشهاب: ٨/١٨٣. الكشاف: ٤/٨٧.
(٣) الأحزاب: ١٥.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٧/١٦٣، تفسير القرطبي: ٤/١٥٠.
(٥) الأعراف: ١٧٦.
(٦) انظر البحر المحيط: ٤/٤٢٥.
(٧) النبأ: ١٩.
(٨) انظر تفسير القرطبي: ١٩/١٧٦، وانظر البحر المحيط: ٨/٤١٢، حاشية الشهاب: ٨/٣٠٥، وانظر شاهداً آخر الإسراء: ٧٧.

يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٍ لقوم يوقِنونَ واختلافِ الليلِ والنهارِ... لآياتٍ لقومٍ يَعْقِلونَ﴾[1] بنصب (لآياتٍ) الثالثة و(آياتٍ﴾ الثانية أي: وفي اختلافِ الليلِ والنهار[2].

ومن ذلك تقدير (مِنْ) لتصحيح وضع جمع الكثرة موضع القلة، ومنه قوله تعالى: ﴿والمُطَلَّقات يتربصن بأَنْفُسِهِنَّ ثلاثةَ قُروءٍ﴾[3] أي ثلاثة مِنْ قروءٍ[4].

**(٩) في خبر (مَا) الحجازية المنصوب:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ما هذا بشراً...﴾[5]: (بشراً) خبر (ما) عند الخليل وسيبويه وهو الظاهر، وهو عند الكوفيين محمول على حذف الباء، فيكون منصوباً على نزع الخافض لأن العرَبَ لا تكاد تنطق بها إلاّ بالباء، وعليه فـ (ما) لم تعمل شيئاً، وهو تكلُّف[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿ما هُنَّ أُمهَاتِهِم﴾[7].

**(١٠) إذا كان حرفَ قسم:**

ذكر السيوطي أنّه يجوز حذف الواو لا غيرها من حروف القسم، فيكون ما بعدها منصوباً بفعل القسم المضمر، وأجاز ابنا عصفور وخروف أنْ ينصب بفعل غير فعل القسم أي: الزَمْ أو اذكُرْ[8].

---

(١) الجاثية: ٣ ـ ٥.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الحروف العاطفة الصفحة: ٧٩٥.

(٣) البقرة: ٢٣٨.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف إليه الصفحة: ٣٥٠.

(٥) يوسف: ٣١.

(٦) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١١٠/٢، تفسير القرطبي ١٨٢/٩، شرح المفصّل لابن يعيش: ١٠٨/١.

(٧) المجادلة: ٢.

(٨) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٣٢/٤.

ويكثر هذا الحذف في الحروف المقطعة التي في فواتح السور، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الم ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هدًى للمُتَّقِينَ﴾[1]. في قوله (الم) أوجه من الأعاريب أختار منها ما يلي:

أ ـ أنْ يكون في موضع رفع على الابتداء والخبرُ (ذلك) فيكون (الم) علماً للسورة، وهو قول الفَرّاء، وقد ردَّه أبو اسحق الزجاج[2].

ب ـ أن يكون خبرَ مبتدأ محذوف أي في السورة الم.

جـ ـ أن يكون مبتدأ خبره محذوف أي: ألم السورة.

د ـ أنْ يكون في موضع نصب بفعل مضمر أي: اتْلُ سورةَ الم، وفي الكلام حذف مضاف.

هـ ـ أنْ يكونَ في موضع جر على إضمار حرف القسم إذا عُدَّ (الم) اسماً للسورة، وفي الكلام حذف جواب القسم لأنَّ قوله ﴿ذلك الكتابُ لا ريبَ فيهِ...﴾ لا يصح أنْ يكون جواباً لخلوِّه من اللام أو (إنَّ).

و ـ أنْ يكون حروفاً مقطَّعة لا موضع لها من الإعراب، وهو الظاهر في هذه المسألة.

**(١١) فيما ظاهره الجر بـ (حتَّى):**

ذهب أبو جعفر الطوسي إلى أنَّ (حتَّى) تجر الأسماء بإضمار (إلى) وتنصب الأفعال بإضمار (أنْ): «ولأنها إذا كانت بمعنى الغاية خفضت الاسم

---

(١) البقرة: ١ ـ ٢.

(٢) انظر معاني القرآن للزجاج: ١/٢٣، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/١٤، حاشية الشهاب: ١/١٧٨ تفسير القرطبي ١/٥٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٧٧. وانظر شواهد أخرى: آل عمران: ١، الأعراف: ١، يونس: ١.

بإضمار (إلى) ونصبت الفعل بإضمار (إلى أنْ)..»[1] والقول نفسه مع ابن خالويه[2]، وهو قول الكسائي أيضاً[3] ويظهر لي أنَّ الطوسي وابن خالويه يجريان وراء الفرّاء[4] في قوله إنَّ الجر بـ (حتى) نيابة عن (إلى) لا بنفسها كما جرَّت الواو نيابةً عن (ربَّ).

ومما حملاه على إضمار (إلى) قوله تعالى: ﴿سلامٌ هي حتى مَطْلِع الفجر﴾[5].

**(١٢) في التمييز الذي يجوز فيه إظهار (مِنْ):**

يجوز[6] إظهار (مِنْ) مع التمييز إلاَّ في تمييز العدد وأفعَل التفضيل وأفعال الذم والمدح والمنقول عن فاعل ومفعول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين كَفَرُوا وماتوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَـدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً..﴾[7] (ذهباً) تمييز منصوب، وذكر الكسائي أنَّه منصوب على نزع الخافض لأنَّه مقدَّر بـ (مِنْ)[8].

**(١٣) فيما ظاهره الجر بعد حذف الجار:**

ومن ذلك قراءة ابن عباس وغيره الشاذة: ﴿إذ الأَغْلالُ في أَعْناقِهِم

---

(١) التبيان في تفسير القرآن: ٣٨٦/١٠.

(٢) انظر إعراب ثلاثين سورة: ١٦٦.

(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٢/٤ وانظر في (حتى) همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٦٨/٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٦٦.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٦٩/٤.

(٥) القدر: ٥.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٦٦/٤ ـ ٦٧.

(٧) آل عمران: ٩١.

(٨) انظر: الدر المصون ورقة: ١٣٢٤ البحر المحيط: ٥٢٠/٢.

والسلاسِلِ يُسْحَبونَ﴾[1] بجر (والسلاسِلِ) على تقدير حرف جر أي: وفي السلاسِلِ يُسْحَبونَ[2].

ومِنْ ذلك قراءة عيسى بن عمر الشاذة: ﴿ولاتِ حينِ مناص﴾[3] بكسر التاء من (ولاتِ) والنون من (حينِ) على حذف الجار في أحد الأوجه، أي: ولاتِ من حين مناص[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْألونَكَ عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيهِ﴾[5]: يجوز في (قتال) أوجه:

أ ـ أن يكونَ بَدَل اشتمال من (الشهرِ).

ب ـ أن يكون مخفوضاً بإضمار جار آخر أي: عن قتالٍ وهو قول الكسائي[6] والفرَّاء[6] والعكبري[7]، وقد ضعَّفه أبو حيَّان[8] والسمين الحلبي[9] وغيرهما لأنَّ حرف الجر لا يبقى له عمل بعد حذفه.

جـ ـ أنْ يكون مخْفوضاً على الجوارِ، وهو قول أبي عبيدة، وهو عند أبي البقاء بابه الضرورة، وعند النحاس غلط[10]، ولا يصح حمل ما في التنزيل عليه، وقد أنكَرَه أيْضاً السيرافي[11] وابن جني[11]، وهو عند الفراء

---

(1) غافر: ٧١.
(٢) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.
(٣) ص: ٣٨.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف إليه الصفحة: ٣٥٠.
(٥) البقرة: ٢٠٧.
(٦) انظر: الدر المصون ورقة: ٧٦٩ التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٤.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/١٧٤.
(٨) انظر البحر المحيط: ١/١٥٤.
(٩) انظر الدر المصون ورقة: ٧٦٩.
(١٠) انظر تفسير القرطبي: ٣/٤٢.
(١١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٤/٣٥.

مقصور على السَّماع، ولا يصح القياس على ما جاء منه.

ولست أتفق معهم لأنَّ الحَمْل عليهِ أكثر احتراماً لظاهر النص القرآني، وهو أولى من إضمار حرف الجرّ، ولا يمنع من الحمل عليه قول أبي حيان: «لا يُحْفَظُ من كلامهم ولا خَرّج عليه أحد شيئاً»[1].

ومن ذلك قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي من السبعة ويعقوب وخلف وأبي بكر من غير السبعة: ﴿واذكُرْ اسمَ ربِّك وتَبتَّلْ إليه تبتيلاً ربُّ المشرق والمغربِ لا إلَهَ إلَّا هو﴾[2] بجر الباء من (ربّ) على البدل من (ربِّك)، وذكر الزمخشري[3] أنَّ ابن عباس جرَّه على القسم، فيكون حرف القسم مضمراً، وجوابه قوله ﴿لا إله إلَّا هو﴾، وذكر أبو حيَّان[4] وغيرُه أنَّ فيه ضعفاً لإضمار الجار وبقاء عمله ولأنَّ جملة القسم الاسمية لا تُنْفى إلَّا بـ (ما) وحدها، ولا يُنْفى بـ (لا) إلَّا الجُمْلة المصدرة بمضارعٍ أَوْ ماضٍ في معناه، وذكر أيْضاً أنَّ ذلك لا يصحُّ عن ابن عباس.

ويظهر لي أَنَّ الزمخشري مِمَّنْ يجوِّزون ما ذهب إليه ابن عباس، والكوفيُّون[5] قد أجازوا الجر بالحرف المحذوف، وهو ما يعزِّزُ ما ذهب إليه ابن عباس، وأجازَ ابن مالك[6] أنْ يَتَلَقَّى القسم بـ (لا) النافية للجملة الاسمية أو بـ (ما) النافية، ولا فرق في ذلك عنده بين الاسمية والفعلية، وذهب ابن مالك إلى أنَّ الاسمية إذا نُفِيَتْ بـ (لا) وقدِّمَ الخبر أو كان

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٣٥.

(٢) المزمل: ٨ - ٩، وانظر شاهداً آخر: ص ٨٤ - ٨٥.

(٣) انظر الكشاف: ٤/١٧٧.

(٤) انظر البحر المحيط: ٨/٣٦٣.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٣٣.

(٦) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٥٢، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٤٣.

المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة كقولنا: والله لا زيد في الدارِ ولا عمرٌو، وقد غلَّط أبو حيأن[1] ابن مالك في هذه المسألة.

ومن ذلك قراءة بعض السلف الشاذة: ﴿والليلِ إذا يغشى والنهارِ إذا تجلَّى وما خَلَقَ الذكرِ والأنثى﴾[2] بجر (الذكرِ) على تقدير حرف جر أي. والذي خلق من الذَّكرِ والأُنثى[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَكُمُ اللهُ مغانِمَ كثيرةً تأْخُذونَها فعجَّلَ لكم هَذِهِ وكفَّ أَيْدِيَ الناسِ عنكُمْ ولِتَكونَ آيةً للمؤمنين ويَهْدِيَكم صراطاً مستقيماً وأُخرى لم تقدِروا عليها قَدْ أحاطَ اللهُ بها...﴾[4]، الظاهر في قوله ﴿وأُخرى﴾ أنْ يكون منصوباً عطفاً على (مغانِمَ)، وفي الكلام حذف مضاف أي: ملكَ مغانِمَ ومُلْكَ أُخرى كما في (مشكل إعراب القرآن)[5] لأنَّ المفعول الثاني عند مكي بن أبي طالب لا يصح عنده إلاَّ أنْ يكون مصدراً ولأنَّ الجثث لا يقع الوعدُ عَلَيْها إنَّما يقع على مُلْكِهَا، ولا ضرورة إلى ما ارتكبه، وقد جاء ذلك أيضاً في قوله تعالى: ﴿وعَدَ اللهُ المنافقينَ والمنافِقاتِ والكفَّارَ نارَ جَهنَّمَ﴾[6]

ويجوز أنْ يكونَ (وأُخرى) مبتدأً موصوفاً بقوله ﴿لم يقدِروا عليها﴾، والخبر قوله ﴿قَدْ أحاطَ اللهُ بِها﴾، وأجازَ الزمخشري[7] أنْ يكون منصوباً بفعل بمُضمر يفسره قوله ﴿قد أحاطَ اللهُ بِها﴾، وأنْ يكون مجروراً بـ (ربَّ)

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٢٤٣/٤.
(٢) الليل: ١ - ٣.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.
(٤) الفتح: ٢٠ - ٢١.
(٥) مشكل إعراب القرآن: ٣١١/٢، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٧٨/٢.
(٦) التوبة: ٦٨ وانظر الآية: ٧٢.
(٧) انظر الكشاف: ٥٤٧/٣.

مضمرة بعد الواو، وإضمارها بعد الواو أكثر من الفاء، وبعد (بل) قليل[1].
وهو قول فيه غرابة عند أبي حيان[2] لأنَّ (ربَّ) لم تَرِدْ في القرآن جارَّةً مظهره مع كثرة ورود ذلك في كلام العرب، فلا يصحُّ أنْ يُؤْتى بها مضمرة، ولا حجة لأبي حيانَ في ذلك.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٨١.
(٢) انظر البحر المحيط: ٩٧/٨، وانظر حاشية الشهاب: ٦٣/٨.

## (٢) حذف الحروف الناصبة

## حذف الحــروف الناسخة

لقد وقفت في التنزيل على موضع واحد، وهو قراءة حمـزة والكسائي من السبعـة والأعمش والجحدري من غيـر السبعة: ﴿إِنَّ في السمـوات والأرض لآياتٍ للمؤمنين وفي خَلْقِكُم وما يَبُثُّ من دابَّةٍ آياتٍ لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار... لآيات لقوم يعقلون﴾[1] بنصب (لآياتٍ) الثالثة و (آياتٍ) الثانية على إضمار (أعني) عند الزمخشـري[2]، ويكون المجـرور معطوفاً على خبر (إنَّ) وهو قوله ﴿في السموات والأرض﴾ من باب العطف على معمول عاملٍ واحد، وهو (إنَّ) لأنَّ قوله ﴿في (خلقكم) معطوف على ﴿في السموات والأرض﴾ ويجوز أنْ يكون النصب على التوكيد لـ (لآياتٍ) الأولى.

وأجاز أبو البركات بن الأنباري[3] أنْ يكون (لآياتٍ﴾ الثالثة بدلاً من (لآياتٍ﴾ الأولى، وهو قول أبي بكر بن السراج أيضاً، وأجاز أبو البقاء[4] أنْ يكون في الكلام حذف (إنَّ) وبقاء اسمها، وهو (آياتٍ) الثالثة لدلالة (إنَّ) الأُولى عليها، وهو قول الشاطبي أيضاً كما في (المغني). وإضمار (إنَّ) عند

---

(١) الجاثية: ٣ ـ ٥.

(٢) انظر الكشاف: ٥٠٩/٣، وانظر حاشية الشهاب: ١٥/٨.

(٣) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٦٤/٢.

(٤) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٥٠/٢.

ابن هشام[1] بعيد، وعليه فيكون قوله ﴿واختلافِ الليلِ والنهارِ﴾ مجروراً بـ (في) المقدَّرة مع بقاء عملها بعد حذفها، وشبه الجملة في موضع الخبر لـ (إنَّ) المقدرة، ولا محوج إلى مثل هذا التكلُّف.

ولعل ما جعل النحويين يميلون إلى هذه التأويلات ما وضعوه من قيود لصحة العطف على معمولي عاملين مختلفين، وهي مسألة فيها خلاف مبسوط في مظان النحو[2]، فهي لا تصلح عند ابن مالك[1] إذا لم يكن أحد العاملين جاراً، وتصح عند أبي علي الفارسي[1] والأخفش[2] وجماعة من غير قيد والمشهور عن سيبويه[3] أنَّه إذا كان الجار مقدماً امتنع العطف كقولنا: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرٌو، وذكر السيوطي[4] أنَّه منع العطف على معمولي عاملين مطلقاً، ولعل ما يرد قول سيبويه ما في هذه القراءة، وذكر ابن هشام أنَّه قد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، وعلى قول المانعين لا يصح عطف (لآياتٍ) الثالثة على الأولى إلَّا بتقدير (في) قبل قوله (واختلافِ الليلِ والنهارِ) لتقدم ذكرها في موضعين، فتكون المسألة من باب العطف على معمولي عامل واحد والواو نائبة مناب عامل واحد، وهو (إنَّ)، وبدون تقدير (في) تكون المسألة من باب العطف على معمولي عاملين وهما (إنَّ) الناصبة و(في) الخافضة، ولعل ما يؤيد نية (في) التصريح بها في قراءة عبد الله الشاذة.

ولعلنا نميل إلى الأخذ بظاهر النص من غير التفات إلى قيود المانعين

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٣٢.

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٣٢ـ ٦٣٣، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/ ٢٧٠.

(٣) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/ ٦٦، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٣٢.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/ ٢٧٠.

لأنَّ الآية شاهد على الإجازة من غير قيد، ونجد في قول ابن هشام حجة قوية «وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، ولا إشكالَ حينئذٍ في الآية»[1] والقول نفسه مع شيخ السيوطي الكافيجي وجماعة كما في (همع الهوامع)[2].

ولقد جاء في التنزيل مواضع حذف فيها الحرف الناسخ واسمه في أحد التأويلات، ويمكن أنْ يكون هذا الحذف في بعضها من باب تفسير المعنى لا تفسير الإعراب كقوله تعالى: ﴿فسلامٌ لك من أصحابِ اليمين﴾[3]: في الكلام قول مقدَّر أي: فيقال سلامٌ لكَ من أصحابِ اليمينِ، وقيل، إنَّ المعنى: فسلامٌ لك فإنَّك من أصحاب اليمين[4].

وقد يكون هذا الحذف صناعياً، ومن ذلك ما جاء ظاهره تفريغ عامل المفعول المطلق المؤكد كقوله تعالى: ﴿إنْ نظُنُّ إلاَّ ظناً...﴾[5] أي: إنْ نظُنُّ إلاَّ أنَّكم تظنونَ ظنًّا ليصح التفريغ[6].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مالَكُم لا تناصَرونَ﴾[7]: قوله: ﴿لا تناصرون﴾ في موضع الحال من الكاف والميم، وأجاز أبو البقاء[8] أنّ يكون

---

(1) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٣٤.

(2) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥/٢٧٠، وانظر في هذه المسألة: البحر المحيط: ٨/٤٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٩٣، تفسير القرطبي: ١٦/١٥٧، التبيان في تفسير القرآن: ٩/٢٤٣، حجّة القراءات: ٦٥٨ ـ ٦٥٩، معاني القرآن للفراء: ٣/٤٥.

(3) الواقعة: ٩١، وانظر الرعد: ٣٥.

(4) انظر البحر المحيط: ٨/٢١٦، حاشية الشهاب: ٨/١٥١، تفسير القرطبي: ١٧/٢٣٣.

(5) الجاثية: ٣٢.

(6) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة ١١٦٧

(7) الصّافات: ٢٥.

(8) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٨٩، وانظر: التبيان في تفسير القرآن: ٨/٤٥٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٠٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٣٥.

التقدير: في أَنْ لا تناصَرون على أنَّ (أنْ) مخففة من الثقيلة حذفت مع اسمها[٢]، وهو تكلف بعيد لأنَّ فيه ثلاثة حذوف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يـأيها الـذين آمَنُوا هـل أَدُلُّكم على تجارةٍ تُنجيكُمْ مِنْ عـذابٍ أَليم تُؤْمِنونَ بـالله ورسـولِـهِ وتجـاهِـدونَ في سبيـل الله...﴾[١]، أيّ: ذلكَ أنه تؤمنون[٢].

---

(١) الصف: ١٠ ـ ١١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري (أنْ) الصفحة: ٧٢٣، وانظر شاهداً آخر على حذف الحرف الناسخ واسمه: الأنفال: ٥٩.

# حذف الحرف المصدري (أنْ)

أفرد ابن هشام في (المغني)[1] مكاناً خاصًا لـ (أَنْ) الناصبة، وذكر أنَّ حَذْفَها مُطَّرِدٌ في مواضع معروفة وشاذٌ في غيرها كقولهم: «خذِ اللصَّ قبل يَأْخُذَكَ»[2]، وذكر أنَّه إذا رُفع الفعل بعد إضمارِ (أنْ) سهل الأمرَ، ومع ذلك لا ينْقاس، وذكر من ذلك قولَه تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تأمرونِّي أَعْبُدُ﴾[3] وقوله ﴿وَمِنْ آياته يُـرِيكُمُ البرقَ﴾[4]، وكنّا نود من ابن هشـام أنْ يدوِّنَ المواضع المطَّرِدة المعروفة وغير المطَّرِدة، ولكنَّه أعرضَ عن ذكرها زاعماً أنَّها معروفة، وغالب ظني أنَّه يعني بتلك المواطن المعروفة إضمارها بعد اللام والفاء والواو وأوْ، فعبَّرَ عن الإضمار بالحذف. وأفرد لها صـاحب (إعراب القرآن)[5] المنسوب إلى الزجاج باباً خاصّاً ذكر فيه أنَّه باب من لطائف الصناعة لأنهم زعموا أنَّ (أنْ) موصولة، وحذف الموصول وإبقاء صلته منكر عندهم، ومع ذلك جاء في التنزيل.

وذكر السيوطي[6] أنَّه لا تنصب (أنْ) محذوفة في غير المواضع السـابقة، وأنَّ جماعة أجازوا حذفها في غيرها، ولقد اختلف هؤلاء، فذهب أكْثَرُهم

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٩.
(٢) انظر مجمع الأمثال: ١/٢٧٢، وهو فيه ﴿قبلَ أنْ يأخُذَكَ﴾.
(٣) الزمر: ٦٤.
(٤) الروم: ٢٤.
(٥) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/٦٣٠ ـ ٦٣١.
(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١٤٢ ـ ١٤٣.

إلى أنَّه يجب الرفع إذا حذفت، ومن هؤلاء أبو الحسن الأخفش. وذهب المبرِّد إلى أنَّه إذا حُذِفَتْ بقي عملها لأنَّ الإضمار لا يزيل العمل كما في (رُبَّ).

وذكر السيوطي أيضاً أنَّ النحاة اختلفوا في القياس على ما سُمِعَ من ذلك منصوباً، فذهب بعض الكوفيين وبعض البصريين إلى القياس عليه. والصحيح عند أبي حيَّان قصرُهُ على السماع.

ولقد جاء في التنزيل مواطن حذفت فيها (أنْ) المصدريَّة، ويمكن أنْ تُتَّخذ هذه المواطن قياساً بالنسبة لشيوعها، ولست أعْني بتلك المواطن مواطن إضمارها بعد اللام والواو والفاء وأو حتَّى، بل حذفها في غير ذلك وإليك هذه المواطن:

(١) فيما ظاهره أنَّ الجملة تؤوَّل فيه بالمصدر.

(٢) فيما ظاهره عطف الفعل على المصدر.

(٣) في قراءة النصب التي لم يقترن فيها المضارع بها.

(٤) فيما ظاهره أنَّ عطف البيان جملة.

(٥) فيما ظاهره سبك مصدر مؤول من (لو) وما في حيِّزها.

(٦) فيما ظاهره سبك مصدر مؤول من اللام المكسورة المقترنة بالمضارع.

(٧) حذف (أنْ) المصدريَّة غير الناصبة.

**(١) فيما ظاهره أن الجملة تؤول فيه بالمصدر:**

الجملة عند النحويين مؤوَّلة بمشتق لا بمصدر، وعليه، فَيُخَرِّجونَ ما جاء ظاهره أنَّها مؤوَّلة بمصدر على حذف (أنْ) المصدريَّة لتصحيح أصلهم

النحوي، وعليه فالجملة لا يصح عندهم أنْ تقع مبتدأ[1] أو مفعولاً به[2].

وممّا جاء في التنزيل ظاهره وقوع الجملة في موضع المبتدأ قوله تعالى ﴿ومِنْ آياتِه يريكُمُ البَرق خَوْفاً وطَمَعاً...﴾[3] في موضع قوله ﴿مِنْ آياتِه﴾ أقوال:

(أ) أنْ يتعلّق بـ (يُريكُم) على أنّه في موضع نصب على المفعول به.

(ب) أنْ يكون في موضع الحال من (البَرْق) أي: يريكُمُ البرقَ كائِناً من آياتِه، والواو من حقها أن تدخل على الفعل العامل.

(جـ) أنْ يكون في موضع الخبر على أنَّ (يريكُمْ) في موضع النعت لمبتدأ موصوف محذوف أي: ومن آياتِه آيةً يريكُمُ البرقَ فيها أو: شيءٌ يريكُمُ البرقَ فيه، وفي الكلام حذف العائد إلى المنعوت.

(د) أنْ يكون في موضع الخبر والجملة الفعلية في موضع رفع على الابتداء على أنَّ الفعل منزَّلٌ منزلة المصدر من غير سابك، وهو قول الخليل[4] وأبي حيان[4] والزمخشري[5] والتقدير: ومن آياته إراءتُه إيَّاكم البَرْقَ.

(هـ) أنْ يكون في موضع الخبر والمصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) المحذوفة والفعل المضارع في موضع رفع على الابتداء والتقدير: ومن آياته أنْ يُريكُم، وهو حذف غير منقاس عند ابن هشام[6] وغيره[7].

---

(١) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع المبتدأ الصفحة: ٩١٩.

(٢) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع المفعول به الصفحة: ٩٢٠.

(٣) الروم: ٢٤.

(٤) انظر البحر المحيط: ١٦٧/٧.

(٥) انظر الكشاف: ٢١٩/٣.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٩.

(٧) انظر. البحر المحيط: ١٦٧/٧، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥٠/٢، حاشية الشهاب: ١١٨/٧، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٣٨/٢، معاني القرآن للفراء: ٣٢٣/٢، تفسير القرطبي: ١٤ / ١٨، التبيان في تفسير القرآن: ٢١٨/٨.

ولست أتفق مع هؤلاء لأنّني أميل إلى القول بوقوع الجملة في موضع المبتدأ[1] كوقوعها في موضع الخبر.

وممّا جاء في التنزيل ظاهره وقوع الجملة في موضع المفعول به قراءة إبراهيم بن وثاب: ﴿فَيَرى الذين في قلوبهمْ مَرَضٌ يُسارِعونَ فيهم يقولونَ...﴾[2] بالياء في (فيرى) على أنَّ الفاعل ضمير يعود على الله تعالى، وأجاز ابن عطية[3] أنْ يكون الفاعل قوله ﴿الذين في قلوبِهِمْ مَرَضٌ﴾: والتقدير: فَيَرى الذين في قلوبهم مَرَضٌ أنْ يسارِعوا على تقدير (أنْ) لأنَّ الجملة لا تقع مفعولاً به على أنَّ الرؤية من رؤية العين، وهو ضعيف عند أبي حيان[3] لأنَّ حذف (أنْ) غير منقاس، والظاهر عنده أنْ يكون الفاعل ضمير اللهِ والرؤية إمّا من العين على أنَّ قوله ﴿يُسارِعونَ﴾ في موضع الحال وإمّا من القلب على أنَّ قوله السابق في موضع المفعول الثاني.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أيَحْسَبون أنّما نُمِدُّهُمْ به مِنْ مالٍ وبنينَ نُسارِعُ لَهُمْ في الخيراتِ بل لا يَشْعُرونَ﴾[4]: يجوز في (ما) في (أنّما) ثلاثة أوجه:

(أ) أنْ تكون كافة، وهو الظاهر، وهو قول الكسائي، وقد اكتفى ابن هشام بذكره في المغني[5].

(ب) أنْ تكون موصولة عائدها الهاء في (به)، وهي في موضع نصب على

(١) انظر ما في هذا البحث من جملة في موضع المبتدأ الصفحة: ٩٠٤.
(٢) المائدة: ٥٢.
(٣) انظر البحر المحيط: ٣/٥١٨ وانظر: الدر المصون ورقة: ٢٠٠١، حاشية الشهاب: ٣/٢٥٣، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٢١٣.
(٤) المائدة: ٥٥ ـ ٥٦.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٠٥.

اسم (أنَّ) وخبرها الجملة الفعلية من قوله ﴿نُسارِعُ لهم . . ﴾ على حذف العائد أي: نُسارِعُ به في الخَيْراتِ، وحسن حذفه لاستطالة الكلام، وأجاز هشام الضرير أنْ يكون (في الخيراتِ) رابطاً لأنَّ الأصل: نُسارع لَهُمْ فيه، فأظهر الاسمَ، وأجاز أبو جعفر الطوسي[1] أنْ يكون الخبر محذوفاً أي: يحسبون أنَّما نمدهم به من مالٍ وبنينَ حقٌّ لهم، فتكون الجملة الفعلية مستأنفة، وهو تكلف لا محوج إليه.

(جـ) أنْ تكون مصدريَّة على قول مَنْ يجيز أنْ يعود عليها ضمير، وهو الأخفش، فيكون المصدر المؤول منها وممَّا في حيِّزها اسم (أنَّ)، والتقدير: أيحسبون أنَّ إمدادَنا مسارعةٌ على أنَّ الأصل: أنْ نُسارِعَ، فَحُذِفَتْ (أن) فارتفع الفعل، لأنَّ الجملة لا تؤول بمصدر بل بمشتق[2].

ولست أتفق مع النحويين في هذه المسألة لأنَّ ما في التنزيل يعزِّز كون الجملة مؤوَّلة بمصدر، فينبغي القياس على ذلك وهجر التمحل والتكلف.

**(٢) فيما ظاهره عطف الفعل على المصدر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ الساعة ويُنَزِّلُ الغَيْثَ ويَعْلَمُ ما في الأرحام . . .﴾[3]: ذكر الشهاب[4] أنَّ قوله ﴿ويُنَزِّلُ﴾ معطوف على قوله ﴿عندَه﴾ لأنه متعلق بفعل محذوف لأن (علمُ الساعةِ) فاعل له، وذكر

---

(١) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٧/٣٣٢.

(٢) انظر البحر المحيط: ٦/٤٠٩، حاشية الشهاب: ٦/٣٣٧، تفسير القرطبي: ١٢/١٣١، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٣٨، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٥٧، الكشاف: ٣/٣٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/١١٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٨٦، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٩٤ ـ ٩٥.

(٣) لقمان: ٣٤.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٧/١٤٥.

أنّه إنْ لم نحمل الكلام على ذلك وجب تقدير (أنْ) المصدريّة قبل المعطوف ليصح عطفه على (عِلْمٌ) أو (الساعةِ)، والقول نفسه في (وَيَعْلَمُ).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ويرى الذين أوتوا العلمَ الذين أُنْزِلَ إلَيْكَ مِنْ ربِّكَ هو الحقَّ ويهدي إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ﴾[1]. قوله ﴿وَيَهْدي﴾ معطوف على ﴿الحقّ﴾ من باب عطف الفعل على الاسم كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إلى الطير فوقَهُم صافّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[2] وهي مسألة مقيّدة[3] بكون المعطوف عليه اسماً يشبه الفعل، وهي مسألة لا تصح عند المازني والمبرد والزجاج. وذهب أبو البقاء إلى أنَّ العطف على حذف (أنْ) المصدريّة: «ويجوز أنْ يُعْطَفَ على موضع (الحقّ)، وتكون (أنْ) محذوفة، ويجوز أنْ يكون في موضع (فاعل) أي: ويروه حقاً وهادياً»[4]، وغالب ظنّي أنَّ أبا البقاء قدَّرَ (أنْ) ليكون المصدر المؤوَّلُ منها وممَّا في حيِّزها معطوفاً على المصدر، وهو (الحقّ) لأنَّ الجملة تؤوَّل بمشتق، ويدل على ما تذهب إليه قوله: «ويجوز أن يكون في موضع (فاعل) أي، ويروهُ حقّاً وهادياً»، ولا ضرورة إلى مثل هذا التكلف، لأنه ينبغي القياس على ما في التنزيل من شواهد وإجازة تأويل الجملة بالمصدر.

والقول نفسه مع الشهاب: «الثاني أَنَّهُ معطوف على (الحقّ) بتقدير: وأنّه يَهْدي. . »[5]، فحذف (أنَّ) واسمها.

ويجوز أنْ يكون مستأنفاً أو في موضع الحال[6].

---

(١) سبأ: ٦.

(٢) الملك: ١٩.

(٣) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣/١١٩ شرح الرضي على الكافية: ١/٣١٨.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٦٣.

(٥) حاشية الشهاب: ٧/١٩٠.

(٦) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٤٣، البحر المحيط: ٧/٢٥٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٦٣، تفسير القرطبي: ١٤ / ٢٦٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قالَ لَوْ أنَّ لي بكم قوةً أوْ آوي إلى رُكْنٍ شديدٍ﴾(1): قوله﴿أو آوي﴾(2) يجوزُ أنْ يكون مستأنفاً وأنْ يكون معطوفاً على المصدر (قوةً) على حذف أنْ) المصدريَّة.

**(٣) في قراءة النصب التي لم يقترن فيها المضارع بها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاةَ ويُنْفِقوا ممَّا رزقناهم...﴾(3) أي: قُلْ لعبادي الذين آمنوا أنْ يُقيموا الصلاة ويُنْفِقوا ممَّا رَزقناهم(4).

ومن ذلك قراءة الحسن والأعمش: ﴿ولا تَمْنُنْ تَستَكْثِرَ﴾(5) بنصب (تَستَكْثِرَ) على تقدير (أنْ)(6).

ومن ذلك قراءة أبي بشر الشاذَّة: ﴿أَلَمْ تَرَ أنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِن السماء ماءً فَسَلَكَهُ ينابيعَ في الأرْضِ ثم يُخرجُ به زَرْعاً مُخْتلِفاً ألوانُه ثم يَهِيجُ فتراهُ مُصْفَرًّا ثم يَجْعَلَهُ حُطاماً...﴾(7) بنصب اللام في (يَجْعَلَهُ): لَقَدْ ضَعَّفَ

---

(1) هود: ٨٠.

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٧١١/٢، الكشاف: ٢٨٣/٢ ـ ٢٨٤، حاشية الشهاب: ١٢١/٥، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٥/٢، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٢٦/١.

(3) إبراهيم: ٣١.

(4) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة ١١٦٧. وانظر شواهد أُخرى على حذف (أنْ) المصدريَّة الناصبة وبقاء عملها: النور: ٣٠، ٣١، الأحزاب: ٥٩.

(5) المدثر: ٦.

(6) انظر: الكشاف: ١٨١/٤، البحر المحيط: ٣٧٢/٨، التبيان في إعراب القرآن: ١٢٤٩/٢، مشكل إعراب القرآن: ٤٢٣/٢، حاشية الشهاب: ٢٧٢/٨، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٣٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٧٣/٢.

(7) الزمر / ٢١.

النحويُّون هذه القراءة، فذكر أبو البركات بن الأنباري[1] أنَّها قراءة ضعيفة وليس في توجيهها قول مرضي جارٍ على القياس، وذكر أبو البقاء[2] أنْ الوجه فيها أنْ تُضْمَرَ (أنْ) فتعمل وهي محذوفة. وذكر بعض النحويين أنَّ اللامَ مفتوحة لأنَّ العينَ قبلها مفتوحة، والأوَّل أظهر على ما فيه من حذف (أنْ) وإبقاء عملِها.

## (٤) فيما ظاهره أنَّ عطف البيـــان جملة:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهـا الـذين آمنوا هـل أَدُلُّكُم على تجارةٍ تُنْجيكُمْ مِنْ عـذابٍ أليم تومِنـونَ بـاللهِ ورسـولِـهِ وتجاهـدونَ في سبيـل الله. . . ﴾[3]: ذكر المبرد[4] أنَّ (تؤْمِنونَ) بمعنى ﴿آمِنوا﴾، فصورته صورة الخبر ومعناه الأمر، والقول نفسه مع الزمخشري[5]، فهو عنده استئناف في جواب سؤال مقدَّر أي: كيف نَعْمَلُ؟ ولذلك جاء قوله ﴿يَغْفِرْ لكم ذُنوبَكُم. . . .﴾[6] مجزوماً. وأجاز الأخفش[4] أنْ يكون عطف بيان على (تجارة)، وهي مسألة لا تصح عند أبي حيَّان[4] إلَّا على تقدير (أنْ) المصدريَّة، ثم حذفت فارتفع لأنَّه لا يجوز أنْ يكون عطفُ البيان جملةً، والقول نفسه مع ابن هشام[7]، وجاء في (شرح التصريح على التوضيح)[8] أنَّه لا يقع جملة ولا تابعاً لجملة

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٣٢٣.

(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١١١٠، وانظر البحر المحيط: ٤٢٢/٧، وانظر شاهداً آخر: الزمر /٦٤.

(٣) الصـف / ١٠ ـ ١١.

(٤) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٦٣.

(٥) انظر الكشاف: ٤ / ٩٩.

(٦) الصـف / ١٢.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٥٥٠، ٧٥، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٩٣/٥.

(٨) انظـر ٢ / ١٣٤.

ولا فعلاً ولا تابعاً لفعل، والمسألة تصح عند أهل المعاني، إذْ جعلوا قوله تعالى: ﴿قالَ يَا آدَمُ هل أَدُلُّكَ على شجرةِ الخُلْدِ﴾ [1] بياناً لقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إليهِ الشيطانُ﴾ [1]. وأجاز المهدوي [2] أيضاً أنْ يكون قوله: ﴿تُؤْمِنونَ باللهِ﴾ و(تُجاهِدونَ﴾ عطف بيان على قوله: ﴿هَلْ أدُلُّكم على تجارةٍ . .﴾.

وأجاز ابن عطية [2] أنْ يكونَ (تُؤْمِنونَ) في موضع الخبر لـ(أنْ) واسمَها المحذوفين، والمصدر المؤول منهما في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي: ذلك أنّه تُؤْمِنونَ، وهو تكلف بعيد، ولعلَّ أظهر ما في هذه المسألة قول أبي القاسم الزمخشري والمبرد.

**(٥) فيما ظاهره سبك مصدر مؤول من (لَوْ) وما في حيِّزها:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أحدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ ألفَ سَنَةٍ. . . . .﴾ [3]: في (لو) ثلاثة أقــوال:

( أ ) أنْ تكونَ حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، فيكون جوابها محذوفاً يدل عليه (يَوَدُّ)، وفي الكلام حذف مفعول (يَوَدُّ) أي: يَوَدُّ أحدُهم طُولَ العمر.

( ب ) أن يكون حرفاً مصدريًا بمنزلة (أَنْ)، فيكون المصدر المؤول منها ومما في حيزها مفعولاً به أي: يود أَحَدُهم تعميرَ ألفِ سنةٍ، وهو قول الكوفيين وَأبي علي الفارسي وأبي البقاء، وهو الظاهر في هذه المسألة وجاء

---

(١) طــه / ١٢٠.

(٢) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٦٣. وانظر حاشية الشهاب: ٨ / ١٩٣، الكشاف: ٤/١٠٠.

(٣) البقرة / ٩٦.

في كتاب (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج أنْ (وَدَّ) إذا لم تكن بمعنى القول وكانت متعدية عُـدَّتْ (لو) معهـا زائدة، وفي الكلام حذف (أنْ) المصدريَّة، وهو قول بعيد لأنَّ كونَ (لو) حرفاً مصدرياً يرد هذا الوهم.

(جـ) أنْ يكون معناها التمني؛ فلا تحتاج إلى جواب، وتكـونُ الجملة منْ (لَوْ) وما في حيِّزها في محل نصب مفعولاً به على طريق الحكاية لأنَّ (يَوَدُّ) أُجْرِيَ مجرى القول، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[1].

**(٦) فيما ظاهره سبك مصـدر مؤوَّل من اللام المكسـورة المقترنـة بالمضارع:**

ومنه قولـه تعالى: ﴿يـريد اللهُ لِيُبَيِّنَ لكم وَيَهْـدِيَكُمْ سُنَنَ الذينَ مِنْ قَبْلِكُمْ.....﴾[2].

في قوله ﴿يريد الله ليبين لكم....﴾ مذاهب:

(أ) أنْ يكونَ مفعول (يُريد) محذوفاً، والتقدير: يريدُ اللهُ تحريمَ ما حرَّمَ وما إلى ذلك لأجل التبيين لكم، وهو قول البصريين.

(ب) أنْ يقدَّر الفعل (يريد) بمصدَرٍ في موضع رفع على الابتداء والجار والمجرور مِنْ ﴿لِيُبَيِّنَ لكُم﴾ في موضع الخبر، وفي هذا القولِ سبكُ مصدَرٍ من غير سابك، ويعزى هذا القول لبعض البصريين.

---

(١) انظر الكشاف: ١ / ٢٩٨، وانظر: الدر المصون ورقة/٤٣٣، البحر المحيط: ٣١٤/١، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٥٠، ٧٠٥، الأزهية في علم الحروف: / ٢٧٦، شرح التصريح على التوضيح: ١٣١/١، شرح الرضي على الكافية: ٣٨٧/٢، وانظر شواهد أخرى على هذه المسألة: آل عمران: ٣٠، ٦٩، النساء: ٨٩، الحجر: ١٥.

(٢) النسـاء / ٢٦، وانظر شواهد أخرى :: المائدة / ٦، التوبة /٥٥، الأحزاب / ٣٣.

(جـ) أنْ تكون اللام ناصبة بنفسها من غير إضمار، فتكون هي وما بعدَها في موضع نصب على مفعول الإرادة، وهو قول الكوفيين، وهو الظاهر في هذه المسألة.

( د ) أن تكون اللام زائدة على أنَّ (أنْ) محذوفة، والمصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حَيِّزها في موضع نصب على المفعول به، وهو قول الزمخشري[1] وأبي البقاء[2]، وهو قول مخالف للبصريين والكوفيين لأنَّ فيه إضمار (أنْ) بعد اللام الزائدة. وذكر الشهاب[3] أنَّ اللام هذه تسمى لام التكملة وهي مقابلة للام التعدية. وأجاز الرضى[4] تقدير (أنْ) بعد اللام الزائدة بعد فعل الأمر والإرادة، وهو قول ابن هشام[5] أيضاً وهو تكلف لا محوج إليه[6].

**(٧) حذف (أنْ) المصدرية غير الناصبة:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذْ ناداهُ ربُّه بالوادِ المُقَدَّسِ طوى اذهَبْ إلى فرعونَ...﴾[7] أي: إذْ ناداهُ أنِ اذهَبْ، والمصدر المؤوَّل من (أنْ) وما في حيِّزها في موضع نصب أو خفض بعد نزع الخافض، ويجوز أنْ يكون في الكلام إضمار القول أي: قائلاً اذهب. والظاهر في هذه المسألة أنْ تكون (أنْ) تفسيرية للنداء لأنَّه بمعنى القول[8].

---

(١) انظر الكشاف: ١ / ٥٢١.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٣٥٠.
(٣) انظر حاشية الشهاب: ٣ / ٢٢١.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ٣ / ٢٢١.
(٥) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ١ / ٣١٠.
(٦) انظر في هذه المسألة: معاني القرآن للزجاج: ٤٢/٢، تفسير القرطبي: ١٤٨/٥، البحر المحيط: ٢٢٦/٣، الدر المصون ورقة: /١٦٦٣.
(٧) النازعات: / ١٦ ـ ١٧.
(٨) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٦٩/٢، البحر المحيط: ٤٢١/٨، حاشية الشهاب: ٣١٥/٨، تفسير القرطبي: ٢٠١/١٩.

# إضمار أنْ الناصبة للفعل المضارع

تضمر (أنْ) عند البصريين في مواضع وبقيود، والكوفيون على خلاف معهم في ذلك، وسأُحاول في هذا البحث أنْ أُدَوِّنَ مواضع الإضمار وقيوده محاولاً ترجيح أحد المذهبين، وهي مسائل مبسوطة في مظان النحو المختلفة[1] أيضاً:

(١) بعد لام التعليل . أو لام كي.

(٢) بعد لام الجحود.

(٣) بعد لام العاقبة أو المآل.

(٤) بعد كي.

(٥) بعد حتى.

(٦) بعد الفاء .

(٧) بعد الواو.

(٨) بعد أو.

(٩) بعد إذَنْ.

(١٠) بعد ثُمَّ.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٠٨/٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٥/٢.

**(١) بعد لام التعليل أو لام (كي):**

وهو أكثر هذه المواضع شيوعاً في التنزيل، وإليك هذه المواضع:

البقرة : ٧٦، ٧٩، ٤٣، ١٥٠، ١٨٥، ١٨٨، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٣١، ٢٥٩، ٢٦٠، آل عمران: ٢٣، ٧٨، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٠، ١٤١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٨، ١٧٩. النساء: ١٩، ٢٦، ٥٦، ٦٤، ١٦٨، المائدة: ٦، ٢٨، ٣١، ٣٦، ٤٨، ٩٥، الأنعام: ١٩، ٥٣، ٥٥، ٦٠، ٧١، ٧٥، ١٠٥، ١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٢٣، ١٣٧، ١٤٤، ١٦٥، الأعراف: ٢، ٢٧، ٦٣، ٦٩، ٧٠، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٢، ١٨٩، الأنفال: ٨، ١٠، ١١، ١٧، ٣٦، ٣٧، ٤٢، التوبة: ٣١، ٣٣، ٣٧، ٥٥، ٦٢، ٩٠، ٩٢، ١١٨، ١٢١، ١٢٢، يونس: ٤، ٥، ٦٧، ٨٨، ٩٢، هود: ٥، ٧، يوسف: ٢١، ٢٤، ٥٢، ٧٣، ٧٦، الرعد: ١٤، ٣٠، إبراهيم: ١، ٤، ١٠، ٣٢، ٣٧، ٥١، ٥٢، النحل: ٨، ١٤، ٣٩، ٤٤، ٥٥، ٦٤، ١٠٢، ١١٦، الإسراء: ١، ٧، ١٢، ٤٤، ٦٦، الكهف: ٢، ٧، ١٩، ٢١، ٥٦، ٧١، ٧٧، مريم : ١٩، ٢١، ٨١، ٩٧، طه: ٢، ١٥، ٢٣، ٣٩، ٥٧، ٨٤، ١٣١، الحج: ٥، ٩، ٢٨، ٣٤، ٣٧، ٥٣، النور: ٣٣، ٣٨، ٤٩، الفرقان: ١، ٣٢، ٤٩، الشعراء: ٩٤، النمل: ٤٠، ٨٦، القصص: ٦، ١٠، ١٣، ٢٠، ٢٥، ٤٦، ٧٣، العنكبوت: ٥٨، الروم: ٣٤، ٣٩، ٤١، ٤٥، ٤٦، لقمان: ٦، ٣١، السجدة: ٣، الأحزاب: ٨، ٢٤، ٤٣، ٧٣، سبأ: ٦، ٧٠، الزمر: ٣، ٨، ٣٥، غافر: ٥، ١٥، ٤٢، ٦١، ٦٧، ٧٩، ٨٠، فصلت: ١٦، الشورى: ١٥، الزخرف: ١٣، ٣٢، ٦٣، الجاثية: ١٢، ١٤، الأحقاف: ١٢، ١٩، ٢٢، محمد: ٤، ٣٨، الفتح: ٢، ٤، ٥، ٩، ١٥، ٢٠، ٢٥، ٢٨، ٢٩،

الحجرات: ١٣، الذاريات: ٣٣، ٥٦، الطور، ٤٥، النجم: ٣١.

الحديد: ٩، ٢٥، ٢٩، المجادلة: ٤، ١٠، الحشر: ٥، الصف: ٨، ٩.

الطلاق: ٧، ١١، ١٢، الملك: ٢، الحاقة: ١٢، نوح: ٧، ٢٠، الجن: ٢٨، المدثر: ٣١، القيامة: ٥، ٩٦، النبأ: ٧٨، البيِّنة: ١، الزلزلة: ٦.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتُحَدِّثونَهم بما فتح اللهُ عليكم لِيُحاجُّوكم به عند ربِّكم﴾[1]: في العامل في ﴿يحاجُّوكم﴾ قولان:

أ ــ أنْ يكون في الكلام (أنْ) مضمرة بعد اللام، والمصدر المؤول منها وممَّا في حيزها في موضع جر باللام. والجار والمجرور في موضع المفعول به.

وذهب ابن كيسان[2] والسيرافي[2] إلى أنَّه يجوز أنْ يكون المضمر بعد اللام (كي)، وليس القول كذلك عند جمهور البصريين لأنَّ (أنْ) أم الباب.

ب ــ أنْ يكون العامل اللامَ نَفْسَها، وهو قول الكوفيين، وذهبوا إلى أنَّ (أنْ) و(كي) اللتين تظهران أحياناً بعد هذه اللام هما توكيد للام، وهذه اللام ليست جارة عندهم، ولكنها لام تشمل معنى (كي)، فاللام في مثل قولنا: جئت لكي تُكْرِمَني هي الناصبة و(كي) توكيد لها، وتنصب (كي) الفعل إذا لم تقترن باللام.

---

(١) البقرة / ٧٦.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ١٤٠.

وذهب ثعلب إلى أنَّ اللام تنصب الفعل بنفسها لقيامها مقام (أنْ)، وقد خَطَّأ أبو حيان قول الكوفيين لأنَّ اللام من حروف الجر[1].

ويظهر لي أنَّ قول الكوفيين أقَلُّ تَكلُّفاً، ولعل ما يعزز ذلك أنَّه قد يُسْبَكُ من هذه اللام مصدرٌ مؤول[2]، ومن ذلك قوله: ﴿يريد الله لِيُبَيِّنَ لكم وَيَهْدِيَكم سُنَنَ الذين مِنْ قبلِكم﴾[3] أيْ: يريد اللهُ التبيين[4].

وقد يُتَلَقَّى بهذه اللام القسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بالله لِيُرْضُوكُمْ﴾[5]: (لِيُرْضُوكم) جواب القسم في أحد التأويــلات[6].

### (٢) بعـــد لام الجحـــود

وهي أقَلُّ دوراناً في التنزيل من لام التعليل[7]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان اللهُ لِيُضيعَ إيمانَكُم إنَّ اللهَ بالناسِ لرؤوفٌ رحيم﴾[8]: في اللام في قوله ﴿لِيُضيعَ﴾ قولان:

أ ــ أن تكون لام الجحود، والفعل منصوب بعدها بإضمار (أنْ) وجوباً، والمصدر المؤوَّل منها ومِمَّا في حيِّزها مجرور باللام، وشبه الجملة

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ٢٦٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٨٠، البحر المحيط: ١/ ٢٧٣، مشكل إعراب القرآن: ١/ ٥٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٩٨، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/ ١٤٠.

(٢) انظر ما في هذا البحث من مصادر مؤولة من اللام وما في حيزها الصفحة / ١١١٤.

(٣) النساء / ٢٦، وانظر شواهد أخرى: المائدة/ ٦، التوبة / ٥٥، الأحزاب / ٣٣.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري (أنْ) الصفحة / ٧٢٣.

(٥) التوبــة / ٦٢.

(٦) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب القسم الصفحة / ٦٨١.

(٧) انظر: البقرة: ١٤٣، آل عمران: ١٧٩، النساء: ١٣٧، ١٦٨، الأنعام: ١١١، الأعراف: ٤٣، ١٠١، الأنفال: ٣٣، التوبة: ٧٠، ١١٥، ١٢٢، يونس: ١٣، ٣٧، ٧٤، هود: ١١٧، ابراهيم: ٤٦، الحجر: ٣٣، العنكبوت: ٤٠. الروم: ٩، فاطر: ٤٤.

(٨) البقـرة/ ١٤٣.

يتعلق بخبر كان المحذوف والتقدير: وما كان الله مريداً لذلك لإضاعة أعمالكم، وهو قول البصريين والزمخشري[1].

ب ـ أنْ تكونَ اللام، وما بعدها في موضع نصب خبراً لـ(كان)، وعليه فلا حذف في الكلام، وهو قول الكوفيين، وناصب الفعل هي اللام نفسها، ومذهب ثعلب أنَّها الناصب لقيامها مقام أنْ.

ويرد أبو البقاء[2] قول الكوفيين زاعماً أنَّ التقدير عندهم: وما كان الله إضاعةَ إيمانكم، ويظهر لي أنَّ أبا البقاء يجهل مذهبهم في هذه المسألة لأنَّهم لم يذهبوا إلى إضمار (أنْ) التي يسبك منها ومما في حيِّزها مصدر بل ذهبوا إلى أنَّ اللام زائدة للتوكيد[3].

وقيل إنَّ اللام زائدة مؤكدة لنفي الخبر، ولكن الفعل منصوب بـ(أنْ) مضمرة، وهو قول ابن مالك، ويحاول بعض النحويين[4] حمل كلام ابن مالك على المذهب البصري لتعزيزه.

وذهب بعض النحويين[5] إلى أنَّ اللام تكون أيضاً في أخوات (كان) قياساً على (كان)، وذهب آخرون إلى أنَّها تكون في (كان) وأخواتها، وقيل إنَّها تدخل في كل فعل منفي تقدمه فعل كقولنا: ما جئت لتكرِمَني، والقول الأخير فاسد عند أبي حيـان.

وقد تحذف هذه اللام فتظهر (أنْ)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما كان

---

(١) انظر الكشاف : ١ / ٥٧٢.
(٢) انظر التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٢٤.
(٣) انظر : الدر المصون ورقة / ٥٥٨، البحر المحيط : ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧.
التبيان في إعراب القرآن: ١/١٢٤، معاني القرآن للزجاج: ١/ ٢٠٢، الكشاف: ١/٧٢، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١٠٨ ـ ١١٠.
(٤) انظر شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ٣/ ٥٥٧.
(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٤ / ١١٠.

هذا القرآن أنْ يُفْتَرى﴾[1]: الظاهر في المصدر المؤول من(أنْ) وصلتها أنْ يكون في موضع نصب على أنّه خبر (كان)، وهو مؤوَّل باسم المفعول أوْ محمول على حذف مضاف أي: وما كان هذا القرآن ذا إفتراء.

وزعم بعض النحويين[2] أنَّ (أنْ) الظاهرة هي المضمرة بعد لام الجحود المحذوفة لأنهما يتعاقبان، وعليه فخبر (كان) محذوف عند البصريين كما مر، والمصدر المؤول المجرور باللام المحذوفة متعلّق بالخبر المحذوف.

وغالب ظني أنَّ هذا الزاعم حمل الكلام على المعنى، إذْ جعل (كان) تامة على أنّها بمعنى: ما صحَّ هذا القرآنُ لأنْ يُفْتَرى.

وأجاز الدماميني[3] أنْ تكون (كان) تامة و(أنْ يُفْتَرى) في محل رفع على أنّه بدل اشتمال من فاعلها، والمعنى: ما وقع افتراءُ هذا القرآن، ويجوز أنْ يكون التقدير: ما كان لهذا القرآن افتراءٌ على أنَّ (كان) تامة، وفي الكلام حذف اللام.

ويتراءى لي تأويل آخر يعزز قول من ذهب إلى أنَّ اللام محذوفة، وهو أنْ تكون هذه اللام للتعليل و(كان) تامة أي: وما وجد هذا القرآن لأجل الافتراء، ولست أتفق مع أبي حيان[4] في رميه أبا البقاء العكبري بالسهو لجعله اللام في قوله تعالى: ﴿وما كان اللهُ لِيُعَذِّبَهم﴾[5] لام (كي).

---

(١) يونس / ٣٧.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٥ / ١٥٧، حاشية الشهاب: ٢٨/٥، تفسير القرطبي: ٣٤٣/٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٢، ٢٠٢، ٧٠٩، ٩٠٧.

(٣) انظر حاشية الدسوقي على المغني: ٢ / ٤٠٩.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤ / ٣٩٩، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٦٩/١، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٠٩/٤.

(٥) الأنفال / ٣٣.

**(٣) بعد لام العاقبة أو المآل:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فالتقطهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدوًّا وَحَزناً﴾[1] اللام في (ليكونَ) تسمى لام الصيرورة أوْ العاقبة أوْ المآل، وأنكر البصريون هذه اللام، وذهب الزمخشري إلى أنَّها لام العلة، ولكن التعليل وارد فيها على طريق المجاز لا الحقيقة لأنَّه لم يكن هدفهم التقاطه ليكون لهم عدواً وَحَزناً، ولذلك جعلها بعض النحويين متعلقة بمحذوف أي: قدَّر الالتقاط ليكون لهم عدواً وحزناً[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ربَّنا إنَّك آتيت فرعونَ ومَلأهُ زينةً وأموالاً في الحياة الدنيا ربَّنا لِيُضِلُّوا عن سبيلك﴾[3]: ذكر ابن هشام[4] أنَّ اللام يجوزَ أنْ تكون للعاقبة، وأنْ تكون للدعاء، فيكون الفعل مجزوماً لا منصوباً، والأظهر أنْ تكون لام التعليل على أنَّ المعنى: آتيتهم ما آتيتهم على سبيل الاستدراج[5].

وتضمر (أنْ) بعد هذه اللام جوازاً.

**(٤) بعد (كي):**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واجعل لي وزيراً مِنْ أهلي هارونَ أخي اشْدُدْ

---

(١) القصص / ٨.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٧ / ١٠٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠١٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٢٢٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٨٢، الكشاف: ٣ / ١٦٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٤٤.

(٣) يونس / ٨٨.

(٤) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٨٣.

(٥) البحر المحيط: ٥ / ١٨٦، حاشية الشهاب: ٥ / ٥، التبيان في تفسير القرآن: ٥ / ٤٢٢.

به أزري وأشْرِكْهُ في أمري كي نُسَبِّحك كثيراً..﴾[1]: مذهب سيبويه[2] أنَّ الفعل منصوب بعد (كي) بها إذا اقترنت بها لام العلة، وبـ(أنْ) مضمرة إذا لم تقترن بها اللام. ومذهب الخليل والأخفش أنَّ (أنْ) مضمرة بعدها في كلتا الحالتين. ومذهب الكوفيين أنَّها مختصة بالفعل فلا تكون جارة، وهي ناصبة بنفسها تقدمتها اللام أو لم تتقدمها، وفي المسألة خلاف مبسوط في مظان النحو[3].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فرَدَدْناهُ إلى أُمِّه كي تقرَّ عَيْنُها..﴾[4].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ومنكم مَنْ يُرَدُّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ لكي لا يعلمَ بعدَ علم شيئاً..﴾[5]: في قوله ﴿لكيلا يعلم﴾ أقوال:

أ ـ أنْ تكون (كي) بمنزلةِ (أنْ) المصدرية معنى وعملاً لأنَّها سُبِقَتْ بلام العلة، وذكر ابن هشام[6]، أنَّ ما يعزز ذلك صحة حلول (أنْ) المصدرية محلها لأنَّها لو كانت حرف تعليل لما صحَّ دخول حرف التعليل، وإذا لم تكن اللام مقدَّرة فهي حرف جر للتعليل، والفعل منصوب بـ( أنْ) مضمرة، وهي عند الأخفش كما مر جارة، والفعل إما أنْ ينصب بـ(أنْ) مضمرة وإمَّا بـ(أنْ) مظهرة، وهو قول غير مرضي عند ابن هشام وغيره، ومذهب الكوفيين كما مر أنَّ النصب بها، والرد عليهم أو الانتصار لهم

---

(1) طـه / ٢٩ ـ ٣٣.
(2) انظـر : الكتاب (مطبعة بولاق): ١ / ٤٠٨.
(3) انظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢ / ٢٣٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٩٨ ، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٤١.
(4) القصص / ١١٣.
(5) النحـل / ٧٠، وانظر شواهد أخرى : الأحزاب:٣٧، ٥٠، الحديد: ٢٣، ٢٩.
(6) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٢٤١.

مبسوط في مظان النحو[1].

ب ـ أنْ تكون اللام لام (كي) دخلت عليها للتوكيد، و(كي) متعلقة بـ (يُرِدُ)، وهو قول الحوفي[2]، ويظهر لي أيضاً أنّه مذهب الأخفش لأنّها جارة عنده دائماً والفعل منصوب بـ (أنْ) مضمرة، وعليه فاللام زائدة للتوكيد. وهو تكلف من غير ضرورة لأنَّ في جعل (كي) حرف نصب تجنباً للتكلف والتمحل. وذهب ابن عطية[3] إلى أنَّ اللام شبيهة بلام الصيرورة، وهو قول يدل عند أبي حيان[3] على أنَّ قائله لا يعلم شيئاً البتة.

**(٥) بعد (حتـــى) :**

ويشيع نصب الفعل المضارع بعد (حتى) في التنزيل في مواضع كثيرة، وإليك هذه المواضع: البقرة: ١٠٢، ١٠٩، ١٢٠، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٦، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٥، آل عمران: ٩٢، ١٨٣، النساء: ١٥، ٤٣، ٦٥، ٨٩، ١٤٠، المائدة: ٢٢، ٦٨، الأنعام: ٦٨، ١٢٤، الأعراف: ٤٠، ٨٧، الأنفال: ٣٩، ٥٣، ٦٧، ٧٢، التوبة: ٦، ٢٤، ٢٩، ١١٥، يونس: ٨٨، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠٩، يوسف: ٦٦، ٨٠، ٨٥، الرعد: ٣١، إبراهيم: ٩، الإسراء: ١٥، ٣٤، ٩٠، ٩٣، الكهف: ٦٠، طه: ٩١، الحج: ٥٥، النور: ٢٧، ٢٨، ٣٣، الشعراء: ٢٠١، النمل: ٣٢، القصص: ٢٣، ٥٩، فصلت: ٥٣، الزخرف: ٨٣، محمد: ٤، ٣١، الحجرات: ٥، ٩، الممتحنة: ٤، المنافقون: ٥٧، المعارج: ٤٢، البينة / ١.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٠، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/٩٧ـ، المقتضب ٢/٩، رصف المباني: / ٢١٥.

(٢) انظر البحر المحيط: ٥ / ٥١٤.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٥١٤، وانظر: حاشية الشهاب: ٥/٣٥١. الكشاف: ٢/٤١٨.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حتى يقولا إِنَّما نحنُ فِتْنَةٌ..﴾[1] الفعل (يقولا) منصوب بـ (أَنْ) مضمرة وجوباً عند البصريين على أنَّ (حتى) حرف جر، أَمَّا الكوفيون فاختلفوا في هذه المسألة، فذهب الفراء إلى أَنَّها ناصبة الفعل وليست جارة، وذهب الكسائي إلى أَنَّها ناصبة بنفسها على أنَّ الجر بعدها بإضمار (إلى)[2].

وهي إمَّا أَنْ تكون حرف تعليل كقوله تعالى: ﴿وقاتلوهم حتَّى لا تكونَ فِتْنَةٌ..﴾[3]. وقوله: ﴿وإنْ أَحَدٌ من المشركين استجارَك فأَجِرْهُ حتى يسمَعَ كلامَ اللهِ...﴾[4].

وقوله: ﴿ولا يزالون يقاتِلونَكم حتَّى يردُّوكم عَنْ دِينكم إِنِ استطاعوا..﴾[5].

أَوْ تكون بمعنى (إلى أَنْ) كقوله تعالى: ﴿لَنْ تنالوا البِرَّ حتى تُنْفِقوا ممَّا تُحِبُّونَ...﴾[6]، أي: إلى أَنْ تُنْفِقوا[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَربَّصُوا حتَّى يأتِيَ اللهُ بِأَمْرِه...﴾[8]، وقوله: ﴿لا يُؤْمِنونَ به حتَّى يَروا العذابَ الأليم....﴾[9].

---

(١) البقرة / ١٠٢.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم)٤٢ /١١١ - ١١٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢ /٢٣٧، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ١٦٦ - ١٦٩.
(٣) الأنفال / ٣٩.
(٤) التوبة / ٦.
(٥) البقرة / ٢١٧.
(٦) آل عمران / ٩٢.
(٧) انظر: الدر المصون ورقة / ١٣٢٨، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٧٩.
(٨) التوبة / ٢٤.
(٩) الشعراء / ٢٠١.

أَوْ تكون بمعنى (إلاَّ أَنْ)، وهو قول ابن مالك[1]، وقيل إنَّ منه قوله تعالى: ﴿وما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حتى يقولا إنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ..﴾[2]، أي: إلاَّ أنْ يقولا والقول الظاهر عند النحويين[3] في هذه الآية أَنْ تكون (حتَّى) بمعنى (إلى أنْ).

وقد تضمر أنَّ بعد (حتَّى) الداخلة على ماضٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بدَّلْنا مكانَ السيئةِ الحسنةَ حتَّى عَفَوْا...﴾[4]: ذكر ابن هشام[5] أَنَّ ابن مالك زعم أنَّ (حَتَّى) في الآية جارة و(أَنْ) بعدها مضمرة، وذكر أنَّه لا يعلم له سلفاً في ذلك وأنَّ في ذلك تكلفاً من غير ضرورة، ولست أتفق مع ابن هشام في أنَّ ابن مالك لا سلفَ له لأنَّ أبا البقاء قد ذهب إلى ذلك: أيْ: إلى أنْ عَفَوا أي: «كثروا»[6] والأظهر أنْ تكون حتَّى ابتدائية على قول ابن هشام.

(٦) بعـد الفـــاء:

ويكثر في التنزيل نصب الفعل بعد الفـاء بـ(أنْ) مضمرة، وإليك ما فيه من ذلك: البقـرة: ٢٢، ٣٥، ١١٧، ١٦٧، ٢٤٥، ٢٨٤،

النساء: ٧٣، ٩٧، ١٢٧، المائدة: ٢١، ٣١، ٥٢، الأنعام: ٥٢، ١٠٨، ١٥٢،

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ١١٣.
(٢) البقـــرة / ١٠٢.
(٣) انظر: الدر المصون ورقة / ٤٥٣، التبيان في إعراب القرآن: ١/٩٩.
مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ١٦٩، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٢٣٦.
(٤) الأعـــراف / ٩٥.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /١٧٤.
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ٢٣٤.
(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٥٨٤.

الأعراف: ١٩، ٥٣، ٧٣، الأنفال: ٤٦، هود: ٦٤، ١١٣، يوسف: ٥، ١١٠.

النحل: ٩٤، الإسراء: ٢٢، ٢٩، ٣٩، طه: ٦١، ٨١، ١١٧، ١٣٤، الأنبياء: ١٨، الحج: ٤٦، الفرقان: ٧، الشعراء: ١٠٢، ٢١٣، القصص، ٤٧، الأحزاب: ٣٢، فاطر: ٣٦، الصافات: ٥٣ - ٥٤، الزمر: ٥٨، ص: ٢٦، غافر: ٢١، ٦٨، محمد: ١٠، الحديد: ١١، المنافقون: ١٠، القلم: ٩.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يا ليتني كنتُ معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً...﴾[١]: للنصب بفاء السبب شروط مذكورة في كتب النحو، ومن هذه الشروط التمني كما هو في الآية الكريمة. والفعل المضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة بعد الفاء عند البصريين، والمصدر المؤول منها وممَّا في حيزها معطوف على خبر (كان) وهو (معهم) لأنَّه مؤول بمفرد.

وهو منصوب عند الكوفيين على الخلاف، وعند أبي عمر الجرمسي بالفاء نفسها، والقول الظاهر عند السمين الحلبي[٢] وشيخه أبي حيان[٣] المذهب البصري.

ويظهر لي أنَّ قول الكوفيين أقل تكلفاً من إضمار (أنْ)، ويمكن أنْ يكتفى بالقول إنَّ الفعل منصوب بعدها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما يُدْرِيكَ لعلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ

---

(١) النساء / ٧٣.
(٢) انظر الدر المصون ورقة / ١٧٣٧.
(٣) انظر البحر المحيط: ٣ / ٢٩٢، وانظر في ذلك: التبيان في إعراب القرآن: ٣٧٢/١، تفسير القرطبي: ٢٧٧/٥، وانظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١١٨/٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢٣٨/٤.

الذِّكرى﴾[1]: . اختلف النحويون في النصب بعد الترجي، فذهب البصريون إلى أنَّه في حكم الواجب، وذهب الكوفيون إلى جوازِ ذلك، وهو الظاهر والصحيح عند ابن مالك لثبوته في النثر والنظم[2].

ومنه قراءة أبي حيوة والأعرج وغيرهما الشاذة: ﴿يا هامانُ ابنِ لي صَرْحاً لعلي أَبْلُغُ الأَسْبابَ أَسْبَابَ السمواتِ فَأَطَّلِعَ إلى إله موسى..﴾[3] بنصب (فَأَطَّلِعَ) في جواب الترجِّي[4].

(٧) بعد الواو:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالَكُمْ بينَكم بالباطِلِ وتُدْلُوا بها إلى الحكَّام لتأكلوا فريقاً من أموالِ الناسِ بالإثم وأنْتُم تعلَمونَ﴾[5]. في قوله: ﴿وتُدلُوا بها إلى الحكام﴾ وجهان:

أ ـ أنْ يكون مجزوماً بالعطف على النهي قبله، وهو الظاهر، ويعزِّزُ ذلك أنَّها في مصحف أبيْ مسبوقة بـ (لا) الناهية.

ب ـ أنَّ يكون منصوباً بـ (أنْ) مضمرة، وهو قول الأخفش، وجوَّزه أبو القاسم الزمخشري[6] وأبو البركات بن الأنباري[7]، وذكر ابن عطية[8] أنَّه منصوب على الصرف، وهو قول الكوفيين، وذكر أبو حيَّان أنَّه لم يقم دليل

---

(١) عبس / ٣ - ٤.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٢٣/٤ وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٧١/٢، الكشاف، ٢١٩/٤، مشكل إعراب القرآن: ٤٥٧/٢، والكشف عن وجوه القراءات، ٣٦٢/٢، البحر المحيط: ٤٢٧/٨، معاني القرآن للفراء: ٢٣٥/٣.

(٣) غافر / ٣٦ - ٣٧.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة / ١١٦٧.

(٥) البقرة / ١٨٨.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٢ / ٥٦.

(٧) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٤٥/١، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٨٨/١.

(٨) انظر تفسير ابن عطية: ٥٣٠/١، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٧٢/.

على قول الكوفيين، ويظهر لي أنَّه أقل تكلفاً من الإضمار.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ حسبتم أَنْ تدخلوا الجَنَّةَ ولمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلَمَ الصابرين﴾[1]: في قوله ﴿وَيَعْلَمَ﴾ وجهـــان:

أ ـ أَنْ يكون الفعل منصوباً بـ (أَنْ) مضمرة على قول البصريين، والمصدر المؤول منها ومِمَّا في حيزها معطوف على آخِرَ مُتَوَهَّم، أَوْ بالصرف على مذهب الكوفيين، والصرف هو أَنَّ الفعل كان من حقه أَنْ يعرب بإعراب ما قبله، فلما جاءت الواو صرفته إلى وجه آخر، وهو الظاهر.

ب ـ أَنْ تكون الفتحة حركة إتباع، فالأصل في الفعل الجزم، ولكنه أُتْبِعَ حركة اللام، وهي الفتحة لأنها أخف الحركات للتخلص من التقاء الساكنين[2]، والحق عند ابن هشام[3] أَنْ تكون الواو للعطف.

ومِمَّا جاء منصوباً في جواب الشرط قراءة عبد الله بن موسى الشاذة: ﴿تبارَكَ الذي إنْ شاء جعل لك خيراً مِنْ ذلكَ جنَّاتٍ تجري من تحتِها الأَنْهارُ وَيَجْعَلَ لك قُصوراً﴾[4]، بنصب (وَيَجْعَلَ) في جواب الشرط لأنَّه جاء بعد تمام الشرط والجزاء.

ولقد ضعف ابن جني[5] هذه القراءة، ولسنا نتفق معه لأَنَّ النحويين[6] قد نصوا على جواز النصب بعد تمام الشرط والجزاء.

---

(١) آل عمران / ١٤٢، وانظر شواهد أُخرى: البقرة: ٣٠، ٢٧١، النساء: ـ١٤١، الأنعام: ٢٧، الأنفال: ٢٧، التوبة: ١٥، يوسف: ٩.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ١٤١٩، شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٤٦.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٤٧٢/.

(٤) الفرقـــان / ١٠.

(٥) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/ ١١٨، وانظر البحر المحيط: ١١٨/٢.

(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ١٣٧.

ومنه أيضاً قراءة أهل المدينة: ﴿إنْ يَشأْ يُسْكِنِ الريحَ فَيَظْلَلْنَ رواكِدَ على ظهرِه... أوْ يوبِقْهُنَّ بما كَسَبُوا ويعفو عن كثير﴾[1]: القولُ فيها مثل سابقتها[2].

وذكر ابن هشام[3] أنَّ يوسف بن حسن الخازرنجي أجاز أنْ تكون الواو بمعنى لام التعليل، وحمل على ذلك هذه القراءة، ولكن الصحيح عند ابن هشام أنَّ الواو للمعية، وهو الظاهــر.

(٨) بعـــد (أو):

ونصب المضارع بعد (أوْ) قليل في التنزيل[4]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ليسَ لكَ من الأمر شيءٌ أوْ يتوبَ عليهِم أوْ يعذِّبَهُمْ فإنَّهم ظالمون﴾[5]: في نصب قوله ﴿أوْ يتوبَ﴾ أوجـه:

أ ــ أنْ يكون معطوفاً على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفاً مِنَ الذين كفروا أوْ يكْبِتَهُم فينقلبوا خائبين﴾[6]، وهو أظهرها.

ب ــ أنْ تكون (أوْ) بمعنى (إلاَّ أنْ)، فينتصب الفعل بعدها بـ (أنْ) مضمرة.

جـ ــ أنْ تكونَ (أو) بمعنى (حتى) والقول في نصبه مثل سابقه.

د ــ أنْ يكون منصوباً بـ (أنْ) مضمرة عطفاً على (مِنَ الأمـرِ) أوْ

---

(١) الشورى/ ٣٣ ـ ٣٤، وانظر شاهداً آخر: محمد / ٣٧.

(٢) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/ ١٣٧، حاشية الشهاب: ٧/ ٤٢٣، الكشاف: ٣/ ٤٧١، البحر المحيط: ٧/ ٥٢٠.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٤٦٩.

(٤) انظر: البقرة: ٢٣٦، النساء: ١٥، المائدة: ١٠٨، هود: ١٠، يوسف: ٨٠.

(٥) آل عمـران / ١٢٨.

(٦) آل عمران / ١٢٧.

(شيءٍ)[1]، وهو تكلف لا محوج إليـه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبرحَ الأرْضَ حتى يأذَنَ لي أبي أوْ يحكُمَ الله لي وهو خير الحاكمين﴾[2]: قوله ﴿أَوْ يَحْكُمَ﴾ معطوف على (يأذَنَ) وهو الظاهر، ويجوز أَنْ يكون منصوباً بـ(أَنْ) مضمرة عند البصريين لأَنَّه في جواب النهي[3].

وذهب الفراء والكوفيون[4] إلى أَنَّ النصب بعد (أَوْ) بـالخلاف أَيْ: مخالفة الثاني للأَوَّل من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه. وذهب الكسائي والجرمي إلى أَنَّ النصب بها.

(٩) بعـــد (إذَنْ):

ومن ذلك قراءة أُبَيٍّ الشاذة: ﴿وإذاً لا يلبثُوا خِلافَكَ إلاَّ قليـلاً﴾[5]. بحذف النون على النصب بـ(إذَنْ)، وهو الظاهر، وبـ(أَنْ) مضمرة على قول الزجاج، والفارسي، لأَنَّها غير مختصة،إذْ تدخل على الجمل الابتدائية كقولنا: إذاً عبد الله يأتيك[6]، وفي تركيبها كلام مبسوط في مظانه[7].

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ١٤٠١، التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٩١، البحر المحيط: ٣/٥٣، الكشاف: ١/٤٦٢، مشكل إعراب القرآن: ١/١٥٨، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٢٢١، معاني القرآن للزجاج: ١/٤٨٠، وانظر حاشية الدسوقي على المغني: ١/٩٥-٩٦.

(٢) يوسـف / ٨٠.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٣٣٧.

(٤) انظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/١١٧.

مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) /٩٣ - ٩٤.

(٦) الإســراء / ٧٦.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٦٦، همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤/١٠٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣١-٣٢.

**(١٠) بعـــد (ثُمَّ) :**

ومن ذلك قراءة الحسن الشاذة: ﴿ومن يَخْرُجْ من بيته مُهاجِراً إلى الله ورسولِهِ ثم يُدْرِكَهُ الموتُ فقدْ وَقَعَ أَجْرُهُ على اللهِ...﴾[1] بنصب (يُدْرِكَهُ) بإضمار (أنْ) بعد (ثُمَّ)، وهي مسألة بابها الشعر عند ابن جني[2] لا القرآن، والقول نفسه مع الزمخشري[3].

والمسألة عند الكوفيين ليست من باب الضرورة لأنَّ الفعل إذا كان بين الجزاء والشرط ومسبوقاً بالواو أو الفاء أو ثم يجوز فيه الرفع والنصب والجزم، وهو اختيار السمين الحلبي[4]، وهو الظاهر.

وألحق بعضُ النحويين بالحروف الناسقة السابقة (أوْ)[5].

** .. ** .. ** .. ** .. **

** .. ** .. ** .. **

---

(١) النساء / ١٠٠.

(٢) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/ ١٩٧.

(٣) انظر : البحر المحيط : ٣ / ٣٣٦.

(٤) انظر : الدر المصون ورقة / ١٧٨٣.

(٥) انظر : همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٣٦/٤، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٩١/٣، المقتضب: ٢٣/٢، البحر المحيط: ٣٣٦/٣-٣٣٧، الكتاب(مطبعة بولاق): ٤٤٧/١، شرح التصريح على التوضيح :٥/٢، حاشية الشهاب: ١٧١/٣.

## (٣) حذف اللامـــات

# حذف اللام الموطِّئة للقسم

أفرد ابن هشام[١] لها مكاناً ذكر فيه موضعين، الأول منهما قوله تعالى: ﴿وإنْ لم ينتهوا عمَّا يقولون لَيَمَسَّنَّ الذين كفروا منهم عذابٌ أليم﴾[٢]: قوله ﴿لَيَمَسَّنَّ الذين كفروا منهم...﴾ جواب قسم مقدَّر، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم المقدَّر،وفي الكلام حذف اللام الموطِّئة للقسم، وموضعها قبل أداة الشرط، والتقدير وَلَئِنْ لم ينتهوا عمَّا يقولون لَيَمَسَّنَّ الذين كفروا منهم عذابٌ أليم[٣].

والثاني قوله تعالى: ﴿وإنْ أَطَعْتموهُم إنَّكُم لَمُشْرِكونَ﴾[٤].

ولقد وجدت في التنزيل شاهدين آخرين، الأول منهما قوله تعالى:﴿قالا رَّبنا ظلمنا أنفسنا وإنْ لم تَغْفِرْ لنا وَتَرْحَمْنا لَنَكونَنَّ مِنَ الخاسرين﴾[٥] أيْ: وَلئِنْ لم تغفرْ لنا وترحمْنا لَنَكونَنَّ مِنَ الخاسرين[٦].

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٨.

(٢) المائدة: ٧٣.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٠٧٩ ـ ٢٠٨٠، البحر المحيط: ٣/٥٣٦، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥٣.

(٤) الأنعام : ١٢١.

(٥) الأعراف: ٢٣.

(٦) انظر: حاشية الشهاب: ٤/١٥٩، البحر المحيط: ٤/٢٨١.

والثاني قوله تعالى: ﴿ذلك ومَنْ عاقَبَ بمثلِ ما عوقِبَ به ثم بُغِيَ عليه لَيَنْصُرَنَّهُ الله إنَّ الله لعفوٌ غفور﴾[1]: ذكر أبو البركات بن الأنباري[2] أنّ (مَنْ) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء خبره (لَيَنْصُرَنَّهُ)، وذكر أنّها لا تصح أنْ تكون شرطية لخلوها من لام التوطئة، ولكنَّ الشهاب[3] أجاز ذلك من غير أنْ يذكر اللام.

---

(١) الحج: ٦٠.

(٢) انظر: البيان في غريب القرآن: ٢/١٧٨، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٤٦.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٦/٣٠٩.

## حذف لام جواب القسم

ذكر ابن هشام[1] أنَّ حذف لام (لقد) يحسن مع طول الكلام، وأنَّ حذف لام (لَأَفْعَلَنَّ) يختص بالضرورة، وعزز قوله الثاني بشاهد من الشعر والأول بشاهد من التنزيل.

وذكر الشهاب[2] أنَّ حذف جواب القسم فصيح كثير لاسيَّما في القرآن، وحذف اللام أسهل من حذف الجملة بتمامها.

وقد جاء حذف لام (لقد) في التنزيل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدِ افْتَرَيْنا على اللهِ كذباً إنْ عُدْنا في ملتِكم بعدَ إذْ نجّانا اللهُ منها..﴾[3] جوَّز الزمخشري[4] وأبو حيان[5] في قوله ﴿قد افترَيْنا..﴾ وجهين؛ أحدهما: أنْ يكون استئنافاً فيه معنى التعجب، وهو قول أبي القاسم الزمخشري، والثاني: أنْ يكون جواب قسم مقدَّر على حذف اللام أي: والله لقد افترَيناهُ، وهو قول الزمخشري أيضاً وابن عطية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والشَّمْسِ وَضُحاها... قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زكَّاها﴾[6]: قوله ﴿قد أَفْلَحَ..﴾ جواب القسم على تقدير اللام أي: لقد

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٥.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٨/٣٦٦.

(٣) الأعراف: ٨٩.

(٤) انظر الكشاف: ٢/٩٦.

(٥) انظر البحر المحيط: ٤/٣٤٣، وانظر حاشية الشهاب: ٣/١٩٠.

(٦) الشمس: ١ ـ ٩، وانظر شاهداً آخر: ق/٤.

أَفْلَحَ، فحذفت اللام لطول الكلام، وقيل إنَّ الجواب محذوف أيْ: لَتُبْعَثُنَّ، أوْ لَيُدَمْدِمَنَّ الله عليهم، والثاني تقدير الزمخشري[1].

وقد جاء في التنزيل حذف اللام في غير ما ذكر ابن هشام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ص والقرآنِ ذي الذكر بلِ الذين كفروا في عزَّةٍ وشقاقٍ كم أهْلَكْنا مِنْ قَبْلِهم مِنْ قَرْنٍ﴾[2] الواو في (والقرآنِ) للقسم، ولقد اختلف النحويون وغيرهم في جوابه، فمنهم من ذهب إلى أنَّه مذكور ومنهم من ذهب إلى أنه محذوف. وفي كونه مذكوراً خلافٌ بينهم أيضاً فذهب الكوفيون إلى أنَّه قوله تعالى: ﴿إنَّ ذلك لحقٌّ تخاصُمُ أهْلِ النارِ﴾[3]، ويرده طول الفصل، وذكر الفراء[4] أنَّه غير مستقيم في العربية لتأخره عن المقسم به، وهو عند ابن الأنباري[5] قبيح، وذهب الأخفش إلى أنَّه قوله تعالى: ﴿إنْ كلٌّ إلاَّ كذَّبَ الرُّسُلَ فحقَّ عقابِ﴾[6]، وهو قبيح كسابقه عند ابن الأنباري[4]. وأجاز الفرَّاء[7] وثعلب[8] أنْ يكون قوله تعالى: ﴿كم أهلكنا من قبلهم من قرنٍ﴾[8] على حذف اللام أيْ: لَكَم أهْلَكنا مِنْ قبلِهم مِنْ قَرْنٍ. ويجوز أنْ يكونَ قولَهُ ﴿إنَّ هذا لَرِزْقُنا ماله مِنْ نفادٍ﴾[9]، وهو مردود لطول الفصل، وهي أقوال يجب نبذها عند أبي حيان[10] وأجاز الفراء[7] أنْ

---

(١) انظر الكشاف: ٢٥٩/٤، وانظر حاشية الشهاب: ٣٦٦/٨. البحر المحيط: ٤٨١/٨، تفسير القرطبي، : ٧٧/٢٠، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٦٣٤.

(٢) ص: ١ ـ ٣.

(٣) ص: ٦٤.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٣٩٧/٢.

(٥) انظر تفسير القرطبي: ١٥ / ١٤٤.

(٦) ص: ١٤.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء: ٣٩٧/٢.

(٨) انظر البحر المحيط: ٣٨٣/٧.

(٩) ص: ٣٥.

(١٠) ص: ٥٤.

يكون قولُهُ (ص) لأنَّ المعنى: وجب اللهِ، أو نَزَلَ واللهِ أَوْ حقٌّ واللهِ، ولا يصحُّ هذا القول إلاَّ على إجازة تقديم الجواب. وأجاز قوم أَنْ يكون قولَه: ﴿بَلِ الذين كفروا في عِزَّةٍ وشقاقٍ﴾[1]، وذكر السمرقندي[2] أنَّ (بل) لنفي ما قبلها واثبات ما بعدها والمعنى: ليس الذين كفروا إلاَّ في عزةٍ وشقاقٍ، وذكر الشهاب[2] أنَّ ذلك لا يصح إلاَّ على كونها زائدة في الجواب أَوْ لربط الجواب على أنَّها مجردة لمعنى الإثبات، وهو قول باطل عند أبي حيان لأنَّ الجواب عنده محذوف.

وفي كون الجواب محذوفاً خلافٌ في تقديره، فتقديره عند الحوفي[3]: لقد جاءكم الحقُّ، وعند الزمخشري[3]: إنَّه لَمُعْجِزٌ، وعند ابن عطية[3]: ما الأمر كما تزعمون، وعند قتادة[4]: لَتُبْعَثُنَّ، وعند غيرهم كما في (المغني)[5]: إنَّك لَمِنَ المُرْسَلِينَ، ويدل عليه قوله: ﴿وعجبوا أنْ جاءهم مُنْذِرٌ منهم﴾[6].

وجاء في التنزيل أيضاً حذف اللام مع (قد)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والسماءِ ذاتِ البروجِ واليوم الموعود وشاهدٍ ومشهودٍ قُتِلَ أَصْحابُ الأُخدودِ﴾[7]: الواو للقسم وجوابه محذوف والتقدير: لَتُبْعَثُنَّ. وقيل انَّ الجوابَ قولُهُ تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحابَ الأُخدودِ﴾[8] على حذف اللام و(قد)

---

(١) ص: ٢.

(٢) انظر حاشية الشهاب: ٧/٣٩٥.

(٣) انظر الكشاف: ٣/٣٥٨: وانظر في هذه المسألة: التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٩٦، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣١١، التبيان في تفسير القرآن: ٨/٤٩٥.

(٤) انظر تفسير القرطبي: ١٥ / ١٤٤ ، البحر المحيط: ٧/٣٨٣.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٢/٧١٢.

(٦) ص: ٤.

(٧) البروج: ١ ـ ٤.

(٨) الآية: ٤.

أي: لَقَدْ قُتِلَ. ويظهر لي أنَّ أبا حيان قد أجاز دخول اللام على الماضي المتصرف من غير (قد): «وقيل (قُتِلَ)، وهذا نختاره، وحذفت اللام أي: لَقُتِلَ، وَحَسُنَ حذفُها كما حَسُنَ في قوله: ﴿والشمسِ وضُحاها﴾[1] ثم قال: ﴿قد أَفْلَحَ مَنْ زكَّاها﴾[2] أي: لقد أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها﴾[3]، والقول نفسه مع الفرَّاء[4]. وذكر ابن هشام[5] أنَّ الجميع قالوا إنَّ حقَّ الماضي المتصرف المثبت المجاب به القسم أَنْ يُقرَنَ باللام و(قد)، وقيل[6] إنَّ حذف اللام أو حذفَ أحدهما شاذ مع الماضي المتصرف المُثْبَت، وذكر البغدادي[7] في خزانته أنَّ هذا الحذف جاء في أفصح الكلام كالآية الكريمة وغيرها، وذكر ابن مالك في (شرح التسهيل)[8] أنَّ الأكثر أنْ يقترن الماضي المتصرف المثبت باللام مع (قد)، وقد يُسْتَغْنى باللام في النثر والنظم، ونقل البغدادي[9] عن ابن جني في (سر صناعة الإعراب) أنَّ اللام ربما حُذِفَت.

وقيل إنَّ جواب القسم قوله: ﴿إنَّ الذين فَتَنُوا المؤمنين والمُؤْمِناتِ﴾[10]، وقيل إنَّه قوله ﴿إنَّ بَطْشَ ربك لشديدٌ﴾[11]. وقد ردَّهما بعض النحويين لطول الفصل، ولعلَّ في كَوْنِ أحدِهما جواباً إغناءً عن التقدير على ما فيهما من طول الفصل وإنَّني لأذهب أيضاً إلى القياس

(١) الشمس: ١.
(٢) الشمس: ٩.
(٣) البحر المحيط: ٨/٤٥٠.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/٢٥٣.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٣.
(٦) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٤٧ خزانة الأدب ٤/٢٢١.
(٧) انظر خزانة الأدب: ٤/٢٢١.
(٨) انظر خزانة الأدب: ٤/٢٢١ ـ وانظر شرح المفصّل لابن يعيش: ٩/٩٦.
(٩) انظر خزانة الأدب: ٤/٢٢١.
(١٠) الآية: ١٠.
(١١) الآية: ١٢.

على الآية الكريمة في جواز اقتران الماضي المتصرِّف المُثْبَت باللام من غير (قد).

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿والنازعاتِ غَرْقاً والناشِطات نشطاً... يومَ تَرْجُفُ الراجِفَةُ تَتْبَعُها الرادِفَةُ﴾[1]: ذكر أبو حيان[2] أنَّ المختار في جواب القسم أنْ يكون محذوفاً والتقدير: لَتُبْعَثُنَّ لدلالة ما بعده عليه، وهو قوله: ﴿أإذا كنّا عظاماً نَخِرة﴾[3]، وهو قول الفراء وغيره، وقيل إنَّ الجواب قوله تعالى: ﴿إنَّ في ذلك لعِبرَةً لِمَنْ يخشى﴾[*]، وذكر ابن الأَنباري[6] أنَّ هذا قبيح لطول الفصل، ويظهر لي أنه أولى من التقدير. وقيل إنَّه قولُه تعالى ﴿يَومَ تَرْجُفُ الراجفةُ تَتْبَعُها الرادِفة﴾ على حذف اللام أي: لَيَومَ، ولم تدخل نون التوكيد لأنَّه فُصِل بين اللام المقدَّرة والفعل بالظرف، وهو أضعف الأوجه عند أبي البركات بن الأنباري[7]. وأجاز قوم أنْ يكون الجواب قوله تعالى: ﴿هل أتاكَ حديثُ موسى﴾[8] لأنَّ (هل) بمعنى (قد)، ويلزمهم أيضاً تقدير اللام قبل (قد)[9].

---

(١) النازعات: ١/٧.

(٢) انظر البحر المحيط: ٨/٤١٩.

(٣) النازعات: ١١.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/٢٣١.

(٥) النازعات: ٢٦.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨/٤١٩.

(٧) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٤٩٢.

(٨) النازعات: ١٥.

(٩) انظر تفسير القرطبي: ١٩/١٩٥، مشكل إعراب القرآن: ٢/٤٥٤، التبيان في تفسير القرآن: ٩/٢٥٣، الكشاف: ٢/٢١٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٦.

# حذف اللام في جواب (لو)

لقد وقفتُ في التنزيل على موضعين، الأوّل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنا نَزَّلْنا إليهم الملائكةَ وكَلَّمَهُم المَوْتى وحَشَرنا عليهم كلَّ شيءٍ قُبُلاً ما كانوا لِيؤمِنوا إلَّا أنْ يشاءَ اللهُ...﴾[1]: ذكر الحوفي[2] أنَّ اللام مرادة في جواب (لو)، وهو قول لا ضرورة إليه لأنَّ الجواب المنفي الأكثر فيه ألَّا تدخل اللام على (ما)، وقل دخولها عليه[3]، ويعزز ذلك ما في التنزيل من شواهد كقوله تعالى: ﴿لَوْ شاءَ اللهُ ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا...﴾[4]. وزعم ابن جني[5] أنَّ اللام الداخلة على جواب (لو) و(لولا) و(لوما) لام جواب قسم مقدر، وهو قول فيه تعسف عند ابن هشام[5]، إذ لو كانت كذلك لكثر مجيء الجواب بعد (لَوْ) جملة اسمية كما هو الحال في باب القسم.

والثاني قوله تعالى: ﴿لَو نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً﴾[6] أي: لَجَعَلْناه أُجاجاً[7].

---

(١) الأنعام: ١١١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٢٠٦/٤، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٣٣/١.

(٣) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٨٢/٤، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣١٠.

(٤) الأنعام: ١٤٨.

(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣١٠.

(٦) الواقعة: ٧٠.

(٧) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٥، شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢/٩.

## حذف اللام الفارقة

أجاز ابن هشام[1] حذفها إنْ دل دليل على قصد إثباتها. وفي هذه اللام خلاف مبسوط في مظان النحو[2] وقد جاء في التنزيل حذفها في موطنين أوّلهما قراءة ابان بن تغلب وغيره الشاذة: ﴿إنَّا نطمع أنْ يغفِرَ لنا ربُّنا خطايانا إنْ كنَّا أوَّلَ المؤمنين﴾[3] بكسر الهمزة وتخفيف النون من (إنْ) على أنها شرطية، وجواب الشرط محذوف عند الجمهور، وعند الكوفيين والمبرد الجواب هو قوله تعالى: ﴿إنا نَطْمَع﴾، على حذف الفاء عند أبي الفضل الرازي. وأجاز أبو حيَّان أنْ تكون (إنْ) مخففَّة من الثقيلة، وحذفت اللام لدلالة الكلام عليها[4].

والثاني قراءة أبي رجاء الشاذة: ﴿وإنْ كلُّ ذلك لِما متاعُ الحياةِ الدُّنيا...﴾[5] بكسر اللام وتخفيف الميم على أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، وعلى أنَّ (ما) موصولة صدر صلتها محذوف أي: لِما هو متاع، واللام الفارقة في هذه القراءة منوية.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٥ ـ ٣٠٦

(٢) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٣٠٦، همع الهوامع ـ(تحقيق عبد العال سالم): ٢/١٨١، أوضح المسالك: ١/١٦٨، المقتضب: ٢/٣٦٣، توضيح المقاصد إلى ألفية ابن مالك: ١/٣٥١، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١/٢٨٩، شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٥٨.

(٣) الشعراء: ٥١.

(٤) انظر البحر المحيط: ٧/١٦.

(٥) الزخرف: ٣٥.

وأجاز مكي بن أبي طالب[1] وأبو البركات بن الأنباري[2] أنْ تكون عاملة واسمها ضمير الشأن المحذوف على أنَّ قوله: ﴿كلُّ ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ في موضع الخبر، وعليه فلا حذفَ لأنَّ (إنْ) عاملة[3].

---

(1) انظر مشكل إعراب القرآن : ٢ / ٢٨٣.

(2) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٣٠٣، وانظر البحر المحيط: ٨/١٥، تفسير القرطبي: ١٦/٧٨، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٥٥.

(3) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٠٣، وانظر البحر المحيط: ٨/١٥ تفسير القرطبي ١٦/٧٨، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢/٢٥٥.

# حذف لام الأمر

أفرد ابن هشام[1] لهذه المسألة مكاناً، والحقُّ عنده أنَّ حذفها بـابه الشعر، وذكر السيوطي أنَّ في حذفها أقوالاً منها: الجواز مطلقاً بعد قولٍ أمرٍ، وهو قول الكسائي، ومنها المنع مطلقاً في شعر أَوْ نثر، وهو قول المبرد، ومنها الجواز في الشعر، وهوالصحيح عند السيوطي، ولا يجوز عنده في النثر سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدمه. ومنها أنّه يجوز في النثر بعد قول غير أمر كقولنا: قلت لزيد يضربْ عمراً أي: ليضرِبْ، وهو اختيار ابن مالك. وذكر ابن مالك ان حذفها بعد قول غير أمر اقل من حذفها بعد قول امر.

ولعلَّ ما يعزز قول المجيزين أنَّ في التنزيل مواضع حذفت فيها اللام بعد قولٍ أمْرٍ أو ما في معناه وبعد غيره.

ومما جاء في التنزيل من حذف لام الأمر بعد أمرٍ قولٍ قولهتعالى: ﴿قُلْ لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاةَ ويُنْفِقوا ممَّا رزقناهم..﴾[3] أي: ليقيموا الصلاة في أحد التأويلات[4].

ومما جاء من حذف لام الأمر بعد أمر في معنى القول قوله تعالى:

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٠.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٣) ابراهيم: ٣١.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧. وانظر شواهد أخرى الإسراء: ٥٣، ٣٠، ٣١، الأحزاب: ٥٩، الجاثية: ١٤.

﴿وأمُرْ قومَكَ يأْخُذوا بِأَحْسَنِها﴾[1]: الظاهر أنَّ قوله ﴿يأْخُذوا﴾ مجزوم في جواب الأمر. وقيل إنَّ المعنى ليس عليه لأنَّه لا يلزم من أمرهم أخْذُهم بأحْسَنِها. ولذلك حُمِلَ الجزمُ على حذف لام الأمر. وقيل إنَّ ذلك جواب شرط مقدّر[2].

ومما جاء مِنْ حذف اللام في غير أمرِ قولٍ، أوْ ما في معناه قوله تعالى: ﴿والمطلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بأنْفُسِهِنَّ ثلاثةَ قروءٍ...﴾[3] أيْ: لِيَتَرَبَّصْنَ ويجوز أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف أي: وحُكْمُ المطلَّقاتِ أنْ يَتَرَبَّصْنَ، وفي الكلام حذف (أنْ)، لأنَّ الجملة مؤوَّلة بمشتق[4].

ومنه أيضاً قراءة زيد بن علي الشاذة: ﴿تُؤْمِنوا بالله ورسوله وتُجاهِدوا في سبيلِ الله...﴾[5] أي، لِتُؤْمِنوا وتُجاهِدوا[6].

وقد تحذف اللام مع الفعل المجزوم بها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فاذْهَبْ انت وربُّكَ فقاتِلا﴾[7] قوله ﴿وربُّك﴾ معطوف على الضمير المستتر في (فاذْهَبْ) وهو الظاهرة، ويجوز أنْ يكون مرفوعاً بفعل محذوف أي: وَلِيَذْهَب ربُّك، وأنْ يكون مبتدأ خبره محذوف والواو للحال أي: وربُّك يُعينُك، ويجوز أنْ تكونَ الواو ناسقة[8].

---

(١) الأعراف: ١٤٥.

(٢) مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٠. البحر المحيط: ٣٨٨/٤، حاشية الشهاب: ١٧/٤.

(٣) البقرة: ٢٢٨.

(٤) انظر الدر المصون ورقة: ٨١٠، الكشاف: ٣٦٥/١، حاشية الشهاب: ٣١٠/٢. تفسير القرطبي: ١١٢/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١٥٦/١، البحر المحيط: ١٨٧/٢.

(٥) الصف: ١١.

(٦) انظر البحر المحيط: ٢٦٣/٨، تفسير القرطبي: ١٨ / ٨٨، حاشية الشهاب: ١٩٣/٨، الكشاف: ١٠٠/٤.

(٧) المائدة: ٢٤، وانظر شاهداً آخر: البقرة: ٣٥.

(٨) انظر الدر المصون ورقة: ١٩٣٤، البحر المحيط: ٤٥٦/٣، حاشية الشهاب: ٢٣١/٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢٨٨/١.

# (٤) حذف الحروف الرابطة

## حذف واو الحال

اختلف النحويون في رابط الجملة الاسمية التي في موضع الحال، فذهبوا في ذلك مذاهب أحصرها فيما يلي:

(١) ذهب الفراء وأبو القاسم الزمخشري إلى أنّه لا بد من وجود الواو والضمير، ولا يصح عندهما انفراد الضمير فيها إلّا ندوراً وشذوذاً. وقد ردَّ النحويون هذا القول[١].

(٢) ذهب الأخفش إلى أنَّ الواو لا يصح ذكرها إذا كان الخبر في هذه الجملة مشتقاً مقدَّماً على المبتدأ كقولنا: جاء زيدٌ حَسَنٌ وجْهُهُ، فلا يصح: جاء زيدٌ وَحَسنٌ وَجْهُه[٢].

(٣) ذهب جمهور النحويين إلى أنّه لا يصح وجود الواو مع الضمير في الجملة الاسمية المعطوفة على حال كراهة اجتماع حرفي عطف كقولنا: جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكبٌ، فلا يصح: جاة زيدٌ ماشياً أوْ وَهو راكبٌ، وقد خالف الزمخشري النحويين وتبعه البيضاوي في تقدير الواو في قوله تعالى: ﴿فَجاءها بَأْسُنا بياتاً أوْ هم قائِلون﴾[٣]، والتقدير

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤٨/٤.
(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٤٨/٤.
(٣) الأعراف: ٤.

عندهما، أوْ وهم قائلون، وهو تكلف من غير ضرورة لأنَّ ظاهر النص على عدم التقدير[1].

(٤) ذهب بعضهم إلى أنَّ الجملة الاسمية الواقعة بعد (إلاَّ) لا ضرورة لدخول الواو عليها لأنَّ (إلاَّ) أغنت عن الرابط، كقولنا، ما ضَرَبتُ أحداً إلاَّ عمرو خيرٌ منه[2]، ويرده قوله تعالى: ﴿وما يُؤْمِنُ أكثَرُهُم بالله إلاَّ وهم مُشْرِكون﴾[3].

(٥) ذهب جمهور النحويين[4] إلى أنَّ الحال إنْ كانت مؤكدة لزم فيها الضمير والخلو من الواو كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الكتابُ لا ريبَ فيهِ﴾[5]، وذكر المرادي[6] أنَّ الحال إنْ لم تكن مؤكّدة أو معطوفة على أخرى جاز ذكر الواو وعدمه، وذكر المالقي[7] أنَّه إنْ لم يكن فيها ضمير لزمت الواو، فإنْ كان لم تلزم. وذكر عبد القاهر الجرجاني[8] أنَّ الجملة الاسمية الغالب فيها أنْ تجيء مع الواو.

(٦) ذهب عبد القاهر الجرجاني[9] إلى أن الجملة الاسمية إنْ كان خبرها شبه

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٤/٤٩، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/١٨٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/١٦٧، البحر المحيط: ٤/٢٦٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٥٧، همع الهوامع: (تحقيق عبد العال سالم) ٤/٤٨، الكشاف: ٢/٦٧، شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٦٥.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم: ٤/٤٨.

(٣) يونس: ١٠٦.

(٤) انظر حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٢/١٨٨، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/٦٧.

(٥) البقرة: ٢.

(٦) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/١٦٧.

(٧) انظر رصف المباني: ٤١٩.

(٨) انظر دلائل إعجاز القرآن: ١٣٦.

(٩) انظر دلائل إعجاز القرآن: ٢١٦.

جملة مقدماً على المبتدأ الأكثرُ فيها أنْ تجيء بغير واو كقولنا: جاء في يده سوط، وقد يجيء ترك الواو فيما ليس الخبر فيه كذلك، ولكنه لا يكثر كقول العرب: كلَّمتُه فوه إلى فيَّ، ورجع عَوْدُه على بَدْئِهِ.

وذكر الرضى[1] أنَّ اجتماع الواو والضمير أولى احتياطاً في الربط، وذكر أنهم ربطوا الجملة الحالية، بالواو دون الجملة التي هي في موضع الخبر أو الصفة أو الصلة لأنَّ جملة الحال فضلة أما جملة الخبر فبها يتم الكلام والصلة يتم بها جزء الكلام، والصفة تتبع موصوفها.

(٧) ذهب عبد القاهر الجرجاني والأندلسي[1] إلى أنَّه إنْ كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الربط بها نحو: جاء زيد وهو راكِبٌ وإن لم يكن كذلك فلا يحكم بضعفه مجرداً عن الواو ولكنه أقَلُّ من اجتماع الواو والضمير.

وبعد فلقد رأيت أنْ أدوِّنَ أهمَّ المواضع التي تحذف فيها واو الحال حملاً على مذهب الزمخشري وغيره من المانعين أوْ المجوِّزين كما مر:

(١) في الجملة الاسمية المصدرة باسم ظاهر.

(٢) في جملة الحال الاسمية المؤكِّدة.

(٣) إذا كان المبتدأ ضميرَ صاحِبِ الحال.

(٤) في الجملة الاسمية المصدَّرة بحرف تنبيه.

(٥) في الجملة الاسمية التي خبرها شبه جملة مقدم على المبتدأ.

(٦) في الجملة الاسمية المعطوفة على حال.

---

(١) شرح الرضى على الكافية: ١/٢١١.

(٧) إذا كان الخبر مشتقاً.

(٨) في الجملة الاسمية التي بعد (إلّا).

(٩) في جملة الشرط.

(١٠) في المضارع المنفي بـ (لـم).

**(١) في الجملة الاسمية المصدَّرة باسم ظاهر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقلنا اهبطوا بعضُكم لبعضٍ عدوٌّ ولكم في الأرض مستقرٌّ ومتاعٌ إلى حين﴾[1]: قوله ﴿بَعْضُكم لِبَعْضٍ عدوٌّ...﴾ في موضع الحال على أنَّ الواو محذوفة على مذهب الفراء والزمخشري أي: وبعضُكم لبعض عدوٌّ، ولا محوج إليه والقول الظاهر ما ذَهب إليه أبو حيان[2]، وهو أنَّ ذلك كثر في لسان العرب، فلا يعدُّ من باب الشذوذ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولو تَرى إذْ يَتَوَفَّى الذين كَفَروا الملائكةُ يضربونَ وجوهَهُم وأَدْبارَهم وذوقوا عذابَ الحريق﴾[3]: الظاهر في قوله (الملائِكةُ) أنْ يكونَ فاعِلاً للفعل (يَتَوَفَّى) ويدل على ذلك قوله ﴿يَضْرِبونَ وُجوهَهُم...﴾ وقراءة ابن عامر (تَتَوَفَّى) بالتاء، ويجوز أنْ يكون الفاعل ضميرَ اللهِ فيكون قوله (الملائِكة) مبتدأ خبره (يَضْرِبون وُجوهَهُم...)، والجملة الاسمية في موضع الحال[4]، على حذف الواو كما مر:

---

(١) البقرة: ٣٦.

(٢) انظر البحر المحيط: ١٦٣/١، وانظر الدر المصون ورقة: ٢٣٧، حاشية الشهاب: ١٣٨/٢، تفسير ابن عطية: ٢٤٢/١، شرح المفصَّل لابن يعيش: ٦٥/٢، الكتاب (مطبعة بولاق): ١٥٩/١ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: /١١٣، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر): ٢٤٦/١، التبيان في إعراب القرآن: ١٦٣/٤.

(٣) الأنفال: ٥٠.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٢٨٢/٤، البحر المحيط: ٥٠٦/٤. التبيان في إعراب القرآن: ٦٢٧/٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا يا أبانا ما نَبغي هذه بِضاعَتُنا رُدَّتْ إلَيْنا...﴾[1] أي: وهذه بضاعتُنا رُدَّتْ إلينا[2].

## (٢) في جملة الحال الاسمية المؤكَّدة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنَّ الحال المؤكَّدَة يلزم فيها الضمير والخلو من الواو كما مرَّ، ولكن هذه الواو لازمة على مذهب أبي القاسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِتُنْذِرَ أُمَّ القُرى وَمَنْ حَوْلَها وتُنْذِرَ يومَ الجمعِ لا رَيْبَ فيه فريقٌ في الجنَّةِ وفريقٌ في السعير...﴾[3]. ذكر أبو القاسم الزمخشري[4] أنَّ قوله ﴿لا رَيْبَ فيهِ﴾ اعتراض، وهو قول ليس بظاهر عند أبي حيان[5] لأنَّ الاعتراض يقع بين طالب ومطلوب[6]. وأجاز فيه الشهاب[7] أنْ يكون مستأنفاً أو حالاً من (يومَ الجَمْع).

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلِ اللهُ يُحييكم ثمَّ يُميتكُم ثمَّ يَجْمَعُكم إلى يومِ القيامة لا رَيْبَ فيهِ...﴾[8]: القول فيها مثل سابقتها.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إلى يومِ القيامةِ لا رَيْبَ فيهِ﴾[9].

---

(١) يوسف: ٦٥.

(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٢٤/٥، حاشية الشهاب: ١٩٠/٥، مشكل إعراب القرآن: ٤٣٣/١، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ٥٦، المائدة: ٥١، الأنفال: ٦٠، التوبة: ١٠١، الرعد، ٣٥، طه: ١٢٣.

(٣) الشورى: ٧.

(٤) انظر الكشاف: ٤٦١/٣.

(٥) انظر البحر المحيط: ٥٠٩/٧.

(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٠٦.

(٧) انظر حاشية الشهاب: ٤١١/٧.

(٨) الجاثية: ٢٦.

(٩) النساء: ٨٧.

وقد ذكرت الواو فيما عُدَّ مؤكِّداً، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وهو مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُه عندَ ربِّه...﴾[1]: قوله ﴿وهو مُحْسِنٌ﴾ في موضع الحال المؤكِّدة لأنَّ المسلم وجهه لله مُحْسِنٌ، وذكر أبو القاسم الزمخشري[2] أنَّه مُحْسنٌ في عمله، فيكون في قوله ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَم وَجْهَهُ﴾ نوعان: مُحْسِنٌ في عمله وغير محسن، وعليه تكون الحال مبيِّنة، ولا ضرورة إلى ما ذهب إليه أبو القاسم لأنَّ المسلم وَجهَه مُحْسِنٌ.

**(٣) إذا كان المبتدأ ضمير صاحب الحال:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُولئك أَصْحابُ النارِ هم فيها خالِدون﴾[3]: قوله ﴿هم فيها خالِدون﴾ في موضع الخبر الثاني لاسم الإشارة، ويجوز أنْ يكونَ في موضع نصب على الحال من (أصحابُ)، فيكون (هم) ضمير صاحب الحال، فيجب الربط بالواو على قول الأندلسي كما مر. ويجوز أنْ يكون حالاً من اسم الإشارة والعامل فيها ما فيه من معنى الإشارة، وأنْ يكون حالاً من (النارِ).

وقيل إنَّ هذه الجملة مفسِّرة[4]، وهو أَقَلُّ هذه الأقوال تكلُّفاً، ومنه قوله تعالى: ﴿أُولئك أَصْحابُ النارِهُمْ فيها خالِدونَ﴾[5]: القول فيها مثلُ سابِقَتِها.

وقد جاءت هذه الواو مُصَرَّحاً بها في مواضع منها قوله تعالى: ﴿أَأَلِدُ وأَنَا عجوزٌ وهذا بعلي شيخاً﴾[6]، وقوله: ﴿فَلا تَجْعَلوا لِلَّهِ أنداداً وأَنْتُم

---

(١) البقرة: ١١٢.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٣٥٢/١، وانظر الدر المصون ورقة: ٤٨٢، تفسير القرطبي: ٧٥/٢، تفسير ابن عطية: ٣٩٣/١.
(٣) البقرة: ٣٩.
(٤) انظر: الدر المصون ورقة: ٢٥٠، التبيان في إعراب القرآن: ٥٦/١، البحر المحيط: ١٧١/١.
(٥) الأعراف: ٣٦ وانظر الآية: ٤٢، وانظر البقرة: ١١٣.
(٦) هود ٧٢.

تعلمونَ﴾[1]، وقوله: ﴿ولا تَلْبِسوا الحقَّ بالباطل وتكتموا الحقَّ وأَنتُم تَعْلَمون﴾[2].

**(٤) في الجملة الاسمية المصدَّرة بحرف تشبيه:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يسألونك كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عنها﴾[3]: قوله ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عنها﴾ في موضع الحال من (الكاف) ويتراءى لي أَنَّهُ لا ضرورة تدعو إلى تقدير الواو على مذهب الزمخشري والفراء لأنَّ هذه الجملة فيها رائحة الفعل.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَنْ لَمْ يَدْعُنا إِلى ضُرٍّ مَسَّهُ..﴾[4]: قوله ﴿كَأَنْ لَمْ يَدْعُنا..﴾ في موضع الحال من فاعل (مَرَّ)[5]. و(كأنْ) مخففة من الثقيلة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ثمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْها...﴾[6]: (كأنْ) المخففة من الثقيلة واسمها المحذوف وخبرها في موضع نصب على الحال، وأجاز الشهاب[7] أنْ تكون هذه الجملة مستأنفة.

**(٥) في الجملة الاسمية التي خبرها شبه جملة مقدم على المبتدأ:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هو الذي أَنزَلَ عليكَ الكتابَ منه آياتٌ

---

(١) البقرة: ٢٢.
(٢) البقرة: ٤٢.
(٣) الأعراف: ١٨٧.
(٤) يونس: ١٢ وانظر الآية: ٢٤.
(٥) انظر: البحر المحيط: ٥: ١٣٠، التبيان في إعراب القرآن: ٦٦٨/٢.
(٦) الجاثية: ٨، وانظر شواهد أُخرى: الحاقة: ٧. المعارج: ٤٣، المدثر: ٤٩ - ٥٠.
(٧) انظر: حاشية الشهاب: ١٧/٨، وانظر: الكشاف: ٥٠٩/٣، تفسير القرطبي: ١٥٨/١٦، مشكل إعراب القرآن: ٢٩٥/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١١٥١/٢.

مُحْكَماتٌ﴾[1] قوله: ﴿منه آياتٌ مُحْكَماتٌ﴾ في موضع الحال من (الكتاب). على تقدير واو الحال حملاً على مذهب الزمخشري[2] والفراء، وعلى مذهب عبد القاهر الجرجاني كما مر لا حذف في الكلام، وهو الظاهر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وكَيْفَ يُحَكِّمونَكَ وعندَهُم التوراةُ فيها حُكْمُ اللهِ..﴾[3]: قوله ﴿فيها حُكْمُ اللهِ﴾ في موضع الحال من (التوراةُ) والقول نفسه في (وعَندَهُمُ التوراةُ..﴾، والأوّل موضع الاستشهاد[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وآتَيْناهُ الانجيل فيه هُدًى ونورٌ ومُصَدِّقاً لِما بينَ يَدَيهِ...﴾[5].

وقد جاءت الواو مَصَرَّحاً بها في قوله تعالى: ﴿وكَيْفَ يحكُمونك وعندهم التوراةُ...﴾[3] كما مر.

ومنه قوله تعالى: ﴿وكيفَ تكفُرونَ وأَنْتُم تُتْلى عليكم آياتُ اللهِ وفيكُم رسولُهُ﴾: قوله ﴿وفيكُمْ رَسُولُه﴾[6] في موضع الحال[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنَّما نُمْلي لَهم خيرٌ لأَنْفُسِهِم إنَّما نُمْلي لهم لِيزدادوا إثْماً ولَهم عذابٌ مُهين﴾[8]: قوله ﴿ولَهُمْ

---

(1) آل عمران: ٧.

(2) انظر: الدر المصون ورقة: ١٠٤٩، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٩٠ مشكل إعراب القرآن: ١/١٢٤.

(3) المائدة: ٤٣.

(4) انظر البحر المحيط: ٣/٤٩٠، التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٣٨، الكشاف: ١/٦١٥.

(5) المائدة: ٤٦.

(6) آل عمران: ١٠١.

(7) انظر الدر المصون ورقة: ١٣٤٥.

(8) آل عمران: ١٧٨.

عذابٌ مَهين﴾ في موضع الحال، وقيل إنَّ الواو عاطفة[1].

(٦) في الجملة الاسمية المعطوفة على حال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَم مِنّ قريةٍ أهْلَكناها فجاءها بأسُنا بياتاً أو هم قائلون﴾[2]: قوله ﴿أوْهُمْ قائِلون﴾ في موضع الحال، وذكر أبو حيان أنَّ أصحابه البصريين قد نصوا على أنَّه إذا دخل على جملة الحال حرف العطف لا يصح دخول واو الحال عليها كما مر. وذهب أبو القاسم الزمخشري[3] وتبعه البيضاوي[4] إلى أنَّ في الكلام واو حال محذوفة أي: أوْ وَهُمْ قائلون، وقد حذفت واو الحال استثقالاً لاجتماع حرفي عطف، لأنَّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل عند أبي القاسم ، وهو تعليل ليس بصحيح عند أبي حيان[5] لأنَّ واو الحال قسم عنده من أقسام الواو وليست واو عطف.

ويتراءى لي أنَّ ما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ واو الحال فيها معنى الوصل والربط أقربُ إلى الصواب من قول أبي حيان لأنَّ واو العطف تفيد أيضاً الوصل والربط والمشاركة، ولست في ذلك أدعو إلى تقدير واو الحال، وهو تقدير لا محوج إليه.

(٧) إذا كان الخبر مشتقاً:

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿أو جاءوكم حَصِرةً صدورُهم...﴾[6] بالرفع

(١) انظر: الدر المصون ورقة: ١٥١٢، البحر المحيط: ١٢٤/٣، الكشاف: ٤٨٣/١.
(٢) الأعراف: ٤.
(٣) انظر الكشاف: ٦٧/٢.
(٤) انظر حاشية الشهاب: ١٤٩/٤.
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٧/٢، البحر المحيط: ٢٦٩/٤.
(٦) النساء: ٩٠.

على أنه خبر مقدم، والجملة الاسمية في موضع الحال، وهي على مذهب أبي القاسم الزمخشري والفراء تفتقر إلى الواو. وذهب الأخفش إلى أنّه إذا كان الخبر مشتقاً متقدماً لم يجز دخول الواو عليه، فلا يصح أنْ يقال: جاء زيدٌ وحسَنٌ وَجْهُهُ، وقول الأخفش هو الظاهر لأنَّ القراءة تعزّزه.

(٨) في الجملة الاسمية التي بعد (إلاّ):

ومنه قوله تعالى: ﴿وما نُريهِمْ مِنْ آية إلاّ هي أكبَرُ مِنْ أُخْتِها﴾[٢]: قوله ﴿هي أكبَرُ من أُخْتِها﴾ في موضع الحال من (مِنْ آيةٍ) لأنّها في سياق النفي، ولا ضرورة إلى الواو لأنَّ الحال بعد (إلاّ) كما مر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيةٍ إلاّ لَها مُنْذِرونَ﴾[٣]: الجملة الاسمية بعد (إلاّ) في موضع الحال من (مِنْ قَرْيَةٍ).

وذهب الزمخشري إلى أنَّ ما بعد (إلاّ) في موضع النعت لـ (مِنْ قَرْيةٍ)، وهي مسألة لا تصح عند النحويين[٥] لأنَّ (إلاّ) تمنع ذلك، وذهب الأخفش إلى أنْ (راكبٌ) في مثل قولنا: ما جاءني رجل إلاّ راكِبٌ، هو نعت لموصول محذوف أي: ما جاءني رجل إلاّ رجلٌ راكِبٌ، ولا محوج إليه.

وقد جاءت الواو مصرَّحاً بها في قوله تعالى: ﴿وما أَهْلَكْنا من قَرْيَةٍ إلاّ ولهـا كتابٌ معلوم﴾[٦] وقوله: ﴿وما يؤمن أكثرُهُم باللهِ إلاّ وهُمْ

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٣/٣١٧.
(٢) الزخرف: ٤٨.
(٣) الشعراء: ٢٠٨.
(٤) انظر الكشاف: ٣/١٣٠.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٥٦٥.
(٦) الحجر: ٤.

مُشْرِكون﴾[1].

(٩) في جملة الشرط:

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي من السبعة: ﴿أَفَنَضْرِبُ عنكُمُ الذِّكْرَ صفحاً إنْ كنتم قوماً مُسْرِفينَ﴾[2] بكسر الهمزة: قيل إنَّ جملة الشرط في موضع الحال على تقدير الواو عند الأكثرين[3]، وهذه الواو ليست بلازمة عند ابن جني، وهو الظاهر[4].

(١٠) في جملة المضارع المنفي بـ (لم):

زعم ابن خروف[5] أنَّ المضارع المنفي بـ (لَمْ) لا بدَّ فيه من الواو، ولكن هذا القول مردودٌ بما جاء في التنزيل من غيرها، ومنه قوله تعالى: ﴿فانْقَلَبُوا بنعمةٍ مِنَ اللهِ وفضلٍ لَمْ يمسسهم سوءٌ...﴾[6]، قوله: ﴿لَمْ يمسسهم سوءٌ...﴾ في موضع الحال[7].

ومنه قوله تعالى: ﴿لا يَنْفَعُ نفساً إيمانُها لَمْ تكن آمَنَتْ مِنْ قبلُ أَوْ كَسَبَتْ في إيمانها خيراً...﴾[8]: قوله ﴿لم تكن آمنت..﴾ في موضع الحال من الضمير المجرور في (إيمانُها) أو في موضع النعت لـ (نفساً)، ويجوز أنْ يكون مستأنفاً[9].

---

(١) يوسف: ١٠٦.

(٢) الزخرف: ٥.

(٣) انظر حاشية الشهاب: ٤٣٣/٧.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤٣/٤.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤٨/٤.

(٦) آل عمران: ١٧٤.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣١١/١.

(٨) الأنعام: ١٥٨.

(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٢/١، البحر المحيط: ٢٥٩/٤، الكشاف: ٦٣/٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَسَجَدوا إلَّا إبليسَ لم يكنْ من الساجِدينَ﴾[1]: قوله ﴿لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدينَ﴾ في موضع الحال من (إبْليسَ)[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ونادَوْا أصحابَ الجنَّةِ أَنْ سلامٌ عليكم لَمْ يَدْخُلوها وهمْ يطمَعُون﴾[3]: قوله: ﴿لَمْ يَدْخُلوها﴾ في موضع الحال[4].

وقد جاءت هذه الجملة في التنزيل مقرونة بالواو في مواضعَ منها قوله تعالى: ﴿قالوا أنَّى يكون له المُلْكُ علينا ونَحْنُ أحقُّ بالمُلكِ منه ولَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ المال...﴾[5]: قوله ﴿ولَمْ يُؤْتَ...﴾ في موضع الحال[6].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالَتْ رَبِّ أَنَّى يكون لي وَلَدٌ ولَمْ يَمْسَسْني بَشَرٌ...﴾[7]: قوله ﴿وَلَمْ يَمْسَسْني بَشَرٌ..﴾ في موضع الحال[8].

ومنه قوله تعالى: ﴿فاسْتَغْفَروا لِذُنوبِهم وَمَنْ يَغْفِرُ الذنوبَ إلَّا اللهُ ولم يُصِرُّوا على ما فعلوا وهُمْ يَعْلَمونَ﴾[9]: قوله ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا...﴾ في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (فاستَغْفَروا)، ويجوز أنْ يكون معطوفاً على قوله (فاسْتَغْفَروا) على أنْ يكون قوله ﴿ومَنْ يَغْفِرُ الذنوبَ إلَّا اللهُ﴾ معترضاً بين المتعاطفين[10].

---

(١) الأعراف: ١١.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٥٨/١، البحر المحيط: ٢٧٢/٤.
(٣) الأعراف: ٤٦.
(٤) انظر: البحر المحيط: ٣٠١/٤.
(٥) البقرة: ٢٤٧.
(٦) انظر: الدر المصون ورقة: ٨٨٥، البحر المحيط: ٨٥٧/٢.
(٧) آل عمران: ٤٧.
(٨) انظر: الدر المصون ورقة: ١٢٠٦. البحر المحيط: ٤٦٢/٢.
(٩) آل عمران: ١٣٥.
(١٠) انظر: الدر المصون ورقة: ١٤٠٧، البحر المحيط: ٦٠/٣.

# حذف فاء الجواب

جاء في (همع الهوامع)[1] أنَّ في جواز حذف الفاء أقوالاً:

(١) الجواز في الضرورة والاختيار، وهو قول نقله أبو حيان عن بعض النحويين.

(٢) المنع في الحالين.

(٣) الجواز في الضرورة، وهو الأصح عند السيوطي، وهو مذهب سيبويه[2] وابن هشام[3] وأبي حيان[4].

وجاء في (شرح التصريح على التوضيح)[5] أنَّها تحذف في الندرة أو الضرورة وَلَقَدْ جاء في التنزيل شواهد[6] حملت على حذف الفاء وهي تعزز الجواز مطلقاً من غير قيد.

ولعل أهمَّ المواضع التي حذفت فيها والتي يمكن أنْ يُقاسَ عليها ما يلي:

---

(١) انظر: ٤/٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٢) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٣/٦٤، ١٣٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ٦/٤٢٥.

(٥) انظر: ٢/٢٥٠.

(٦) انظر: البقرة: ١٨٠، آل عمران: ٣٠، ١٠٦، ١٢٠، النساء: ٧٨، ١٣٤، الأنعام: ١٢١، التوبة: ٥٣، يونس: ٥٠، هود: ١٥، الإسراء: ٧، المؤمنون: ١١٧، الشعراء: ٥١، القصص: ٧١، ٧٢، فصِّلت: ٥٠، الشورى: ٣٠، ٣٧: ق: ٣، الملك: ٤، الانشقاق: ١ ـ ٦، الفجر: ١٥، ١٦، العلق: ١٣ ـ ١٤.

(١) في الجواب المصدَّر بـ(إنَّ).

(٢) في الجواب المصدَّر بمبتدأ.

(٣) في الجواب المصدَّر بالخبر شبه الجملة على أنَّ المبتدأ والفاء محذوفان.

(٤) في الجواب المصدَّر بفعل مضارع مرفوع.

(٥) في الجواب المصدَّر بفعل أمر.

(٦) في الجواب المصدَّر بأداة استفهام.

(٧) في الجواب المصدَّر بالنفي.

(٨) في جواب (أمَّا).

(٩) في الجواب المصدَّر بحرف نداء.

(١١) فيما ظاهره أنّه جوابٌ للقسم.

**(١) في الجواب المصدَّر بـ (إنَّ):**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ أطَعْتُموهم إنَّكم لَمُشْرِكونَ﴾[١] أي: وإنْ أطَعْتُموهم فإنَّكم لَمُشْرِكون[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿قال موسى ما جئتم به السحرُ إن الله سيُبْطِلُهُ..﴾[٣]: في موضع (ما) وجهان:

---

(١) الأنعام: ١٢١.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة: ٦٣٣.

(٣) يونس: ٨١. انظر التبيان في إعراب القرآن: ٦٨٣/٢، حاشية الشهاب: ٥٢/٥ مشكل إعراب القرآن: ٣٨٩/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٤١٨/١، تفسير القرطبي: ٣٦٨/٨.

أ ـ أنْ تكون في موضع رفع على الابتداء و(جئتم به) في موضع الخبر على أنَّها استفهامية.

ويجوز أَنْ تكون شرطية و(جئتم به) في موضع الجزم على فعل الشرط، وجواب الشرط قوله ﴿إنَّ الله سَيُبْطِلُهُ﴾ على حذف الفاء، وهو قول الفراء، وعلي بن سليمان الأخفش.

ويظهر لي أنَّ كون (ما) موصولة أقلُّ تكلفاً، فيكون مبتدأ خبره (السِّحْرُ)..

ب ـ أنْ تكون في موضع نصب بفعل محذوف أي: أي شيء أتيتم، فتكون (ما) استفهامية، ولا محوج إلى ذلك.

وفي السحر أوجهٌ من الأعاريب مبسوطة في مظانها.

(٢) في الجواب المصدَّر بمبتدأ:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذا حضر أَحَدَكُم الموتُ إنْ تَرَكَ خيراً الوصِيَّةُ للوالِدَينِ والأَقْرَبِينَ بالمعروف حقًّا على المتَّقين﴾[١]: في جواب (إذا) و(إنْ) أقوال:

أ ـ أنْ يكون الجوابان محذوفين، وتقدير جواب (إنْ): إنْ تَرَكَ خيراً فليؤمن، وحذف لدلالة الكلام عليه، وهو يدل على جواب (إذا)، فيكون المحذوف دالاً على محذوف.

ب ـ أن يكون الشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأَوَّل، ويرى السمين[٢] الحلبي وشيخه أبو حيَّان[٣] أنْ حذف الجوابين أولى.

---

(١) البقرة: ١٨٠.
(٢) انظر الدر المصون ورقة: ٥٣.
(٣) انظر البحر المحيط: ١٧/٢.

جـ ـ أنْ يكون جواب (إنْ) قوله ﴿الوصيَّةُ للوالدين﴾ على حذف الفاء وهو قول الأخفش.

د ـ أن يكون ما قبل (إذا) جواباً لها، و(إذا) وجوابها جواب (إنْ)، وهو قولٌ ذكره مكي بن أبي طالب[1]، وهو قول منسوب إلى الكوفيين لأنهم يجيزون أنْ يتقدم جواب الشرط على أداته، وهو أقلُّ هذه الأقوال تكلُّفاً وأكثرها احتراماً لظاهر النص.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والذين يجتنبونَ كبائِرَ الإثْمِ وإذا ما غضبوا هُمْ يَغْفِرونَ﴾[2]: أي: وإذا ما غضبوا فَهُمْ يغْفرون[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿والذين إذا أصابَهُمُ البغي هُمْ ينتصرون﴾[4]

**(٣) في الجواب المصدَّر بالخبر شبه الجملة على أنَّ المبتدأ والفاء محذوفان:**

ومن ذلك قراءة ابن عامر ونافع من السبعة: ﴿وما أَصَابكم مِنْ مُصيبَةٍ بما كَسَبَتْ أيديكُم...﴾(*) بغير الفاء على أنَّ (ما) موصولة عند أبي حيان وغيره، وقيل إنها شرطية والفاء محذوفة، أي: فهو بما كسبت أيديكم، وقد رُدَّ هذا القول لأنَّ حذف الفاء عند أبي حيان[6] وغيره من باب الضرورة.

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٥٨/٢، وانظر التبيان في إعراب القرآن ١٤٦/١، تفسير ابن عطية: ٥٠١/١، تفسير القرطبي: ٢٥٨/٢.

(٢) الشورى: ٣٧.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وحده الصفحة: ٥٢٦.

(٤) الشورى: ٣٩.

(٥) الشورى: ٣٠.

(٦) انظر البحر المحيط: ٥١٨/٧، وانظر: تفسير القرطبي: التبيان في إعراب القرآن: ١١٣٣/٢، الكشف عن وجوه القراءات: ٢٥١/٢.

**(٤) في الجواب المصدَّر بفعل مضارع مرفوع:**

ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان الشاذة: ﴿أَيْنَما تكونوا يدركُكُم الموتُ﴾[1] برفع الكافرين أيْ: فَهُو يُدْرِكُكُم[2].

ومن ذلك قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِد كلُّ نَفْسٍ ما عَمِلَتْ من خيرٍ مُحْضَراً وما عَمِلتْ مُنْ سوءٍ تودُّ لو أنَّ بينها وبينَه أَمَداً بعيداً...﴾[3]: يجوز في (ما) أَنْ تكون شرطية على أنَّ الجواب (تَوَدُّ...) على حذف الفاء والمبتدأ أي: فَهِي تَوَدُّ، والأظهر أنْ يكون الفعل مرفوعاً من غير الحذف إرادة لأنَّ الشرط ماض، وهو ممَّا يجوز فيه الجزم والرفع[4].

ومنه قراءة الحسن الشاذَة: ﴿مَنْ كانَ يُرِيدُ الحياةَ الدُّنيا وزينَتَها نُوَفي إلَيْهِم أَعْمالَهُمْ...﴾[5] بالتخفيف وإثبات الياء، وحملت هذه القراءة على لغة من يجزم المنقوص، بحذف الحركة المقدَّرة، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون الفعل مرفوعاً لأنَّ فعل الشرط ماضٍ أو على نيَّةِ الفاء كما مر[6].

**(٥) في الجواب المصدَّر بفعل أمر:**

ومن ذلك قراءة أبي الشاذة﴿فإذا جاء وَعْدُ الآخِرَةِ لِنَسُوءَنْ وجوهَكُم...﴾[7] بلام الأمر والنون التي للعظمة ونون التوكيد الخفيفة على

---

(١) النساء: ٧٨.

(٢) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة: ١١٦٧.

(٣) آل عمران: ٣٠.

(٤) انظر الدر المصون ورقة: ١١٤٧، البحر المحيط: ٤٢٨/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢٥٣/١، تفسير القرطبي: ٥٩/٤.

وانظر: شرح الرضي: على الكافية: ٢٦٣/٢.

(٥) هود: ١٥.

(٦) انظر: البحر المحيط: ٢١٠/٥، حاشية لشهاب: ٨٢/٥، الكشاف: ٢٦٢/٢.

(٧) الإسراء: ٧.

أنَّ جملة الأمر جواب (فإذا) على حذف الفاء لأنَّ الجمل الإنشائية لا تقع جواباً بدونها.

وفي القراءة المشهورة يكون الجواب محذوفاً أي: فإذا جاء وَعْدُ الآخرة بعثناهـــم[1].

**(٦) في الجواب المصدَّر بأداة الإستفهام:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُم إنْ أتاكم عذابُ اللهِ أَوْ أَتَتْكُم الساعةُ أغيرَ اللهِ تَدْعونَ﴾[2] أي: أَفَغَيْرَ اللهِ تدعونَ[3].

**(٧) في الجواب المصدر بنفي:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُوا طَوْعاً او كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَّلَ منكم إنَّكم كنتم قوماً فاسقين﴾[4]: ذكر أبو القاسم الزمخشري[5] أنَّ قوله ﴿أَنْفِقُوا﴾ أمر في معنى الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ له الرحمـن مدًّا﴾[6] والتقدير: لَنْ يُتَقَبَّل منكم أَنفَقْتُمْ طوعاً أوْ كَرْهاً.

وذكر ابن عطية أنَّه أمر في تقدير الجزاء أي: إنْ تُنْفِقوا لَنْ يُتَقَبَّل مِنْكم، وهي مسألة لا تصح إلَّا على حذف الفاء أي: لَنْ يُتَقَبَّلَ مِنكُم[7]، وقول الزمخشري أقل تكلفاً.

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٦/١٠ - ١١، معاني القرآن للفراء: ٢/١١٦، الكشاف: ٢/٤٣٩. وانظر في هذه المسألة: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) ٣/١٧٨، شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٦٢، مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ١/٩٨.

(٢) الأنعام: ٤٠، وانظر شواهد أخرى: يونس: ٥٠، القصص: ٧١، ٧٢، العلق: ١٣ - ١٤.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف المفعول به الصفحة ٢٥٨.

(٤) التوبة: ٥٣.

(٥) انظر الكشاف: ٢/١٩٥.

(٦) مريم: ٧٥.

(٧) انظر البحر المحيط: ٥/٥٢ - ٥٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إلهاً آخَرَ لا برهانَ لهُ بِهِ فإنَّما حسابُه عِنْدَ ربِّه...﴾[1]: ذكر أبو حيان[2] أنَّ قوله ﴿لا برهان له﴾ في موضع الصفة اللازمة لـ (إلهاً)، وأجاز أنْ يكون معترضاً بين الشرط وجوابه. وأجاز قوم أنْ يكون جواباً للشرط على حذف الفاءأي: فلا برهانَ لَهُ، ولا محوج إليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ تَصْبِروا وَتَتَّقوا لا يَضُرُّكُمْ كيدُهم شَيئاً...﴾[3]: في رفع قوله ﴿لا يَضرُّكم﴾ أوجه:

أ ـ أنْ يكون في نية التقديم لأنَّه ليس جواباً للشرط، وجواب الشرط محذوف والتقدير: لا يَضُرُّكُمْ إنْ تَصْبروا وَتَتَّقوا فلا يَضُرُّكم، فحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه، وهو قولَ سيبويه[4] وهو تكلف لا محوج إليه.

ب ـ أنْ يكون جوابَ الشرط على حذف الفاء، وهو قول أبي العباس المبرد[5] والفرَّاء والكسائي، وهو أَوْلى من سابقه عند السمين الحلبي[6].

حـ ـ أنْ يكون مرفوعاً من بابِ الإتباع لأنَّ الأصل: لا يَضْرُرْكُم.

د ـ أنْ يكون مرفوعاً بالحركة الأصلية المستحق لها، وهي الضمة، والمسألة من باب مراعاة الأصل، وقيل إنه بعيد لجعل العامل مهملاً، وهو قول ذكره أبو البقـاء[7].

---

(١) المؤمنون: ١١٧.
(٢) انظر: البحر المحيط: ٦/٤٢٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٩٦٢.
(٣) آل عمران: ١٢٠.
(٤) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون):٣/٦٦.
(٥) انظر المقتضب: ٢/٦٩ـ ٦٢.
(٦) انظر الدر المصون ورقة: ١٣٨٥.
(٧) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١/٢٨٩.

ورجّح أبو البركات بن الأنباري[1] كون الحركة للاتباع، وهو الظاهر عندي لأنّه أقلّ تكلفاً.

**(٨) في جواب (أمّا):**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الإنسانُ إذا ما ابتلاهُ ربُّه فَأَكْرَمَهُ ونعَّمَهُ فيقولُ ربِّي أَكْرَمنِ﴾[2]: ذكر أبو البقاء[3] أنَّ (إذا) شرطية جوابها قوله ﴿فيقولُ...﴾، والجملة الشرطية في موضع الخبر لـ (الإنسانُ) وهي مسألة لا تصح إلاَّ على حذف الفاء. والأظهر عند النحويين أنْ تتعلق (إذا) الظرفية بما بعد الفاء، وهي مسألة أجازها أبو حيان[4]، والزمخشري[5] وغيرهما، وقد قيَّدها الرضى[6] بكون التقديم لأحد الأغراض.

ومنه قوله تعالى: ﴿فأَمَّا الذين اسوَدَّتْ وجوهُهُم أَكَفَرْتُم بعد إيمانِكم...﴾[7]: أي فَيُقالُ أَكَفَرْتُمْ، فحذف القول والفاء، وحذفها مطَّردٌ معه[8].

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٧/١، وانظر: الكشاف: ٤٦٠/١، مشكل إعراب القرآن: ١١٥/١ ـ ١٥٦ .الكشف عن وجوه القراءات: ٢٥٥/١، وانظر شرح التصريح على التوضيح: ٢٤٩/٢، همع الهوامع: (تحقيق عبد العال سالم): ٣٢٧/٤، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٨٨/٣.

(٢) الفجر: ١٥ ـ ١٦.

(٣) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٢٨٦/٢.

(٤) انظر البحر المحيط: ٤٧٠/٨.

(٥) انظر الكشاف: ٢٥١/٤.

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية: ٣٩٦/٢، وانظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣٥٨/٤.

(٧) آل عمران: ١٠٦.

(٨) انظر الدر المصون ورقة: ١٣٥٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢٨٤/١، البحر المحيط: ٢٢/٣ ـ ٢٤، معاني القرآن للزجاج: ٤٦٥/١، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢١٣/١، تفسير القرطبي: ١٦٩/٤، الكشاف: ٤٥٣/١.

**(٩) في الجواب المصدَّر بحرف نداء:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذا السماءُ انْشَقَّتْ وأَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ وإذا الأَرضُ مُدَّتْ وأَلْقَتْ ما فيها وتخلَّتْ وأَذِنَتْ لِرَبِّها وَحُقَّتْ يأيُّها الإنسانُ إنَّك كادِحٌ إلى ربِّك كَدْحاً فملاقيه﴾[١]. في ﴿إذا﴾ الأولى أوجه منها:

أ ـ أنْ تكون ظرفية شرطية، وفي جوابها خلاف: فيجوز أنْ يكون قوله ﴿وأَذِنَتْ لِرَبِّها﴾ على أن الواو زائدة. وذكر الفراء[٢] أنَّ الواو زائدة. وذكر الفراء[٢] أنَّ العرب لا تجيب بالواو إلا مَعَ (حتَّى) كقوله تعالى: ﴿حتى إذا فُتِحَتْ يأجوج ومأجوج وهُمْ مِنْ كلِّ حَدَبٍ يَنْسِلونَ واقتربَ الوعْدُ الحقُّ...﴾[٣]، ومع (فلمَّا أنْ كانَ) كقوله تعالى: ﴿فلمَّا أسْلَما وتَلَّهُ للجبينَ وناديْناهُ..﴾[٤] وذكر أنَّهم لَمْ يجاوزوا ذلك، ولذلك جعل الجواب قوله ﴿يأيُّها الإنسانُ....﴾ على إضمار الفاء، وهو قول ابن خالوية[٥] أيضاً.

وأجاز آخرون أنْ يكون ما جَعَلَهُ الفرَّاءُ جواباً هو الجواب على إضمار القول أي: فيقال يأيُّها الإنسان.

وذهب المبرِّد[٦] والأخفش[٦] في أحد قوليه إلى أنَّ الجواب قوله ﴿فمُلاقيه﴾ على حذف المبتدأ، أيْ: فأنْتَ ملاقيه. وقيل إنَّه قوله ﴿فأمَّا مَنْ أُوتِيَ كتابَهُ بيمينِه﴾[٧].

وقيل إن الجواب محذوف يدل عليه قوله ﴿إنَّك كادِحٌ إلى ربِّك..﴾

---

(١) الانشقاق: ١ ـ ٦.
(٢) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/٢٤٩ ـ ٢٥٠.
(٣) الأنبياء: ٩٦ ـ ٩٧.
(٤) الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤.
(٥) انظر التبيان في تفسير القرآن: ١٠/٣٠٧.
(٦) انظر البحر المحيط: ٨/٤٤٦.
(٧) الانشقاق: ٧.

أي: لاقى كلُّ إنسانٍ كَدْحَهُ أو: بُعِثْتُم او جوزيتم.

ب ـ أن تكون في موضع رفع على الابتداء خبره قوله ﴿وإذا الارضُ مُدَّتْ..﴾ على زيادة الواو[1].

جـ ـ أنْ تكون معمـولة لـ (اذكُرْ) مضمراً، وعليه فلا جوابَ لَها، وهو قوله المبرد[2] في أحد قـوليه والكسـائي، وهو أصـحُّ الأقوال عنـد النحاس[2].

(١٠) فيما ظاهره أنَّهُ جوابٌ للقسم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أتيتَ الذين أُوتوا الكتاب بكلِّ آيةٍ ما تبعوا قبلَتَكَ وما أنت بتابعٍ قبلَتَهُم.. ولَئِنِ اتَّبَعْتَ أهواءَهم من بعد ما جاءَكَ من العلم إنَّك إذاً لمنَ الظالمين﴾[3].

ذهب أبو البقاء والزمخشري إلى أنَّ قوله ﴿ما تَبِعوا قِبْلَتَك...﴾ جواب الشرط، وهي مسألة لا تصح إلا على حذف الفاء[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿ولَئِنْ أَذَقْناهُ رَحْمَةً منَّا من بعدِ ضرّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ هذا لي..﴾[5]: أجاز أبو البقاء أنْ يكون قوله ﴿لَيَقولَنَّ﴾ جواباً للشرط على حذف الفاء[6].

---

(١) انظر التبيان في تفسير القرآن: ٣٠٧/١٠.

(٢) انظر تفسير القرطبي: ٢٧٠/١٩، وانظر مشكل إعراب القرآن: ٢٦٥/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٥٠٣/٢، حاشية الشهاب: ٣٣٩/٨، الكشاف: ٢٣٤/٤.

(٣) البقرة: ١٤٥.

(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف جواب الشرط الصفحة: ٦٣٣.

(٥) فصلت: ٥٠.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١١٢٩/٢.

## (٥) حذف حروف العطف

ذكر ابن هشام[1] في القسم الخاص الذي أفرده لهذه المسألة أن حَذف حرف العطف بابه الشعر، وذكر أنَّه قد خرج على ذلك آيات ذكر منها ثلاثاً.

وذهب السهيلي[2] إلى أنَّ حذف حروف العطف لا يصح ولا يقوم عليه دليل من قياس ولا سماع لأنَّها لو أُضمِرَت لم يبق ما ينبىء عن معانيها.

وأجاز أبو علي الفارسي[3] والسيوطي[4] حذف الواو دون المعطوف بها في الأصح، وذكر السيوطي أنَّ مِنَ المانعين السهيلي وابن جني وابن الضائع لأنَّ الحروف دالة على معانٍ في نفس المتكلم، وإضمارُها لا يفيد معناها، وذهب الشهاب[5] إلى أنَّ ذلك بابه الشعر.

وذكر ابن عمرون[6] أنَّ حذف الواو في الجمل أسهل منه في المفرد، وأنَّها حذفت لاستقلال الجمل بأنفسها بخلاف المفرد.

وبعد فلست أتفق مَع مَنْ لم يجز حذفَ العاطف وجعل بابَهُ الشعرَ لأنَّ

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣١/ ـ ٨٣٢.

(٢) أمالي السهيلي : / ١٠٢.

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية: ١ / ٣٢٦.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ٢٧٤.

(٥) حاشية الشهاب : ٨ / ١٧٨.

(٦) انظر البرهان في علوم القرآن : ٣ / ٢١٢، وانظر: الدر المصون ورقة: ٥١/١، الخصائص: ٢٨٠/٢، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٨٠٣/٣، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤٣١/٢.

في التنزيل مواطن يمكن أَنْ يُقاسَ عليها، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه سقوط العاطف في بعض القراءات كما سيتضح.

ويحذف العاطف في التنزيل في المواطن التالية:

(١) فيما ظاهره عطف علة على أخرى.

(٢) فيما ظاهره الوصف بجملة الطلب.

(٣) فيما ظاهره العطف على فعل الشرط أو جوابه من غير عاطف.

(٤) فيما ظاهره العطف على خبر (إنَّ) من غير عاطف.

(٥) فيما ظاهره تعلق معمولين بعامل واحد لتصحيح الأصل النحوي.

(٦) فيما ظاهره عطف جمل على أخرى ويدل عليه ظهور العاطف في الجملة الأخيرة.

(١) فيما ظاهره عطف علة على أخرى:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما جعلَهُ اللهُ إلاَّ بُشْرى لكم ولتطمئن قُلُوبُكُم بِهِ وما النصرُ إلاَّ من عندِ اللهِ العزيز الحكيم لِيَقْطَعَ طَرفاً من الذين كَفَروا..﴾[٢]: اللامُ في قوله ﴿لِيَقْطَعَ﴾ تتعلق بفعل محذوف، والتقدير: لِيَقْطَعَ طَرفاً مِنَ الذين كفروا أمدَّكُم بالملائكة وهو قولٌ ذكره أبو حيان[٣] وأبو

(١) انظر: البقرة: ١١٦، ١٣١، ١٨٠، ٢٤٦، ٢٧١، آل عمران: ١٩، ٣٧، ١٢٧، ١٣٣، النساء: ٧٥، الأنفال: ٢٥، ٤٢، التوبة: ٩٢، يونس: ٩ الإسراء: ٩٧، الكهف: ٢٢، النور: ٤٠، القصص: ٧٩، الروم: ٤٩، سبأ: ١٠، الزخرف: ٧١، الحديد: ١٠، الحشر: ٧، المزمل: ٢ـ٣، الغاشية: ٨.

(٢) آل عمران / ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٣) انظر البحر المحيط ٣ / ٥٢.

البقاء[1]، ويجوز أنْ يكون معطوفاً على قوله ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ﴾ على حذف حرف العطف لفهم المعنى، وعليه فيكون قوله: ﴿وما النَّصْرُ إلَّا مِنْ عندِ اللهِ العزيزِ الحكيم﴾ معترضاً بين المتعاطفين.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تواعَدْتُم لاختَلَفْتُمْ في الميعادِ وَلٰكِنْ لِيقضيَ الله أمراً كان مفعولاً لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ...﴾[2]: قوله ﴿لِيَهْلِكَ﴾ متعلق بـ﴿لِيَقْضِيَ﴾، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يتعلَّق بـ(مفعولاً)، ويجوز أنْ يكون معطوفاً على العلة قبله على حذف حرف العطف أي: وليهلِكَ[3].

(٢) فيما ظاهره الوصف بجملة الطلب:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿واتَّقُوا فتنةً لا تُصيبَنَّ الذين ظَلَمُوا منكُمْ..﴾[4]. أي: واتقوا فتنةً ولا تُصيبَنَّ الذين ظلموا منكم[*].

(٣) فيما ظاهره العطف على فعل الشرط أو جوابه من غير عاطف:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولا على الذين إذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُم قلتَ لا أجِدُ ما أَحْمِلُكم عليهِ تَوَلَّوا وَأَعْيُنُهُم تفيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾[6] قوله ﴿قُلْتَ﴾ في موضع الحال من الكاف في (أَتَوْكَ) ويجوزَ عندِ الجرجاني أنْ يكون معطوفاً على (أَتَوْكَ) على حذف العاطف أي: وَقُلْتَ أَوْ فقلت على تقدير ابن عطية. والظاهر فيه أنْ يكون جواباً للشرط، فيكون قوله ﴿تَوَلَّوْا﴾ جواباً

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٩١، وانظر: الدر المصون ورقة /١٤٠، مشكل إعراب القرآن: ١٥٨/١.
(٢) الأنفال: ٤٢.
(٣) انظر البحر المحيط: ٤ / ٥٠١، حاشية الشهاب: ٢٧٨/٤، الكشاف: ١٦٠/٢.
(٤) الأنفال / ٢٥.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف الصفة الصفحة / ٤٥٥.
(٦) التوبة / ٩٢.

لسؤالٍ مقدر أي: فما كان حالهم؟، وقيل إنَّه الجواب وقوله ﴿قلتَ﴾ في موضع الحال كما مر[1]

ومن العطف على جواب الشرط قوله: ﴿كُلَّما دَخَلَ عليها زَكَرِيَّا المِحْرابَ وجدَ عندَها رِزْقاً قالَ يا مَرْيَمُ أنَّى لكِ هذا...﴾[2]: قوله ﴿قال يا مريمُ﴾ مستأنف أو معطوف على جواب الشرط على حذف العاطف. وذكر السمين[3] أنَّ الجواب ﴿قال يا مَرْيَمُ..﴾ على أنَّ قوله ﴿وَجَدَ عندها رِزْقاً﴾ في موضع الحال من فاعل (دخل).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إذا أَخْرَجَ يدَهُ لم يكَدْ يراها﴾[4] أي: لم يَرَها ولَمْ يكد يراها، فحذف العاطف والمعطوف عليه، وهو قول الزجاج وأبي عبيدة، وقد خطَّأهما أبو البقاء لأنَّ في قولنا (لَمْ يَرَها) نفي لرؤيتها، وفي قوله: ﴿لَمْ يَكَدْ﴾ إثباتٌ لِرُؤْيَتِها إذا حُمِلَ المعنى على أنَّه رآها بعد جهد. ويجوز أن تكون (كاد) زائدة أي: لم يَرَها، وهو قول أكثر الكوفيين[5]، وأنْ يكون المعنى لم يقارب رؤيتها، وأنْ يكون رآها بعد يأسٍ واجتهاد، وهو قول ابن يعيش[5].

**(٤) فيما ظاهره العطف على خبر (إنَّ) من غير عاطف:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا وعَمِلوا الصالحاتِ يَهْديهم

---

(١) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٨٦، التبيان في تفسير القرآن: ٥ / ٢٧٩، حاشية الشهاب: ٣٥٤/٤.

(٢) آل عمـــران / ٣٧.

(٣) انظر الدر المصون ورقة / ١١٧٣، وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٢٥٥.

(٤) النـــور / ٤.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧ / ١٢٥، وانظر: همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٤٣/٢، التبيان في إعراب القرآن ٩٧٣/٢، تفسير القرطبي: ٢٨٥/١٢، الكشاف: ٦٩/٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٦٨ ـ ٨٦٩.

ربِّهم بإيمانهم تجري مِنْ تَحْتِهِمُ الأنهارُ...﴾[1]: يجوز في قوله ﴿تجري من تحتهم الأنهارُ﴾ أنْ يكون معطوفاً على خبر (إنَّ) على حذف العاطف، ويجوز أنْ يكونَ مستأنفاً وأنْ يكون في موضع الحال وهو أظهر من حذف العاطف.[2]

**(٥) فيما ظاهره تعلُّق معمولين بعامل واحد لتصحيح الأصل النحوي:**

ومن ذلك قوله:﴿وإنْ كانوا من قبلِ أنْ يُنَزَّلَ عليهم مِنْ قبلِهِ لَمُبْلِسينَ﴾[3]: فيما يتعلق بـه قوله ﴿مِنْ قَبْلِه﴾ أقوال منها:

( أ ) أنْ يكون تكريراً من باب التأكيد لِـ(من قبلِ) الأولى على أنَّ الهاء للريح أو السحاب أو للكشف والتقدير: وإنْ كانوا مِنْ قبلِ تنزيلِ المَطرِ مِنْ قَبْلِ السحابِ أو الريحِ. وأجاز قطرب أنْ يكون التقدير: وإنْ كانوا مِنْ قبلِ التنزيل مِنْ قبلِ المَطَرِ، وقد رَدَّه أبو حيان لأنَّه لا يسوغ في كلامٍ فصيحٍ فضلاً عن كونه في القرآن. وأجاز قوم أنْ يكون التقدير: من قبلِ تنزيلِ الغَيْثِ مِنْ قبلِ أنْ يَزْرعوا، ويدل على الزرع نزُولُ المطرِ لأنَّ الزرع مسبب عنه.

(ب) أنْ يتعلق بقوله ﴿لمبلسين﴾، وقد ردَّه أبو حيان لأنَّه لا يصح أنْ يتعلق حرفا خفضٍ بعامل واحد، لأنَّ قولَه: ﴿مِنْ قبلِ أن يُنَزَّلَ عليهم﴾ متعلق بـ ﴿لَمُبْلِسينَ﴾ أيضاً، ويصح ذلك على تقدير عاطف[4].

---

(١) يونس / ٩.

(٢) انظر : البحر المحيط : ٥ / ١٢٧، التبيان في إعراب القرآن : ٢ /٦٦٦، الكشاف: ٢/٢٢٦، تفسير القرطبي: ٨/٣١٢.

(٣) الروم / ٤٩.

(٤) انظر البحر المحيط : ٧ / ١٧٩.

**(٦) فيما ظاهره عطف جُمَلٍ على أخرى ويدل عليه ظهور العاطف في الجملة الأخيرة:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سيقولون ثلاثةٌ رابِعُهُم كَلْبُهُم ويقولون خَمْسة سادِسُهُم كَلْبُهم رجْماً بالغيبِ ويقولون سَبْعَةٌ وثامِنهُم كَلْبُهم﴾.[1]:

اختلف النحويون في الواو في قوله ﴿وثامِنُهم كَلْبُهمْ﴾.

( أ ) ذهب الزمخشري[2] إلى أنّها الداخلة على الجملة الواقعة صفة للنكرة، وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف، وقد ردَّه أبو حيَّان، .

(ب) أنْ تكون واو الحال على أنْ يكون (سَبْعَةٌ) خبرَ مبتدأ محذوف، وهذا المبتدأ اسم اشارة ليعمل في الحال أي ويقولون هؤلاءِ سَبْعَةٌ وثامِنُهُمْ كلبهم، وقد أُخِذَ عليه أنَّ عامل الحال إذا كان معنوياً لا يحذف[2]، ويمكن أنْ يكون العامل فعلاً مأخوذاً من اسم الإشارة، وفيه تكلف حذفين.

( جـ ) أنْ تكون واو الثمانية، وهو قول أبي البقاء، وابن خالويه وغيرهما، وقد ضَعَّفَهُ ابن هشام[3] في (المغنى)، وذكر أنَّ ما جاء من شواهد لا تنطبق عليها.

(د) أنْ يكون ما بعدَها مستأنفاً، وليس من جنسِ المقول برجم الغيب. فيكون من كلام الله تعالى، ويمكن أنْ نعدَّ ابن عباس أوَّل القائلين به كما هو في نقل ابن هشام: «ويؤيِّدُه قولُ ابن عباس رضي الله عنهما: حين جاءت الواو انقطعت العدة أي: لم تبق عدَّةٌ عاذٌ يُلْتَفَتُ إليها»[4].

---

(١) الكهف / ٢٢.

(٢) انظر الكشاف : ٢ ـ ٤٧٩.

(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدِّين عبد الحميد) :٢/٣٦٢.

(٤) انظر مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٣٦٢.

(هـ) أنْ يكون في الكلام حذف حرف عطف من قوله ﴿رابِعُهُم كَلْبُهم﴾ و﴿سادِسُهم كلبُهم﴾، والتقدير: سيقولون ثلاثة ورابِعُهُم كلبهم ويقولون خَمْسَةٌ وسادِسُهم كلبهم رجماً بالغيب، فحذفت الواو من (وَسَادِسُهم)، ودل عليها الواو في قوله (وثامِنُهُم)، وهذه الواو المقدَّرة دلت على الواو المقدَّرة في (ورابِعُهُم). فيكون من باب الحذف التدريجي، وهو قول نسبهُ أبو البركات ابن الأنباري[1] إلى بعض النحويين، وهو تكلف لأنَّ فيه حذفين.

---

(١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/١٠٤، وانظر: مغني اللبيب (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٢/٣٦٢، حاشية الدسوقي على المغني ٢/٢٩، التبيان في تفسير القرآن: ٧/٢٤، مشكل إعراب القرآن ٢/٣٩، تفسير القرطبي: ١٠/٣٨٢، الكشاف: ٢/٤٧٩، حاشية الشهاب: ٦/٨٨ - ٨٩، البحر المحيط: ٦/١١٤، التبيان في إعراب القرآن: ٢/٨٤٣، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: / ٢٤٥.

# حذف حروف النفي

ذكر ابن هشام[1] أنَّ حذف (لا) يطرد في جواب القسم، وفي مثل قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لكم أَنْ تَضِلُّوا﴾[2] أي: لئلا تضلوا.

ولعل أهمَّ المواضع التي حذف فيها حرف النفي (لا) ما يلي:

(١) في المصادر المؤوَّلة من (أَنْ) وما في حيِّزها التي في موضع المفعول له،

(٢) في جواب القســـــم.

(٣) في غيـــر ما مـــر في أحدِ التأويـــلات.

## (١) في المصادر المؤوَّلة مِنْ (أَنْ) وما في حيِّزها التي في موضع المفعول له:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لكم أَنْ تَضِلُّوا...﴾[2] في قوله: ﴿أَنْ تضلوا...﴾ وجهـــان:

أ ـ أَنْ يكون في موضع المفعول له إمَّا على حذف مضاف أي: كراهة أَنْ تضلوا، وهو قول المبرد واختيار أبي علي الفارسي، وإمَّا على حذف حـرف الخفض، وحرف النفي (لا) أي: لئـلَّا تَضِلُّوا، وهو قـول الفراء

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٤، وانظر المقرب / ١/٩٤، ٢٠٦، والأشباه والنظائر ٢/٥٧، والبرهان في علوم القرآن: ٣/٢١٥.

(٢) النســـاء / ١٧٦.

والكسائي والزجاج، ويكون مفعول الفعل (يبيِّن) محذوفاً.

ب ـ أنْ يكون في موضع المفعول به لـ(يُبَيِّن) أي: يبيِّنُ اللهُ لكم الضلالة فتجنبوها، وهو أقل هذين الوجهين تكلفاً، ويمكن أن يحمل الكلام على حذف مضاف أي يبين الله لكم أسباب الضلالة[1]...

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلْقى في الأَرْضِ رواسي أنْ تَميدَ بكم...﴾[2].

أي: مخافة أنْ تَميدَ بِكم، أَوْ: لِئلاَ تميدَ بكم.[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿إنَّا جعلنا على قلوبِهم أَكِنَّةً أنْ يَفْقَهوهُ﴾[4]، والقول فيها مثلُ سابقتها.

(٢) في جـواب القسـم:

ولم أقف في التنزيل إلاَّ على موضعٍ واحد، وهو قوله تعالى: ﴿قالوا تاللهِ تفتأ تذْكُرُ يوسُفَ...﴾[5] أي: لا تفتأ، فَحُذِفَتْ (لا) للعلم بها[6]، وهو حذف مطرد كما مـر.

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة /١٨٧٦، التبيان في إعراب القرآن:١/٤١٤، البحر المحيط: ٣/٤٠٨ ـ ٤٠٩، البيـان في غـريب إعـراب القـرآن:١/ ٢٨١، مشكـل إعـراب القرآن:١/٢١٦، معاني القرآن للزجاج:٢/١٤٩.

(٢) النحـل / ١٥.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن:٢/ ٧٩٢، مشكل إعراب القرآن:٢/١٣، حاشية الشهاب: ٥/٣١٩، الكشاف: ٢/٤٠٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٣٦٧، تفسير القرطبي: ١٠/٩٠، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/٧٦.

(٤) الكهف / ٥٧، وانظر شواهد أخرى: النساء:١٣٥، المائدة: ٤٩، الأنعام: ٢٥، ١٥٦، ١٥٧، الأعراف: ١٧٢، التوبة:٤٤، النحل: ٩٢، الإسراء: ٤٦، الأنبياء: ٣١، الحج: ٦٥، النـور١٧، ٢٢، لقمان: ١٠، فاطر: ٤١، الزمر: ٥٦، الحجرات٢،٦.

(٥) يوسـف / ٨٥.

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن:٢/٧٤٣، البحر المحيط: ٥/٣٣٩، حاشية الشهاب: ٥/١٢١، الكشاف: ٢/٣٣٩، تفسير القرطبي: ٩/٢٤٩، معاني القرآن للفراء: ٢/٥٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/١٨٢، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : /٨٣٤.

**(٣) في غيــر ما مــر في أحد التأويــلات:**

لقد وقفْتُ في التنزيل على ثلاثة مواضع لم يعدها النحويون من مواضع حذفها، الأوَّل منها قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كان مِنْكُم مريضاً أوْ على سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ وعلى الذين يُطيقـونَهُ فِـديَةٌ طعـامُ مسكينٍ﴾[١] زعم بعض النحويين أنَّ في الكلام حذف (لا) أي: لا يُطيقُونَهُ، وهو خطأ عند أبي حيان[٢] والسمين الحلبي[٣] لأنَّ هذا الموضع موضع إلباس فلا يجوز حذفها وإرادتُها، ولأنَّ المعنى على عدم تقديرها. وذكر الزركشي[٤] أنَّ بتقديرها يزول الإشكال.

والثاني قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعقِّباتٌ من بين يديه ومِنْ خلفه يحفظونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ إنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ ما بقومٍ حتَّى يُغيِّروا ما بِأَنْفُسِهِم﴾[٥] : في عودة الهاء أوجه مبسوطة في مظانِّها [٦] أختار منها وجهاً فيه تأويل نحوي، وهو أنَّها يجوز أنْ تعود على السلطان المشرك بالله، والمعقِّبات حرسه الذين يحفظونه، والمعنى: يحفظونه مِنْ أمرِ اللهِ على ظنِّه وزعمه. وذكر الماوردي أنَّ في الكلام حذف (لا) النافية أي: لا يَحْفَظونَه مِنْ أَمْرِ اللهِ، وهو حذف لا يجوز عند أبي حيَّان[٦] لأنَّه ليس من مواضع حذفها، وعليه فتكون (مِنْ) متعلقة بـ (يحفظونه)، والأول أظهر لأنَّه لا حذف فيــه.

والثالث قوله تعالى: ﴿إنِّي أُريدُ أنْ تبوءَ بـإثْمي وإثْمِكَ فتكـونَ مِنْ

---

(١) البقــرة /١٨٤.

(٢) انظر البحر المحيط ٢/٣٦.

(٣) انظر الدر المصون ورقة: /٦٦٤.

(٤) انظر البرهان في علوم القرآن: ٣/٢١٥.

(٥) الرعـــد / ١١.

(٦) انظر البحر المحيط : ٥ / ٣٧٢، وانظر : التبيان في إعراب القرآن:٢/٧٥٤، تفسير القرطبي: ٩/٢٩٣، التبيان في تفسير القرآن:٢/٦٠، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١/٣٥٥، حاشية الشهاب: ٥/٢٢٥.

أصحابِ النارِ وذلك جزَاءُ الظالمين﴾[1] إنَّ المعصيــة قبيحة، وهي من الأَنبياء أقبح لأنَّهم معصومون عن ذلك، ولو حمل النص على ظاهره لخرج عن العصمة، وفي هذه المسألة أوجه من التأويل:

أ ــ أنْ يكون في الكلام حذف همزة الاستفهام أي: أإنِّي أريد، وهو استفهام إنكاري.

ب ــ أنَّ يكون في الكلام حذف (لا) النافية أي: إنِّي أُريد ألَّا تبوءَ، وقيل إنَّه حذف شائع في القرآن، ولكنْ ليس من المواضع التي مرَّ ذكرها.

جـ ــ أنْ تكون الإرادة حقيقة وذلك لأنَّه ظهرت له قرائن تدل على دنو أجله، وعلم أن أخاه كافر،وإرادة العقوبة بالكافر حسنة، وهو قول ظاهر من حيث المعنى ومن حيث بعده عن الحذف[2].

---

(١) المــائدة / ٢٩.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة/٩٤١، البحر المحيط: ٣/٤٦٣، تفسير القرطبي: ٦/١٣٧، الكشاف: ١/٦٠٧، البرهــان في علوم القرآن: ٣/٢١٥.

# (٧) حذف الحرف في غير ما مر

## حذف همـزة الاستفهام

أفرد صاحب (إعراب القرآن)[١] المنسوب إلى الزجاج باباً لحذف الهمزة، وذكر فيه أَنَّ حذف الهمزة في الكلام حسن جائز إذا كان هناك ما يدل عليه.

والقول نفسه مع ابن هشام[٢]. وذكر ابن هشام أَنَّ الأخفش يجيز حذفها في الاختيـار عنـد أمـن اللبـس. وذكـر [٣] شاهـدين مـن التنزيل حذفت فيهما الهمزة. وذكر أبو حيان[٤] أَنَّ ابن الأنباري عدَّ حذف الهمزة من بـاب الشذوذ إذا لم يكن ثَـمَّ فـارق بين الإخبار والاستِخْبـارِ. وذكر النحاس[٥] أنَّه لا يجوز حذفها إلاَّ إذا كان في الكلام (أَمْ). وأجاز الفراء[٥] حذفها مع أفعال الشك،وهي عند ابن هشام يجوز حذفها سواء تقدمت (أم)، أَمْ لم تتقدمها[٦].

ويشيع في التنزيل حذف الهمزة في مواطن يمكن أَنْ تُتَّخَذَ قياساً ودليلاً

---

(١) انظـر : ١ / ٣٥٢.
(٢) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : / ١٩، ٨٤.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٠.
(٤) انظر البحر المحيط : ٤ / ١٦٦.
(٥) انظر البحر المحيط : ٧ / ١١.
(٦) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /١٩ ـ ٢٠.

لرد مزاعم المانعين، وهذه المواطن هي:

(١) بعد القـــول.

(٢) إذا دل على حذفها (أَمْ).

(٣) اقتضاء المعنى لهـــا.

(٤) فيما ظاهره أنَّ الكلام متصـل بما قبله، فتقـدر الهمزة ليصبـح منقطعاً.

(٥) فيما ظاهره الابتداء بالنكرة، فتقـدر الهمزة ليسـد الفاعـل مسد الخبر.

(٦) فيما ظاهره البدل بإعادة العامـل والهمـــزة.

(١) بعـــد القـــول:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمَّا جَنَّ عليه الليـلُ رأى كوكبـاً قال هـذا ربِّي....﴾[1]، في قوله ﴿هذا ربِّي﴾ تأويلات مختلفة أختار منها ما فيه تأويل نحـــوي:

أ ـ أنَّ يكـون في الكلام حـذف همزة الاستفهـام، فتكون الجملة استفهامية على سبيل الإنكار، أي: قال أَهَذا ربِّي؟ وهو قول الأخفش.

ب ـ أنْ يكون في الكلام إضمار القول أي: قال يقولون هذا ربي، فيكون الكلام محمولاً على حكاية قولهم.

وذكر ابن الأنباري أنَّ حذف الهمزة شاذ لأنَّ حذفها لا يجوز لأنَّه ليس في الكلام فارق بين الإخبار والاستخبار.

---

(١) الأنعام / ٧٦، وانظر شاهداً آخر، الأنعام/٧٦.

ولعل أظهرَ ما في هذه المسألة أنْ يكون قوله تعالى خبرياً على أنَّ إبراهيمَ عليه السلام أراد أنْ يستدرِجَهُم بهذا القول ويعرفهم خطأهم وجهلهم وذلك بتعظيم ما عظّموه لأنَّهم كانوا يعبدون النجوم ويعظّمونها، وهو اختيار السبكي[1] والشهاب[1].

(٢) إذا دلَّ على حذفهـــا (أمْ):

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الغيبَ أمِ اتَّخَذَ عندَ الرحمنِ عَهْداً﴾[2]. : الهمزة في (أطَّلَع) للاستفهام لأنَّها مقابلة بـ (أمْ) على أنَّ ألف الوصل محذوفة: وفي قراءة الشذوذ بكسر الهمزة في الابتداء وحذفها في الوصل تكون الهمزة محذوفة لدلالة (أم) عليها[3].

ومن ذلك قراءة حمزة وغيره من السبعة: ﴿اتَّخذْناهم سِخْريًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الأبْصارُ﴾[4] بألف الوصل: في هذه القراءة يكون المعطوف عليه وهمزة الاستفهام محذوفين أي: أتَفْقِدونَهم أمْ زاغتْ عنهمُ الأبصار. ويجوز أنْ تكون (أمْ) معادلة لـ(ما) في قوله تعالى: ﴿وما لنا لا نرى رجالاً...﴾[5]، ولعلَّ ما يعزِّزُ كونَها معادلة لـ (ما) الاستفهامية قوله تعالى: ﴿ما لي لا أرى الهُدْهُدَ أمْ كانَ من الغائبين﴾[6]، وقوله: ﴿مالَكُم كيفَ تَحْكُمونَ أفلا تَذَكَّرونَ أم لَكُمْ سلطانٌ مبين﴾[7]. وقوله: ﴿ما لكم كيفَ

---

(١) انظر حاشية الشهاب: ٤ / ٨٦، وانظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥١٢/١.
وانظر البحر المحيط: ٤ / ٦٦، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٢٠-٢١.

(٢) مريـم / ٧٨.

(٣) انظر: البحر المحيط: ٦ / ٢١٣، حاشية الشهاب: ١٨٠/٦، التبيان في إعراب القرآن ٨٨١/٢.

(٤) ص / ٦٣.

(٥) ص / ٦٢.

(٦) النمـل / ٢٠.

(٧) الصافـات / ١٥٤ - ١٥٦.

تَحكُمونَ أَمْ لكم كتابٌ فيه تَدْرُسُونَ﴾[1]. وقد جاءت معادلة لـ (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يجادلُ الله عنهم يومَ القيامَةِ أَمْ مَنْ يكونُ عليهم وكيلاً﴾[2]. وذكر الشهاب[3] أنَّ كونها متصلة من غير أنْ تتقدم عليها الهمزة لفظاً أَوْ تقديراً خلاف ما اشتهر عن النحاة لأنَّ (ما) الاستفهامية لا تكون معادلتها. والقول نفسه مع غيرها مِنْ أدوات الاستفهام، ولكن ما جاء من ذلك من باب الميل مع المعنى لأنَّه في معنى ما فيه الهمزة. ولسنا نتفق مع الشهاب فيما ذهب إليه لأنَّ ما مر من شواهد يرد زعمه. وذكر الرضي[4] أنَّه ربما يجيء قبل المتصلة (هَلْ) على الشذوذ نحو: هل زيدٌ عندك أَمْ عمرو، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه ما جاء في (رصف المباني): «ولا يُشْتَرَطُ أَنْ تتقدَّمها الهمزة لا غير، بل تتقدم (هَلْ) إذا وقع الاستفهام عن كل جملة وإنْ كان المعنى المعادلة...»[5]. وكونها معادلة لِـ (ما) الاستفهامية أحسن من الإضمار عند مكي بن أبي طالب[6].

**(٣) اقتضـــاء المعنى لهـــا :**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وتِلْكَ نعمةٌ تَمُنُّها عليَّ..﴾[7]: ذكر الأخفش

---

(١) القلـم / ٣٦ - ٣٧.

(٢) النسـاء / ١٠٩.

(٣) انظر : حاشية الشهاب : ٧ / ٣١٨.

(٤) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٧٣.

(٥) رصف المباني / ٢٩٤، وانظر في هذه المسألة: المقتضب: ٣/٢٨٦، المقرب: ١/٢٣٠، شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٩٧، المخصص: ١٤/٥٤.
خزانة الأدب: ٤/٥١٩، أمالي ابن الشجري: ٢/٣٣٣، الأزهية في علم الحروف: /٢٣٣، الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ١/٤٤٠.

(٦) انظر الكشف عن وجوه القراءات: ٢/٢٣٤، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٥٤، تفسير القرطبي: ١٥/٢٢٥، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٠٦، البحر المحيط: ٧/٤٠٧، الكشاف: ٣/٣٨٠، حجة القراءات /٦١٦، وانظر شاهداً آخر على حذف الهمزة في أحد التأويلات: سبأ /٨.

(٧) الشعـراء / ٢٢.

أنَّ في الكلام همزة استفهام محذوفة، لأنَّ الاستفهام يراد به الإنكار، ويدل على هذا الحذف المعنى، وقد ردَّ هذا القولَ النحاسُ لأنَّه لا يجوز حذفها إلاّ إذا كان في الكلام (أم)[1].

ومن ذلك قراءة الزهري الشاذة: ﴿وَجَعَلُوا الملائكةَ الذين هم عبادُ الرحمنِ إناثاً أُشْهِدوا خَلْقَهُم..﴾[2] بغير ألف الاستفهام على أنَّها حذفت تخفيفاً. وذكر ابن جني[3] أنَّ حذف الهمزة ضعيف وموطنه الشعر، ولذلك جعل قوله (أشْهِدوا خَلْقَهُم) في موضع النعت لـ (إناثاً).

**(٤) فيما ظاهره أنَّ الكلام متصل بما قبله فتقدر الهمزة ليصبح منقطعاً:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يأيُّها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوِّي وعدوَّكم أَوْلياءَ تُلْقُونَ إليْهِم بالمودَّةِ...﴾[4]: الظاهر في قوله تعالى: ﴿تُلْقُونَ إليهم...﴾ أنْ يكون في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (لا تتَّخِذوا)، وهو قول الزمخشري[5] والحوفي[6]. ويجوز أنْ يكون في موضع النعت لـ (أولياء)، وهو قول الفراء[7] والزمخشري[5] أيضاً. ويجوز أنْ يكون بياناً لموالاتهم أو استئناف إخبار، وأجاز أبو البركات بن الأنباري[8] أنْ يكون

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٩٩٥، حاشية الشهاب: ٧ / ١٠، البحر المحيط: ١١/٧، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٢٠.

(٢) الزخرف / ١٩.

(٣) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٢٥٤/٢، وانظر: البحر المحيط: ١٠/٨، وانظر شاهداً آخر على حذفها لاقتضاء المعنى النحل: ٧١.

(٤) الممتحنة / ١.

(٥) انظر الكشاف: ٤ / ٨٩.

(٦) انظر البحر المحيط: ٨ / ٢٥٢.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء: ٣ / ١٤٩.

(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ٤٣٢/٢، وانظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٧٠/٢، وانظر شاهداً آخر على حذف الهمزة في هذا الموطن: الزخرف: ١٥-١٦.

منقطعاً مما قبله على تقدير الهمزة أيْ: أَتُلْقونَ إِلَيْهِم، ولا ضرورة إلى هذا التَّكَلُّف لأنَّ كونه مستأنفاً يغني عنه.

**(٥) فيما ظاهره الابتداء بالنكرة، فتقدر الهمزة ليسد الفاعل مسد الخبر:**

ومن ذلك قراءة الشذوذ: «يسألونَكَ عن الشهرِ الحرامِ قتالٌ فيهِ قُلْ قِتالٌ فيه كبيرٌ...»[1] بالرفع، على أنَّ (قتالٌ) مبتدأ خبره شبه الجملة (فيه)، وهو الظاهر، ويجوز أنْ يكون فاعلاً سد مسد الخبر على حذف المبتدأ وهمزة الاستفهام أي: أجائز قتال فيه، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك[2].

**(٦) فيما ظاهره البدل بإعادة العامل والهمزة:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَمَّ يتساءلون عن النبأ العظيم﴾[3]: قوله: ﴿عن النبأ﴾ يتعلق بمحذوف أي: يتساءلون عن النبأ،وأجاز قوم أنْ يكون قوله ﴿عن النبأ العظيم﴾ بدلاً من (عمَّ) بإعادة الجار وهمزة الاستفهام أيْ: عمَّ يتساءلون أعنِ العظيم. وذكر الشهاب[4] أنَّه لا محوج إلى تقدير الهمزة لأنه لا يلزم إعادة الاستفهام لأنَّه غير حقيقي.

** .. ** .. ** .. ** .. **

---

(١) البقرة / ٢١٧.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ٧٦٩، البحر المحيط: ٢/ ١٤٥، التبيان في إعراب القرآن: ١٧٤/١، تفسير القرطبي: ٤٤/٣.

(٣) النبأ / ١ - ٢.

(٤) انظر حاشية الشهاب: ٨ / ٣٠١، وانظر الكشاف: ٤ /٢٠٦ - ٢٠٧، تفسير القرطبي: ١٦/ ١٧٠، مشكل إعراب القرآن: ٤٤٩/٢، البيان في غريب إعراب القرآن: ٢/ ٤٨٩، البحر المحيط: ٤٣/٨، التبيان في إعراب القرآن ١٢٦٦/٢.

# حــــذف (قد)

لقد أفرد ابن هشام[1] مكاناً خاصاً لهذه المسألة، وذكر فيه أنّها تُحْذَف في الماضي الواقع حالاً على مذهب البصريين، وفي الماضي الواقع خبراً لـ (كان) على مذهب الكوفيين، وفي الماضي المتصرف المسبوق باللام المزحلقة والواقع خبراً لـ (إنَّ) على قول بعض البصريين، كقولنا: إنَّ زيداً لقامَ. وفي الماضي المثبت المقترن بلام جواب القسم.

وبعد فلقد انتهيت في هذا البحث إلى أنَّ (قد) تُحْذَفُ في المواضع التاليـــة:

(١) في الجملة الماضويــة التي في موضع الحال.

(٢) في خبر (كان) إذا كان جملة ماضويــة.

(٣) في الجملة الماضوية المستأنفة المقترنة بلام الابتداء.

(٤) في الجملة الماضوية التي فعلها متصرف والمقترن بفاء الجزاء.

(٥) في الماضي المتصرف المقترن بلام جواب القسم.

(٦) في الجملة الفعلية التي فعلها متصرف والتي في موضع الخبــر لـ (أنْ) المخففة.

* * * * *

---

(١) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٣٣/ ـ ٨٣٤.

(١) في الجملة الماضويــة التي في موضع الحــال:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلَّما رُزِقوا منها مِنْ ثَمَرةٍ رزقاً قالوا هذا الذي رُزِقْنا مِنْ قَبْلُ وأُتُوا به متشابِهًا..﴾[١]: في قوله: ﴿وأُتُوا به متشابهاً﴾ ثلاثة أوجــه:

أ ــ أنْ يكون مستأنفاً، فلا موضع له، وهو أظهرها.

ب ــ أنْ يكون معطوفاً على قوله (قالوا)، وعليه فلا محلَّ له.

جـ ــ أنْ يكون في موضع الحال على إضمار (قد)، وصاحب الحال ضمير الفاعلين في (قالوا)[٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿وإذْ قُلْنا للملائِكةِ اسجدوا لآدَمَ فَسَجدوا إلاَّ إبليسَ أبى واستَكْبَر وكان من الكافِرين﴾[٣]: في قوله: ﴿أبى واستَكْبَرَ﴾ وجهان:

أ ــ أنْ يكون مستأنفاً جواباً لسؤال مقدر أي: فما فعلَ؟

ب ــ أنْ يكون في موضع الحال على إضمار (قد)، وهو قول أبي البقاء[٤]، وهو مذهبه في كل ما يقع من هذه الجمل حالاً.

ومنه قوله تعالى: ﴿قالُوا سَمِعْنا وَعَصيْنا وأُشْرِبوا في قلوبِهِمُ العِجْلَ بِكُفْرِهِم...﴾[٥]: قوله﴿وأُشْرِبوا﴾ في موضع الحال من ضمير الفاعلين في (قالوا)، ويجوز أنْ يكون مستأنفاً[٦].

---

(١) البقـــرة / ٢٥.

(٢) انظر: الدر المصون ورقة / ١٧٥، التبيان في إعراب القرآن: ٤٢/١.

(٣) البقـــرة / ٣٤.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥١/١، وانظر: الدر المصون ورقة/٢٢٥.

(٥) البقـــرة / ٩٣.

(٦) انظر: الدر المصون ورقة / ٤٢٦، التبيان في إعراب القرآن: ٩٤/١.

وإنّني لأدعو كما دعا غيري[1] إلى ضرورة القياس على ما في التنزيل، فلا محوج إلى ارتكاب تقدير (قد) لأنَّ ما في التنزيل من شواهد يرد مزاعم البصريين في إضمارهم لها.

**(٢) في خبـــر (كان) إذا كان جملة ماضويـــة:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تجري بأعيُنِنا جزاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾[٢]. أيْ: لِمَنْ كان قَدْ كُفِرَ، وهو مذهب الكوفيين كما مر، وذكر أبو حيان[٣]، أنَّ هذا دليلٌ على صحة مذهب البصريين، وَأجاز أنْ تكون (كان) زائدة، ولا محوج إلى ارتكاب ذلك.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كانوا عاهَدُوا اللهَ مِنْ قبلُ..﴾[٤].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلاَ كانَت قَرْيَةٌ آمنت فَنَفَعَهَا إيمـانُها إلاَّ قَـوْمَ يونُسَ....﴾[٥].

والقول نفسه في الجمل الماضوية المعطوفة على خبر (كان)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنْ كنتم مرضى أَوْ على سفرٍ أَوْ جاء أحدٌ منكم مِنَ الغائِطِ أَوْ لامستم النساءَ..﴾[٦]: قوله: ﴿أَوْ على سَفَرٍ﴾ و﴿أَوْ جاء أَحَدٌ منكم من الغائط﴾ و﴿أَوْ لامَسْتُم النساءَ﴾ معطوف على خبر (كـان) وهو (مرضى)، والجملتان الماضويتان لا بدَّ لكل منهما من إضمار (قد) عند

---

(١) انظر ما في هذا البحث من جملة ماضوية غير مقترنة بـ(قد) في موضع الحـال الصفحة / ٩٤٨.

(٢) القمـــر / ١٤.

(٣) انظـر البحر المحيـط : ٨ / ١٧٨.

(٤) الأحـــزاب / ١٥.

(٥) يونس / ٩٨، وانظر شواهدَ أخرى: المائدة: ٢، الأنعام: ٣٥، الأعراف: ٨٧، ١٠٦، الأنفال: ٤١، يونس: ٨٤، يوسف: ٢٦، ٢٧.

(٦) النســـاء ٤٣، وانظر المائدة / ٦.

الكوفيين لأنهما معطوفتان على خبر (كان)[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يا قومِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ على بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وآتاني رحمةً مِنْ عِنْدِهِ...﴾[2].

(٣) في الجملة الماضوية المستأنفة المقترنة بلام الابتداء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولولا فَضْلُ اللهِ عليكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طائِفَةٌ منهم أَنْ يُضِلُّوكَ...﴾[3]: قيل إنَّ جواب (لولا) محذوف على أَنْ يكون قوله (لَهَمَّتْ) مستأنفاً على إضمار (قد) أي: لقد همت، لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على ماضٍ متصرف، وقيل إنَّ المشهور في ذلك أنَّ اللام للقسم[4]، وذكر ابن الخبَّاز(*) أنَّ هذه اللام لا تدخل على الجملة الفعلية إلاَّ في باب (إنَّ)، وهو قول ابن الحاجب[5] والزمخشري[5]، ويغنينا عن هذه التكلفات كون قوله (لَهَمَّت) جواباً لـ (لَوْلا).

(٤) في الجملة الماضوية التي فعلها متصرِّف والمقترنة بفاء الجزاء:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ كان قميصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وهو مِنَ الكاذبين﴾[6] أي: فقد صَدَقَتْ لأنَّ الفعل ماضٍ متصرف، ولو كان جامداً لما احتاج إلى الإضمار[7].

---

(١) انظر: الدر المصون ورقة / ١٦٩٥، الكشاف: ٥٢٩/١، التبيان في إعراب القرآن: ٣٦١/١، البحر المحيط: ٢٥٨/٣، وانظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٣٤٧/٢، شرح الرضي على الكافية: ٢٥١/١.

(٢) هود / ٢٨، وانظر الآيتين / ٦٣، ٨٨.

(٣) النساء / ١١٣.

(٤) انظر الدر المصون ورقة / ١٧٩٠، حاشية الشهاب: ١٧٧/٣.

(٥) انظر حاشية الدسوقي على المغني /١/ ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٦) يوسف / ٢٦.

(٧) انظر: البحر المحيط: ٥ / ٢٩٧، حاشية الشهاب: ٥٧١/٥، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٥٧٨/٣.

ومنه قوله تعالى: ﴿وإنْ كان قميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وهو مِنَ الصَّادقين﴾[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكم أَنْ يَأْكُلَ لحمَ أخيهِ ميتاً فَكَرِهْتُموهُ واتَّقُوا اللهَ..﴾[2] أي: إنْ صحَّ ذلك عندكم فَقَدْ كَرِهْتُموه[3].

(٥) في الماضي المتصرف المقترن بلام جواب القسم:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿والسماءِ ذاتِ البروجِ واليوم الموعودِ وشاهدٍ ومشهودٍ قُتِلَ أَصْحابُ الأُخدودِ﴾[4] اي: لَقَدْ قُتِلَ أصحابُ الأُخدود[*]، فاللام و(قد) مقدَّرتان[5].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنا ريحاً فرأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا من بعدِه يَكْفُرُون﴾[6]: قوله ﴿لَظَلُّوا﴾ ساد مسد جواب القسم والشرط، وهو مستقبل معنى، ولذلك دخلت اللام، وذكر ابن هشام[7] أنَّ قوماً زعموا أنَّ اللام لا تدخل على الماضي المتصرف إلاَّ و(لقد) قبله، وأنَّ ذلك من باب السهو عندَه.

---

(١) يوسف / ٢٧.
(٢) الحجرات / ١٢.
(٣) انظر ما في هذا البحث من حذف الحرف المصدري (ما) الصفحة / ٨٣٧.
(٤) البروج / ١ - ٤.
(٥) انظر ما في هذا البحث من حذف لام القسم الصفحة / ٧٦١.
(٦) الروم / ٥١.
(٧) انظر: مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) / ٨٣٤، التبيان في إعراب القرآن: ١٠٤٢/٢، حاشية الشهاب: ١٢٨/٧، الكشاف ٢٢٦/٣، التبيان في تفسير القرآن: ٢٣٧/٨.

**(٦) في الجملة الفعلية التي فِعْلُها مُتَصَرِّف والتي في موضع الخبر لـ (أَنْ) المخففة:**

قَيَّدَ النحويونَ[١] هذه الجملة بوجوب الاقتران بالنفي أو بقد كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنا ونكونَ عليها مِنَ الشاهِدين﴾[٢]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلمَّا جاءَها نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ في النارِ ومَنْ حَوْلَها...﴾[٣]: يجوز في (أَنْ) أَنْ تكون تفسيرية بمعنى (أي)، وأَنْ تكون مَصْدَرِيَّة، والمصدر المؤوَّل منها وممَّا في حيِّزها في موضع نصب أَوْ خفض بعد نزع الخافض أي: بِأَنْ بورك، أَوْ: لِأَنْ بورِكَ.

ويجوز أَنْ تكون مخفَّفة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والجملة الفعلية بعدها في موضع الخبر. وزعم الزمخشري[٤] أَنَّ ذلك لا يصح إلا بإضمار (قد) لأنَّه لا فاصل بينها وبين الفعل الذي يَعُدُّه متصرفاً، ويظهر لي أَنَّ الزمخشري يعامل فعل الدعاء معاملة الفعل المتصرِّف في هذه المسألة، وقد ردَّ النحويون[٥] زعمه لأَنَّ الدعاء كالفعل الجامد لا يحتاج إلى اقترانه بنفي أَوْ (قد) أَوْ بحرف تنفيس، وقد أَجازوا عدم الاقتران في الفعل المتصرِّف أيضاً كقراءة قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرضاعَةَ﴾[٦] بالرفع.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨٦/٢، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/٦٥.

(٢) المائدة / ١١٣.

(٣) النمل / ٨.

(٤) انظر الكشاف: ٣ / ١٣٧.

(٥) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ١٨٦/٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: / ٦٥.

(٦) البقرة / ٢٣٣.

وذهب الـرضي[1] إلى أنّها إنْ وَليهـا دعاء فهي مفسِّـرة دائماً، لأنَّ المخففة لا يقع بعدها فعل إنشائي، وفيه مخالفة لإجماع النحويين.

* .. * .. * .. * .. *

(١) انظر شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٣٤، وانظر في هذه المسألة: البيان في غريب إعراب القرآن:٢/٢١٨ ـ ٢١٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) ٧٦٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٠٤، حاشية الشهاب: ٧/٣٤، البحر المحيط: ٧/٥٥، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٨٦، مشكل إعراب القرآن:٢/١٤٥.

# حـذف (أل)

ذكر ابن هشام[1] أنها تحذف للإضافة المعنوية وللنداء إلاَّ من اسم الله تعالى، والجمل المحكية، وذكر أنَّ من ذلك قول العرب: سلام عليكم بغير التنوين أي: السلام عليكم، ويجوز أنْ يكون عنده على حذف المضاف إليه، أي: سلام الله عليكم.

ولم يذكر ابن هشام موضعاً من التنزيل حذف فيه الألف واللام، ولقد طالعتني بعض المواضع حملها النحويون على حذف الألف واللام وهي:

(١) في الاسم النكرة المنصوب على الذم.

(٢) فيما فيه الإضافة غير محضة.

(٣) في إضافة الشيء إلى نفسه.

(٤) فيما ظاهره نداء المصدر.

**(١) في الاسم النكرة المنصوب على الذم:**

ولم أقف في التنزيل إلاَّ على موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿وإذْ قال إبراهيمُ لأبيهِ آزرَ أتتَّخِذُ أصناماً آلهة..﴾[2]: (آزَرَ) ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وأجاز الفراء أنْ يكون صفة بمعنى (المعوج) والزجاج

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٥/.

(٢) الأنعـام / ٧٤.

بمعنى (المخْطِىء)، ويشكل منع صرفه ووصف المعرفة به لأنّه نكرة، وحمله أبو إسحق الزجاج على حذف الألف واللام على أنّه منصوب على الذم أي: أذمُّ المخطِىءَ، والأظهر أنْ يكون منصوباً على الحال[1].

(٢) فيما فيه الإضافة غير محضة:

ولم أقف في التنزيل إلاّ على موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿حَم تنزيلُ الكتابِ من اللهِ العزيزِ العليمِ غافرِ الذنبِ وقابِلِ التوب شديدِ العقاب ذي الطولِ...﴾[2]: ذكر الزجاج[3] أنَّ قوله: ﴿غافرِ الذنبِ﴾ و﴿ قابِلِ التوبِ﴾ صفتان للفظ الجلالة على أنّهما يراد بهما التجدّد، لأنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى كانت إضافته محضة وليست في نية الانفصال[4]، و﴿شديدِ العقابِ﴾ بدل، وإضافة الصفة المشبهة غير محضة[4]، والظاهر عند أبي القاسم[5] أنْ تكون كلها أبدالاً.

وأجاز سيبويه أنْ يكون قوله ﴿شَدِيدِ العقابِ﴾ صفة على نية الألف واللام في نقل أبي حيان عنه: «وقال سيبويه أيضاً: ولقائل أنْ يقول: هي صفات وإنّما حذفت الألف واللاّم من ﴿شديدِ العقابِ﴾ ليزاوج ما قبله وما بعده لفظاً، فقد غيّروا كثيراً من كلامهم عن قوانينه لأجل الازدواج.... على أنَّ الخليل قال في قولهم: لا يَحْسُنُ بالرجُلِ مثلِكَ أنْ يَفْعَلَ ذلك وَيَحْسُنُ بالرجل في قولهم: لا يَحْسُنُ بالرجل مثلك أن يَفْعَلَ ذلك ويحسن

---

(١) انظر البحر المحيط: ٤ / ١٦٣، التبيان في إعراب القرآن: ٥١٠/١، وانظر في النصب على المدح والذم الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٦٦/٢، همع الهوامع (دار المعرفة للطباعة والنشر) ١١٨/٢.

(٢) غافر / ١ - ٣.

(٣) انظر البحر المحيط: ٧ / ٤٤٨.

(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤ / ٢٧١.

(٥) انظر الكشاف: ٣ / ٤١٢.

بالرجل خيرٍ منك أنْ يفعل على نية الألف واللام كما كان (الجمّاء الغفير) على نية طرح الألف واللام...»[1]، ووقفت في (الكتاب)[2] على ما نسب إلى الخليل بن أحمد.

وذكر ابن هشام[3] أنَّ قول الخليل يرده أنَّها لا تُجامع (مِن) الجارة للمفعول، وهو عند الأخفش محمول على زيادة (أل)، وهو ليس بقياس عند ابن هشام[3]. وقيل إنَّ (خيرٍ) بدل مِنْ (بالرَّجل).

وذكر ابن مالك[3] أنَّ إبدال المشتق ضعيف، ويمكن أنْ يكون من باب وصف المعرفة بالنكرة حملاً على قول أبي الحسين بن الطراوة.[4]، والأولى عند ابن مالك[3] أنْ يكون نعتاً لـ (بالرجل) لأنَّ المعرف الجنسي[5] يقرب في المعنى من النكرة.

وذكر أبو حيان[6] أنَّه لا ضرورة إلى اعتقاد حذف الألف واللام من قوله ﴿شديدِ العقابِ﴾، وهو القول الظاهر.

### (٣) في إضافة الشيء إلى نفسه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فأنبتنا به جنَّاتٍ وحبَّ الحصيدِ﴾[7] أي: والحبُّ الحصيدِ[8]

---

(١) البحر المحيط: ٧ / ٤٤٨.
(٢) انظر الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون): ٢ / ١٣.
(٣) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٤٥.
(٤) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٥ / ١٧٣.
(٥) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٥٦١.
(٦) انظر البحر المحيط: ٧ / ٤٤٨.
(٧) ق / ١٩.
(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف الموصوف الصفحة / ٥٠٢.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إليه من حبلِ الوريدِ﴾[٧] أي: من الحبلِ الوريدِ[٦].

ومنه قوله: ﴿إنَّ هذا لهو حقُّ اليقين﴾[٨].

أيْ: لَهو الحقُّ اليقيـــن.[٦]

**(٤) فيما ظاهـــره نداء المصدر:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قال يا بشرى هذا غُلامٌ.......﴾[٩]. أي يأيُّها البُشرى[١٠].

---

(٧) ق / ٦.

(٨) الواقعـــة / ٩٥.

(٩) يوســـف / ١٩.

(١٠) انظر ما في هذا البحث من حذف المنادى الصفحة / ٢٩٣

# حذف حـــرف النداء

أجاز النحويون[1] حذف حرف النداء لأنَّه جاء في التنزيل وفي كلام العرب نظمه ونثره، واستثنوا من ذلك صوراً لا يجـــوز فيها حذفه منها: اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم، والمستغاث، والمندوب، واسم الجنس، واسم الإشارة، والنكرة غير المقصودة، والمتعجب منه، والمنادى البعيد، والمضمر المخاطب نحو: يا أنت ويا إيَّاك.

وذهب قوم إلى إجازة حذفه في اسمي الجنس والإشارة والنكرة غير المقصودة، ومن هؤلاء ابن مالك. وذكر المرادي[2] أنَّه يقاس على اسم الجنس لكثرته، أما اسم الإشارة فمقصور على السماع.

ولعل أهمَّ ما حذف معه حرف النداء في التنزيـل ما يلي:

(١) المنادى المضـــاف.

(٢) أي.

(٣) اسم العلـــم.

(٤) النكـــرة الصفة.

---

(١) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٤٣ ـ ٤٤، اللمع: ١٠٨، الأشباه والنظائر: ٢/٩٩، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/٦٤٨، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٤٠، البرهان في علوم القرآن: ٣/٤١٣ ـ ٢١٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢/١٦٤ ـ ١٦٥.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ٢/١٦٥.

(٥) اسم الإشارة.

**(١) المنادى المضـــاف :**

وهـو أكثرهـا شيوعاً ودوراناً في التنـزيل، ويكثـر هذا الحـذف مع لفظة(ربّ) المضافة إلى الضمير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وما لَكُمْ لا تقاتِلونَ في سبيلِ اللهِ والمُسْتَضْعَفين مِنَ الرجالِ والنساءِ والوِلْـدانِ الذين يقولون ربَّنا أَخْرِجْنا مِنْ هذه القريةِ الظَّالِمِ أَهْلُها. . .﴾[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿قالَت ربِّ إنِّي ظَلَمْتُ نفسي. .﴾[٢]، وقوله :﴿قالَ ربِّ انصُرْني على القومِ المُفْسِدينَ. . .﴾[٣].

ومن حذفه مع المنادى المضاف في غير ما مر قوله تعالى: ﴿رحمةُ اللهِ وبركاتُهُ عليكم أَهْلَ البيتِ إنَّهُ حميـدٌ مَجيـدٌ﴾[٤]: ﴿أَهْلَ البيتِ﴾ منصوبَ على الاختصاص أو على المدح أو على حذفِ حرف النداء[٥].

ومنه قوله تعالى: ﴿سبحانَ الذي أَسْرى بعبدِهِ ليلاً. .﴾[٦]: الظاهر في نصب (سبحانَ) أَنْ يكون على المصدر، وأجاز أبو عبيدة والكسائي أَنْ يكون منادى على حذف حرف النداء.[٧]

---

(١) النسـاء / ٧٥.
(٢) النمـل / ٤٤.
(٣) العنكبوت / ٣٠، وانظر شواهد أخرى: البقرة: ١٢٦، ٢٦٠، آل عمـران: ٣٥، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤١، النساء :٧٧، المائدة: ٨٣، ١١٤.
(٤) هـود / ٧٣.
(٥) انظر : التبيان في إعراب القرآن: ٢/٧٠٨، البحر المحيط :٥/٢٤٥، الكشاف: ٢/٢٨١، تفسير القرطبي: ٩/٧١.
(٦) الإسراء / وانظر الآيات : ٤٣، ٩٣، ١٠٨.
(٧) انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٤، تفسير القرطبي: ١٠/٢٠٤، التبيان في تفسير القرآن: ٦/٤٤، وانظر ما في هذا البحث من حذف الفعل وفاعله الصفحة / ٥٤٩.

ومنه قوله تعالى: ﴿وقال لهمْ موسى ويلَكم..﴾[1]: (ويلكم) دعاء عليهم منصوب على المصدر، وهو الظاهر، وأجاز الزجاج أنْ يكون منصوباً بفعل مضمر أي: وألزمكم وَيْلَكُم، وأنْ يكون منصوباً على النداء[2].

وذكر ابن طاهر[3] أنَّ (ويحَ) وأضرابَها متى أضفتها لزمت النصب، ولا يجوز فيها الرفـــع.

(٢) أي :

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إنْ يشأْ يُذهِبْكُم أيُّها الناسُ.........﴾[4] وقوله: ﴿ثمّ أذَّنَ مؤذن أيَّتُها العيرُ إنَّكُم لسارِقونَ﴾[5]، وقوله: ﴿قالَ فما خَطْبُكم أيُّها المُرْسَلونَ﴾[6] .

(٣) اســـم العلـــم :

ومنه قوله تعالى: ﴿يوسفُ أعْرِضْ عن هذا..﴾[7] ، وقوله: ﴿يوسُفُ أيُّها الصِّدِّيقُ أفْتِنا........﴾[8] .

(٤) النكـــرة الصفـــة :

ومن ذلـك قـراءة أبي جعفـر الشـاذة: ﴿قُـلْ ربُّ احكُـمْ بالحقِّ......﴾[9] بضم الباء على أنَّه منادى مفرد مبني على الضم، وذكر

---

(١) طـــه / ٦١.
(٢) انظر تفسير القرطبي: ١١ / ٢١٤.
(٣) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم) : ٣ / ١٠٧.
(٤) النســـاء / ١٣٣.
(٥) يوســف / ٧٠.
(٦) الحجر / ٥٧، وانظر الزمـــر / ٦٤.
(٧) يوســف / ٢٩.
(٨) يوسف / ٤٦، وانظر الأعراف / ١٤٢، الأنبيـــاء / ٦٠.
(٩) الأنبيـاء / ١١٢.

ابن جني[1] أنَّه لا يصح حذف حرف النداء مع الاسم الذي يصح أنْ يكون وصفاً لـ (أيّ)، وهي مسألة أجاز مثلها طائفة من النحويين كابن مالك كما مر.

وقيل إنَّه ليس منادى مفرداً بل لغة في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، إذْ حُذِفَ المضاف إليه وبُنِيَ على الضم مثل (قَبْلُ) و(بعدُ)، وهو قول لا محوج إليه لأنَّ القياس على القراءة أولى.

ومنه قراءة ابن عباس الشاذة: «وإذْ قال إبراهيمُ لأبيه آزرُ.....»[2]، بضم الراء على حذف حرف النداء، وقيل إنَّ هذا الحذف يؤيد كونه عَلَماً[3]، وقيل إنَّه وصفاً[4] بمعنى (المعوج) أو (المخطىء)، وعليه فيكون حرف النداء محذوفاً مع ما يمكن أنْ يكونَ وصفاً لـ (أيّ) كما مر.

**(٥) اسم الإشارة :**

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أنتُمْ هؤلاءِ تَقْتُلونَ أنفُسَكُم وتُخْرِجونَ فريقاً منكم من دِيارِهم تظاهرونَ عليهم بالإثمِ والعُدْوانِ...﴾[5]: اختلف النحويون في إعراب هذه الآية، وفي ذلك أوجه:

أ ــ أنْ يكون (أنتُمْ) مبتدأ خبره اسم الإشارة (هؤلاء)، والجملة الفعلية من (تقتلون...) في موضع الحال، والعامل فيها ما في اسم الإشارة من معنى، وهو الظاهر في هذه المسألة.

---

(١) انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢/٦٩، وانظر حاشية الشهاب: ٦/٢٨٠.
(٢) إبراهيم / ٧٤.
(٣) انظر : البحر المحيط : ٤/١٦٤، التبيان في إعراب القرآن: ١/٥١٠، حاشية الشهاب: ٤/٨٤.
(٤) انظر ما في هذا البحث من حذف (أل) الصفحة / ٨١٩.
(٥) البقرة / ٨٥.

ب ـ أنْ يكون (أنتم) مبتدأ خبره اسم الإشارة على حذف مضاف أيْ: أنتُم مثلُ هؤلاءِ، والجملة الفعلية في موضع الحال كما مرَّ، والعامل فيها معنى التشبيه.

جـ ـ أنْ يكون (أنتم) خبراً مقدَّماً ،و(هؤلاءِ) مبتدأ مؤخَّر، وقد ضُعِّف لاستوائهما في التعريف.

د ـ أنْ يكون (أنتم) مبتدأ خبره الجملة الفعلية (تقتلون.......)، و(هؤلاء) منادى على حذف حرف النداء أي: يا هؤلاءِ، وقد فصل بجملة النداء بين المبتدأ وخبره، وهو قول الفراء.

هـ ـ أنْ يكون (هؤلاء) اسماً موصولاً بمعنى (الذين) والجملة الفعلية صلته، وهو خبر المبتدأ (انتم)، وكون أسماء الإشارة أسماءً موصولة قول الكوفيين، إذْ ذهبوا إلى أنَّ جميع أسماء الإشارة يجوز أنْ تستعمل عندهم موصولات، ولم يُثْبتْ البصريون شيئاً من هذا كما في (شرح التصريح على التوضيح)[1].

و ـ أنْ يكون هؤلاء منصوباً على الاختصاص بإضمار فعل الاختصاص، و(أنتم) مبتدأ خبره الجملة الفعلية من (تقتلون...)، وجملة الاختصاص معترضة، وقد قيل إنَّ المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة أو اسم إشارة[2].

ي ـ أنْ يكون (أنتم هؤلاء) مبتدأ وخبراً والجملة الفعلية مستأنفة[3].

---

(١) انظر / ١ / ١٤٠.

(٢) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٣/٣١.

(٣) انظر: الدر المصون ورقة /٣٩٠ ـ ٣٩٣، البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٠٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٥٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/٨٦، البحر المحيط ١/٢٩٠، الكشاف: ١/٢٩٤، تفسير القرطبي: ٢/٢٠٢، معاني القرآن للزجاج: ١/١٤١، تفسير ابن عطية: ١/٣٤١.

ومنه قوله تعالى: ﴿هاأنتم هؤلاءِ جَادَلْتُم عنهم في الحياةِ الدُّنيا﴾[1]، وقوله: ﴿هاأنتم هؤلاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقوا في سبيلِ اللهِ....﴾[2].

* . * . * . * . * . *

(1) النساء / 109.
(2) محمد / 38، وانظر شاهدين آخرين: آل عمران /66، 119.

# حـــذف النـــون

ذكر ابن هشـــام[1] أنَّ النـــون تحذف للام الساكنة، قليلاً، وجعل من ذلك قراءة أبي السمال: «لذائقو العذابَ»[2]، بنصب (العذابَ).

ولعل أهمَّ المواضع التي تحذف فيها النون في التنزيل وتكون منوية ما يلـــي:

(١) في كل ما هـو منصوب بجمع سالم محذوف النـــون.

(٢) في غيـــر الإضافـــة.

**(١) في كل ما هو منصوب بجمع سالم محذوف النون:**

ومنه قراءة ابن أبي إسحق وغيره الشاذة: ﴿الذين إذا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قلوبهُم والصـــابرين على مـــا أصابَهُم والمُقيمِي الصـــلاةَ....﴾[3] بنصب (الصلاةَ) على نية النون المحذوفة لطول الاسم[4].

ومنه قراءة أبي السمال الشاذة: «إنكم لذائقو العذابَ الأليـمَ»[5] بنصب

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٢/٢.

(٢) الصافـــات / ٣٨.

(٣) الحـــج / ٣٥.

(٤) انـــظر: المحتسب في تبيين وجـوه شـــواذ القـــراءات: ٨٠/٢، التبيـــان في إعـــراب القرآن: ٩٤٢/٢، معاني القرآن للفراء: ٢٢٥/٢، الكشاف: ١٤/٣، تفسير القـــرطبي: ٥٩/١٢، الخصائص: ١٢٥/١.

(٥) الحـــج / ٣٥.

(العذابَ) وصفته على نية النون، وحذفت للتخفيف، وهو عند النحويين ضعيف لأنّه من باب حذف النون في غير المحلّى بـ (أل)، وهو عند أبي البقاء من سهو القارىء، ولا حجة لأبي البقاء[1] فيما ذهب إليه لأنَّ القراءة وصلت إلينا في مظان التفسير[2]، والنحو[3]، والقراءات[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُم بآخذيه إلاَّ أَنْ تُغْمِضُوا فيهِ.....﴾[5]، الهاء في (بآخِذِيهِ) في موضع جر، وهو الظاهر، ويجوز على مذهب الأخفش أَنْ تكون في موضع نصب على نية النون، ولا محوج إليه[6].

(٢) في غيـــر الإضافـــة

ومن ذلك قراءة الأعمش الشاذة: «وما هم بضارِّي به مِنْ أَحَدٍ..»[7]. من غير نون، وفي هذه القراءة وجهان.

أ ـ أَنْ تكون قد سقطت تخفيفاً، وهي منوية، وهو الظاهــر.

ب ـ أَنْ تكون قد حذفت للإضــافة إلى (أحــد)، وقد فصــل بين المتضايفين بالجار والمجرور، وبــ(من) حرف الجر الزائد، وقد ردَّه أبو حيان[8] لأنَّ الفصل بالظرف أو المجرور من ضرائر الشعر[9] عنده، ولأنَّ ما يمكن أن يضاف إليه مشغول بعامل آخــر.

---

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٨٩.
(٢) انظر، تفسير القرطبي: ١٥ / ٧٦، حاشية الشهاب: ٧ / ٢٦٨.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٣٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٠٤.
(٤) انظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: /١٢٧.
(٥) البقـــرة / ٢٦٧.
(٦) انظر: الدر المصون ورقة / ٩٥٩، مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٨٤٣.
(٧) البقـــرة / ١٠٢.
(٨) انظر البحر المحيط: ١/٣٣٢، وانظر الدر المصون ورقة/٤٥٧.
(٩) انظر همع الهوامع (تحقيق عبد العال سالم): ٤/٢٩٤.

ومن حذف النون تخفيفاً حذف النون علامة الإعراب من الأفعال الخمسة، ومنه قراءة الشذوذ: ﴿لِمَ تَلْبِسوا الحقَّ بالباطِلِ وتكتموا الحقَّ..﴾[1] بحذف النون في الموضعين تخفيفاً، وأجاز بعض النحويين أنْ يكون الفعل مجزوماً على توهُّمِ أنَّ (لِمَ) هي (لَمْ) الجازمة[2].

---

(١) آل عمران / ٧١.

(٢) انظر : الدر المصون ورقة /١٢٦٤، البحر المحيط: ٢/٤٩٢.

# حذف التنويـــن

يحذف التنوين لزوماً كما في (المغني)[1] بدخول (أل)، وللإضافة، ولشبهها، ولمانع الصرف، وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضميـر كقولنا: ضاربــه.

ولعل أهَم المواضع التي جاء فيها التنوين محذوفاً ما يلي:

(١) في كل ما هو منصوب باسم سابق غير منون.

(٢) فيما ظاهره أنّه من باب وصف النكــرة بالمعرفة.

(٣) في كل ما ظاهره أنّه نكرة حذف تنوينها لغير ما مر من موجبات حذفه.

**(١) في كل ما هو منصوب باسم سابق غيـر منون:**

ومن ذلك قراءة الأعمش الشاذة: «وكلُّ نفسٍ ذائِقةُ الموتَ»[2] بالنصب ومن غير التنوين على أنّه منوي[3].

ومنـه قـراءة عمـارة بن عقيـلٍ وغيـره الشـاذة: «ولا الليــلُ ســابِقُ النهارَ...»[4] بالنصب ومن غير التنوين على أنّه منوي، وحـذف لالتقاء السـاكنين.[5]

---

(١) انظــر معني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٣ ـ ٨٤٤.

(٢) آل عمــــران / ١٨٥.

(٣) انظر : الدر المصون ورقة: /١٥٢٧، البحر المحيط: ١٣٤/٣، الكشاف: ٤٨٥/١، وانظر شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٣٤/٩.

(٤) يــــس / ٤٠.

(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن: ١٠٨٣/٢، البحر المحيط : ٧ /٣٣٨، تفسير القرطبي: ٣٣/١٥.

ومنه قراءة الحسن الشاذة: «وَجَعَلَ مِنْهُم القردةَ والخنازيرَ وَعَبْدَ الطاغوتَ . . .»[1] على نية التنوين في (وَعَبْدَ) وهو قول ابن عطية، وهو غير سائغ عند أبي حيّان لأنَّ (عبداً) لا يعمل فيما بعده، والقراءة عنده من باب التخفيف[2]، وهو أقل تكلفاً من القول السابق.

**(٢) فيما ظاهره أنّه من باب وصف النكرة بالمعرفة:**

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحْكُم بِهِ ذوا عَدْلٍ منكم هدياً بالِغَ الكعبةِ. . .﴾[3]: قوله: ﴿بالِغَ الكعبةِ﴾ نعت لـ(هَدْياً) على أنَّ التنوين منوي، لأنَّ الإضافة في نية الانفصال[4].

ومنه قوله تعالى: ﴿فلما رأوه عارِضاً مستقبلَ أَوْدِيَتِهِم قالوا هذا عارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[5]: القول فيها مثلَ سابقتها.[6]

**(٣) في كل ما ظاهره أنّه نكرة حذف تنوينها لغير ما مر من موجبات حذفه:**

ومن ذلك قراءة ابن محيصن الشاذة: «فلا خَوْفُ عليهم ولا هُمْ يَحْزَنون»[7]، بالرفع ومن غير تنوين على أنّه منوي في أحد التأويلاتَ.[8]

---

(١) المائدة / ٦٠.

(٢) انظر البحر المحيط : ٣ / ٥١٩.

(٣) المائدة / ٩٥.

(٤) انظر البيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٠٥، مشكل إعراب القرآن: ١/٢٤٥، وانظر: المقتضب: ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٥١، حاشية الصبان على شرح الأشموني :٢/٢٣٩.

(٥) الأحقاف / ٢٤.

(٦) انظر تفسير القرطبي: ١٦ / ٢٠٥، التبيان في تفسير القرآن: ٩ /٢٦٨ ـ ٢٦٩، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٥٧.

(٧) البقرة / ٣٨.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المضاف إليه الصفحة / ٣٥٠.

# حذف نون التوكيــد

ذكر ابن هشام[1] أنّه يجوز حذفها في (لأفْعَلَنَّ) في الضرورة وأنّه يجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولنا: اضربَ الغلام بفتح الباء، والأصل: اضْرِبَنْ. وذكر أنَّ حذفها في غير ما مرَّ ضرورة.

ولعل أهم المواضع التي جاءت فيها هذه النونُ محذوفة ما يلي:

(١) في جوابِ القسم من الفعل المضارع واللام المفتوحة.

(٢) فيما ظاهره أنه فعل مضارع منصوب بعد (لم).

(٣) فيما ظاهره القسم على فعل الحال.

**(١) في جوابِ القسم من الفعل المضارع واللام المفتوحة:**

ومن ذلك قراءة الشذوذ: ﴿وإنَّ كثيراً من الخلطاء لَيَبْغِيَ بَعْضُهم على بعضٍ...﴾[2]، بفتح الياء على نية نون التوكيد الخفيفة، وفي الكلام أيضاً حذف القسم، وجملة القسم في موضع الخبر لـ (إنَّ).[3].

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): ٨٤٢.

(٢) ص / ٤.

(٣) انظر البحر المحيط : ٧ / ٣٩٣، حاشية الشهاب: ٣٠٦/٧.

(٢) فيما ظاهر أنّه فعل مضارع منصـوب بعـد (لم).

ومن ذلك قراءة أبي جعفر الشاذّة: «ألم نشرَح لكَ صَدْرَكَ»[١]، بنصب (نَشْرَحَ)، وهي محمولة عند ابن عطية[٢]، على حذف نون التوكيد الخفيفة أي: أَلَمْ نَشْرَحَنْ، فأبدل من النون ألفاً ثم حذفها تخفيفاً وفي هذا التخريج شذوذان عنـد ابن هشام[٣]، الأوّل منهما توكيد المنفي بـ(لم)، والثاني حذف النون لغير وقف ولا ساكنين.

وذهب ابن جني[٤] إلى أنّ العرب تجري الساكن المجاور للمحرّك مجرى المحرّك، والمحرك مجرى الساكن.

وذكر الزمخشري[٥]، أنّ القارىء لعلّه بيَّن الحاء وأَشْبَعها في مخرجها، فظن السامع أنّه فتحها. وذهب أبو حيّان[٦] إلى أنّ ذلك لغة لبعض العرب، وهي الجزم بـ(لَنْ) والنصب بـ(لَمْ)، وهو الظاهر في هذه المسألة.

(٣) فيما ظاهره القسـم على فعل الحـال:

ومن ذلك قراءة الحسن وغيره الشاذة: «فلأُقسم بمواقع النجوم»[٧]، أي: فَلأُقسِمَنَّ بمواقع النجوم[٨]، في أحـد التأويلات.

---

(١) الشـرح / ١.

(٢) انظر البحر المحيط: ٨ / ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

(٣) انظـر مغنى اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): / ٣٦٥.

(٤) انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ٣٦٦/٢، الخصائص: ٩٤/١، سر صناعة الإعراب: ٨٥/١، وانظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٣٦٥.

(٥) انظر الكشاف: ٤ / ٢٦٦.

(٦) انظر البحـر المحيط: ٨ / ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

(٧) الواقعـة / ٧٥.

(٨) انظر ما في هذا البحث من حذف المبتدأ الصفحة / ١٣٩.

## حذف أداة الاستثناء

ذكر ابن هشام[1] أنّه لا يعلم أحداً أجازه إلاّ السهيلي الذي أجاز حذفها مع المستثنى في قوله تعالى: ﴿ولا تَقُولَنَّ لِشَيءٍ إنِّي فاعِلٌ ذلك غداً إلاّ أنْ يشاءَ اللهُ........﴾[2]، أي: إلاّ قائلاً إلاّ أنْ يشاءَ اللهُ.

ولم أقف في التنزيل إلاّ على هذا الموضع الذي ذكره ابن هشام، وهو منسوب إلى ابن عطية والكسائي والفراء والأخفش[3]، وليس إلى السهيلي وحده كما ذكر ابن هشام.

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله): /٨٣٧.

(٢) الكهف / ٢٣ ـ ٢٤.

(٣) انظر ما في هذا البحث من حمل على التوهم الصفحة / ١١٦٧.

# حذف الحرف المصدري (ما)

أفرد ابن هشام[1] لها مكاناً خاصاً ولكنّه لم يدوّن شاهداً واحداً من التنزيل مكتفياً بقول ابن جني في إجازته حذفها في شاهد شعري، ولكنه ذهب إلى أنّ الصواب عدم الحذف فيه.

ولقد وجدت في التنزيل موضعاً واحداً حذفت فيه (ما) المصدرية في أحد التأويلات، وهو قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيتاً فَكَرِهْتُمُوهُ واتّقوا الله....﴾[2]: في قوله ﴿فَكَرِهْتُموهُ﴾ أوجهٌ من التأويل منها: أنْ يكون في الكلام حذف معطوف عليه أي: عُرِضَ عليكم فَكَرِهْتُموهُ. ومنها أنْ يكون جواب شرط مقدّر على أنَّ في الكلام (قَدْ) مضمرة ليصح دخول الفاء على الفعل الماضي الواقع في جواب الشرط أيْ: إنْ صحَّ هذا عِنْدَكم فقد كَرِهْتُموهُ، وهو قول أبي القاسم الزمخشري[3]. ومنها أنْ يكونَ في الكلام حذف حرف النفي (لا) والمبتدأ، لأنّهم قالوا بعد الاستفهام (لا)، فقيل لهم: فَهٰذا كَرِهْتُموهُ. ومنها أنْ يكونَ في الكلام حذف (ما) المصدرية وابقاء صلتها أي: فكما كَرِهْتُموه فاكرهوا الغيبة، وفي الكلام أيضاً حذف جملة معطوفة وحرف خافض للمصدر

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله) : ٨٣٦/.

(٢) الحجرات /١٢.

(٣) انظر الكشاف : ٣ / ٥٦٨.

المؤوَّل منها ومِمَّا في حيِّزها، وهو قول أبي علي الفارسي[1]، وهو تكلف بعيد لكثرة ما فيه من حذفٍ، وقد ضعَّفه ابن الشجري[1] لأنَّ فيه حذف الموصول وإبقاء صلته، فيكون قوله: ﴿واتَّقُوا اللهَ﴾ معطوفاً على فاكْـرَهوا الغيبـةَ في هذا التقدير. وقول أَبي علي الفارسي عند ابن هشام من تفسير المعنى وما في (البحر المحيط)[2] يعزِّزُ قول ابن هشام. ومنها أنْ يكون التقدير: فَقَدْ كَرِهْتُموه فلا تفعلوه، وهو قول الفراء[3]، وهو سهل عند أبي حيان على ما فيه من حذف المعطوف و(قد). ومنها أنْ يكون لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر أي: فاكرهوه، ولذلك عطف عليه الأَمْرُ في قوله تعالى: ﴿واتقوا اللهَ﴾، ويظهر لي أَنَّه أيسـرُ هذه الأوجه وأقلُّها تكلُّفاً.

** .. ** .. ** .. **

---

(١) انظر مغني اللبيب (تحقيق مازن المبارك وزميله: / ٢٢٢.

(٢) انظـر: / ٨ / ١١٥.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء: ٣/٧٣، وانظر حاشية الشهاب: ٨/٨١، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٧١.